

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦)

التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي

(المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية)

الدكتور فؤاد حمدي بسيسو

التعـاون الإنمـائي

بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦)

التعـــاون الإنمـــائي
بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي

(المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية)

الدكتور فؤاد حمدي بسيسو

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الاولى: بيروت، أيار/مايو ١٩٨٤
الطبعة الثانية: بيروت، أيار/مايو ١٩٨٧

إهداء

إلى رُوح عُمَر بن الخَطّاب

وَروح صَلاح الدِّين الأيّوبيّ

والبَطل القَادِم لتَحرير القُدس..!!

أهْدِي هٰذا الكِتَاب

المحتويات

القسم الثاني
تقويم التعاون الانمائي الجاري والعلاقات الاقتصادية شبه الاقليمية والاقليمية والدولية لاقطار مجلس التعاون الخليجي

القسم الثالث
دوافع التعاون الانمائي في الاطار شبه الاقليمي والاقليمي والدولي

القسم الرابع
المنهاج التطبيقي للتعاون الانمائي
بين اقطار مجلس التعاون الخليجي

قائمة الجداول

شكر وعرفان

يود الكاتب ان يسجل تقديره وعرفانه لكافة الجهود التي ساهمت في اخراج هذا البحث ، بأفكاره التي يثيرها بين يدي القارىء العربي وفكره . يقف على رأس هذه القائمة البروفيسوربوين - جونز(H.Bowen-Jones) المدير السابق لمركز دراسات الشرق الاوسط والدراسات الاسلامية في جامعة درهام البريطانية ، والذي اشرف على هذا البحث خلال مرحلة اعداده للحصول على درجة الدكتوراه (١٩٧٨- ١٩٨٢) حيث شارك بخبرته بمنطقة الخليج العربي ومناقشاته التفصيلية لكل فصوله في بلورة العديد من الافكار والنتائج التي يتضمنها . كما يدين الباحث لكل من البروفيسور فيشر (Fisher) من جامعة درهام والدبلوماسي البريطاني الاستاذ بالفور بول (Palfour Paul) من جامعة اكستر / مركز دراسات الخليج العربي ، اللذين أثارا مناقشة تفصيلية ومستفيضة للبحث ، وقدما بعض النصائح لغايات اخراجه النهائي للنشر . ولمركز الوثائق الخاص بدراسات الشرق الاوسط والـدراسـات الاسـلامـيـة (Centre for Middle East and Islamic Studies-Documentation Centre) ، ومكتبة جامعة درهام ومكتبة مدرسة الدراسات الشرقية (Oriental School) في الجـامعة نفسهـا ومكتبة مـدرسـة لنـدن للعلوم الاقتصـاديـة (London School of Economics) فضل توفير كافة المعلومات المتـاحة لاستخـدامات البـاحث الذي استعـان ايضاً بالتسهيلات التي قدمتها المكتبات التابعة لكل من منظمة الاغذية والزراعة الدولية في روما ومركز العـالم الثـالث في لاهاي بهـولندا (Library of Social Sciences-Third World Centre - The Hague) .

كما يود الباحث ان يسجل شكره وتقديره للدكتور محمـد سعيد النـابلسي محافظ البنـك المركزي الاردني لتشجيعه المستمر له ، بالاضافة الى توفير كافة المعلومات المتاحة للبنك لخدمة هذا البحث . وضمن الدائرة العربية الخليجية ، يدين الباحث بالعرفان الى كل من السيد سعيد احمد الشنفري وزير النفط والمعادن ، والسيد حسن عبدالله المرزع وكيل وزارة الزراعة والاسماك ، والدكتور هشام ناظر وزير التخطيط بالمملكة العربية السعودية ، والسيد حبيب قاسم وزير التجارة

والصناعة في البحرين ، على مساعدتهم في تسهيل تناول الوثائق والمعلومات المتوفرة لديهم . كما يشكر الباحث وللغاية نفسها كلاً من السيد نصوح البرغوثي الامين العام المساعد لمجلس الوحدة العربية في عمان ، والدكتور عثمان بدران مدير عام الهيئة العربية للانماء والاستثمار الزراعي في السودان .

ولزوجتي امامة واولادي مرام وريم ورامي وآلاء فضل كبير وتضحية ملحوظة في تحمل نتائج تفرغي لهذا البحث في جميع مراحله بعيدا عن الاسرة .

واخيراً ، لموقف الدكتور خير الدين حسيب المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية المؤيد لنشر هذا البحث ومشاوراته اثناء عملية اعداده للنشر كل الشكر والتقدير .

فؤاد حمدي بسيسو

مقدّمة

١ - وجهة البحث

تطرح تجربة التنمية الاقتصادية الجارية في اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية نموذجاً متميزاً من نماذج التنمية التي تتأثر حركتها بمجموعة من المحددات الهيكلية والخصائص التي تتميز بها عن بقية حركات التنمية المعاصرة في البلدان النامية . ففي الوقت الذي تعتمد فيه اقتصاديات هذه المجموعة على مورد اساسي واحد وناضب (Depletable) هو النفط والغاز ، وبينما يتحكم هذا المورد من خلال الايرادات التي يوفرها بمسار حركة التنمية وانجازاتها في مختلف حقول النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، فقد تبنت هذه الاقطار استراتيجية للعمل الانمائي تقوم على اساس تنويع قاعدتها الانتاجية من اجل اقامة قاعدة التوليد الذاتي للنمو (Self-Sustained Economic Growth) لدى انتهاء عصر النفط (Non-Oil Era) .

وشهدت حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة السبعينات ومطلع الثمانينات جهداً مكثفاً صوب تحقيق الهدف المشار اليه اعلاه ، انعكس في مجموعة الخطط او البرامج الانمائية التي تبنتها هذه الاقطار على المستوى القطري ، وفي ظل الخصائص الهيكلية التي تميز اقتصاديات هذه الاقطار ، والمتعلقة بمحدودية الموارد البشرية والطبيعية المتاحة لها خارج دائرة قطاع النفط والنشاطات المرتبطة به ، وقلة عدد سكانها بالاضافة الى صغر الرقعة الجغرافية للعديد منها . في ظل ذلك كله ، شرعت هذه الاقطار مجتمعة على نطاق شبه اقليمي ، يشمل الاقطار الستة ، وكذلك على مستوى ثنائي او متعدد الاطراف في ادارة حركة للتعاون الانمائي بهدف تجميع وتنسيق جهودها الرامية الى الاستفادة من الفرص التي يوفرها التعاون الانمائي لبناء اقتصاديات عصر ما بعد النفط .

كما يلاحظ بأن حركة التعاون الانمائي الجارية بين مجموعة الاقطار المذكورة تجري ادارتها وفق توجه يأخذ في الاعتبار ردود الفعل الناجمة عن تجربة التعاون الانمائي في الوطن العربي ، في إطارها

الاقليمي الذي يضم مجموعة البلدان الاعضاء في جامعة الدول العربية . هذا، وتشير اتجاهات التنمية المعاصرة في هذه المجموعة الى ارتباطها الوطيد المباشر بثلاث دوائر جغرافية ـ اقتصادية وهي الدائرة شبه الاقليمية التي تضم اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي ، والدائرة الاقليمية التي تضم مجموعة الاقطار العربية ، والدائرة الدولية التي تضم بالدرجة الاولى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومنظمات الامم المتحدة (United Nations) . ولأخذه في الاعتبار أن امكانات النجاح في ادارة شؤون التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية وحركتها صوب بناء القاعدة المحققة للانطلاق الذاتي للنمو فور نضوب النفط مرهونة الى حد كبير بمسار حركة التنمية ، وحركة التعاون الانمائي في دوائرها الثلاث ، والمنهاج الذي تتبناه لتحقيق اهدافها . ارتبط الهدف الاساسي من هذا البحث بعملية استكشاف (Exploring) وتحديد (Identification) منهاج (Approach) التعاون الاقتصادي الانمائي الذي يتسم بالجدوى التطبيقية العملية (Pragmatic) ؛ وهو المنهاج الذي يحقق اقصى المنافع المتاحة للتنمية فيها ويستجيب لاحتياجاتها ويوفر الاطار المناسب لمحدداتها ، (Determinants) ويأخذ في الاعتبار ، في الوقت نفسه ، ما تتيحه حركة التعاون الانمائي في دوائرها الثلاث ، المشار اليها اعلاه ، من فرص لتحقيق قاعدة التوليد الذاتي للنمو فيها .

وعليه فإن للمنهاج الذي سيجري استكشافه وتحديد مواصفاته جانبين ، احدهما رأسي يتعلق بأي شكل من اشكال التعاون الانمائي او التكامل الاقتصادي المعروفة ، سواء في الفكر الاقتصادي او في الميدان التطبيقي ، يناسب هذه المجموعة من الاقطار ؛ والجانب الآخر افقي يتعلق بالمجال الجغرافي الاقتصادي لهذا التعاون . وبالنظر الى ارتباط جدوى المنهاج الذي سيقترح للتعاون الانمائي بتحقيق اهداف التنمية في الاقطار العربية الخليجية ، فقد كان من المحتم اجراء تحليل متعمق لهيكل واهداف واتجاهات ومشاكل التنمية الاقتصادية في هذه المجموعة ، ولإطارها المتعلق بقاعدة الموارد البشرية والطبيعية المتاحة لها ، وذلك تمهيداً لبلورة الاحتياجات الانمائية ذات الطبيعة الاستراتيجية التي يجب على المنهاج المقترح ان يلبي متطلباتها . ومن هنا فقد كان هذا الجانب موضوع القسم الاول من ضمن الاقسام الاربعة التي يتضمنها هذا البحث.

كما استلزم التحليل اجراء تقويم لمسار حركة التعاون الانمائي المعاصرة والجارية بين اقطار المجلس في الدائرة شبه الاقليمية بالاضافة الى تقويم مسار حركة التعاون بين هذه الاقطار في دائرتها الاقليمية العربية (Regional) ودائرتها الدولية (International) . وعليه فإن هذا التقويم ستتم مناقشته في القسم الثاني من هذا البحث ، وذلك بهدف الوقوف على مدى التشابك في العلاقات الاقتصادية والانمائية في دوائرها الثلاث وانعكاساتها الايجابية والسلبية على حركة التنمية فيها ، بالاضافة الى فتح الطريق الى وضع مواصفات المنهاج المقترح في جانبه الافقي وتحديد قوة الدفع اللازمة لإيجابيات حركة التعاون الانمائي في دوائرها الثلاث ، وذلك في ضوء مواصفات المنهاج الذي سيقترح تبنيه للتعاون الانمائي . ولمتابعة تحليل الجانب الرأسي المتعلق بأفضل اشكال التعاون الانمائي المجدية من الناحية التطبيقية لدول المجلس ، فقد خصص القسم الثالث لتحليل اشكال التعاون الانمائي المعروفة اولاً في الفكر الاقتصادي والتعرف على مكوناتها الاساسية

وخصائصها . وجرى بعد ذلك استعراض اشكال التعاون الانمائي في التطبيق العملي ، من خلال التجارب المعاصرة للدول النامية ودول العالم الرأسمالي كالسوق الاوروبية المشتركة (EEC) بالاضافة الى دول المعسكر الاشتراكي (دول مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة (CMEA) ، وذلك لاستكشاف اشكال التعاون التي اتبعت ونتائجها العامة ، ولاستطلاع مدى ملاءمتها لتلبية الاحتياجات الانمائية لدول مجلس التعاون العربي الخليجي . ولاستكمال الجوانب التطبيقية المحققة لأهداف البحث فقد خصص القسم الرابع لاستكشاف احد نماذج التعاون الجاري تطبيقها والتي تنطبق مواصفاتها على المنهاج الذي سيجري اقتراحه من ناحية ، ولإلقاء الضوء على واقعية المنهاج المقترح وجدواه التطبيقية من ناحية ثانية .

وأغلب الظن أن هذه الدراسة هي الوحيدة من بين مجموعة الدراسات التي تعرضت بالتحليل الاقتصادي لاوضاع التنمية والتعاون الانمائي بين الاقطار العربية الخليجية ، اذ تنفرد بتحليل مختلف الجوانب المتعلقة بالمنهاج المقترح للتعاون الانمائي ، ذلك المنهاج المبني على تحليل شامل لمسار حركة التنمية المعاصرة وهيكلها وآفاقها واحتياجاتها في الاقطار الاعضاء . كما تضع هذه الدراسة نتائج تجارب التعاون الانمائي المتاحة في خدمة التوجه الانمائي القائم وفق مبدأ التعاون بين اعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي لا زالت حركتها للتعاون الانمائي تمر في اولى مراحل تطورها (حيث اعلن عن قيام المجلس في شباط / فبراير ١٩٨١ بينما تم انشاؤه في ايار / مايو من العام نفسه) .

ومما يجدر التأكيد عليه ان هذه الدراسة لا تستهدف اجراء مسح تاريخي لحركة التعاون الانمائي ، ولا تستهدف اجراء تحليل تفصيلي لجدوى التعاون الانمائي ، نظراً لوجود العديد من الدراسات التي عالجت هذا الموضوع باسهاب ، ورغم ذلك فسيتجه تركيزنا الى تحليل حركة التعاون الانمائي في الدائرة شبه الاقليمية والدائرة الاقليمية ، بشكل تفصيلي ، بالاضافة الى تحليل جدوى التعاون بالنسبة لهذه المجموعة المحددة من البلدان .

٢ ـ الاطار الفكري والمنهجي

استلزمت عمليات التحليل المشار اليها اعلاه تجميع عدد كبير من البيانات والاحصاءات والوثائق والتقارير والدراسات الرسمية الصادرة عن حكومات الدول الاعضاء او منظماتها الاقليمية او تلك التي صدرت عن المنظمات الدولية او الشركات الاستشارية العالمية .

وقد استند الباحث في تحديده للاتجاهات العامة المشتركة للتنمية في مجموعة اقطار المجلس واهدافها المشتركة الى تحليل الخصائص الهيكلية لاقتصادياتها والتعرف على مشاكلها الاقتصادية المشتركة ، وما نصت عليه خطط وبرامج التنمية لديها ، حيث اعتبرت الوثائق الاخيرة احد المصادر العلمية الاساسية لاجراء التحليل اللازم لاهدافها واتجاهاتها المشتركة ، علماً بأن دائرة التعرف على ذلك لم تنحصر بما ورد في هذه الخطط والبرامج ، حيث اضيفت اليها الاجتهادات التي افرزتها تحليلات البيانات والوثائق والتقارير الاخرى المتاحة .

واستفاد الباحث من مشاركته المباشرة في حركة التنمية والتعاون الانمائي بين اقطار المجلس خلال فترة السبعينات ، حيث اعتبرت هذه المشاركة مصدراً أساسياً من مصادر هذا البحث . وقد واجهت الباحث مشكلة نقص البيانات والاحصاءات المطلوبة لمختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة لدى الشروع في استخدام ادوات التحليل الاقتصادي (ميزان المدفوعات ، الموازنة العامة ، حسابات الدخل القومي ، ادوات الاستثمار . . . الخ) . ويعكس ذلك قصور قاعدة البيانات اللازمة لمثل هذا التحليل ، وجرى تعويض هذا النقص من خلال كثافة المادة التي جمعت وحللت .

تركز الدراسة على الجوانب الانسانية والسياسية والاجتماعية بالاضافة الى الجوانب الاقتصادية للتنمية والتعاون الانمائي ، ومن هنا فإن الباحث لم يستخدم ادوات التحليل المعروفة في الاقتصاد الرياضي . وبما ان الدراسة موجهة لخدمة اغراض تطبيقية فإن دائرة اهتمامها لم تنحصر في الجوانب النظرية للتعاون الانمائي ، رغم انها لم تغفلها . وقد التزم الباحث في تحليله للموضوع باستكشاف طبيعة المنهاج المقترح للتعاون الانمائي الذي يعمل بمثابة قوة دفع لمسار حركة التنمية لدى اقطار المجلس صوب اهدافها ،والتزم جانب التحليل العلمي المتحرر من اية قيود ايديولوجية او احكام مسبقة . بالرغم من ذلك فقد تمت مراعاة كافة الاعتبارات الاجتماعية ـ الثقافية والسياسية بالاضافة الى الاعتبارات الاقتصادية المؤثرة على المنهاج المقترح للتعاون .

« انه ومنذ نشأة علم الاقتصاد وحتى الآن لا يوجد اقتصادي لم تكن دائرة رؤ ياه لعوامل النمو الاقتصادي او التنمية متسعة بالقدر الكافي لتشمل شيئاً من العوامل غير الاقتصادية بصورة عامة وبعض العوامل السياسية بصورة خاصة »[١] .

هذا وقد جرى الالتزام بتحديد مفهوم للتنمية يعتبرها « ذلك النمو المتحقق بالكيفية والمحتوى الشمولي والاتجاهات المصاحبة الناجمة عن احداث تغييرات جذرية في المؤسسات والهياكل والقوى الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية بالاضافة الى إحداث تغييرات هامة في المناخ الاقتصادي الملائم »[٢] .

وعليه فإننا ننظر الى التنمية من زاوية واسعة وبمفهوم متكامل يتحكم في مسارها مجموعة كبيرة من المحددات (Determinants) المتوفرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والادارية ويؤدي ذلك في النهاية الى اعتبار التنمية وبحق ثورة حقيقية. وهو مفهوم يختلف عن مفهوم كل من النمو (Growth) والتصنيع (Industrialization) والتحديث (Modernization)[٣] .

---

(١) Yusif A. Sayegh, *The Determinants of Arab Economic Development* (London: Croom Helm, 1975), vol. 2, p. 72.

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٠ .

(٣) لتوضيح الفروق بين معنى كل من التنمية (Development) والتصنيع (Industrialization) والتحديث (Mooernization) ، انظر : المصدر نفسه ، ص ٨ ـ ١٠ .

كما التزم بمعنى التعاون الانمائي على انه « اي عمل مشترك يتصف بالتوجه الانمائي وتستند دوافعه الاساسية الى الاعتبارات الانمائية والاهداف الانمائية المشتركة »(٤) .

وقد اعتبرت فترة الاساس لاجراء التحليلات المذكورة فترة السبعينات خاصة لكونها شهدت اهم التطورات الاقتصادية المحلية وشبه الاقليمية والاقليمية والدولية ، خصوصاً بما يتعلق بثورة اسعار النفط خلال عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٩ ، وازمة الغذاء العالمية عام ١٩٧٢ ، والتي ادت لبروز حركة نشيطة للتعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون ، وهي التي تبلورت في تشكيل هذا المجلس في مطلع الثمانينات (شباط / فبراير ١٩٨١) كما سجلت هذه الفترة بوضوح نتائج اشكال التعاون الانمائي المتبعة في الاطار الاقليمي العربي ، لذا فإنه يمكن اعتبار فترة السبعينات فترة التكييف لمسار حركة التنمية والتعاون الانمائي في هذه الدول ، تلك الحركة التي ستسهم في تشكيل مسار التنمية والتعاون الانمائي ـ اذا ما استمر ـ حتى نهاية عصر النفط(٥) .

ومما يجدر ذكره انه جرى افتراض الهدف التالي لمسار التنمية في اقطار المجلس ، وهو هدف مرتبط بما رسمته خطط التنمية في الاقطار الاعضاء : « بناء قاعدة التنمية الحقيقية والراسخة والآمنة والتي تقود لتحقيق الانطلاق الذاتي في النمو الاقتصادي لهذه الاقطار ، فور عبورها الى عصر ما بعد النفط » .

يترتب على ذلك ان اهتمامات البحث وتحليلاته المختلفة ستكون مرتبطة بالاعتبارات والنتائج طويلة الاجل ذات الطبيعة الهيكلية . ولن تستند الى الاعتبارات التي تمليها المكاسب قصيرة الاجل .

ولا يفوتنا التنويه بملاحظتين هامتين تستدعيهما طبيعة التحليلات التي اجريت في هذا البحث . تتعلق الاولى بتركيز البحث لدى تقويمه لمسار حركة التنمية في اقطار مجلس التعاون الخليجي على الخصائص الرئيسية والاتجاهات العامة لمسار هذه الحركة . لذا فإننا لا نستبعد حدوث تقصير فيما يتعلق بالانجازات التفصيلية لكل قطر من الاقطار الاعضاء والتي ، بالاضافة الى عدم قيام حاجة ملحة لرصدها لأغراض هذا البحث ،ربما تخرج عن دائرة الطاقة المتاحة لباحث يعالج مثل هذا الموضوع الواسع . اما الثانية فهي مرتبطة بالتطورات الاقتصادية الدولية الجارية والمتعلقة بالصادرات النفطية ، والتي انعكست على تخفيض قيمة صادرات اقطار المجلس ، وما يترتب على ذلك من تراجع قيمة الفوائض النفطية المتحققة لديها وتسجيل بعض موازين مدفوعات الاقطار الاعضاء للعجز بدلاً من الفائض الذي اتسمت به فترة السبعينات . وما نود التأكيد عليه هنا ، انه على الرغم من ان الاستراتيجية الاستثمارية التي ستقترح لتنسجم والمنهاج الذي سيتبناه

(٤) انظر : Fuad Hamdi Beseisu, «Pragmatic Approach to Arab Gulf States Development Cooperation: Conceptual and Practical Basis,» (Ph.D. dissertation, University of Durham, October 1982), p. 319.

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٠ ـ ١١ .

هذا البحث سوف تُبنى على افتراض تحقق الفوائض المالية التي سجلتها فترة السبعينات ؛ الا ان تلك الاستراتيجية لن تتأثر بتراجع قيمة هذه الفوائض وستبقى الحاجة اليها ملحة ، مع ملاحظة ان القدرة على تنفيذها ستكون بطبيعة الحال اكبر لدى اتساع دائرة الموارد المالية والموارد الاخرى المتاحة لها .

القسم الاول

ملامح واتجاهات التنمية في بلدان مجلس التعاون لاقطار الخليج العربية

مقدمـــة

يستهدف القسم الاول من هذا البحث القيام باستعراض تحليلي للارضية الاقتصادية التي تنطلق منها حركة التنمية الجارية في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (Economic Plat-form) . وتشتمل هذه الارضية اولاً على استعراض موجز للتاريخ السياسي والاقتصادي لاقطار المجلس ، ثم يلي ذلك الوقوف على حجم ونوعية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة ، باعتبارهـا احدى المحددات الاساسية للتنمية فيها .

وسيتم تحليل ذلك في الفصل الاول . ثم يجري في الفصل الثاني تحليل اهم اتجاهات التنمية خلال فترة السبعينات ومطلع الثمانينات ، مع اعطاء اهتمام خاص لتقويم ادارة التنمية والتخطيط الانمائي ، وتحديد اهداف التنمية التي رسمتها خططها وبرامجها ، بالاضافة الى تحديد الملامـح والاتجاهات الاساسية للتنمية الصناعية في هذه المجموعة . ننتقل بعد ذلك لتحليل آفاق تنمية الزراعة والثروة السمكية خلال الفصل الثالث . نكون بذلك قد حددنا ملامح واتجاهات التنمية بشكل عام ، وملامح اتجاهات التنمية بالنسبة لأهم القطاعات الانتاجية فيها ، ونكون ايضاً قد مهدنا الطريق لاجراء تقويم عام لمسار حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المجلس ، نأتي عليه في الفصل الرابع .

الفصل الاول

الموارد الاقتصادية والتنمية

مقدمـــة

يبدأ الفصل الحالي الذي يستهدف تحديد الارضية الاساسية لحركة التنمية باستعراض موجز لتاريخ استقلال الاقطار الاعضاء ، والتعرف على اهم النشاطات الاقتصادية التي كانت تمارسها هذه المجموعة من البلدان قبل عبورها الى عصر الانتاج النفطي . ثم يجري القاء الضوء ، وبنوع من التفصيل ، على حجم ونوعية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لها . إن لمسألة الموارد الاقتصادية اهمية خاصة باعتبارها احد المحددات الرئيسية للتنمية (Development Determinants) لديها ، وتؤدي دوراً كبيراً كمحدد رئيسي للفرص المتاحة للتعاون الانمائي والتي تعتمد على نطاق دائرة التعاون الجغرافي ـ الاقتصادي (Geo-Economic) . كما ان لموضوع المـوارد تأثيـراً مباشـراً على الامكانات المتاحة لحركة التنمية المتجهة صوب اهدافها الراميـة الى توسيـع القاعـدة الانتاجيـة لاقتصاديات هذه الاقطار من اجل تأمين القدرة على التوليد الذاتي للنمو (Self-Sustained Economic Growth) .

اولاً : نظرة تاريخية (سياسية واقتصادية) على اقطار المجلس[1]

حصلت معظم الاقطار العربية الخليجية على استقلالها السياسي مؤخراً . فقد حصلت كل

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر : Organization of the Petroleum Exporting Countries [OPEC], «Country Profile: Saudi Arabia,» *OPEC Bulletin*, vol. 10, no. 7 (19 February 1979) = *OPEC Member Country Profiles: Saudi Arabia* (Vienna: OPEC, Public Information Department, 1979); *Doing Businers in Saudi Arabia-Information Guide* (New York : Price Waterhouse and Company, 1975); *Middle East Annual Review, 1975-76,* based on material provided by the Economist Intelligence Unit [EIU] (London: Saffron Walden, Eng., Middle East Review, 1977); *The Middle East and North Africa, 1977-78: An Annual Survey and Who's Who,* 24th ed. (London: Europa Publications Ltd., 1977); United Arab Emirates =

من قطر والبحرين والامارات العربية المتحدة على استقلالها السياسي ، على اثر تصفية معاهداتها مع بريطانيا خلال عام ١٩٧١ ، بينما حصلت الكويت على استقلالها السياسي خلال عام ١٩٦١ . ورغم ان المملكة العربية السعودية اسست كوحدة سياسية خلال عام ١٩٣٢ ، الاّ ان حركة التنمية نشطت لديها في عهد الملك الراحل فيصل . وبالنسبة لسلطنة عُمان فيمكن اعتبار عام ١٩٦٧ اساساً لبناء هيكلها السياسي الذي هيأ لمسيرتها التنموية قوة الدفع التي كانت مفقودة نتيجة عزلتها المفرطة قبل ذلك .

يشير التاريخ الاقتصادي لمنطقة الخليج خلال فترة ما قبل النفط الى ممارسة السكان للعديد من النشاطات التي تجاوبت مع طبيعة الموقع الجغرافي والموارد المتاحة ، ومع الميول والاتجاهات التي ميزت سكان هذه المنطقة ، فتراكمت لديها مجموعة من الخبرات التي ارتبطت بممارساتها . تمثلت هذه النشاطات في عمليات التجارة والنقل البحري وصيد الاسماك واللؤلؤ وصناعة قوارب الصيد ، بالاضافة الى بعض الاعمال المتعلقة بالزراعة والري[٢] .

وفيما يتعلق بخدمات التجارة والملاحة البحرية ، ادى موقع اقطار الخليج على سواحله ، وقلة الموارد الطبيعية فيها ، الى توجه سكانها نحو الخدمات المتصلة بالتجارة والملاحة البحرية ، والتي تمت ممارستها خلال حقب طويلة من الزمن ، لتأمين مصدر لمعيشة السكان . واصبحت مهنة الملاحة البحرية والسفر والتجارة ما بين منطقة الخليج والاجزاء الاخرى من آسيا وافريقيا بمثابة مهنة رئيسية لسكان المنطقة . وقد واجهت نشاطات الملاحة البحرية ، في القرن التاسع عشر منافسة شديدة من قبل خدمات الملاحة البحرية المدارة بالمحركات البخارية ادت الى تراجعها . ورغم ذلك حافظت خدمات الملاحة على بقائها بين موانىء الخليج وموانىء البحر الاحمر وجنوبي شرقي آسيا ، وبقيت خدمات الملاحة البحرية كثاني اهم نشاط يمارسه سكان امارات الخليج العربي . ففي البحرين ، على سبيل المثال كانت السفن التي تعمل في الشحن البحري خلال عام ١٩٠٥ حوالى مائة سفينة .

أما اثناء الحرب العالمية الاولى ، ونتيجة لاضطراب اعمال الشحن البحري القائمة على المكنات البخارية ، استعادت منطقة الخليج دورها التقليدي في الملاحة البحرية ، واحتلت الكويت الترتيب الاول في الاهمية بالنسبة لهذا النشاط . وفي نهاية فترة العشرينات من هذا القرن بلغ عدد سفن الاسطول التجاري الكويتي ١٥٠ سفينة بطاقة اجمالية تصل الى ٤٠ ٠٠٠ طن . وظهر ضعف هذه الاعمال خلال الفترة فيما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية ، واستؤنف النشاط خلال الحرب العالمية الثانية مرة اخرى . ويعود ذلك الى ارتباط تجارة الشحن البحري بعمليات استخراج اللؤلؤ .

[UAE], Ministry of Information and Culture, Department of Information, *Essays* (1980), and Kevin Gerard Fenelon, *The United Arab Emirates: An Economic and Social Survey*, 2nd ed. (London: Longman, 1976). =

(٢) Thomas Kiernan, *The Arabs: Their History, Aims and Challenge to the Industrialized World* (Boston, Mass.: Little, 1975), p. 15.

ومارس السكان العرب في منطقة الخليج التجارة البحرية ليس مع البلدان المجاورة فحسب ولكن مع معظم الموانىء في شرقي افريقيا وجنوب آسيا . وموربست التجارة في البيع والشراء ما بين ميناء وآخر . وكانت المراكز التجارية الاساسية في الكويت والبحرين ، واحتلت دبي دورها كمركز مهم في مطلع هذا القرن . وقامت هذه المراكز الرئيسية الثلاثة بتأمين احتياجات المناطق الداخلية في الجزيرة العربية وجنوبي العراق وعُمان .

وبالنسبة لصناعة السفن (Boat Building) فقد اشتهرت امارات الخليج العربي في تصنيع جميع القوارب اللازمة لممارسة عمليات استخراج اللؤلؤ وللملاحة البحرية . وتركز هذا النشاط في كل من الكويت والبحرين ، فوصل انتاج البحرين خلال عام ١٩٢٦ الى ١١٩ قارباً ، كما انتجت ٧٤ قارباً خلال عام ١٩٢٧ ، و٨٩ قارباً خلال عام ١٩٢٨ .

وخلال فترة العشرينات من هذا القرن نجحت هذه الصناعة في تركيب المحركات البحرية المدارة بالديزل على القوارب المصنعة محلياً . كما امكن صناعة ناقلة صغيرة للمنتجات النفطية خلال عام ١٩٣٠ ، حيث قامت بنقل النفط من عبادان الى البحرين . وتمكنت هذه الصناعة في الكويت من انشاء اليخوت (Yachts) المصممة على الطراز الاوروبي وذلك بطول ٦٥ قدماً خلال عام ١٩٣١ ، ثم بطول ٨٠ قدماً خلال عام ١٩٣٢ .

بالاضافة لما سبق مارس السكان النشاط الزراعي في بعض انحاء المنطقة ، خاصة في البحرين ومناطق الواحات في داخل الامارات العربية المتحدة والاقليم الشرقي للسعودية ، بينما لعبت الزراعة دوراً ضئيلاً في كل من الكويت وقطر . ورغم ذلك لم تتعد مساحة الاراضي القابلة للزراعة في البحرين خلال فترة الثلاثينات ٥ بالمائة فقط من اجمالي مساحتها . وتمثلت المحاصيل الرئيسية في التمور : فانتجت البحرين منها في عام ١٩٠٥ حوالى ٥٢٠٠ طن ، وزُرع الليمون والموز والبرتقال والبندورة والبصل والبطيخ بالاضافة الى مجموعة اخرى من الخضروات ، كما تمت زراعة الدخان في بعض المناطق .

وموربست انشطة الري ، واعتبرت نشاطاً رئيسياً للسكان في مناطق الداخل ، بينما كانت بمثابة نشاط مكمل للمناطق التي تسكن السواحل . هذا وقد حظي البدو الرحل في مناطق الداخل بدعم شيوخ المنطقة حيث لم يعتمدوا في معيشتهم فقط على اعمال الري(٣) .

ثانياً : الموارد الطبيعية والبشرية

نشير فيما يلي ، بصورة موجزة ، الى ملامح الوضع المتعلق بالموارد الطبيعية في مجموعة اقطار

(٣) Ali Khalifa Al-Kuwari, *Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development*, ed. by Howard Bowen-Jones (London: Bowker; University of Durham, Center for Middle Eastern and Islamic Studies, 1978), pp. 7-10.

المجلس (خاصة فيما يتعلق بالارض والتربة والمياه) والنشاطات التي يستلزمها الوضع الحالي خاصة في مجال التعاون شبه الاقليمي ، تاركين التفاصيل المتعلقة بهذا الموقف للفصل الثالث ، الذي يبحث بمشاريع تنمية الزراعة والثروة السمكية . وسيجري التركيز على الموارد المعدنية وموارد النفط والغاز ضمن السياق الحالي للبحث .

ومما يجدر ذكره ان الصورة المتعلقة باوضاع الموارد الطبيعية ذات الصلة بالارض والتربة والمياه تتميز ، في المرحلة الحالية ، بعدم اكتمالها ، حيث لا تتوفر مسوحات شاملة ومنتظمة لموارد المياه والتربة وتصنيف الاراضي واستعمالاتها . وبالرغم من ان هذا الموقف يتجه للتحسُّن ، إلاّ ان ذلك يتم ببطء ، رغم تطور الاساليب العلمية المتعلقة بهذه المسوحات . وعليه فإن التقديرات المتعلقة بالجوانب الكمية والنوعية للموارد الطبيعية الاساسية تتسم بعدم الدقة ، وهي بذلك قابلة للعديد من التفسيرات[٤] .

١ ـ الموارد الطبيعيـــة

أ ـ المساحة ، المياه ، الاراضي

تحتل اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي موقعاً حيوياً واستراتيجياً في منطقة الشرق الاوسط ، كما تشكل اغلبية مساحة الجزيرة العربية ، وتقع على الجانب الغربي من الخليج العربي ، وتمتد على طول خليج عُمان . تبلغ مساحة الاقطار الستة ٠٠٠ ٤٥٩ ٢ كم² ، تغطي السعودية ما نسبته ٨٧,٤ بالمائة منها .

تتميز اقطار المجلس بندرة مواردها المائية ، وذلك لكون معظم اراضيها صحراوية قاحلة او شبه قارية . وينخفض معدل سقوط الامطار بشكل عام في منطقة شبه الجزيرة العربية ، حيث يسجل في المتوسط حوالى ٦٠ مم في السنة ، ويرتفع هذا المعدل ليصل الى ٢٠٠ مم او اكثر في منطقة التلال الجنوبية والغربية فقط . لذلك فإن احوال الصحراء تكاد تهيمن على جميع اجزاء المنطقة[٥] .

وقد ترتب على ذلك وجود محددات هيكلية شكلت قيداً صارماً على المساحات المزروعة والامكانات والآفاق المتاحة للتوسع فيها . وهو ما سيرد تحليله بشكل مفصل في الفصل الثالث . يستلزم هذا الوضع المتصف بضعف حجم ونوعية الموارد وعدم اكتمال المسوحات وانتظام البيانات المتعلقة به ، بالاضافة لضعف فعالية الادارة المتعلقة بهذه الموارد ، خاصة بالنسبة لموارد المياه ، توجيه الجهود المركزة ضمن إطار التعاون بين مجموعة اقطار المجلس صوب النشاطات التالية :

---

(٤) K. Mclachlan, «Natural Resources and Development in the Gulf States,» in: Tim Niblock, ed., *Social and Economic Development in the Arab Gulf* (London: Croom Helm; Center for Arab Gulf Studies, 1980), p. 81.

(٥) *Middle East Yearbook, 1978* (London: I.C. Magazines, Ltd., 1978), pp. 248-250.

(١) اجراء مسوحات مكثفة وشاملة لتحديد موارد التربة والمياه . وللتعاون مع منظمات الامم المتحدة ، خاصة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة في دوما ـ دمشق بالجمهورية العربية السورية اهمية خاصة في تنفيذ ذلك .

(٢) نظراً لمحدودية الموارد المائية الحالية والمحتملة كذلك ، ينبغي توجيه جهد مركّز لادارة هذه الموارد إدارة كفؤة وتطبيق الاساليب والنظم العلمية الحديثة عليها . وتستلزم هذه النشاطات إقامة مشروعات الابحاث والتدريب المشتركة . ومع اخذ تأثير هذه الموارد على النشاطات الاقتصادية كافة ، وبشكل عام ، ونشاطات التنمية الزراعية وآفاقها بشكل خاص ، بعين الاعتبار ، فإنه يجب ان تحظى بالاولوية ضمن نشاطات التعاون الانمائي المشتركة بين اقطار المجلس .

(٣) هناك حاجة ماسة للقيام بأعمال البحث والتدريب المتعلقة بالنشاطات الزراعية القائمة على اساس العلم ، وكذلك بتلك المتعلقة بتحلية مياه البحر .

يؤكد على ضرورة الانشطة المذكورة اعلاه ما تم التوصل اليه من قناعة تجاه مسألة تحقيق افضل استغلال ممكن للموارد التي تتسم بالندرة ، والمرتبطة في اقامة الوحدات الانتاجية المتخصصة ، كثيفة الاعتماد على رأس المال ، والتي تستخدم تكنولوجيا متقدمة وتستدعي توفر مهارات خاصة لادارة الانتاج المحصولي المتضاعف للخضروات (Multi-Cropping of Vegetables) والفواكه الارضية (Non-Tree Fruit) ، وتستخدم المياه بكفاءة تصل الى حد توفير ما نسبته ٥٠ بالمائة من معدل الاستهلاك الحالي .

ب ـ الموارد الهيدروكربونية

تحتل هذه الموارد مكان الصدارة ضمن الموارد الطبيعية المتاحة لاقطار المجلس ، ليس فقط لكونها المورد الطبيعي الاساسي الذي تتمحور حوله نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كافة ، سواء من خلال الايرادات الناجمة عن تصديرها او فيما يتعلق بنشاطات الصناعات البتروكيمائية او الخدمات القائمة على النفط والغاز ، ولكنه يعتمد على هذا القطاع في عملية تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني للاقطار الاعضاء من اجل تحقيق النمو الاقتصادي التلقائي لدى العبور الى مرحلة ما بعد النفط .

(١) اكتشاف النفط

يعود اكتشاف النفط في الاقطار الاعضاء الى فترات مختلفة . ففي البحرين ، والتي ينخفض فيها مستوى الانتاج النفطي بالمقارنة مع بقية الاقطار الاعضاء ، اكتشف النفط بكميات تجارية في عام ١٩٣٢ وبدأت عمليات تصديره خلال عام ١٩٣٥ . وصل الانتاج النفطي الى حده الاقصى خلال عام ١٩٧٠ بتسجيله ٢٨ مليون برميل ، وبدأ الانتاج في التراجع منذ ذلك الوقت بصورة تدريجية ، وتشير تقديرات الاحتياطي من النفط في البحرين في نهاية عام ١٩٨١ الى ان الانتاج

سيستمر لمدة ١٢ عاماً اعتباراً من عام ١٩٨٢ ، وذلك وفق مستوى الانتاج النفطي خلال عام ١٩٨١ (انظر الجدول رقم (١ - ١)) .

جدول رقم (١ - ١)

الانتاج والاحتياطي والعمر الانتاجي للنفط
في اقطار مجلس التعاون الخليجي(أ)

القطر	تاريخ اول انتاج تجاري	الانتاج عام ١٩٨١ (الف برميل يومياً)	الاحتياطي حسب التقديرات في ٣١/١٢/١٩٨١ (مليار برميل)	نسبة المساهمة في الاحتياطي	عدد سنوات الانتاج حسب مستوى عام ١٩٨١
الامارات العربية المتحدة	١٩٦٢(ب)	١٥١٢	٣٢,٢	١١,٨	٥٨
البحريـن	١٩٣٤	٤٤	٠,٢	٠,١	١٢
السعوديـة	١٩٣٨	٩٨٢٧	١٦٧,٨	٦١,٣	٤٦
عُمـان	١٩٦٧	٣١٧	٢,٦	٠,٩	٢٢
قطـر	١٩٤٩	٤١٤	٣,٤	١,٢	٢٢
الكويـت	١٩٤٦	١١٠١	٦٧,٧	٢٤,٧	١٦٨
المجمـوع		١٣٢١٥(ج)	٢٧٣,٩(ج)	١٠٠	٥٦
مجموع اقطار الاوبك		٢٢٣٥٤	٤٣٦,٥		
مجموع دول العالم		٥٥٨٨٦	٦٧٠,٩		
نسبة اقطار المجلس : اوبك		٥٩,١	٦٢,٧		
نسبة اقطار المجلس : العالم		٢٣,٦	٤٠,٨		

(أ) مجلس التعاون لدول الخليج العربية .
(ب) ابو ظبي .
(ج) باستثناء المنطقة المحايدة (قدر الاحتياطي فيها في نهاية ١٩٧٧ بحوالى ٦٢٠٠ مليار برميل) .
المصادر : احتسبت من : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، المركز العربي للاحصاء والتوثيق ، ١٩٨٢ ، و
Economist Intelligence Unit [EIU], *Oil in the Middle East: Annual Supplement, 1978* (London: EIU, 1978).

وفي السعودية تم اكتشاف النفط في عام ١٩٣٨ في تركيب الدمام القبيّ (Dammam Dome) قرب الظهران وذلك بحفر بئر بلغ عمقه ٤٧٢٧ قدماً . ومنذ ذلك التاريخ بدأت السعودية تتحول من قطر فقير في موارده الطبيعية الى احدى اكبر البلدان ثراءاً في مواردها النفطية في العالم . واعقب الاكتشاف الاول اكتشافات اخرى في المنطقة الشرقية . وحقق تزايد

الانتاج النفطي معدلاً سنوياً بلغ ما نسبته ٥٣,٤ بالمائة خلال الفترة بين عامي ١٩٤٠ و١٩٥٠ وما نسبته ٩,٣ بالمائة خلال الفترة بين عامي ١٩٥١ و١٩٦١ وما نسبته ١٤ بالمائة خلال الفترة بين عامي ١٩٦٢ و١٩٧٢[٦] .

وفي الكويت تم اكتشاف النفط في منطقة برقان جنوب خليج الكويت وذلك في نيسان / ابريل ١٩٣٨ ، وربما كان هذا الحقل من اغنى حقول النفط في العالم ، وتبع ذلك اكتشافات نفطية في حقول اخرى ، الى ان بدأ الانتاج النفطي على مستوى تجاري في عام ١٩٤٦ . وتتميز اربعة حقول من اصل ثمانية بغزارة احتياطياتها وانتاجها ، ووصلت طاقة الانتاج من حقل برقان الى حوالى مليون برميل يومياً ، بينما تتراوح طاقة الحقول الاخرى بين ٠٠٠ ١٠٠ برميل / يومياً و٠٠٠ ٢٠٠ برميل / يومياً[٧] .

ومما يجدر ذكره ان **المنطقة المحايدة** بين الكويت والسعودية انشئت خلال عام ١٩٢٢ ، وتم اكتشاف النفط فيها من حقل الوفرة في آذار / مارس عام ١٩٥٣ وبكميات معتدلة[٨] . تصل طاقة الانتاج النفطي من الحقول البرية الثلاثة الى ٠٠٠ ٢٠٠ برميل / يومياً ، بينما تصل طاقة الانتاج في كل من حقلي الحوت والخفجة البحريين الى ٠٠٠ ٣٠٠ برميل / يومياً و٥٠,٠٠٠ برميل / يومياً على التوالي[٩] .

وفي قطر اكتشف النفط لأول مرة في عام ١٩٣٩ في حقل دخان ، وأعاقت الحرب العالمية الثانية متابعة الاكتشافات النفطية ، وعليه تم انجاز اول عملية شحن تجارية للنفط القطري خلال عام ١٩٤٩ (الجدول رقم (١ ـ ١)) .

وفي **الامارات العربية المتحدة** ، تعتبر ابو ظبي اكبر منتج وتسجل ما يزيد عن ٨٠ بالمائة من انتاجها ، كما تنتج دبي والشارقة النفط من حقولها البحرية ، وهناك فرصة لرأس الخيمة للانضمام الى قائمة منتجي النفط في الامارات المتحدة ، ورغم القيام بحفر آبار استكشافية في ام القيوين ، فلم يتم اكتشاف النفط على مستوى تجاري فيها[١٠] . وكان البحث عن النفط في هذا القطر (الذي يضم سبع امارات) قد بدأ في كانون الثاني / يناير عام ١٩٣٩ ، ولكن تصدير النفط من

---

(٦) A.M. Al-Shuaiby, «The Development of the Eastern Province with Particular Reference to Urban Settlement and Evolution in Eastern Saudi Arabia,» (Ph. D. dissertation, University of Durham, April 1976), pp. 145-146.

(٧) Gian Paolo Casadio, *The Economic Challenge of the Arabs* (Westmead, Eng.: Saxon House, 1976), p. 190.

(٨) Roy Lebkicher et al., *Aramco Handbook* ([Dahran?]:Arabian American Oil Company [ARAMCO], 1960), pp. 122-123.

(٩) Casadio, Ibid., pp. 190-191.

(١٠) المصدر نفسه ، ص ١٩٧ .

حقول ابو ظبي لم يبدأ قبل تموز / يوليو عام ١٩٦٢ . وتم اكتشاف النفط بكميات تجارية في دبي خلال عام ١٩٦٦ ، بينما بدأت عمليات التصدير خلال عام ١٩٦٩ . واكتشف النفط في الشارقة في عام ١٩٧٢ ، بينما بدأ تصديره في تموز / يوليو عام ١٩٧٤ .

وفي سلطنة عُمان بدأ التنقيب عن النفط في عام ١٩٣٧ ولم يتم اكتشاف النفط في حقول يبال، فهود وناطح سوى خلال عام ١٩٦٤ ، وبدأ تصدير النفط على نطاق تجاري في آب / اغسطس عام ١٩٦٧[١١] .

(٢) الدور الاقتصادي للنفط

وبينما يعتبر مستوى الانتاج النفطي معتدلاً بالمقارنة مع انتاج بقية اقطار المجلس (باستثناء البحرين) إلّا انه يلعب دوراً بالغ الاهمية في اقتصادها الوطني ، حيث يسهم بما يعادل ثلثي الانتاج المحلي الاجمالي وبأكثر من ٩٠ بالمائة من ايرادات الحكومة المحلية العامة والدخل من الصادرات . حقق الدخل من النفط فائضاً تخطى احتياجات الانفاق الجاري والانمائي لمعظم اقطار المجلس خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٠) ، وساهمت المملكة العربية السعودية بنسبة ٦٦ بالمائة من اجمالي الايرادات النفطية المتحققة لاقطار المجلس (انظر الجدول رقم (١ـ ٢)) ، تبعتها الكويت بما نسبته ١٦ بالمائة والامارات المتحدة بما نسبته ١٢ بالمائة ، حيث ساهمت هذه الاقطار الثلاثة بما نسبته ٩٤ بالمائة من الايرادات المالية النفطية لأقطار المجلس .

باختصار ، إن اقطار المجلس تمتلك هذا المورد الذي يمثل سلعة من اهم السلع الاستراتيجية في تاريخنا المعاصر ، حيث تعتبر مصدر الطاقة الرئيسي على النطاق العالمي ، حتى الآن . وقد تمكنت هذه الاقطار من انتاجها بمعدل استغلال مرتفع وتصديرها وتوليد الدخل الذي جعل انجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كافة ، والتي سيجري تفصيلها في الفصل الثاني ، ممكنة . وتحتل اقطار المجلس بناء لمجموع انتاجها المتراكم المركز الثاني بالنسبة لانتاج هذه السلعة على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة . وقد ازدادت اهمية هذه السلعة التنموية لدى قيام الاقطار الاعضاء بالسيطرة الكاملة على ادارة مواردها النفطية وامتلاك الشركات التي تتولى ادارتها واستغلالها في جميع مراحل الصناعة، بدءاً بعمليات الاستكشاف، فالانتاج للنفط الخام والغاز الطبيعي ، ومروراً بعمليات النقل والتصفية والتسويق والتوزيع[١٢] .

---

(١١) International Monetary Fund [IMF], «Oman: Recent Economic Developments,» March 1979, pp. 3-4 (SM / 78 / 71).

(١٢) R. El-Mallakh, «Industrialization in the Arab World : Obstacles and Prospects,» in: Naiem A. Sherbiny and Mark A. Tessler, eds., *Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Implications* (New York: Praeger, 1976), p. 44.

جدول رقم (١ ـ ٢)

تطورات دخل النفط في اقطار مجلس التعاون الخليجي ، للسنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠
(بملايين الدولارات الاميركية)

القطر / السنة	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠		النسبة المئوية (٪)
الامارات العربية المتحدة	٩٠٠	٥٥٠٠	٦٠٠٠	٧٠٠٠	٩٠٠٠	٨٠٠٠	١٨٦٢	١٩٣٤٤	٥٧٦٠٦	١١,٧
البحريـن	٧٤	٢٦٢	٢٨٠	٣٩٥	٤٣٧	٤٩٥	٧٧٧	٥٠٤	٣٢٢٤	٠,٦
السعودية	٥١٠٠	٢٢٦٠٠	٢٥٧٠٠	٣٣٥٠٠	٤٢٤٠٠	٣٥٨٠٠	٥٧٥٢٢	١٠٢٢٦٢	٣٢٤٨٨٤	٦٦,٠
عُمـان	١٧٧,٥	٨٤٣,٩	١٠٨٠,٢	١٣١٦,٤	١٣٩٦,١	١٣٢٥,١	١٨٣٧,٣	٢٦٩٣,٣	١٠٦٧٠	٢,١
قطـر	٤٠٠	١٦٠٠	١٧٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٣٦٤٣	٥٣٧٧	١٨٧٢٠	٣,٨
الكويـت	١٩٠٠	٧٠٠٠	٧٥٠٠	٨٥٠٠	٨٩٠٠	٩٢٠٠	١٦٨٦٣	١٨٠١٦	٧٧٨٧٩	١٥,٨
الاجمالـي	٨٥٥١,٥	٣٧٨٠٥,٩	٤٢٢٦٠,٢	٥٢٧١١,٤	٦٤١٣٣,١	٥٦٨٢٠,١	٨٢٥٠٤,٣	١٤٨١٩٦,٣	٤٩٢٩٨٣	١٠٠

المصادر : احتسبت من : International Monetary Fund [IMF], *Government Finance Statistics Yearbook, 1981*, vol. 5 (Washington, D.C.:IMF, 1981), p. 449; *Central Banks and Monetary Agencies of Arab Gulf States*, vol. 2, no. 1 (June 1981), table 7,

وخزعل الجاسم ، « ملف البيان : قضايا نفطية ، الدخل والفوائض المالية للدول العربية المنتجة للنفط ، » البيان ، العدد ٣ (كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١) ، ص ٣٥ ، الجدول رقم ١ .

ومن الاهمية بمكان في هذا السياق الاشارة الى التطورات المهمة المتعلقة باسعار النفط الخام ، خاصة تلك التي حدثت خلال عام ١٩٧٣ ، وادت الى تحقيق ارتفاع كبير في اسعار النفط ، نتيجة قرار اتخذته منظمة الاوبك في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ ، وبدأ سريانه في كانون الثاني / يناير ١٩٧٤ . وتم بموجبه تحديد سعر النفط الخام المعلن في السوق بـ ١١,٦٥ دولاراً للبرميل ، وكان هذا السعر يمثل زيادة بنسبة ٣٥٠ بالمائة عن مستوى سعر النفط المحدد في كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ . وكنتيجة لارتفاع الاسعار ولتحقق مبدأ مشاركة الحكومات العربية الخليجية للشركات في ذلك الوقت ، فقد ارتفع دخل الحكومة السعودية للبرميل الواحد اعتباراً من ١ / ١ / ١٩٧٤ ، على سبيل المثال ، الى ٥,٧ اضعاف مستواه في ١ / ١ / ١٩٧٣[١٣] . ومنذ ذلك الوقت فقد استأثرت منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) بتحديد الاسعار الرسمية التي يباع النفط بموجبها . وبدأ النفط بعد تلك الطفرة في الاسعار يلعب الدور القيادي المتفرد باقتصاديات الاقطار الاعضاء في المجلس وتنميتها ، حيث تحكمت ايراداته المرتبطة بمستوى انتاجه وتصديره في الامكانات المالية المتاحة لتنفيذ برامج التنمية الشاملة ، كما بدأت خطط وبرامج التنمية تلعب دوراً مؤثراً ، من الناحية المقابلة ، على سياسات انتاج وتصدير النفط .

(٣) النفط كمورد ناضب (Depletable Resource)

على الرغم من ضخامة حجم الاحتياطيات المتوفرة لبلدان مجلس التعاون ، وان بدرجات متفاوتة ، فيُتوقع ان تنضب هذه الاحتياطيات خلال فترة تتراوح بين ١٢ و١٦٨ عاماً ، وذلك وفق مستوى الانتاج النفطي لعام ١٩٨١ ، وحسب تقديرات الاحتياطي في نهاية عام ١٩٨١ (الجدول رقم (١ ـ ١)). وينبغي ان تؤخذ في الاعتبار الجهود الجارية ، على المستوى العالمي ، لخلق مصادر بديلة ومنافسة للطاقة .

قدر حجم الاحتياطي لبلدان مجلس التعاون في ٣١ / ١٢ / ١٩٨١ بحوالى ٢٧٣,٩ مليار برميل ، نصيب السعودية منه حوالى ١٦٧,٨ مليار برميل (٦١,٣ بالمائة) ، ويتوقع ان يمتد عمر النفط السعودي الى ٤٦ سنة بافتراض استمرار مستوى انتاج عام ١٩٨١ . ويبلغ نصيب الكويت من احتياطي اقطار المجلس ٦٧,٧ مليار برميل (٢٤,٧ بالمائة)، وعمر النفط بحوالى ١٦٨ سنة (مع ملاحظة ان مستوى الانتاج النفطي خلال عام ١٩٨١ كان منخفضاً نسبياً) . وبالنسبة للمنطقة المحايدة قدرت احتياطياتها بحوالى ٦,٢ مليارات برميل (٢,٣ بالمائة) وعمر يبلغ ٣٧ سنة من الانتاج . وبالنسبة لدولة الامارات المتحدة فقد قدر الاحتياطي النفطي بحوالى ٣٢,٣ مليار برميل ويعمر يمتد الى ٥٨ سنة (احتياطيات دبي ١,٤ مليار برميل وبعمر ٢٠ سنة ، احتياطي الشارقة يقدر بحوالى ٢٥ مليون برميل ولمدة ٢٠ سنة) وتبلغ نسبة الاحتياطي في دولة الامارات ١١,٨ بالمائة من اجمالي احتياطيات اقطار المجلس . وقدر الاحتياطي في قطر بحوالى ٣,٤

---

(١٣) IMF, «Saudi Arabia: An Economic and Fiscal Survey,» 26 March 1976, p. 9 (SM/76/75).

مليارات برميل (١,٢ بالمائة) ويعمر يمتد الى ٢٢ سنة ، بينما قدرت احتياطيات سلطنة عمان بحوالى ٢,٦ مليار برميل (٠,٩ بالمائة) ولمدة ٢٢ سنة انتاجية . اما البحرين فقدرت احتياطياتها النفطية بحوالى ٠,٢ مليار برميل (٠,١ بالمائة) ولمدة ١٢ سنة انتاجية .

ومما يجدر ذكره ان هذه التقديرات تعتبر متحفظة ، حيث يقدر العديد من الخبراء ان تزيد مستوياتها عما ذكر(١٤) ، وذلك في ضوء تحسُّن اساليب الانتاج وتقدم تكنولوجيا الهندسة البترولية . وسجلت احصاءات الانتاج النفطي لأقطار المجلس ما نسبته ٥٩,١ بالمائة من انتاج الاوبك وما نسبته ٢٣,٦ بالمائة للانتاج العالمي ، بينما سجلت احتياطياتها ما نسبته ٦٢,٧ بالمائة لاحتياطيات الاوبك وما نسبته ٤٠,٨ بالمائة للاحتياطيات العالمية من النفط ، وفق تقديرات عام ١٩٨١ (الجدول رقم (١ ـ ١)) .

(٤) احتياطيات الغاز

كانت الاكتشافات المتعلقة بالغاز الطبيعي واستغلاله في البلدان النفطية الحلقة الثانية من حلقات هذا المورد الذي يعتبر من اهم مصادر الطاقة على الاطلاق . وبدأت عمليات انتاج واستغلال الغاز تلعب دوراً اساسياً ضمن جهود تنويع القاعدة الانتاجية لاقتصاديات البلدان النفطية ، وذلك لتنويع مصادر الدخل التي يحتكرها قطاع النفط . وبدأ الغاز الذي كان يصاحب انتاجه انتاج النفط ، وكان مصيره الحرق والهدر ، يُستغل باعادة حقنه لآبار النفط (Re-Injection) ، ويستخدم كمصدر للطاقة للصناعات المحلية ، وكمستودع لتغذية الصناعات البتروكيمائية بالاضافة الى تصديره ، وعلى نطاق متصاعد ، في شكل غاز مسيّل (Liquified Gas) .

قدرت احتياطيات السعودية من الغاز الطبيعي في ٣١ / ١٢ / ١٩٨١ بحوالى ٣٣٤٥,٦ مليار متر مكعب ، او ما نسبته ٤٧,٨ بالمائة من احتياطيات الغاز لدى اقطار المجلس (الجدول رقم (١ ـ ٣)) . وبينما تصاحب كمية كبيرة من الغاز النفط المنتج ، فلا يزال معظمها يحرق . وتقوم السعودية باستغلال الغاز في اقامة المجمعات البتروكيمائية الضخمة في ينبع والجبيل ، حيث تستخدم الغاز في اقامة العديد من الصناعات البتروكيمائية والصناعات الاخرى ، وكذلك في توسيع شبكة الطاقة الكهربائية ، وسيتم تصدير جزء من الغاز في شكل غاز طبيعي مسيّل (NGL) ، ويعتقد بأنّ السعودية ستتمكن لدى انجاز المشروع الاخير في نهاية الثمانينات من تأمين ما نسبته ١٠ بالمائة من احتياجات السوق العالمي من الغاز الطبيعي المسيّل (NGL)(١٥) .

وقدر احتياطي الكويت من الغاز الطبيعي في مطلع عام ١٩٨٢ بحوالى ٩٨١,٢ مليار متر مكعب او ما نسبته ١٤ بالمائة من اقطار المجلس . ويعتبر جميع الغاز المنتج في الكويت مصاحباً لانتاج النفط . ويستخدم الغاز في الكويت في اعادة حقن آبار النفط للمحافظة على مستوى ضغط المخزون (Reservoir Pressure) ، وفي تحلية مياه البحر وتوليد الطاقة الكهربائية ، وكمادة خام

---

(١٤) *Arab Oil and Gaz* (Beirut), vol. 7, no. 146 (16 July 1978).

(١٥) IMF, «Saudi Arabia: An Economic and Fiscal Survey,» p.4.

للصناعات البتروكيمائية ، ولانتاج الغاز النفطي المسيل (LPG) ، ويتم احراق ما يتبقى بعد ذلك . ويعتقد أن الكويت وصلت في نسبة استغلال الغاز / الغاز المنتج الى اعلى مستوى في العالم(١٦) .

جدول رقم (١ ـ ٣)
انتاج واحتياطي الغاز في اقطار مجلس التعاون الخليجي

القطـــر	الانتاج عام ١٩٨٠ (مليون متر مكعب)	الاحتياطي في ٢١ / ١٢ / ١٩٨١ (مليار متر مكعب)	الاحتياطي (الاهمية النسبية)
الامارات العربية المتحدة	١٤٨٥٩	٦٥٨,٤	٩,٤
البحريـــن	٤٧٥٧	٢٤٢,٧	٣,٥
السعوديـــة	٥٤٠٨٢	٣٣٤٥,٦	٤٧,٨
عُمـــان	ـ	٧٦,٤	١,١
قطـــر	٦٤٠٠	١٦٩٩	٢٤,٢
الكويـــت	٨٧٨	٩٨١,٢	١٤,٠
الاجمالـــي(أ)	٨٨٨٩٦	٧٠٠٣,٣	١٠٠
إجمالي الاوبك	٢٧٠٤١٢	٢٨٩١٥	
إجمالي دول العالم	١٦٧٥٠١٠	٨٢٤٤٠,٧	
نسبة اقطار المجلس : الاوبك	٣٢,٩	٢٤,٢	
نسبة اقطار المجلس : العالم	٥,٣	٨,٥	

(أ) باستثناء المنطقة المحايدة (قدر الاحتياطي في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ بحوالى ١٤٢مليار متر مكعب).
ملاحظة عامة : تشير العلامة « ـ » الى ان البيانات غير متوافرة .
المصادر : احتسبت من : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، المصدر نفسه ، و
International Petroleum Encyclopedia, 1977 (Tulsa, Ok.: Petroleum Pub. Co., 1977).

وفي قطر توجد كميات كبيرة من احتياطي الغاز المصاحب للنفط . وقد كان يجري احراق معظم الغاز المنتج ، بعد استغلال جزء منه على نطاق ضيق في توليد الطاقة الكهربائية اللازمة للشركات ولمحطات التحلية ولمصانع الاسمنت والاسمدة . ولكن لدى افتتاح مصنع الغاز الطبيعي المسيل (NGL) في ام سعيد في كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ ، اتيحت فرصة كبيرة لاستغلال

---

(١٦) IMF, « Kuwait: Recent Economic Developments,» 29 June 1977, p. 23 (SM/77/145).

الغاز ، بما في ذلك خدمة محطات توليد الطاقة الكهربائية ومصنع البوليثيلين(١٧) . قدرت احتياطيات الغاز في قطر بحوالى ١٦٩٩ مليار متر مكعب تمثل ما نسبته ٢,٢٤ بالمائة من احتياطيات اقطار المجلس .

وفي الامارات العربية المتحدة بدأ استغلال الغاز في ايار / مايو ١٩٧٧ ، وقدرت احتياطياتها بحوالى ٦٥٨,٤ مليار متر مكعب (٩,٤ بالمائة)(١٨) . وتم في شباط / فبراير عام ١٩٧٥ التوقيع على اتفاقية لاقامة مصنع للغاز النفطي المسيل (LPG) ليقوم باستغلال الغاز المنتج من حقلي دبي البحرين . ولينتج ٧٠ مليون قدم مكعب يومياً للاستهلاك المحلي و ٧٠٠ ٠٠٠ طن من الغاز نفسه سنوياً للتصدير ، بالاضافة الى توفير الغاز الجاف (Methane) للاستخدام في مصنع صهر الالومنيوم وفي توليد الطاقة الكهربائية(١٩) .

أما في البحرين ، فتتسم نوعية الغاز بجودة خاصة ووفرة الاحتياطي من الغاز الطبيعي غير المصاحب للنفط ، وتنخفض فيه نسبة الكبريت (Sulphur)ويتراوح حجم الاحتياطي المقدر بين ١٦ الف مليار قدم مكعب و ٢٤ الف مليار قدم مكعب(٢٠) .

وتدين صناعة الالومنيوم في البحرين (ألبا) الى وجود الغاز ، والذي يشكل محور خطط التصنيع الثقيل في البحرين ، فهو يوفر مصدراً رخيصاً ومنتظماً لتوليد الطاقة الكهربائية من محطة المصنع ، حيث تستخدم هذه المحطة ١٠٤ ملايين قدم مكعب يومياً من اصل ٢٢٧ مليون قدم مكعب تنتج في البحرين يومياً(٢١) . هذا ويعتقد ان نسبة ملحوظة من الغاز المنتج لا زالت غير مستغلة ، حيث يتم احراقها . واستناداً الى بعض التقديرات في مجموعة اقطار الخليج العربية فإن نسبة الغاز المحروق الى النفط تتراوح ما بين ٦٠٠ ـ ٧٠٠ قدم مكعب لكل برميل ، مما يعني ان انتاجاً يومياً للنفط بمعدل ١١ مليون برميل يعني حرق ما يزيد على سبعة مليارات قدم مكعب من الغاز يومياً . وهذه الكمية كافية لتأمين احتياجات العالم الاستهلاكية من سماد الامونيا(٢٢) .

ويعتقد أن مكونات الغاز الطبيعي المتوفر في اقطار المجلس وتركيبته توفر المادة الخام اللازمة لانتاج ، ليس فقط الامونيا (Ammonia) ولكن ايضاً لانتاج الواح مواد البناء الكيماوية (Che- mical Building Blocks) كالاثيلين والبروبيلين والبيوتيلين والبيوتادرين . . . الخ(٢٣) .

---

(١٧) IMF, «Qatar: Recent Economic Developments,» Janaury 1976, p. 9 (SM/76/2).

(١٨) *The Middle East and North African, 1977-78: An Annual Survey and Who's Who.*

(١٩) IMF, «United Arab Emirates: Recent Economic Developments,» 31 January 1978, p.11 (SM/78/29).

(٢٠) «Bahrain: Financial Times Survey,» *Financial Times,* 9/7/1974.

(٢١) المصدر نفسه .

(٢٢) B. Mostofi, «The Petrochemical Resources and Potential of the Persian Gulf,» paper presented at: Annual Near East Conference, 20, October 24-25,1968, *Middle East Focus: The Persian Gulf,* edited by T.C. Young, p. 99.

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٩٩ ـ ١٠٠ .

ومما يجدر ذكره ان تكاليف انتاج النفط تعتبر منخفضة انخفاضاً كبيراً في اقطار المجلس بالمقارنة مع بقية مناطق العالم ، فقد تصل تكاليف الانتاج من بحر الشمال او من الولايات المتحدة الاميركية ، على سبيل المثال ، الى ١٠ اضعاف او ٢٠ ضعف تكاليفها في منطقة الخليج التي تتسم آبارها بالوفرة وقلة العمق(٢٤) .

جـ ـ موارد الثروة المعدنية

(١) توزع الثروات المعدنية في اقطار المجلس

يشير الوضع المتعلق بموارد الثروة المعدنية الى انه لا يتوفر منها ، بمستوى الاستغلال الاقتصادي ، سوى النحاس في سلطنة عمان ، وبعض خامات الكروم ومواد البناء كالجبس والرخام مع توفر الاحتمالات لجدوى استغلال خامات الحديد والفوسفات في السعودية وبعض البلدان الاخرى ، بالاضافة الى النحاس واليورانيوم في الامارات العربية المتحدة(٢٥) .

فبالنسبة لخام النحاس ، والذي يلعب دوراً بالغ الاهمية في الاقتصاد العالمي ، ويحتل المركز الثاني بعد النفط ، من حيث القيمة في التجارة الدولية ، فلم يتم الشروع في استغلال وتطوير مخزونه سوى في سلطنة عمان ، حيث قدر المخزون من هذا الخام بحوالى ١٣ مليون طن بنسبة ٢,١ بالمائة . وبناء عليه ، فإنه من المخطط يلحظ تعدين نحو مليون طن سنوياً من المادة الخام للتوصل في النهاية الى انتاج نحو ٢٠٠٠٠ طن من النحاس بدرجة نقاوة ٩٩,٨ بالمائة . ومن المقدَّر ان تبلغ تكلفة هذا المشروع نحو ١٥٠ مليون دولار اميركي . علماً بأن مشروع تعدين وصهر النحاس بدأ باقامة شركة عُمان للتعدين ، والتي شارك فيها كل من حكومة السلطنة بنسبة ٧٥ بالمائة وشركة مارشال عُمان للتنقيب (اميركية) وشركة بروسبكشن (كندية) بنسبة ٢٥ بالمائة . ثم امتلكت الحكومة العمانية كامل المشروع في نيسان / ابريل من عام ١٩٨٠(٢٦) . ويتوقع ان يستمر تعدين النحاس لفترة ١١ سنة(٢٧) من مناطق المخزون في الاصيل ، وعرجا ، والبيضا ، وراكاح ، قرب صُحار في شمالي عُمان .

ورغم اكتشاف النحاس في بعض المناطق الاخرى وبنسبة عالية لمكونات النحاس في التكوينات المكتشفة (٦,٢٥ بالمائة) الا انه لم تجرِ تقديرات لحجمه المخزون(٢٨) .

---

(٢٤) Al-Kuwari, *Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development,* p. 60.

(٢٥) United Nations [U N], Economic Commission for Western Asia [ECWA], «Survey Report Pertaining to the Development of Mineral Resources in the Countries of ECWA Secretariat,» Beirut, 29 November 1977, p. 8 (2/ECWA/NR/Rew 1).

(٢٦) سلطنة عمان ، مجلس التنمية ، خطة التنمية الخمسية الثانية ، ١٩٨١ـ ١٩٨٥م ، ص ٧٣ .

(٢٧) Prospection Limited, «Report on the Feasibility of Initial Copper Production in the Sultanate of Oman,» Canada, October 1975, vol. 1: «Summary, Conclusions and Recommendations,» p. (2-2).

(٢٨) UN, ECWA, «Survey Report Pertaining to the Development of Mineral Resources in the Countries of ECWA Secretariat,» p. 49.

وفيما يتعلق بالكروم فقد بدأت بعض عمليات تعدين الخام في كل من عُمان والمملكة العربية السعودية .ففي عمان تمتد مناطق تعدين الكروم مسافة تزيد على ٦٠ كلم في جبال عُمان مقابل الساحل الشمالي الشرقي . ويعتقد بامكانية استغلال الخام في منطقة الفرفار بحدود ١٦٠ ٠٠٠ طن ، وجرى تحديد المنطقة من بين عدة مناطق اخرى لمكامن هذا الخام ، اذ ان وجود الخام في مناطق جبلية صعبة المواصلات يخلق بعض الصعوبات في عملية استغلالها(٢٩) .

وهناك مؤشرات اولية على احتمال وجود خام الكروم وبكميات كبيرة في دبي ، رأس الخيمة ، عجمان ، ام القيوين ، الفجيرة والشارقة(٣٠) .

وبالنسبة لمواد البناء فقد تم القيام بعدة عمليات لتعدين وانتاج الرخام في المملكة العربية السعودية ، وهناك خمسة عشر مستودعاً للخام يجري استغلالها واهمها في وادي فاطمة وجبل فرازان والمدرجة والنجرة . ويستعمل الرخام بواسطة القطاعين العام والخاص في اعمال البناء ويتم تصدير جزء من الانتاج الى البلدان المجاورة ، ولكن السعودية مستمرة في استيرادها لهذا الخام(٣١) .

وتخطط عُمان لإنتاج مليون طن من الرخام ، وفي الامارات تم اقامة مصنع صغير بين دبي والشارقة يقوم بخلط المواد الاولية المستوردة بالمستخرجة محلياً في انتاج الاحجار الرخامية مختلفة الابعاد . ولكن الاحجار الكبيرة ، ذات النوعية الممتازة ، يجري استيرادها من الخارج . كما توجد عدة محاجر لإنتاج الرخام في البحرين .

ويجري انتاج الجبس في السعودية لمواجهة الاحتياجات المحلية والتصدير ، ويتوفر الخام في المناطق الغربية بمحاذاة ساحل البحر الاحمر وخليج العقبة ، وفي المنطقة الوسطى قرب الرياض وعلى محاذاة السهل الساحلي للخليج العربي . أقامت الشركة الوطنية للجبس مصنعاً لها في الرياض في مطلع الستينات لانتاج ٢٠٠ طن من البلاستر يومياً . ويتم تصدير جزء من الانتاج للاسواق العربية . وتجري دراسة حول امكانات المنافسة في الاسواق العالمية قبل التوسع في انتاجه(٣٢) . كما وجد الصلصال (Clay) في مناطق عديدة في الكويت والبحرين والسعودية وتجري عملية تقويم جدواه الاقتصادية .

اما بالنسبة للاملاح الصخرية (Rock Salt) والتي تعتبر مهمة للاستهلاك المدني وللاستعمالات الصناعية (كالصناعات الكيماوية والصابون والدهانات والصناعات الصيدلانية ولما لا يقل عددها عن ١٥٠٠ استعمال آخر) . فقد وجد هذا الخام وبكميات كبيرة في منطقة

---

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ٣٢ .

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٣٥ .

(٣١) المصدر نفسه ، ص ١٢١ .

(٣٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٦ .

جيزان منذ عام ١٩٦٩ ، مع احتمال وصول مخزونه الى ما يزيد عن مليار طن . ولكن هناك من العوامل ما يعيق عملية استغلاله بشكل اقتصادي، خاصة بسبب انخفاض درجة وجود الخام (٢٠ بالمائة اقل من النسبة المرغوبة) ومحدودية تسهيلات التحميل في ميناء جيزان . وهناك امكانية لوجود الخام في عُمان استناداً لطبيعتها الجيولوجية[٣٣] .

اما بالنسبة لخام الحديد، ورغم كثافة المسوحات التي اجريت لاكتشافه في عديد من مناطق اقطار المجلس ، ورغم تحديد عدة مناطق لظواهر الخام ، خاصة في غربي السعودية ، فإنها لم تصل بعد الى مرحلة ثبوت جدوى عمليات استغلالها ، وتستمر اقطار المجلس في استيراد الخام اللازم لصناعاتها .

وفيما يتعلق بخام المنغنيز (Manganese) والذي يستعمل في الصناعات الكيماوية والكهربائية والدهانات والسيراميك فقد تم تحديد وجوده في بعض مناطق السعودية وعُمان والامارات العربية المتحدة . وفي عُمان ثبت وجود الخام في رأس المادول وتم تقويمه بواسطة الخبراء ولكن النتائج غير متوفرة حالياً . وفي الامارات تم تحديد وجود الخام شمالي العاصمة ويعتقد بتوفر امكانية استغلاله تجارياً رغم عدم ثبوت ذلك حتى الآن[٣٤] . اما في السعودية فقد اوضح تحليل بعض العينات من منطقة وادي البيضا وجود خام المنغنيز بنسبة ١٢,٥ بالمائة و١٢,٩ بالمائة والحديد بنسبة ١٦,٨ بالمائة[٣٥] .

وبالنسبة لخام الرصاص والزنك (Lead and Zinc Ore) فتتواجد مكوناتها مع خام النحاس والذهب والفضة ، ولكن حتى الآن لم يجر استغلال اي منها .

اما خام النيكل (Nickel) فيعتقد بوجوده في السعودية وعُمان ، ولم يتم تقدير حجم الاحتياطي المتوفر منه ولكن الدراسات الاولية اظهرت احتمال استغلاله الاقتصادي[٣٦] .

(٢) الموارد المعدنية والتنمية

يلخص تقرير شامل حول موارد الثروة المعدنية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (ECWA) الموقف المتعلق باستغلال موارد هذه الثروة عندما اورد :

« لسوء الحظ فإنّ الموقف المتعلق بموارد الثروة المعدنية (بخلاف النفط والغاز) في الاقطار العربية الخليجية يعتبر غير مشجع ، فمن مجموع الخامات المعدنية تم تعدين النحاس فقط في عُمان . ورغم وجود الصناعة الحديدية في العديد من دول الاقليم فإن جميع المصانع التعدينية تعتمد في انتاجها على استيراد مركزات الحديد . يضاف الى ذلك ان صناعة الالومنيوم التي تمت اقامتها في بعض بلدان الخليج العربي تعتمد بشكل كامل على البوكسايت (Bauxite)

---

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٠ .

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٢٢ .

(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٦٥ .

المستورد ، وعليه فإن الطلب على جميع انواع المعادن يتم تلبيته عن طريق الاستيراد للمواد الخام ، او نصف المصنّعة والمنتجات المصنّعة »[٣٧] .

ومع اخذ اهمية النشاطات التعدينية في توسيع القاعدة الانتاجية لاقتصاديات اقطار المجلس في الاعتبار ، وبالنظر لطبيعة الوضع الحالي المتعلق باستغلالها ، يقترح ان تولي الاقطار الاعضاء ضمن نشاطاتها للتعاون الانمائي البنود التالية اهتماماً خاصاً :

(أ) متابعة اجراء البحث والتنقيب والمسوحات الجيولوجية والجيوفيزيقية ، خاصة في المناطق التي تتوفر فيها المؤشرات الاولية المشجعة ، وهذا مطلب اساسي لتسهيل عملية تقويم دقيق لموارد الثروة المعدنية وآفاق استغلالها .

(ب) تجميع وتبويب وتنسيق الخرائط الجيولوجية والهيكلية لاقطار المجلس .

(ج) تجميع وتبويب وتحليل نتائج المسوحات كلها التي اجريت في نطاق اقطار المجلس .

إن تنفيذ الجهود المذكورة اعلاه يسهل عملية متابعة اجراء الدراسات وجمع البيانات بانتظام وتحليلها بشكل متواصل لخدمة اهداف التنمية الصناعية . ومع اخذ الكلفة العالية جداً وغير المربحة لهذه النشاطات في الاعتبار ، تبدو الاستعانة بالمنظمات الاقليمية والدولية وبمساعدات صناديق التنمية العربية امراً مطلوباً لهذه الغاية[٣٨] .

وينبغي النظر الى عملية تنمية نشاطات التعدين في اقطار المجلس باعتبارها عملية طويلة الاجل ، وعدم تخطي الاعتبارات الاقتصادية في عملية الاستغلال ، لتجنب هدر الموارد المالية المشتقة من النفط والغاز للقيام بعمليات استغلال للمعادن التي لا تتوفر لعملية استغلالها الجدوى الاقتصادية .

د ـ الموارد البحريــة

تشير نتائج المسوحات والتقديرات التي اجريت مؤخراً لمخزون الثروة السمكية في مياه الخليج العربي وخليج عُمان وبحر العرب ، وهي المياه التي تقع سواحل بلدان المجلس على حدودها ، الى وجود وفرة نسبية لهذه الموارد ، وذلك لدى مقارنة حجم المخزون السمكي المتوفر ، والامكانات المتاحة للمحصول السمكي السنوي بالحجم المحصولي الفعلي لعمليات الصيد في اقطار المجلس .

وهكذا يمكن الاشارة ، ضمن السياق الحالي للبحث ، الى ان مستوى المحصول الفعلي بلغ في اقطار المجلس خلال فترة السبعينات حوالى ٥٠٠ ٢٠٦ طن سنوياً بالمقارنة مع الحجم

---

(٣٧) المصدر نفسه ، ص ١٨٢ .

(٣٨) المصدر نفسه .

المحصولي والممكن تحقيقه في حدّه الاقصى بحوالى ٦٣١٠٠٠ طن ، علماً بأن التقدير الاخير لا يشتمل على امكانات المياه العمانية فيما بين منطقة رأس الحد وحتى نهاية حدود سلطنة عُمان مع اليمن الجنوبي ، وهي منطقة المخزون السمكي الرئيسية .

ونظراً لأهمية هذا المورد الذي يعتبر من الموارد القليلة التي تتمتع ببعض الوفرة ، بخلاف النفط والغاز ، خاصة فيما يتعلق بمساهماتها في توسيع القاعدة الانتاجية لاقتصاديات الاقطار الاعضاء ، فقد اشير الى الموقف المتعلق بموارد هذه الثروة ضمن تحليلات الفصل الثالث المتعلق بآفاق تنمية الزراعة والثروة السمكية في اقطار المجلس .

٢ ـ الموارد البشرية

لا تتحدد اهمية الموارد البشرية ومساهمتها في دفع عجلة التنمية لأي مجتمع من المجتمعات باعتبارها احد المحددات الرئيسية للتنمية بحجمها فقط . فقد تكون عبئاً ثقيلاً على حركة التنمية ، كما هو الحال في العديد من البلدان النامية التي تعاني من ضغط الانفجار السكاني لديها على الموارد المتاحة للتنمية فيها ، وانما يتحدد دورها في النهاية حسب بنية وخصائص ونوعية السكان من ناحية ، وبنية وخصائص ومستوى القوى العاملة المتوفرة لديها من ناحية ثانية .

أ ـ السكان

قدر عدد السكان في اقطار المجلس خلال عام ١٩٨١ بحوالى ١٢,٤ مليون نسمة او ما نسبته ٧,٥ بالمائة من مجموع سكان الاقطار العربية (الجدول رقم (١ـ ٤)) . ويمكن تحديد خصائص سكان اقطار المجلس بما يلي :

(١) صغر حجم السكان . يستثنى من ذلك السعودية التي بلغ عدد سكانها خلال عام ١٩٨٠ حوالى ٨,٦ ملايين نسمة او ما نسبته ٦٨,٨ بالمائة من مجموع سكان اقطار المجلس .

(٢) يعتبر معدل النمو السكاني مرتفعاً بصورة نسبية في اقطار المجلس ، ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى الهجرة الكثيفة الى هذه المجموعة من الدول ، مع ملاحظة اعتدال معدل النمو السكاني في السعودية (انظر الجدول رقم (١ ـ ٥)) . بلغ معدل النمو السكاني في اقطار المجلس خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ما نسبته ٨ بالمائة ، بينما بلغ في السعودية ٢,٤ بالمائة وفي عُمان ٣ بالمائة ، وفي الكويت ٦,١ بالمائة . وبالنسبة لمساهمة الهجرة في رفع معدل النمو السكاني ، تدل الارقام المتوفرة للكويت بأن هذه الهجرة ساهمت بما نسبته ٢,٢ بالمائة مقارنة بمساهمة السكان الوطنيين التي بلغت نسبتها ٣,٩ بالمائة[٣٩] ، بينما بلغت مساهمة الهجرة في قطر خلال عام ١٩٧٣ ما نسبته ٥ بالمائة مقارنة بمساهمة السكان الوطنيين التي بلغت نسبتها ٣ بالمائة[٤٠] . ومما يجدر ذكره ان نسبة

(٣٩) فريد كالندر ، ملامح واهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت (الكويت : وزارة التخطيط) ، ص ١٦ .

(٤٠) IMF, «Qatar: Recent Economic Developments,» p. 17.

جدول رقم (١ ـ ٤)

السكان والمساحة في اقطار مجلس التعاون الخليجي وبقية الاقطار العربية ، للسنة ١٩٨١

القطـر	المساحة (١٠٠٠كم٢)	السكان (بالالف)	السكان (٪)	معدل الزيادة السنوية	نسبة الحضر (٪) (١٩٨٠)
الامارات العربية المتحدة	٨٤	٨٨٤	٧,١	٢,٨	٨٤
البحريـن	٦٢	٣٧٧	٣,٠	٥,٤	٨٠
السعوديـة	٢١٥٠	٨٥٦٥	٦٨,٨	٢,٩	٦٧
عُمـان	٢١٢	٩٢٣	٧,٤	٣,٥	٥
قطـر	١١	٢٨٣	٢,٣	٨,٩	٨٨
الكويـت	١٨	١٤٢٠	١١,٤	٦,١	٨٨
المجمـوع	٢٥٣٧	١٢٤٥٢	١٠٠		
مجموع الاقطار العربية منها :	١٣٦٥٨	١٦٦٧١١		٣,٠	٤٠
العـراق	٤٣٥	١٣٥٣٣		٣,٣	٧٢
مصـر	١٠٠١	٤٣٧٦٣		٣,٠	٤٥
نسبة المجمـوع : مجموع الاقطار العربية(٪)	١٨,٦	٧,٥			

المصدر : احتسبت من : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٢ (الشارقة : دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر ، [د.ت.])، جدول رقم (٦ ـ ١) .

جدول رقم (١ ـ ٥)

النمو السكاني والكثافة في اقطار مجلس التعاون الخليجي ، خلال الفترتين ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ و١٩٧٠ ـ ١٩٧٥

القطـر	النمـو السكانـي ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥	النمـو السكانـي ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	كثافة السكان لكل كم٢
الامارات العربية المتحـدة	١٣,٩	١٩,٧	٥,٠
البحريـن	٣,٤	٤,٢	٤١٦,٠
السعوديـة	١,٨	٢,٤	٤٠
عُمـان	٣,١	٣,٠	٤,٠
قطـر	٨,٩	١٢,٧	٩,٠
الكويـت	٨,٦	٦,٢	٥٨,٠
الاجمالـي	٦,٦	٨	

المصدر : احتسبت من :

United Nations [UN], *Demographic Yearbook, 1976* (New York: UN, 1977), pp. 121-122.

مساهمة السكان الوافدين الى الامارات العربية المتحدة ساهمت في معدل النمو السكاني والذي بلغ ١٩,٧ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ بما نسبته ٨٠ بالمائة من هذا المعدل(٤١) .

(٣) ارتفاع نسبة السكان الوافدين ، كما يلاحظ من النسب الواردة في الجدول رقم (١ ـ ٦) . ومع الاشارة الى ان مساهمة السكان الوافدين في تأمين احتياجات التنمية في دول المجلس من العمالة المدربة وغير المدربة خففت من حجم الجهد والانفاق المطلوب لخلق العمالة المدربة في هذه البلدان ، الا ان لهذه الظاهرة مشاكلها الناجمة عن الاندماج الاجتماعي مع السكان المحليين ، خاصة عندما تختلف اللغة والديانة والثقافة ؛ يضاف الى ذلك مخاطر الاعتماد على مورد قد لا يتم ضمان استمرار وجوده(٤٢) .

(٤) انخفاض المعدل الخام لمشاركة القوى العاملة الوطنية . يشير الجدول رقم (١ ـ ٧)، الى بلوغ مجموع القوى العاملة الوطنية في خمسة اقطار من اعضاء المجلس حوالى ١,٢ مليون عامل خلال عام ١٩٧٥ مسجلة نسبة منخفضة جداً لمعدل مساهمتها الخام والبالغة ٢٢ بالمائة . ومما يزيد من حرج هذا الموقف انخفاض مستوى التحصيل العلمي للقوى العاملة الوطنية ، وانخفاض مستوى الدافع لديها للعمل المنتج(٤٣) .

جدول رقم (١ ـ ٦)

نسبة السكان الوافدين الى اقطار مجلس التعاون الخليجي

القطر	سنة التقدير	النسبة المئوية للسكان الوافدين
الامارات العربية المتحدة	١٩٧٥	٦٩,٥
البحرين	١٩٧٥	٢٣,٩
السعودية	١٩٧٤ / ١٩٧٥	٢٥,٤
عُمان		
قطر	١٩٧٥	٦١,٩
الكويت	١٩٧٥	٥٣

المصدر : احتسبت من :

Hossein Askari and John Thomas Cummings, *Middle East Economies in the 1970's: A Comparative Approach*(London: Praeger, 1976), p. 286.

---

(٤١) IMF, «United Arab Emirates: Recent Economic Developments,».

(٤٢) World Bank, *World Development Report, 1980* (Washington, D.C.: The Bank, 1980), p. 110, table 1.

(٤٣) J.S. Birks and C.A. Sinclair, «International Migration in the Arab Region: Rapid Growth, Changing Patterns and Broad Implications,» paper presented at: Arab Planning Institute (Kuwait) and International Labor Organization, Seminar on Population, Employment and Migration in the Arab Gulf States, Kuwait, 16-18 December 1978, *Seminar on Population, Employment and Migration in the Arab Gulf States, Kuwait, December 16-18, 1978* (Kuwait: The Institute, 1979), p. 525.

جدول رقم (١ - ٧)

السكان الوطنيون والقوى العاملة الوطنية
في بعض الاقطار العربية الخليجية ، للسنة ١٩٧٥

القطـــر	السكان	القوى العاملة	نسبة المساهمة الخام (٪) (Crude participation rate)
الامارات العربية المتحدة	٢٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٢٢,٥
البحريـــن	٢١٤٠٠٠	٤٥٨٠٠	٢١,٤
السعوديـــة	٤٥٩٢٥٠٠	١٠٢٦٥٠٠	٢٢,٣
قطـــر	٦٧٩٠٠	١٢٥٠٠	١٨,٤
الكويـــت	٤٧٢١٠٠	٩١٨٠٠	١٩,٤
الاجمالي	٥٥٤٦٥٠٠	١٢٢١٦٠٠	٢٢

المصدر : احتسبت من :

J.S. Birks and C.A. Sinclair, «Nature and Process of Labour Importing: The Arabian Gulf State of Kuwait, Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates,» International Labour Office, Geneva, 1978, World Employment Programme Research Working Paper (WEP 2-26/30 WP) (Mimeo).

جدول رقم (١ - ٨)

العمالة الوطنية والوافدة في بعض
الاقطار العربية الخليجية ، للسنة ١٩٧٥

القطـــر	العمال الوطنيون النشيطون		العمال الوافدون النشيطون		اجمالي العمالة النشيطة
	العدد	(٪)	العدد	(٪)	
الامارات العربية المتحدة	٤٥٠٠٠	١٥,٢	٢٥١٥٠٠	٨٤,٨	٢٩٦٥٠٠
البحريـــن	٤٥٨٠٠	٦٠,٤	٣٠٠٠٠	٣٩,٦	٧٥٨٠٠
السعوديـــة	١٠٢٦٥٠٠	٥٧,٠	٧٧٣٤٠٠	٤٣,٠	١٧٩٩٩٠٠
قطـــر	١٢٥٠٠	١٨,٩	٥٣٨٠٠	٨١,١	٦٦٣٠٠
الكويـــت	٩١٨٠٠	٣٠,٦	٢٠٨٠٠٠	٦٩,٤	٢٩٩٨٠٠
الاجمالـــي	١٢٢١٦٠٠	٤٨,١	١٣١٦٧٠٠	٥١,٩	٢٥٣٨٣٠٠

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

وقد ترتب على ذلك زيادة نسبة ونطاق الاعتماد على العمالة الوافدة من ناحية ، وارتفاع مستوى تأثيرها على انجازات التنمية ، ايجاباً او سلباً من ناحية ثانية .

ب ـ القـوى العاملـة

تساهم عدة عوامل في تخفيض نسبة القوى العاملة التي يولّدها السكان الوطنيون في اقطار المجلس ، ومن اهم هذه العوامل انخفاض نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة . فعلى سبيل المثال ، بلغت نسبة مساهمة المرأة الكويتية في اجمالي العمالة في الكويت ٢ بالمائة فقط خلال عام ١٩٧٥ وبلغت نسبة مساهمتها الى العمالة الوطنية ما نسبته ٨ بالمائة(٤٤) ، يضاف الى ذلك تحسن الوضع الصحي مما ادى الى سرعة نمو الفئات الشابة في المجتمع ، ويتزايد السكان الوطنيون بنسبة ٣ بالمائة سنوياً ، الامر الذي يولد اعداداً كبيرة من فئات صغار السن الذين لا يمكن دخولهم الى نطاق القوى العاملة ، كما تؤخر عملية تسجيلهم للتعليم العالي من عملية انضمامهم للنشاط الاقتصادي(٤٥) .

وبالنسبة لمدى مساهمة القوى العاملة الاجنبية في دعم حركة التنمية في اقطار المجلس والتي سجلت نسباً مرتفعة ،ليس فقط بالنسبة لمؤشر المساهمة الاجمالية ، بل كذلـك بالنسبة لمساهماتها في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، فإنّ ذلك يعكس كونها ظاهرة هيكلية وليس ظاهرة مؤقتة . وسيتم القاء المزيد من الضوء على هذه الناحية خلال الفصل القادم والفصل التاسع .

٣ ـ تقويم للموارد الطبيعية والبشرية / خلاصة

يشير العرض السابق المتعلق بالموارد الطبيعية والبشرية ، وهي التي تمثل احـد المحددات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما تعتبر بمنزلة القاعدة (Platform) التي تنطلق منهـا حركة التنمية وفقاً لامكاناتها المتاحة والمحتملة . ويشير العرض السابق الى الضعف الشديد لقاعدة الموارد في اقطار المجلس ، باستثناء ما يتصل منها بالنفط والغاز والثروة السمكية ، الامر الذي يعني ان هناك قيداً هيكلياً على حدود التنمية وآفاقها المتاحة لتوسيع قاعدتها الانتاجية من اجل الوصول الى مرحلة الانطلاق الذاتي للنمو وذلك في مرحلة ما بعد النفط . ويساهـم في احداث هذا القيد الهيكلي ضعف الطاقة الاستيعابية لاقتصادياتها ، والتي تعتمد اعتماداً رئيسياً على قاعدة المـوارد المتاحة والمحتملة ، وفعالية ادارة هذه الموارد (يراجع الفصل الثامن) . يشكل كل ذلك دافعاً رئيسياً (Motivation) لأقطار المجلس في سعيها لتوسيع دائرة نشاطاتها الاستثمارية التي تتوفر لها

---

(٤٤) Nader Fergany, «Manpower Problems and Projections in the Gulf,» paper presented at: Arab Gulf Studies Center (Exeter), Symposium on Oil Revenues and Their Impact on Development in the Gulf States, Exeter, October 1982.

(٤٥) Birks and Sinclair, «International Migration in the Arab Region: Rapid Growth, Changing Patterns and Broad Implications,» pp. 524-525.

بعض الفوائض المالية الناجمة عن تصدير النفط ، لتشتمل على دوائر جغرافية ـ اقتصادية تتسع فيها قاعدة الموارد الاقتصادية ، ومن ثم تهيىء بنتيجة ذلك حافزاً رئيسياً لتوسيع دائرة التعاون الانمائي ، وهو ما سيجري تحليله مستقبلاً في القسم الثالث .

ومما يجدر ذكره ان اقطار المجلس بذلت جهداً كبيراً وتحملت كلفة باهظة لتعويض ضعف قاعدة مواردها الاقتصادية . فقد مكنتها ايرادات النفط من اقامة محطات تحلية مياه البحر لتعويض النقص في المياه . ولكن بمعدل كلفة مرتفع . ولم تحلّ هذه المحطات مشكلة المياه اللازمة للري . كما قامت بتعويض ضعف تربتها الصالحة للزراعة ونقص موارد المياه وصعوبة ظروفها المناخية بتطبيق اساليب التكنولوجيا المعاصرة على الانتاج الزراعي (البيوت الزجاجية ، البيوت البلاستيكية ، الري بالتنقيط . . . الخ) . ورغم ذلك ، وكما تشير تحليلات الفصل الثالث ، فإن دمج هذه النشاطات في اطار التنمية الزراعية ونجاحها كانا محدودين . كما كان تعويض نقص القوى العاملة باستيرادها على حساب العديد من الانعكاسات الاجتماعية ـ الثقافية والسياسية .

والسؤال الذي يطرحه هذا الوضع هو : الى اي مدى ساهمت محدودية الموارد الاقتصادية لاقطار المجلس في تحقيق انجازات التنمية؟ وكيف لعبت دورها كمعوق اساسي لهذه التنمية؟ هذا ما سيتم الاجابة عنه في الفصول القادمة من هذا القسم .

الفصل الثاني

اتجاهات التنمية العامة والتنمية الصناعية

مقدمــــة

يستهدف هذا الفصل تحديد الملامح الاساسية لاتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اقطار المجلس ، وكذلك التعرف على استراتيجيات التنمية المتبعة ، تمهيداً لتحديد استراتيجية التنمية المشتركة واهدافها العامة ، بالاضافة الى تحديد الاولويات التي افرزتها حركة التنمية المعاصرة في هذه الاقطار ، باعتبار هذه المؤشرات تحدد المسار الذي يفترض ان يتخذه اي برنامج للتعاون الانمائي فيما بينها .

وبالنظر الى اعتماد هذه الاقطار استراتيجية التصنيع بهدف تنويع قاعدتها الانتاجية ، باعتبار التنمية الصناعية هي الوجهة الاساسية من بين القطاعات الانتاجية الاخرى ، فسيجري التعرف كذلك على اتجاهات التصنيع وانجازاتها بشكل عام .

ومع الاخذ في الاعتبار ان مستوى ادارة التنمية ، والتخطيط لها او برمجتها ، تحدد مدى فاعلية الاطار التنظيمي لحركة التنمية وقدرته على تحقيق برامجها ، سواء في المجال الوطني ، ام بشكل مشترك لدى تعبئة الجهود المشتركة لانجاز اهداف التعاون الانمائي ، فسنبدأ هذا الفصل بعرض موجز للموقف المتعلق بادارة التنمية في اقطار المجلس .

اولاً : ادارة التنمية والتخطيط الانمائي

يشير الموقف المتعلق باجهزة التنمية والتخطيط في اقطار المجلس الى حداثة عهد هذه المجموعة بممارسة عملية التخطيط الانمائي ، وتفاوت هذه الممارسة بين مجموعة تبنت التخطيط ، سواء بشكل شامل وملزم (imperative) او بشكل تأشيري (indicative) . وتضم هذه المجموعة كلًا من الكويت والسعودية وسلطنة عُمان ، وقد دخلت الامارات العربية المتحدة هذه المجموعة

مؤخراً على نطاق اضيق ، بينما لم تعتمد البحرين وقطر اسلوب التخطيط لادارة التنمية ، وانما تتم هذه الادارة فيها بالدرجة الاولى ، من خلال الموازنات الانمائية السنوية ، مع الاخذ في الاعتبار قيام هذه الاقطار من وقت لآخر باتباع اسلوب التخطيط الجزئي (Partial Planning) كما انعكس ذلك في البرنامج الخماسي للتنمية الصناعية في قطر (١٩٧٠ / ١٩٧١ ـ ١٩٧٤ / ١٩٧٥) . ورغم ذلك فقد تولد شعور قوي في الآونة الاخيرة ، لدى هذين القطرين بضرورة تبني اسلوب التخطيط الشامل لاقتصادياتها الوطنية .

ففي **قطر** لا توجد اية ترتيبات مؤسسية للتخطيط الانمائي ، كما لا توجد اي خطة انمائية شاملة . ويتم تنسيق مشاريع التنمية بواسطة مجلس الوزراء ، ويساعد المركز الفني للتنمية الصناعية في اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية ، كما يقوم بتقديم المشورة حول المشاريع الصناعية والهيكلية(١) .

وفي **البحرين** لا توجد كذلك اية مؤسسات مركزية للتخطيط الانمائي ، وتتولى لجنة فرعية منبثقة عن مجلس الوزراء تقويم مشاريع التنمية المقترحة بشكل فردي ، بالاضافة الى مناقشة بنود الموازنة الانمائية والموافقة عليها . وتضم هذه اللجنة كلاً من وزير المالية والاقتصاد الوطني ووزير التنمية والخدمات الهندسية ووزراء التجارة والشؤون الخارجية والاعلام . وبينما تقوم وزارة التنمية بتنفيذ مشاريع التنمية الرئيسية فإن وزارة الاشغال العامة تتولى مسؤولية تنفيذ المشاريع الهيكلية(٢) .

وفي **الامارات العربية المتحدة** يعكس التاريخ المتعلق بالايرادات العامة طبيعة الميكانيكية التي تتسم بها عملية تنفيذ مشاريع التنمية في كل من الامارات السبع مجتمعة ، بالاضافة الى طبيعة التنسيق القائم . فمنذ منتصف الستينات ، وقبل اقامة الاتحاد ، تدفقت ايرادات النفط على خزينة ابو ظبي ، والتي كان من المفترض ان تقوم بتمويل نفقات الموازنات الاتحادية التي تضم بقية الامارات . وكنتيجة لذلك فقد قويت الميول الاستقلالية لهذه الامارات بدلاً من ان تضعف لمصلحة مركزية الموازنة الانمائية الاتحادية . وقبل انشاء وزارة التخطيط الاتحادية في عام ١٩٧٨ ، استمر الوضع المتعلق بغياب سلطة مركزية للتنسيق الانمائي بين الامارات ، وعلى المستوى الاتحادي ، تتولى كل وزارة مسؤولية اقتراح المشروعات التي تقع ضمن مسؤولياتها ، كما يتم تحديد المشروعات من قبل الوزارات ، مع وجود بعض التشاور والتنسيق احياناً مع الامارات .

وتقوم كل وزارة باحالة مشروعاتها المقترحة الى وزارة الاشغال العامة للقيام بدراسات الجدوى الفنية وتقديرات التكلفة ، ثم ترفع بعد ذلك الى وزارة التخطيط التي تقوم بتقويمها من

---

(١) Farid Abolfathi et al., *The OPEC Market to 1985* (Lexington, Mass.: Lexington Books for C.A.C.I., Inc. Federal, [c1977]), p. 272.

(٢) International Monetary Fund [IMF], «Bahrain: Recent Economic Developments,» 5 April 1976, p. 2 (SM/76/58).

الناحية المالية والاقتصادية والاجتماعية ، وتقويم قدرة الوزارة على تنفيذ مشروعاتها . ثم ترفع مقترحات وزارة التخطيط الى مجلس الوزراء الذي يوافق على المشاريع ، ومن ثم تعود الى الوزارات للتنفيذ حسب طاقتها على ذلك . فبعض الوزارات كالكهرباء والماء ، تتولى تنفيذ مشروعاتها ، بينما تحيل بعض الوزارات الاخرى مشروعاتها الى وزارة الاشغال العامة لتنفيذها(٣) .

وبدأت وزارة التخطيط الاتحادية في عملية التحضير لخطة تستمر ما بين ٣- ٥ سنوات ليبدأ تنفيذها اعتباراً من عام ١٩٨١ ، ولكن لا تتوافر اية معلومات حول هذه الخطة ، ويلاحظ عدم قدرة الوزارة المركزية للتخطيط على الحد من قوة الامارات في اقتراح وتنفيذ مشروعاتها الانمائية ، الامر الذي لا يزال يهدد وبشكل جدي ، مسار حركة التنمية الصناعية غير المنسقة بين الامارات . ويعتقد بأن هذا الوضع سيستمر الى ان ينضج الاتحاد سياسياً(٤) .

وتواجه عملية التخطيط مشاكل عديدة تضاف الى حداثة العهد بعملية التخطيط ، من اهمها ضعف الجهاز الفني اللازم لتقويم المشاريع ، وعدم التنسيق بين مشروعات الامارات ، الامر الذي ينعكس على ازدواجية المشروعات المقامة . فعلى سبيل المثال تمت اقامة اربعة مشروعات للاسمنت في اربع امارات ، واقيمت اربعة موانىء واربعة مطارات على الشريط الساحلي المتصل بينها نفسه . كما تتميز قاعدة المعلومات والاحصاءات اللازمة للتخطيط بالضعف الشديد . وعليه فإن القاعدة الادارية وقاعدة المعلومات اللازمة للتخطيط طويل الاجل ولاتخاذ القرارات ، تعتبران غير كافيتين . ومن ثم فإن التخطيط الاقتصادي في دولة الامارات يعتبر من المجالات الرئيسية التي تعاني من الضعف الواضح(٥) .

وتشرف امارتا دبي والشارقة بشكل مباشر على تخفيض نفقاتها الانمائية ، ولا تتوفر بيانات شاملة حولها . ويتم توجيه معظم التخصيصات في دبي الى مشاريع التجارة والخدمات . فقد حقق التخطيط ، حتى الآن ، بعض النجاح في ميدان المشاريع الهيكلية ، بينما لا زال نصيب القطاعات الانتاجية من هذا النجاح محدوداً(٦) .

اما في **الكويت** فقد بدأ اتباع التخطيط كاسلوب للتوجيه العام في تجهيز المشاريع الانمائية في مطلع عام ١٩٧٦ عندما انشىء مجلس التخطيط ، وقد لعب هذا المجلس دوراً اساسياً في التأثير على اتجاه التنمية من خلال تنفيذ الدراسات الاساسية والشاملة والتخطيط للقوى العاملة ، والحقت به المصلحة المركزية للاحصاء .

---

(٣) IMF, «United Arab Emirates: Recent Economic Developments,» 31 January 1978, p. 25 (SM/78/29).

(٤) *Financial Times* (London), (26 June 1978).

(٥) Abolfathi et al., *The OPEC Market to 1985*, p. 721.

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢٧٣ .

جرى الاعداد لخطة خمسية للتنمية اعتباراً من آذار / مارس ١٩٦٧ ـ آذار / مارس ١٩٧٢ ، ولكن تأجل تنفيذ الخطة بعد حرب ١٩٦٧ . ودفعاً لحركة التنمية في اتجاه منسق وشامل ، جرى اعداد خطة خمسية للتنمية للفترة ١٩٧٦ /١٩٧٧ ـ ١٩٨٠ /١٩٨١ . ولتدعيم عملية تنفيذ الخطة ، تم تحويل مجلس التخطيط الى وزارة التخطيط في مطلع عام ١٩٧٧(٧) . وفي الوقت الذي لا يبدو فيه الالتزام الدقيق بخطط التنمية في الكويت ، فإنه يجري ترجمة اولوياتها في الموازنات الانمائية السنوية .

وفي **السعودية** تم انشاء المجلس الاعلى للتخطيط في عهد الملك سعود في كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٩ ، وجرى منحه صلاحيات واسعة . ومع ذلك فقد نجم عن عدم استقلالية هذا المجلس عن الوزارات ، وعدم توافر الجهاز المدرب ، وغياب قاعدة المعلومات والاحصاءات المطلوبة للتخطيط ، نجم عن ذلك كله ضعف فعالية هذا الجهاز . يضاف الى ذلك ما ساهمت به بعض الصراعات السياسية الداخلية والخارجية (عربياً) في اهمال التخطيط الانمائي(٨) .

ولدى تسلم الملك فيصل الحكم في كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٤ ، قام بانشاء الهيئة المركزية للتخطيط والتي حلت محل المجلس الاعلى للتخطيط . وبينما جرت محاولة تقوية دور التخطيط من خلال تفرغ الهيئة المركزية للتخطيط للقيام بإعداد خطط التنمية ، فقد اضعف دورها من خلال سلطات وقوة بترومين التي كانت قد انشئت في عام ١٩٦٢ والمتعلقة بقطاع انتاج النفط والموارد المعدنية وما يتصل بها من نشاطات صناعية وتسويقية ، كما كان نفوذ الهيئة تجاه نشاطات الاستثمارات السعودية في الخارج ضعيفاً(٩) .

وتم اعداد خطة التنمية الخمسية الاولى للفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) ورفعت للملك ، ولكنها عانت من مشاكل كثيرة اعاقت عملية تنفيذها ، كان من اهمها ضعف القاعدة الاحصائية والاسلوب المتبع ، وطفرة اسعار النفط خلال عام ١٩٧٣ وما ترتب على قفزة الانفاق العام المرتبطة بها من ضغوط تضخمية ، وضعف القدرات الادارية ونقص الكوادر المدربة ، وضعف القاعدة الهيكلية للاقتصاد الوطني .

اما خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٧٥ـ ١٩٨٠) فيعتقد بأنها وضعت في ظل حالة من عدم التأكد من القدرة على تنفيذ المشروعات الطموحة التي تبلورت في ظل دخل متعاظم من النفط ، ودون الأخذ في الاعتبار قدرة الاجهزة التنفيذية على متابعة تنفيذ المشروعات المقررة ، او ما تسمح به القاعدة الهيكلية للاقتصاد الوطني . فلم يكن واقعياً توقع قدرة الاقتصاد السعودي ، والذي تسهم قطاعات الانتاج المحلي الاجمالي غير النفطية فيه بأقل من ٦ مليارات دولار خلال عام

---

(٧) IMF, «Kuwait: Recent Economic Developments,» 29 June 1977, p. 9 (SM/77/154).

(٨) Abolfathi et al., Ibid., p. 243.

(٩) المصدر نفسه ، ص ٢٤٤ .

١٩٧٥ ، على تنفيذ خطة للتنمية تبلغ مخصصاتها ١٤٢ مليار دولار خلال خمس سنوات[١٠] ، كما ان حجم مخصّصات الانفاق الاستثماري بلغ ١٢ ضعفاً للمخصصات المقابلة في خطة التنمية الاولى ، وهو ما بدا انه يتعدى طاقة الاجهزة المختصة على تنفيذها .

يشير الموقف المشار اليه أعلاه الى وجود بعض الضعف في هيكل الجهاز المتوفر للتخطيط وقاعدة البيانات والاحصاءات المطلوبة ، وسيجري متابعة تحليل الموقف في الجزء التالي ، خاصة ما يتعلق بخطة التنمية الثالثة (١٩٨١ـ ١٩٨٥) .

وفي سلطنة عُمان ، والتي لم يكن فيها اية اجهزة حكومية او وزارات بالمعنى الحديث ، وذلك حتى عام ١٩٧٠ ، فقد اعطيت الاولوية لبناء الجهاز الحكومي . وضمن هذا التوجه ، فقد شهدت اجهزة التخطيط الانمائي عدة تطورات مرت بها منذ عام ١٩٧٠ .

وفور تولّي السلطان قابوس الحكم ، تم حل مجلس التنمية واحلت محله دائرة التخطيط والتنمية ، كما انشىء مجلس مستقل للمناقصات . وتم بعد ذلك انشاء مجلس التخطيط المؤقت ، وأعيدت تسميته بعد ذلك بالمجلس الاعلى للتخطيط الاقتصادي والانمائي وذلك بموجب القرار السلطاني رقم ١٥ لعام ١٩٧٢ والذي صدر في ٢٧ ايلول / سبتمبر لعام ١٩٧٢ ، وتم انشاء مركز التخطيط الاقتصادي والانمائي وربطه بهذا المجلس . ومما تجدر ملاحظته ان اجهزة التخطيط الانمائي المذكورة اعلاه ، قامت بممارسة كل من العمل التخطيطي والتنفيذي ، وذلك لعدم اكتمال بناء الاجهزة الرسمية التنفيذية آنئذٍ .

وتم بعد ذلك تحويل مركز التخطيط الى هيئة التنمية العامة ، ثم تحولت هذه الهيئة الى وزارة التنمية بموجب القرار السلطاني المؤرخ ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، وقامت هذه الوزارة بالاضافة الى بعض الممارسات التخطيطية ، وعلى نطاق غير شامل ، بممارسة اعمال النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي لايتوافر لدى الحكومة اجهزة مستقلة تقوم بها ، فانضوت تحت لواء وزارة التنمية ، النشاطات المتعلقة بالزراعة والاسماك والتعدين والنفط والتجارةوالصناعة وتخطيط المدن . ثم جرى بعد ذلك وفي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ حل وزارة التنمية وتوزيع جزء من اختصاصاتها على الوزارات الاخرى ، وتم استحداث وزارتين ، احداهما للزراعة والاسماك ووزارة النفط والمعادن ـ والاخرى للتجارة والصناعة ، كما تم انشاء مجلس التنمية بموجب القرار السلطاني رقم ٤١ / ١٩٧٤ في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ برئاسة السلطان ، وألحقت به سكرتارية فنية تقوم بمتابعة تنفيذ قرارات المجلس . وقام المجلس باصدار قانون التنمية الاقتصادية لعام ١٩٧٥ والذي حدد اختصاصات مجلس التنمية المرتبطة ببلورة استراتيجية التنمية وتحديد اهدافها واولوياتها واعداد خطط التنمية التي ترجمها وعرضها على السلطان لإقرارها[١١] .

---

(١٠) المصدر نفسه .

(١١) انظر : سلطنة عُمان ، مجلس التنمية ، خطة التنمية الخمسية الاولى ، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، وفؤاد حمدي بسيسو ، « تقييم لمرحلة التنمية الجارية في سلطنة عمان » ، مسقط ، وزارة التنمية ، ١٩٧٤ (مخطوط) .

والخلاصة ان الوضع المتعلق بالاطار الاداري والتنظيمي لحركة التنمية في اقطار المجلس يشير الى انه شهد بعض التطور ، خاصة في كل من الكويت والسعودية وعُمان ، بينما تعاني جميع اجهزة التخطيط الانمائي وادارة التنمية من ضعف عام في قدراتها الفنية ، بالاضافة الى الضعف الشديد لقاعدتها العلمية من الاحصاءات والبيانات المطلوبة للتخطيط . ويعتقد بأن ضعف اجهزة الادارة العامة (مركزية متطرفة ، تنظيم غير كاف ، ضعف الاجراءات والاساليب ، ضعف التنسيق بين اجهزة التخطيط واجهزة التنفيذ ونقص الاجهزة وغيرها) ، قد انعكس في إضعاف عملية إعداد خطط وبرامج التنمية ومشروعاتها . وباعتبار ان فعالية العمل التخطيطي وتنفيذ البرامج الانمائية مرهونة ، والى حد بعيد ، بكفاءة الجهاز الحكومي ، بشكل عام ، وادارة التنمية والتخطيط بشكل خاص ، فإن اعادة تنظيم وبناء وتقوية هذه الاجهزة ينبغي ان تقف على رأس سلم اولويات النشاط الوطني والنشاط المتعلق بالتعاون الانمائي في الدائرة شبه الاقليمية .

ثانياً : اتجاهات التنمية العامة والتنمية الصناعية

نستعرض هنا الاتجاهات العامة للتنمية من ناحية ، والتنمية الصناعية من ناحية ثانية . وسيتم الاستشهاد لذلك بكل من المملكة العربية السعودية والكويت للتأكيد على الملامح المشتركة بين اقطار مجلس التعاون . وفي اعتقادنا ان زخم التنمية والامكانات المتاحة لذينك القطرين ، بالاضافة الى تشابههما مع الهيكل الاقتصادي ، بصورة عامة ، مع بقية اقطار المجلس الاخرى ، يؤهلهما كنموذج يعكس ما يجري في بقية الاقطار ، على ان لا يجري اغفال الفوارق بين هاتين المجموعتين عند معالجة المسائل التفصيلية المتعلقة بمراحل التنمية الصناعية وحدة المشاكل التي تواجهها .

١ ـ في المملكة العربية السعودية

تستلزم كثافة الجهد الانمائي المبذول في السعودية والمشفوع بإنفاق انمائي ضخم ، وبنوع من التفصيل امام اتجاهات التنمية واستراتيجيتها المتبعة ، وخاصة ان حركة التنمية اعتمدت ، كما سيجري بيانه فيما بعد ، منهاجاً يعتمد سياسة الدفعة القوية (Big Push) للتصنيع في محاولة لكسب الزمن فيما يتعلق بهدف تنويع القاعدة الانتاجية لاقتصادها الوطني .

أ ـ خطة التنمية الاولى (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥)

استهدفت خطة التنمية الاولى تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية :

١ ـ تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي في الانتاج المحلي الاجمالي بحوالى ٩,٨ بالمائة .

٢ ـ تنمية الموارد البشرية من خلال تخطيط القوى البشرية والاستثمار في البنى الاجتماعية (Social Infrastructure) .

٣ - تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني لتخفيض الاعتماد على الانتاج النفطي ، وقدر اجمالي الانفاق العام في الخطة بحوالى ٤١,٣ مليار ريال سعودي منها ما نسبته ٤٤,٦ بالمائة تم اعتماده للانفاق الانمائي ، والباقي على الانفاق الجاري . وقد تم إعداد هذه التقديرات في ظل ظروف اتسمت فيها الايرادات النفطية بالنمو بنسب بطيئة ، وكانت الموازنة العامة وحسابات ميزان المدفوعات متوازنة تقريباً . وبنتيجة الطفرة التي تحققت في اسعار النفط والايرادات الناجمة عن ذلك ، فقد تخطت ارقام الانفاق الفعلي تقديرات الخطة وبما نسبته ٦٧ بالمائة تقريباً ، حيث وصل الانفاق على مشاريع التنمية في آخر سنوات الخطة ما يزيد على ثلاثة اضعاف الهدف المقدر في الخطة (انظر الجدول رقم (٢-١)).

جدول رقم (٢ - ١)

الانفاق الحكومي في السعودية في ظل خطة
التنمية الخمسية الاولى ، للسنوات ٧٠ / ١٩٧١ - ٧٤ / ١٩٧٥
(بملايين الريالات السعودية)

السنة / الانفاق	٧٠ / ١٩٧١	٧١ / ١٩٧٢	٧٢ / ١٩٧٣	٧٣ / ١٩٧٤	٧٤ / ١٩٧٥	الاجمالي
الانفاق الانمائي						
وفق الخطة	٣,٦	٣,٣	٣,٧	٤,٠	٣,٨	١٨,٤
وفق الموازنة	٢,٦	٤,٧	٦,٥	١٣,٥	٢٣,٤	٥٠,٧
الفعلي	٢,٣	٣,٠	٤,٣	٩,٥	١٦,٨	٣٥,٩
الانفاق الجاري						
وفق الخطة	٣,٥	٤,٢	٤,٦	٥,١	٥,٥	٢٢,٩
وفق الموازنة	٣,٥	٥,٧	٦,٣	٧,٩	١٤,٧	٣٨,١
الفعلي	٣,٤	٤,١	٥,٠	٨,٠	١٢,٤	٣٢,٩
اجمالي الانفاق						
وفق الخطة	٧,١	٧,٥	٨,٣	٩,١	٩,٣	٤١,٣
وفق الموازنة	٦,١	١٠,٤	١٢,٨	٢١,٤	٣٨,١	٨٨,٨
الفعلي	٥,٧	٧,١	٩,٣	١٧,٥	٢٩,٢	٦٨,٨

المصدر : احتسبت من : International Monetary Fund [IMF], «Saudi Arabia: An Economic and Fiscal Survey,» 26 March 1976 (SM/76/75).

ب ـ خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠)

يلاحظ بأن فترة الخطة الخمسية الثانية سجلت اهم التوجهات الانمائية في السياسة السعودية ، وبلورت مشروعاتها الاساسية ، في المجالات الانتاجية ، خاصة في قطاعي الصناعة والزراعة ، كما بدأت تتضح خلال هذه الفترة المعوقات الاساسية للتنمية ، والتي تضع حدوداً على إمكانات تحقيق الطموحات الانمائية الكبرى للحكومة .

فقد تحركت السعودية خلال هذه الفترة ، وبسرعة ملحوظة ، من مرحلة التخلف والركود الى مرحلة الديناميكية الاقتصادية والتكنولوجية المتقدمة . قدر اجمالي الانفاق الاستثماري في الخطة بما يزيد عن ١٤٠ مليار دولار، ووجه اهتمام خاص الى القطاعات الانتاجية، وذلك بهدف تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني. وقد تبنت السعودية اندفاعة واسعة نحو التصنيع، خاصة في ميدان الصناعات المستندة الى الطاقة ، والتي تتمتع فيها السعودية بميزة نسبية نظرا لضخامة موارد الطاقة لديها ووفرة العرض من رأس المال في المدى القصير والطويل . كما اهتمت الخطة بالقطاع الزراعي بهدف تقليل الاعتماد على استيراد الغذاء من نسبة ٦٠ بالمائة الى ما نسبته ٢٠ بالمائة في نهاية القرن الحالي . ونتيجة لذلك ، تم التخطيط لاقامة مشاريع الري والسدود العملاقة ، بالاضافة الى برنامج لاقامة محطات تحلية مياه البحر ، فاق اي برنامج مماثل في العالم .

كما اهتمت الخطة بإقامة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، خاصة وان التنمية الصناعية واجهت مشكلة عدم كفاية القاعدة الهيكلية المتوفرة في الاقتصاد ، وعليه فقد حظيت المشاريع المتعلقة بالطرق والمطارات وتسهيلات المواصلات بنصيب ملحوظ من المخصصات الانمائية ، كما حظي الانفاق على التعليم والنشاطات الاخرى المتعلقة بالرفاهية الاجتماعية كالصحة والاسكان الشعبي ، بالاهتمام نفسه .

وأولت سياسة التنمية الصناعية اهتماماً خاصاً لدعم القطاع الخاص وتقديم كافة التسهيلات والاعفاءات اللازمة لنشاطاته الصناعية ، وتشجيع الاستثمار الاجنبي بمشاركة القطاع الخاص الوطني . وقد حظي هذا القطاع بالدعم في مختلف مراحل العملية الصناعية ، بدءاً من مرحلة تحضير ودراسة المشروع ، وانتهاء بمرحلة التشغيل والانتاج . ويعتقد بأن حجم ومدى التسهيلات التي قدمت في هذا المجال قد فاقت مثيلتها في اي دولة نامية (اعفاءات ضريبية ، تأمين المناطق الصناعية وتنظيمها وتوفير خدماتها ، القروض . . . . الخ .) .

كما بدأت المشاكل التي تعترض التنمية تزداد بروزاً وخاصة ما يتعلق منها بنقص القوى العاملة المدربة والماهرة على جميع المستويات ، ونقص حجم السوق المحلي وعدم كفاءة القاعدة الهيكلية للاقتصاد الوطني[١٢] . ولمواجهة المشكلة الاخيرة ، والتي شكلت ضغطاً كبيراً في اتجاه إضعاف فرص النجاح في تنفيذ البرامج الانتاجية الطموحة التي تم التخطيط لها ، ونظراً للضعف

(١٢) Gian Paolo Casadio, *The Economic Challenge of the Arabs* (Westmead, Eng.: Saxon House, 1976), p. 52.

الكبير للقاعدة الهيكلية ، فقد تمّ تبني مشاريع ضخمة تتعلق بتحسين القاعدة الهيكلية ، خاصة ما يتعلق بالمواصلات (شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصالات عن طريق الاقمار الصناعية ، وقد وصل حجم الانفاق الهيكلي في الخطة الثانية الى المدى الذي يمكن معه اقامة احدث قاعدة هيكلية في العالم(١٣) .

جـ ـ خطة التنمية الثالثة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥)

تبنت خطة التنمية الثالثة الاستراتيجية نفسها المتبعة في الخطة الثانية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) ، حيث اقرت الاهداف بعيدة المدى والاولويات والسياسات ومشروعات التنمية نفسها التي تم تبنيها في الخطة الثانية . ومع ذلك ، فهناك تحول يتعلق بمدى الاهتمام والتركيز على عناصر الخطة المختلفة ، فقد اعطت الخطة الثالثة لمسألة احداث تحولات هيكلية في بنية الاقتصاد ، الاولوية على هدف النمو ، كما تم توضيحه في مقدمة الخطة الاستراتيجية(١٤) .

فمن خلال عرض الخطة لمشكلة التضخم يلاحظ تفهم الاختلالات في بنية الاقتصاد الوطني ، والتي تستلزم تصحيحاً جذرياً .

وعلى الرغم من تخفيض معدل التضخم المالي تخفيضاً كبيراً . . . الّا ان جميع الظواهر تشير الى ان خطر التضخم لا يزال قائماً . لذلك فإن الامكانات التنظيمية والحلول المستندة على الخبرة ، لا تستطيع ضمان المناعة من عوامل التضخم . ويمكن ضمان ذلك فقط عن طريق تلافي الظروف التي سببت حدوث التضخم في الماضي .

وأشارت خطة التنمية الثالثة الى مجموعة العوامل المحلية المسببة للتضخم فيما يلي(١٥) :

ـ «الفجوة بين الطلب الذي تموله الدولة من جهة ، وبين كمية العرض من البضائع المطلوبة والخدمات والعمالة من جهة اخرى » .

ـ « عدم كفاية التجهيزات الاساسية غير المتطورة وغير الفعالة . . . » .

ـ « ان المدى الحقيقي لخطر التضخم لا يعتمد كثيراً على الطلب الحاد على البضائع والخدمات ، بقدر ما يعتمد على الطلب على القوى البشرية والتجهيزات المرافقة (مثل الاسكان) ضمن طاقة الاقتصاد » .

ـ « تطور النشاطات المستقلة للقطاع الخاص ، حيث ان خطة التنمية الثالثة تتوقع حدوث نمو جوهري في اسهامه في الانتاج المحلي الاجمالي تبلغ حوالي ١٣٪ سنوياً ، وهو ضعف معدل القطاعات الاقتصادية غير النفطية » .

ـ « التضخم المستورد هو نتيجة لتفاعل ثلاثة عوامل . . . اولاً : معدل التضخم خارج المملكة . . . . ثانياً : وسائل النقل المحلي التي قد تزيد من التضخم المستورد عن طريق ارتفاع تكاليف النقل والتوزيع غير المتكافىء ،

---

(١٣) Abolfathi et al., *The OPEC Market to 1985*, p.257.

(١٤) المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثالثة ، ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥م ([الرياض : الوزارة ، د. ت.]) ، ص ٣٩ ، القسم (١ ـ ٤ ـ ٢) .

(١٥) المصدر نفسه ، ص ١٠٣ ـ ١٠٤ ، القسم (٣ ـ ٥) .

وثالثاً : توحيد امكانات الدولة والقطاع الخاص لمواجهة عوامل التضخم عن طريق زيادة العرض وعن طريق منع الموردين من التحكم والمضاربة في الاسعار » .

اما تبني الخطة لتغييرات هيكلية في البنية الاقتصادية فترجمها المؤشرات التالية :

ـ إدخال تغييرات اساسية على التنظيم الاداري الحكومي (قسم ٣ ـ ١ ـ ٣ ـ ١ من الخطة) وتحقيق الاستفادة القصوى من القوى البشرية وتحقيق مستوى افضل من فعالية الاداء . (قسم ٣ ـ ١ ـ ٣ ـ ٢) .

ـ تنمية القوى البشرية باحداث تغييرات بعيدة المدى في توزيع القوى البشرية وتطويرها من خلال مجموعة شاملة من السياسات والاجراءات المتعلقة بالتعليم والتدريب والابحاث والادارة .

ـ تطور النشاطات المستقلة للقطاع الخاص ، (سبقت الاشارة اليها)، ورغم اعلان الحكومة عن نيتها في تحويل جزء من مشروعاتها الانمائية الى القطاع الخاص (القسم ٩ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٢) الّا ان امكانية تنفيذ ذلك تبدو محدودة ، فكما اشار بوين ـ جونز : « يبدو واضحاً جداً من خلال العديد من الاسباب المرتبطة بالاوضاع الهيكلية وتلك المتعلقة بقاعدة الموارد ، والتي تتراوح من فرص تحقيق التراكم الرأسمالي المتاحة من خلال الصناعات اليهدروكربونية الى احتياجات خطة تطوير المياه المتعلقة بضرورة التنسيق بين مختلف الهيئات الرسمية ومؤسسات القطاع الخاص المستهلكة للمياه ، يبدو نتيجة لذلك ان عملية فك الاشتباك بين انشطة القطاع العام الكثيفة وانشطة القطاع الخاص قد تكون ممكنة في نطاق ضيق »(١٦) .

ـ توجيه نسبة اقل من الاستثمارات الى الهياكل الطبيعية ونسبة اعلى الى الاستثمارات الانتاجية كما يتضح من الجدول التالي رقم (٢ ـ ٢) :

جدول رقم (٢ ـ ٢)

اجمالي الانفاق الحكومي في السعودية
على التنمية ، خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥

مهمات الانفاق	التكلفة (بمليارات الريالات حسب الاسعار الجارية)	النسبة المئوية (الخطة الثالثة)	النسبة المئوية (الخطة الثانية)
تنمية الموارد الاقتصادية	٢٦١,٨	٣٧,٣	٢٥,١
تنمية الموارد البشرية	١٢٩,٦	١٨,٥	١٥,٩
التنمية الاجتماعية	٦١,٢	٨,٧	٩,٤
التجهيزات الاساسية	٢٤٩,١	٣٥,٥	٤٩,٦
الاجمالـــي	٧٠١,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : احتسبت من : المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثالثة ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥هـ / ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥م ([الرياض : الوزارة، د.ت.]، ص ٩١ ، الجدول رقم (٣ ـ ١) .

(١٦) Howard Bowen-Jones, «The Third Saudi Arabian Five-Year Plan,» *The Arab Gulf Journal,* vol. 1, no. 1 (October 1981), p. 59.

فالاستثمارات المتعلقة بتنمية الموارد الاقتصادية تستحوذ على ما نسبته ٣٧,٣ بالمائة في خطة التنمية الثالثة مقارنة بما نسبته ٢٥,١ بالمائة في خطة التنمية الثانية . وبالرغم من هذا التوجه فإن نظرة تحليلية الى بنود الانفاق على المشاريع الانتاجية كفيلة باظهار ارتفاع النسبة الفعلية للانفاق على التجهيزات الاساسية ، وينجم ذلك عن وجود نسبة ملحوظة من النفقات الجارية في تركيبة الانفاق على المشاريع كما يظهره الجدول رقم (٢ ـ ٣) .

جدول رقم (٢ ـ ٣)

المتطلبات المالية لتنمية الموارد الاقتصادية
في السعودية (بمليارات الريالات السعودية)

القطاع	النفقات الجارية	النفقات الانمائية	الاجمالي
الزراعة والمياه	١٢,٨	٥٩,٣	٧٢,١
الطاقة والموارد المعدنية	١٤,٠	٧٩,٥	٩٣,٥
الصناعة والتجارة	٣,٦	٩٢,٠	٩٥,٦
الاجمالي	٣٠,٤	٢٣٠,٨	٢٦١,٢

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

ونتيجة لذلك يقدر الاستاذ بوين ـ جونز بأن نسبة الانفاق الفعلي على التجهيزات الاساسية تصل الى ما نسبته ٦٠ ـ ٧٠ بالمائة في خطة التنمية الثالثة[١٧] .

ـ تحقيق معدل معتدل للنمو في القوى العاملة ، خاصة الاجنبية . فمقابل زيادة العمالة خلال مرحلة الخطة الثانية بحوالى ٧٢٥,٠٠٠ عامل ، تسعى الخطة الثالثة لتحقيق زيادة بحوالى ١٥٥,٠٠٠ عامل فقط ، وبنسبة نمو تبلغ في المتوسط ١,٢ بالمائة سنوياً . وعلى الرغم من ملاحظة تركيز الحكومة على تخفيض حجم العمالة الوافدة ، الاّ ان نسبتها ستبقى في نهاية الخطة في حدود ٤٠ بالمائة من اجمالي العمالة . ويرتبط نجاح الحكومة في رفع كفاءة وانتاجية العمالة المحلية (الوطنية) بتنفيذ مجموعة من البرامج المتعلقة بالتعليم والتدريب وهي بطبيعتها متوسطة وطويلة الاجل .

تشير التحليلات المذكورة اعلاه الى توجهات الخطة لإحداث تغييرات هيكلية في بنية الاقتصاد من خلال تنمية القوى البشرية ورفع كفاءة الجهاز الاداري والحكومي ورفع نسبة مساهمة القطاع الخاص وتخفيض معدل نمو العمالة خاصة الاجنبية . وتعترض هذه التوجهات مجموعة الاختلالات الهيكلية القائمة والتي يستدعي علاجها وقتاً اطول من مجرد فترة الخطة .

(١٧) المصدر نفسه ، ص ٦٣ .

د ـ التصنيع في المملكة العربية السعودية

(١) التنمية الصناعية في الخطتين الاولى والثانية

تحددت ملامح السياسة الصناعية المرتبطة بالصناعة التحويلية غير النفطية ، والتي اعلنت خلال عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ في الاهداف والاسس التالية :

(أ) إقامة قاعدة واسعة من الصناعات التحويلية الاستهلاكية والانتاجية ، والتي تستطيع منافسة المنتجات المماثلة في الاسواق المحلية والاجنبية .

(ب) تحقيق الاستفادة القصوى من الامكانات المتاحة والاقتصاديات الخارجية والمتوافرة في شكل وقود رخيص ، وكذلك المنتجات المشتقة من مصافي النفط والموارد المعدنية والزراعية .

(ج) الاستخدام الواسع للتكنولوجيا الصناعية المتقدمة .

(د) تحقيق نموذج التنمية الصناعية الاقليمية المتوازنة .

(هـ) تخفيض تدريجي للاعتماد على العمالة والخبرة المستوردتين وذلك من خلال نشر التعليم المهني والتدريب للعاملين الوطنيين .

وتعتقد الحكومة بأنه يمكن تحقيق اهدافها الصناعية بفعالية من خلال الاعتماد على نشاطات القطاع الخاص والذي يستلزم توفير كل اسباب الدعم له وفي جميع مراحل العملية الصناعية ، وستقوم الحكومة بتدعيم وتكملة نشاطات القطاع الخاص وذلك بقيامها، منفردة، او متعاونة مع القطاع الخاص في اقامة الصناعات التي تستلزم كثافة رأسمالية وخبرات متخصصة قد لا تكون في متناول القطاع الخاص[١٨] ، وفي الوقت نفسه تعمل الحكومة على تحويل ملكية هذه الصناعات في اقرب فرصة ممكنة للقطاع الخاص .

وتبنت الحكومة السعودية مجموعة من السياسات والبرامج لدعم القطاع الصناعي ، فأنشأت في آذار / مارس عام ١٩٧٤ الصندوق السعودي للتنمية الصناعية برأسمال مبدئي بلغ ٥٠٠ مليون ريال لتقديم القروض متوسطة وطويلة الاجل وبدون فوائد ، وذلك لإقامة المشاريع الصناعية الجديدة او التوسع في المشاريع القائمة من قبل القطاع الخاص . وتقدم القروض لمدة اقصاها خمسة عشر عاماً للمشروعات التي تستكمل دراسات الجدوى المتعلقة بها ، ويقدم القرض بنسبة لا تزيد عن ٥٠ بالمائة من الاحتياجات الرأسمالية للمشروع . كما قامت الحكومة بحماية الصناعة المحلية من منافسة الصناعات المستوردة ، وذلك بفرض ضريبة جمركية بنسبة ٢٠ بالمائة على الصناعات المستوردة والمماثلة للانتاج المحلي ، وقد استفاد من ذلك حتى نهاية ١٩٧٥ حوالى ٣٠ انتاجاً صناعياً تشمل منتجاتها العديد من الصناعات الغذائية والبلاستيكية والإطارات .

---

(١٨) R. El-Mallakh, «Industrialization in the Arab World: Obstacles and Prospects,» in: Naiem A. Sherbiny and Mark A. Tessler, eds., *Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Implications* (New York: Praeger, 1976), p. 65.

أما مجموعة الصناعات التي تمت اقامتها في السعودية في ظل السياسات والاجراءات المشار اليها اعلاه ، والتي يلخصها الجدول التالي رقم (٢ ـ ٤) ، فهي تضم معظم فروع الصناعات التحويلية . فبالنسبة لمواد البناء وصناعاته ، اقيمت صناعات الاسمنت والرخام ومنتجاتهما والالواح الاسمنتية الجاهزة والبيوت الجاهزة . وفي مطلع السبعينات اقيمت ثلاثة مصانع كبيرة للاسمنت في جدّة والرياض والدمّام بطاقة اجمالية بلغت ٣,١٣ ملايين طن وبرأسمال بلغ ٨٠٠ مليون ريال . كما تم الترخيص لإقامة عشرة مصانع لإنتاج الزجاج والمنتجات الزجاجية كمصنع الالواح الزجاجية الذي يستخدم المواد الخام المحلية والغاز الطبيعي لانتاج ١٣٠,٠٠٠ طن من الالواح الزجاجية سنوياً ، وذلك خلال الفترة من ١٩٧١ الى الربع الثاني من عام ١٩٧٦ .

جدول رقم (٢ ـ ٤)

عدد خطوط الانتاج المرخصة في السعودية ، للسنتين ١٩٧٤ و١٩٧٨

رقم المنتج	الوصـف	بدء الانتاج ١٩٧٤	بدء الانتاج ١٩٧٨	قيد الانشاء (١٩٧٨)	في مرحلة التخطيط (١٩٧٨)
٣١	مواد غذائية ومشروبات	٤٠	٨٥	٨٢	٧١
٣٢	اقمشة وملابس	٢٥	٣٧	١٣	١٦
٣٣	اخشاب ومصنوعات خشبية	٥٤	٨٠	٢٦	١٧
٣٤	ورق ومنتجات ورقية	٤٧	٧٩	١٠	١٦
٣٥	كيماويات وبلاستيك ومطاط	٦٩	١٤٥	٥١	٤٨
٣٦	منتجات تعدينية غير معدنية	٧٨	٣٨٨	٨١	١١٥
٣٧	معادن اساسية	٥	٩	٣	—
٣٨	منتجات اشغال معدنية	١٥٢	٢٦٢	١٣٣	١٠٨
٣٩	صناعات اخرى	٤	٧	٤	٣
المجموع		٤٧٤	١٠٩٢	٤٠٣	٣٩٤

المصدر : احتسبت من : ملف كمبيوتر وزارة التخطيط عن التراخيص الصناعية ، على اساس بيانات وزارة الصناعة والكهرباء ، نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص١٩٩ ، الجدول رقم (٤ ـ ٣٥) .

كما وجّه اهتمام خاص للصناعات المعدنية ، فأقيمت على سبيل المثال عدة مصانع لانتاج الاسلاك الكهربائية النحاسية (٦٠٠٠ طن سنوياً) والمنتجات الكهربائية كالغسالات والمكيفات ومضخات المياه وصناديق الكهرباء والبطاريات . وتركزت صناعة السيارات بالدرجة الاولى على اجسام السيارات الثقيلة ، ومع ذلك فقد تم خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٧٥ الترخيص لشركة جنرال موتورز وديملربنز ومؤسسة هينو اليابانية للسيارات وشركة بيرليت الفرنسية لانشاء اربعة مصانع لتجميع السيارات الخفيفة والثقيلة ، وخطّط لانجاز هذه المصانع لما قبل عام ١٩٨٠ ،

وعلى ان تبدأ بانتاج ٨٠٠٠ سيارة جنرال موتورز واكثر من ٤٠٠٠ سيارة مرسيدس ثقيلة ورباص ، و٤٠٠ سيارة هينو ثقيلة و٣٥٠٠ سيارة ثقيلة بيرليت .

كما حظيت صناعة الحديد والصلب باهتمام خاص ، فقد خطط لإقامة مصنع كبير للصلب في الجبيل بطاقة تستوعب ٣,٥ ملايين طن من الصلب الخام لانتاج الالواح المطلوبة لمصنع الصلب في جدة .

هذا وتفيد الاشارة الى شروع السلطات السعودية خلال فترة الخطة الخمسية الثانية (١٩٧٥-١٩٨٠) باقامة المجمعات الصناعية الضخمة في ينبع والجبيل، وسيستغرق بناؤ ها من ١٠ الى ١٢ سنة وتقدر تكاليف كل من المجمَّعين بحوالى ٢٠ - ٢٥ مليار دولار[١٩] . وقد انشئت الهيئة السعودية للصناعات الاساسية خلال عام ١٩٧٦ للاشراف على هذه المجمعات .

(٢) التنمية الصناعية في الخطة الثالثة

تابعت المملكة سياساتها الصناعية المرتكزة على دعم الظروف المؤاتية لنمو الصناعات . ونتيجة لادراك الصعوبات التي تواجه انشاء قاعدة صناعية ، فقد التزمت بتقديم الحوافز التشجيعية والحماية للصناعات المحلية ، كما التزمت بمبادىء الحرية الاقتصادية وحرية المنافسة ، واتجهت الدولة الى تشجيع اشتراك رأس المال الاجنبي والخبرات الاجنبية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في مشاريع التنمية الصناعية بالتعاون مع المستثمرين السعوديين .

وقد تبلور برنامج الدعم والحوافز المقدمة للمستثمرين من القطاع الخاص حيث جرى تقديمها كما يلي[٢٠] :

(أ) تقديم القروض من صندوق التنمية الصناعية السعودية بشروط مشجعة (كما سبق بيانه) .

(ب) اعفاء المعدات والمواد الاولية المستوردة للمشاريع الصناعية من الرسوم الجمركية .

(ج) فرض الحماية الجمركية لمصلحة بعض المنتجات الوطنية المختارة (كما سبق بيانه) .

(د) الاعفاء الضريبي .

(هـ) تقديم المساعدات في مجال الدراسات والتشغيل .

(و) تقديم خدمات المرافق والوقود باسعار منخفضة .

---

(١٩) *Arab Gulf Central Banks and Monetary Authorities Annual Report,* vol. 1, no. 2 (December 1980), p. 9.

(٢٠) المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، **خطة التنمية الثالثة** ، ١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٠ - ١٩٨٥م ، ص ١٩٠ ، القسم(٤ - ٦ - ١ - ٢).

(ز) إقامة التجهيزات الاساسية بما في ذلك المناطق الصناعية .

(حـ) تقديم الاعانات لتدريب الايدي العاملة السعودية .

(ط) الالتزام بتطبيق سياسة الدولة حول تفضيل استخدام المنتجات السعودية .

(٣) الصناعات الاساسية الثقيلة

تتولى الدولة مهمة تنمية الصناعات الاساسية الثقيلة مباشرة لارتباطها الوثيق بمشاريع المواد الهيدروكربونية وسياستها وما تحتاج اليه من رؤ وس اموال ضخمة وموارد اخرى ، وكذلك بسبب المدة الطويلة التي تستغرقها مشاريع الصناعات الاساسية ، ابتداء من مراحل تخطيطها حتى مرحلة تشغيلها المربح .

وقد كانت بترومين التي انشئت عام ١٩٦٢ الجهاز الرئيسي الذي يتولى الاستثمار في الصناعات البتروكيمائية وصناعات المعادن الاساسية ، وتحت اشراف بترومين اقيمت مصانع للحديد والصلب في جدة ومصنع لسماد اليوريا قرب الدمّام ، واجريت مفاوضات موسّعة لاقامة صناعات اساسية اخرى . وبعد انشاء الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) عام ١٩٧٦ لتنفيذ برنامج للصناعات الاساسية بالاشتراك مع شركات اجنبية ، او بمفردها ، فقد تسلمت (سابك) من بترومين بعض مشروعاتها كمصنع الحديد والصلب والاعمال المتعلقة بالصناعات الاساسية .

« ويعتبر انشاء قاعدة من الصناعات الثقيلة حجر الاساس في استراتيجية التنمية الصناعية والاقتصادية للمملكة . والهدف هو استغلال ثروات الغاز الطبيعي غير المستغلّة ، التي ترافق انتاج الزيت الخام . وسيستغل الغاز إما كمواد اولية ، او وقود للصناعات البتروكيمائية ، وفي الصناعات التي تحتاج الى تركيز في استهلاك الطاقة . وستؤدي هذه العمليات الى زيادة القيمة المضافة لموارد المملكة الطبيعية وتزيد من موجودات المملكة من العملات الاجنبية دونما حاجة لانتاج الزيت الخام ، او تعديل في الاسعار واستخدام اساليب تكنولوجية جديدة ، وإنشاء صناعات لا تحتاج لأيدٍ عاملة كثيرة . . . وفضلاً عن ذلك ، ستتاح فرص مناسبة لإقامة صناعات اخرى ، مكملة او مساندة ، تقوم بها (سابك) بالاشتراك مع مستثمرين من القطاع الخاص السعودي »[٢١] .

وقد تم انجاز القاعدة الاساسية اللازمة لتنمية الصناعات الثقيلة خلال فترة الخطة الخمسية الثانية ، وذلك بتنفيذ البرنامج الحكومي لتجميع الغاز . وتتولى الهيئة الملكية للجبيل وينبع مهمة إنشاء التجهيزات الاساسية لعدد من الصناعات الثقيلة التي ستقام خلال خطة التنمية الثالثة .

وتعتبر مشروعات خطة التنمية الثالثة المتعلقة بالصناعات الاساسية استمراراً وتطويراً للبرنامج الذي جرى تبنّيه وتنفيذه في مرحلة الخطة الثانية ، وعليه فستتركز نشاطات الخطة الثالثة حول ما يلي[٢٢] :

---

(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٩١ ، القسم(٤ -٦ - ١ - ٣) .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ١٩٥ - ١٩٦ ، القسم(٤- ٦ - ٢ - ٥) .

(أ) تحويل الغاز المرافق بعد فصله الى منتجات بتروكيمائية صناعية للتصدير والاستهلاك المحلي .

(ب) استغلال الغاز المرافق بعد فصله كوقود او مواد اولية على اساس كل مشروع على حدة طبقاً لجدوى المشروع واولويته ، من خلال اقامة شركات تضامن بين (سابك) وشركات دولية متخصصة ومؤهلة .

(ج) ستنفذ اربعة برامج هي :

ـ اجراء الدراسات والابحاث المتعلقة بتسويق المنتجات والتخزين وتقويم العمليات ودراسات الجدوى الاولية .

ـ توسعة المباني الادارية في الرياض وافتتاح مكاتب فرعية في ينبع والجبيل .

ـ مشاريع استغلال الميثان : انشاء مصنع او اكثر لانتاج ٦٠٠,٠٠٠ طن متري في السنة بحلول عام ١٩٨٣ والثاني ينتج ٥٠٠,٠٠٠ طن متري في السنة من اليوريا بحلول عام ١٩٨٤ وسيكون معظم الانتاج للتصدير .

ـ مشاريع استغلال الميثان : اقامة ثلاثة مجمعات ضخمة للايثيلين ، اثنان بالجبيل والثالث في ينبع .

(٤) الصناعات غير الهيدروكربونية

يتمحور اهتمام خطة التنمية الثالثة تجاه تنمية الصناعات غير الهيدروكربونية في الاسس التالية :

(أ) قيام وزارة الصناعة والكهرباء بمتابعة تنفيذ سياسة التنمية الصناعية وإقامة مناطق صناعية جديدة لأول مرة ، واقامة محطات تنقية المياه وتصريف المجاري للمناطق الصناعية ، والقيام بالدراسات والابحاث لتحسين الصناعات الحالية ، وتحديد المشاريع ممكنة التنفيذ .

(ب) انشاء مجمعين جديدين لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق ومصانع العلف ومرافق لتخزين الحبوب .

(ج) اتمام تنفيذ مشاريع (سابك كورف شتال) للصلب وتشغيلها . واستمرار (سابك) في دراسة اقامة مشاريع اخرى لصناعات المعادن الاساسية .

(د) انشاء خمسة مصانع جديدة للاسمنت واحداث توسعات كبرى في مصانع الاسمنت الحالية .

(هـ) إقامة مصانع جديدة لانتاج الغازات الصناعية .

(و) تقوم اللجنة السعودية ـ الكويتية بدراسة امكانية اقامة مشروع للزجاج ، كما تدرس منظمة الخليج للاستشارات الصناعية جدوى إقامة صناعة مصابيح الاضاءة على نطاق خليجي .

(ز) اقامة مصانع للمنتجات المعدنية كالمواسير والخزانات وصناعات اسلاك الصلب والمسبوكات والمطروقات .

(حـ) انتاج قطع غيار السيارات ، خاصة في اطار اقليمي .

(ط) انتاج العلف الحيواني المركز وإقامة بعض الصناعات الزراعية وصناعات مواد البناء .

وهكذا يلاحظ حدوث تطور صناعي كبير في المملكة لم تقتصر دائرته على الصناعات الهيدروكربونية والمرتبطة بقطاع النفط ، رغم احتلالها للمركز الرئيسي ضمن توجهات السياسة الصناعية ، بل اتسعت لتشمل جميع بنود الصناعة التحويلية ، مما ادى الى زيادة عدد خطوط الانتاج المرخصة من ٤٧٤ خلال عام ١٩٧٤ الى ١٠٩٢ خلال عام ١٩٧٨ ، بالاضافة لوجود ٤٠٣ مصانع تحت الانشاء و٣٩٤ مصنعاً في مرحلة التخطيط ، وذلك خلال عام ١٩٧٨ (الجدول السابق رقم (٢-٤)) .

وتستهدف خطة التنمية الثالثة ادارة التطور الصناعي في المملكة حيث يتم رفع نسبة مساهمة الصناعات غير النفطية (التعدينية الاخرى ، والتحويلية الاخرى) في قطاعات الانتاج المحلي الاجمالي غير النفطي من ٦,١١ بالمائة (١,١١ بالمائة تعدينية ، ٥ بالمائة تحويلية) خلال عام ١٩٧٩ / ١٩٨٠ الى ما نسبته ١٠,١ بالمائة (١,٣ بالمائة تعدينية ، ٨,٨ بالمائة تحويلية)[٢٣] .

٢ ـ في الكويت

أ ـ الاهداف العامة للتنمية

استهدفت حركة التنمية في الكويت تحقيق الأهداف العامة التالية في المدى الطويل :

(١) الوصول الى حركة للتنمية الاقتصادية ذاتية التوليد .

(٢) المحافظة على حد ادنى لمستوى رفاهية جميع المواطنين .

واستندت خطة التنمية الثانية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) في تحقيق الاهداف المذكورة اعلاه على العوامل التالية ذات الطبيعة الاستراتيجية[٢٤] :

(أ) تنمية القوى العاملة الوطنية من خلال التدريب وتشجيع مشاركة المرأة في التنمية وزيادة الانتاجية ، خاصة في علاقتها بمعدلات الاجور .

---

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٩٥ ، الجدول رقم (٣ ـ ٦) .

(٢٤) معهد الكويت للابحاث العلمية ، اللجنة الوطنية للتكنولوجيا ، ندوة « حول تطبيق العلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية »، ايار / مايو ١٩٧٨ ، ص ٩ ـ ١٠ .

(ب) تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني من خلال استخدام التكنولوجيا واقامة المشاريع الصناعية وخلق المناخ الموافق لاستثمار القطاع الخاص في القطاعات الانتاجية .

(جـ) إحداث تنسيق وتكامل بين جميع القطاعات الوطنية .

(د) تقوية التعاون شبه الاقليمي والعربي في اقامة المشاريع الانمائية المشتركة .

(هـ) اقامة المجتمع الذي يخلو من التلوث وضمن اطار من القيم السليمة .

وضمن هذه الاهداف والتوجهات ، تم اعداد خطة التنمية الثانية ، فخصص لها ما قيمته ٤,٤ مليارات دينار كويتي من الاستثمارات الثابتة ، وليتم تنفيذ اكثر من ٧٥ بالمائة منها بواسطة القطاع العام . ولتحقيق هدف توسيع القاعدة الانتاجية ، فقد اعطت الخطة اهتماماً خاصاً للتصنيع ، وخصص لهذا القطاع ما نسبته ٣٨ بالمائة من الاستثمارات لينفق بشكل مباشر عليه ، واعطيت الاولوية الى الصناعات المتميزة بكثافتها الرأسمالية والموجهة للتصدير ، والتي تستخدم النفط والغاز كمادة اولية او كمصدر للطاقة . ودعماً لبرنامج التصنيع ، تم تخصيص ما نسبته ٣٠ بالمائة للانفاق على التوسع في مشاريع البنية الهيكلية كتوليد الطاقة الكهربائية ، وتحلية مياه البحر ، والمواصلات وتسهيلات الموانىء ، والتخزين[٢٥] .

ب ـ التنمية الصناعة في الكويت

إن المتتبع لاتجاهات التنمية الصناعية في الكويت يلاحظ تقارباً كبيراً مع اتجاهاتها في المملكة العربية السعودية . فمن ناحية ، تتركز الصناعات ذات الشأن في الكويت بصناعة تكرير النفط والصناعات البتروكيمائية وذلك باعتبارها محور سياسة تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني ، استجابة لاعتبارات المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الكويتي . وما عدا ذلك ، فإن ندرة المواد الاولية غير النفط والغاز الطبيعي وارتفاع تكلفة عنصر العمل يعتبران من العوامل المحددة للنمو الصناعي[٢٦] .

وبالنسبة للصناعات الهيدروكربونية فقد تم الاعتماد على الصناعات القائمة على الغاز والبتروكيمائيات ، فتم التخطيط لإقامة مجمعات ضخمة للصناعات البتروكيمائية ، وتشتمل على صناعة تسييل الغاز المصاحب للنفط . ومن بين الصناعات التحويلية المهمة تحتل صناعة الاسمدة مكان الصدارة ضمن الصادرات غير النفطية ، ويتم انتاجها بواسطة شركة الصناعات البتروكيمائية والتي تمتلك فيها الحكومة ما نسبته ٩٢ بالمائة وتدير هذه الشركة مجمع الاسمدة الكيماوية الذي يستخدم اكثر من ١٠٠٠ عامل ويقوم بانتاج اليوريا والامونيا السائلة وسلفات الامونيوم واسيد السلفات .

---

(٢٥) IMF, « Kuwait: Recent Economic Developments,» p. 31.

(٢٦) دولة الكويت ، وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية، ١٩٧٨ ، ص ١٨٠ .

وفيما يتعلق بالصناعات الاخرى ، غير الهيدروكربونية ، فقد تتابعت الخطط لإقامة العديد من مصانع الاسمنت ووحدات التكييف والمساحيق الصناعية ، بالاضافة للصناعات التقليدية كالصناعات الغذائية والأثاث والملابس . كما توسعت عمليات انتاج الطاقة الكهربائية ، وإقامة محطات تحلية مياه البحر ، توسعاً كبيراً . فازداد الطلب على التيار الكهربائي زيادة سريعة في السنوات الاخيرة ، الامر الذي انعكس في التوسع في طاقة توليد الكهرباء بشكل ملحوظ ، فارتفع الحمل الاقصى من ٢٢ ميغاوات عام ١٩٥٦ الى ٢٥٤ ميغاوات عام ١٩٦٦ ، ثم الى ١٢٠٥ ميغاوات عام ١٩٧٦ و١٤٢٥ ميغاوات عام ١٩٧٧[٢٧] . كما انشأت الكويت على مدى السنوات العشرين الماضية اكبر محطة في العالم لتحلية مياه البحر . وبلغت الطاقة المركبة لمحطات التقطير في عام ١٩٧٧ حوالى ٦٢ مليون غالون في اليوم . ويعتقد بأن الكويت ستحقق خلال السنوات القليلة القادمة اقامة قاعدة جيدة للتنمية الصناعية .

وبالنسبة لهيكل الصناعة الكويتية ، يلاحظ بأن القطاع الصناعي يتكون اساساً من عدد قليل من الصناعات البتروكيمائية كبيرة الحجم والموجهة للتصدير بالاضافة الى عدد كبير من الصناعات التحويلية صغيرة الحجم . وفي عام ١٩٧٤ بلغ عدد المؤسسات الصناعية حوالى ٢٩٨٥ ، تستخدم ٢٦٨٢٢ عاملاً وساهمت بما نسبته ١١ بالمائة من الانتاج المحلي الاجمالي غير النفطي ، وذلك خلال عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ .

بالاضافة للصناعات التقليدية كالصناعات الغذائية والاثاث والملابس والتي تتضمن العديد من المؤسسات الصغيرة التي تستخدم اقل من عشرة عمال ، وبلغ مجموع رأسمالها الثابت خلال عام ١٩٧٤ حوالى ٤,٤ ملايين دينار وقدرت قيمة انتاجها بحوالى ٢٤,٢ مليون دينار[٢٨] . يضاف الى ذلك وجود حوالى ٢٥ مؤسسة تستخدم كل منها ١٠٠ عامل او اكثر وتساهم بما يزيد عن ٥٠ بالمائة من اجمالي العمالة الصناعية وبما يزيد عن ٧٥ بالمائة من القيمة المضافة للقطاع الصناعي .

وتقوم شركة الصناعات الوطنية الكويتية ، والتي تمتلك فيها الحكومة ما نسبته ٥١ بالمائة بانتاج مواد البناء كالاسمنت والطوب والاسبستوس والالواح الاسمنتية وانتاج البيوت الجاهزة والانابيب المعدنية والاسمنتية ، كما تتضمن قائمة الصناعات غير النفطية المهمة مطاحن الدقيق والتي وصلت الى طاقاتها القصوى . وهناك برامج للتوسع في طاقتها المتاحة .

وتعكس المؤشرات التالية التطورات التي شهدها القطاع الصناعي الكويتي[٢٩] :

---

(٢٧) المصدر نفسه .

(٢٨) IMF, «Kuwait: Recent Economic Developments,» p.3.

(٢٩) دولة الكويت ، غرفة التجارة والصناعة ، وآخرون ، مؤتمر استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت ، الكويت ، ٢٤ - ٢٦ آذار / مارس ١٩٨٠ ، **استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت : مجموعة الابحاث والدراسات التي القيت في مؤتمر استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت ، الذي عقد في الكويت بين** =

(١) ارتفعت الاهمية النسبية للصناعات التحويلية في الناتج المحلي من نسبة ٣,٥ بالمائة او نسبة ١١,٣ بالمائة باستبعاد قطاع النفط خلال عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ - الى ما نسبته ٧,٥ بالمائة او ١٨,٥ بالمائة من الناتج المحلي (غير النفط) خلال عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧ . ويلاحظ ان هـذا القطاع يحتل الترتيب الثالث في القطاعات غير النفطية ، ويأتي في الترتيب بعد قطاع الخدمات وقطاع التجارة .

(٢) تطورت قيمة الاستثمارات الصناعية للمشاريع الجديدة من قيمة ٢٤,٤ مليون دينار في عام ١٩٧٥ الى ما قيمته ٨٠,٦ مليون دينار خلال عام ١٩٧٧ وما قيمته ٤٠ مليون دينار عام ١٩٧٩ .

(٣) ارتفعت القيمة المضافة للمشاريع الصناعية الجديدة المرخصة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ كما يلـي : ٤,٩ ملاييـن دينار خلال عام ١٩٧٥ ثم الى ١٠,٣ ملايين دينار عـام ١٩٧٦ و٢١,٠مليون دينار خلال عام ١٩٧٧ ثم الى ما قيمته ٢٦,٨ مليون دينار خلال عام ١٩٧٩ .

(٤) ارتفع متوسط انتاجية العامل في الصناعات التجويلية من ١٧٠٤ دينار عام ١٩٦٥ الى ٦٤٧٨ ديناراً عام ١٩٧٥ .

(٥) ارتفعت قوة العمل في الصنـاعات التحـويلية من ١٧٠٧٩ عـاملاً عـام ١٩٦٥ الى ٢٤٤٦٧ عاملاً خلال عام ١٩٧٥ ، كما ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي من ٢٩,١ مليون دينار عام ١٩٦٥ الى ما قيمته ١٥٨,٥ مليون دينار خلال عام ١٩٧٥ .

ومما يجدر ذكره ان التنمية الصناعية في الكويت تواجه بمجموعة من العوامل الايجابية يقابلها مجموعة اخرى من العوامل السلبية . اما المجموعة الاولى فتضم وفرة رأس المال ، ووفرة الغاز الطبيعي المتاح ، وتوافر العديد من منتجات النفط المصفاة ، والموقع الجغرافي للكويت والنـظام الاقتصادي القائم على الحرية الاقتصادية في الاستيراد ، وحمـاية الانتـاج المحلي من المنـافسة . وبالنسبة للعوامل السلبية فهي تضم نقص المياه ، وفقد المـواد الاوليـة - غير النفط والغـاز - وصغر الاسواق المحلية ، وارتفاع تكاليف العمالة ، ونقص الخبرات التنظيمية والفنية[٣٠] .

٣ - استراتيجية التنمية العامة في اقطار المجلس / خلاصة

تشير التحليلات المذكورة اعلاه لاتجاهات التنمية الى توجه حركتها خلال المرحلة الاولى من السبعينات نحو اقامة القاعدة الهيكلية لاقتصادياتها الوطنية ، ثم انتقلت للمرحلة الثانية بالتركيز على إقامة القاعدة الانتاجية والتي بدأت مـلامحها مـع خطط التنميـة الثانيـة (١٩٧٦- ١٩٨٠)

= ٢٤ و ٢٦ آذار / مارس ١٩٨٠ (الكويت : منشورات غرفة تجارة وصنـاعة الكـويت ، ١٩٨١) ، ص ١٠٧ - ١٢٠ .

(٣٠) انظر الفصل التاسع من هذا الكتاب .

وموازناتها او برامج التنمية لهذه الفترة ، وتأكدت خلال مرحلة التنمية الجارية (خطط وبرامج وموازنات التنمية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) . وتميزت المرحلة الثانية بتوجه مكثف صوب تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني من خلال البرامج الطموحة للتصنيع ومتابعة الاستثمار في استكمال بناء البنية الهيكلية لاقتصادياتها الوطنية ، كما استمرت هذه الاقطار في تبني برامج الرفاه الاجتماعي .

ويلاحظ تركيز برامج التنمية خلال مرحلة السبعينات والجزء الاول من الثمانينات على هدفين رئيسيين : وذلك بالسعي الدؤوب صوب تحقيق مرحلة التنمية ذاتية التوليد ، ومتابعة المحافظة على مستوى ادنى من متطلبات الرفاه الاجتماعي لمجتمعاتها . وبكلمات اخرى ، فقد استمر التزام هذه الاقطار بمتطلبات مجتمع الرفاه الاستهلاكية في الوقت نفسه الذي تتابع فيه تحسين قاعدتها الانتاجية .

ونشير فيما يلي الى اهداف التنمية العامة المشتركة بين مجموعة اقطار المجلس :

أ ـ تنويع القاعدة الانتاجية في الاقتصاديات الوطنية من خلال التصنيع وتطبيق التكنولوجيا .

ب ـ تنمية القوى البشرية (تدريب القوى العاملة ، التعليم . . . الخ .) .

ج ـ تحسين نوعية الحياة والمحافظة على البيئة وحماية المجتمع من اخطار التلوث .

د ـ تأمين الاحتياجات الاساسية اللازمة لاقتصاديات قائمة على اساس الحرية وعوامل السوق ، وتمكين القطاع الخاص من ان يلعب الدور القيادي في التنمية الاقتصادية وتقديم كل التسهيلات والمحفزات له .

هـ ـ تنمية الموارد المائية .

و ـ تحسين كفاءة الإدارة العامة وادارة التنمية .

وعليه ، فإنَّ اي مشروع للتعاون الانمائي ، ترتبط جدوى المنهاج الذي سيتبعه بقدرته على تحقيق الاهداف المذكورة اعلاه او زيادة فرص نجاحها .

٤ ـ التنمية الصناعية في اقطار المجلس / خلاصة

رغم ضعف قاعدة المعلومات والبيانات المتعلقة بالوضع الصناعي في الاقطار العربية الخليجية ، الَّا ان التوجه العام الواضح ارتكز في تحقيقه على سياسة التصنيع ، لهدف تنويع قاعدة الانتاج الوطني للوصول الى مرحلة التنمية ذاتية التوليد .

وقد حققت حركة التنمية الصناعية في اقطار المجلس انجازات رئيسية شملت مختلف فروع الصناعة ، سواء الصناعات الاساسية الثقيلة ، خاصة القائمة على النفط والغاز وما يرتبط بهما من نشاطات او ما يتعلق بالصناعات التحويلية البسيطة ، كما سبق بيانه .

ويلاحظ في هذا السياق ان حركة التنمية الصناعية ركّزت في المرحلة السابقة (السبعينات ومطلع الثمانينات) على الجوانب الكمية للانتاج الصناعي ، حيث تعددت المشاريع الصناعية المقامة ، او تلك التي تحت الانشاء او المخططة ، فانعكست في المجمّعات الضخمة للبتروكيمائيات والاسمدة والالومنيوم وغيرها . الا ان حركة التنمية الصناعية ما زالت تفتقر الى البنية الهيكلية القوية بمفهومها الواسع ، الذي يتضمن في احد جوانبه متابعة تأمين شبكة متطورة وحديثة للنقل والمواصلات ، وتوفير الطاقة الكهربائية ، واقامة المناطق الصناعية وتنظيمها ، بينما يتضمن الجانب الآخر بناء ادارة التنمية والتخطيط الصناعي الكفوءة واقامة مؤسسات التدريب والبحث العلمي ومراقبة النوعية ، وتأمين الخدمات التحويلية والاستشارية المتطورة . وعليه فلم ينظر الى العملية الصناعية بشكل متكامل من ناحية جوانبها واحتياجاتها المختلفة ، الامر الذي يستوجب ضرورة متابعة التركيز على استكمال هذه النشاطات خلال مرحلة التنمية الصناعية القادمة ، ولتأمين الحلقة المتكاملة لمستلزمات حركة التصنيع .

كما واجهت التنمية الصناعية مشاكل ومعوقات اساسية ، نجمت في جزء منها عن عملية استيراد التكنولوجيا ونقص العمالة الماهرة والخبرات الفنية والتنظيمية ، الامر الذي ادّى الى عدم استغلال الطاقة القصوى المتاحة للصناعات القائمة . وهذا الموقف يؤكد على ما ذكر اعلاه من ضرورة تركيز الجهود وضمن مختلف دوائر التعاون شبه الاقليمية والاقليمية والدولية تجاه عملية التدريب ، وبجميع فروع النشاط الانمائي ، وبمختلف اساليب التدريب المعروفة ، واقامة مراكز التدريب المهني المرتبطة ببرامج التنمية .

ويلاحظ ان من السمات الاساسية للصناعة في اقطار المنطقة ، ارتفاع المساهمة النسبية للقطاع العام . وعلى الرغم من التوجهات القائمة لتمكين القطاع الخاص من ممارسة الدور القيادي ، فقد انحصر دوره في الصناعات الاحلالية والاستهلاكية وصناعات مواد البناء . وعليه ، فإن جهداً مركزاً يفترض توجيهه سواء على المستوى الوطني او على المستوى شبه الاقليمي ، لدعم برامج القطاع الخاص الاستثمارية ، مع ضرورة استمرار نشاطات القطاع العام ، وبشكل مرحلي ، في تغطية الثغرات القائمة في نشاط القطاع الخاص بالنسبة للمشاريع الحيوية .

وبالنسبة لتوجهات تنمية الصناعات الخفيفة الإحلالية وغير القائمة على قطاع النفط ، يلاحظ ان الصناعات الغذائية واجهت مشكلة ضعف الامكانات الزراعية في بلدان المنطقة .

وبالنظر الى كثافة اعتماد حركة التصنيع على قطاع النفط والغاز وباعتباره المصدر الاساسي لتوليد رأس المال ، وبالتالي يؤمن القاعدة الطبيعية للصناعة المجدية في شبه الاقليم وذلك في الحاضر والمستقبل المنظور ، فإنه يعتقد بأن الوضع ، لدى نضوب النفط والمقدر في حدود نهاية هذا العقد ، سيستمر في الاعتماد على الموارد المشتقة من عهد النفط لمتابعة تشغيل حركة التنمية الصناعية ، بالاضافة لمتابعة الاستفادة من احتياطي الغاز الكبير المتوفر لدى بلدان المنطقة باعتباره

مصدراً للطاقة من ناحية ، وكمادة خام للصناعة من ناحية ثانية . ان ذلك يعني ان مستقبل التنمية الصناعية المنظور سيستمر في اعتماده الكثيف على القطاع الحالي لانتاج النفط والغاز وتصنيع المنتجات المرتبطة بهما ، ويبدو ان اي تحرر من هذه القاعدة يعتمد على اكتشاف موارد طبيعية اخرى ، او وفرتها في دوائر اخرى للتعاون الانمائي ، كالدائرة الاقليمية العربية او الدائرة الدولية ، وهو ما سيجري تحليله مفصلاً في الفصول القادمة .

ومن بين المعوقات الاساسية للتصنيع اتّسام هيكل التكلفة الصناعية بالارتفاع النسبي ، ويعود ذلك الى مجموعة العوامل السابق ذكرها ، ونضيف اليها هنا ضعف علاقات التشابك الصناعي الامامية والخلفية في نطاق الاقتصاد الوطني لكل قطر ، علماً بأن هذا السبب مرتبط بالاسباب الاخرى المعيقة للتنمية الصناعية (صغر الاسواق ، نقص العمالة المدرّبة والقدرات الادارية والتنظيمية . . . الخ .)، ويشكل هذا العامل عنصراً ضاغطاً في اتجاه التعاون الانمائي ضمن دوائر اوسع للتعاون لتحييد تأثير الاسباب السابقة الاشارة اليها ، وتدعيم عملية الترابط والتشابك الصناعي داخل اقتصاديات البلدان الاعضاء .

ورغم تبني اسلوب التخطيط الانمائي في الاقطار الاعضاء الا ان ذلك لم يتبع بجهد حقيقي لبناء الكوادر الفنية والادارية والتنظيمية اللازمة لإدارة التخطيط وحركة التنمية ، ولبناء قاعدة البيانات والاحصاءات المطلوبة ، الامر الذي جعل من اسلوب التخطيط الفعال بمنزلة توجّه يفتقر الى الترجمة الحقيقية ، مع ملاحظة تفاوت الموقف في اقطار المنطقة .

وبصورة مختصرة فإن معوقات التنمية الصناعية والتي تتسم بطبيعة هيكلية تستلزم ادارة الموارد المتاحة وفق مبدأ الاستغلال الامثل، وتستلزم محاولة منح الاولوية القصوى لمسألة تنمية الموارد البشرية لتتمكن من تحقيق هذا الهدف بفعالية ، ولإدارة التخطيط الانمائي الكفوءة والمدعمة بقاعدة احصائية وعلمية متطورة دور كبير في إنجاح هذه المهمة . كما تضغط هذه المعوقات صوب توسيع دائرة التعاون الانمائي للاستفادة مما توفره الدوائر الاقتصادية ـ الجغرافية من تأمين للاحتياجات الاساسية المطلوبة للتنمية ، والتي لا تتوافر ضمن اقطار المجلس سواء منفردة او مجتمعة[٣١] .

(٣١) سيجري تحليل ذلك مفصلاً في القسم الثالث من هذا الكتاب .

الفصل الثالث

آفاق تنمية الزراعة والثروة السمكية في اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي

اولاً : آفاق التنمية الزراعية

مقدمـــة

يستعرض هذا الفصل بالتحليل الملامح الرئيسية لتنمية الزراعة والثروة السمكية في الاقطار العربية الخليجية ، وهما القطاعان اللذان كانا يهيمنـان على الفرص المتاحة للتنمية الاقتصادية في الاقطار المذكورة خلال فترة ما قبل عهد النفط .

وسيتم التعرض ، ووفقاً لمقتضيات التسلسل المنطقي لتحليل الآفاق المتاحة لتنمية الزراعة والثروة السمكية في الاقطار السابقة الاشارة اليها ، الى الخصائص الهيكلية لهذين القطاعـين ، والجهود التي بذلت لتنميتهما ، وتحديد المعوقات التي تضع الحدود على امكانات هـذه التنمية . وسيجري التركيز على الملامح والاتجاهات والمعوقات والآفاق المتاحة ذات الطبيعة المشتركة بين الاقطار الاعضاء .

وكما لوحظ في الفصل الاول ، تتميز اقطار المجلس بندرة مـواردها المـائية لكـون معظم اراضيها صحراوية وقاحلة وشبه قارية . وقد ترتب على ذلك وجود محددات هيكلية للمساحات المزروعة والامكانات المتاحة للتوسع فيها . وبالرغم من ان حركة التنمية الزراعية في اقطار المجلس لا زالت تمر في مرحلة التعرف على مواردها ، واجراء المسوحات والاستكشافات الضرورية لبعض مواردها غير المعروفة ، إلّا ان هناك من الدلائل ما يشير الى امكانية اجراء تقويم عام لهذه الموارد في هذه المرحلة .

وللتعرف على الخصائص الهيكلية لموارد الثروة الزراعية في اقطار المجلس ، فإننا نشير فيما يلي الى الوضع المتعلق بكل قطر بشكل موجز .

جدول رقم (٣ - ١)

الزراعة في اقطار مجلس التعاون الخليجي

القطر	مجموع المساحة الارضية (بالالف هكتار) (١٩٧٧) (١)	الارض المزروعة (بالالف هكتار) (١٩٧٧) (٢)			نسبة الارض المزروعة الى الارضية (٣)	الارض الجيدة او المناسبة للزراعة المروية (بالالف هكتار)(٤)	نسبة (٤) : (١)	موارد المياه المتاحة للزراعة (١٩٧٥)	
		الاجمالي (أ)	المروية (ب)	نسبة (ب) : (أ)				الاجمالي (مليون قدم مكعب)	نصيب الهكتار المزروع (قدم مكعب)
الامارات العربية المتحدة	٨,٣٦٠	١١	٥	٤٥	٠,١	٢٠,٥	٠,٠٢	٢٠٠ - ٣٠٠	٢٣,٢٠٠
البحرين	٦٢	٢	١	٥٠	٣,٢	٦,٠	٤,٣	١٠٠ - ١٥٠	٨٣,٠٠٠
السعودية	٢١٤,٩٦٩	١,١١٠	٣٩٠	٣٥,١	٠,٥	٣٠٠٠,٠	١,٤	١٥٠٠ - ١٩٠٠	١٠,١٠٠
عُمان	٢١,٢٤٦	٣٦	٣٦	١٠٠	٠,٢	—	—	٣٠٠ - ٤٠٠	١٥,٩٠٠
قطر	١,١٠٠	٢	٢	١٠٠	٠,٢	٢٩	٢,٥	٨٠ - ١٠٠	٦٠,٠٠٠
الكويت	١,٧٨٢	١	١	١٠٠	٠,٠٦	٢٠٠	١١,٢	١٠٠ - ١٥٠	١٢٥,٠٠٠
المجموع	٢٤٧,٥١٩	١,١٦٢	٤٣٥	٣٧,٤	٠,٤٧			٢٢٨٠٠ - ٣٠٠٠٠	٥٢,٨٦٦
مجموع اقطار الاكوا								٢٩٨٨٠ - ٤٠,٤٠٠	١٣,٤٠٠
مجموع الاقطار العربية	١,٣٦٥,٨٤٦	٤٦,٣٥٦	٧,٦٣٤	١٦,٥					
نسبة اقطار المجلس : مجموع الاقطار العربية (٪)	١٨	٢,٤	٦,٢						
نسبة مجموع اقطار المجلس : مجموع اقطار الاكوا(٪)		٣,٧	٥,٩					٧,٦ - ٧,٤	

ملاحظة عامة : تشير العلامة « - » الى ان البيانات غير متوافرة .

المصادر : احتسبت من :

Howard Bowen-Jones, «Agriculture in Bahrain, Kuwait, Qatar and United Arab Emirates,» in: May Ziwar-Daftari, ed., *Issues in Development: The Arab Gulf States* (London: MD Research and Services, Ltd., 1980), and

جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة ، « ازمة الغذاء والامن الغذائي في الوطن العربي ،» اعداد غانم الخالدي ، ٣ ج ، آذار / مارس ١٩٨٠، ج١ ، ص ٣ ، الجدول رقم (١ - ١) وص ٦ ، الجدول رقم (١ - ٣) (مستنسخ) .

فيما عدا بيانات العمود رقم (٤) التي احتسبت من المسوحات التي اجرتها بعثات منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، وبدرجات متفاوتة من العمق والدقة بين عامي ١٩٦٩و١٩٧٩ .

١ ـ الكويت

تقدر المساحة المزروعة بحوالى ١٠٠٠ هكتار فقط (ما نسبته ٠,٠٦ بالمائة من اجمالي مساحة الكويت، بينما تقدر مساحة الارض القابلة للزراعة بحوالى ٢٧٠ الف هكتار(١٥ بالمائة من المساحة الكلية) (الجدول رقم (٣ ـ ١)) . ويتراوح معدل سقوط الامطار ، والتي تحدث غالباً خلال فصل الشتاء بين ٢٣ ملم و٢٠٦ ملم وبمعدل سنوي يصل الى ١١٨ ملم(١) .

يساهم القطاع الزراعي بما يقل عن ١ بالمائة من الانتاج المحلي . ويعمل في الزراعة ما يقل عن ٠,٣ بالمائة من القوى العاملة الكويتية . تعكس المؤشرات المذكورة اعلاه صغر الاهمية النسبية للقطاع الزراعي في الاقتصاد الكويتي(٢) .

ويشير الجدول التالي الى نمط استخدام الارض الزراعية في الكويت .

جدول رقم (٣ ـ ٢)
استخدامات الارض في الكويت ،
للستين ١٩٧١ و١٩٧٥ (بالالف دونم)(أ)

السنة / استخدامات الارض	١٩٧١	١٩٧٥
المساحة الاجمالية	١٧٨١٨	١٧٨١٨
الارض المزروعة	١٣٦٩,٥	١٣٧٢
الخضروات والمحاصيل	٦,٨	١٠,٠
الفواكه والغابات	٢٢,٧	٢٢,٧
المراعي	١٣٤٠	١٣٤٠
ارض قابلة للزراعة غير مستغلة	١٦٨,٩	١٦٥,٨
اجمالي الارض القابلة للزراعة	١٥٣٨,٥	١٥٣٨,٥
الارض غير المزروعة	١٦٢٧٩,٥	١٦٢٧٩,٥

(أ) الدونم = ١٠٠٠م٢ .
المصدر : احتسبت من : وزارة التخطيط الكويتية .

ويعتقد بأن امكانات التنمية الزراعية محدودة جداً ، وفقاً لبعض التقديرات فإن ما نسبته ٥ بالمائة فقط يمكن ان يستغل للأغراض الزراعية . وتتركز الزراعة الكويتية في محطات الابحاث

(١) *Middle East Yearbook, 1978* (London: I.C. Magazines, Ltd., 1978), pp. 248-250.

(٢) معهد الكويت للابحاث العلمية ، اللجنة الوطنية للتكنولوجيا ، الندوة الوطنية حول تطبيق العلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية ، ايار / مايو ١٩٧٨ ، ص ٢٢ .

والمزارع الخاصة صغيرة الحجم ، ورغم ذلك يوجد اهتمام متصاعد تجاه مشروعات تنمية الثروة الحيوانية ، والانتاج على نطاق تجاري للخضروات وفق انماط تكنولوجيا البيوت الزجاجية (Glass houses) والبلاستيكية(٣) .

يشير الجدول اعلاه الى ضعف التقدم المتحقق في القطاع الزراعي الكويتي خلال الفترة ١٩٧١ـ ١٩٧٥ ، كما يوضح محدودية الفرص المتاحة للتنمية الزراعية .

٢ ـ المملكة العربية السعودية

بينما تتميز الموارد المائية بوفرتها النسبية في بعض اقاليم السعودية مثل بريدة وقطيف ، فإنّ بعض الاقاليم الاخرى تعاني من نقص مواردها المائية مثل الوجه ودبا وعسير . ونجم عن النمو السكاني والتنمية الصناعية حدوث ضغط على موارد المياه ، الأمر الذي انعكس على جعل مستوى الطلب على المياه يزيد على العرض المائي المتاح . وقد أثبتت محدودية العرض المائي تأثيرها المباشر كمعوق رئيسي يواجه جهود التوسع السريع في الانتاج الزّراعي .

قدرت المساحة المزروعة خلال عام ١٩٧٧ بحوالى ١,١ مليون هكتار ، منها ٣٩٠٠٠٠ هكتار فقط مروية ، وتوزعت المساحة الباقية في مناطق متناثرة معتمدة على الأمطار . وقد اثبتت المسوحات الحديثة في عدة اقاليم وجود موارد مائية جوفية وغيرها ، ولكن يقدر ان تكون عملية استغلالها بفعالية بطيئة ومكلفة(٤) . واشار رئيس القسم الجيولوجي في وزارة الزراعة والمياه السعودية الى وفرة موارد المخزون الجوفي المائي في السعودية عندما ذكر ما يلي : « في الاقاليم التي يسود فيها تكوينات طبقية Sedementary فإن احوال المخزون المائي الجوفي تعتبر مواتية ، على الاقل من الناحية الكمية . . ان الماء المخزون في هذه التكوينات يعتبر fossil ومع ذلك فإن حجم المخزون المائي يعتبر من الضخامة بحيث يستطيع ان يفي بجميع احتياجات المملكة لعدة قرون »(٥) .

ورغم ان الاحتياجات قد ازدادت كثيراً منذ هذا البيان ، الا ان معادلة العرض / الطلب على المستوى الوطني العام تبقى موافقة مع حدوث تغيرات لنسبة شقي المعادلة في القطاعات والاقاليم المختلفة(٦) . ففي المنطقة الشرقية ، على سبيل المثال ، اثبتت الدراسات وجود امكانات وفيرة للتوسع الزراعي كما تعكسه الاحصائية التالية :

---

(٣) Gian Paolo Casadio, *The Economic Challenge of the Arabs* (Westmead, Eng.: Saxon House, 1976), p. 53.

(٤) International Monetary Fund [IMF], «Saudi Arabia: An Economic and Fiscal Survey,» 26 March 1976, p. 17 (SM/76/75).

(٥) Howard Bowen-Jones, «Agriculture and the Use of Water Resources in the Eastern Province of Saudi Arabia,» in: May Ziwar-Daftari, ed., *Issues in Development: The Arab Gulf States* (London: MD Research and Services, Ltd., 1980), p. 122.

(٦) المصدر نفسه .

جدول رقم (٣ - ٣)
امكانات التوسع الزراعي حسب موارد المياه المتاحة
في السعودية (بالهكتار)

الاقليم	الارض المزروعة (١٩٦٨)	المساحة القصوى القابلة للزراعة	الاراضي التي يمكن تطويرها
جبرين	-	٥٠٠٠	٥٠٠٠
حرض	-	٤٠٠٠	٤٠٠٠
الحسا	٧٠٧٠	٢٠٢٥٠	١٣١٨٠
الحزام الساحلي(القطيف)	٤٣٠٠	٦٠٠٠	١٧٠٠
وادي المياه	٣٥٠	١٠٠٠٠	٩٦٥٠
الاجمالي	١١٧٢٠	٤٥٢٥٠	٣٣٤٣٠

المصدر : احتسبت من : Bowen-Jones, «Agriculture in Bahrain, Kuwait, Qatar and United Arab Emirates,» p. 121, table 1.

٣ - سلطنة عمان

تمتد السلطنة على مساحة تبلغ ٣٠٠٠٠٠ كلم٢ ، المساحة المزروعة منها تصل الى ٣٧٠٠٠ هكتار فقط او ما نسبته ١٢ بالمائة ، معظم اراضيها صحراء ، وتتناثر مراكز التجمع السكاني فيها من قبل البدو . وتتركز المناطق الزراعية حيثما وجدت وطورت موارد مائية ، سواء من خلال نظام الافلاج الذي صممه الانسان العُماني خلال قنوات ارضية كما في مناطق الداخل ، او من خلال الآبار الجوفية(٧) .

كان قطاع الزراعة العماني يمثل القطاع الرائد في الاقتصاد العماني منذ القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، وساهم مساهمة رئيسية في تدعيم النشاطات الاخرى ومنها القطاع التجاري الذي كان محور النشاطات كلها في عهد ما قبل النفط . وتشير مصادر التاريخ الاقتصادي العُماني الى ان عُمان اعتمدت قبل اكتشاف النفط على انتاج المنتجات الزراعية كالتمور والليمون والفاكهة والخضروات . وعلى طول التاريخ كانت عُمان بلداً مصدراً للتمور بكميات كبيرة الى الهند والولايات المتحدة ، كما كان مصدراً لليمون المجفف طبيعياً والتبغ الى اقطار الخليج والهند . ونتيجة لركام التخلف الذي اصاب هذا القطاع وانعكس على تعطيل مصادر المياه ، خاصة الافلاج العُمانية التي تعتبر المصدر الرئيسي لتزويد القطاع الزراعي بالمياه اللازمة ، هجرت الارض الزراعية ، حتى ماتت قرى زراعية بأكملها ، وانخفض الانتاج الزراعي بصورة خطيرة(٨) .

(٧) International Bank for Reconstruction and Development [IBRD], «Oman: Transformation of an Economy,» 25 October 1977, vol. 2, p. 1.

(٨) سلطنة عُمان ، مجلس التنمية ، خطة التنمية الخمسية الثانية ، ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ص ٨٥ .

وبدأ القطاع الزراعي يحتل مكانته المرموقة التي تأتي بعد قطاع النفط ، وذلك من الناحية الانتاجية ، لكون هذا القطاع يوفر اسباب المعيشة لضعف السكان العُمانيين تقريباً ، كما ان الزراعة تؤمن القسم الاكبر من المواد اللازمة لتغذية السكان ، وخاصة في الارياف ، حيث يقوم السكان بانتاج ما يكفيهم من الغذاء . اما في مجال الصادرات فإننا نجد ان الزراعة تأتي بعد النفط مباشرة حيث بلغ مجمل الصادرات الزراعية عام ١٩٧٦ ما قيمته ١٤٠٩٥٠٠ ريال عماني ، بينما لم تصدّر القطاعات الاخرى (عدا النفط) اي كمية الى خارج السلطنة . وفي مجال المساهمة في الدخل القومي نجد ان الزراعة ساهمت بحوالى ٢٠ مليون ريال عُماني خلال عام ١٩٧٧ من اصل الدخل المحلي الذي بلغ ٨٨٠ مليوناً . وهي بذلك تأتي بعد قطاع النفط وقطاع البناء والتشييد وقطاع التجارة .

وتقدر مساحة الاراضي المزروعة فعلاً بنحو ٤١٠٢٤ هكتاراً . ونتيجة لاعتماد الزراعة في عُمان على الري من المياه الجوفية فإنّ مساحات الاراضي المزروعة متفرقة في اماكن عديدة بحسب توفر المياه ، كما ان الحيازات الزراعية صغيرة ، لذلك فإن تطبيق نظم الانتاج الكبير والمكننة الشاملة ليست ميسورة[٩] .

ويبلغ المعدل السنوي لسقوط الامطار اقل من ١٥٠ ملم في معظم مناطق السلطنة التي تتوفر فيها التربة المناسبة . وحتى فترة حديثة كان المعروف من الموارد المائية والاراضي القابلة للاستصلاح الزراعي محدوداً . فقد بينت الدراسات المائية التي اجريت خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، وشملت اهم المناطق المحتملة للتنمية الزراعية ، ان حجم الموارد المائية غير المستغلة يعتبر محدوداً . وباستثناء الاعتبارات المتعلقة بامكانات الحصول على المياه واقتصاديات التنمية ، فإنه يمكن اضافة ١٠٠٠٠ هكتار الى حيّز الانتاج المحصولي (٢٠٠٠ هكتار في الشرقية ، ٢٠٠٠ في وادي قريات ، ٥٠٠٠ في ساحل الباطنة واقل من ١٠٠٠ في اقليم ظفار) .

وفي بعض المناطق تتوفر موارد مائية غير مستغلة ولكن بكميات محدودة ، ويمكن استغلالها اذا ما ترافق ذلك مع وجود التربة المناسبة . وتعتبر المنطقة الشرقية من اكثر المناطق المؤهلة للتوسع ، بينما تعتبر فرص التوسع في مناطق الداخل وظفار محدودة ، وتستدعي عملية التوسع في ساحل الباطنة تحسين ادارة الموارد المائية الحالية . ونظراً لارتفاع تكاليف تنمية المناطق الزراعية المتناثرة فإن الجدوى الاقتصادية للتوسع الزراعي تبدو محدودة .

وهناك مشكلة الاستغلال المفرط للموارد المائية المتاحة في العديد من مناطق السلطنة ، مثل الباطنة ومنطقة صور والبوريمي في الداخل ، وهو الذي ادى الى ارتفاع نسبة الملوحة وتخفيض نوعية

---

(٩) المصدر نفسه ، ص ٨٦ - ٨٧ . ويلاحظ بأن نصف الأراضي المزروعة هي مزروعة بالنخيل ، وهو محصول يصعب معه تطبيق الميكنة على نطاق واسع ويعتمد على الايدي العاملة بنسبة اكبر من اعتماده على الآلات . انظر : المصدر نفسه ، ص ٨٧ - ٨٨ .

المياه ، مما ادى الى تخفيض دخل المحاصيل ، خاصة تلك التي تتمتع بحساسية خاصة تجاه الملوحة كالحمضيات وبعض الخضروات . ويعتقد بوجود تركيز جهود التنمية الزراعية على فرص زيادة الانتاجية للمساحات المزروعة حالياً (التوسع الرأسي) مع متابعة الاهتمام باستغلال المساحات المتاحة في ضوء نتائج المسوحات المذكورة علاه ، ويشار في هذا السياق الى انتاج التمور والليمون ، وان كانت في حاجة الى المزيد من السيطرة على الامراض النباتية التي تصيبها . كما تحتل الفواكه ما يزيد عن نصف المساحات المزروعة (منها التمور ٧٠ بالمائة) والبرسيم ١٥,٤ بالمائة والبصل ١٠ بالمائة ، القمح ٢ بالمائة ،ويعتقد توافر حوالى مليون هكتار لأغراض الرعي(١٠) .

٤ ـ قطـــر

تقع شبه جزيرة قطر في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي ، يبلغ طولها حوالى ١٠٠ ميل ويعرض يتراوح بين ٣٥ و٥٠ ميلاً ، ومعظمها صحراء ، يتراوح معدل سقوط الامطار فيها بين ٢٥ ملم و٢١٢ ملم(١١) .

وتعتبر قطر مثلاً حيًّا لمشكلة محدودية الموارد المائية التي تواجه جميع اقطار مجلس التعاون ، سواء في جانبها الكمي او النوعي،فحوالى ثلثي استهلاك المياه للاغراض المدنية والصناعية (بما في ذلك ٩٨بالمائة من السكان وما نسبته٩٥بالمائة من النشاطات الاقتصادية)يتم تلبيته بواسطة تحلية مياه البحر . ولكن بضع مئات من المزارع وحوالى ١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠ مزارع وعامل يقومون باستهلاك ٤٣ مليون متر مكعب من المياه الجوفية سنوياً تمثل ما نسبته ٧٥ بالمائة من اجمالي المياه المستخرجة ، وتساهم في سرعة نضوب المخزون الجوفي . وبهذه الحقيقة ، ومع الاخذ في الاعتبار نقص العمالة الزراعية ونقص درجة الالتزام بالزراعة المحصولية ذات الطابع التجاري من قبل اصحاب المزارع ، فإنّ المجال الوحيد المتاح للزراعة غير المدعومة والمجدية يتمثل في عدد محدود من الوحدات الانتاجية المتخصصة ، كثيفة الاستخدام لرأس المال ، تعتمد بكثافة على التكنولوجيا والخبرة للانتاج الخضري المتضاعف (Multi-cropping) وبعض اصناف الفاكهة (Non-free fruit) بالاضافة لاستخدام رشيد للموارد المائية المتاحة حالياً وبمعدل يصل الى نصف المعدل الحالي(١٢) .

٥ ـ الامارات العربية المتحدة

يحدّ ضعف الموارد المائية ورداءة التربة من دور القطاع الزراعي في اقتصاديات الاتحاد ، وخاصة ان القطاع الزراعي يستوعب ما نسبته ١٨ بالمائة من السكان النشيطين اقتصادياً (ترتفع هذه النسبة في رأس الخيمة والفجيرة الى ٤٥ بالمائة) .

---

(١٠) Sultanate of Oman, Ministry of Development, *Statistical Yearbook, 1975*.

(١١) *Middle East Yearbook, 1978*, p. 241.

(١٢) Howard Bowen-Jones, «Agriculture in Gulf Emirates,» p. 20 (mimeo.).

ينحصر الانتاج الزراعي في مناطق الواحات ، ومحطات الابحاث (خاصة بالنسبة للفراولة والازهار) وبشكل خاص في بعض مناطق رأس الخيمة والفجيرة .

وتعتقد الدوائر المسؤولة في الاتحاد ان تنمية الزراعة والثروة السمكية تعتبر من المهمات الضرورية لتخفيض الاعتماد على استيراد الغذاء وخلق فرص العمل وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني(١٣) .

٦ ـ البحريـــن

يبلغ معدل سقوط الامطار حوالى ٧٠ ملم سنوياً ، وباستثناء المنطقة الشمالية الخصبة والضيّقة ، فإنّ البحرين تعتبر صخرية وجرداء (bare) . وقد تراجع دور القطاع الزراعي الذي تميز بأهميته التقليدية في عصر ما قبل النفط نتيجة منافسة القطاع الصناعي له في استهلاك المياه واستعمالات الارض واستيعاب العمالة(١٤) .

لا يوجد انهار في البحرين ولكن يتوفر بعض العيون التي تؤمّن المياه العذبة للشرب وللريّ . ويحد من فرص التوسع في الانتاج الزراعي صغير المساحة ، وتزايد ملوحة المياه وانتقال العمالة الى القطاعات المدنية(١٥) .

تقدر المساحة المزروعة في البحرين بحوالى ٢٠٠٠ هكتار تمثل ما نسبته ٣,٢ بالمائة من اجمالي مساحتها ، وتستهلك الزراعة حوالى ١٢٠ مليون متر مكعب من المياه من اصل اجمالي الاستهلاك المائي المقدر بحوالى ١٧٠ مليون متر مكعب .

وتساهم العمالة الاجنبية بما نسبته ثلثا العاملين في الزراعة (البالغ عددهم ١٠٠٠) . ويساهم انخفاض مردود النشاط الزراعي في تفريغ العمالة من الزراعة الى النشاطات الاخرى .

تستهلك الزراعة حالياً ما نسبته ٧٥ بالمائة من المياه المستخرجة والتي وصلت الى مرحلة الاستغلال المفرط . لذلك فمن الصعب تصور وفرة امكانات جدية للتوسع في الانتاج النباتي او الحيواني ، والذي يحتاج الى المراعي الطالبة للمياه . ويساعد نظام الزراعة التكنولوجية الحديثة في استخدام الموارد المائية بكفاءة ، ولكنه يتطلب استثمارات رأسمالية وفيرة وعمالة وكفاءة ادارية .

٧ ـ خلاصة الموارد الزراعية

يشير الوضع المشار اليه اعلاه الى ان موارد الثروة المائية ونوعية التربة المتوفرة تقف عائقاً رئيسياً امام فرص التنمية الزراعية في اقطار المجلس . ولإلقاء الضوء على ضعف الموقف النسبي

---

(١٣) Yusif J. Ahmad, *Oil Revenue in the Gulf: A Preliminary Estimate of Absorptive Capacity* (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development [OECD], Development Centre, 1974).

(١٤) *Middle East Yearbook, 1978,* p. 140.

(١٥) IMF, «Bahrain: Recent Economic Developments,» 5 April 1976, p. 17 (SM/76/58).

للموارد الزراعية في هذه الاقطار توضح المقارنة التالية مع منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (ECWA) الحقائق التالية(١٦) :

بينما بلغت نسبة سكان المجلس ٢٥,٣ بالمائة من سكان منطقة اللجنة خلال عام ١٩٧٧ ، ونسبة مساحتها ٦٦,٢ بالمائة ، فقد بلغت نسبة المساحة المحصولية المروية في اقطار المجلس ما نسبته ٧ ـ ٨ بالمائة فقط من المساحة المحصولية المروية في منطقة اللجنة ، كما تقدر نسبة المناطق الممكن ريها في اقطار المجلس خلال عام ١٩٨٥ ما نسبته ٦,٢ بالمائة فقط من نسبة المناطق الممكن ريها في منطقة الاكوا وما نسبته ٧,١ ـ ٧,٣ بالمائة خلال عام ٢٠٠٠ . هذا ، وبينما لا تتوفر موارد مائية سطحية في اقطار المجلس فإن منطقة اللجنة غنية بها ، خاصة في بعض اقطارها كالعراق وسوريا التي بلغ نصيبها من الزراعة المروية ما نسبته ٧٥ بالمائة من الزراعة المروية في منطقة اللجنة مقابل ما نسبته ٨,٩ بالمائة فقط لاقطار المجلس خلال عام ١٩٧٥ .

توفر الحقائق المذكورة اعلاه دافعاً رئيسياً للاهتمام بنشاطات التعاون الانمائي التالية بين اقطار المجلس ، وذلك عبر المحاور التالية :

أ ـ متابعة المسوحات المكثفة للكشف عن موارد التربة والمياه في هذه الاقطار ، والتعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات الاستشارية العالمية مهمّ في هذا المجال ، وذلك بهدف تحقيق الاستغلال الامثل لهذه الموارد التي تتسم بالندرة النسبية .

ب ـ بالنظر الى محدودية الموارد المائية في دول المنطقة وتعرض عملية استغلالها لخطر الاستغلال المفرط وتسرب الملوحة اليها وتهدد المخزون الجوفي الذي تقدر بعض المصادر بأنه سينضب في العديد من اقطار المجلس في غضون ٥٠ سنة(١٧) ، فإنّ جهداً مشتركاً ومكثفاً يجب توجيهه نحو الاستغلال الاكثر كفاءة للموارد المائية المتاحة وتطبيق الاساليب الحديثة وإقامة مشروعات الابحاث والتدريب المائية المشتركة . ويبدو ان هذا النشاط يستحوذ على الاولوية القصوى ضمن جهود التعاون الانمائي المشترك وذلك لأنه يمس قضية ذات حساسية خاصة من حيث تأثيرها على جميع جوانب التنمية الزراعية بصورة خاصة ، والتنمية الاقتصادية بصورة عامة .

جـ ـ إن لجوء اقطار المجلس الى الزراعة الحديثة ، التكنولوجية ، القائمة على العلم وكثافة رأس المال ، بفعل ضعف الموارد الطبيعية ، واقامة محطات تحلية مياه البحر ، كل ذلك يستدعي جهداً مشتركاً في اقامة محطات الابحاث والتدريب المشتركة .

---

(١٦) United Nations [UN], Economic Commission for Western Asia [ECWA], «Irrigated Agriculture in ECWA Region,» *Agriculture and Development,* no. 2 (May 1979), p. 59, table 2.

(١٧) K. Mclachlan, «The Agricultural Potential of the Arab Gulf States,» paper presented at: Arab Gulf Studies Center (Exeter), Symposium on Oil Revenues and Their Impact on Development in the Gulf States, Exeter, October 1982.

د ـ تؤمن الدائرة الاقليمية ، خاصة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا[١٨] مجالاً ارحب للتعاون الزراعي الخليجي العربي في دائرته الاقليمية ، وذلك على ضوء حجم الموارد المتاحة والتي سبق إلقاء الضوء على بعض جوانبها .

والخلاصة ان المشكلة الجذرية التي تقف عائقاً رئيسياً يواجه التوسع الزراعي تتمثل في الجغرافيا ، ويعتقد بعض الخبراء ان قطراً عربياً واحداً هو القادر في منطقة الخليج على تحقيق التوازن الانتاجي المطلوب للمنطقة وذلك لوفرة المساحات القابلة للاستغلال الزراعي لديه ، وهذا القطر هو العراق . ولو تصورنا امكانية مضاعفة المساحات المزروعة في كل من السعودية وعمان والامارات المتحدة والكويت وقطر والبحرين خلال اربعين يوماً ، وتم استغلالها بكفاءة فإنها ستضيف بذلك ٦٠٢٥ كلم^{٢} فقط الى اجمالي مساحتها الزراعية وهذه تقابل ما نسبته ٧,٥ بالمائة فقط من المساحة المزروعة في العراق[١٩] . وعليه فإن العراق يستحوذ على النصيب الاكبر من الامكانات الزراعية والانتاجية الحالية والممكنة ، المستغلة وغير المستغلة ، وهي العنصر الرئيسي المرجح للحسابات المتعلقة بامكانيات التوسع الزراعي في المستقبل ، ولكن امكانية تحقيق ذلك تعتمد على مجموعة المؤشرات الاقتصادية والسياسية ، والتي لا توفر الظروف الحالية مجالاً رحباً للتفاؤل بخصوصها[٢٠] .

٨ ـ تقويم مسار التنمية الزراعية في اقطار المجلس

خاضت اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي تجربة التنمية الزراعية ، خلال فترة السبعينات ، في ظل قاعدة من الموارد الطبيعية والبشرية تتسم بالضعف الشديد ، كما سبق ان رأينا ، ورغم ذلك فقد وعت هذه الاقطار ان عليها ان تحاول استثمار وتنمية كافة الموارد المتاحة لهذا القطاع ، وذلك بهدف توسيع قاعدتها الانتاجية كبديل للنفط كمورد اساسي يتجه للنضوب . ونجم عن جهودها لتنمية هذا القطاع اضطرارها لتبني برامج مكثفة لدعم القطاع الانتاجي ، وفي مجال تأمين الهياكل الاقتصادية الزراعية اللازمة ومستلزمات الانتاج بشروط ميسرة .

نشير فيما يلي الى ابرز ملامح هذه التجربة وانجازاتها والمشاكل التي واجهتها وتحديد الآفاق المتاحة لدعم هذا القطاع في الدائرة الخليجية شبه الاقليمية . وسيجري التركيز على المملكة السعودية باعتبارها القطر الذي يتمتع بقاعدة نسبية افضل للتنمية الزراعية ، وذلك بين مجموعة الاقطار الاعضاء في المجلس .

أ ـ المملكة العربية السعودية

يلاحظ ان جهداً مركزاً اتجه صوب مشاريع تنمية موارد الثروة المائية في المملكة باعتبارها

---

(١٨) تضم مجموعة دول اللجنة كلاً من دول الخليج العربية والدول الآسيوية العربية .

(١٩) المصدر نفسه ، ص ٨ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ١٠ .

المحدد الرئيسي للتنمية الزراعية بشكل عام . فقد تضمنت خطط التنمية الثانية (١٩٧٤ / ١٩٧٥ - ١٩٧٩ / ١٩٨٠) والثالثة (١٩٧٩ / ١٩٨٠ - ١٩٨٤ / ١٩٨٥) العديد من مشاريع شبكات الري واقامة السدود ومحطات تحلية مياه البحر . وضمن توجه طويل الاجل تضمنت هذه الخطط مجموعة من الانظمة والمشاريع التي تستهدف زيادة كفاءة استخدام الموارد المائية الجوفية وتحسين مستوى ادارة هذه الموارد والمحافظة عليها[٢١] . كما انصبت بعض الجهود تجاه تقديم المساعدات المالية للمزارعين لشراء المكائن والاجهزة الزراعية والاسمدة والمدخلات الانتاجية الاخرى . ولوحظ تركيز خاص على دعم منتجي القمح ، وذلك ضمن توجه للتخفيف من مشكلة الامن الغذائي في المملكة . ويشير الجدول التالي (جدول رقم (٣-٤)) الى برنامج الدعم المقدم للمزارعين حسب نوع الانتاج الذي يقومون به . علماً بأنه يمكن التوسع في هذا البرنامج الى المدى الذي يتناسب مع متطلبات التنمية الزراعية[٢٢] .

جدول رقم (٣ - ٤)

برنامج الدعم الحكومي المقدم للقطاع الزراعي في السعودية

برنامج الدعم	موعد التطبيق	نسبة الدعم او قيمته من الثمن (٪)
مدخلات الدعم		
الآلات الزراعية	١٩٧٣	٥٠
الاسمـــدة	١٩٧٣	٥٠
مركزات التغذية للحيوان (٣٦٪ بروتين)	١٩٧٣	٥٠
آلات الدواجـــن	١٩٧٤	٣٠(أ)
آلات الابقـــار	١٩٧٤	٣٠(أ)
نقل ٢٠٠ او اكثر من حيوانات التربية	١٩٧٥	جميع تكاليف النقل
مخرجات الدعـم		(ريال لكل كيلو)
القمـــح	١٩٧٣	٠,٢٥
الـــذرة	١٩٧٣	٠,٢٥
الارز	١٩٧٣	٠,٣٠
الاغنـــام	١٩٧٤	١٠ (ريالات للرأس)
الجمـــال	١٩٧٤	٥٠ (ريالاً للرأس)

(أ) تكون النسبة ٢٠ ٪ اذا تم التحويل بواسطة البنك الزراعي .

المصادر : احتسبت من : المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثانية ، ١٣٩٥ - ١٤٠٠هـ / ١٩٧٥ - ١٩٨٠م ([الرياض: الوزارة]، ١٩٧٥) ، و Kingdom of Saudi Arabia, Ministry of Agriculture and Waters, *A Guide to Agricultural Investment in Saudi Arabia* ([Rigyadh: The Ministry], 1979).

(٢١) Ahmad, *Oil Revenue in the Gulf: A Preliminary Estimate of Absorptive Capacity*, p. 134.

(٢٢) «Agriculture and Water Resources,» in: Saudi Arabia, Monetary Agency, *Annual Report, 1976*, p. 57.

كما قامت ادارة التنمية الزراعية السعودية بتوفير بعض التسهيلات المتعلقة بالتدريب فأنشأت خمس مدارس زراعية مهنية على الاقل . كما قامت هذه الادارة بتقوية برامج الابحاث والدراسات بهدف زيادة الانتاج وتوفير خدمات سريعة للتسويق الزراعي ، خاصة في مجال الفواكه والخضروات ، ووفرت عملية استخدام البذور المحسنة والاسمدة ومواد مقاومة الآفات الزراعية واستخدام المكائن الزراعية المناسبة وذلك من خلال الخدمات الارشادية الموسعة وبرنامج الدعم ؛ سبقت الاشارة اليه . كما قامت السلطات الزراعية بتبني برنامج لحماية الانتاج الزراعي المحلي في مواجهة منافسة الواردات ، مع المحافظة على اسعاره في الاسواق المحلية .

(١) الانتاج الزراعي

حقق الانتاج الزراعي خلال فترة خطة التنمية الخمسية الاولى (١٩٦٩ / ١٩٧٠ - ١٩٧٤ / ١٩٧٥) معدلاً سنوياً للنمو بلغ ٣,٦ بالمائة ، وقد تراجع عن الهدف المخطط والبالغ ٤,٦ بالمائة وذلك بفعل معوقات التنمية غير المالية . ورغم ذلك فإن تحقيق المعدل السابق بصورة منتظمة يدعو لنوع من التفاؤل ، خاصة لدى استكمال اقامة الهياكل الاساسية وازاحة بعض المعوقات امام حركة التنمية الزراعية . وقد توفرت القناعة خلال مرحلة خطة التنمية الثانية أن تنفيذ المشروعات المخططة بما فيها برامج المساعدات وبرنامج توزيع الاراضي الهامشية (Fallow land) وتوسيع رقعة الاراضي الزراعية المروية ، سيؤدي كل ذلك الى تحقيق معدل منتظم للنمو في الانتاج الزراعي ليصل الى ٤ بالمائة سنوياً .

هكذا ارتفع انتاج القمح في المملكة من ٩٠٠٠٠ طن خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ الى ٩٣٠٠٠ طن خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ثم وصل الى ٤٠٠٠٠٠ طن خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٢ . وتعود هذه الزيادة الكبيرة الى مجموعة من العوامل كان من اهمها : الحوافز التي قدمت لمنتجي القمح ، وادخال البذور المحسنة للقمح من نوع «maxi-pak variety» والتي يجري التوسع في ادخالها الى المملكة . فقد تم تطبيق هذه البذور في ٧٠٠٠ هكتار من اصل المساحة المزروعة بالقمح والبالغة ٧٢٠٠٠ هكتار خلال نهاية فترة الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٤ - ١٩٧٥ . وخططت وزارة الزراعة لتعميم هذه النوعية لتشمل جميع مناطق انتاج القمح في المملكة[٢٣] .

(٢) الانتاج الحيوانـي

اما بالنسبة للانتاج الحيواني فقد تم تشجيع مزارع انتاج الدواجن على نطاق واسع . فبينما كان في المملكة ٣٤ مزرعة خلال عام ١٩٦٤ انتجت ٤٦٤ طناً من الصيصان و١١ مليون بيضة فقد ارتفع عدد هذه المزارع خلال عام ١٩٧١ الى ١٠٤ مزارع انتجت ٤٦٣٤ طناً و٤٣ مليون بيضة ، واستمر ارتفاع الانتاج فوصل الى ٧٠٠٠ طن و٩٠ مليون بيضة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ ويستمر الاتجاه الصعودي لهذا الانتاج . وقدرت خطة التنمية الثانية ان يصل الانتاج في نهايتها

---

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٦٠ .

(١٩٨٠) الى ٢٠٠٠٠ طن و ١٤٠ مليون بيضة . وقدر الانتاج من المشروعات المقررة ان يصل الى مليار بيضة خلال عام ١٩٨٢ . وقد ساهم هذا الاتجاه في تحقيق استقرار في اسعار الانتاج من الدواجن ، بالرغم من استمرار ارتفاع اسعار اللحوم خاصة الطازجة .

كما تقوم الحكومة بتشجيع اقامة مزارع الابقار ، ويتوقع ان يسهم كل ذلك في زيادة انتاج اللحم وعرضه في الاسواق المحلية وتحقيق اهداف الخطط الانمائية .

(٣) استصلاح الاراضي وتوزيعها

بناء على البرنامج الذي تبنته الحكومة خلال عام ١٩٦٨ / ١٩٦٩ فقد تم توزيع ٤٨٥٠٠٠ دونم من الاراضي الهامشية على المزارعين في نهاية عام ١٩٧٥ . كما قامت الحكومة بموجب هذا البرنامج بتخصيص خمسة هكتارات كحد ادنى و١٠ هكتارات كحد اقصى للمزارع الفرد ، بينما منحت الحكومة للشركات حوالى ٤٠٠ هكتار كحد اقصى . وقد حرصت الحكومة على التأكيد على ضرورة استثمار الارض بجدارة ، ومنحت فترة ٣ سنوات للتأكد من ذلك وإلاّ يتم سحب الارض من المزارع .

(٤) التنمية الزراعية وخطة التنمية الثالثة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)

تشير اتجاهات خطة التنمية الثالثة الى متابعة تبني برنامج مدفوعات الدعم وتوفير الحوافز اللازمة للمزارعين الذين حافظوا على استمرار تواجدهم في هذا النشاط الانتاجي بالاضافة الى كبار المستثمرين الجدد في مجال الانتاج الكبير للدواجن وتقديم ما قيمته ٥ مليارات ريال كقروض زراعية و٢,٥ مليار ريال كهبات . يضاف الى ذلك تبني العديد من المشروعات المتعلقة باستصلاح وتحسين عملية استغلال مساحات واسعة من الاراضي الزراعية مع زيادة التركيز على القطاع الخاص في هذا المجال . وتحسين مستوى الانتاجية ومعالجة مسألة انخفاض كفاءة استخدام الموارد الزراعية في قطاع الزراعة التقليدية[٢٤] .

وستبقى الزراعة القطاع الاكثر استخداماً للعمالة السعودية رغم ان حجم العمالة الزراعية سيستمر في التناقص بنسبة ١١ بالمائة ، كما يتوقع ان تنخفض مساهمة الزراعة في قطاعات الانتاج المحلي الاجمالي غير النفطية بنسبة ٥,٨ بالمائة خلال عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ ، ولكن يتوقع ارتفاع مساهمتها بالارقام المطلقة بنسبة ٣٠ بالمائة(بالاسعار الثابتة) خلال فترة الخطة[٢٥] كما يبين ذلك (الجدول رقم (٣ ـ ٥) .

(٢٤) Howard Bowen-Jones, «The Third Saudi Arabia Five-Year Plan,» *Arab Gulf Journal*, vol. 1, no. 1 (October 1981), p. 67.

(٢٥) المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، **خطة التنمية الثالثة** ، ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥هـ / ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥م (الرياض : الوزارة، [د.ت.]) .

جدول رقم (٣ ـ ٥)

العمالة والانتاج المحلي الاجمالي السعودي في قطاعات الاقتصاد الوطني غير النفطية، (٧٩ / ١٩٨٠ ـ ٨٤ / ١٩٨٥ (بأسعار ٧٩ / ١٩٨٠)

القطاع	٧٩ / ١٩٨٠		٨٤ / ١٩٨٥	
	العمالة (بالالف)	الانتاج المحلي الاجمالي (مليار ريال)	العمالة (بالالف)	الانتاج المحلي الاجمالي (مليار ريال)
الزراعة	٥٩٨,٨	٣,٢٦	٥٢٨,٨	٤,٢٣
التعدين	٧,٣	١,٥٠	٩,٨	٢,٤٠
الصناعة التحويلية	١٠٤,٢	٦,٧٥	١٦٤,٢	١٦,٠
المرافق	٣١,٥	٠,٣٥	٤٧,٠	١,٢٧
البناء	٣٣٠,١	٤٥,١٩	٢٤٥,١	٤٠,٥٦
التجارة	٣١٠,٦	١٧,٤٥	٣٣٩,٦	٢٦,١٤
النقل	٢١٤,٦	٢٠,٢٣	٢٧٤,٦	٣٧,١٦
المالية والممتلكات	٣٤,٨	١٣,١٤	٤٤,٨	١٨,٦٨
الخدمات الاخرى	٤٨٢,٣	٥,٢٦	٥٠٥,٣	٦,٠٨
الحكومة باستثناء القطاع غير المدني	٣٢١,٠	٢١,٠٤	٤٢١,٠	٢٩,٧٢
الاجمالي	٢٤٣٥,٢	١٣٤,٩٧	٢٥٨٠,٢	١٨٢,٢٣

المصدر : احتسبت من : المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثالثة ، ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥هـ / ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥م (الرياض : الوزارة، [د. ت.]) .

والخلاصة انه « بينما تواجه الزراعة اثناء مرحلة التغيير الحاسم مشاكل متعلقة بطبيعة العلاقة بين الانتاج والسياسات الاقليمية والريفية في معظم البلاد فإنها تواجه في المملكة السعودية مشكلة خاصة بطبيعة العلاقة الحساسة بين طلب الزراعة والقطاعات الاخرى على العمالة وموارد الري المحدودة »(٢٦) .

(٥) تقويم للتنمية الزراعية في السعودية

بالرغم من كافة الجهود الانمائية التي بذلت ، بما فيها التطبيقات التكنولوجية خلال فترة الستينات فقد حققت الزراعة خلال هذه الفترة نمواً متواضعاً جداً بلغ ما نسبته ٢ بالمائة سنوياً ، وساهمت حتى عام ١٩٧٠ بما نسبته ٦ بالمائة فقط من الانتاج القومي الاجمالي وقد تراجع دور الزراعة نتيجة النمو السريع الذي حققه قطاع النفط والقطاع الصناعي .

ويلاحظ بأن خطة التنمية الثانية قد خصصت للزراعة ما نسبته ١ بالمائة فقط من اجمالي

(٢٦) Bowen-Jones, Ibid., p. 65.

الموارد المتاحة لها ، وقد نجم عن ذلك ان على المملكة ان تقوم باستيراد ما نسبته ٧٥ ـ ٨٠ بالمائة من احتياجاتها الغذائية . « ورغم ان السعوديين يتكلمون عن تحقيق الاكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي خلال عام ٢٠٠٠ فإن هذا الافتراض يصعب تصور تحققه »(٢٧) . وتشكل فاتورة الغذاء ما يزيد على ٣٠ بالمائة من فاتورة المستوردات الاجمالية للسعودية(٢٨) .

ولدى تقويم خطة التنمية السعودية الثالثة للوضع الزراعي العام في المملكة اقرت بما يلي :

« بالرغم من اكتشاف وتنمية النفط وما ترتب عليه من تنمية سريعة شملت القطاعات الاخرى ، فقد بقيت الزراعة النشاط الرئيسي للسكان السعوديين . ففي عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ قدر عدد العاملين في الزراعة بحوالى ٦٩٥٠٠٠ او ما نسبته ٤٠ بالمائة من القوى العاملة المدنية ، وبينما انخفضت عمالة الزراعة انخفاضاً كبيراً في عام ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ حوالى ٩٦٠٠٠ عامل فقد حافظ هذا القطاع على استيعابه للنسبة الكبرى من العمالة (حوالى ربع القوى العاملة) »(٢٩) .

ولا زالت المعوقات الاساسية التي تواجه التنمية الزراعية في السعودية تحد من امكانات التوسع في النشاط الزراعي ، فمعضلة العمالة جعلت تكاليف العمل الزراعي مرتفعة واحدثت ندرة نسبية لهذا العامل الانتاجي(٣٠) . هذا وقد حال تبعثر وصغر مساحات المزارع دون احلال العمالة بالمكننة في العديد من مناطق المملكة . كما تشمل المعوقات ضعف البنية التحتية للتنمية الزراعية (خاصة بالنسبة للطرق وآبار المياه) كما ادى الاستخدام المفرط لموارد المياه بموجب الاساليب التقليدية للريّ الى تسرب الملوحة الى مناطق الواحات الوفيرة .

وبالنسبة لبرنامج الدعم الذي قدم فقد اعترفت الخطة بأنه « على الرغم من ان نظام الدعم ساهم في زيادة دخل المزارعين ، فإنه لم يؤدِّ في اغلب الاحيان ، الى تحقيق النتائج المرجوة في مجالات الانتاج او تحسين مستواه . ويبدو ان مختلف اشكال الدعم التي قدمت للانتاج الحيواني ، بشكل خاص ، لم تساهم في زيادة عرض الانتاج المحلي من اللحوم . كما تم دفع المساعدات المتعلقة بانتاج التمور واسعار القمح بغض النظر عن نوعية وجودة الانتاج »(٣١) .

تشير الملاحظات التحليلية اعلاه ، الى استمرار ثقل معوقات التنمية الزراعية ، التي تحد ، والى حد كبير ، من فعالية برنامج الدعم المقدم ومختلف اوجه الانفاق على الاستثمارات الزراعية في المملكة العربية السعودية . ويبدو لنا ان هذا الوضع يعكس ، وان بدرجات متفاوتة من الحدّة ، طبيعة الوضع العام المتعلق بالتنمية الزراعية في مجموعة اقطار المجلس .

---

(٢٧) G. Salameh, «Saudi Arabia: Development and Dependence,» *Jerusalem Quarterly*, no. 20 (Summer 1981), p. 117.

(٢٨) المصدر نفسه .

(٢٩) المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الثالثة ، ١٤٠٠ ـ ١٤٠٥هـ / ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥م .

(٣٠) المصدر نفسه .

(٣١) المصدر نفسه .

ب ـ اتجاهات التنمية الزراعية في سلطنة عمان

(١) التطورات المتحققة في القطاع الزراعي

(أ) تطور الدخل الزراعي

سجل الدخل الزراعي منذ عام ١٩٧٠ زيادة متواصلة ، فقد بلغ الدخل من الزراعة خلال عام ١٩٧٧ ما نسبته ١٤٥ بالمائة من الدخل الزراعي خلال عام ١٩٧٠ ، كما زاد الدخل الزراعي خلال عام ١٩٧٧ بما نسبته ١٢ بالمائة عن مستواه خلال عام ١٩٧٦ وهي نسبة بلغت ضعف معدل الزيادة في الدخل القومي خلال عام ١٩٧٧ والتي بلغت ٦,٤ بالمائة فقط . كما سجل النمو في الناتج المحلي من الزراعة والاسماك (بالاسعار الجارية) ما نسبته ١٣ بالمائة خلال عام ١٩٧٨ ثم ما نسبته ١٨ بالمائة خلال عام ١٩٧٩ وما نسبته ١٤ بالمائة خلال عام ١٩٨٠[٣٢] . بينما انخفضت الاهمية النسبية لقطاع الزراعة والاسماك في الناتج المحلي من ٢,٨ بالمائة خلال عام ١٩٧٥ الى ما نسبته ٢ بالمائة خلال عام ١٩٨٠ ، ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى الارتفاع المفاجىء لدخل النفط خلال العامين ١٩٧٩ و١٩٨٠[٣٣] . كما تشير الدلائل الى انه نجم عن تنفيذ المشاريع الزراعية في العديد من انحاء السلطنة وتنفيذ برامج دعم المزارعين وتحسين مستوى خدمة افلاجهم ، نجم عن ذلك انخفاض مستوى هجرة المزارعين الى المدن . وبداية اتجاه القطاع الزراعي في مسار النمو الطبيعي استناداً الى قاعدة مناسبة تهيىء فيها بعد لمرحلة الانطلاق . بعد ان تم وقف التدهور الخطير في هذا القطاع .

(ب) تطور مستوى الخدمات والتسهيلات الزراعية المقدمة عن طريق وزارة الزراعة

ـ برنامج دعم المزارعين

قامت وزارة الزراعة بتأمين مستلزمات الانتاج والمعدات الزراعية والخدمات الاساسية *اللازمة للمزارعين وفق الشروط التالية :*

المبيدات الحشرية : تتحمل الوزارة تكاليفها بالكامل .

خدمات الحراثة : تتحمل الوزارة حوالى ٧٠ بالمائة من تكلفة الحراثة ويدفع المزارعون ٦٠٠ بيسة / ساعة حراثة ، بينما تقدر التكلفة بحوالى ريالين / ساعة .

البذور : تتحمل الوزارة ٥٠ بالمائة من تكلفتها .

الاسمدة : تتحمل الوزارة ٥٠ بالمائة من تكلفتها .

المضخات المائية : يتم سداد القيمة بسعر التكلفة على اربعة اقساط سنوية .

---

(٣٢) سلطنة عُمان ، مجلس التنمية ، خطة التنمية الخمسية الثانية ، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، ص ١١ ، الجدول رقم ٤ .

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ١٢ ، الجدول رقم ٥ .

ـ تطوير وصيانة نظام الافلاج

نظراً لأهمية الفلج كوحدة اقتصادية اجتماعية لسكان القرية الذين يعتمدون في معيشتهم على ما يوفره من موارد مائية سواء لغذائهم او لري مزروعاتهم وحيواناتهم؛ واخذاً في الاعتبار لركام التخلف المتواصل عبر السنين الطويلة ، نتيجة قلة العناية التي توفرت قبل عهد انتفاضة تموز / يوليو ١٩٧٠ ؛ ونظراً لكون الزراعة تعتمد اعتماداً كلياً على الري الصناعي من الافلاج التي اعتبرت كأنها النظام الرئيسي للري بالاضافة الى الآبار الارتوازية التي تغذي بعض المناطق ، خاصة في المزارع الحديثة ، وذلك لقلة كميات الامطار في معظم انحاء السلطنة (لم يزد متوسطها السنوي عن ١١٦ ملم في العاصمة وعن ١٠٨ ملم في صلالة خلال الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٧٦) . لذلك كله فقد باشرت الوزارة بتنفيذ مشروع لصيانة واصلاح افلاج السلطنة المقدر عددها بحوالى اربعة آلاف .

وقامت الوزارة بدراسة عامة للأفلاج ووضعت تصوراً عامًّا لعلاج مشاكلها بطرق هندسية حديثة تستطيع مقاومة العوامل الطبيعية لسنين عديدة بدلاً من الصيانة الدورية غير الاقتصادية وتأخذ التصميمات الهندسية الحديثة ، التي وضعتها الوزارة ، في الاعتبار طبيعة الفلج وأيّ جزء منه يحتاج للصيانة ونوع الصيانة المطلوبة له وفقاً لدراسة شاملة للفلج . وبهذه الطرق الحديثة يستطيع الفلج مقاومة العوامل الطبيعية المختلفة من دون انقطاع المياه عن المزروعات . وبلغ مجموع الافلاج المستصلحة ، منذ عام ١٩٧٥ حتى ١٩٧٨ ، ٧٠٣ من مجموع افلاج السلطنة والتي يبلغ عددها حوالى ٤٠٠٠ فلج .

ـ المشروعات الانمائية التي جرى تنفيذها

نجم عن جهود الوزارة المثابرة لتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية المقررة على ضوء مخصصات خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) وسياساتها الانمائية المقررة القيام بتوفير الهياكل الاساسية والخدمات اللازمة لدعم المزارعين لبناء قاعدة البنية التحتية اللازمة للتنمية الزراعية ، بالاضافة الى تبنيها لبعض المشاريع الانتاجية الزراعية .

ففي مجالات الهياكل والخدمات الرامية الى المحافظة على الثروة الحيوانية وتطويرها تابعت الوزارة تنفيذ المشروعات التالية :

المشــروع	التكلفة (بالريال العماني)
المحجر الصحي البيطري بالسيب	٣٥٠٠٠٠
المحجر البيطري بميناء ريسوت	٤٣٦٩٠٠
المعمل البيطري لتشخيص امراض الحيوان	٣٤٧٩٠٠
مراكز صحية بيطرية بالجبل بالمنطقة الجنوبية	٨٠٤٠٠
مشروع تطوير محطة ابحاث الانتاج الحيواني بالرميس	٥٤١٢٦٢
محطة تجارب التهجين بالمنطقة الجنوبية	٢٩٩٤٤٦

وفي مجال الهياكل والخدمات الرامية الى المحافظة على الانتاج النباتي ورفع مستواه ، تابعت الوزارة تنفيذ المشروعات التالية :

المشـــروع	التكلفة (بالريال العماني)
محجر زراعي بميناء قابوس	١٥٤
التصوير الجوي لجميع المناطق	١٧١٩٩٠
محجر زراعي بميناء ريسوت	٥٦٠٠٠
محجر زراعي على الحدود البرية	٤٥٠٠٠
محجر زراعي بمطار السيب	٤٥٠٠٠
تطوير البحوث الزراعية بالداخل والعاصمة	٤٢٠٨٨١
تطوير محطة الابحاث الزراعية بالمنطقة الجنوبية	٤٠١١٠٠
تطوير المزرعة النموذجية بالجبل بصلالة	٢٠٠٠٠
تطوير مشتل الفاكهة والزينة بالرميس	١٨٨٦٧٢

وفي مجال المشروعات الرامية الى توفير الخدمات الاساسية لدعم المزارعين ، قامت الوزارة بتنفيذ المشروعات التالية :

المشـــروع	التكلفة (بالريال العماني)
مشروع صيانة الافلاج	٣٧٦٥٥٦٢
اقامة سد الرستاق	٤٧٣٠٠٠
مشروع تطوير آبار الاهالي	١٣٩٠٠٠
توفير المضخات لرفع منسوب المياه	٧١٠٠٠
اقامة المناطق الزراعية التالية التي توفر الخدمات الزراعية المتكاملة :	
ـ المنطقة الزراعية بالجنوبية	٦٠٠٠٠٠
ـ المنطقة الزراعية بالشرقية	٣٥٨٤٠٥
ـ المنطقة الزراعية بالظاهرة	٣٧٠٠٠٠
ـ المنطقة الزراعية بشمال الباطنة	٤٩١٠٣٠
ـ المنطقة الزراعية بالداخل	٤٧٠٠٠٠
مشروع دعم المزارعين بجميع المناطق (لتوفير البذور والاسمدة والشتلات وخدمات الحراثة والمبيدات ومضخات الرش والادوية البيطرية . . . الخ)	٢٦٥٩٠٦٨

وفي مجال المشروعات الانتاجية الرامية الى التوسع في الانتاج الزراعي تابعت الوزارة تنفيذ المشاريع التالية :

المشـــروع	التكلفة (بالريال العماني)
اقامة شركة مزارع الشمس العمانية بالتعاون مع الخبرة العالمية السويسرية ، واحيلت اليها المشاريع الانتاجية التالية : ـ مشروع صحار صحم لتنمية الزراعة والثروة الحيوانية . ـ مشروع تطوير محطة انتاج الالبان بالمنطقة الجنوبية . وتتابع هذه الشركة تنفيذ برامجها لتحقيق الاكتفاء الذاتي في الانتاج من الفواكه والخضروات والانتاج من الألبان واللحوم بالاضافة للتوسع في الصادرات الزراعية .	
تنمية موارد المياه واستصلاح الاراضي بالدارز والكامل والوافي لاستزراع ١٤٠ هكتاراً	١٥٠٠٠٠
تنمية موارد المياه واستصلاح الاراضي بمنح (لاستزراع حوالى ١٣٠ هكتاراً	١٠٠٠٠٠
تنمية موارد المياه بجرزيز بالمنطقة الجنوبية لاستصلاح ما يمكن من الاراضي	١٥٤٥٠٠
تنمية موارد المياه واستصلاح الاراضي بصحنوت بالمنطقة الجنوبية لاستصلاح حوالى ١٥٠ هكتاراً	٧٠٦٨٨٢
مشروع تنمية وتطوير الموز ، لتغطية احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض منه	٦٠٠٠٠٠

(٢) المشاكل والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية[٣٤]

(أ) وضع التنمية الزراعية في السبعينات

الاهتمام النسبي بالقطاع الزراعي لا يتناسب مع اهمية هذا القطاع ، فقد عانى القطاع الزراعي خلال الفترة من عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ من جمود اوضحته الاحصاءات الخاصة بالدخل القومي ، سبقت الاشارة اليها . وذلك نظراً لأن قوة الدفع الاقتصادي ومجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ قيام الادارة الجيدة للسلطنة في ٢٣ تموز/يوليو١٩٧٧ قد تناولت كل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية من نفط، الى كهرباء، الى تجارة، الى بناء، الى بقية النشاطات ، الا فيما يتعلق بالقطاع الزراعي الذي يعاني من ركام التخلف للسنين الطويلة . اذ لم يرتفع الناتج الا لحوالى ٢٠٠ الف ريال عماني سنوياً وهذه الزيادة لا تتعدى ١,٢ بالمائة في اي سنة ، بينما ارتفع اجمالي الناتج المحلي فيما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ بحوالى ٥١,٧ اي بمتوسط بسيط

(٣٤) سلطنة عمان ، وزارة الزراعة والاسماك والنفط والمعادن ، « تقرير حول ملامح التنمية الزراعية الجارية والمشاكل التي تواجهها وآفاقها في سلطنة عمان ، » اعداد فؤاد حمدي بسيسو ، ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٧٩ (مخطوط) .

قدره ١٧ بالمائة . واذا استبعدنا النفط فإننا نجد ان الناتج المحلي من جميع القطاعات بدون النفط قد ارتفع فيما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ بمتوسط بسيط قدره ٤٦ بالمائة .

وفيما يلي مقارنة لمعدل النمو المتحقق في القطاعات والنشاطات الاقتصادية بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٣ مع اعتبار تزايد معدلات الاستهلاك الغذائي في السلطنة وارتفاع اسعار الواردات حسب ما سجلته الاحصاءات الرسمية :

النشـــاط	معدل النمو المتحقق (٪)
النقل والمواصلات	≃ ٥٠٠
بقية النشاطـات	≃ ٣٤٣
البنـاء	≃ ٢٣٢
تجارة الجملة والمفرق	≃ ٢٧٣
قطاع الزراعة	≃ ٣,٦

هذه المقارنة توضح بجلاء ان قطاع الزراعة لم ينل العناية الكافية والقادرة والتي تناولت بقية القطاعات الاقتصادية بالدفع والتنمية .

(ب) التخلف الشديد للقطاع الزراعي

وفي تقارير للامم المتحدة جرى ترتيب القطاع الزراعي العماني ضمن القطاعات الزراعية الاكثر تخلفاً في العالم ، وقد اوضحت الاحصاءات العمانية الدولية المقارنة هذه الظاهرة فيما يلي ؛

١ ـ الانخفاض الشديد لمستوى انتاجية الفدان[٣٥] ونورد فيما يلي بعض الامثلة على ذلك :

ـ يبلغ متوسط انتاجية الفدان في سلطنة عمان بالنسبة للطماطم ٤,٨ اطنان بينما يبلغ ٦٥,١ ، ٣٧,٤ ، ٢٣,٥ ، ٣١,٤ ، ٣٠,٨ ، ٢٣,٨ ، ٢٦,٥ ، ٢١,٦ طناً في كل من اوروبا ، سوريا ، السعودية ، لبنان ، الكويت ، الاردن ، ايران ، العراق على التوالي .

ـ يبلغ متوسط انتاجية الفدان من الخيار في سلطنة عمان حوالى ٥,٠ طن بينما يبلغ ٤٤,٨ و٢٤,٥ و٢٤,٣ و١٦,١ و١٦,٩ طناً في اوروبا وسوريا ولبنان والاردن والعراق على التوالي .

ـ يبلغ متوسط انتاجية الفدان من البصل الجاف في سلطنة عمان ٤,٢ اطنـان بينما يبلغ ٣٩,٣ و٢٩,٨ و٤٧,٦ و٤,٤ و٣٠,٣ و٨,٧ و٤٥,٣ و١٥,٦ طنـاً فـي اوروبا وسـوريـا والسعودية ولبنان والكويت والاردن وايران والعراق على التوالي .

---

(٣٥) UN, Food and Agricultural Organization[FAO], *Production Yearbook*, vol.31.

٢ ـ الانخفاض الشديد لمتوسط الدخل الزراعي في الريف العماني بالمقارنة مع متوسط الدخل من بقية القطاعات الاقتصادية . فبينما بلغ معدل نصيب الفرد من الدخل الزراعي السنوي ، خلال عام ١٩٧٥ ، ٣٥,٦ ريالاً عمانياً فقد بلغ معدل دخل الفرد العامل في القطاعات الاخرى ٢٤١١ ريالاً عمانياً . اي بلغت نسبة الدخل الزراعي ١,٤ بالمائة ، علماً بأن نسبة الدخل الزراعي الى غير الزراعي في عمان بلغت اقل من النسبة نفسها في اليمن الشمالي (٢٣ بالمائة) واليمن الجنوبي (١٢ بالمائة) الذي يعد من افقر البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (تشمل البلدان العربية والآسيوية) .

وقد اوضح تقرير المنظمة الاقليمية (E.C.W.A.) التابعة للأمم المتحدة الخطورة الشديدة للوضع الراهن والمتعلق بمستوى الريف الزراعي في عمان .

٣ ـ معوقات التنفيذ التي واجهت وزارة الزراعة في تنفيذ مشاريعها الانمائية ، حيث تتداخل عدة عوامل تؤدي الى انخفاض نسبة تنفيذ المشروعات في المواعيد المحددة لها . ومن اهم هذه العوامل التي لوحظت خلال عام ١٩٧٨ هي :

ـ قلة عدد الاجهزة الخاصة بالاعداد لدراسة مشروعات الوزارة ومتابعة تنفيذها .

ـ الروتين الطويل الذي يرافق عملية اعتماد مخصصات المشاريع ، ثم اجراءات المناقصات المتعلقة بها . ثم اعداد اتفاقياتها .

ـ تأمين الارض المخصصة لهذه المشاريع .

٤ ـ الانخفاض الشديد لعدد المراكز الارشادية في السلطنة ، حيث يتوفر خلال عام ١٩٧٨ (٢٦) مركزاً ارشادياً تقووم بخدمة مساحة زراعية تقدر بحوالى ٨٥ ٦٦٦ فداناً ، اي بمتوسط ٣٢٩٤,٨ فداناً لكل مركز ، بينما يفترض ان يقوم المركز بخدمة ما مساحته ١٥٠٠ فدان فقط ، وذلك يعني ان مستوى الخدمة الارشادية يبلغ ٤٥,٦ بالمائة فقط من المستوى المطلوب .

٥ ـ ضعف المخصصات المالية الشديد لقطاع الزراعة . فقد اظهرت بعض الدراسات التقويمية خلال عام ١٩٧٩ ان قيام المديرية العامة للزراعة بتوفير خدماتها لجميع المناطق الزراعية التي امكن ايجاد مراكز فيها لا يكفي ، فإن الامكانات المالية والوظيفية والفنية المُتاحة للمديرية تضعف من مستوى وحجم هذه الخدمات . وذلك تظهره الحقائق التالية :

أ ـ تبلغ نسبة المخصصات الزراعية المتكررة ما نسبته ١,٣ بالمائة فقط من اجمالي مخصصات الميزانية المتكررة العامة للدولة .

ب ـ اوضحت التقارير الرسمية التي قارنت بين احتياجات السلطنة من مستلزمات الانتاج والمخصصات المتاحة بالميزانية الانمائية خلال السنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ ما يلي :

ـ ان اجمالي المتاح بالموازنة الانمائية لعام ١٩٧٨ مبلغ ١٠٨٩٧٥٠ ريالاً عمانياً ، بينما تقديرات الاحتياجات اللازمة للتنمية الزراعية من مستلزمات الانتاج يبلغ ٤١٩٧٠٠٠ ريال

عماني اي ان نسبة ما تم تغطيته من احتياجات السلطنة في هذا المجال سنة ١٩٧٨ هو ٢٥,٩ بالمائة . هذا مع الاشارة بأن المتاح بالموازنة الانمائية لعام ١٩٧٩ - ١٩٨٠ لشراء مستلزمات الانتاج يبلغ ١١٥٢٢١٣ ، ١٢٥٣٠٠٠ ريال عماني على التوالي ، بينما تقديرات الاحتياجات عن العامين نفسهما يبلغ ٥٤٢٢٠٠٠ ، ٥٤٦٣٠٠٠ ريال عماني على التوالي - اي ان نسبة ما تغطيه الاعتمادات المقترحة من هذه الاحتياجات هو ٢١,٣ بالمائة ، ٢٢,١ بالمائة . لعامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ على التوالي .

- ان الحكومة لم تغطّ سوى ٣٢,٨ بالمائة ، ٣٩,١ بالمائة ، ٣٤,٧ بالمائة من احتياجات القطاع الزراعي السنوية من البذور والشتلات في السنوات ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ على التوالي .

- انه لم يتم تغطية سوى ٠,٤ بالمائة ، ٢,٤ بالمائة ، ٠,٥ بالمائة من احتياجات القطاع الزراعي من الاسمدة والتي تبلغ ٤١٥٨٠٠٠ ، ٤١٥٨٠٠٠ ، ٤١٥٨٠٠٠ ريال عماني عن السنوات ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ على التوالي ، مقارنة بالمتاح الحالي في الموازنة الانمائية عن السنوات نفسها ، وهو ١٦٥٠٠ ، ١٠٠٠٠٠ ، ٢١٠٠٠ ريال عماني على التوالي .

- انه لم يتم تغطية سوى ٢٢,٣ بالمائة ، ١٨,٤ بالمائة ، ٢٥,٩ بالمائة من احتياجات القطاع الزراعي من المبيدات الكيماوية عن المدة نفسها .

- هذا بالاضافة الى الاحتياجات المطلوبة في القطاع الزراعي من مضخات المياه والادوية البيطرية والاعلاف والمقاومة الجوية بالرش والحيوانات، وهي غير متوفرة او مؤمنة .

ج - انخفاض نصيب المزارع العماني من الخدمات الزراعية :

يلاحظ ان نصيب المزارع العماني من الخدمات الزراعية كان منخفضاً سنة ١٩٧٨ ، وفيما يلي بعض ما يدل على ذلك :

- بلغ عدد المضخات التي تم توزيعها ، سنة ١٩٧٨ ، ٤٧٣ مضخة قيمتها الاجمالية ٢٢٦٥٥٥ ريالاً عمانياً ، واذا اعتبرنا الاحصائيات التي تشير الى ان عدد المزارعين العمانيين هو ١١٩ الف مزارع ، نجد ان نصيب المزارع الواحد لم يتعدّ ١,٩ ريالاً عمانياً ، هذا مع العلم بأن المزارع يقوم بتسديد ثمن المضخة على اربعة اقساط سنوية ، اي ان قيمتها تعود للدولة .

- بلغت الاسمدة الموزعة ، خلال عام ١٩٧٨ ، ٢٥٥٩,٥ طناً ، وبلغت قيمتها ١٣٣٧٢ ريالاً عمانياً اي ان نصيب المزارع عبارة عن ١١٤ بيسة ، واذا ما اخذنا في الاعتبار ان الحكومة تتحمل ٥٠ بالمائة من قيمة الاسمدة الموزعة ، فإن نصيب المزارع من الخدمة التي تقدم له بمعرفة الحكومة لن يتعدى ٥٧ بيسة في العام .

- بلغت قيمة البذور الموزعة ، خلال عام ١٩٧٨ ، ١١٧٤٢٠ ريالاً عمانياً ، اي ان نصيب المزارع العماني منها يصل الى ٩٩٠ بيسة ، واذا ما اخذ في الاعتبار ان الحكومة تتحمل ٥٠

بالمائة من الثمن فإن نصيب المزارع العماني من المساعدات الحكومية من البذور لا يتعدى ٤٩٥ بيسة .

ـ ان قيمة المبيدات التي تم توزيعها خلال عام ١٩٧٨ تبلغ ١٠٤٠٩٨ ريالاً عمانياً اي ان نصيب المزارع العماني يبلغ ٨٧٤ بيسة ، وبالتالي تبلغ مساعدة الحكومة للمزارع العماني في عام ١٩٧٨ بشأن المبيدات ٨٧٤ بيسة حيث انها تتحمل تكاليفها بالكامل .

(٣) امكانيات التنمية الزراعية وآفاقها في سلطنة عمان

رغم قلة المخصصات المالية المرصودة سواء لتمويل الميزانية المتكررة لوزارة الزراعة او لتنفيذ المشايع الانمائية والمعوقات الكثيرة التي حالت دون ان تحقق التنمية الزراعية في السلطنة معدلات نمو عالية ، فقد اظهرت الاحصاءات الاخيرة تطوراً جيداً شمل الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ كما سبقت الاشارة .

كما ان موارد الثروة الزراعية في السلطنة تهيىء لهـذا القطاع ان يستعيـد دوره القيادي في الاقتصاد الوطني على ضوء الاعتبارات التالية :

(أ) اظهرت التقارير الدولية المتوفرة لدى الوزارة إمكانية مضاعفة انتاجية الفدان الى عشرة اضعاف مستواه الحالي لبعض المنتجات ، وتشير الدراسات المتوفرة الى انه على الرغم من انخفاض انتاجية الهكتار من التمور المزروعة في الباطنة حيث تصل الى ١,٥ طن للهكتار فإنه يمكن زيادته الى ١٠ اطنان / هكتار ، وفي منطقة عُمان الداخل يمكن زيادة انتاجية التمور من ٤,٥ اطنان للهكتار الى ١٥ طناً للهكتار والبصل من (٢) طنين في الباطنة الى ١٥ طناً .

(ب) تفيد إحصاءات التعداد الزراعي الجاري تنفيذه حالياً بواسطة وزارة الزراعة بأن تقدير مساحات المزارع بالسلطنة هو ٨٩١٦٢ هكتاراً ، المنزرع منها هو ٣٥٩٧٧ هكتاراً تقريباً ، بمعنى ان ما نسبته ٦٠ بالمائة من اجمالي مساحات المزارع متروك بدون زراعة ، وهي مساحات يمكن استزراع معظمها اذا توفرت العوامل المختلفة اللازمة كالمياه والارشاد والتمويل . ويشير الخبراء الفنيون بالوزارة الى امكانية استصلاح مساحة تقدر بحوالى ٨٠٠٠ هكتار (التفاصيل في التقرير المرفق رقم ١٢) . وتجري الآن دراسات لإقامة سدود في مناطق وادي سمائل ووادي « تاو » لحجز مياه الوديان التي تذهب معظم مياهها للبحر هباء ، وذلك لاستخدام المياه المتوفرة لزيادة المساحات المنزرعة ؛ كما وان المشروع سينظم سرعة الفيضانات ويقلل من تسرب الميـاه المالحـة للاراضي الزراعية بالمنطقة .

(جـ) اما من ناحية المراعي الطبيعية التي تعتمد عليها معظم الثروة الحيوانية من الابقار في السلطنة فإن احتمالات التوسع الافقي والرأسي فيها كبيرة ، خاصة في جبل القرا بظفار والتي تعتبر اغنى مناطق السلطنة في ثروتها الرعوية ، حيث تستقبل سنوياً امطاراً موسمية تصـل الى ٥٠٠ ـ ٧٠٠ ملم في اشهر حزيران / يونيو وتموز / يوليو وآب / اغسطس وايلول / سبتمبر . كما ان هناك فرصاً كبيرة لزيادة عدد الماعز والاغنام في منطقة الجبل الاخضر بـدرجة كبيـرة جداً ،

لاعتدال الجو بسبب ارتفاعها بحوالى ٣٠٠٠ متر عن سطح البحر مما يتيح مجالاً لزراعة مراعٍ على الامطار التي لا تقل عن ٢٠٠ ـ ٣٠٠ ملم .

(د) الاكتفاء الذاتي

في الوقت الذي سجل فيه الانتاج الزراعي في السلطنة فائضاً عن الاستهلاك المحلي ، مما مكّن من التصدير ، وذلك بالنسبة للتمور والليمون ، تشير التقديرات الاولية الى ان نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضروات والفواكه حالياً قد تصل الى ٨٧ بالمائة . اما ما يتعلق باللحوم فقد تصل النسبة الى ٧٧ بالمائة ومنتجات البيض بنسبة ٥٠ بالمائة انما تصل نسبة الحبوب ، وخاصة القمح ، الى ٥ بالمائة فقط (الملحق رقم (١٣) الامر الذي يبشر بامكانيات تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج الفواكه والخضروات والانتاج الحيواني بل وربما التصدير[٣٦] .

ومما يجدر ذكره هنا أنه على الرغم من دخول زراعة الخضروات حديثاً في السلطنة ، الا انه ثبت جدوى زراعتها وارتفاع الدخل الصافي العائد منها عن اية محصولات زراعية تقليدية ، ولو ان زراعة الخضروات تحتاج لكميات من المياه تفوق احتياجات المحصولات الاخرى . ولذلك فزراعة الخضروات في المناطق التي تتوفر فيها المياه على مدار العام ، كاجزاء كثيرة من ساحل الباطنة ، هي افضل المناطق لزراعة الخضروات . كما تظهر بعض التقارير امكانية التوسع في انتاج العديد من المنتجات التي تعتبر نقدية وتدر دخلاً صافياً جيداً كالليمون والدخان والطماطم والبصل والباذنجان والبرسيم .

(٤) الخلاصـــة

لقد تخلى القطاع الزراعي العماني عن مركزه القيادي في الاقتصاد الوطني لسنوات طويلة ادت الى تخلفه الشديد ، وهو التخلف الذي جعل من مستوى دخل المزارع العماني من اقل مستويات الدخل الزراعي في العالم من ناحية ، وسجل ما نسبته ٢ بالمائة فقط من معدل الدخل في بقية قطاعات الاقتصاد الوطني العماني خلال عام ١٩٨٠ .

وجرت محاولات تنمية هذا القطاع لاستعادة دوره القيادي منذ قيام نظام الحكم الجديد في السلطنة عام ١٩٧٠ ، ولكن الامكانات التي توفرت لهذا القطاع كانت ولا زالت منخفضة انخفاضاً شديداً سواء بالارقام المطلقة او بالمقارنة النسبية مع حجم ما توفر من امكانات للقطاعات الاخرى ، بالاضافة الى ان معدل استفادة المزارع العماني من خدمات الدولة يعتبر منخفضاً بصورة خطيرة . مع العلم ان مساهمة قطاع الزراعة في الانتاج القومي العماني هي اعلى في سلطنة عُمان من مساهمتها في الدخل القومي لمعظم البلدان العربية في منطقة الخليج والجزيرة العربية ، فقد بلغت هذه النسبة في سلطنة عمان ٢,٦ بالمائة خلال عام ١٩٧٦ مقابل ما نسبته ١ بالمائة في

---

(٣٦) رغم اقتناعنا بمبالغة نسب الاكتفاء الذاتي اعلاه ، إلا انها التقديرات الوحيدة لدينا ، وقد استخدمت كمؤشر يعطي صورة ايجابية عن إمكانات تحقيق الاكتفاء الذاتي .

السعودية و٢٥ بالمائة في الكويت و٢٤ بالمائة في قطر و٩٧ بالمائة في البحرين و١,٢ بالمائة في الامارات .

وإذا ما أخذنا في الاعتبار الآفاق الرحبة والواسعة لفرص تنمية الزراعة العُمانية على ضوء التحليل السابق . تبدت اهمية القطاع الزراعي السياسية (تعميق روح ولاء المواطن لبلده وارتباطه بأرضه الطيبة ، وضمان الأمن الغذائي للسلطنة) ، والاقتصادية (المساهمة في زيادة الدخل القومي وتحريره من الاعتماد الرئيسي على النفط) ، والاجتماعية (رفع مستوى المزارعين والعائلات الذين يمثلون ٥٠ بالمائة من السكان) .

واستناداً الى ضخامة مشكلة الامن الغذائي التي يعاني منها العالم ، ومن ضمنه سلطنة عُمان التي تتزايد معدلات استهلاكها ووارداتها الغذائية ، وفي الوقت الذي لا ترتفع فيه معدلات الإنتاج بصورة رئيسية ، تبدو سياسة تحقيق الامن الغذائي من خلال برنامج مكثف للاكتفاء الذاتي في السلطنة وعلى مختلف المستويات الوطنية والخليجية والعربية ، امراً ملحاً .

ج ـ الزراعة في الامارات العربية المتحدة والكويت

ادت ندرة المياه وفقر التربة في الامارات العربية المتحدة الى تحجيم دور الزراعة التي تستوعب ما نسبته ١٨ بالمائة من السكان النشيطين اقتصادياً (وترتفع هذه النسبة الى ٤٥ بالمائة في كل من رأس الخيمة والفجيرة) .

وترى منظمة الاغذية والزراعة الدولية توفر بعض الامكانات للتوسع الزراعي على نطاق تجاري بالنسبة للخضروات الطازجة والفواكه والانتاج الحيواني ونشاطات صيد الاسماك . ففي الامارات ينحصر الانتاج الزراعي في بعض الواحات والمزارع التجريبية ، خاصة في امارتي رأس الخيمة والفجيرة . ويقع في جزيرة السعديات مركز ابحاث المناطق القاحلة ، وهو المركز الذي تمت اقامته بالتعاون بين حكومة ابو ظبي وجامعة اريزونا الاميركية بهدف اجراء البحوث الزراعية المتعلقة بنمو الخضروات في بيئة صناعية . ويعتقد بأن الانتاج من هذا المركز يغطي نسبة كبيرة من احتياجات كل من ابو ظبي ودبي ، ولكن بتكلفة انتاج عالية جداً[٣٧] .

وضمن الجهود الرامية الى التغلب على مشكلة « ارتفاع تكاليف العمالة الزراعية » ولزيادة الانتاج الزراعي ، قامت الحكومة بتشجيع عمليات استخدام المكننة وقدمت مختلف انواع المساعدات المالية والخدمات للمزارعين . فقامت وزارة الزراعة والثروة السمكية الاتحادية ببيع البذور ومضخات المياه والمعدات والآلات الزراعية للمزارعين بأسعار مدعومة ، بالاضافة الى تقديم المنح والقروض الميسرة، وبلغت قيمة برنامج الدعم هذا ٦,٧ ملايين درهم خلال عام ١٩٧٤ ثم ارتفع الى ما قيمته ٢٣ مليون درهم خلال عام ١٩٧٥ . وفي ابو ظبي قامت الحكومة بتأمين مدخلات الانتاج وخدمات المكائن الزراعية مجاناً ، كما ضمنت للمزارعين حداً ادنى من

(٣٧) Ahmad, *Oil Revenue in the Gulf: A Preliminary Estimate of Absorptive Capacity*, p. 73.

الاسعار لمنتجاتهم وتولت بعض برامج التسويق بالنيابة عنهم . وقامت الوزارة الاتحادية باجراء المسوحات للموارد ولمشروعات تحسين الاراضي مما ادى الى زيادة المساحات المزروعة . وذلك بنسبة ٥٠ بالمائة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥ . كما قامت الوزارة بحفر الآبار واصلاح القنوات الجوفية بالاضافة الى اقامة مشروعات الري الصغيرة واقامة السدود(٣٨) .

اما في الكويت ، وحيث يلعب القطاع الزراعي دوراً ضئيلاً في الاقتصاد الوطني ، ويساهم بأقل من ١ بالمائة من الانتاج المحلي فقد بلغت المساحة المزروعة خلال عام ١٩٧٦ / ١٩٧٧ حوالى ٩٠٧ هكتارات ، ويعمل في الزراعة ما يقل عن ٣,٠ بالمائة من اجمالي القوى العاملة(٣٩) . ويتركز النشاط الزراعي في المحطات التجريبية والمزارع الخاصة صغيرة الحجم . ورغم ذلك فهناك اهتمام متزايد في الانتاج الحيواني ، والانتاج للخضروات على نطاق تجاري في البيوت الزجاجية والبلاستيكية وتلك القائمة على تكنولوجيا المواد المغذية المختلطة بماء الري (hydroponics) .

د ـ تقويم لانجازات التنمية الزراعية في اقطار المجلس / خلاصة

احدث الدور الريادي لقطاع النفط في اقتصاديات بلدان الخليج العربي اثراً مزدوجاً ، كان إيجابياً في احد وجهيه ، وسلبياً في وجهه الآخر .

فبالنسبة للأثر الايجابي ، ارتبط بجهود مختلف الاقطار الاعضاء في مجلس التعاون الرامية الى تمكين هذا القطاع من استعادة جزء من دوره الرئيسي في الاقتصاد الوطني ، وبالتالي توسيع القاعدة الانتاجية التي تهيىء لمتطلبات النمو الاقتصادي الذاتي خلال مرحلة ما بعد النفط . وقد امكن تحقيق الانجازات السابقة الاشارة اليها بفعل الموارد المالية التي نجمت عن عمليات استخراج وتصدير النفط ، وهي الموارد التي انصبّت على مشاريع التنمية الزراعية المختلفة ، وبرامج الدعم المختلفة التي ذكرناها ، وكان من نتيجتها تحقق بعض التوسع في المساحات المزروعة وزيادة الانتاج الزراعي بصورة عامة ، والانتاج الحيواني بشكل خاص . مع ملاحظة ان آفاق التنمية الزراعية هي ارحب في المملكة العربية السعودية التي تبلغ مساحتها الزراعية ٩٥,٥ بالمائة من مساحة الاراضي المزروعة في الاقطار الاعضاء في المجلس ، يليها دولة الامارات العربية المتحدة فسلطنة عُمان . ويحكم رحابة هذه الآفاق يتوفر عنصر الموارد المتاحة للتنمية الزراعية (الارض ، المياه ، التربة ، نسبة العمالة) . وتعتبر انجازات المملكة السعودية في حقل الانتاج النباتي والحيواني ، خاصة ما يتعلق بانتاج الحبوب، وكذلك بناء قاعدة مراكز البحث العلمي والانتاجي القائمة على اساس تكنولوجيا البيوت البلاستيكية والزجاجية في كل من الكويت والامارات ، تعتبر هذه الانجازات من النتائج الملموسة لحركة التنمية الزراعية في اقطار المجلس .

وبالنسبة للجانب السلبي للدور الرائد لقطاع النفط استقطبت كثافة الجهود الانمائية الموجهة

---

(٣٨) IMF, «United Arab Emirates: Recent Economic Developments,» 19 July 1976, p. 14 (SM/76/160).

(٣٩) معهد الكويت للابحاث العلمية ، اللجنة الوطنية للتكنولوجيا ، الندوة الوطنية حول تطبيق العلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية ، ايار / مايو ١٩٧٨ ، ص ٢٢ .

الى قطاع النفط والصناعات البتروكيمائية العديد من عوامل الانتاج الرئيسية والموارد اللازمة للقطاع الزراعي (رأس المال ، العمل ، المياه) ونافست هذا القطاع على احتياجاته من هذه الموارد وعوامل الانتاج ، الامر الذي نجم عنه استمرار تراجع دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني ، وليس هناك من الدلائل ما يشير الى استعادة هذا القطاع ، حتى ولو لجزء رئيسي من دوره التقليدي الرائد في اقتصاديات ما قبل النفط . فتشير الاحصاءات المتوفرة الى تراجع دور هذا القطاع النسبي ، فقد انخفضت مساهمة الزراعة في الانتاج المحلي الاجمالي في عُمان من ٣٠ بالمائة خلال عام ١٩٦٠ الى ما نسبته ٣ بالمائة فقط خلال عام ١٩٦٧ وفي السعودية من نسبة ١١ بالمائة الى ١ بالمائة ، والامارات من ١٥ بالمائة الى ٤ بالمائة (٤٠) .

كما يعكس تراجع نسبة العاملين في القطاع الزراعي في اقطار الخليج ، التغيير في الهيكل الاقتصادي الذي ارتبط بتراجع دور القطاع الزراعي . ففي جميع هذه البلدان ، باستثناء الكويت وقطر، وتركزت العمالة خلال فترة الخمسينات ومطلع الستينات في القطاع الزراعي والنشاطات المتصلة به . وفي عُمان على سبيل المثال بينما كان يعمل في القطاع الزراعي ما نسبته ٦٠ بالمائة خلال تلك الفترة فقد انخفضت هذه النسبة الى ٣٠ بالمائة خلال عام ١٩٧٩ (٤١) . ولم تتمكن اي من اقطار المجلس ، باستثناء السعودية ، من تحقيق معدل للزيادة في الانتاج الغذائي يتناسب مع معدل زيادة السكان خلال العقد الاخير . وبالنسبة لجميع الاقطار بما فيها السعودية انخفضت نسبة الغذاء الذي كان مصدره الانتاج المحلي انخفاضاً رئيسياً . وبالنسبة للانتاج الحيواني ، ومع الاخذ في الاعتبار للتقاليد العريقة لتربية الحيوان والرعي ، فإن هناك اتجاهاً هابطاً بالنسبة لأعداد الثروة الحيوانية في المنطقة (٤٢) .

كما ان عملية تحديث الزراعة وتطويرها المتعلق بادخال المكننة الى عملياتها لم تحقق اي نتائج جذرية في الاقليم . وتعتبر منطقة الخليج من اقل بلدان العالم استخداماً للمكننة حتى عام ١٩٨٠ ، كما لوحظ بأن الاعداد الكبيرة من العمال الزراعيين الذين هجروا النشاط الزراعي الى قطاعات اخرى لم يتم تعويضهم بالمكننة (٤٣) .

يتراوح مستقبل الوضع الزراعي في اقطار الخليج بين اتجاهين متعارضين في اجتهادهما ، احدهما يرى في استخدامات العلم والتكنولوجيا مجالاً لتعويض الظروف البيئية الصعبة والموارد الطبيعية النادرة نسبياً ، وبالتالي تمكين النشاط الزراعي من ان يستعيد بعض الدور في الاقتصاد الوطني لهذه الاقطار ، بينما يتشاءم الاتجاه الآخر من اي امكانية لتذليل المعوقات الرئيسية لهذا

(٤٠) Mclachlan, «The Agricultural Potential of the Arab Gulf States,» p. 1.

(٤١) المصدر نفسه .

(٤٢) المصدر نفسه ، ص ٤ .

(٤٣) المصدر نفسه .

القطاع، والذي شهدت نشاطاته منذ الخمسينات تراجعاً مستمراً تحت ضغط التوجه المكثف صوب قطاع النفط في جميع مشروعات التنمية الزراعية، والتي لا يمكنها الصمود امام المشاكل التي ستواجهها لدى ضعف قدرة الدول على استمرار تقديم الدعم لها وذلك لدى انتهاء عصر النفط(٤٤) .

وتضغط مشكلة الامن الغذائي بشدة على اقطار الخليج لاتخاذ ترتيبات انتاج السلع الغذائية الاستراتيجية كالحبوب ، وفي ظل ظروف من الدعم المتواصل والذي يعوض ضعف الجوانب الاقتصادية للانتاج الزراعي الخليجي . ولكن يجب ملاحظة الحقيقة القائلة ، بأن الوصول الى الحد الادنى من الاعتماد على المورّدين الاجانب يعتمد على خلق اقتصاد زراعي محلي سليم (The Creation of a Healthy Local Agricultural Economy)(٤٥) .

هذا وتشير بعض التحليلات التي اجريت حول امكانات الاعتماد على التكنولوجيا في تطوير النشاط الزراعي في اقطار الخليج ، الى عدم نجاح التجربة بشكل عام ، وقد تم الاستشهاد في إحدى دراسات الامم المتحدة لتجربة جزيرة السعديات كنموذج لتطبيق التكنولوجية المتقدمة على الزراعة في ابو ظبي . ففي منتصف السبعينات استطاع هذا المشروع تأمين احتياجات ابو ظبي اليومية من الخضروات ، ورغم ذلك فقد امكن تحقيق ذلك في ظل مستوى مرتفع جداً من التكلفة الانتاجية ، وعملت هذه المحطة كجسد منفصل عن القطاع الزراعي ، وتم تأمين جميع احتياجاته العملية من الكوادر الاجنبية(٤٦) .

وأشارت بعض الدراسات بشكل مركز الى طبيعة المشكلة المتعلقة بتطبيق التكنولوجيا المتقدمة على الانتاج الزراعي في ظل ظروف اقطار الخليج ، عندما اشارت لصعوبة تطبيق التكنولوجيا الغربية او دمجها في النشاطات الزراعية الخليجية، وخاصة ان هذا التطبيق يفتقر الى كل عناصر القاعدة الهيكلية المطلوب تأمينها لضمان نجاح التجربة ، وعدم توفر هذه القاعدة يرجع الى انجذاب العمالة الزراعية الى اساليب الزراعة التقليدية ، وانخفاض المستوى العلمي للعاملين في الزراعة مما يجعل التعامل مع تكنولوجيا الانتاج والتخزين والتسويق والابحاث العلمية امراً ليس سهلاً .

انعكست العوامل المذكورة اعلاه على تواضع النتائج التي حققتها الجهود الرامية الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الاقطار الاعضاء ، كما تعكسه الاحصائية التالية في (الجدول رقم (٣ - ٦)) .

---

(٤٤) المصدر نفسه .

(٤٥) المصدر نفسه صص، ص ٨ .

(٤٦) المصدر نفسه ، ص ٨ .

جدول رقم (٣ - ٦)

نسبة الاكتفاء الغذائي الذاتي في اقطار مجلس
التعاون الخليجي وباقي الاقطار العربية

المادة الغذائية / القطر	الحبوب				الاجمالي	السكر	الخضروات	الفواكه	السمك	اللحوم	الزيوت النباتية
	القمح	الشعير	الارز	الذرة							
مجلس التعاون الخليجي	١٤,٤	١٧,٧	صفر	٢,٩	١٨	صفر	٨٦	٦٣,٦	٩٤,٤	٤١,٣	صفر
الامارات العربية المتحدة	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر	٦٤,٧	٢٥,٢	١٠٠	٢٣,٥	صفر
البحريـن	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر	٦١,٤	٧١,٧	٦٨,٨	٢٥,٦	صفر
السعوديـة	٢٠,٨	٢٨,٥	صفر	٣,٥		صفر	٩٣,٩	٦٧,٧	٦٣,٥	٤٦	صفر
عُمـان	٥,٥	–	صفر	صفر		صفر	١٠٠	٩٧,٠	١٠٠	٤٩,٥	–
قطـر	صفر	صفر	صفر	–		صفر	٩٠,٨	صفر	١٠٠	٤٠,٦	–
الكويـت	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر	٣٨,٢	١,٣	٦٠	٤٠,١	صفر
باقي الاقطار العربية	٤٥,٦	٩٠,٨	٧٨,٩	٧٦,٢	٦٤,٢	٣٤,٥	١٠١,١	١١١	٤٩٧,٧	٨٦,٨	١٣٠,٦

المصدر : احتسبت من : جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة ، « ازمة الغذاء والامن الغذائي في الوطن العربي » .

تدعو تحليلات النسب الواردة في هذا الجدول الى الوقوف امام مجموعة الملاحظات التالية :

(١) اظهرت مسيرة التنمية الزراعية في اقطار المجلس محدودية الآفاق المتاحة لتحقيق اهداف الاكتفاء الذاتي ومتطلبات الامن الغذائي على المستوى شبه الاقليمي ، الامر الذي يوفر دافعاً رئيسياً لإدارة هذه الجهود صوب التعاون الاقليمي العربي الذي يوفر قاعدة اكثر رحابة لامكانات النجاح في تحقيق هذا الهدف . وللتعاون ضمن اقليم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا اهمية خاصة في هذا المجال .

(٢) تحتل الجهود المتعلقة بالمحافظة على المياه وحسن ادارتها والموقف الفوري لعمليات الاستغلال المفرط لموارد المخزون الجوفي المحدودة ، بالاضافة الى الجهود المكثفة الموجهة صوب الانتاج الزراعي القائم على تكنولوجيا استخدام البيوت الزجاجية والبلاستيكية وكل انواع الانتاج القائم على تكنولوجيا المناطق الجافة ، تحتل كل هذه الجهود الاولوية ضمن برامج الابحاث والتدريب اللازمة لتحقيق عملية الاستغلال الامثل لإمكانات التنمية الزراعية وفق الموارد المتاحة ، على ان يتم دمج جهود البحث العلمي والتطوير في كافة احشاء الجسد الزراعي وعدم حصرها في مراكز تكنولوجية متقدمة ومعزولة .

(٣) تعتبر امكانات التوسع الانتاجي الافقي جيدة في المملكة العربية السعودية فقط ، بينما ترتبط امكانات التنمية الزراعية في عُمان بالدرجة الاولى بالتوسع الرأسي ، وفوق ذلك كله تستقطب هاتان الدولتان نسبة رئيسية من مجتمعاتها للعمل في هذا القطاع .

(٤) تضغط محدودية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة للتنمية الزراعية في اقطار المجلس في اتجاه التعاون الاقليمي العربي ، بدءاً بالعراق الواقع في منطقة الخليج ، وذلك لتحقيق التوازن المطلوب بين الانتاج ومتطلبات الاستهلاك من السلع ذات الطبيعة الاستراتيجية كالحبوب .

ثانياً : تنمية الثروة السمكية

١ ـ موارد الثروة السمكية

تشير مختلف المسوحات والدراسات والتقديرات التي اجريت لموارد الثروة السمكية في منطقة الخليج العربي الى وفرة هذه الثورة وذلك بمقارنة حجم المخزون السمكي المتوفر بمعدلات الانتاج الحالية ، كما انعكست وفرة هذه الثروة على تحقيق اقطار المنطقة لنسبة اكتفاء ذاتي بلغت ٩٤,٤ بالمائة .

وتعتبر نتائج المسح الذي اجري من خلال المشروع الاقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية في

منطقة الخليج ، واشتركت فيه مجموعة اقطار المجلس بالاضافة الى كل من العراق وعمان[٤٧] ، تعتبر نتائج هذا المسح ، التي نشرت في تقارير المشروع خلال عام ١٩٧٩ ، من احدث التقديرات لموارد الثروة السمكية في منطقة الخليج ، علماً بأن منطقة المشروع الجغرافية توقفت عند حدود رأس الحد على شاطىء خليج عمان . وهي تشير الى تفوق الامكانات المتاحة لاستغلال هذه الثروة على معدل الاستغلال الحالي (حجم الانتاج السنوي فيها)، فبينما بلغ هذا الانتاج خلال عام ١٩٧٤ حوالى ٢٠٦٥٠٠ طن فإن الامكانات المتاحة تسمح بإيصال هذا الانتاج الى ٦٣١٠٠٠ طن ، يضاف الى ذلك الزيادة التي ستنشأ نتيجة حسن ادارة واستغلال الموارد المتاحة[٤٨] .

وفيما يلي خلاصة نتائج هذا المسح المتعلقة بحجم المخزون السمكي في المنطقة .

أ ـ الموارد القاعية (Demersal Resources)

قدر المخزون القائم (Biomass) من انواع اسماك القاع بحوالى مليون طن ، منها ٦٠٠٠٠٠ طن تصلح للاستغلال التجاري (٥٠٠٠٠٠ طن من الخليج العربي و١٠٠٠٠٠ طن من خليج عمان) . وتسمح هذه الموارد بتحقيق انتاج سنوي يقدر بحوالى ٢١٦٠٠٠ طن (١٨٠٠٠٠ طن من الخليج العربي و٣٦٠٠٠ طن من خليج عمان) وذلك استناداً لمعدلات الاستغلال الحالية وللانواع القابلة للاستغلال التجاري[٤٩] .

ب ـ الموارد السطحية (Pelagic Resources)

(١) الاسماك الصغيرة (Small Pelagic Resources)

قدر حجم المخزون القائم في اي وقت اثناء عمليات المسح بأنه من الكبر بحيث يصل الى ٤,٦ ملايين طن، كما تبين امكانية انتاج ٤٠٠٠٠٠ طن سنوياً من الاسماك القابلة للاستغلال التجاري . ولدى اخذ العوامل الاقتصادية في الاعتبار قدرت امكانية استغلال ٢٠٠٠٠٠ ـ ٢٥٠٠٠٠ طن سنوياً ، وتصل نسبة اصناف الساردين فيها الى ٦٠ بالمائة . (Sardinella sp); anchovy, (Stole phorus sp) Chub Meckerel) .

---

(٤٧) وقعت الدول المذكورة اتفاقية تنفيذ المشروع في ٩ نيسان / ابريل ١٩٧٥ بالتعاون مع كل من منظمة الاغذية والزراعة الدولية (FAO) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) . يستهدف المشروع ترشيد ورفع كفاءة النشاطات المتعلقة بتنمية الثروة السمكية في منطقة الخليج، وذلك من خلال مسح موارد الثروة السمكية السطحية والقاعية وحجم المخزون وامكانات الانتاج السنوي ، وتقديم المشورة فيما يتعلق بإدارة شؤون تنمية هذه الثروة ، والخطط المتعلقة بها . وقد انهى المشروع اعماله وتم عرض نتائج المسح خلال عام ١٩٨٠ .

(٤٨) Fuad Hamdi Beseisu, «Pragmatic Approach to Arab Gulf States Development Cooperation: Conceptual and Practical Basis,» (Ph. D. dissertation, University of Durham, October 1982), pp. 58-60.

(٤٩) Izzat H. Feidi, «Fisheries Industries Development in the Member Countries,» Regional Fishery Survey and Development Project, August 1979, Draft Final Report (RAB/71/278).

(٢) الاسماك الكبيرة (Large Pelagic Resources)

تساهم هذه المجموعة بنسبة اقل من المجموعة الاولى ، وذلك فيما يتعلق بامكانات انتاجها ، ولكن قيمتها التجارية تزيد من قيمتها . وتتكون اصنافها الرئيسية (Species) من :

King mackerel, (Scomberomorus Commerson)
Longtail tuna, (Thunnus Tongol); and Little tuna (Euthynnus affinis)

ويقدر الانتاج السنوي الممكن من هذه الاصناف بحوالى ٢٠,٠٠٠ طن سنوياً من الخليج العربي و٢٠,٠٠٠ طن من خليج عُمان .

ويلخص الجدول التالي النتائج المشار اليها اعلاه بالنسبة لموارد جميع الاصناف او العائلات السمكية ، وذلك فيما يتعلق بالامكانات المتاحة لمحصول الصيد سنوياً .

المنطقة / محصول الصيد	الخليج العربي (بالطن)	خليج عمان (بالطن)	الاجمالي (بالطن)
الاسماك القاعية	١٨٠٠٠٠	٣٦٠٠٠	٢١٦٠٠٠
الاسماك السطحية الصغيرة	٣٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٣٧٥٠٠٠
الاسماك السطحية الكبيرة	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
الاجمالي	٥٥٠٠٠٠	٧١٠٠٠	٦٣١٠٠٠

اما بالنسبة للمنطقة العمانية ، خارج نطاق المسح المذكور اعلاه (بين رأس الحد وحدودها مع اليمن الجنوبي) فلا يتوفر سوى المسح الذي اجراه الدكتور نانسن Dr. R.V. Fridj of Nansen للمحيط الهندي ، حيث اشار الى النتائج التالية بالنسبة للمياه العمانية :

يتراوح المخزون القائم لأسماك القاع خلال عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ بين ١٣٠,٠٠٠ طن و٣٤٨,٠٠٠ طن ، بينما يتراوح مخزون اسماك السطح خلال العام نفسه بين ٥٨٠,٠٠٠ طن و٧٧٠,٠٠٠ طن (٥٠) .

ولدى النظر الى موارد الثروة السمكية وإمكاناتها ضمن منظور اقليمي عربي ، يلاحظ من الجدول التالي (الجدول رقم (٣ ـ ٧)) ان كلاً من منطقة المحيط الهندي والخليج العربي والمحيط الاطلنطي تمثل اكثر المناطق اختزاناً لإمكانات التوسع الانتاجي في هذه الثروة .

(٥٠) Beseisu, Ibid., p. 56.

جدول رقم (٣ - ٧)

محصول صيد الاسماك وامكاناته في الوطن العربي

المنطقــة	الانتاج عام ١٩٧٤ (الف طن)	الامكانات (Potentials) (الف طن)
الاطلنطي	٢٩٢	١٠٠٠
البحر المتوسط	١١٥	٢٠٠
البحر الاحمر	٥٠	١٠٠
المحيط الهندي	٢٤٠	١٠٠٠
الخليج العربي	٧٨	١٠٠٠
المجمــوع	٧٧٤	٣٣٠٠

المصدر : احتسبت من : «Opportunities for Agricultural Integration as Related to Comparative Advantage and Production Specialization,» paper presented at: Council of Arab Economic Unity [CAEU] and United Nations [UN], Food and Agricultural Organization [FAO], Seminar on Agricultural Aspects of Economic Integration among Arab States, Cairo, 2-7 April 1977, p. 76.

والخلاصة ان هناك استغلالاً دون المستوى الذي تسمح به موارد الثروة السمكية المتاحة في الاقطار العربية الخليجية ، والتي يدل (الجدول رقم (٣ - ٨)) على اهميتها . يصح ذلك

جدول رقم (٣ - ٨)

المتوسط السنوي للمحصول السمكي البحري والاهمية النسبية لكل قطر عربي من اجمالي المحصول السمكي البحري العربي ، خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٧

القطــــر	متوسط المحصول السمكي (١٩٧٤-١٩٧٧)	
	المحصول (بالطن المتري)	(٪) من الاجمالي
مجلس التعاون الخليجي	٢٩٢٢٨٦	(الدائرة الخليجية =١٠٠، الدائرة العربية = ١٠٠)
الامارات العربية المتحدة	٦٦٢٠٠	٧,٣٧
البحريــن	٢٩٨٠	٠,٣٣
السعوديــة	٢٢٠٧٥	٢,٤٦
عُمــان	١٩٣٧٠٤	٢١,٥٧
قطــر	٢٥١٧	٠,٢٨
الكويــت	٤٨١٠	٠,٥٤
بقية الاقطار العربية منها :	٦٠٥٩٠٧	
المغــرب	٢٦٥٧٣٠	٢٩,٥٩
اليمــن الجنوبــي	١٥٠٦٥٠	١٦,٧٧

المصدر : احتسبت من : جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة ، « ازمة الغذاء والامن الغذائي في الوطن العربي ،» ص ٢٢٥ ، الجدول رقم (٣ - ٢ - ١) .

خاصة بالنسبة لسلطنة عمان التي سجل انتاجها السمكي خلال عام ١٩٧٤ ما نسبته ٤٨ بالمائة من اجمالي انتاج اقطار المجلس[٥١]. وذلك يدعو الى ايجاد الحلول الفعّالة لحل مشكلة النقص في التغذية وتحسين مستواها . ويعتبر قطاع الثروة السمكية من المجالات الرئيسية للتنمية الاقتصادية ، نظراً لكونه مورداً متجدداً ، اذا ما احسنت ادارة عملية استغلاله ، وليس ناضباً ، كالنفط (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٨)) .

٢ ـ الهيكل الاقتصادي لقطاع الاسماك

أ ـ نسبة العاملين في صيد الاسماك

قدر عدد صائدي الاسماك في اقطار المجلس خلال عام ١٩٧٧ بحوالى ٢٣ ٢٥٧ (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٩)) . وترتفع نسبة العاملين في هذا القطاع الى اجمالي السكان في كل من سلطنة عمان ودولة الامارات المتحدة ، حيث تعتبر مهنة الصيد المصدر الرئيسي لمعيشة معظم سكان السواحل[٥٢] . فتساهم العمالة العمانية في قطاع الاسماك بما نسبته ٦٤,٥ بالمائة من اجمالي عدد العاملين في هذا القطاع في مجموعة اقطار المجلس حيث يعمل في عُمان حوالى ١٥,٠٠٠ صياد ، تليها دولة الامارات ٤٩٦٤ صياداً (بنسبة ٢١,٣ بالمائة)، ثم قطر ولديها ١٢٠٠ صياد (٥,٢ بالمائة) ، والسعودية بحوالى ١٠٠٠ صائد (٤,٣ بالمائة) ثم الكويت بحوالى ٨٤٣ صائداً (٣,٦ بالمائة) فالبحرين ٢٥٠ صائداً (١,١ بالمائة) .

ومما يجدر ذكره ان العديد من صائدي الاسماك في اقطار المجموعة ، خاصة التي تتميز بصغر عدد سكانها النسبي (الكويت ، البحرين ، قطر) هم من مواطني بلدان اخرى ، خاصة من العمانيين والايرانيين . وكما ان مهنة الصيد تعتبر من المهن التقليدية ذات العمق التاريخي في نشاطات اهالي المنطقة الذين اشتغلوا في اعمال السفر والتجارة البحرية واستخراج اللؤلؤ ، خاصة بالنسبة للكويت وعمان وقطر والبحرين[٥٣]. وما زالت هذه المهنة تشكل مصدراً رئيسياً لعمل السكان في بعض المناطق في هذه الاقطار ، خاصة في عمان والامارات المتحدة . . ففي عجمان ، على سبيل المثال تبلغ نسبة العاملين في قطاع الاسماك حوالى ٢٧ بالمائة من اجمالي عدد العاملين ، وتبلغ هذه النسبة حوالى ٣٠ بالمائة في ام القيوين[٥٤] .

---

(٥١) عزت فيضي ، « التكامل الاقتصادي العربي للثروة السمكية ،» ورقة قدمت الى : الامم المتحدة ، منظمة الاغذية والزراعة الدولية وجامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ندوة الجوانب الزراعية للتكامل الاقتصادي بين البلدان العربية ، القاهرة ، ٢ ـ ٧ نيسان / ابريل ١٩٧٧ ، ص ٤٦ ، الجدول رقم ١ .

(٥٢) Feidi, «Fisheries Industries Development in the Member Countries,» p. 10.

(٥٣) انظر الفصل الاول من هذا الكتاب .

(٥٤) W.J. Donaldson, «Fishing and Fish Marketing in Northern Oman: A Case Study of Artisanal Fisheries Development,» (Ph.D. dissertation, University of Durham, 1979), p. 121.

ب ـ مساهمة القطاع السمكي في الانتاج المحلي

يتسم النظام الاحصائي المتعلق بهذا القطاع بالضعف الشديد ، الامر الذي يجعل من عملية تقويم دور هذا القطاع في اقتصاديات الاقطار الاعضاء تفتقر الى الدقة المأمولة . وبالرغم من ذلك فإننا سنشير الى بعض المؤشرات المتعلقة بسلطنة عمان .

فرغم انخفاض مساهمة قطاع الاسماك في الانتاج المحلي (تقدر بحوالى ٣ بالمائة فقط) فإن لهذا القطاع اهميته الخاصة على ضوء الاعتبارات التالية :

(١) يساهم الصيادون بما نسبته ٧ بالمائة من اجمالي القوى العاملة .

(٢) يعتبر السمك مكوناً رئيسياً ضمن الوجبة الغذائية العمانية ، ويزداد الطلب العامّ عليه بشكل منتظم .

(٣) نظراً لوفرة موارد الثروة السمكية في عمان (تمتد سواحلها على مسافة ٧٠٠ كـم وتطل على كل من الخليج العربي وخليج عمان والبحر العربي) فإن مواردها تؤمن مصدراً أساسياً لتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني .

(٤) تعتبر موارد الثروة السمكية متجددة ، بينما النفط والغاز موارد ناضبة ؛ وعليه يلعب هذا القطاع دوراً مهماً ضمن استراتيجيته بناء اقتصاديات ما بعد النفط (Non-Oil era) .

(٥) تستلزم اعتبارات الامن الغذائي ايلاء هذا القطاع اهتماماً خاصاً .

(٦) للاستثمار في قطاع الاسماك بعض الميزات على الاستثمار في قطاع الزراعة ، وهو القطاع الذي يعتمد بشكل رئيسي على الري من المخزون الجوفي الذي تعرض لاستنزاف واستغلال متطرف كما سبق ان رأينا ، بينما يعتقد بأن عملية المحافظة على موارد الثروة السمكية تتسم بسهولة مواجهة مشاكلها النسبية ، كما يعتقد بأن العلاقة بين تنمية الموارد البشرية وتكاملها مع المستلزمات الفنية والتكنولوجية للتنمية هي ايسر تنفيذاً في قطاع الاسماك بالمقارنة معها في القطاع الزراعي[٥٥] .

٣ ـ تقويم لمسار حركة تنمية الثروة السمكية

أ ـ قطاع صائدي الاسماك

بالرغم من توفر امكانيات ملحوظة لاقطار مجلس التعاون ـ وذلك فيما يتعلق بوفرة الايدي العاملة اللازمة لنشاطات الصيد ، او بالنسبة لحجم وموارد الثروة السمكية المتاحة ـ إلاّ ان مسار

---

(٥٥) Beseisu, «Pragmatic Approach to Arab Gulf States Development Cooperation: Conceptual and Practical Basis,» p. 130.

حركة التنمية المرتبط بقطاع النفط هو الذي اثر بشكل مباشر وغير مباشر على توفير القوة الدافعة لإحداث التغيير في هذا القطاع وتنميته منذ فترة الخمسينات .

(١) تحديث القطاع السمكي

فكما لاحظنا بالنسبة للتأثير المتناقض للتنمية في قطاع النفط على القطاع الزراعي في اقطار المجلس ، نجد ان الثروة المشتقة من عمليات انتاج وتصدير النفط ساهمت في تمويل عمليات تحديث (Modernisation) هذا القطاع ، سواء فيما يتعلق بنشاطات العاملين في هذا القطاع ، او من خلال نشاطات الحكومات المتعلقة بتأمين الخدمات الاساسية اللازمة . ومن ناحية ثانية فقد حدثت عملية هجرة من العمل في هذا القطاع الى الاعمال الاكثر جاذبية في قطاع صناعة النفط وما يرتبط به من نشاطات(٥٦) .

وفي سلطنة عُمان ، وبخلاف بقية اقطار المجلس ، فإن تـأخر عمليـات استغلال النفط (بدأت عام ١٩٦٧) أخرّت توفير الاطار التمويلي المناسب لدعم عملية تطوير وتحديث نشاطات الصيادين حتى نهاية فترة الستينات ، الامر الذي انعكس في إحداث هجرة مستمرة لشواطئهم العمانية صوب اقطار الخليج الاخرى . ونجم عن ذلك ان حلّ هؤلاء الصيادون ـ بالاضافة الى الصيادين الآخرين الوافدين من اليمن والجنوب الغربي والسـاحل الجنـوبي لإيران ، وبصـورة تدريجية ـ محلّ الصيادين السعوديين والكويتيين والبحرانيين والقطريين . وكذلك بالنسبة لنشاطات الصيد في ابو ظبي ودبي منذ الخمسينات وما بعدها ، وقد ساعد على ذلك توفر طلب متزايد على الاسماك في هذه البلدان(٥٧) . وانعكست هذه الهجرة في جعل مجموع القوى العاملة في ميدان الصيد في الكويت من الايرانيين حتى عام ١٩٧٨(٥٨) .

« تعتبر غالبية القوى العاملة النشيطة في عمليات الصيد في كل من البحرين وقطر وابو ظبي ودبي من المنطقة الشمالية في دولة الامارات المتحدة وسلطنة عمان وبمستوى اقل من ايران . بينما تمارس انشطة الصيد في جدة والمدن الاخرى على ساحل البحر الاحمر بالمملكة العربية السعودية وبشكل شبه كامل من قبل اليمنيين . ويلاحظ بأن معظم المواطنين في دول الخليـج الذيـن أبقوا على صلة بنشاطات صيد الاسماك قد حافظوا على ذلك بدون تفرغ ، حيث اصبحوا في الغالب مالكين للقوارب التي يديرها ويقوم بعمليات الصيد فيها اجانب »(٥٩) .

وقد تحكم نموذج الطلب على الاسماك في اقطار المنطقة في اتجاهات الهجرة التي تحققت ، نظراً لأهميته البالغة في تنمية نشاطات الصيد التقليدية(Artisanal)وعليه فإن عملية تحسين انظمة التسويق تعتبر من الأولويات بالغة التأثير على نشاطات الصيد ، خاصة في كل من عمان ودولة

---

(٥٦) Donaldson, Ibid.

(٥٧) المصدر نفسه ، ص ٤٥٧ .

(٥٨) المصدر نفسه ، ص ٤٥٨ .

(٥٩) المصدر نفسه ، ص ٤٥٨ .

الامارات العربية المتحدة ، كما تبرز هذه الحقائق اهمية التعاون الخليجي في ميدان استكمال وتحسين مستوى نشاطات وتسهيلات التسويق الهيكلية والانتاجية في اقطار المجلس .

(٢) انظمة دعم وتشجيع الصيادين

وقد برزت في اقطار عدة اتجاهات قوية بهذا الشأن :

(أ) تبنت المملكة السعودية والامارات المتحدة وعُمان انظمة لمساعدة الصيادين من خلال توفير القروض بشروط ميسرة ، وتحتوي على عنصر الهبة في مكوناتها (grant-loan basis) . ففي الامارات ، تقوم الحكومة بتقديم هبة بنسبة ٥٠ بالمائة من تكلفة المحركات البحرية . كما تشجع السعودية الاستثمار في القوارب والمحركات الاكبر حجماً . وبينما على الصياد ان يدفع مقدماً نصف تكلفة الاستثمار الجديد ، فإن الحكومة تقوم بتقديم قرض من دون فائدة يغطي ربع القيمة ويسدّد خلال فترة تراوح بين سنة وخمس سنوات .

وفي سلطنة عمان تم انشاء صندوق تشجيع الصيادين خلال عام ١٩٧٦ ، ويقدم الصندوق ما نسبته ٢٥ بالمائة من قيمة القارب او الماكينة البحرية التي توزع بواسطة الصندوق على الصيادين كهبة ، وما تبقّى من القيمة يعتبر قرضاً يسدد خلال ثلاث سنوات .

جدول رقم (٣ ـ ٩)

القوى العاملة في صيد الاسماك ، القوى العاملة والسكان في اقطار مجلس التعاون الخليجي ، للسنة ١٩٧٧

القطر	الصيادون التقليديون		اجمالي القوى العاملة	نسبة	السكان	نسبة
(١)	(بالعدد) (٢)	(٪)	(٣)	(٢):(٣)	(٤)	(٢):(٤)
الامارات العربية المتحدة	٤٩٦٤	٢١,٣	٤٨٧٠٠٠	١,٠	٨٨٤٠٠٠	٠,٦
البحرين	٢٥٠	١,١	٦٧٦٠٠	٠,٤	٣٠٦٠٠٠	٠,١
السعودية	١٠٠٠	٤,٣	٢٤٤٠٠٠٠	٠,٠٤	٧٦٤٠٠٠٠	٠,٠١
عُمان	١٥٠٠٠	٦٤,٥	٢١٤٠٠٠	٧,٠	٨١٤٠٠٠	١,٨
قطر	١٢٠٠	٥,٢	٨٩٠٠٠	١,٣	٢٠٢٠٠٠	٠,٦
الكويت	٨٤٣	٣,٦	٣١٢٠٠٠	٠,٣	١١٢٩٠٠٠	٠,٠٧
الاجمالي	٢٣٢٧٥	١٠٠	٣٦٠٩٦٠٠	٠,٦	١٠٩٧٥٠٠٠	٠,٢١

المصادر : احتسبت من : Izzat Feidi, «Fisheries Industries Development in the Member Countries,» Regional Fishery Survey and Development Project, August 1979, Draft Final Report, p. 48, table 2 (RAB/71/278) and

جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة ، المكتب المركزي للاحصاء ، المؤشرات الاقتصادية للبلاد العربية ، رقم ٢١ (عُمان) ، (تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠) .

(ب) كما قامت الحكومة بإقامة ورش اصلاح وصيانة معدات واجهزة الصيد، ففي الامارات تمت اقامة ١٢ ورشة لإصلاح المكائن البحرية منذ عام ١٩٧٣ . وفي سلطنة عمان ورغم انه تم التخطيط لإقامة حوالى عشر ورش بحرية فقد تمت اقامة خمس ورش فقط حتى عـام ١٩٨٠ . ويرجع ذلك الى ضعف طاقة الاجهزة الرسمية على تنفيذ ما تم التخطيط له .

ب ـ تنميـــة النشـــاط الصنـــاعي للثـــورة الســـمكيـــة (Industrial Fisheries Development)

تختلف المشروعات الصناعية السمكية (Industrial Fisheries Enterprises) عن نشاطات القطاع التقليدي لصائدي الاسماك (Artisanal) من ناحيتين رئيسيتين : فمن نـاحية تستخـدم المشروعات الاولى التكنولوجيا الاكثر تقدماً ، كما ان نسبة رأس المال الى العمل فيها مرتفعة ، كما ان شكل ملكيتها يتمثل عادة في شركة عامة او خاصة وليست عائلية . كما ان نشاطات المشروعات الصناعية تم توجيهها في اقطار المنطقة ، غالباً ، نحو التصدير ، وتعتبر عمليات التسويق الداخلي بمثابة نشاطات جانبية لها[٦٠] .

ويترتب على هذه الفوارق الاساسية ضرورة مراعاة الاعتبارات التالية للمشروعات السمكية ذات الطبيعة الصناعية :

ـ يجب تأمين عملية انتظام توريد الاسماك خلال العام ومن عام لآخـر ، وذلك لتبـرير استثمار رأس المال الكبير نسبياً في هذا النوع من النشاط .

ـ ضرورة تأمين الاسواق الكافية ، كما ان نوعية المنتجات ينبغي ان تقابل اذواق المستهلكين وتواجه احتمالات المنافسة .

ـ ينبغي تأمين عمليات الاستخدام والصيانة وقطاع الغيار الـلازمة للمعـدات والاجهزة المستخدمة .

(١) نشاطات الجمبري الصناعية

بدأت النشاطات الصناعية في ميدان استغلال الجمبري من قبل الاقطار العربية الخليجية منذ نهاية الخمسينات ، وكانت نتيجة لجهود القطاع الخاص ، في بدايتها على الاقل :

فقد اسست في كل من الكويت والبحرين شركات كبرى للقيام بعمليات الصيد منذ عام ١٩٥٩ . وشهدت فترة الستينات نمواً ملحوظاً لهذه النشاطـات وتم انشاء شـركات في المنـطقة الشرقية في المملكة السعودية وقطر . كما حافظت الكويت على الجزء الاكبر من اسطول الصيد الذي امتلكته ، وبلغ حوالى ١٧٠ سفينة صيد خلال عام ١٩٦٧[٦١] .

---

(٦٠) المصدر نفسه ، ص ٤٦٧ .

(٦١) المصدر نفسه ، ص ٤٧٠ .

وتصاعدت نشاطات الشركات الخليجية المتعلقة بصيد الجمبري بشكل متواصل منذ عام ١٩٥٩ ووصلت الى اعلى مستوى لها خلال موسم ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ مسجلة ما قدره إيلّيس (Ellis) بحوالى ١٦,٥٠٠ طن ، كما ارتفع عدد اسطول الصيد العامل . ولكن موسم ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ شهد تراجعاً رئيسياً في انتاج الصيد ، حيث سجل حوالى ١١,٠٠٠ طن ، وبدأ متوسط الانتاج السنوي خلال الفترة بين موسمي ١٩٧٠ / ١٩٧١ و١٩٧٣ / ١٩٧٤ بحوالى ١٠,٠٠٠ طن ، ومنذ ذلك الوقت لا تتوفر اية احصاءات تفصيلية ، ورغم ذلك يتوفر من المؤشرات ما يؤكد بأن نشاطات صيد الجمبري سجلت المزيد من التراجع ، خاصة في كل من الكويت والسعودية (انظر الجدول رقم (٣ ـ ١٠)) .

جدول رقم (٣ ـ ١٠)

كميات الصيد من الجمبري في اقطارالخليج،
للسنوات ١٩٦١ ـ ١٩٧٤ (حسب تقديرات R.W. Ellis)

حصيلة الصيد / الفترة (حزيران / يونيو ـ تموز / يوليو)	تقدير اجمالي حصيلة الصيد (بالطن)
١٩٦١ ـ ١٩٦٢	١٣٠٠
١٩٦٢ ـ ١٩٦٣	١٩٠٠
١٩٦٣ ـ ١٩٦٤	٤٠٠٠
١٩٦٤ ـ ١٩٦٥	١٠٠٠٠
١٩٦٥ ـ ١٩٦٦	١٢٠٠٠
١٩٦٦ ـ ١٩٦٧	١٣٠٠٠
١٩٦٧ ـ ١٩٦٨	١٦٢٠٠
١٩٦٨ ـ ١٩٦٩	١٦٥٠٠
١٩٦٩ ـ ١٩٧٠	١١٠٠٠
١٩٧٠ ـ ١٩٧١	٩٠٠٠
١٩٧١ ـ ١٩٧٢	٩٥٠٠
١٩٧٢ ـ ١٩٧٣	١٠٢٠٠
١٩٧٣ ـ ١٩٧٤	١١٥٠٠

المصدر : احتسبت من : W.J. Donaldson, «Fishing and Fish Marketing in Northern Oman: A Case Study of Artisanal Fisheries Development,» (Ph.D. dissertation, University of Durham, 1979).

(٢) صناعات المسحوق السمكي (Fishmeal Factories)

تعتبر تجربة تصنيع المسحوق السمكي في دولة الامارات المتحدة نموذجاً للمخاطر التي تواجه النشاطات الصناعية السمكية والتي تهدده بالفشل ، وذلك اذا لم يتم التخطيط لها بشكل حذر . ففي الامارات المتحدة تم التخطيط لإقامة عدة مصانع للمسحوق السمكي بهدف استغلال موارد اسماك السطح ، خاصة من السردين ، والتي بينت الدراسات وفرتها بغزارة .

والمصنع الوحيد الذي قدّر له ان يخرج الى الحياة ، هو مصنع رأس الخيمة ، بطاقة انتاجية تعتمد على استيعاب ٢٥٠ طناً في اليوم من الاسماك الخام يتم صيدها بواسطة سبعة قوارب صيد (purse seiners) بطاقة ٨٠ طناً . وبينما بدأت عمليات الصيد للتصنيع في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ فقد كان على المصنع ان يغلق في عام ١٩٧٨ ، وفعلاً تم ذلك بسبب عدم كفاية الموارد السمكية المتاحة(٦٢) .

وقد ادى ذلك الى تعليق عملية تنفيذ مشروع عجمان للمسحوق السمكي ، رغم انه تم اقامة ما نسبته ٨٠ بالمائة من الانشاءات والمعدات ، علماً بأن طاقة المشروع صممت لاستيعاب ١٤٠٠ طن يومياً من الاسماك الخام . وتأسس هذا المشروع بشكل مشترك بين حكومة عجمان بنسبة ٦٠ بالمائة وتجمع باكستاني ـ امريكي بنسبة ٤٠ بالمائة . وعلى اثر ذلك الفشل المذكور اعلاه ، تم الغاء مشاريع المسحوق السمكي كافة سواء التي كانت قيد التنفيذ في الشارقة والفجيرة او تلك التي كانت تحت الدراسة . وقد تم التخطيط لهذه المشاريع وتبنيها من قبل حكومات بعض الامارات رغم عدم تأييد اجهزة التمويل الانمائي في دولة الامارات المتحدة وكذلك منظمة الاغذية والزراعة الدولية .

جـ ـ معوقات تنمية الثورة السمكية

ان المعوقات الاساسية لتنمية الثروة السمكية في اقطار المجلس تعتبر هيكلية (Structural) ومرتبطة بطول فترة ركود او تراجع النشاطات السمكية في المنطقة وانعكست في افراز الاوضاع التالية :

(١) نقص التسهيلات الهيكلية اللازمة لنشاطات الصيادين التقليديين . فقد تم انشاء عدد محدود من هذه التسهيلات ، تركزت حول خدمة نشاطات صناعة الجمبري في المدن الرئيسية . بينما تركت نشاطات الصيد في القرى والمناطق الساحلية دون حاجاتها من مصانع الثلج ومستودعات التبريد والتسهيلات الاخرى كالاسواق المنظمة . وبالنسبة لمراكز التسويق فهي على الاغلب غير مؤهلة ، وفي احيان كثيرة كانت بمثابة ابنية بسيطة من القش يتم طرح الاسماك تحت اسقفها على الارض .

(٢) تخلف المستوى العلمي للصيادين ، والذين ترتكز خبرتهم في ادارة قوارب الصيد والمكائن البحرية التقليدية ، ولكنهم يفتقدون الى القدرة على فهم واستيعاب انظمة إدارة قوارب الصيد الحديثة . يضاف الى ذلك ان المؤهلين للعمل كقباطنة لسفن الصيد او مهندسين لا يقومون ، على الاغلب ، باختيار مهنة الصيد وانما يتجهون لفرص عمل اكثر جاذبية في مجالات اخرى .

---

(٦٢) سلطنة عُمان ، وزارة الزراعة والاسماك والنفط والمعادن ، ملفات رسمية (١٩٧٩) .

(٣) ضعف مستوى كفاءة الاجهزة الحكومية المشرفة على شؤون تنمية الثروة السمكية ساهم في ضعف انجازات هذه التنمية . ويمكن الاستشهاد في هذا المجال بواقع التجربة العمانية[٦٣] حيث ساهم ضعف الجهاز الرسمي في ضعف الانجازات المتعلقة بمشاريع تنمية الثروة السمكية ويعود ذلك الى ضعف كفاءة معالجة مختلف مراحل المشروع الانمائي ، سواء فيما يتعلق بتحديد وتقويم جدوى المشاريع او متابعة تنفيذ بعض المشاريع المخططة . ويمكن الاشارة الى النتائج التالية من واقع هذه التجربة :

(أ) نقص الاجهزة الرسمية العاملة في المديرية العامة للاسماك ووزارة الزراعة والاسماك ادى الى ضعف معدلات تنفيذ المشروعات المخططة اثناء خطة التنمية الخمسية الاولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ .

(ب) ضعف كفاءة هذه الاجهزة ساهم في تعطيل او تأخير تنفيذ العديد من المشاريع السمكية الحيوية كمشروع الشركة الوطنية للاسماك[٦٤] . كما نجم عن ذلك رفض العديد من المقترحات الانمائية الفعّالة للبنك الدولي للانشاء والتعمير[٦٥] .

(جـ) تسرب مستمر للعمالة من قطاع الاسماك تحت جاذبية العمل في القطاعات الاخرى في الاقتصاد العماني .

(د) ضعف قاعدة التخطيط والاحصاءات والمعلومات . ويعتقد بأن المتوفر من الاحصاءات والبيانات محدود ويفتقر الى الدقة . وينبغي التأكيد على اهمية اقامة قاعدة الاحصاءات والبيانات اللازمة حول هذا القطاع والتي تساهم في اقامة قاعدة مناسبة للتخطيط السليم لهذا القطاع .

(هـ) ضعف خدمات التمويل ، حيث تواجه عمليات تمويل نشاطات الثروة السمكية نقصاً ، ليس في حجم التمويل المتاح ، وإنما في وفرة الكوادر المؤهلة للتمويل الانمائي السمكي .

د ـ تقويم تجربة تنمية الثروة السمكية / خلاصة

يمكن تلخيص الوضع المتعلق بالتنمية السمكية الجارية وآفاقها في النقاط التالية :

---

(٦٣) اسهم ضعف القدرة الاستيعابية لاجهزة ادارة تنمية الثروة السمكية في السلطنة على تنفيذ مشروعات خطة التنمية الاولى والثانية في احداث ضعف في نسبة الانجاز الفعلي للمشروعات وتأخير تنفيذها .

(٦٤) اخرج هذا المشروع الى حيز التنفيذ في نهاية عام ١٩٧٨ ، رغم ان الدراسات المتعلقة به كانت منجزة منذ حوالى ثلاث سنوات قبل ذلك ، وقد ساهمت ـ في رأي الباحث ـ عملية التردد الرسمي الناجمة عن اختلاف الأراء المتعارضة للاجهزة الاستشارية الملحقة بالاجهزة الرسمية في ذلك .

(٦٥) سبق ان اقترح البنك الدولي مشروعاً متكاملاً لتطوير قطاع صيادي الاسماك في المنطقة الجنوبية يقترب كثيراً من المشروع الذي انتهت اليه دراسات ومسوحات مشروع الخليج ـ السابق الاشارة اليه في الهامش رقم ٤٧ ـ ويرتكز الى اقامة تسهيلات صيد متكاملة في البحر وعلى الشواطىء العُمانية ، ولكن ضعف المتابعة داخل الاجهزة الرسمية ، بالاضافة الى تركيز الاجهزة على مشاريع التنمية ذات الطابع التجاري البرّاق (prestigious projects) ، ساهم في رفض المشروع ، رغم اقتناع الاجهزة الفنية والاستشارية في جدواه ، لتنمية قطاع الصيادين .

(١) نظراً لكون قطاع صائدي الاسماك التقليديين يقوم بالنصيب الاكبر من عمليات صيد الاسماك في مجموعة اقطار المنطقة ، ومع الاخذ في الاعتبار تخلف هذا القطاع ، ينبغي اعطاء الاولوية ضمن خطط وبرامج وسياسات تنمية الثروة السمكية في اقطار المنطقة الى هذا القطاع ، بل وجعله احد مرتكزات تنميتها العامة ، على ان تؤخذ عملية تنمية قطاع الصيادين بجوانبها المتكاملة التي تشمل اكتساب الخبرة في ادارة عمليات الصيد handlingبكفاءة ، ثم المحافظة على حصيلة الصيد (preservation) وتأمين قنوات التسويق وخدمات النقل المناسبة وانظمتها بالاضافة الى تنظيم عمليات تعبئة الاسماك (Processing) . وفي اقطار الخليج ، فإن تجربة المواطنين في كل من عمان ، والكويت ، وقطر والبحرين والامارات ، المتعلقة في عمليات الصيد البحري واستخراج اللؤلؤ تدعم هذه الخبرات ، والتي استمرت في ممارستها هذا التوجه لفترة ليست بعيدة عن عصرنا الحالي .

(٢) تدعو نتائج تجربة تنمية الثروة السمكية على المستوى الصناعي الى ضرورة تبني اسلوب متحفظ لدى تقويم المشروعات الانمائية سواء على المستوى الوطني او الاقليمي . ومع ذلك فإن هناك مجالاً لإقامة بعض النشاطات الصناعية السمكية في بعض المناطق ، خاصة في منطقة جنوب وجنوب شرقي الجزيرة العربية ، ولكن يجب اتخاذ الخطوات الاحترازية التالية :

(أ) ينبغي القيام بعمليات صيد استكشافية تجريبية قبل الشروع في تنفيذ المشاريع الصناعية ، وذلك اسوة بما تم القيام به من خلال المشروع الاقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية في بلدان الخليج التي سبق الاشارة اليها .

(ب) ينبغي اختيار وحدات انتاجية اصغر نسبياً لدى إقامة اي مشروع صناعي كمسحوق الاسماك او التعليب واللجوء في مرحلة لاحقة الى وحدات اكبر او زيادة عدد الوحدات الصغرى وذلك لدى ثبوت جدوى العمليات الاولى .

(٣) رغم ان قاعدة المعلومات والاحصاءات جرى تحسينها الى حد ما ، الا انه يجب اتخاذ خطوات اخرى في هذا المجال ، ويقترح ان تنصبّ على :

(أ) توصيف نظام احصائي شبه اقليمي للثروة السمكية (Standarised Sub-Regional statistical system) . لتأمين القاعدة اللازمة للتقويم والتخطيط كما سبقت الاشارة .

(ب) ينبغي تحديث المعلومات المتعلقة بموارد الثروة السمكية في المنطقة التي لم يجر مسحها من قبل المشروع الاقليمي ، وتشمل المنطقة من رأس الحد في عمان الى حدودها مع اليمن الجنوبي . ويعتقد بأن هذه المنطقة هي المركز الرئيسي لمخزون الثروة البحرية في سلطنة عُمان .

(ج) بناء قاعدة للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية عن صائدي الاسماك في بلدان المجلس (Socio-Economic Data) ، فرغم انه تم اجراء تعداد سكاني في كل من الامارات والكويت (١٩٧٥) يوضح عدد الصيادين ، إلّا ان أياً منها لم يقم بتفصيل البيانات حول اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية .

(٤) نظراً للارتفاع النسبي لمستوى اسعار الاسماك المستهلكة في اقطار المجلس ، يقترح تبنّي سياسة سعرية ترتكز في المدى القصير الى تثبيت اسعار السمك الذي يتم صيده بواسطة مشروعات القطاع العام ، على ان يؤخذ في الاعتبار عدم تدني الاسعار لمستوى لغير مصلحة الصيادين ، وترك اسعار عمليات الصيد التي تتم بواسطة القطاع الخاص تحدد بواسطة اعتبارات العرض والطلب . اما بالنسبة للمدى المتوسط فيقترح ان تتخلى الحكومات عن سياسة تحديد الاسعار وتركها لاعتبارات العرض والطلب ، على ان تركز على إحداث التأثير غير المباشر عليها من خلال تأمين مستلزمات الصيد وتسهيلاته في مختلف المراحل الانتاجية والتخزينية والتسويقية .

(٥) رفع المستوى الفني والتأهيلي ليس فقط للصيادين وانما لمختلف العاملين في حقل تنمية الثروة السمكية في القطاعين العام والخاص ، وذلك من خلال البرامج التدريبية والعلمية المكثفة .

(٦) بالنسبة لآفاق تنمية قطاع الصيادين التقليدي (Artisanal) ، وفي جميع انحاء تجمعات هذا القطاع ، فإننا نؤيد اقتراح منظمة الاغذية والزراعة الدولية ، التي خرجت بمشروع متكامل لدعم قطاع الصيادين من خلال اقامة مراكز تنمية الصيادين (Fisheries Development Centres) في مناطق تجمعاتهم ، كما نصت عليه نتائج المشروع فيما يلي : « . . وعليه ، فإن الفكرة الاساسية هي انشاء مراكز تنمية الصيادين التي تشتمل على مختلف التسهيلات اللازمة لتنمية الثروة السمكية كمراكز استقبال الصيد على الشواطىء (Landing sites) ومصانع الثلج ، وورش الاصلاح والصيانة ، ومستودعات التبريد . . الخ ، وذلك بهدف تأمين عملية اقامة البنية التحتية اللازمة للتنمية السمكية ، والتي تعتبر غير كافية حالياً وضعيفة ضعفاً شديداً . فليس كافياً القيام بعمليات الصيد ، ولكن يجب تأمين الدورة الكاملة والكفوءة لجميع الخطوات التي تنتهي بايصال السلعة الى المستهلك »(٦٦) .

إن توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني لاقطار الخليج تستدعي جهداً مركزاً لتنمية الزراعة والثروة السمكية ، ولقطاع الثروة السمكية دور متميز على قطاع الزراعة ، كما سبق ان رأينا ، خاصة في الاطار شبه الاقليمي للتنمية .

---

(٦٦) Feidi, «Fisheries Industries Development in the Member Countries,» p.29.

الفصل الرابع

تقويم لمنجزات التنمية وآفاقها في اقطار المجلس

مقدمة

يستهدف هذا الفصل اجراء تحليل للخصائص الرئيسية لحركة التنمية وانجازاتها ، وتستحوذ المشاكل والمعوقات الأساسية التي واجهت هذه الحركة أو رافقتها ، على اهتمام خاص ، بهدف استكشاف مدى مساهمة التعاون الانمائي في مواجهتها . وينتهي هذا الفصل بتحديد (Identification) لآفاق التنمية وأولوياتها . وبإنجاز ذلك نكون قد قمنا بمسح للأرضية التي تقف عليها حركة التعاون الانمائي الجارية بين اقطار المجلس ، ونكون قد مهدنا الطريق لاستطلاع الكيفية التي يستجيب بها التعاون الانمائي لاحتياجات التنمية وحل مشكلاتها وينسجم مع أولوياتها من ناحية ، كما نساعد في الوقت نفسه على تحديد ملامح المنهاج(approach) المقترح لهذا التعاون من ناحية أخرى ، مع الاستفادة من الدروس التطبيقية لحركة التعاون الانمائي في الاقطار العربية والبلدان النامية من جهة ودروس تجربة التعاون الانمائي في النظامين الرأسمالي والاشتراكي في الأقطار المتقدمة من جهة ثانية ، وهذا ما سيجري تحليله في فصل لاحق .

ونظراً للدور الرائد الذي قام به القطاع المالي والمصرفي في انجازات التنمية ، بقطاعاتها المختلفة ، في أقطار المجلس خلال فترة السبعينات ، وارتباط ذلك بثورة اسعار النفط وما ترتب عليها من فوائض مالية ساهمت في خلق ظاهرة صناعة المال ، فسنبدأ عرضنا لهذا الفصل بالتعرف على بعض المؤشرات المتعلقة بالاطار المالي والمصرفي للتنمية في اقطار مجلس التعاون الخليجي .

اولاً : الإطار المالي والمصرفي لإنجازات التنمية

ساهمت ايرادات النفط المالية في تحقيق دفعة قوية للإنفاق العام الحكومي ، ومكنت هذه البلدان من توسيع قاعدتها الهيكلية والانتاجية ، وذلك لدى إقامتها العديد من المشاريع القائمة على النفط والغاز ، كما قامت بتغطية العديد من المشاريع الزراعية ومشاريع التنمية الاجتماعية ،

جدول رقم (٤ - ١)

الاحتياطيات من العملات الاجنبية والاصول المالية الاجنبية في اقطار مجلس التعاون الخليجي ، للسنوات ١٩٧٣ - ١٩٨٠ (بالمليون دولار)

القطر / السنة	الامارات العربية المتحدة				البحرين				السعودية			
	صافي الاصول الاجنبية	(٪)	الاحتياطي	(٪)	صافي الاصول الاجنبية	(٪)	الاحتياطي	(٪)	صافي الاصول الاجنبية	(٪)	الاحتياطي	(٪)
١٩٧٣	٣٨٠,٢٨	٥,٠١	٩١,٧	٢,٠٧	١١٥,٦	١,٥٢	٦٤,٠	١,٤٥	٥١٨٣	٦٨,٢٤	٣٧٤٧	٨٤,٧٠
١٩٧٤	١٣٧٦,٩	٥,٥٤	٤٥٢,٩	٢,٧٩	٢٣٨,١	٠,٩٦	١٣١,٣	٠,٨١	٢٠١٢٩,٦	٨١	١٤١٥٣	٨٧,١٤
١٩٧٥	٢٤٠٥,٥	٥,٢٧	٩٨٧,٩	٣,٧٦	٣٥٦,٧	٠,٧٨	٢٨٩,٥	١,١٠	٣٩٣٢٣	٨٦,١٠	٢٣١٩٣	٨٨,٢٠
١٩٧٦	٣٧١٩,٣	٦,٢٠	١٩٠٦,٥	٦,٠٨	٤٠٩,٤	٠,٦٨	٤٣٦,٤	١,٣٩	٥٢٢٥٥	٨٧,٠٤	٢٦٩٠٠	٨٥,٧٢
١٩٧٧	٥٣٣,٦	٠,٨٠	٨٠٠,٣	٢,٣١	٤٢١,٢	٠,٦٢	٥٠٣,٩	١,٤٦	٦١٤٠٠٨	٩٠,٩٠	٢٩٩٠٣	٨٦,٢٥
١٩٧٨	٥٨٣,٤	٠,٨٥	٨١١,٨	٣,٤٤	٥٤٦,١	٠,٨٠	٤٩٣,٤	٢,١٠	٦١٦٦٨	٩٠,٠١	١٩٢٠٠	٨١,٣٤
١٩٧٩	٩١١,٣	١,٢٥	١٤٣٢,٣	٥,٧٣	٦١٩,٧	٠,٨٥	٦١٣,٩	٢,٤٥	٦٤٨٣٨	٨٩,٠٤	١٩٢٣٧	٧٦,٨٩
١٩٨٠	٢٧١٣,٧	٢,٥٤	٢٠١٤,٧	٦,٣٩	١١٨٤,٣	١٠١١	٩٥٣,٤	٣,٠٢	٩٤٣٨٥	٨٨,٢٤	٢٣٤٣٧	٧٤,٢٨

يتبع

تابع جدول رقم (٤ - ١)

القطر / السنة	عُمان				قطر				الكويت				الاجمالي	
	صافي الاصول الاجنبية	(٪)	الاحتياطي	(٪)	صافي الاصول الاجنبية	(٪)	الاحتياطي	(٪)	صافي الاصول الاجنبية	(٪)	الاحتياطي	(٪)	صافي الاصول الاجنبية	الاحتياطي
١٩٧٣	١٤٤,٢	١,٩٠	١٠٦,٤	٢,٤١	١١٥,٩	١,٥٣	٣٣,٦	٠,٧٦	١٦٥٥,٩	٢١,٨	٣٨٠,٨	٨,٦١	٧٥٩٤,٨٨	٤٤٢٣,٥
١٩٧٤	١٠٩,١	٠,٤٤	١٩١,٤	١,١٨	١٨٨,٣	٠,٧٦	٦٣,٧	٠,٣٩	٢٨٠٦,٩	١١,٣٠	١٢٤٩,٢	٧,٦٩	٢٤٨٤٨,٩	١٦٢٤١,٥
١٩٧٥	١٠٤,٢	٠,٢٣	٢٣٧,٨	٠,٩٠	٣٢٦,٠	٠,٧١	٩٦,٧	٠,٣٧	٣١٥٤,١	٦,٩١	١٤٩١,٥	٥,٦٧	٤٥٦٦٩,٥	٢٦٢٩٦,٤
١٩٧٦	٩١,٥	٠,١٥	٣٠٧,٠	٠,٩٨	٤٣١,٥	٠,٧٢	١٢٩,٣	٠,٤١	٣١٢٨,٧	٥,٢١	١٧٠١,٨	٥,٤٢	٦٠٠٣٥,٤	٣١٣٨١
١٩٧٧	٣١١,٢	٠,٤٦	٤١٨,٩	١,٢١	٥٠٥,٥	٠,٧٥	١٦١,٧	٠,٤٧	٤٣٧١,٨	٦,٤٧	٢٨٨٣,١	٨,٣٢	٦٧٥٤٤,١	٣٤٦٧٠,٩
١٩٧٨	٢١٥,١	٠,٣٢	٣٨٧,٤	١,٦٤	٦٣٢,٨	٠,٩٢	٢١٠,٧	٠,٨٩	٤٨٦٦,٥	٧,١٠	٢٥٠٠,٤	١٠,٥٩	٦٨٥١١,٩	٢٣٦٠٣,٧
١٩٧٩	٥٤٤,٣	٠,٧٥	٥٧٧,٠	٢,٣١	٧١١,٧	٠,٩٨	٢٨٨,٠	١,١٥	٥١٩١,٦	٧,١٣	٢٨٧٠,٠	١١,٤٧	٧٢٨١٦,٦	٢٥٠١٨,٢
١٩٨٠	٩٨٧,٨	٠,٩٢	٨٧٣,٧	٢,٧٧	٩٢٨,٧	٠,٨٧	٣٤٣,٤	١,٠٩	٦٧٧٣,٨	٦,٣٣	٣٩٢٨,٤	١٢,٤٥	١٠٦٩٧٣,٣	٣١٥٥٠,٦

المصدر : احتسبت من : *International Financial Statistics* (IMF), vol. 34, no. 8 (August 1981).

كما قامت هذه البلدان باستثناء عُمان والبحرين بتبني برامج واسعة لمساعدة بلدان العالم النامي ، كما ازدادت ارصدة احتياطياتها من العملات الاجنبية زيادات كبيرة (الجدول رقم ٤ ـ ١) .

وتبلور التطورات الماليّة طبيعة العوامل والاطر التي تحققت من خلالها انجازات التنمية كافة في اقطار المجلس خلال فترة السبعينات . كما توضح التطورات المتعلقة بالقطاع المالي في مجموعة اقطار المَجلس الإطار الاكثر تأثيرا على حركة التنمية واتجاهاتها لديها من ناحية ، وتعكس هذه التطورات من ناحية ثانية عوامل الجذب المختلفة التي امسكت باتجاهات هذه البلدان الاستثمارية ،ومن ثم تهيىء لفهم عملي لطبيعة المنهاج الذي يفترض تبنيه للتعاون الانمائي في دوائره الجغرافية الاقتصادية المختلفة ، وهو ما سيجري تحليله بشكل تفصيلي في فصول لاحقة .

١ ـ خلاصة التحليل الكمي للفوائض المالية

تشير تطورات الموقف المالي لبلدان مجلس التعاون العربي الخليجي التي ترجمتها مؤشرات موازين مدفوعاتها وموازناتها العامة وعلاقتها بإحصاءات الانتاج القومي الاجمالي فيها ، إلى بروز ظاهرة تزايد قيمة الاصول المالية التي يمكن ان تساهم في تنمية ما يمكن ان يسمى صناعة المال لدى هذه المجموعة ، وفي الوقت نفسه يمكنها ان تلعب دورا حيويا في دعم فرص التنمية على المستويين الاقليمي والدولي . وقد اوضحت البيانات والنسب التالية تحقق هذه الظاهرة[1] :

أ ـ زيادة ايرادات النفط بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٠ بمعدل ١٧,٣ مرة (من ٨,٥٥١ مليار دولار عام ١٩٧٣ الى حوالى ١٤٨ مليار دولار عام ١٩٨٠) . ووصلت مجموعة إيرادات النفط المتراكمة الى ما قيمته ٤٩٣,٩٨٣ مليار دولار في عام ١٩٨٠ وقد سجلت السعودية ما نسبته ٦٦ بالمائة من هذه الايرادات التجميعية ، بينما سجلت الكويت ما نسبته ١٥,٨ بالمائة والامارات ما نسبته ١١,٧ بالمائة .

ونتيجة لذلك فقد ازدادت فوائض الحساب الجاري في موازين مدفوعاتها خلال الفترة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣ من ٥,٧ مليار دولار إلى ٣٤,٩ مليار دولار ، كما بلغت القيمة التجميعية لفائض الحساب الجاري لموازين مدفوعات كل من السعودية والكويت والإمارات ما قيمته ١٨٩,٧ مليار دولار بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ ، وسجلت السعودية ما نسبته ٤٧,٣ بالمائة والكويت ما نسبته ٣٥ بالمائة والامارات ما نسبته ١٦,٩ بالمائة .

ب ـ ازدياد قيمة الاصول المالية الاجنبية بين عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ بنسبة ١٣٠٨,٥

---

(١) بنيت هذه البيانات على اساس التحليل الكمي الذي اجراه الباحث لفوائض اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي المالية ، وذلك في :

Fuad Hamdi Beseisu, «Pragmatic Approach to Arab Gulf States' Development Cooperation: Conceptual and Practical Basis,» (Ph.D. dissertation, University of Durham, October 1982).

علماً بأن هذه الفوائض متحققة اساساً في الاقطار الاربعة التالية : السعودية ، الكويت ، الامارات العربية المتحدة ، وقطر .

بالمائة ، كما كانت السعودية مسؤولة عما نسبته ٩٠ بالمائة من هذه الزيادة وبلغت نسبة الاصول المالية المملوكة لكل من السعودية والكويت في نهاية عام ١٩٨٠ حوالي ٩٦ بالمائة (للسعودية ٨٨ بالمائة) .

تعكس نسبة الاصول الاجنبية الى الانتاج المحلي الاجمالي ، الاهمية الاقتصادية لهذه الاصول ، فقد وصلت هذه النسبة التجميعية لكل من السعودية والكويت والامارات الى ما نسبته ٧١ بالمائة خلال عام ١٩٨٠ ، السعودية ٨٨ بالمائة ، الكويت ٢٦ بالمائة الامارات ٢٠ بالمائة . بينما كانت هذه النسبة للدول الصناعية قد بلغت ٢٢ بالمائة للولايات المتحدة و ٢٧ بالمائة للمملكة المتحدة .

جـ - ازدياد قيمة الاحتياطيات من العملات الاجنبية لهذه الدول بنسبة ٦٢٣,٣ بالمائة بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ بينما ازدادت احتياطيات دول العالم بنسبة ١٨٤ بالمائة ، وكانت السعودية مسؤولة عما نسبته ٧٣ بالمائة من الزيادة التي حققتها اقطار المجلس . وقد وصلت اقطار المجلس فيما يتعلق بحجم احتياطياتها من العملات الاجنبية الى الترتيب الثاني بين دول العالم المختلفة ، وذلك بعد ألمانيا الغربية .

فبلغت نسبة احتياطيات أقطار المجلس ٢٠ بالمائة من قيمة انتاجها القومي الاجمالي ، بينما كانت هذه النسبة ٤ بالمائة فقط للدول الصناعية . وبلغت نسبة ارصدتها من احتياطي العملات الاجنبية ٥٩ بالمائة من قيمة وارداتها بينما بلغت النسبة المقابلة لدول العالم ما نسبته ٢٣,٨ بالمائة(٢) .

د - ارتفاع مؤشرات الموازنة العامة ، إذ سجل الفائض التجميعي للموازنات العامة لدول المجلس ما قيمته ٢٩ مليار دولار خلال عام ١٩٨٠ او ما نسبته ٣٠ بالمائة من ايرادات النفط التجميعية . وبلغت نسبة الفائض في الموازنة العامة للكويت ٨٠ بالمائة ، كما سجلت فوائض الموازنات العامة للكويت التجميعية ما نسبته ٥٤ بالمائة من اجمالي ايراداتها التجميعية ، وتم تحويل ما نسبته ٩٥ بالمائة من هذه الفوائض الى اصول مالية اجنبية ، وتم اشتقاق ما نسبته ٨٣ بالمائة من دخل الاستثمار الكويتي من الاصول الاجنبية .

والخلاصة، ان فرصة وفرة الفوائض المالية المتحققة في ضوء المؤشرات المذكورة اعلاه دعت حكومات البلدان المصدرة للنفط لاستثمار امكانات تنمية صناعة المال ، وبدأت تشعر بضرورة زيادة مجالات الوساطة المالية بنفسها بدلا من احالتها لأسواق النقد والمال العالمية في لندن ونيويورك . كما اكتشفت هذه البلدان ان الطاقة الاستيعابية لاقتصادياتها لا تستطيع ان توفر الفرصة لاستثمار الأصول المالية الاجنبية المتراكمة لدى القطاعين العام والخاص ، وذلك ضمن

---

(٢) International Monetary Fund [IMF], *Annual Report, 1981* (Washington, D.C.: IMF, 1981), p. 29.

حدود اقتصادياتها الوطنية ، وبدأت هذه الأقطار ترى في العائد على استثماراتها في الخارج مصدرا اساسيا ، بل ربما المصدر الرئيسي والبديل ، لاحتياطيات النفط المتناقصة ، كما رأت بلدان الفائض ان الاستثمار في تمويل مشاريع التنمية في بلدان الوطن العربي وبلدان العالم الثالث ، يلبي احتياجات شعورها بالمسؤولية الدولية المترتبة عليها تجاه هذه البلدان ، وهو الامر الذي انعكس على صعود المملكة العربية السعودية الى الترتيب الاول ضمن بلدان العالم في حجم مساعداتها ونسبة هذه المساعدات الى دخلها القومي خلال عام ١٩٨١ . وحيث ان هذه العائدات زادت على مجموع قيمة الفائض السنوي في الحساب الجاري لميزان مدفوعات الكويت ، فقد بات من المهم والواجب حماية هذه الاصول المالية وتعظيم مردودها(٣) .

٢ ـ تطور صناعة المال في الاطار العربي الخليجي

تشير تطورات النشاطات المالية المتحققة في بلدان مجلس التعاون الخليجي ، في ضوء المؤشرات المالية المتعلقة التي سبقت الاشارة اليها ، الى تقدم صناعة المال في المنطقة وخاصة بالنسبة لبروز ظاهرة مصارف التنمية الاسلامية التي لعبت المملكة العربية السعودية فيها الدور القيادي ، وكذلك بروز الكويت في ميدان التمويل طويل الاجل وكسوق مالية متطورة ، والبحرين كمركز اقليمي للخدمات المصرفية(Offshore Banking services). ومما يجدر ذكره ان مصطلح صناعة المال يعني في مفهومنا خلق تكامل وظيفي قطاعي بين اجهزة التمويل والمؤسسات المالية والمصرفية المختلفة ومتطلبات تنمية القطاعات الانتاجية والخدمية المختلفة ، وعليه يتم احداث التشابك العضوي بين هذه المؤسسات والمشروعات والمؤسسات الانمائية من ناحية ، كما يتم تطعيم الاجهزة المصرفية والمالية بكوادر فنية متخصصة في مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية من ناحية اخرى .

أ ـ السعودية

أما الدور الرائد للسعودية في مجال تنمية صناعة المال خاصة في الاطار الاسلامي ، فتؤكده الشواهد والتطورات التالية(٤) :

---

(٣) نهاد النقيب ، **الاحتياطيات المالية العربية** ، سلسلة البحوث ، ٣ ([بغداد]: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للابحاث ، ١٩٨١) ، بالاشارة لتعريف فائق عبد الرسول ، في : مؤتمر الاقتصاديين العرب ، ٥ ، بغداد ، ١٢ ـ ١٥ نيسان / ابريل ١٩٧٥ .

(٤) انظر المصادر التالية:

«Abalkhail Calls for Greater Local Role, *MEED* Conference on Regional Banking,» *Middle East Economic Digest* [MEED], (26 February- 4 March 1982), pp. 4-8; «Islamic Development Bank: Now Six Years Old,» *Arab Economist*, vol. 14, no. 160 (March 1982), pp. 26-27; «Islamic Banking,» *Arab Banking and Finance* (MEED), vol. 1, no. 2 (July 1982), pp. 78-82, and

البنك الاسلامي للتنمية (جدة) ، **التقرير السنوي الثالث** ، ١٣٩٨ هجري (١٩٧٧ / ١٩٧٨) .

(١) نمو القطاع المصرفي والمالي نموا كبيرا

حققت مؤشرات الانجاز المصرفي للمملكة العربية السعودية نموا كبيرا تخطى في معدلات نموه ، تلك المعدلات التي حققتها القطاعات المحلية الأخرى ، وذلك خلال الفترة بين عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ وعام ١٩٨٠ / ١٩٨١ . فبينما حققت قطاعات الانتاج المحلي الاجمالي غير النفطية زيادة بلغت اربعة اضعاف ونصف مستواها في بداية الفترة ، فإن حجم المخزون النقدي Stock of Money وشبه النقود Quasi Money تضاعف لاكثر من خمس مرات، كما تضاعفت قروض المصارف التجارية للقطاع الخاص بأكثر من ٦ مرات ، وبالنسبة للقطاع المصرفي ، ازداد حجم الودائع من ٣٣١٤ مليون دولار الى ٢٠٧١٧ مليون دولار ، وذلك خلال الفترة بين ١٩٧٥ و ١٩٨١ وبنسبة نمو بلغت ٥٢٥ بالمائة . وارتفع عدد فروع المصارف من ٧٨ فرعاً الى ٣٠٠ فرع ، كما ازدادت قيمة مجمل الاصول من ٨٧٨٥ مليون دولار الى ٣١٦٥٩ مليون دولار ، يعكس ذلك زيادة حجم نشاطات النظام المصرفي بحوالى ٦ مرات خلال الفترة نفسها .

(٢) دور البنك الاسلامي للتنمية

اثبت البنك الاسلامي للتنمية بعد ٧ سنوات من عمله ومنذ تأسيسه عام ١٣٩٥ هجري (١٩٧٥ م) قدرته على تحقيق اهدافه الاساسية التي انشىء من اجلها لتسريع التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الاسلامية . وتعتبر كل من المملكة العربية السعودية وليبيا والامارات العربية المتحدة والكويت من اكبر الاقطار الواحد والاربعين المساهمة في رأسمال البنك والبالغ ٢٠٠٠ مليون دينار اسلامي (٢٤٠٠ مليون دولار) . ونشير فيما يلي الى اهم النشاطات التي تعكس دور المصرف الريادي في تمويل مشروعات التنمية في البلدان الاسلامية .

(أ) وضع البنك خطة عامة للتنمية في البلدان الاسلامية تتضمن برنامجا للتنمية الزراعية والصناعية والتجارية بالاضافة الى شبكة من تسهيلات النقل والمواصلات وخدمات الصحة والتعليم ومؤسسات التدريب الفني والمهني .

(ب) يقوم البنك بدعم وتشجيع التعاون بين البلدان الاسلامية من خلال تبنيه للمشاريع التي تتعلق بأكثر من بلد مثل مشروع تنمية المناطق المحيطة بنهر السنغال ومشروع الطريق عبر الصحراء الذي سيأتي ذكره فيما بعد .

هذا ويحتفظ البنك بعلاقات وطيدة مع المؤسسات الاقليمية والدولية كافة المتخصصة في شؤون التنمية وتمويلها مثل اليونسكو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا .

ب ـ الكويت

وبالنسبة لدور الكويت الريادي في سوق المال فقد اكدته المؤشرات التالية :

(١) انتعاش النشاط المالي

بدأ نشاط سوق الكويت المالي منذ منتصف الستينات بالتعامل في اسهم المصارف وشركات الاستثمار وبعض شركات التأمين والصناعات الخفيفة . وبحلول عام ١٩٧٦ اصبح سوق المال الكويتي يحتل المرتبة السادسة بين اسواق المال في العالم فيما يتعلق بحجم وقيمة الاسهم المتداولة . كما زاد رأسمال الشركات المتعاملة في السوق بحلول عام ١٩٨١ والبالغ عددها ٤٠ شركة عن حجم مخزون النقود في الاقتصاد حيث بلغ ذلك ٤,٨ مليارات دينار كويتي .

(٢) نمو القطاع المالي

يحتوي هذا القطاع حاليا على سبعة مصارف ، ١٢ شركة استثمار ، اربع شركات تأمين ، صندوق كبير للضمان الاجتماعي ،صندوقين للتنمية احدهما عربي ، وثلاثة مصارف متخصصة .

(٣) ازدهار السوق المالي

يعتبر سوق الكويت للسندات الدولية المقوم بالدينار الكويتي ، من اقدم واكبر واكثر الاسواق تقدما في الشرق الاوسط . وأصبح في عام ١٩٧٨ يحتل المرتبة الثالثة بين اسواق العالم بعد سوق الدولار الاميركي وسوق المارك الالماني فيما يتعلق بحجم الاصدارات الدولية التي نفذها[٥] . ومع ملاحظة ان عملية اصدار السندات لا تنسجم ومبادىء الاقتصاد الاسلامي ، الا انه يمكن الاستفادة من التجربة المكتسبة في استحداث وتطوير ادوات جديدة للدين متوسط الاجل لا تتعارض مع تلك المبادىء .

وقد حققت كل هذه المؤسسات تقدما كبيرا في ممارستها لنشاطاتها المالية ، وكمثل على ذلك فقد شاركت شركة الاستثمارات الكويتية في ادارة اصدارات لسندات ارتفعت قيمتها من ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٩ الى ما قيمته ٢,٤٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ تمثل ٣٤ إصداراً[٦] .

ج ـ البحرين

وبالنسبة للبحرين فقد نمت كمركز دولي للخدمات المصرفية وذلك من خلال استقطابها للمؤسسات المصرفية العالمية التي قامت بفتح مشروع لها في الجزيرة ، وتعاملت في الاصول والالتزامات بالعملات الاجنبية لغير المقيمين ، ووفرت لها مختلف التسهيلات والاعفاءات من القيود الادارية والضريبية[٧] .

---

(٥) Hikmat Sharif Nashashibi, «Financial Resources for Development; Capital Markets in Developing Countries: A Study on Borrowing by Developing Countries in the Emerging Capital Markets in the Middle East,» 16 June 1980, United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], Geneva, Supplement 2 (TD/B/C, 3/165).

(٦) Kassem Omar, «The Gulf Needs Creative Financial Engineering,» *Euromoney* (London), (July 1981), p. 127.

(٧) Ian McCarthy, «Offshore Banking Centers: Benefits and Costs,» *Finance and Development*, vol. 16, no. 4 (December 1979).

وتعتبر البحرين أحد المراكز العالمية التي بلغ عددها ٢١ مركـزا . وتكاملت البحـرين في نشاطات اسواق النقد والمال العالمية خلال العقدين الماضيين ، فتضاعفت أصول مصارف الخدمات المصرفية البحرانية خلال الفترة بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، وتم ذلك في ظل بيئة نقدية عالمية استحوذت فيها عمليات هذه الخدمات على نسبة متزايدة من اسواق العملات الاوروبية(٨) .

وقد اعتمد نمو نشاطات البحرين كسوق للاقراض قصير الأجل ، على الموارد المالية المتاحة من فوائض اقطار الخليج التي تم توجيهها للاسواق النقدية العالمية ، وتم انجاز ذلك من خلال شبكة المصارف العالمية بخبراتها المتاحة في البحرين .

وهكذا يلاحظ أن الإيرادات النفطية المتصاعدة ساهمت في نمو القطاع المالي والمصرفي في المنطقة ، واخذت نشاطات هذا القطاع في الوقت نفسه ابعاداً ، تخطت في مجالاتها الدائرة الخليجية شبه الاقليمية لتشمل الدائرة الاقليمية (العربية) والدولية ، كما سنرى بشكل مفصل في الفصول القادمة .

وبالنسبة للدائرة شبه الاقليمية ، وفي نطاق اقتصاديات اقطار المجلس الوطنية ، فإن تصاعد عملية ضخ الايرادات النفطية من خلال قنوات الانفاق العام وما صاحبها من تـزايد في دخـل القطاع الخاص وتصاعد نشاطاته ، ساهم في احداث ضغوط تضخمية نجمت عن محدودية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لاقتصادياتها .

ثانياً : الاتجاهات العامة لحركة التنمية ومنجزاتها

وفق قوة دفع طَموحة استهـدفت كسر حلقـة التخلف الاقتصادي ، وفي محـاولة لكسب السباق مع الزمن ، وفي ظل اقتصاديات تعتمد على مـورد واحد نـاضب (النفط) تبنى رجال التخطيط ومتخذو القرارات العليا خلال فترة السبعينات منهاجاً يرفض فكرة الحد من الانفاق او تحقيق معدلات نمو متواضعة ، بل على العكس من ذلك ، فقد تم اعتماد سياسات من شأنها تحقيق معدلات عالية من الانفاق الاستثماري في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لتأمين مستويات معيشية مرتفعة واقامة قاعدة واسعة من الصناعات والمشاريع الانمائية الاساسية .

ومع ذلك : « فعندما فتحت ابواب الرخاء على مصراعيها أمام الدول المنتجة للنفط خلال عام ١٩٧٤ ، فان الحقيقة المتعلقة باحتمال تصدع وتلاشي هذا الرخاء لم تكن غائبة عن هذه الحكومات »(٩) .

وعليه فقد استهدفت معظم خطط وبرامج التنمية في هذه البلدان توسيع قاعدة اقتصادياتها الوطنية وفق مبدأ اتسم بالوضوح والبساطة ، ومقتضاه ضرورة استثمار ايرادات النفط اليوم ، وبطريقة تضمن المحافظة مستقبلا على مستوى المعيشة نفسه والدخل المتحقق حالياً ، في ظل عهد

---

(٨) انظر الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب .

(٩) Rudolf Hablützel, «Issues in Economic Diversification for the Oil-Rich Countries,» *Finance and Development,* vol. 18, no. 2 (June 1981), p. 10.

النفط . ويعني ذلك تحويل المميزات النسبية المؤقتة التي تتمتع بها هذه الاقطار الى مميزات اقتصادية نسبية دائمة في ظل العلاقات الاقتصادية الدولية ووفق اطار يسمح بتحقيق عملية التوليد الذاتي للنمو (Self- Sustaining economic development) .

وتمت بلورة استراتيجية تنويع القاعدة الانتاجية على أساس التصنيع ، وكانت الصناعات البتروكيماثية محور هذا التوجه ، نظرا لما تتمتع به من خصائص هيكلية توافرت في هذه المجموعة من الأقطار ، وبشكل مميز عن بقية بلدان العالم النامي ، تتمثل هذه الخصائص في اعتمادها على وفرة الغاز الطبيعي ، والطاقة المشتتة من النفط ، والكثافة الرأسمالية التي امكن تأمينها خلال فترة السبعينات ومطلع الثمانينات . وترتفع نسبة رأس المال / العمل (Capital / Labour ratio) في هذه الصناعات ، حيث قدرت تكلفة خلق وظيفة جديدة بما يتراوح بين ٢٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ دولار .

واظهرت الدراسات المتعلقة بإقامة المجمعات البتروكيماثية أنها مجدية وبشكل قويّ . كما هيأت عملية حرق ما نسبته ٨٧ بالمائة من الغاز الطبيعي المنتج في مجموعة هذه الاقطار ، الفرصة للاستفادة من هذه الطاقة المهدورة . يضاف الى ذلك أنه بينما يعاني العرض من الغاز الطبيعي السائل (Natural Gas liguids) من نقص عام على المستوى العالمي ، ويتوقع استمرار هذه الحالة في المدى المنظور ، فإن احتياطياته المكتشفة والمحتملة في اقطار المجلس يعتقد بأنها ضخمة[١٠].

كما وجهت هذه الاقطار جزءاً من اهتماماتها التصنيعية صوب الصناعات الاحلالية الخفيفة (Import- Substitution light Industries) وبشكل خاص بالنسبة للصناعات الغذائية والسجائر والملابس ومواد البناء . كما حظي قطاع الخدمات ، وبخاصة الخدمات المالية ، باهتمام خاص من بعض اقطار المجلس ، وبخاصة الكويت والبحرين . وقد كان ذلك منطقياً في منطقة لا تتمتع بتقاليد صناعية راسخة ، كما لم يستجب مواطنوها الذين يميلون للأعمال التجارية ، وبطبيعتهم البدوية ، الى نداءات الحكومات بالتحول الى مهندسين وفنيين في الصناعات المختلفة . . وبالرغم من وضوح هذه الظاهرة فلم تُظهر بعض الحكومات تفهماً لانعكاسات وتعقيدات حركة التصنيع في مثل هذه المجتمعات .

ويبدي رجال الأعمال الخليجيون ميلا سهلا للتحول من النشاط التجاري الى النشاطات المتعلقة بالمضاربة العقارية ثم الى المضاربات المالية على نطاق واسع ، وذلك اذا ما اتيحت لهم الفرصة لذلك . ورغم انه يمكن لهذه المنطقة أن تتخصص ، في المدى المتوسط ، في مثل هذه النشاطات ، وذلك بدلا من الاصرار على تحويلها الى مراكز صناعية ، الّا ان جدوى هذا التوجه تعتمد ، في المدى الطويل ، على العديد من العوامل ، ليس أقلها الاندماج في النشاطات الاقليمية والدولية .

---

(١٠) IMF, «Qatar: Staff Report for the 1977, Article VIII Consultation,» 11 April 1975 (SM/75/83).

هذا ، ويعتقد بأنّ ثورة أسعار النفط قد احدثت أثراً مزدوجاً . فبينما ارتفعت أسعار النفط والدخل الناجم عن ذلك بسرعة ، فقد ارتفعت نسبة التضخم في الوقت نفسه ، كما ارتفعت نسبة الاعتماد على العمالة المستوردة . وفوق ذلك كله ، كان نمو قطاع النفط كمساهم في الدخل القومي على حساب تخفيض الدور الذي تلعبه بقية القطاعات غير النفطية في معظم أقطار المنطقة . وبينما لعبت ايرادات النفط دوراً بالغ الأهمية في الإنفاق على جميع القطاعات الأقتصادية ، فقد لوحظ ، وبغض النظر عن النيات الرسمية المتوافرة، ان انفاقها قد مال للتركز صوب القطاعات الاستهلاكية بدلاً من تركز اتجاهاتها نحو الاستثمار في النشاطات الانتاجية . وقد ساهم ذلك في إعاقة عملية حل بعض المشاكل ذات الطبيعة الهيكلية والتي تواجه اقتصاديات هذه البلدان(١١) .

وسنقوم فيما يلي بالاشارة المركزة الى هذه المشاكل التي واجهت حركة التّنمية في البلدان الاعضاء . وقبل ذلك فإنّ هناك ملاحظتين أساسيتين تتعلقان بمسار حركة التصنيع ، خاصة ما يتعلق بالصناعات الاحلالية ، تنبغي الاشارة اليهما :

- تستجيب الصناعات الاحلالية لطبيعة الخبرة التجارية التي تراكمت لدى رجال الأعمال في منطقة الخليج ، ولكنها في الوقت نفسه لا توفر حافزاً قوياً لدى رجال التخطيط في هذه البلدان لجعلها محور عملية التنمية الصناعية ، وخاصة انها تمثل في العادة وجهة البلدان التي تعاني اقتصادياتها من عجز كبير في موازين مدفوعاتها من ناحية ، أو تواجه مشاكل تتعلق بالبطالة الكثيفة من ناحية ثانية . ويلاحظ عدم مواجهة اقطار المنطقة لمثل هاتين المشكلتين ، الأمر الذي يخلق مبرراً لنصح هذه الاقطار بالتركيز على استراتيجيات اخرى للتنمية ، كإقامة الصناعات المكملة لصناعة النفط أو بالتركيز على صناعة الخدمات المالية كما سيرد تحليله مفصلا في فصول لاحقة .

- الملاحظة الثانية مرتبطة بتركيز هذه الاقطار على الصناعات البتروكيمائية . فهذه الصناعات تتضمن عملية تحويل الأصول المالية المتحركة (Financial Capital) المشتقة من النفط الى رأسمال ثابت (Fixed Capital) متمثل في مبانٍ ومكنات وآلات ، وهي تتضمن بذلك عنصراً كبيراً من المخاطرة اذا فشلت لدى عبورها الى مرحلة الانتاج . ويعود الخطر الأساسي الذي يواجه هذه الصناعات الى سببين يتعلقان بطبيعة هذه الصناعة : فهذه الصناعة تتميز باعتمادها على التكنولوجيا المعقدة ، وتواجه منافسة حادة في الاسواق العالمية ، وعلى هذه المشروعات أن تستخدم أحدث تكنولوجيا متوافرة والعمالة المؤهلة تأهيلاً عالياً . كما تتسم هذه الصناعات بطبيعة ديناميكية يلعب فيها البحث العلمي وتطوير المنتجات بشكل متواصل دورا مهماً . هذه المؤهلات اللازمة لهذه الصناعات لا يمكن تأمينها بمجرد استيراد المصانع البتروكيمائية .

وتتصل الاعتبارات التالية بهذه المسألة :

---

(١١) Ali Khalifa Al-Kuwari, *Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development,* ed. by Howard Bowen-Jones (London: Bowker; University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1978), p. 187.

١ ـ يعتقد بأن عملية تنفيذ المشاريع البتروكيمائية صاحَبها عملية تهاون في مستوى التكاليف المقبولة لتوريد مصانعها ، كما لم تتم مراعاة نوعية التكنولوجيا المطبقة في هذه الصناعات والتي تم استيرادها على وجه السرعة .

٢ ـ صاحبت عملية التنمية الصناعية أفكار خاطئة ارتبطت بهدف تحقيق معدلات عالية للنمو في بعض القطاعات الهامشية في اقتصاديات بلدان الخليج ، وقد ارتبط ذلك باستيراد بعض العناصر التي توافق ظروف البلدان المتقدمة اقتصادياً وتتمتع فيها بالجدوى ، بينما تم زرعها في اقتصاديات الاقطار المتخلفة .

٣ ـ يعتقد بأن اقطار المجلس لم تقم بتوجيه اهتمام كافٍ لتنمية العلوم والتكنولوجيا ، وقد عانى العديد من الصناعات كبيرة الحجم في أقطار المجلس من الإنتاج بمستوى أقل من الطاقة الانتاجية المتاحة . وفي ظل ظروف تتسم بندرة العمالة الماهرة ، والإدارة والتكنولوجيا المتقدمة ، والحاجة الى الخبرة التسويقية ، وبعض الازدواجية في تنفيذ المشاريع ، فقد كان لا بد من انخفاض مستوى الانتاجية المتحققة ، سواء بالنسبة للعمل أم رأس المال . وبالنسبة لهذه البلدان والتي تعتبر اسواقها صغيرة الحجم ، حيث يتراوح عدد السكان في خمسة اقطار من الاقطار الستة الأعضاء في المجلس ، حوالى المليون نسمة ، أو أقل ، فلم يكن أمامها سوى الاعتماد على الصناعات الموجهة للتصدير ، والتي تواجه مخاطر المنافسة الشديدة في الاسواق العالمية .

وبالرغم مما تتمتع بهِ هذه الصناعات من مزايا نسبية في منطقة الخليج ، الاّ أن مستقبلها مرهون باتجاهات الاسعار في الاسواق العالمية والتي يصعب التنبوء بها ولو في المدى القصير ، بالإضافة الى قدرتها على الصمود أمام المنافسة الحادة ، كما سبق أن أشرنا . ومن العوامل التي تقف لمصلحة هذا التوجه في بعض اقطار المجلس ، كالسعودية والكويت ، ان هذه الاقطار قادرة على تحمل أعباء إنتاج هذه الصناعات في ظل ظروف غير اقتصادية في مراحلها الأولى الى أن تتمكن في مرحلة لاحقة من النجاح . ورغم ذلك يبقى السؤال قائماً حول جدوى اتباع هذه الاستراتيجية في المدى الطويل بهدف تنويع القاعدة الانتاجية لاقتصاديات الاقطار الاعضاء(١٢) .

١ ـ الملامح السلبية لحركة التنمية

نشير فيما يلي الى الملامح السلبية التي اتسمت بها حركة التنمية في أقطار المجلس والتي جاءت ، في معظمها ، انعكاساً للمشاكل الهيكلية التي تعاني منها اقتصادياتها .

ومن أبرز المظاهر السلبية التي رافقت هذه الحركة السمات التالية :

أ ـ التركيز على مشروعات التنمية ذات الواجهة الدعائية ـ الامتيازية (Prestigious Development Projects) .

(١٢) Great Britain, Department of Energy, *Digest of United Kingdom Energy Statistics, 1982* (London: Her Majesty's Stationary Office [HMSO], 1982), p. 13.

ب ـ ضعف أجهزة التخطيط الانمائي .

جـ ـ المشاكل الاجتماعية المتصلة بالموارد البشرية .

د ـ مرافقة نشاطات المضاربة للعمليات الاستثمارية .

أ ـ المشروعات الدعائية

وبينما تتضمن قائمتها العديد من مشروعات التنمية الاجتماعية والخدمات كالمطارات والساحات الرياضية والمباني الحكومية الضخمة ومجمعات المؤتمرات والمستشفيات ومباني الجامعات وغيرها ، الاّ ان الصناعات البتروكيمائية تعتبر المثل الحيّ لمشروعات التنمية الاقتصادية ذات الطبيعة الامتيازية Prestigious وتؤثر على امكانات نجاح أو فشل تجربة التنمية الجارية في اقطار المجلس ، إذ بالاضافة اليها ، فقد لوحظ بروز الظواهر التالية مع تجربة هذه الصناعات :

(١) نقص الايدي العاملة المدربة ساهم في رفع تكاليف تنفيذها وأدّى الى محدودية منتجاتها .

(٢) إن عملية انمائية من شأنها استيراد كل مكونات الصناعة (باستثناء النفط الخام والغاز) لا بد من أن تساهم في رفع مستوى تكلفة انجاز هذه المشاريع وزيادة هامش الزمن الذي تنفذ من خلاله . ويستشهد هنا على معدل التكاليف الثابتة اللازمة لإنتاج برميل من النفط المصفى ، حيث وصل الى ما قيمته ٦٧٦ دولاراً في أقطار الخليج ، بينما تراوح الرقم المقابل بالنسبة لشركة شل خلال الفترة نفسها بين ٢٥٠ و ٣٥٠ دولاراً فقط[١٣] .

ويقدر ارتفاع مستوى تكلفة تنفيذ المشاريع في دول مجموعة الأوبيك ، بشكل عام ، بما نسبته ٣٠ بالمائة وقد تصل الى ٦٠ بالمائة فوق تكاليف تنفيذ المشاريع نفسها في بلدان أوروبا الغربية . ويرجع ذلك الى عدم كفاية القاعدة اللازمة لهذه الصناعات ونقص الخبرات الإدارية والفنية لدى دول الاوبيك، بالاضافة الى السياسات التمييزية التي يمارسها المورّدون الاجانب بالنسبة للاسعار . ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى عدم تنسيق السياسات الاستثمارية للبلدان المنتجة للنفط في مواجهة التجمعات القوية لموردي المصانع وبراءات الاختراع (Patents) والتجهيزات .

وينتج عن كل ذلك انخفاض معدل العائد على الاستثمار . وهناك من يشير الى ان معدل تكلفة انتاج البرميل الواحد من الغاز الطبيعي السائل (L N G) يقدّر بحوالى ١٢ دولاراً ، وهذا المعدل اقل بنسبة ضئيلة من سعر المبيع[١٤] .

(١٣) Al-Kuwari, *Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development*, p. 42.

(١٤) Keith Mclachlan and Nasri Ghobran, *Economic Development of the Middle East Oil Exporting States: A Review of Economic Changes of Future Prospects for Saudi Arabia, Kuwait, Iraq, the United Arab Emirates, Bahrain and Qatar*, EIU Special Report, 54 (London: Economist Intelligence Unit [EIU], 1978), p. 4.

(٣) تقف سياسات الحماية المطبقة في الدول الصناعية المتقدمة ، بالاضافة الى كساد السوق العالمي بالنسبة للصناعات البتروكيمائية ، عقبة أمام الاحتمالات المتفائلة لهذه الصناعات ، ويمكن أن يساهم تزايد مستوى الطلب العام في الاسواق العالمية في تغيير هذه الصورة المظلمة .

ويعني ذلك بالنسبة للعديدين خسارة جدية بالمقارنة مع الفرص البديلة لاستخدام الغاز ، بما فيها إعادة ضخّه لاستعمالات المستقبل ، كما يجعل ذلك الدول المستوردة لهذه المنتجات هي المستفيدة ، نظراً لحصولها على هذه المنتجات بأسعار قريبة من أسعار النفط الخام ، على الرغم من الاستثمارات الضخمة الموجهة لانتاج الغاز من قبل المنتجين . يضاف الى ذلك ، الارتفاع الكبير لتكاليف نقل الغاز الطبيعي السائل، وقدرت تكلفة نقل الطن من الغاز الطبيعي السائل بحوالى ٤٤ دولاراً ، وهي تزيد عن سبعة أضعاف تكلفة نقل النفط الخام . ويتمثل البديل لإنتاج الغاز الطبيعي السائل في انتاج الغاز المصاحب للنفط(LPG)والذي تقل تكاليف انتاجه وتشغيله ونقله .

ب ـ ضعف اجهزة التخطيط الانمائي

في الوقت الذي تبنت فيه كل من المملكة العربية السعودية والكويت وسلطنة عُمان ودولة الامارات العربية المتحدة اسلوب التخطيط الإنمائي ، فقد اعتمدت البحرين وقطر على تنفيذ مشروعات التنمية بدون برمجة مخططة كما سبق ان رأينا (الفصل الثاني) . ورغم ذلك فيعتقد بأن خطط التنمية ومشروعاتها في مجموعة اقطار المجلس ، كانت مجرد قوائم من مشروعات التنمية التي تمثل طموحا أكثر من كونها تعكس تقويماً واقعياً مبنياً على اساس الاهداف الممكن تحقيقها وفق معطيات الموارد والامكانات المتاحة .

ففي الامارات العربية المتحدة انعكس ضعف أجهزة التخطيط المركزية بازدواجية خطيرة في العديد من مشروعات التنمية لدى اماراتها . فلم تقم ابو ظبي ودبي بتنسيق سياساتها المتعلقة بإقامة المشروعات البتروكيمائية ، بل هناك منافسة بين توجهات كل منهما . فعندما اعلنت دبي في عام ١٩٧٦ عن برامجها لإقامة مجمعها الصناعي والميناء الخاص في منطقة جبل علي ، أعلنت ابو ظبي بعد اسابيع قليلة من هذا الاعلان عن برامجها لاقامة المجمعات نفسها في الرويس . ولم ترغب الامارات الأصغر في أن تتخلف عن هذا السباق ، فأقامت العديد من المطارات ومصانع الاسمنت المماثلة لتلك التي لدى سواها[١٥] .

كما يعتقد أن العديد من مشروعات الصناعات الإحلالية تمت اقامتها في دولة الامارات العربية المتحدة بدون دراسة جدية أو تخطيط مسبق ، مما أدى الى حدوث تضارب في التوجهات الانمائية طويلة الأجل لهذه الامارات[١٦] . وساهم في تحقيق ازدواجية المشروعات الانمائية تعدد

---

(١٥) *The Middle East and North Africa 1977-78: An Annual Survey and Who's Who,* 24th ed. (London: Europa Publication Ltd., 1977), p. 769.

(١٦) «United Arab Emirates: Special Report,» *MEED,* (15 December 1978).

اجهزة الاستثمار داخل هذه الامارات ، فتمت إقامة ست شركات استثمارية مؤخراً ، اثنتين منها في ابو ظبي ، وواحدة في دبي ، واثنتين في الشارقة وواحدة في عجمان .

وقد اعتبرت عملية فشل مشروع رأس المال المتعلق بالمسحوق السمكي ، والذي اغلق بعد ستة شهور من الانتاج، مثلاً صارخاً على ضعف كفاءة أجهزة تخطيط وتحديد وتنفيذ مشروعات التنمية في دولة الامارات(١٧)

وأعلن الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم وزير المالية والصناعة امام الملأ عن انتقاده لسياسات التنمية الصناعية في اقطار الخليج عندما قال : « تدار جميع مشروعاتنا الصناعية في منطقة الخليج بخسارة تصل الى ما نسبته ١٠ ـ ١٥ بالمائة من رأس المال »(١٨) .

ويلاحظ بأن القطاع الخاص ، الذي يلعب دورا بالغ الأهمية في اقتصاديات أقطار الخليج ، وخاصة فيما يتعلق بالنشاطات التجارية والمالية والصناعية ، لم يتم دمجه في خطط وبرامج التنمية في هذه الاقطار ، وحتى كان بعض اجهزة التخطيط في هذه الاقطار تفتقر الى البيانات عن نشاطات هذا القطاع .

وفي سلطنة عُمان ، على سبيل المثال ، تم وضع أهداف استثمارية يفترض تحقيقها من قبل القطاع الخاص ، وذلك ضمن خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) على الرغم من عدم توافر البيانات الاساسية عن حجم الاستثمارات الفعلية لهذا القطاع في مطلع تنفيذ الخطة ، وخاصة في مجال النشاط الزراعي ، الأمر الذي جعل امكانية تقويم نشاطات هذا القطاع عملية مستحيلة التحقيق(١٩) . واعتمد نظام التخطيط خلال عام ١٩٧٤ ، عندما فصلت هذه المهمة عن مهمات الوزارات والدوائر التنفيذية ، وتم صوغ خطة التنمية الأولى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) من قبل مجلس التنمية . وكان من الطبيعي بالنسبة لأول تجربة أن تتسم بالبساطة في تحليلاتها وقوائم مشروعاتها التي تضمنتها ، وبخاصة لحداثة عهد مختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية فيما يتعلق بوظيفة تحديد وتقويم وبرمجة مشروعات التنمية لديها ، يضاف الى ذلك ضعف جهاز السكرتارية الفنية لمجلس التنمية . وبالنسبة للمجتمع العُماني ـ الذي شهد تحولاً من فترة اتسمت بالعزلة شبه الكاملة قبل عام ١٩٦٧ الى الانفتاح على العالم المعاصر بمختلف جوانبه ـ فقد ارتئي أن يجري تطبيق عملية التخطيط بصورة تدريجية(٢٠) .

وقد انعكس ضعف أجهزة التخطيط والتنفيذ لمشروعات التنمية في اقطار المجلس في ضعف معدلات تنفيذ هذه المشروعات، ففي دولة الامارات العربية المتحدة والتي شهدت قفزة في حجم

---

(١٧) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب .

(١٨) «United Arab Emirates: Special Survey,» *Financial Times*, (26/6/1978).

(١٩) معلومات مشتقة من تجربة الباحث المباشرة مع التنمية العُمانية .

(٢٠) «United Arab Emirates: Special Survey,».

مصروفاتها الانمائية بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٦ من ٧٣ مليون درهم الى ٧٤٨ مليون درهم ، فقد بقي معدل التنفيذ منخفضاً ، وتراوح حول ما نسبته ٤٠ بالمائة خلال الفترة نفسها .

وفي الكويت ، وبينما تصرح المصادر الرسمية بأنه تم انفاق ما نسبته ٩٠ بالمائة من مخصّصات التنمية بشكل فعلي خلال السنوات الأخيرة ، فإنّ بعض المصادر تقدِّر تراوح نسبة التنفيذ بين ٥٠ بالمائة و ٧٠ بالمائة فقط[٢١] .

وبالنسبة لسلطنة عمان يظهر الجدول رقم (٤ ـ ٢) ضعف معدلات تنفيذ مشروعات خطة التنمية الأولى (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) بالنسبة للفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٧٩) ، وذلك فيما يتعلق بقطاعات الانتاج غير النفطي والقطاع المالي والهياكل الاجتماعية (٢١,٥ بالمائة للصناعة ، ٥٢,٣ بالمائة للزراعة والاسماك ، ٤٧,٧ بالمائة للقطاع المالي وما نسبته ٦٤,١ بالمائة للهياكل الاجتماعية) .

وتعكس نسبة التنفيذ لبعض القطاعات والتي تزيد عن ١٠٠ بالمائة ضعف عملية تخطيط الانفاق وتقدير الاحتياجات الفعلية لهذه القطاعات ، ولا تعكس رفع كفاءة التنفيذ .

جدول رقم (٤ ـ ٢)

تراكم المصاريف الاستثمارية المخططة والمنفذة
في سلطنة عُمان ، خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩

القطاع	التخطيط (مليون ريال عُماني)	التنفيذ الفعلي (مليون ريال عُماني)	معدل التنفيذ (٪)
النفط والمعادن	١٤٢,٣	١٤٨,٣	١٠٤,٢
الزراعة والاسماك	٢٨,٥	١٤,٩	٥٢,٣
الصناعة	٢٤,٧	٥,٣	٢١,٥
التجارة والسياحة	١١,٩	١٧,٢	١٤٤,٥
الهياكل الاقتصادية	٢٧٩,٢	٢٦١,٢	٩٥,٢
الهياكل الاجتماعية	٨٩,٢	٥٧,٢	٦٤,١
الادارة العامة[أ]	١٤١,٢	٢٨٧,٧	٢٠٣,٨
المؤسسات المالية	١٣,٠	٦,٢	٤٧,٧
المجموع	٨٣٠,٠	٨٩٧,٨	١٠٨,٣

(أ) تشتمل على الانفاق المدني على الدفاع والامن الوطني .

المصدر : احتسبت من : سلطنة عُمان ، مجلس التنمية ، « تقرير متابعة تنفيذ خطة التنمية الخمسية الاولى : نتائج السنوات الاربع الاولى ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩ ، » ص ٢٦ ، الجدول رقم ٨ .

(٢١) Hossein Askari and John Thomas Cummings, *Middle East Economies in the 1970's: A Comparative Approach* (London: Praeger, 1976), p. 445.

جـ ـ الموارد البشرية والمشاكل الاجتماعية

رافقت توجهات حكومات أقطار المجلس المتعلقة بتحقيق مجتمع الرفاهية ظواهر سلبية تمثلت في تحويل العديد من الموارد البشرية المتاحة للقطاعات الانتاجية الى القطاعات غير الانتاجية ذات الطبيعة الامتيازية والعمل السهل ، وينطبق ذلك بشكل خاص على الأعمال الحكومية . وقد ساعدت مستويات الرواتب المرتفعة في هذه المجالات الأخيرة على إفقاد هذه الموارد البشرية الحافز للتحرك الى القطاعات الانتاجية ، وعليه فقد أعيقت جهود الحكومات الرامية الى تأمين الكوادر اللازمة لإدارة التنمية بقطاعاتها المختلفة .

وفي الوقت الذي تعتبر فيه الموارد البشرية من أثمن واهم عناصر الموارد المتاحة لأي مجتمع ، فانها ذات أهمية خاصة بالنسبة لأقطار المجلس التي تعاني من نقص عام في جميع مواردها الطبيعية والبشرية . وتعتبر الموارد البشرية وتنميتها محور عملية التغيير الهيكلية المطلوب احداثها لإقامة اقتصاديات عصر ما بعد النفط ، وهي الكفيلة بتعويض عملية النقص النسبي للموارد البشرية من خلال ما أتاحته وتتيحه فرض التقدم العلمي والتكنولوجي ، اذا ما احسن استخدامها والاستفادة منها في هذه الاقطار . وقد كان هاربيسون (Harbison) على حق عندما قال : « ان الأمة غير القادرة على تنمية واستخدام قوتها العاملة بكفاءة لن تكون قادرة على تنمية أي شيء آخر »[٢٢] .

وتعتبر عملية تنمية الموارد البشرية أحد الاركان الاساسية الاكثر اهمية لعملية التنمية الاقتصادية بإجماع الاقتصاديين ، ويعتقد سينجر (Singer) بأن الطاقة على توليد الثروة تكمن في الشعب نفسه ، ولا تكمن المشكلة الاساسية للمجتمع في خلق الثروة ، وانما في تنمية وخلق المجتمع الذي يساهم في خلق هذه الثروة وتوليدها[٢٣] .

وباعتبار التنمية الاقتصادية عملية معقدة ، وتعتمد ليس فقط ، على مجرد الظروف الاقتصادية ، وإنما على الهيكل الاجتماعي وسلوك المجتمع تجاه مختلف شؤون الحياة ، فإنه يختص بالهيكل الاجتماعي والسياسي للمجتمع أن يحقق تقدما بشكل منتظم والاّ أصبح معوقا للتقدم الانمائي .

وتساهم المؤسسات الاجتماعية والسياسية في تشجيع التقدم الاقتصادي بعدة طرق من أهمها :

- الربط بين المكافأة والمجهود المبذول .
- غرس مفاهيم الاحترام للعمل المنتج (سواء اليدوي أو الذهني) .
- تشجيع التخلص من الكسل والبطالة الاختيارية .
- اتاحة الفرص حسب الكفاءة والنشاط بدلا من اعتمادها على العشائرية والعائلية .

---

(٢٢) Frederick H. Harbison, *Human Resources as the Wealth of Nations* (New York: Oxford University Press, 1973).

(٢٣) المصدر نفسه .

ـ محاولة التخلص من العادات والمفاهيم التي تعطي الاولوية للاستهلاك الحالي على حساب احتياجات المستقبل .

ـ التخلص من الفساد المنتشر ، خاصة في الدوائر الرسمية .

ـ منح حرية المشاركة في الشؤون العامة لجميع المواطنين .

ـ تحرير السياسات الاقتصادية من سطوة النزعات السياسية .

يشير د . يوسف صايغ إلى انتشار ظاهرة القبلية Tribalism في مجتمعات الخليج العربية ، واستحكامها حتى في المجتمعات المدنية في المدن الرئيسية في الكويت والسعودية ودبي ، ويعتبرها إحدى المشاكل الاساسية التي تواجه التنمية فيها ، وخاصة انها لا تتركز في فئة من المجتمع تبلغ نسبتها من ٢٠ بالمائة ـ ٢٥ بالمائة ولكنها تنتشر بين معظم فئات المجتمع[٢٤] .

اما بالنسبة لسياسات التعليم التي طبقت في الأقطار الاعضاء فلم تتمكن من تعبئة الموارد البشرية وتوجيهها الوجهة التي تحتاجها التنمية ، بل تركت معظم العناصر الطلابية تتجه لاختيار الدراسات العامة ، في المراحل الثانوية العامة ، بدلا من توزعها على الأقسام المتخصصة (التدريس ، التجارة ، الاقسام الفنية والمهنية) وذلك كما يعكسه الجدول التالي (٤ ـ ٣) .

جدول رقم (٤ ـ ٣)
نمط توزيع الطلاب في المرحلة الثانوية في اقطار خليجية مختارة
للسنة ١٩٧٠/ ١٩٧١ [أ]

القطر / قسم الدراسة	البحرين (بالعدد)	قطر (بالعدد)	الكويت (بالعدد)
القسم العام	٥٢٤٢	٩١١	١٥٩٩٧
القسم التجاري	٤٩٠	٦٦	٤٨٩
قسم المعلمين	٢٨٩	٢٣٧	٢١٠٣
القسم الفني	٤٣٩	٥٩	١٦٥٦
الاجمالي	٦٤٦٠	١٢٧٣	١٩١٥٤
نسبة طلاب القسم العام الى اجمالي الطلاب	٨١,١	٧٤,٦	٨٣,٥

(أ) باستثناء الدراسات الدينية .

المصدر : احتسبت من : Ali Khalifa Al-Kuwari, *Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development,* ed. by Howard Bowen-Jones (London: Bowker; University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1978), p. 190.

(٢٤) Yusif A. Sayegh, «Problems and Prospects of Development in the Arabian Peninsula,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 2, no. 1 (January 1971), p. 41.

وقد شجع هذه التوجهات عدم وجود حالة من المنافسة في الحصول على الوظائف والمراكز الادارية والفنية ، بل هيأت الحكومات لكل مواطن ولمجرد انتمائِهِ للبلد الحقّ في الحصول على وظيفة رسمية وبراتب عالٍ . وقد انعكس ذلك في إضعاف حركة التوجه لاكتساب العلم والتكنولوجيا ، وبدلاً من ذلك تركزت الحركة في الاقبال على الأعمال البسيطة وذات الوجاهة الادارية والتنفيذية الرسمية .

واشار الدكتور هشام ناظر وزير التخطيط السعودي ، وبشكل مركَّز الى هذه المشكلة عندما قال :

« هناك ميل إنساني واضح للاعتماد المتطرف على المنافع الاجتماعية العديدة التي تقدمها برامج الحكومة ، وبدون اعطاء اهتمام خاص لما يترتب عليهم تجاه مجتمعهم من التزامات ومساهمات ، وبينما يكون من حق الجيل الأول الذي عانى وتحمل ظروف العيش الصعبة في ظل اقتصاديات ما قبل عصر النفط في التمتع بهذه المنافع ، فليس من حق الجيل اللاحق في ذلك ، وينبغي على مجتمعنا أن يقتنع بأن تقدمه مرهون بالجهد الكبير المطلوب بذله »(٢٥) .

« . . . ورغم ان الحكومة ستسهم في توفير بعض البرامج للرفاه الاجتماعي ، الاّ انها لن تقوم بتقديمها بشكل يساهم في إضعاف الحافز على النشاط المنتج »(٢٦) .

د ـ فرص الاستثمار والمضاربة

أدت حركة الهجرة السكانية الداخلية التي تمركزت في المدن ، بالاضافة الى نشاطات بعض الحكومات المتعلقة بشراء الأراضي واستملاكها من المواطنين ، الى إحداث ارتفاع في المستوى العام لأسعارها ، ومع عدم توافر الفرص للاستثمار المنتج ، أو نتيجة لعدم الاحاطة بهذه الفرص ، ومحدودية الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات هذه الاقطار ، فقد انعكس كل ذلك على توجيه جزء رئيسي من مدَّخرات المؤسسات والأفراد صوب المضاربة في الأراضي ، وترك العديد من الأفراد وظائفهم السابقة للتفرغ للقيام بهذه المهمة .

ومن ناحية أخرى ، رافقت طفرة ايرادات النفط المتحققة والتي انعكست على مداخيل المؤسسات والأفراد ، والتطور السريع الذي شهدته بعض الاسواق المالية ، خاصة في الكويت ، رافق ذلك القيام بنشاطات المضاربة المالية، وعلى نطاق كثيف ، ترجم في الاقبال على شراء الأسهم ، وبخاصة في سوق المناخ (السوق المالي غير الرسمي والذي سمح فيه بتداول اسهم الشركات المساهمة الخليجية غير المسجلة في الكويت) .

تعتبر مشكلة المضاربة احدى المشاكل الجدية التي واجهت حركة التنمية في الاقطار العربية

---

(٢٥) H. Nazer, «The Experience of Planning in Saudi Arabia,» *Middle East Economic Survey* [MEES], (29 January 1979), p. 3 (paper delivered by Saudi Arabian Minister of Planning on 21 January 1979 in Abudhabi at an International Institute).

(٢٦) المصدر نفسه .

الخليجية : فهي تساهم في تحويل الامكانات المالية المتاحة والجهود المرتبطة باستغلالها صوب نشاطات تحويلية (Transfer Activities) بدلاً من النشاطات الانتاجية (Productive Activites) ولوحظ ايضاً ان المردود الناجم عن نشاطات المضاربة قد تم توجيه معظمه الى الإنفاق الاستهلاكي ، وما تبقى اعيد استغلاله في نشاطات المضاربة . ومن ثم ساهم هذا الاتجاه في استمرار الضغط على اسعار الاراضي في العديد من بلدان المنطقة .

وبالنسبة للمضاربات المالية التي جسّدتها أزمة سوق المناخ في الكويت ، فما زالت مشكلتها قائمة ، بالرغم من المحاولات الجدية التي بذلتها السلطات الكويتية لمعالجتها . وقد نتجت هذه المشكلة من كثافة التوجه الذي مارسه العديد من المؤسسات وبعض الأفراد من المستثمرين الكويتيين في شراء الأسهم وفق مبدأ الدفع المؤجل (شيكات مؤجلة السداد) ، وكان الدافع لذلك توقعات ارتفاع اسعار الاسهم لدى استحقاق عمليات الدفع المتعلقة بها ، حيث توقع العديد من المستثمرين أن يجنوا أرباحاً خيالية من ورائها . وقد تحقق ذلك فعلاً في مراحل تطور سوق المناخ الأولى في عام ١٩٧٦ ؛ ولكن نجم عن التراجع العام في اسعار معظم الاسهم خلال عام ١٩٨٢ حدوث خسائر كبيرة تمثل الفرق بين سعر شراء السهم في تاريخ الشراء (القيمة الاسمية) والقيمة السوقية للسهم في تاريخ استحقاق السداد . الأمر الذي أدّى الى حدوث توقف عام في السداد ، وهدد بتدمير سوق المناخ بأكمله ، لولا تدخل السلطات الكويتية للتخفيف من انعكاسات المشكلة . وسيجري القاء المزيد من الضوء على هذه المشكلة في الفصل الثاني عشر .

٢ ـ المعوقات الهيكلية للتنمية

أهم المعوقات الهيكلية التي تندمج في اطارها السمات السلبية المذكورة اعلاه هي التالية :

أ ـ الاعتماد المفرط على العلاقات الاقتصادية الدولية .

ب ـ صغر حجم الأسواق .

جـ ـ الاعتماد المفرط على قطاع النفط .

د ـ نقص القوى العاملة وضعف القدرات الادارية .

هـ ـ ضعف قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية والتي سبق عرضها وتحليلها في الفصلين الأول والثالث .

أ ـ الاعتماد المفرط على العلاقات الاقتصادية الدولية

رافقت محاولات التنمية وفق منطق الدفعة (Big Push) ، ومحاولة كسب الرهان مع الزمن لكسر حلقة التخلف التي تعاني منها الاقطار العربية الخليجية ، عملية استيراد للتكنولوجيا المتقدمة

على نطاق واسع . وقد تم ذلك في وقت لم تكن فيه شعوب المنطقة قد أعدت لاستقبال واستيعاب وتطوير هذه التكنولوجيا لخدمة اغراض المجتمعات المحلية ، وذلك على الرغم من وفرة الامكانات المالية المتاحة لاستيرادها .

ويعتقد بأن درجة قبول المجتمعات الحالية للتكنولوجيا المستوردة وتكيفها المطلوب مع التحول التكنولوجي العميق ، لخدمة حركة التنمية ، ما زالت في اولى مراحلها ، بالرغم من ان الامكانات المتاحة لاحداث التغيير كبيرة ، ولكن مستواها الحالي يتسم بتواضعه .

ويتأكدل ذلك لدى اضافة الجوانب المتعلقة بمشكلة الامن الغذائي وضخامة فاتورة استيراد الغذاء التي تتحملها اقطار المجلس ، كما سبق أن رأينا ، وكما سيرد مفصلاً فيما بعد (الفصل التاسع) .

واذا ما أضيف الى ذلك كله كثافة اعتماد أقطار المجلس على اسواق التصدير فيما يتعلق بتسويق منتجات مشروعاتها الصناعية البتروكيمائية ، والموجهة أساساً الى التصدير، فإنه يمكن القول بأنّ حركة التنمية الاقتصادية في اقطار مجلس التعاون اتسمت خلال فترة السبعينات بأنها حركة نازفة ، الفائدة الكبرى فيها تعود على الاقتصاد الخارجي (Development Diversion) وليست حركة انمائية تبني قاعدة التوليد الذاتي للنمو (Development Creation) وذلك يعود بالدرجة الاولى الى ارتفاع نسبة المدخلات الانمائية الاجنبية في حركة التنمية الخليجية (التكنولوجية ، الانشاءات ، الآلات والمعدات ، الادارة والعمالة) .

ب ـ ضعف حجم الاسواق

تتميز أسواق جميع اقطار المجلس بصغرها النسبي الذي شكل عائقاً اساسياً أمام إمكانات التوسع في النشاطات الصناعية والانتاجية ، وذلك ضمن جهود هذه الاقطار الرامية الى تنويع قاعدتها الانتاجية ، وفي الوقت الذي يمكن فيه استثناء المملكة العربية السعودية ، وبشكل نسبي ، حيث تعتبر مشكلة صغر اسواقها أقل حدّة من بقية الاقطار ، خاصة لدى النظر الى حجم السوق من زاوية عدد السكان ، فإنّ العدد الاجمالي لسكان اقطار المجلس والذي بلغ ١٢٤٥٢٠٠٠ نسمة خلال عام ١٩٨١ لم يصل الى إجمالي عدد السكان في القطر العربي الخليجي ، غير العضو في المجلس وهو العراق ، حيث بلغ عدد السكان فيه ١٣٥٣٣٠٠٠ خلال العام نفسه . كما ان اجمالي عدد سكان اقطار المجلس سجل ما نسبته ٢٨ بالمائة من اجمالي عدد السكان في جمهورية مصر العربية خلال العام نفسه وما نسبته ٧,٥ بالمائة من اجمالي سكان الاقطار العربية . (الجدول رقم (١ ـ ٤) / الفصل الاول) كما سبق بيان ذلك كله في الفصل الاول .

وبالرغم من أن قياس حجم السوق بالمفهوم الاقتصادي لا ينحصر في عدد السكان ، وان كان هذا المؤشر من اهمها ، حيث يعتمد على القوة الشرائية للسكان ومستوى الدخل القومي والفردي الحقيقي والعادات ، ونمط الاستهلاك السائد ، وغيرها من المؤشرات ، إلاّ انه لوحظ من العديد من الدراسات التي اجريت حول جدوى اقامة العديد من الصناعات في بلدان المنطقة ، ان

حجم السوق ، على المستوى الوطني القطري ، لا يبرر ، وبشكل عام ، سوى إقامة الصناعات الغذائية والاستهلاكية البسيطة (كالمشروبات والصابون والبطاريات ومواد البناء والدهانات . . . الخ)(٢٧) .

وتُلقي مشكلة صغر الاسواق وعلاقتها بفرص التنمية الصناعية الضوء على اهمية التعاون الانمائي من أجل توسيع دائرة الاسواق الوطنية ، لتشتمل على السوق الاقليمية ، وهو ما سيجري تحليله مفصلاً في الفصل الثامن .

جـ ـ الاعتماد المفرط على قطاع النفط

ليس هناك خلاف على ان النمو الذي تحقق في اقتصاديات اقطار المجلس وبرامج الرفاهية الاجتماعية التي تم تبنيها ، بالاضافة الى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والادارية ، ارتبط كل ذلك وبشكل مباشر بالايرادات الناجمة عن انتاج وتصدير النفط . وعندما ترتبط معظم النشاطات بهذا الدخل ، فإن اي تقليص للنشاط النفطي لا بد من ان ينعكس بشكل مباشر على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وامكانات النمو وفرص التقدم في البلدان الاعضاء . .

ويشير الجدول رقم (٤ ـ ٤) الى كثافة اعتماد أقطار المجلس على قطاع النفط ، حيث ساهم هذا القطاع بما نسبته ٦٣ بالمائة من الانتاج المحلي الاجمالي (G D P) لأقطار المجلس خلال عام ١٩٧٩ ، وبما نسبته ٨٩,٢ بالمائة من الايرادات العامة ، وما نسبته ٩٢,٥ بالمائة من الصادرات الاجمالية خلال عام ١٩٨٠ .

وتعتبر التطورات الاقتصادية التي اتسمت بها الفترة منذ عام ١٩٨٢ وعام ١٩٨٣ ، وبخاصة بعد انخفاض اسعار النفط الى مستوى ٢٩ دولاراً للبرميل الواحد بنتيجة قرارات منظمة الاوبيك خلال عام ١٩٨٣ ، تعتبر مثلاً حياً على انعكاس تراجع ايرادات هذا القطاع على اوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية في اقطار المجلس . فقد سجلت موازنات جميع اقطار المجلس للسنة المالية ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ عجزاً مالياً ، وبدأت هذه الاقطار تقلص من مشاريعها الانمائية والتزاماتها ومساهماتها المالية الدولية ، كما بدأت بتقليص اجهزتها العاملة في مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية خلال عام ١٩٨٣ .

---

(٢٧) انظر المصدرين التاليين :
International Bank for Reconstruction and Development [IBRD]: «Oman: Transformation of an Economy,» 25 October 1977 , p. 64, and *The Economic Development of Kuwait: Report of Missions Organized by the International Bank for Reconstruction and Development at the Request of the Government of Kuwait* (Baltimore, Mad.: Johns Hopkins Press, 1963).

الجدول رقم (٤ - ٤)

نسبة مساهمة قطاع النفط وايراداته الى الانتاج المحلي الاجمالي والايرادات العامة والصادرات في اقطار مجلس التعاون الخليجي

القطر / القطاع	الامارات المتحدة	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت	الاجمالي
نسبة مساهمة قطاع النفط في الانتاج المحلي الاجمالي (١٩٧٩)	٥٤,٩	-	٦٢,٩	٦١,٥	-	٦٨,٩	٦٣,٠(أ)
نسبة ايرادات النفط الى الايرادات العامة (١٩٧٩)	٩٨,٠	٧٠,٥	٨٩,٦	٨٤,٢	٩١,٩	٨٥,٢	٨٩,٢
نسبة صادرات النفط ومنتجاته الى الصادرات الاجمالية (١٩٨٠)	٩٣,٨	٨٠,٧	٩٩,٩	٩٩,٦	٩٤,٩	٨٩,٨	٩٢,٥

(أ) تمثل هذه النسبة اربعة اقطار فقط .

ملاحظة عامة : تشير العلامة « - » الى ان البيانات غير متوافرة .

المصادر : احتسبت من : International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics Year-book, 1981* (Washington,D.C.: IMF, 1981), and *Economic Bulletin* (Central Banks and Monetary Agencies of Arab Gulf States),.vol. 2, no. 1 (June 1981), tables 7 and 11.

د - نقص القوى العاملة وضعف القدرات الادارية

يترجم الواقع الهيكلي المتعلق بحجم وتركيبة السكان والقوى البشرية والقوى العاملة في اقطار المجلس الضعف الذي تعاني منه قوة العمل الوطنية من الناحيتين الكمية والنوعية ، الامر الذي انعكس على تبني اقطار المجلس لسياسات هجرة اتسمت بالمرونة ، وذلك خلال فترة السبعينات ومطلع الثمانينات . كما تعاني هذه الاقطار من نقص حاد في الطاقات الادارية والفنية اللازمة لادارة شؤون التنمية في قطاعيها العام والخاص . وتترجم الحقائق التالية هذا الواقع . .

(١) بلغ عدد سكان اقطار المجلس كما ذكرنا ١٢,٤ مليون نسمة خلال عام ١٩٨١ وهو اقل من سكان العراق ونسبته ٧,٥ بالمائة من اجمالي سكان الوطن العربي . ويصل عدد سكان مصر على سبيل المثال الى ما يقارب ثلاثة اضعاف ونصف عدد سكان اقطار المجلس (بلغ عدد سكان مصر خلال عام ١٩٨١ حوالى ٤٣,٧ مليون نسمة) .

(٢) بلغت نسبة السكان الوافدين الى منطقة الخليج ٢٥ بالمائة من اجمالي عدد السكان خلال عام ١٩٧٥ ، ويتوقع ان ترتفع الى ما نسبته ٤٥ بالمائة خلال عام ١٩٨٥ حسب تقديرات البنك الدولي[٢٨] .

(٢٨) Nader Fergany, «Manpower Problems and Projections in the Gulf,» paper presented at: Arab Gulf Studies Center (Exeter), Symposium on Oil Revenues and Their Impact on Development in the Gulf States, Exeter, October 1982.

(٣) بلغت نسبة قوة العمل ما نسبته ٢٢ بالمائة من اجمالي عدد السكان في اقطار المجلس وهي نسبة تعتبر من اقل النسب في العالم .

(٤) بلغت نسبة من هم في سن العمل المنتج (١٥ - ٦٤) الى اجمالي السكان في اقطار الخليج ٥١ بالمائة خلال عام ١٩٧٩ ، مقارنة بما نسبته ٦٦ بالمائة في الدول الصناعية وما نسبته ٥٩ بالمائة في الدول الفقيرة[٢٩] .

(٥) تساهم العمالة الوافدة الى الخليج بما نسبته ٥١,٩ بالمائة من اجمالي العمالة في مجموعة الاقطار (وهي ٨٤,٨ بالمائة في الامارات و٨١,١ بالمائة في قطر و٧٠ بالمائة في الكويت)[٣٠] ، وتلعب دوراً هيكلياً في قطاعات التنمية الرئيسية المختلفة . فالعمالة الزراعية تمثل في غالبيتها العظمى في كل من السعودية وقطر والكويت عمالة وافدة ، بينما سجلت العمالة الاجنبية في قطاع البناء ما نسبته ٦٠ بالمائة في الكويت وما نسبته ٤٨ بالمائة في السعودية وما نسبته ٩٦ بالمائة في ابو ظبي وما نسبته ٨٢ بالمائة في قطر . كما تساهم العمالة الاجنبية في الصناعة بما نسبته ٨١ بالمائة في الكويت و٦٧ بالمائة في البحرين ، ٥٥ بالمائة في السعودية[٣١] . كما ترتفع مساهمة العمالة الوافدة في النشاطات القائمة على العلم (Science-based activities) والمراكـز الرئيسية (Senior positions) حيـث وصلـت هذه النسبة في الكويـت الى ٧٦,٧ بالمائة عـام ١٩٧٥ وفي السعودية بنسبة ٦٥ بالمائة عام ١٩٧٣ وفي عُمان ٨٥ بالمائة عام ١٩٧٥ ، وفي قطر ٨٠,٧ بالمائة عام ١٩٧٣[٣٢] . وليس هناك من الدلائل ما يشير الى تراجع دور العمالة الاجنبية في هذه الاقطار ، خاصة وان دراسات البنك الدولي تتوقع ارتفاع نسبة العمالة الوافدة في اقطار الخليج الى ٥٦ بالمائة خلال عام ١٩٨٥[٣٣] .

(٦) تعتبر مساهمة المرأة الخليجية في العمالة من أقل النسب في العالم حيث بلغت ما نسبته ٨ بالمائة من اجمالي العمالة الوطنية في الكويت وما نسبته ٢ بالمائة فقط من اجمالي العمالة الوطنية وغير الوطنية في الكويت على سبيل المثال ، وذلك خلال عام ١٩٧٥[٣٤] .

---

(٢٩) M.A. Rasheed, «Education and Needs of the Society in the Arabian Gulf States,» paper presented at: Arab Gulf Studies Center (Exeter), Ibid.

(٣٠) J.S. Birks and C.A. Sinclair, «Nature and Process of Labour Importing: The Arabian Gulf States of Kuwait, Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates,» International Labour Office, Geneva, 1978, World Employment Programme Research Working Paper (WEP 2-26/30 WP) (Mimeo.).

(٣١) Abdel Wahab Bouhdiba, «Arab Migration,» in: Roberto Aliboni, ed., *Arab Industrialization and Economic Integration* (London: Croom Helm, 1979), p. 170.

(٣٢) Arab Planning Institute (Kuwait) and International Labour Organization, Seminar on Population, Employment and Migration in the Arab Gulf States, Kuwait, 16-18 December 1978, *Seminar on Population, Employment and Migration in the Arab Gulf States, Kuwait, December 16-18, 1978* (Kuwait: The Institute, 1979), p. 227.

(٣٣) Fergany, «Manpower Problems and Projections in the Gulf,» p. 12.

(٣٤) المصدر نفسه .

(٧) يشير نمط التسجيل لمراحل التعليم المختلفة الى غلبة الاقبال على التعليم العام بدلاً من الاتجاه الى التعليم المهني الذي تستلزمه نشاطات التنمية المختلفة . فعلى سبيل المثال بلغت نسبة المسجلين في مرحلة التعليم العام ضمن مجموع المسجلين في التعليم ما نسبته ٤٠ بالمائة ، كما بلغت نسبة المسجلين في مرحلة التعليم العالي ما نسبته ١٨,٥ بالمائة[٣٥] .

هكذا ترتفع حدة مشكلة الاعتماد على العمالة الاجنبية في أقطار الخليج ، حيث تزيد نسبة المقيمين من غير المواطنين وفي الامارات العربية المتحدة عن ٩٠ بالمائة من اجمالي القوى العاملة ، وتبلغ هذه النسبة حوالى ٧٠ بالمائة بالنسبة للقطاع العام . وصرح وزير النفط الدكتور مانع سعيد العتيبة بأن أبو ظبي ستستمر في اعتمادها الاساسي في المستقبل المنظور على العمالة الوافدة ، فليس لديها الطاقة الادارية ولا الطاقة الفنية لإدارة نشاطاتها النفطية ، كما تواجه نشاطاتها الصناعية المخططة الموقف نفسه . وبالنسبة لمستويات العمالة الأقل ، وبخاصة العمالة اليدوية ، يعتمد كذلك على العمالة الآسيوية من البلوش والباكستانيين والهنود وغيرهم .

كما تواجه عملية التوسع في الاستثمارات في المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان مشكلة نقص الأيدي العاملة والكوادر الادارية والفنية المتوافرة. والخلاصة أن نقص العمالة بجميع مستوياتها يُعتبر مشكلة هيكلية لها أبعادها الاجتماعية والسياسية ، بالرغم من أن عملية مواجهتها من خلال استيراد العمالة تساهم ، ولكن بشكل مؤقت ، في حل المشكلة من الناحية الاقتصادية . والمعضلة التي تواجه اقطار المجلس تكمن في عدم رغبتها في تحمل نتائج العمالة الأجنبية الوافدة بكثافة الى المنطقة ، وفي الوقت نفسه تعلم هذه الأقطار أن انجاز برامجها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتمد ، وبشكل رئيسي ، على استمرار استيراد هذه العمالة ، كما سنبين لاحقاً في الفصل الثامن .

ثالثاً : تقويم انجازات التنمية في أقطار المجلس وآفاقها / خلاصة

يستهدف هذا الجزء ، والذي نختتم به القسم الأول من بحثنا ، الوصول الى خلاصة الموقف الذي اتسمت به حركة التنمية في أقطار المجلس خلال مرحلة السبعينات ومطلع الثمانينات والتعرف على آفاقها المتاحة ، وذلك في ضوء التحليلات السابقة . ونقوم باجراء هذا التقويم وفي أذهاننا المفهوم الحقيقي للتنمية ، الذي سبقت الاشارة إليه في مقدمة البحث ، والذي يعني ذلك النمو المتحقق بالمحتوى الشمولي لمتطلبات احداث تغييرات جذرية في المؤسسات والهياكل والقوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسيةبالاضافة الىالتغييرات المطلوبة في المناخ الاقتصادي الملائم . ويتعارض هذا المفهوم مع المفهوم الخاطىء لاصطلاح التنمية الذي ما زال سائداً في بعض الدوائر العربية الخليجية ، والتي تتصور بأن انجاز التنمية يتم بمجرد استيراد وإقامة المصانع ، ولدى صوغ

---

(٣٥) Rasheed, «Education and Needs of the Society in the Arabian Gulf States,» pp. 11 and 16.

خطط التنمية وبرامجها ورصد المخصصات المالية لها . وتكاد بعض التصورات أن تفترض بأن التنمية ، كسلعة ، يمكن شراؤ ها .

والخلاصة أن التنمية لا تنحصر في الجانب الماديّ من انجـازات النشاطـات الاقتصاديـة ومعدلات النمو المتحققة، وانما تتعدى ذلك لتشتمل على العديد من الجوانب النوعية، التي أشار اليها غالبريت (Galbraith) عندما قال: « ان معيار الانجاز الاجتماعي لا يستند الى معدل الزيادة في انتاج المجتمع ، ولكنه يرتبط بالكيفية التي يوجه بها المجتمع مهمات تحسين مستوى ونوعية حياة مواطنيه »(٣٦) . وعليه فانّ التنمية يجب أن يتم فهمها على أنها ثورة حقيقية وذات محدّدات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية . يضاف إلى ذلك أن تقويمنا لانجازات التنمية ينبغي أن يتم في ضوء هدف التنمية المشترك الذي سبقت الاشارة إليه في المقدمة ، والمتعلق ببناء قاعدة التنمية الحقيقية والآمنة ، والتي تهيىء لتحقيق الانطلاق صوب التوليد الذاتي للنمو في مرحلة ما بعـد النفط ، واكتشاف مـدى انسجام اتجاهات هذه التنمية مع هذا التوجه .

وبالنسبة لإنجازات التنمية العامة . وفيما يتعلق باتجاهها العام ، يمكن الاستشهاد بمايتوافر من معلومات حول مجموعة الاقطار النفطية العشرين ، والتي تماثل انجـازاتها وإلى حـد كبير ، الانجازات التي حققتها أقطار المجلس .

فقد حققت مجموعة الاقطار النفطية العربية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ معدلاً للنمو في انتاجها المحلي الأجمالي بلغ ما نسبته ١٧,٣ بالمائة ، كما سجل معدل النمو في الدخل الفردي لديها خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ ما نسبته ٤,٢ بالمائة وذلك بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٠ .

ومما يجدر ذكره ان أقطار النفط العربية تعتبر من مجموعة دول العالم المحدودة التي سجلت معدلات نمو عالية ، بينما ضربت العالم حلقة جديدة من الكساد العالمي منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن . وكان من نتيجة هذه الطفرة في اقتصاديات الأقطار النفطية ان أصبح معدل الدخل الفردي في الامارات العربية المتحدة من أعلى المعدلات في العالم حيث وصل معدل الدخل الفردي لديها الى ٣٠٠٠٠ دولار ودخلت مجموعة أقطار مجلس التعاون الخليجي باستثناء البحرين وعُمان ضمن تصنيف البنك الدولي لمجموعة البلدان ذات الدخل الفردي المرتفع والبالغ عددها ٢٦ دولة خلال عام ١٩٨٠(٣٧) . وقد تركت هذه التطورات أثراً سلبياً على فجوة الدخل بين الدول الغنية والفقيرة في الوطن العربي حيث وصل مستوى الدخل الفردي في الامارات المتحدة على سبيل المثال الى ٧٤ مرة لمستوى الدخل الفردي في الصومال خلال عام ١٩٧٩ .

وبالنسبة لهذه التطورات ينبغي التأكيد على مجموعة من الحقائق الاقتصادية التالية :

---

(٣٦) Graham Jones, *The Role of Science and Technology in Developing Countries,* introduction by Lord Blackett (London; New York: Oxford University Press for International Council of Scientific Unions, 1971), p. 4.

(٣٧) World Bank, *World Bank Atlas, 1981* (Washington, D.C.: The Bank, 1981).

١ ـ ان طفرة الدخل القومي والفردي في مجموعة الأقطار النفطية لم تكن نتاجاً للتقدم الاقتصادي الانمائي ـ بمفهوم التنمية الحقيقية التي عرفها التاريخ الاقتصادي للدول المتقدمة والتي كانت نتاجاً لزيادة الطاقة الانتاجية وتنويعها وتحقيق التقدم التكنولوجي الذي ساهم في توليد المدخرات التي أعيد استثمارها ، وساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي ـ وإنما كانت نتاجاً مباشراً لتغيير شكل الأصل الطبيعيPhysical Asset الذي تمتلكه هذه الاقطار (النفط والغاز) الى أصل مالي سائل Financial Asset .

٢ ـ رغم الدفعة القوية التي حققها القطاع الصناعي في أقطار المجلس وبدرجات متفاوتة ، الاّ أن الملاحظات التالية تشير الى ضعف الإنجاز الحقيقي للتنمية الاقتصادية ، واستمرارية اتسام هيكلها بالضعف ومرورها بمرحلة ما قبل التصنيع (Pre-Industrializing) .

أ ـ بلغ متوسط نصيب الفرد من الانتاج الصناعي الى متوسط نصيب الفرد من الانتاج القومي الاجمالي في الكويت ما نسبته ٣,٣ بالمائة فقط ، علماً بأنّ هذه النسبة والتي وصلت في مصر الى ١٧,٦ بالمائة (اعلى نسبة في البلدان العربية ، فإنها تعتبر أقل بكثير من النسبة المقابلة في دول اميركا اللاتينية واوروبا والولايات المتحدة الأميركية[٣٨] .

ب ـ سيطرة كافة المدخلات الانتاجية والتكنولوجية الأجنبية على العملية الصناعية(استيراد الآلات والمعدات والادارة والعمالة والخبرة الفنية والتسويقية . . وعدم بروز دلائل على تزايد الدور الوطني في هذه المدخلات بل تراجعه) .

جـ ـ ضعف علاقات التشابك الصناعي في جميع الاقطار العربية الخليجية .

د ـ لم تزد نسبة مساهمة العمالة في الصناعات التحويلية في أي من الأقطار العربية عن نسبة ١٦ بالمائة من مجموع السكان النشيطين اقتصادياً .

هـ ـ رغم بلوغ معدل نمو الانتاج الصناعي الى ما نسبته ١١ بالمائة سنوياً في الكويت منذ عام ١٩٦٦ ، فلم تزد مساهمة القطاع الصناعي فيها عن نسبة ٣ ـ ٤ بالمائة من الانتاج المحلي الاجمالي حتى منتصف السبعينات[٣٩] ، علماً بان حوالى نصف الانتاج الصناعي تمثل في تكرير النفط . كما لم تزد نسبة الانتاج الصناعي في السعودية خارج نطاق قطاع النفط عما نسبته ٢ بالمائة فقط من الانتاج القومي الاجمالي خلال السبعينات[٤٠] . هذه العملية تكاد أن تحوّل العملية الصناعية الى مجرد واحة من الصناعات المستوردة التي لم ترافقها الصناعة التي من شأنها ان تدفع بالتجربة الصناعية الجارية الى مرحلة التنمية الذاتية مستقبلا .

---

(٣٨) مركز التنمية الصناعية للدول العربية [ايدكاس]، «مذكرة حول استراتيجية التنمية الصناعية العربية،» ورقة قدمت الى : مؤتمر وزراء الصناعة العرب ، ١ ، الجزائر ، ٢٩ ـ ٣١ ايار / مايو ١٩٧٥ ، ص ٧ ـ ٨ .

(٣٩) «Kuwait,» *OPEC Bulletin*, vol. 10, no. 3 (22 January 1979) (Supplement).

(٤٠) R. El-Mallakh, «Industrialization in the Arab World: Obstacles and Prospects,» in: Naiem A. Sherbiny and Mark A. Tessler, eds., *Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Implications* (New York: Praeger, 1976), p. 65.

و ـ هناك من الدلائل ما يشير إلى ان نمط السلوك والتوجه العربي الخليجي لا ينسجمان والنشاطات الصناعية قدر انسجامهما مع النشاطات والممارسات التجارية والمالية ، الأمر الذي يهدد بفشل التجربة الصناعية .

ز ـ اعتماد الجزء الاكبر في عملية التصنيع على قاعدة الصناعات التصديرية (Export-Oriented Industries) وهي التي يرتبط مصيرها بالمحافظة على استمرار وجود المنافذ التسويقية والخبرة بدروبها المختلفة والقدرة على التغلب على اشكال المنافسة المحتملة ، خاصة في فترات الكساد الاقتصادي ، ومع استمرار التقدم العلمي والتكنولوجي والذي يعتبر من الشروط الاساسية لنجاح الصناعات البتروكيمائية بصورة خاصة .

جـ ـ ارتفاع تكلفة الانتاج الصناعي ، وقُدِّرت زيادة تكاليف الانتاج في بعض فروع الصناعات البتروكيمائية بما نسبته ٤٥ بالمائة عن مثيلتها في الدول الصناعية المتقدمة .

٣ ـ تشير التطورات المتعلقة بالتنمية الزراعية في الاقطار الخليجية الى **تراجع دور القطاع الزراعي** في الاقتصاد الوطني ، سواء بالنسبة لمساهمتها في حركة العمالة أو بالنسبة للانتاج المحلي الاجمالي ، وذلك ما أظهرته تحليلات الفصل الثالث . كما بلغت مساحة الأرض الزراعية في اقطار المجلس ما نسبته ٤٧ بالمائة فقط من اجمالي مساحتها ، واتسمت مواردها المائية بالضعف الشديد . ومن المسائل التي تدعو لجدية النظرة الى هذه المسألة ، ما سبق بيانه حول تقديرات عمر المخزون الجوفي المائي Aquifars والذي يقدر بأنه سيستمر في العديد من أقطار الخليج لما لا يزيد عن خمسين عاماً ، الأمر الذي سيترك هذه المجموعة تحت رحمة نظريات تحلية مياه البحر ، ومن غير المتوقع أن تصبح اقتصادية للانتاج الزراعي والغذائي في المدى المنظور .

ورغم جهود أقطار المجلس الملحوظة صوب مشاريع التنمية الزراعية ، الاّ أنه لوحظ خضوع هذه المشاريع لهيكل تكلفة مرتفع جدا ، واعتمادها الرئيسي على الضخ المستمر لحجم المساعدات بأشكالها المختلفة . ورغم قدرة هذه الاقطار على تمويل فاتورة الغذاء المستورد بمعدلات متزايدة ، الاّ ان شبح مشكلة الأمن الغذائي يهدد هذه المجموعة التي لن تبقى الى ما لا نهاية قادرة على تأمين فاتورة الغذاء المستورد .

وعليه ، واخذاً في الاعتبار محدودية آفاق التنمية الزراعية في أقطار المجلس[٤١] ، فإن محدّدات التنمية الزراعية في هذه الاقطار تضغط باتجاه توسيع دائرة التعاون الانمائي الجغرافية ـ الاقتصادية (Geo-economic circle) صوب الاقليم العربي الذي يتميز بوفرة موارده الزراعية وسعة أسواقه ، كما سيرد تحليله مفصلا في الفصل التاسع .

وفيما يتعلق بتنمية الثروة السمكية فقد لوحظ بأنها تتمتع بقاعدة أفضل من الموارد ، وبصورة خاصة في المياه التي تطل عليها سلطنة عُمان (الخليج العربي ، خليج عمان ، بحر العرب) .

---

(٤١) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب .

وبينما بلغ معدل الانتاج السمكي خلال فترة السبعينات حوالى ٥٠٠ ٢٠٦ طن ، الا ان حجم المخزون السمكي السطحي والقاعي يقدر بحوالى مليون طن (٢٠) ، الأمر الذي يشير الى توافر الفرص لاستغلال هذه الثروة وما يرتبط بها من صناعات غذائية وطبية .

٤ ـ بروز امكانات قيام صناعة الخدمات المالية كصناعة رائدة تشكل محور السياسة الاستثمارية الموجهة لخلق القاعدة الاقتصادية الانتاجية اللازم بناؤها خلال المرحلة الانتقالية التي تهيىء لتحقيق النمو الاقتصادي الذاتي (Self-Sustained Economic Growth) خلال عهد ما بعد النفط . علماً بأن تعريفنا لصناعة الخدمات المالية يمثل تلك الصناعة التي تضم مجموعة النشاطات التمويلية المبنية على اساس الحلقة الاستثمارية التكاملية اللازمة لاقامة القاعدة الانمائية المشار اليها اعلاه ، وفق تصور محدد يبدأ بتوجيه سياسات انتاج النفط وفق المعايير الاقتصادية والعملية التي تلبي احتياجات الاقتصاد الخليجي في إطاره شبه الاقليمي والعربي والدولي ، مرورا بسياسات استثمارية ترتكز الى اولويات النشاطات الاقتصادية الكمية والنوعية(الانتاجية والهيكلية بمفهومها الواسع ، كالأبحاث والتدريب وتنمية الموارد البشرية وحماية البيئة والاستجابة لمتطلبات الأمن الغذائي في المدى الطويل ، وتمتين القاعدة الهيكلية للصناعة لسد الفجوة القائمة في جهود التدريب والبحث العلمي والأساس اللازم للتقدم التكنولوجي . . . الخ) . وما يتطلبه ذلك من تطعيم الجهاز المصرفي بكوادر فنية متخصصة تجيد التعامل مع مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتبني النشاطات الانمائية المرتبطة بصناعة خدمات المال ، كالاشتراك في اقامة مراكز البحث العلمي ومؤسسات استكشاف ومسح فرص الاستثمار وفق الدوائر الثلاث (الخليجية ، العربية والدولية) ودراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع ، والاشتراك كذلك في نشاطات ، واقامة مراكز الاستشارات الانمائية بفروعها المختلفة .

٥ ـ اشرنا سابقاً الى ان حركة التنمية الاقتصادية في اقطار مجلس التعاون خلال السبعينات كانت حركة نازفة ، عادت فائدتها الكبرى على الاقتصاد الخارجي ، ونضيف هنا إلى أنه كان على الموارد المالية المتاحة ان تساهم في خلق جيل لا ينحصر دوره في معرفة نوع التكنولوجيا الواجب استيراده ، بل في صوغ المواصفات والتصميمات اللازمة وتنمية قدرته على تكييف التكنولوجيا المستوردة لخدمة الاحتياجات المحلية والمساهمة في احداث الاختراعات اللازمة ، وليحقق التقدم في جميع المجالات . وبمعنى آخر كان على حركة التنمية ان تُوجَّه لتحقيق التقدم الذي يصل الى جميع قطاعات المجتمع . فمسار التنمية في السبعينات ، على الرغم من انه شهد العديد من القفزات المتعلقة باقامة العديد من المشاريع الانمائية ، الا أنه من المشكوك فيه ان تكون هذه المشروعات قد ساهمت في زرع وإقامة التكنولوجيا على التراب الوطني في هذه الأقطار . كما ان النزيف المتصاعد لحجم التحويلات الخارجية نتيجة المساهمة الاجنبية المتعاظمة ، من خلاف العمالة المستوردة ، وعلى نطاق واسع كما سبق أن رأينا في الفصل الأول . جعل من القفزة المتحققة في المشاريع الانمائية مجرد عملية تخفي وراءها ضعف فرص تحقيق التنمية الحقيقية (Real) والمتوطنة (Home-based)والمرهونة بقوة دفع المجتمع نفسه (Home-manned) .

وبصورة عامة ، فإن حركة التنمية لم تتمكن من خلق القاعدة الصلبة التي من شأنها ان تحقق التشابك في علاقات النشاطات الاقتصادية الوطنية ضمن النظام الاقتصادي السائد ، بل على العكس إستمر مجمل النشاط الاقتصادي مرهوناً بتوفير مدخلات التنمية المستوردة من النظام الاقتصادي الخارجي ، وهي المدخلات التي تتسم بضعف عنصري الانتظام والامان في عملية تأمينها .

ان تقويمنا لمسار التنمية الاقتصادية في السبعينات أوضح حدوث فجوة كبيرة بين متطلبات التنمية ومشروعاتها الكمية ومتطلبات التنمية النوعية . وعليه يجب اعطاء الاولوية في المرحلة القادمة للمتطلبات النوعية، وتوجيه اهتمام مركز على هذه النشاطات ضمن برنامج للتعاون شبه الاقليمي والاقليمي والدولي ، وتشتمل هذه النشاطات على مجموعة من الاجراءات يتمثل محورها الاساسي في تنمية رأس المال البشري (التدريب ، التعليم ، قاعدة البحث العلمي تنمية الخبرة الفنية والطاقة الادارية) ، وتمتد لتشمل قاعدة البنية التحتية بمفهومها الواسع والمتكامل ، والمرتبطة بهدف اقامة قاعدة التوليد الذاتي للنمو الحقيقي والمطلوبة لعصر ما بعد النفط .

والخلاصة ان حركة التنمية الاقتصادية في اقطار المجلس استندت الى قاعدة غنية بموارد النفط والغاز الناضبين (متوسط عمر النفط ٥٦ سنة) وفقيرة جداً في الموارد الطبيعية الأخرى ، والبشرية . كما اتسمت بأنها تنمية ترتب على اتجاهاتها المعاصرة كونها تحويلية وليست تنمية ذاتية التوليد او خلاّقة ، وتركت فجوة في النشاطات النوعية اللازمة لتحقيق التراكم الذاتي المطلوب لتوليد الموارد والخبرات اللازمة لقيادة حركة تنمية ذاتية التوليد ومأمونة .

القسم الثاني

تقويم التعاون الانمائي الجاري والعلاقات الاقتصادية شبه الاقليمية والاقليمية والدولية لأقطار مجلس التعاون الخليجي

الفصل الخامس

تقويم التعاون الانمائي الجاري بين الاقطار العربية الخليجية

مقدمة

نعرض في هذا الفصل الموقف المتعلق بانجازات واتجاهات حركة التعاون الانمائي بين الاقطار العربية الخليجية ، ضمن الدائرة شبه الاقليمية ، تلك الحركة التي يتم رصدها اعتباراً من مطلع السبعينات ، بدءاً من الوقت الذي رافق او اعقب استقلال معظم هذه الاقطار . وسيجري ذلك من خلال التعرف على الاطار المؤسسي والتنظيمي لهذه الحركة ومنجزات مختلف المؤسسات او التنظيمات المنبثقة عنها ، وتحليل المنهاج الذي جرى ويجري اتباعه في مسارها ؛ وذلك لفتح الطريق امام تقويم هذا المنهاج المتبع ، وفي ضوء النتائج التي سيتم التوصل اليها تتحدد مواصفات وشروط المنهاج المقترح لهذا التعاون ، وهو ما سيتم تحليله في فصول القسم الرابع .

يضاف الى ذلك ضرورة تحديد اين تقف حركة التعاون الجاري بين هذه المجموعة من الاقطار العربية ، ومعرفة شكل التطوير او الاضافة او التغيير المطلوب في مسارها ، وذلك في ضوء فرص وآفاق التعاون المتاحة ، كما سيجري تحليلها في الفصل الثاني عشر . وسيتم التعرف على اوجه التعاون الانمائي وفق الاطار الذي حددته الاطر التنظيمية لهذا التعاون ، تلك الاطر التي تمثل كلاً من التعاون الثنائي والتعاون متعدد الاطراف ، فالتعاون الجماعي او شبه الاقليمي ؛ مع ملاحظة ان الشكل الاخير للتعاون قد امتدت بعض نشاطاته القطاعية لتشتمل على اقطار اخرى بخلاف اقطار مجلس التعاون الخليجي ، كالعراق واليمن الشمالي واليمن الجنوبي . كما سيجري الاهتمام بتسلسل تطورات هذه الحركة ، قدر الامكان ، من الناحية الزمنية لإظهار التطور الذي شهدته ، والذي انتهى بقيام مجلس التعاون الخليجي . وسيجري التركيز ، بالدرجة الاولى على نشاطات التعاون الانمائي ، الاقتصادية ، لذلك استبعدت مؤتمرات وزراء الصحة ووزراء الشؤون الاجتماعية والعمل ، وغيرها مما يتعلق بشؤون التنمية الاجتماعية .

اولاً : خلفية تاريخية وسياسية

يمكن التعرف على مؤثرين رئيسيين على عملية انشاء واتجاه حركة التعاون الجارية بين الاقطار العربية الخليجية ؛ المؤثر الاول يتعلق باعلان الحكومة البريطانية في ١٦ كانون الثاني / يناير ١٩٦٨ عن قرارها بالانسحاب العسكري من منطقة الخليج العربي في موعد لا يتعدى سنة ١٩٧١ . ولقد حفزت الانعكاسات السياسية والاقتصادية المحتملة لهذا القرار الاقطار العربية الخليجية ، والمتأثرة مباشرة به ، الى التنادي للبحث في مستقبل الهيكل السياسي المستقل لها . اما المؤثر الثاني فيتعلق بإطار حركة التعاون او التكامل الاقتصادي العربي ، باعتبار ان معظم الاقطار العربية الخليجية تعتبر جزءاً من هذه الحركة .

أفرز هذان المؤثران الاهتمام بمسألة التعاون شبه الاقليمي ، خاصة وان التعاون في الاطار العربي الاقليمي واجه مشاكل ومعوقات كبرى ادت الى اضعافه وعدم نجاحه في تحقيق الاهداف المرسومة . وقد ترجم هذا الاتجاه شبه الاقليمي ، خاصة بين مجموعات جغرافية متعددة ضمن الجسد العربي ، مثل التعاون الاقتصادي بين اقطار المغرب العربي الذي انشىء عام ١٩٦٣[١] ومجلس التعاون العربي الخليجي الذي انشىء عام ١٩٨١ ، وتمكن الاشارة الى مجلس التكامل الذي جرى تشكيله مؤخراً على مستوى ثنائي بين مصر والسودان عام ١٩٨٢ .

١ ـ الانسحاب البريطاني واقامة دولة الامارات العربية المتحدة

تميز الموقف السياسي ، فور اعلان الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج ، بالتوتر العام . ونجم ذلك عن ادعاء النظام العراقي في حينه حق السيادة على الكويت ، وادعاء إيران حق السيادة على البحرين . والخلاف بين كل من قطر والبحرين على حق السيادة بالنسبة لجزر « حوار » القريبة من قطر ، والخلاف بين كل من قطر وابو ظبي على حق السيادة على منطقة تقع جنوب شرقي قطر[٢] . يضاف الى ذلك ضخامة حجم الثروة النفطية التي تختزنها اراضي هذه الاقطار ، في الوقت الذي تميز فيه وضعها السياسي والعسكري بالضعف الشديد ، خاصة لكونها اقطاراً صغيرة نسبياً ، الامر الذي خلق لديها شعوراً قوياً بانكشافها للاخطار السياسية والعسكرية ومطامع الدول الكبرى . هذه العوامل شكلت دافعاً قوياً للوحدة واقامة دولة الامارات العربية المتحدة[٣] التي حظيت بتأييد قوي من قبل بريطانيا . وتم في ١٨ شباط / فبراير عام ١٩٦٨ اصدار بيان مشترك

---

(١) سيتم إلقاء المزيد من الضوء على التوجهات شبه الاقليمية في الوطن العربي في الفصل الثاني عشر (البند الاول) . ويذكر ان هناك اتجاهاً يجري بلورته حالياً لاحياء حركة التعاون الاغائي بين بلدان المغرب العربي ، ارتبط بالمباحثات التي جرت خلال شهر آب / اغسطس ١٩٨٣ . وتفيد بعض المعلومات الى وجود نيّة للتوجه صوب النموذج نفسه القائم في مجلس التعاون الخليجي .

(٢) ابراهيم ابو ناب ، قطر : قصة بناء دولة .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٧ .

عن كل من الشيخ زايد بن سلطان ، حاكم ابو ظبي ، والشيخ راشد بن سعيد حاكم دبي ، يدعو الى اقامة كيان اتحادي بين الامارتين ،ودعا البيان الامارات الخمس المتصالحة الاخرى للانضمام الى هذا الاتحاد ، كما دعا كلاً من قطر والبحرين الى التشاور حيال مستقبل المنطقة وتأمين الاستقرار والامن فيها .

وجرى في دبي اصدار بيان حول الاتفاق الذي تم بين الامارات التسع (من بينها قطر والبحرين) بانشاء دولة الامارات العربية المتحدة ، وذلك في ٢٥ شباط / فبراير عام ١٩٦٨ ، على ان تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من ٣٠ آذار / مارس عام ١٩٦٨ . وبالرغم من ذلك فقد انسحبت كل من قطر والبحرين من هذا الاتحاد ، وانحصر اخيراً في الامارات السبع المتصالحة[٤] . وكان الدافع الاساسي لإقامة الاتحاد في جوهره سياسياً ارتبط برغبة الانظمة المحلية والقوى الخارجية ذات المصلحة في المنطقة بحماية هذه الانظمة من اي تهديد محتمل لاستقرارها نتيجة الانسحاب البريطاني منها . ولم يكن الدافع اقتصادياً ناجماً عن القناعة بتأمين الاحتياجات الاقتصادية لشعوب هذه الامارات بشكل افضل من خلال الاطار الاتحادي[٥] .

٢ ـ تجربة التعاون الاقتصادي العربي

بالرغم من شمول حركة التعاون الاقتصادي العربي ، التي بدأت منذ الخمسينات ، العديد من الاتفاقيات الموقعة والاقتراحات التي تخللت الكثير من المؤتمرات ، الا ان ذلك كله لم ينجح في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، الامر الذي اثار تساؤلاً عن اسباب ذلك وامكانية ارجاعها الى صعوبة تحقيق التكامل الاقتصادي بين واحد وعشرين قطراً تختلف في انظمتها السياسية والاقتصادية ، كما تختلف في كثافة علاقاتها الاقتصادية والسياسية الدولية ، وتوزعها في ذلك بين الدول الغربية الرأسمالية والدول الشرقية ذات الانظمة الاشتراكية . وترتب على ذلك العديد من القناعات المرتبطة بجدوى التعاون او التكامل الاقتصادي بين مجموعات اصغر من المجموعة الاقليمية ، وتضم مجموعات شبه اقليمية متجاورة جغرافياً ، الامر الذي انعكس في انشاء اللجنة الاستشارية الدائمة للتعاون الاقتصادي بين اقطار المغرب العربي في عام ١٩٦٣ كما سبق بيانه ، وقيام حركة للتعاون الانمائي والمتعدد الاطراف ، بالاضافة الى التعاون شبه الاقليمي الذي اثمر مؤخراً تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، عام ١٩٨١ .

وتجدر الاشارة الى ان هناك دعوة ، على مستوى الفكر الاقتصادي العربي الوحدوي ، للّجوء الى فكرة الوحدات العربية المتكاملة شبه الاقليمية ، على ان تنشأ في اطار مسيرة التعاون والتكامل الاقتصاديين العربيين ، وتسمح بخطوات اكثر تسارعاً لمسيرة الوحدات شبه الاقليمية

---

(٤) Tim Niblock, «The Prospects for Integration in the Arab Gulf,» in: Tim Niblock, ed., *Social and Economic Development in the Arab Gulf* (London: Croom Helm; Centre for Arab Gulf Studies, 1980), p. 191.

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٦١ .

من خطوات التكامل العربي الشامل الذي ما زال يتعثر رغم تحقيقه بعض المنجزات . وقد حددت هذه الدعوة امكانية اقامة الوحدات شبه الاقليمية المتكاملة التالية(٦) :

ـ وحدة تضم مجموعة اقطار الهلال الخصيب : الأردن وفلسطين والعراق وسوريا ولبنان .

ـ وحدة تضم مصر والسودان .

ـ وحدة تضم الاقطار العربية الافريقية التالية : الجزائر والمغرب وليبيا وتونس والصومال وموريتانيا .

ـ وحدة اقطار الخليج وشبه الجزيرة العربية وتبدأ بالسعودية والكويت والبحرين والامارات المتحدة وسلطنة عمان وتنتهي بانضمام اليمنين في مرحلة لاحقة .

ثانياً : أوجه التعاون الاقتصادي الجاري

أظهرت حركة التعاون الاقتصادي العربي الخليجي ثلاثة اطر تنظيمية ، تكونت من التعاون الثنائي والتعاون متعدد الاطراف ثم التعاون شبه الاقليمي .

نشير فيما يلي الى معظم الاتفاقات التي انبثقت عن فكرة التعاون الثنائي(٧) وما نجم عنها من آثار في ميدان العلاقات الاقتصادية :

١ ـ التعاون الثنائـي

أ ـ اتفاقية الترانزيت بين السعودية والكويت عام ١٩٧٠ .

ب ـ اتفاقية الترانزيت بين السعودية وقطر عام ١٩٧١ .

ج ـ ترتيبات التعاون العماني الكويتي في المجالات الاقتصادية والثقافية والاعـلامية عـام ١٩٧٢ .

د ـ ترتيبات التعاون الكويتي ـ البحراني في المجالات الاقتصادية والثقافية والاعلامية .

هـ ـ ترتيبات التعاون الاقتصادي بين الكويت والامارات المتحدة خلال عام ١٩٧٣ والتي اشتملت على ما يلي : تشجيع الاستثمار المشترك ؛ حرية الحركة لرأس المال وارباح المشروعات

---

(٦) فؤاد حمدي بسيسو ، « مجلس التعاون الخليجي وآفاق التوجه الاستراتيجي العربي المتوازن ،» المستقبل العربي ، السنة ٤ ، العدد ٣١ (ايلول / سبتمبر ١٩٨١)، ص ٤٩ ـ ٥٠ .

(٧) المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، « معلومات حول الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية واليمن الشمالي ،» الرياض ، ١٩٧٩ ، ص ٢٨ ـ ٣٠ (مخطوط) .

المشتركة ؛ الغاء الرسوم الجمركية ؛ لجان متابعة للمشروعات المشتركة ؛ العمل والنشاطات الاقتصادية ؛ الاستثمار والمسائل النقدية؛ التجارة والجمارك والثقافة والاعلام .

و ـ اتفاق التعاون الاقتصادي بين السعودية وقطر عام ١٩٧٣ واشتمل على ما يلي : معاملة المواطنين بالمثل ؛ معاملة رأس المال بصورة مماثلة ؛ تشجيع اقامة المشروعات المشتركة ؛ الغاء الرسوم الجمركية ؛ تشكيل لجان مشتركة .

ز ـ ترتيبات التعاون الاقتصادي بين السعودية والكويت في آذار / مارس ١٩٧٥ وتوقيع مذكرة تفاهم .

حـ ـ تم تشكيل لجنة للتنسيق بين قطر والامارات العربية المتحدة نتيجة زيارة امير قطر للامارات المتحدة في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ . ولكن هذه اللجنة لم تجتمع حتى الآن(٨) .

ط ـ ترتيبات التعاون الاقتصادي القطري ـ العماني خلال عام ١٩٧٦ . نجم عن زيارة امير قطر لعمان خلال عام ١٩٧٦ ، الاتفاق على برنامج للتعاون الاقتصادي . وجرى تشكيل عدة لجان لمعالجة مختلف المواضيع .

ي ـ ترتيبات التعاون الكويتي ـ القطري ،نجم عن زيارة الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي الى قطر خلال الفترة من ٩ ـ ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ الاتفاق على برنامج للتعاون الاقتصادي والثقافي والتعليمي والاعلامي وجرى توقيع هذا الاتفاق في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ .

ومما تجدر ملاحظته ان معظم اللجان التي شكلت لمتابعة شؤون التعاون الثنائي خلال فترة السبعينات كانت قد أعقبت الزيارات الرسمية التي قام بها الملوك والامراء في هذه الاقطار . ويمكن تسجيل الملاحظات التالية على فعالية تأثير هذه اللجان بشكل خاص ، ومسيرة التعاون الثنائي بشكل عام .

ولم تتخذ الترتيبات المسبقة للتحضير والدراسة لمختلف المواضيع التي جرت مناقشتها في معظم اجتماعات هذه اللجان ، والتي كان يجري تشكيلها بصورة متعجلة ، إما قبل لقاء الرؤساء مباشرة واما اثناء لقاءاتهم ، او فور انفضاض اجتماعاتهم . وقد ترجم ذلك في العديد من المواضيع التي طرحت على جداول الاعمال ، واعتمدت احياناً معلومات غير دقيقة ، كما تضمنت العديد من المسائل الطموحة التي تستلزم مناقشة ترتيبات اولية اكثر بساطة منها قبل التعرض لها ، كمسألة الاتحاد النقدي والعملة الخليجية الموحدة ، او السوق الخليجية المشتركة وما يرتبط بها من ضمان لحرية الحركة لعوامل الانتاج . وتأكيداً على ذلك نستشهد بثلاث مباحثات اجريت حول التعاون العماني ـ القطري والكويتي ـ القطري والسعودي ـ الكويتي .

---

(٨) « السوق الخليجية المشتركة ،» الاقتصاد والتجارة (الامارات العربية المتحدة ، وزارة الاقتصاد والتجارة) ، السنة ٤ ، العدد ٤٠ (شباط / فبراير ١٩٧٦) .

أ ـ فبالنسبة للمباحثات القطرية ـ العمانية (١٩٧٦)(٩) فقد تضمن جدول الاعمال ، الذي اقترح قبل وصول امير دولة قطر للسلطنة بأيام قليلة ، العديد من المسائل النقدية ، وعلى رأسها موضوع اقامة الاتحاد النقدي الخليجي بين كل من قطر والكويت والامارات والبحرين ، ومناقشة مسألة انضمام عُمان لهذا الاتحاد ، بالاضافة الى تنسيق النظام الضريبي في كلا البلدين . كما اقترح الجانب العماني اثناء اللقاءات البحث في شؤون التعاون المتعلق بنشاطات استخراج وتصدير النفط وتسعيره ، واقامة المشروعات المشتركة في ميادين التعدين والانتاج الحيواني والسمكي .

ونظراً لتجهيز جدول الاعمال قبل اربعة ايام من اجتماعات اللجان المشتركة او اثناء هذه اللقاءات ـ في جزء منه ـ فلم تتوفر اي من الدراسات او المعلومات اللازمة لهذه الاجتماعات من ناحية ، وتضمنت بعض الابحاث التي اعدت على عجل معلومات غير دقيقة ، كتلك المتعلقة بمخزون الثروة السمكية والتي اشارت الى وصوله الى ١٤ مليون طن في المياه التي تطل عليها اقطار المنطقة من ناحية ثانية .

وتم ادراج موضوع ، هو في غاية التعقيد ، ويتعلق بالاتحاد النقدي ، على جدول الاعمال دون إحاطة بالخطوات المسبقة واشكال التنسيق المطلوب والشروط اللازم تأمينها قبل الوصول الى مرحلة الاتحاد . لذلك كله فقد انفضّت الاجتماعات من دون اي نتيجة .

ب ـ اما فيما يتعلق بالمباحثات الكويتية ـ القطرية ، والتي أعقبت زيارة الشيخ سعد العبد الله الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي لقطر خلال الفترة من ٩ ـ ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، فقد نجم عنها التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، وقد تضمنت في الجانب الاقتصادي مختلف المسائل المتعلقة بالتنسيق الصناعي والتجاري والمالي والنقدي والانظمة والسياسات والتشريعات المتعلقة بها . يضاف الى ذلك الاتفاق على ضمان حرية الحركة للعمل ورأس المال وتحرير التجارة في المنتجات الزراعية والصناعية ذات المنشأ الوطني ، والسعي لفرض جدار جمركي موحّد لحماية الصناعات الوطنية في البلدين من المنافسة الاجنبية . وبالنسبة للانجاز الفعلي لهذه الاتفاقية فلم يلاحظ اي اثر عملي لها في اي من البلدين .

ج ـ اما فيما يخصّ المباحثات السعودية ـ الكويتية التي اجريت على اعلى المستويات المسؤولة في البلدين ، وذلك في الرياض خلال شهر كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٨ ، فقد انبثق عنها اتفاقية لتقوية العلاقات السياسية والاقتصادية كجزء من حركة تستهدف في النهاية تحقيق تنسيق اعظم ، وفي جميع المجالات بين الاقطار العربية الخليجية . وشمل هذا الاتفاق العديد من المسائل كتقسيم المنطقة البحرية المحايدة بين البلدين ، والعمل على تنميتها لتحقيق المصلحة المشتركة للبلدين ،

---

(٩) شارك الباحث في الجانب الاقتصادي لهذه المباحثات ، خاصة تلك التي اجريت مع وزارة الزراعة والاسماك والنفط والمعادن العُمانية .

والاتّفاق على اجراءات تنفيذ الاتفاق المتعلق بتخطيط الحدود الفاصلة بين البلدين في هذه المنطقة المحايدة (اتفاق كانون الثاني / يناير ١٩٧٠ ومذكرة التفاهم لشهر آذار / مارس ١٩٧٥) (١٠) . كما تضمنت الاتفاقية توسيع نطاق التعاون الاقتصادي الذي شملته مذكرة التفاهم التي وقعت بين البلدين في آذار / مارس ١٩٧٥ بالحث على اقامة المشروعات الصناعية المشتركة وتوسيع قائمة الاعفاء من الرسوم الجمركية لمنتجات البلدين ، وكذلك توسيع لجنة المتابعة لتشمل وزراء الخارجية والمالية والاقتصاد والتجارة والنفط والمعادن(١١) . وبالرغم من مساهمة هذا الاتفاق في زيادة نطاق التفاهم بين البلدين تجاه المسائل المشتركة التي جرى بحثها ، إلاّ انه لم يلاحظ اي نتائج عملية لهذا الاتفاق .

٢ ـ التعاون متعدد الاطراف

أ ـ تم إنشاء لجنة اقتصادية مشتركة بين كل من قطر وعمان والامارات المتحدة والبحرين وذلك في ٥ حزيران / يونيو ١٩٧٢ ، علماً بأن هذه اللجنة بدأت بين قطر والبحرين ثم انضمت اليها الامارات وعُمان خلال عام ١٩٧٣ . وقد قامت هذه اللجنة بدراسة مشروع « شركة ملاحة الخليج » وكلفت شركة استشارية كندية بإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع . ونتيجة لاتساع دائرة الاقطار العربية الخليجية الراغبة في الانضمام الى المشروع ، فقد توسعت اللجنة الاقتصادية المشتركة لتشمل كلاً من السعودية والكويت . وكان من نتيجة اعمال اللجنة المشتركة إقامة مشروع شركة الملاحة العربية ومقرها الكويت ، كما جرت مناقشة فكرة إقامة شركة طيران عربية خليجية ، ولكن الفكرة لم تخرج الى حيز التنفيذ بعد .

ب ـ مؤتمر تنسيق تجارة الواردات من السلع الاساسية لاقطار الخليج

عقد في البحرين في العاشر من كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٣ اجتماع ضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص في البحرين والامارات المتحدة والكويت وعُمان للبحث في تنسيق استيراد السلع الاساسية لاقطار المنطقة خاصة ما يتعلق بالسلع الغذائية المشتملة على القمح والارز والادوية بالاضافة الى الاسمنت . كما بحثت مسألة تشكيل لجنة للقيام بتنفيذ عمليات الاستيراد الجماعي حسب الحاجات الاستهلاكية المشتركة، وذلك بهدف الحصول على افضل شروط لهذه السلع(١٢) . ولكن لوحظ عدم نجاح الاجتماع في تحقيق اغراضه نتيجة اختلاف وجهات النظر بين الاجهزة المختصة بعمليات الاستيراد في القطاعين العام والخاص في الدول الاعضاء ، وعدم وجود تصورات محددة تجاه القيام بهذه المهمة والافتقار الى البيانات اللازمة لها .

وبصدد تقويم التعاون الثنائي ومتعدد الاطراف ، يلاحظ ان ترتيبات التعاون الثنائي

---

(١٠) *Middle East Economic Survey* [MEES], (14 March 1979).

(١١) *MEES*, (18 December 1978).

(١٢) دولة البحرين ، مؤتمر تنسيق الاستيراد بين الدول العربية الخليجية، ١، ١٩٧٣ ، « وثائق المؤتمر » .

اثمرت عن نتائج محدودة وغير ملموسة في ميدان دعم العلاقات الاقتصادية والانمائية بين الاقطار الاعضاء ، وذلك على الرغم من اشارتها للعديد من مبادىء التكامل الاقتصادي كاقامة المشروعات المشتركة وحرية الحركة لعوامل الانتاج . ورغم تشكيل لجان للمتابعة الا ان اجتماعاتها لم تدم طويلاً بل ان بعضها لم ينعقد اطلاقاً ، يستثنى من ذلك الترتيبات متعددة الاطراف التي انبثق عنها مشروع شركة ملاحة الخليج وقد سبقت الاشارة اليها .

٣ ـ التعاون الانمائي الجماعي (شبه الاقليمي)

أ ـ المؤتمرات الوزارية

بدأت حلقة متتابعة من المؤتمرات الخليجية على المستوى الوزاري شملت كافة القطاعات والنشاطات الصناعية والتجارية والزراعية والتخطيطية، بالاضافة للمؤتمرات الخاصة بالتربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والعمل والثقافة والاعلام ، ونشير فيما يلي الى المؤتمرات الخاصة بالتعاون الانمائي في المجالات الاقتصادية .

(١) مؤتمر وزراء الصناعة

انعقد مؤتمر وزراء الصناعة العربي في الخليج في الدوحة / قطر خلال الفترة من ٢٥ ـ ٢٦ شباط / فبراير عام ١٩٧٦ ضم جميع اقطار الخليج العربية بما فيها العراق ، وهو المؤتمر الذي قرر انشاء « منظمة الخليج للاستشارات الصناعية » وذلك للقيام بدراسة مجالات التعاون الصناعي بين الاقطار الاعضاء سواء فيما يتعلق بالمشروعات الجديدة او المشروعات القائمة .

وعبر منهاج المنظمة في تحقيق التعاون الصناعي، عن نفسه بتبنيها الاسلوب التالي لتحقيق اهدافها :

(أ) التنسيق الصناعي العامّ من خلال دراسة خطط التنمية الصناعية لدى الاقطار الاعضاء وتحليلها لتحديد مجالات التكامل والتنافس بين اتجاهاتها ومشروعاتها المقترحة .

(ب) دراسة الاستراتيجيات والخطط الفرعية لكل صناعة من الصناعات وتحديد مجالات المشروعات الصناعية المشتركة . هذا وقامت المنظمة في المرحلة الحالية بالتركيز على القطاعات الصناعية الرئيسية التالية[١٣] : قطاع الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية ؛ قطاع الصناعات المعدنية والهندسية ؛ قطاع الصناعات المتعلقة بمواد البناء .

(ج) وتقوم المنظمة باجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للصناعات، التي توضح التحليلات العامة المشار اليها اعلاه، من حيث توافر فرص إقامتها بصورة مشتركة، ولدى ثبوت

---

(١٣) التعاون الصناعي في الخليج العربي (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية) ، السنة ١ ، العدد ١ (نيسان / ابريل ١٩٨٠) .

جدولها تتم احالتها الى الاقطار الاعضاء لمناقشة عملية اخراجها الى حيز التنفيذ بصورة جماعية او بين قطرين او اكثر من الاقطار الاعضاء . ومما يجدر ذكره ان اول المشروعات المقترحة من قبل المنظمة وهو مشروع درفلة الالومنيوم جرى التوقيع على اقامته في العاشر من شباط / فبراير ١٩٨٠ ، وذلك في البحرين ، وبموجبه تمت اقامة شركة الخليج لدرفلة الالومنيوم ، وذلك باشتراك جميع الاقطار العربية الخليجية ، وبطاقة انتاجية سنوية تبلغ ٤٠ الف طن ، وبرأسمال ٢٤ مليون دينار بحراني .

(د) كما تبحث المنظمة في المرحلة الحالية في عدة اقتراحات لاقامة صناعات مشتركة تشمل كلا من الفحم النفطي والزجاج المسطح والحديد والصلب[١٤] .

(٢) مؤتمر وزراء التجارة

عقد مؤتمر وزراء التجارة في اقطار الخليج دورته الاولى في بغداد في ٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، ثم عقد الاجتماع الثاني في الرياض بتاريخ ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، والاجتماع الثالث خلال عام ١٩٨٠ . ونشير فيما يلي الى اهم المواضيع التي تشكل محور اهتمامات مؤتمر وزراء التجارة[١٥] :

(أ) **التعاون التجاري** : تنمية العلاقات التجارية ؛ التعاون بين غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلدان الاعضاء ؛ تبادل المعلومات حول الانظمة التجارية وتنسيقها ؛ دراسة توقيع اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي .

(ب) **التموين** : ويشتمل على السياسات التموينية في الاقطار الاعضاء ؛ تنسيق سياسات دعم المواد التموينية الاساسية؛ مخزون المواد الاساسية .

(ج) **التعاون في مجال العلاقات الدولية** : تنسيق المواقف في المنظمات الدولية مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (يونكتاد) والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) ؛ تنسيق المواقف تجاه الشركات الدولية الموردة والمتعاقدة مع اقطار المنطقة والتي تبالغ في

---

(١٤) « مجلس التعاون الخليجي والتعاون الخليجي وصناعة البتروكيماويات واستراتيجية خليجية لصناعة الحديد والصلب بعد نجاح استراتيجية الالمنيوم ،» **الخليج الجديد** (الدوحة)، العدد ٦٢ (نيسان / ابريل١٩٨١)، ص ١١ ، ١٥ و٢٠ على التوالي .

(١٥) انظر الوثائق التالية : مؤتمر وزراء التجارة والاقتصاد في الاقطار العربية الخليجية ، ١ ، بغداد ، ١٩٧٧ ، **وثائق المؤتمر الاول لوزراء التجارة والاقتصاد في الاقطار العربية الخليجية ، بغداد ، ١٩٧٧** (بغداد : وزارة التجارة ، ١٩٧٧) « البيان الختامي ،» ؛ اجتماع وزراء التجارة للدول العربية الخليجية ، ٢ ، الرياض ، ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، « محاضر اجتماعات لجنة الخبراء ،» ، والمملكة العربية السعودية ، وزارة التجارة ، مؤتمر وزراء التجارة للدول العربية الخليجية ، ٢ ، الرياض ، ٨ ـ ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ « وثائق وتوصيات ،» .

شروط تعاملها مع الاقطار الاعضاء ؛ عقد دورات تدريب بواسطة مركز التجارة الدولي لموظفي الاقطار الاعضاء ، باللغة العربية .

(د) **المجالات التنظيمية** : دراسة انشاء جهاز لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر والتحضير له .

وفيما يلي اهم انجازات مؤتمر وزراء التجارة :

ـ تشكيل اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في الاقطار العربية الخليجية .

ـ تشكيل لجنة من اجهزة الاستيراد للسلع الاساسية في الاقطار الاعضاء تتولى دراسة مسألة توحيد عمليات استيراد السلع الاساسية .

ـ مناقشة موضوع تنظيم شروط التعامل والتعاقد مع الشركات الاجنبية وذلك بالاستعانة بمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية .

ـ تخضع الانظمة التجارية في الاقطار الاعضاء لدراسة اللجان الفنية المختصة تمهيداً للتنسيق بينها .

(٣) مؤتمر وزراء الزراعة

عقد مؤتمر وزراء الزراعة العرب في الخليج والجزيرة العربية اجتماعه الاول في الرياض في شباط / فبراير ١٩٧٦ ، كما تم عقد خمسة مؤتمرات اخرى كانت كما يلي : المؤتمر الثاني في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة في ١٩٧٧ ؛ المؤتمر الثالث في الدوحة بقطر في آذار / مارس ١٩٧٨ ؛ المؤتمر الرابع في الكويت خلال عام ١٩٧٩ ؛ المؤتمر الخامس في سلطنة عمان خلال عام ١٩٨٠ ؛ المؤتمر السادس في دولة الامارات العربية المتحدة خلال عام ١٩٨١ .

وتشمل نشاطات المؤتمر القطاعات الفرعية التالية[١٦] :

ـ الانتاج النباتي .

ـ موارد المياه .

ـ الانتاج الحيواني .

ـ الثروة السمكية .

ونشير فيما يلي الى اهم انجازات المؤتمر في دوراته المتعاقبة :

---

(١٦) انظر الوثائق المتعلقة بهذه المؤتمرات والمودعة لدى الامانة العامة لمؤتمر وزراء الزراعة العرب في الخليج والجزيرة العربية ، وقد سبق ان عيِّن الباحث كضابط اتصال لسلطنة عُمان في المؤتمر ، وشارك في اعمال المؤتمرات الوزارية الاربعة الاولى .

(أ) **النشاط الزراعي العام** : تحويل مركز الابحاث الزراعية في الرياض الى مركز ابحاث اقليمي واعتبار مراكز البحث الزراعية الرئيسية في الاقطار الاعضاء فروعاً له . وتجري دراسة اقامة مشاريع انتاجية مشتركة في مجال الاسمدة والمبيدات والقمح والاعلاف .

(ب) **تنمية موارد المياه** : دراسة طبقات المياه الجوفية في مناطق الحدود المشتركة تمهيداً لدراسة اسس تنميتها واستغلالها بصورة مشتركة . تجري دراسة اقامة محطات مشتركة لتحلية مياه البحر .

(ج) **تنمية الثروة الحيوانية** : مسح لفرص تنمية الثروة الحيوانية في الاقطار الاعضاء ، واجراء مسح للمراعي الطبيعية تمهيداً لتحديد اسس التعاون في مجال الانتاج الحيواني والمحافظة على الثروة الحيوانية ؛ إصدار قانون موحد للحجر البيطري في الاقطار الاعضاء ؛ اقامة معمل مركزي لتشخيص امراض الحيوان وانتاج اللقاحات الصناعية بالرياض .

(د) **تنمية الثروة السمكية** : إقامة مركز اقليمي لأبحاث الموارد المائية في دبي / الامارات العربية المتحدة ؛ التعاون في اقامة نظام احصائي موحد للثروة السمكية ؛ دراسة اقامة مشاريع انتاجية سمكية ، خاصة في مجال العلف السمكي وتعليب السردين والتونة ؛ اقتراح قانون موحد للصيد البحري والمحافظة على البيئة البحرية .

هذا وقام مؤتمر وزراء الزراعة بانشاء امانة عامة في الرياض وكذلك عدة لجان فنية وقانونية لتغطية مواضيع المؤتمر المختلفة ، وتتوزع هذه اللجان على النشاطات التي سبقت الاشارة اليها .

ب ـ مشاريع التعاون في نشاطات الثروة السمكية في الامم المتحدة

نظراً لما توفره النشاطات المتعلقة باستغلال وتنمية الثروة السمكية ـ التي تتسم بالوفرة النسبية في منطقة الخليج ـ من مجالات حيوية للتعاون ، خاصة لكون طبيعة هذه الثروة وتحركها عبر الحدود الاقليمية للاقطار تؤمن دافعاً قوياً لهذا التعاون . نتيجة لذلك فقد تم على اثر مشاورات مستمرة ، التوقيع على اتفاقيتين لتنفيذ مشروعين انمائيين مهمين ، وذلك خلال عام ١٩٧٥ ، اي قبل شروع مؤتمرات وزراء الزراعة العرب في الخليج والجزيرة العربية في الانعقاد . يتعلق المشروع الاول بمسح وتنمية الثروة السمكية في الاقليم ، وانضم للمشروع جميع اقطار مجلس التعاون الخليجي بالاضافة الى كل من العراق وايران . ويتعلق المشروع الثاني بالمركز شبه الاقليمي للتدريب على مصايد الاسماك بالكويت .

تؤمن عملية متابعة المسار التنفيذي لهذين المشروعين ومدى الانجازات التي حققتها الفرصة لتقويم مختلف الادوار والمزايا والمعوقات التي تنبثق عنها ، الامر الذي يفرز دروساً مفيدة فيما يتعلق بأسس نجاح المشروعات المشتركة . كما ان لهذين المشروعين اهمية خاصة فيما يتعلق بدور الامم المتحدة وتقويم هذا الدور المساهم في التخطيط والتنفيذ لمثل هذه المشاريع .

(١) المشروع الاقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية

نتيجة للموقف المتعلق بالوفرة النسبية لموارد الثروة السمكية ، بينما تفتقر ادارة هذه الموارد ومختلف القرارات المتعلقة باستغلالها واستثمارها الى المعلومات المتعلقة بحجم مخزونها وحصيلة الصيد المحتملة سنوياً، واماكن وجود الاسماك وتوزيعاتها الجغرافية واساليب حمايتها وجدوى استغلالها ، كل ذلك دفع الاقطار الخليجية الثمانية (اقطار المجلس بالاضافة للعراق وايران) بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية الى تبني اقامة مشروع لمسح وتنمية الثروة السمكية . وقد جرى التوقيع على اتفاقيته في ٩ نيسان / ابريل ١٩٧٥ .

استهدف الجانب الاول للمشروع اجراء مسح للموارد السمكية السطحية (Pelagic) والقاعية (Dimersal) والتعرف على خصائصها وحجم مخزونها ، وإمكانات استغلالها على نطاق اقتصادي . بينما استهدف الجانب الآخر تأمين المشورة اللازمة للبلدان الاعضاء فيما يتعلق باستغلال موارد هذه الثروة وبلورة مشاريع وخطط تنميتها ، بشكل يضمن التوازن بين عمليات الاستغلال وحجم الموارد المتاحة تجنباً للاستغلال المفرط وكذلك إجراء دراسات الجدوى المتعلقة بها . ولهذه الغاية اقيمت في نطاق المشروع مجموعة تنمية صناعة الاسماك مكونة من خمسة خبراء ، يغطّون المجالات المتعلقة بتغليف الاسماك ، التسويق ، تحضير الاسماك والمحافظة عليها والاحصاءات السمكية . وتحددت منطقة المشروع من اقصى نقطة في شمالي الخليج العربي الى حدود رأس الحد على شاطىء خليج عمان (ضمن حدود سلطنة عمان) .

ومن اجل تقويم موضوعي للمشروع نذكر اهم الانجازات التي حققها ، واهم المشاكل التي تعرض لها[١٧] .

(أ) الانجازات

١ ـ تم تقويم المخزون القائم من اسماك القاع ، وكذلك اسماك السطح الصغيرة والكبيرة ، كما حددت امكانيات الاستغلال التجاري السنوي واساليب تحقيقها (يراجع الفصل الثالث حول هذه النتائج) .

٢ ـ تم تقديم المشورة من وقت لآخر ولجميع حكومات البلدان الاعضاء فيما يتعلق بمشروعات وبرامج وخطط تنمية الثروة السمكية . وعلى سبيل المثال ، قدمت المشورة حول مشروع انشاء الشركة الوطنية للاسماك في سلطنة عمان .

---

(١٧) تستند عملية التقويم الى مختلف الوثائق الرسمية المتاحة حول متابعة تنفيذ المشروع لدى الدول الاعضاء ، والتي احاط بها الباحث نتيجة مشاركته في متابعة المشروع بالاضافة الى تقرير البعثة التي شكلها مدير عام منظمة الاغذية والزراعة الدولية (فاو) لتقويم مشروعاتها في منطقة الشرق الادنى ، انظر :
United Nations [UN], Food and Agricultural Organization [FAO], «Report of the Evaluation Mission on Regional Projects Executed by FAO in the Near East,» July 1977, Regional Fishery Survey and Development Project (REM/71/278/B/01/12).

٣ ـ تم اقتراح نظام اقليمي للاحصاءات السمكية .

(ب) المشاكـــل

١ ـ حدوث ثغرة تتعلق بمنطقة المشروع ، عندما توقفت حدود المشروع عند منطقة رأس الحد في سلطنة عمان ، فتم بذلك استبعاد المنطقة الممتدة بين رأس الحد وحدود سلطنة عمان مع اليمن الجنوبي ، وهي منطقة بحر العرب ، وتعتبر من اغنى مناطق الاقليم في المخزون السمكي ، سواء فيما يتعلق بأسماك السطح او القاع ، وبذلك تعتبر مسوحات ودراسات المشروع غير شاملة .

٢ ـ عدم تعيين خبراء مجموعة تنمية صناعة الاسماك، بالاضافة لعدم التوفيق في تعيين(الفاو) لبعض الخبراء من حيث المواصفات المطلوبة او التأخير في اجراء هذه التعيينات ، الامـر الذي انعكس على نوعية الاستشارات التي جرى تقديمها للبلدان الاعضاء ، وقد اثر ذلك على انجاز مراحل المشروع المختلفة(١٨) .

٣ ـ عدم وفاء الحكومات نفسها بالالتزامات المترتبة عليها في هذه الاتفاقية ، سواء فيما يتعلق بتوفير النظراء لخبراء المشروع (Counter parts) او التأخر في الوفاء بالتزاماته المالية ، بالاضافة الى عدم تأمين المعلومات كلها، التي كانت تطلبها ادارة المشروع لتسهيل مهمة اعداد برامج التنمية ومشروعاتها(١٩) .

٤ ـ مواجهة برنامج الامم التحدة الانمائي لبعض المشاكل المالية ، وذلك فور التوقيع على اتفاقية هذا المشروع ، الامر الذي اثر على الموارد المالية المتاحة لتنفيذه(٢٠) .

ونتيجة لهذه المشاكل ، فقد تم تمديد مدة تنفيذ المشروع تسعة شهور اضافية وانتهت مدة المشروع المحددة في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ . كما أثرت هذه المشاكل على فعّالية النتائج النهائية التي تم تحقيقها .

(٢) المركز شبه الاقليمي للتدريب على مصايد الاسماك

نظراً لتدنّي مستوى استغلال الاسماك في منطقة الخليج ، والتي يقدر محصولهـا السمكي السنوي بحوالى ١٥٠ الف طن بـالمقارنـة مع حجم المـوارد المتاحـة والمقدرة ، بـالنسبة لبعض المصادر ، بمليون طن قابلة للاستغلال سنوياً ؛ وارجاع هذا التدني في مستوى الاستغلال السمكي في احد اسبابه الرئيسية الى ضعف مستوى مختلف الاجهزة العاملة في نشاطات الصيد وكفاءتها،

---

(١٨) Izzat H. Feidi, «Fisheries Industries Development in the Member Countries,» Doha, August 1979, Regional Fishery Survey and Development Project, Draft Final Report (RAB/71/278).

(١٩) FAO, Ibid., p. 3.

(٢٠) المصدر نفسه .

وادارة التنمية المتعلقة بها . كما ان ادارة وتشغيل سفن الصيد يتمان في معظمها بواسطة عمالة وادارة اجنبيتين(٢١) .

ترتب على ذلك ان اوصى المؤتمر الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية للشرق الادنى في جلسته العاشرة والحادية عشرة بإقامة مشروع اقليمي للتدريب على مصايد الاسماك . ونجم عن ذلك التوقيع على اتفاقية انشاء المركز من قبل البلدان الخليجية الثمانية التي انضمت لمشروع المسح السابق ، والامم المتحدة وذلك عام ١٩٧٥ . وعرضت الكويت استضافة المركز وتأمين جزء رئيسي من تجهيزاته اللازمة . وتم الاتفاق على قيام البلدان الثمانية بتمويل نشاطات المشروع المقدرة تكاليفها بحوالى ٧٠٠ ٢٢٥ ٢ دولار وفق الجدول رقم (٥ ـ ١) . بالاضافة للمساهمة النوعية التي قدمتها حكومة الكويت والمقدرة بحوالى ٠٠٠ ٥٠٠ دولار .

جدول رقم (٥ ـ ١)

التوزيع النسبي لمساهمات البلدان الخليجية في المركز

شبه الاقليمي للتدريب على مصائد الاسماك في الكويت

البلــد	النسبــة
الامارات العربية المتحدة	١٤,٧
ايــران	١٦,٧
البحريــن	٤,٧
السعوديــة	١٦,٧
العــراق	١٦,٧
عُمــان	٧,٠
قطــر	٩,٦
الكويــت	١٤,٣
المجمــوع	١٠٠,٠

واستهدف المشروع مساعدة البلدان الاعضاء في نشاطات استثمار واستغلال مصادر الثروة السمكية من خلال تدريب العاملين في حقل السعيد ودوائر التنمية السمكيـة ، وبناء الكـوادر المتعلقة بمشغلي المكائن وقباطنة سفن الصيد ، والميكانيكيين والمرشدين اللازمين لرفع المستـوى المهني للصيادين .

وفي تقويمنا لانجازات هذا المشروع نلاحظ مواجهته لبعض المشاكل الاساسية منذ بداية

(٢١) FAO, «Report of the Evaluation Mission on Regional Projects Executed by FAO in the Near East,» Rome, July 1977, Sub-Regional Fisheries Training Centre, Kuwait (TEREM/11/GLE/1).

نشاطاته ، الامر الذي ترجم ضعف التخطيط والترتيبات التي اتخذت قبل اقرار المشروع، خاصة لأن مشروع المركز قد اقيم بدون اي دراسة لجدواه . ونشير فيما يلي الى **اهم هذه المشاكل** :

(أ) لم تنجح خطة المشروع في تحديد احتياجات التدريب الحقيقية للبلدان الاعضاء حيث اقيم المشروع لتدريب فئة من العاملين في المصائد لم تتوفر منهم اعداد كافية للاقبال على الفرص التدريبية التي يوفرها المعهد خاصة للتنافس الشديد لمختلف الاجهزة على هذا العدد المحدود من العاملين في اجهزة تنمية الثروة السمكية ونشاطات الصيد المتعلقة ، كما تم وضع شروط للقبول ، كانت شبه تعجيزية بالمقارنة مع النقص الشديد بالعناصر العاملة المتوفرة لدى البلدان الاعضاء . وقد كانت هذه المشكلة واضحة جداً منذ السنة الاولى لبرامج المركز الذي اعد لقبول ٣٥ متدرباً كل عام والدراسة فيه لمدة عامين .

وهذا الوضع دعا بعثة التقويم التابعة لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية للشك حول جدوى استمرارية المركز بصفته شبه الاقليمية[٢٢] .وكذلك التوصية بالتخفيف من شروط القبول وجعلها اكثر مرونة ، واشتراط فترة محدودة للعمل في الصيد قبل الالتحاق بالمعهد[٢٣] . كما اوصت البعثة نفسها بتبني برامج تدريبية قصيرة للمرشدين والصيادين لتعريفهم بالاساليب التكنولوجية البسيطة ، وذلك للاستفادة من عناصر التدريس والتدريب المتوفرة لدى المعهد .

(ب) ارتفاع تكاليف المتدرب ، ومع افتراض التشغيل الكامل للمركز، فقد قدرت تكلفة تدريب المتدرب بأنها مرتفعة جداً ، خاصة بالمقارنة مع فرص التدريب المتاحة ، سواء في الاقطار العربية او في البلدان الاجنبية[٢٤] .

(ج) مشكلة اللغة التي تعددت اوجهها ، ففيما تعلق باللغة المستعملة في المعهد واجه الطلاب العرب مشكلة عدم استيعاب الدروس التي قدمت اليهم من مدربين اجانب . كما نشأت مشكلة نتيجة اشتراك ايران في المركز ، الامر الذي اثار اقتراح تعيين مترجمين من الانكليزية والعربية الى الايرانية ، وذلك لتسهيل استيعاب الطلاب الايرانيين لبرامج التدريب المختلفة[٢٥] .

(د) عدم وضوح اختصاصات صلاحيات (الفاو) كوكالة منفذة للمشروع ، الامر الذي اثار العديد من المشاكل التي انعكست في مناقشات مجلس ادارة المركز ، وخلقت جواً من عدم الثقة بين الاقطار الاعضاء من ناحية والمنظمة الدولية من ناحية اخرى .

وهكذا تشير تجربة هذين المشروعين الى ضرورة التخطيط والاعداد الجيد لمشاريع التعاون شبه الاقليمي وتوجيهها لخدمة الاحتياجات الفعلية للبلدان الاعضاء .

---

(٢٢) المصدر نفسه .
(٢٣) المصدر نفسه ، ص ١٠ ـ ١١ .
(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٩ .
(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٨ .

ج ـ المحافظة على البيئة الخليجية وحمايتها من التلوث

أثارت مشكلة تدفق النفط من الحقول الايرانية مؤخراً ، خاصة من حقل نوروز الايراني والناجم عن التدمير الحربي الذي قامت بتنفيذه طائرات الهليكوبتر العراقية عندما ضربته بالصواريخ في ٢ آذار / مارس ١٩٨٣ . اثارت هذه المشكلة مجدداً ، وبشكل مكثف لم يسبق له مثيل، الاهتمام بمسألة مخاطر التلوث البيئي على التنمية الجارية في منطقة الخليج ، بل على كل مقومات الحياة المتوفرة للانسان الخليجي . وفي الوقت الذي اختلفت التقديرات حول الاسباب الحقيقية للتلوث ومداه وتأثيراتها ، وهي الاختلافات التي تعكس ، في رأينا الضعف الخطير للقاعدة الهيكلية المتوفرة لمعالجة مشكلة تلوث البيئة في منطقة الخليج ، فإننا سنركز فيما يلي على الاعتبارات الاساسية المتعلقة بهذه المسألة ، ومن ثم نضع المشكلة الجارية للتسرب النفطي في مياه الخليج في اطار مسألة حماية البيئة ومنعها من التلوث من زاوية الاحتياجات الانمائية وطبيعة التعاون القائم في هذا المجال نظراً لأهميته وما يرتبط بذلك من اولويات للتعاون متعلقة بنشاطاته .

(١) الاعتبارات الانمائية الاساسية لمسألة التلوث البيئي

تمثل مشكلة تلوث البيئة احد الاهتمامات الرئيسية التي تركز حولها التعاون الاقليمي الخليجي بمشاركة الامم المتحدة خلال فترة السبعينات . فاستجابة لقرار منظمة اليونسكو تم انشاء نظام شامل تحت مظلة برنامج الامم المتحدة للبيئة (UNEP) يتبنى منهاجاً تعاونياً لمواجهة المشاكل الناجمة عن استغلال الموارد البحرية والمرتبطة كذلك بكثافة المنشآت الاقتصادية المقامة على السواحل[٢٦] . وقد حظي هذا البرنامج باهتمامات اقطار الخليج للقيام بعمل مشترك لحماية البيئة البحرية من اخطار المخلفات النفطية والمصادر الاخرى للتلوث[٢٧] .

وقد شملت المنطقة الخاضعة لهذا الاهتمام ليس فقط الخليج العربي ، وإنما السواحل العمانية على خليج عمان ، ويعتقد بأن المنطقة الواقعة غربي مضيق هرمز من اكثر المناطق حساسية لمشكلة التلوث،وتشهد اكثر النشاطات الانمائية كثافة، الامر الذي جعلها تحظى باهتمام خاص من قبل برنامج الامم المتحدة[٢٨] . يضاف الى ذلك ان منطقة الخليج شهدت خلال فترة السبعينات معدلاً يعتبر من اعلى معدلات التنمية الصناعية في العالم، وفي اربعة اقطار خليجية هي الكويت ، البحرين ، قطر ، الامارات المتحدة ، يعتبر توجه موطن التنمية الاساسية في معظمه

---

(٢٦) L.D. Neuman, «The Protection and Development of the Marine Environment and Coastal Areas of the Kuwaiti Conference Region: The Program of the U.N. System, Ocean Economics and Technology Office, Department of International Economic and Social Affairs, U.N., New York 10017, paper 28, 1971,» paper presented at: American Partroleum Institute, Environment Protection Agency and United States Coast Guard, Oil Spill Conference, New Orleans, Louis., 8-10 March 1977, *Oil Spill Conference, 1977: Proceedings* (Washington, D.C.: 1977), p. 1.

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٣ .

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ٥ .

ساحلياً . وبينما يتوطن العديد من مشاريع التنمية في كل من المملكة السعودية وسلطنة عمان في مناطقها غير الساحلية، إلا ان جزءاً رئيسياً من مشاريعها يتركز كذلك على سواحلها . « وصلت هذه البلدان في منتصف الطريق الى التصنيع الساحلي والتمدين (Urbanisation) في غضون فترة قصيرة من ٥ ـ ٢٠ سنة ، وحققت ذلك في الوقت الذي استغرقت فيه هذه المرحلة اكثر من قرن في اوروبا وامريكا الشمالية »[٢٩] .

وتسجل كثافة الاستثمارات على الشاطىء العربي الخليجي بين رأس الخيمة وشط العرب ، بما فيها ابو ظبي والبحرين ، ما قيمته ٤٠ مليون دولار لكل كيلومتر وللساحل الايراني ما قيمته ٢٠ مليون دولار / كم[٣٠] . كما شهدت معظم بلدان هذه المنطقة اضخم برامج للتنويع الصناعي ، وقد جرى تنفيذها بمعدل اعتبر من اسرع المعدلات واشدها كثافة في العالم ، ويتبع ذلك شمولها للعديد من الصناعات الثقيلة ذات المحتوى الواضح من عنصر تلويث البيئة كالاسمدة والاسمنت ومنتجات الصلب والبلاستيك والبتروكيمائيات[٣١] .

ونجم عن ذلك كله حدوث ضغط على الموارد المحدودة لبلدان المنطقة وجعلها عرضة على نطاق واسع ، لمشكلة تلوث البيئة البحرية والساحلية ، ومما يزيد الوضع سوءاً طبيعة الخليج الذي يتميز بقلة اعماقه (shallow) وبطء تياراته المائية . والامر ينعكس في النهاية في جعل هذه المنطقة تتميز بضعف قدرتها على امتصاص آثار التلوث[٣٢] .

وترتفع بشكل خاص المخاطر الناجمة عن التسرب النفطي ، وبناء على تقديرات كل من هيز (Hayes) وغراندلك (Grundlach) التي اعلنت في عام ١٩٧٧ في مؤتمر الكويت حول حماية البيئة ، فإن ما نسبته ٨٦ بالمائة من النفط المتسرب في الخليج ناجم عن ناقلات النفط . وتساهم عمليات الانتاج على الشاطىء والتسرب الطبيعي من الآبار بمعظم النسبة المتبقية ، بينما تساهم عمليات النفايات الناجمة عن مصافي النفط على الشواطىء والمجاري بما يقل عن ١ , ٠ بالمائة من إجمالي التسرب . وعليه فإنّ المصدر الاساسي للتلوث الناجم عن تسرب النفط في الخليج يتمثل في حركة النقل النفطي المنتظمة .

وتلعب اتجاهات الامواج المتأثرة باتجاهات الرياح دوراً في توجيه المياه الملوثة بالنفط في الخليج . واظهرت البيانات المتعلقة بالطقس سيطرة الرياح الشمالية ـ الغربية بشكل عام ، ويعتقد بأن الرياح تميل في اغلب الاحيان الى دفع النفط المتسرب الى الاتجاه الجنوب الشرقي على طول محور الخليج وتجاه شواطىء الامارات العربية المتحدة[٣٣] .

وفي هذا الوضع فإن اكثر الموارد تعرضاً لمخاطر التلوث في منطقة الخليج هي موارد الثروة

---

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ٦ .

(٣٠) حسب تقديرات خبراء الامم المتحدة ، المصدر نفسه ، ص ٦ .

(٣١) المصدر نفسه .

(٣٢) المصدر نفسه ، ص٧ .

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٩ .

البحرية ، بشكل عام ، والثروة السمكية بشكل خاص . الامر الذي يهدد هذا المورد المتجدد ، والذي يساهم كما سبق ان رأينا ، بتوسيع قاعدة اقتصاديات بلدان الخليج الوطنية . ورغم تراجع موارد الجمبري نتيجة الاستغلال المفرط في بلدان المنطقة كما سبق بيانه ، إلّا ان الاهتمام بتطوير نظريات تنمية هذا المورد مستمرة ، يضاف الى ذلك غزارة موارد الثروة السمكية في انحاء مختلفة من مياه بلدان المنطقة ، خاصة في سلطنة عمان . وقد اشار « نيومان » بشكل مركز الى مخاطر التلوث البيئي على موارد الثروة البحرية عندما قال : « . . . والنتيجة الواضحة ان التسرب النفطي يحمل في طياته مخاطر ناجمة عن التلف المكثف الذي تتعرض له البيئة البحرية والساحلية والتي هي بطبيعتها منكشفة لتأثيرات التلوث من الكويت الى الامارات »[٣٤] .

(٢) القاعدة الهيكلية لمعالجة التلوث

تتسم هذه القاعدة بالضعف الشديد في بلدان المنطقة . « فالمعروف عن خصائص الكائنات الحية والطبيعية للاقليم قليل جداً ، كما ان الاهتمام بمنع التلف الذي يصيب الكائنات الطبيعية هو متدنٍ ، واذا ما استمر الوضع الحالي على ما هو عليه فإن العديد من الاحياء المائية والنباتات سيتضرر »[٣٥] .

ويعتقد بأن قاعدة المعرفة بالبيئة البحرية والساحلية ضعيفة في المنطقة ، ولا يتوفر في اي من بلدان الاقليم المعرفة التي تضمن وضع خطط فعّالة للتنمية الساحلية والبحرية وإدارة برامجها . ولا يعود ذلك الى قلة اهتمام البلدان الاعضاء ، ولكن لنقص تسهيلات الابحاث المتعلقة بذلك ، ونقص العلماء والمختصين المدربين . والقليل من بلدان المنطقة لديه علماء مختصون بالعلوم البحرية وبرامجها . وعليه يجب ان تحتل مسألة اقامة هذه القاعدة التي توفر الاساس العلمي لمعالجة مشكلة التلوث وضمان بيئة خالية من التلوث ، مكانها اللائق ، خاصة وان معالجة التلوث عند حدوثه لا تعيد البيئة الى وضعها الصحي الكامل ، ويجب تأمين القدرة على معالجة التلوث لدى حدوثه . وعليه ، تقع هذه المسألة على رأس اولويات اهتمامات التعاون الاقليمي الذي يجب ان يشمل ليس فقط اقطار مجلس التعاون الخليجي بل جميع البلدان الاعضاء الثمانية (بما فيها العراق وايران) الاعضاء في المنظمة الاقليمية لحماية البيئة التي اقيمت في الكويت مؤخراً . وللامم المتحدة من خلال برنامجها للمحافظة على البيئة دور بالغ الاهمية في هذا المجال .

ننتقل الآن الى التعرف على طبيعة المشكلة الجارية والناجمة عن تسرب النفط من الحقول الايرانية ، والتي تعكس ، كما سنرى ، الضعف الشديد للقاعدة الهيكلية المطلوب اقامتها لعلاج الموقف المتعلق بالتلوث البيئي ، سواء المتحقق بشكل منتظم ، او ذلك التلوث الطارىء ، كذلك الجاري تحققه ، يضاف الى ذلك ، وهو الاهم ، محاولة اتخاذ الترتيبات الرامية الى تجنب تلوث البيئة في المناطق غير الملوثة ، او التخفيف ، قدر الامكان من الاضرار الناجمة عن التلوث .

---

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ١٠ .

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٤ .

(٣) التلوث النفطي الحالي بين كونه كارثة او عارضاً بسيطاً

ساهمت موجة التلوث النفطي التي نجمت عن استمرارية الحرب العراقية ـ الايرانية في خلق حالة من الهلع والتوتر بين المسؤولين والمواطنين في بلدان الخليج ، وادت الى استنفار الاجهزة الوطنية والاقليمية كافة بدعم من اجهزة الامم المتحدة المختصة ، لمواجهة ما اطلق عليه « بكارثة بيئية لا يمكن السيطرة عليها ولم يسبق لها مثيل »(٣٦) . وقال مدير البرامج في المنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية عبد اللطيف الزيدان لوكالة الانباء الكويتية ، ان مشكلة نوروز هي مشكلة بيئية لها صيغة سياسية .

ومما يجدر ذكره ان التسرب النفطي كان قد بدأ في شهر كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ ، وظل يتدفق من محطة حفر ايرانية ، كانت قد أغلقت منذ سنتين ، وحاول الايرانيون اغلاق البئر خلال شهر آذار / مارس ١٩٨٣ ، الاّ ان التراشق بالقذائف والغارة العراقية على حقل نوروز ،سبقت الاشارة اليها ، اديا الى اصابة بئرين اخريين مما ادى الى زيادة تسرب النفط الى مياه الخليج . وبدأ تسرب النفط نتيجة لذلك الى اعماق الخليج العربي ، وتجمعت بقع الزيت ثم بدأت تتناثر بفعل الرياح على شكل بقع لتغطي آلاف الاميال المربعة من مياه الخليج العربي ، وبذلك باتت تهدد بتدمير واتلاف الثروات الاقتصادية وتلويث البيئة في معظم بلدان المنطقة(٣٧) .

أشارت صور الاقمار الصناعية التي نشرت على صفحات مجلة الايكونومست البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ١١ نيسان / ابريل ١٩٨٣ ، لبقعة الزيت الى ان ٩٠ بالمائة من البقعة ينتشر بالقرب من الشواطىء الايرانية وان الامكنة التي شملها التلوث هي شواطىء البحرين وقطر . ورغم ان البحرين وقطر تعتبران البلدين الاكثر تعرضاً لتهديد بقعة الزيت ، تشير بعض الدلائل الى تطويق البقعة لجزيرة البحرين ، بينما وصلت معظم البقع النفطية الى مسافة ٤٨ كيلومتراً من المياه الاقليمية القطرية (حسب معلومات شهر نيسان / ابريل ١٩٨٣) . الا ان هناك شبه اجماع على ان آثار بقعة الزيت ستؤثر سلبياً على الكائنات البحرية في مياه الخليج ، بالاضافة لاحتمال تعرض جميع البلدان المحيطة بالخليج لاضرارها . وعلى سبيل المثال فقد تم اغلاق محطة تحلية مياه البحر في الخبر (طاقتها ٥٥ مليون جالون يومياً) بالمملكة العربية السعودية ، كما أعلن عن وقف عمليات الصيد بعد ان اقتربت بقعة الزيت الى مسافة عشرة اميال عن شاطىء المدينة(٣٨) .

واشارت بعض المصادر (كونا) الى ان بقعة الزيت تحاصر جزيرة « كبر » التي تبعد ١٩ ميلاً فقط عن ساحل الزور الكويتي . وهكذا تكون بقعة الزيت قد وصلت الى الكويت ، كما اصبحت على بعد ١٠ كلم فقط من شاطىء المسيلة و٢١ كلم جنوبي الاحمدي(٣٩) . ومن هنا يصح الاقتناع

---

(٣٦) القبس (الكويت) ، ٣٠ / ٣ / ١٩٨٣ .

(٣٧) الشعب (عمان) ، ١٩ / ٤ / ١٩٨٣ .

(٣٨) القبس، ١٢ / ٤ / ١٩٨٣ .

(٣٩) المصدر نفسه .

بما ذكره د. مصطفى العقيلي مدير مركز البحوث بجامعة الرياض من ان « استمرار تدفق الزيت الى مياه الخليج سيشكل خطراً على جميع دوله وسيجعله في النهاية مستنقعاً للزيت الطافي»[٤٠]. كما اشار السيد فيصل القصيبي عضو مجلس الامة الكويتي الى مخاطر التلوث على الثروة السمكية بقوله : « وقد يؤدي استمرار التسرب الى إبادة الثروة السمكية »[٤١] .

ويقول الخبراء بأنه اذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة هذه الكارثة فإن محطات تحلية المياه في خمسة بلدان خليجية معرضة للتوقف وهي السعودية ، الكويت ، البحرين ، قطر ، الامارات .

ومما يجدر ذكره ان عملية تلوث البيئة البحرية في مياه الخليج مستمرة منذ وقت طويل ، خاصة مع انطلاقة ثورة النفط. فكما سبق ان رأينا ، تساهم عملية نقل النفط بما نسبته ٨٦ بالمائة من تلوث الخليج النفطي ، كما ان منطقة الخليج تعرضت حديثاً لثلاث حالات تلوث ، الاولى كانت في حقل « الحصبة » بالمملكة العربية السعودية خلال عام ١٩٨٠ ، والثانية لدى غرق السفينة اليونانية في خليج عمان في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ ، وجاءت الحالة الثالثة (الجارية) نتيجة التلوث من الآبار الايرانية كما سبقت الاشارة .

وبالنسبة لكمية التسرب ، فقد تراوحت التقديرات بين معدل للتسرب بلغ ٢٠٠٠ برميل يومياً ، خاصة خلال الشهور الثلاثة الاولى للتسرب الى معدل يتراوح بين ٧٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠ برميل يومياً حسب التقديرات المتوسطة الى ما يتراوح بين ٠٠٠ ١٥ و٠٠٠ ٢٠ برميل يومياً استناداً لبعض التقديرات[٤٢] .

هذا ، وفي الوقت الذي حصرت فيه وسائل الاعلام العربية الخليجية الاضرار الناجمة عن التلوث النفطي الجاري في احتمال اغلاق محطات تحلية مياه البحر ، باعتبارها مصدراً أساسياً لمياه الشرب والطاقة الكهربائية ، والتأثير على الثروة السمكية والبيئة البحرية في المنطقة ، وزيادة تكاليف الشحن والتأمين في منطقة الخليج ، فإننا سنلقي الضوء فيما يلي على الابعاد التي تتصل بمسار حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج .

(٤) انعكاسات مشكلة التلوث النفطي وابعادها الانمائية

هناك مجموعة من النقاط التي تستحق الوقوف عندها فيما يتعلق بمساس وتأثير المشكلة الحالية على مسار التنمية في المنطقة .

(أ) اظهر تضارب التقديرات حول حجم ومدى الاضرار التي ستصيب اقتصاديات بلدان الخليج ، بل واتساع دائرة الخلاف حول ذلك بين من ينظر اليها باعتبارها كارثة ، وبين من يقول

---

(٤٠) الوطن (الكويت) ، ٢٥ / ٤ / ١٩٨٣ .

(٤١) الانباء (الكويت) ، ١٩ / ٤ / ١٩٨٣ .

(٤٢) البيان (ابو ظبي) ، ٢٥ / ٤ / ١٩٨٣ .

بأنه ليس من شأنها ان تؤدي الى اي خطر ، اظهر ذلك ضعف الاجهزة المؤسسية المتعاملة مع موضوع تلوث البيئة سواء على المستوى الوطني ، او المستوى الاقليمي . ومن هنا ينبغي توفير اسباب الدعم كلها للمنظمة الاقليمية لحماية البيئة البحرية في الكويت ، بالاضافة الى استكمال بناء الاجهزة الوطنية في كل قطر خليجي .

(ب) مشكلة التلوث قائمة منذ عبور هذه البلدان الى عصر النفط ، ولم تلق الاهتمام ، كما لم تكن مركزاً لاستنفار همم بلدان المنطقة لمواجهة اخطارها كما كان يجب ، وعليه فإن المشكلة باقية حتى بعد التوصل الى حل لمشكلة التسرب عبر آبار النفط الايرانية ، وتوفر الفرصة الحالية مجالاً حيوياً ومهماً لتعبئة الطاقات كلها لتوفير الاطار المؤسسي والقانوني والفني لمعالجة مسألة تلوث البيئة في منطقة الخليج .

(ج)) تصيب مشكلة التلوث البيئي في منطقة الخليج قلب الاهداف التنموية المتلزم بها في بلدان المنطقة ، والرامية الى تنويع القاعدة الاقتصادية لديها ، واستغلال مصادر المياه كلها التي تتسم بالندرة والثروة السمكية التي تتسم بالوفرة النسبية والزراعية التي تواجهها مشاكل تتعلق بنقص موارد المياه .

فمن ناحية مصادر المياه ، والتي كما لاحظنا سابقاً ان مخزونها الجوفي يقدر ان يستمر لمدة ٥٠ عاماً فقط في بعض اقطار المنطقة ، يلاحظ ان هذا البند من اكثر البنود تعرضاً لتأثير مشكلة التلوث البيئي ، وذلك لما يتوقع ان ينجم عن توقف محطات تحلية مياه البحر من السحب على المخزون المائي الجوفي القابل للنضوب وبسرعة اكبر من سرعة نضوب النفط . « ويقول المسؤولون الخليجيون ان التفكير السائد حالياً هو توفير كميات من المياه الجوفية لبعض المناطق او جلبها من المناطق الاخرى المجاورة تعويضاً عن العجز في المياه الذي قد يحدث اذا ما أغلقت المحطات بالفعل »[٤٣] .

وفي البحرين على سبيل المثال فقد اوضح المهندس سيف البنعلي مدير ادارة إسالة المياه في البحرين بأنه في حالة اغلاق محطة سترة لتحلية مياه البحر (٤,٦ ملايين غالون مياه يومياً) فسيحدث عجز للمنطقة الوسطى في المياه وتصل نسبته لحوالى ٤٢ بالمائة من حجم الاستهلاك ، مؤكداً انه اذا ما حدث ذلك فإن الادارة ستضطر الى تشغيل آبار صغيرة متفرقة في المنطقة الغربية والوسطى لتغطي نصف مليون غالون بالاضافة الى تشغيل بعض الآبار المحيطة بمدينة عيسى لتعطي هي الاخرى نصف مليون غالون[٤٤] .

وبالنسبة لتأثيرها على الثروة السمكية ، فمهما اختلفت التقديرات في مدى هذا التأثير الا انه من المؤكد ان بقاء بقع الزيت لفترة طويلة لا بد من ان يؤثر على تركيبة مياه الخليج والتأثير على معظم الكائنات الحية فيه ، علماً بأن هذه الثروة يعتمد عليها كما سبق ان رأينا في توفير مصادر بديلة

---

(٤٣) البيان ، ٢٧ / ٤ / ١٩٨٣ .

(٤٤) الوطن ، ٢٥ / ٤ / ١٩٨٣ .

للدخل النفطي ، بينما بالتلوث النفطي يكون قطاع النفط قد ساهم في قتل فرص خلق بديل احلالي لقيادته لدى نضوبه ، وذلك بدل ان يساهم من خلال الايرادات التي يولدها في تدعيم قاعدة هذا البديل . كما تساهم زيادة تكلفة العملية الانمائية بمشروعاتها المختلفة في بلدان المنطقة ، كما سبق ان رأينا من رفع لاسعار الشحن والتأمين ، في الضغط على الموارد المالية التي بدأت تتعرض لها بلدان المنطقة نتيجة تراجع اسعار النفط الاخيرة . . وعليه فإن المشكلة الراهنة للتلوث البيئي في منطقة الخليج تعتبر امتداداً لمشكلة هيكلية متعلقة بطبيعة الوضع الجغرافي البيئي ـ السياسي ـ الاقتصادي الذي يتسم بحساسية خاصة في اقطار الخليج ، ومن ثم فإن علاجها يجب ان يتم على اساس هيكلي جذري .

ويشترط في ذلك تعاون مجموعة البلدان الثمانية المحيطة بشواطىء الخليج ، والاّ فستتسع دائرة اضرار مشكلة التلوث لتشمل ليس فقط الموارد الطبيعية ومؤسسات التنمية لدى هذه الاقطار ، بل كذلك ستؤثر سلباً على نوعية الحياة التي يمارسها الانسان العربي الخليجي . وعليه فإن الجهود التي بذلت للتعاون بين جميع اقطار الخليج بما فيها العراق وايران والامم المتحدة ، وبخاصة من خلال المنظمة الاقليمية لحماية البيئة ، ينبغي لها ان تنمو وتتطور لتتناسب وحجم الجهد المطلوب لمواجهة احتياجات بيئة خالية من التلوث وإنسان يتمتع بمناخ صحي موافق .

د ـ التعاون المالي والنقدي

ارتكز التعاون المالي الى تقديم المساعدات المالية والفنية من قبل الاقطار العربية الخليجية ذات الفائض المالي الكبير الى الاقطار العربية الخليجية ذات الانتاج النفطي الذي لا تتناسب مداخيله وحاجات التنمية ، فمن خلال سلطة الخليج والجنوب العربي ، قامت الكويت بمساعدة بعض اقطار الخليج واليمن الشمالي والجنوبي في تمويل بناء المستشفيات والعيادات الصحية والمدارس ، بما فيها مشاريع الاستثمار في الرأسمال البشري ، وتمويل النفقات الجارية لهذه المشاريع . كما قامت كل من السعودية والامارات العربية المتحدة وقطر بتقديم المساعدات المالية ، سواء في صيغة هبات او قروض سهلة ، وذلك لسلطنة عمان منذ مطلع مسيرتها التنموية في السبعينات وكذلك الى البحرين . وكان للمساعدة التي قدمتها المملكة العربية السعودية والبالغة قيمتها ١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٩ اثر كبير في اخراج مشروع تعدين النحاس في سلطنة عمان الى حيز التنفيذ .

ويتركز التعاون النقدي بين اقطار الخليج حالياً في المشاورات الدورية المتحققة في اجتماعات محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد في الاقطار العربية الخليجية، وهي الاجتماعات التي بدأت في نيسان / ابريل ١٩٧٨ في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة وتتناول هذه المشاورات ما يلي :

(١) مناقشة المشاكل الاقتصادية والمالية المشتركة وأساليب التعاون المالي والنقدي بينها .

(٢) نظام تحديد العملات التي يتم بموجبها تنفيذ عقود مقاولات الشركات الاجنبية في الاقطار الاعضاء .

(٣) وضع نظام لتحديد مفهوم الاحتياطي من العملات الاجنبية للاقطار الاعضاء يتناسب مع ظروفها الاقتصادية ويأخذ في الاعتبار ثلاثة جوانب : الاحتياطي اللازم لتمويل احتياجات ميزان المدفوعات (الواردات من السلع والخدمات) ؛ الاحتياطي اللازم لحاجات التمويل الجاري والانمائي للحكومة ؛ الاحتياطي اللازم للاستثمار كبند تعويضي لتناقص دور النفط التدريجي .

(٤) اصدار تقرير خليجي مشترك بواسطة بنك الكويت المركزي يتضمن دراسات اقتصادية وإحصاءات مالية ونقدية لجميع الدول الاعضاء .

ويعتبر بنك الخليج الدولي الذي انشأته كلٍ من السعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات المتحدة وعُمان والعراق عام ١٩٧٦ ، مثلاً للتعاون النقدي الاقليمي وهو البنك الذي بلغ رأسماله ٦٠٨ ملايين دولار لتقديم الخدمات والتسهيلات المصرفية وتمويل الاستثمارات الخارجية للقطاع الخاص في الاقطار الاعضاء بالاضافة لتمويله عمليات التجارة الخارجية للبلدان الاعضاء .

لقد ناقش مؤتمر محافظي ورؤساء مؤسسات النقد في الاقطار الاعضاء الذي عقد دورته الثامنة في ابو ظبي بتاريخ ١٦ ايار / مايو ١٩٨١ وثيقة حول التعاون المصرفي وتبادل المعلومات ونظام مراقبة البنوك في البلدان الاعضاء ، وكذلك عرض للتطورات المالية والنقدية في الاقطار الاعضاء ، وما زال التعاون النقدي الخليجي اسير المشاورات حيال المواضيع المذكورة اعلاه ، رغم وجود دعوات الى انطلاق التعاون النقدي من ارضية اكثر صلابة وذلك من خلال التنسيق النقدي والمالي في النطاقين الاقليمي والدولي والتفكير في اقامة منطقة نقدية مشتركة[٤٥] .

هـ ـ التعاون في مجال التخطيط الانمائي

عقد المؤتمر الاول لوزراء التخطيط في اقطار الخليج وشبه الجزيرة العربية في الرياض بالمملكة العربية السعودية في حزيران / يونيو ١٩٧٩ ، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم في ١٢ حزيران / يونيو ١٩٧٩ وهي المذكرة التي صدقت عليها حكومات الاقطار الاعضاء .

وتتجه مؤتمرات وزراء التخطيط للتركيز على النشاطات التالية[٤٦] :

---

(٤٥) J. Hashem, «Toward a Gulf Monetary Area,» in: May Ziwar-Daftari, ed., *Issues in Development: The Arab Gulf States* (London: MD Research and Services Ltd., 1980), p. 199.

(٤٦) المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط ، مؤتمر وزراء التخطيط في الاقطار العربية الخليجية ، ١ ، ١٩٧٩ ،وثائق ومذكرة التفاهم التي جرى التوقيع عليها .

(١) التنسيق بين المشاريع الصناعية القائمة وتنسيق عمليات التسويق للمنتوجات المصدرة وتجنب التنافس بينها على كسب الاسواق الخارجية .

(٢) الدعوة للتنسيق بين خطط التنمية في الاقطار الاعضاء ، واستكمال اقامة اجهزة التخطيط فيها ، واقامة وحدات تخطيطية في كل اجهزة الاقطار الاعضاء .

(٣) اقامة برامج تدريبية مشتركة تساهم في تنمية الموارد البشرية ، وبخاصة في ميدان استعمالات الكمبيوتر (الحاسب الالكتروني) .

هذا وتتبع هذه المؤتمرات منهجاً يتسم بالمرونة حيال اقامة المشاريع المشتركة ، حيث يترك لكل قطر الحرية في دعوة الاقطار الاخرى للمشاركة في تمويل مشروعاتها الانمائية وتحديد اسس المشاركة المقترحة . وقد تم عقد ثلاث دورات لاجتماعات وزراء التخطيط ، فكان الاجتماع الاول في الرياض / السعودية في حزيران / يونيو ١٩٧٩ ، اما الاجتماع الثاني فكان في الدوحة / قطر في ٢٠ ايار / مايو ١٩٨٠ ، وعقدت الدورة الثالثة في الكويت خلال عام ١٩٨١ .

و ـ مجلس التعاون لاقطار الخليج العربية

شهدت مسيرة التعاون العربي ولادة منظمة جديدة ، شبه اقليمية ، داخل جسد التعاون الاقليمي العربي ، وذلك لدى الاعلان في ١٤ شباط / فبراير ١٩٨١ عن قيام المجلس ، وتوقيع رؤساء الاقطار العربية الخليجية الاعضاء الستة على نظامه الاساسي وذلك في اجتماعهم الاول الذي عقد في ابو ظبي بالامارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٦ ـ ٢٧ ايار / مايو ١٩٨١ . ونظراً لأهمية هذه التجربة الوليدة ، ليس فقط في كونها محور اهتمام البحث الجاري ، وانما لكونها تبلور مجموعة من الانعكاسات بعيدة الاثر على مسيرة التعاون الانمائي العربي ، وتحمل في طياتها تأثيرات تتضارب في اتجاهاتها المحتملة بين الانعكاسات الايجابية والسلبية على تلك المسيرة[٤٧] . ينحصر العرض الحالي في التعرف على دوافع انشاء المجلس ، ثم هيكله التنظيمي وآلية قيامه بمهماته ، وتحديد اهم الانجازات التي حققها خلال هذه الفترة ، خاصة في المجالات الاقتصادية والانمائية باعتبارها تمثل محطة اهتمامنا الرئيسية في هذا البحث .

(١) إنشاء مجلس التعاون الخليجي ودوافعه

بدأت المشاورات حيال مسألة التعاون العربي الخليجي في مؤتمر وزراء خارجية هذه الاقطار الذي عقد في مسقط وبدعوة من سلطنة عمان خلال عام ١٩٧٦ . وحضره بالاضافة الى اقطار المجلس الستة كل من ايران والعراق ، وذلك نتيجة تطورات الاحداث السياسية في المنطقة ، وهي

(٤٧) اجرى الباحث مناقشة اولية لمجلس التعاون العربي الخليجي وآفاق التوجه الاستراتيجي العربي المتوازن ، وذلك من الناحيتين السياسية والاقتصادية وذلك في : بسيسو ، « مجلس التعاون الخليجي وآفاق التوجه الاستراتيجي العربي المتوازن ، » ص ٣٨ ـ ٥٥ .

التطورات التي طرحت موضوع امن الخليج . وانفض الاجتماع من دون اي اجراء وطويت الفكرة مؤقتاً ، الى ان طرحت الفكرة مجدداً في قمة عمان / الاردن التي عقدت في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .ونظراً لكثافة التطورات السياسية والعسكرية التي فرزتها الحرب العراقية ـ الايرانية والتدخل السوفياتي في افغانستان الذي جعل القوات السوفياتية على بعد ٨٠٠ كم من منابع النفط ، بالاضافة لنضج مسيرة التعاون الانمائي التي بدأت في السبعينات ، فقد تمت الموافقة على الفكرة في قمة عمان ، حيث جرى الاعداد لورقة عمل طرحت في اجتماعات جانبية للقمة الاسلامية التي عقدت في الطائف خلال الاسبوع الاخير من كانون الثاني / يناير ١٩٨١ لمتابعة المشاورات حيال اخراج فكرة مجلس التعاون الخليجي الى حيز التنفيذ .

وتبع ذلك عقد مؤتمر لوزراء الخارجية في اقطار المجلس الستة في الرياض في ١٤ شباط / فبراير ١٩٨١ فأعلن عن فكرة إقامة مجلس التعاون الخليجي ، ثم عقد مؤتمر آخر لوزراء الخارجية في مسقط بسلطنة عمان في آذار / مارس ١٩٨١ حيث جرى التوقيع بالاحرف الاولى على النظام الاساسي للمجلس والذي عرض فيما بعد على مؤتمر القمة الخليجي في ابو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة في السادس والعشرين من شهر ايار / مايو ١٩٨١ للتصديق عليه ، والاعلان رسمياً عن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

لقد حدد البيان الذي صدر عن مؤتمر وزراء خارجية الاقطار العربية الخليجية الستة في الرياض في ١٤ شباط / فبراير ١٩٨١ الاهداف العامة للمجلس : « تأكيداً على العلاقات الخاصة والخصائص العامة ، وتشابه الانظمة ، واهمية التنسيق الوثيق بينهم في مختلف المجالات ، وعلى وجه الخصوص في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ولاعتقادهم بالمصير المشترك ، فإن الدول الست قررت انشاء منظمة تستهدف تعميق وتمتين روابطهم في مختلف المجالات تسمى « مجلس التعاون للدول العربية الخليجية » وسيكون مقره بالرياض في المملكة العربية السعودية » .

وتتناول نشاطات المجلس وضع الانظمة المشتركة في المجالات الاقتصادية والمالية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والمواصلات بالاضافة للشؤون المتعلقة بالجنسية والاعلام والنقل والتجارة والجمارك(٤٨) ، ونود ان نشير الى الحقائق التالية تجاه **دوافع انشاء المجلس** .

(أ) يبدو ثقل الدافع الامني للتعاون واضحاً خلف فكرة انشاء المجلس ، وذلك يتضح لأي محلل يتابع التطورات التي سبقت وما زالت ترافق قيام المجلس ، او درس التصريحات الرسمية التي صدرت حوله ، ومنها التصريح التالي للسلطان قابوس سلطان عمان : « واذا نحن اعطينا اهمية كبرى للناحية الامنية في اتفاق مجلس التعاون الخليجي فذلك لاعتقادنا بأنه ليس فينا دولة واحدة قادرة بمفردها على حماية امن الخليج ولكن حتماً في تكتلنا الامني الدفاعي الجماعي قوة يجب ان يتكفل بها مجلس التعاون الخليجي »(٤٩) .

---

(٤٨) «Gulf Embryo Common Market,» *Diplomat News Service* (Nicosia), (18-25 March 1981), pp. 129 -134.

(٤٩) قابوس بن سعيد (سلطان عُمان) ، « السلطان قابوس يدعو للانضمام الى حلف الاطلسي : حديث خاص ،» المستقبل (باريس) ، (٢ ايار / مايو ١٩٨١) .

(ب) ويبدو ان انكشاف حقول النفط وسهولة تعرضها للخطر الذي اكدته الحرب العراقية ـ الايرانية ، وخطر الوجود العسكري السوفياتي في افغانستان على مشارف الخليج[٥٠] بمعنى ان حقول النفط يمكن ان تكون هدفاً سهلاً وسريعاً ، وهي الحقول التي يمكن اعتبارها مصدر الثروة الوحيد لهذه الاقطار في المرحلة الحالية ، كما انها المصدر الرئيسي لتغذية الوطن العربي بحاجاته النفطية ، كل ذلك يؤدي الى توافر دوافع قوية لدى اقطار المجلس لحماية هذه المصالح .

(ج) هذا وصرح الدكتور مانع سعيدالعتيبة وزير البترول والثروة المعدنية بدولة الامارات العربية المتحدة الى صحيفة الاوبزرفر في (١٥ شباط / آذار ١٩٨١) بأن مسألة تحسين النظام الدفاعي واجراءات الامن الداخلي تحتل اعلى مرتبة بين سلم اولويات عمل المجلس[٥١] .

ورغم ذلك فهناك العديد من الدعوات التي تنطلق على المستويين الرسمي والشعبي والتي تقول ان الاقتصاد قبل السياسة . ومما يجدر ذكره ان متابعة اعمال المجلس تظهر انها تتحرك ، وبنشاط ملحوظ على جميع صعد التعاون الاقتصادي والانمائي والسياسي والامني ، وتشتمل على جميع النشاطات التي نصت عليها اتفاقية تأسيس المجلس ، كما سنلاحظ فيما بعد لدى عرض منجزات المجلس .

(٢) الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون[٥٢]

يتكون مجلس التعاون لدول الخليج العربية من : المجلس الاعلى الذي يضم رؤساء الاقطار الاعضاء؛ وترتبط به هيئة لفض الخلافات بين الاقطار ؛ والمجلس الوزاري ؛ والامانة العامة .

(أ) **المجلس الاعلى** : ويتكون من رؤساء الدول ، وتكون رئاسته دورية حسب الحروف الابجدية ، ويعقد المجلس دورتين عاديتين سنوياً بالاضافة الى اي جلسات طارئة ، ويحق لرئيس اي قطر ان يدعو الى اجتماع طارىء ، حيث ينعقد المجلس اذا ما تم تأييد الطلب من دولة اخرى .

يضع المجلس الاعلى السياسة العليا لمجلس التعاون ، ويتولى مناقشة المقترحات والقوانين المعروضة من قبل المجلس الوزاري والامانة العامة قبل الموافقة عليها . ويقوم المجلس الاعلى بتشكيل هيئة لفض المنازعات بين الدول الاعضاء .

(ب) **المجلس الوزاري** : ويتكون من وزراء خارجية الاقطار الاعضاء ، وسيضع المجلس

---

(٥٠) مسافة الطيران من طشقند او من كابول الى اية منطقة في الجزيرة العربية او في القرن الافريقي لا تتجاوز ٤٠٠ ـ ٤٥٠ ميلاً تحتاج الى ٢٠ ـ ٢٥ دقيقة طيران بأي سلاح طيران عصري .

(٥١) *Quarterly Economic Review of Bahrain, Qatar, Oman and the Yemens* (Economist Intelligence Unit [EIU]), (1st Quarter 1981).

(٥٢) «Gulf Embryo Common Market,».

نظام الامانة العامة واعداد المقترحات والقوانين والانـظمة ورفعهـا للمجلس الاعلى والتـرتيب لاجتماعاته . يجتمع المجلس الوزاري ست دورات سنوياً ، ويتولى وضع السياسات والتوصيات والدراسات الرامية الى دعم التعاون والتنسيق بين الاقطار الاعضاء في مختلف المجالات ، كما يتولى اعتماد موازنة المجلس والامانة العامة .

(ج) **الامانة العامة** : سيـديرهـا امين عـام من مواطني الاقـطار الاعضاء يعينـه المجلس الاعلى ، وحددت وظائف الامانة العامة كما يلي :

- اعداد الدراسات حول التعاون والتنسيق الخليجي ؛ متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الاعلى والمجلس الوزاري ؛ اعداد التقارير التي يطلبها المجلس الوزاري ؛ اعداد الميزانية والحسابات الختامية ؛ اعداد مشاريع القوانين والانظمة الادارية والمالية المنسجمة ومتطلبات تطوير اعمال ومسؤ وليات مجلس التعاون الخليجي .

(٣) منجـزات المجلـس

نشير فيما يلي الى اهم انجازات مجلس التعاون التي ترجمتها قرارات المجلس الاعلى الذي عقد ثلاثة اجتماعات بتاريخ ٢٦ / ٥ / ١٩٨١ في ابو ظبي بدولة الامارات العربية المتحدة ، وبتاريخ ١٠ / ١١ / ١٩٨١ في الرياض بـالمملكة العـربية السعـودية ، وبتـاريخ ٢٨ / ١١ / ١٩٨٢ بالبحرين ، بـالاضافـة لأهم القرارات او التـوصيات التي انبثقت عن الاجتمـاعات الـوزارية واجتماعات اللجان المختصة .

(أ)الاتفاقية الاقتصاديـة

استعرض مجلس التعاون في اجتماعه الثاني الذي عقد بالرياض بالمملكة العربية السعودية الاتفاقية الاقتصادية التي وقعها وزراء المال والاقتصـاد بالاحـرف الاولى في مدينـة الريـاض في حزيران / يونيو ١٩٨١ والتي تم بحثها من قبل المجلس الوزاري المنعقد في الطائف خلال الفترة من ٣١ آب / اغسطس ـ ١ ايلول / سبتمبر ١٩٨١ وقرر الموافقة عليها(انظر الملحق الاول).

« والمجلس اذ يتخذ هذه الخطوة الهامة مستلهماً اماني المواطن في ازالة الحواجز بين الدول الاعضاء ، وفي تقوية الترابط بين شعوب المنطقة ، على اسس صلبة تؤدي الى وحدة المنطقة ، يدرك بأنها السبيل الامثل لتأمين التقدم والازدهار لجميع دول المجلس »[٥٣] .

كما اعتبر المجلس الوزاري هذه الاتفاقية محور التعاون الاقتصادي الذي يعتبـر « العامـود الفقري للعمل المستقبلي الذي يؤمن انصهار المنطقة في اطار يمهد لوحدتها »[٥٤] .

---

(٥٣) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية : الذكرى الاولى** (الرياض : الامانة العامة ، ١٩٨٢) ، ص ٢٩ .

(٥٤) المصدر نفسه ، ص ٣٣ .

وفيما يلي المبادىء الاساسية لهذه الاتفاقية الاقتصادية :

١ ـ السماح بتصدير المنتجات الزراعية بين الاقطار الخليجية وعدم فرض اي رسوم جمركية عليها . (المادتان ١ و٢) .

٢ ـ تكتسب المنتجات الصناعية بجميع اقطار المجلس صفة المنشأ الوطني بشرطين : ان لا تقل القيمة المضافة عن ٤٠ بالمائة ، وان لا تقل نسبة الملكية الوطنية عن ٥١ بالمائة . (مادة ٣) .

٣ ـ يوضع حد ادنى لتعرفة جمركية تجاه العالم الخارجي (مادة ٤) .

ويشترط لذلك :

أ ـ الدخول في مفاوضات بين اقطار المجلس لتحديد هذه التعرفة .

ب ـ ان تراعى حماية المنتجات الوطنية .

جـ ـ ان يتم تطبيقها تدريجياً خلال ٥ سنوات .

٤ ـ حرية تجارة العبور (الترانزيت) (مادة ٥) .

٥ ـ تنسيق السياسات التجارية تجاه العالم الخارجي (مادة ٧) .

٦ ـ حرية التملك والإرث والانتقال وحركة رؤ وس الاموال (مادة ٨) . (لا بد ان تتفق الدول مسبقاً على وضع قواعد تنفيذية لذلك) .

٧ ـ تنسيق وتجانس بين خطط التنمية (مادة ١٠) .

٨ ـ تنسيق السياسة النفطية (مادة ١١) .

٩ ـ التنسيق الصناعي والتنمية الصناعية وتوحيد التشريعات الصناعية وتوزيع المشاريع الصناعية ، ودعم المشروعات المشتركة برؤ وس اموال خاصة او عامة او مشتركة . (المادتان ١٢ و١٣) .

١٠ ـ التعاون الفني والاتفاق على شروط نقل وتطويع التكنولوجيا (المادتان ١٤ و ١٥) .

١١ ـ وضع وتنسيق برامج التدريب والتأهيل وسياسات القوى العاملة (المادتان ١٦ و١٧) .

١٢ ـ معاملة وسائط النقل من مختلف اقطار المجلس معاملة وسائط النقل الوطني بما في ذلك البواخر والسفن والقوارب ما عدا النقل الداخلي ، كما يتم التعاون في مجال النقل البري والبحري والاتصالات وتنسيق مشاريع البنى الاساسية (المواد ١٨ و١٩ و٢٠) .

١٣ ـ توحيد انظمة الاستثمار وتنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية وتقديم المعونات الخارجية (المواد ٢١ و٢٢ و٢٣) .

وتجدر ملاحظة ان الاتفاقية الاقتصادية ورغم شمولها لجميع اوجه التعاون الاقتصادي والتخطيطي والمالي والنقدي والتجاري ، إلاّ انها صيغت بروح التوجه صوب اقامة سوق خليجية مشتركة ، عبر المراحل المعروفة في نظرية التكامل الاقتصادي (منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة فالوحدة الاقتصادية) . وسيتم اجراء تقويم عام لهذه الاتفاقية والمنهاج الذي تمثله في الفصل الثاني عشر .

(ب) تشكيل خمس لجان قطاعية من الوزراء والمختصين ، لتعمل مع الامانة العامة في سبيل تحقيق اهداف المجلس وهي كما يلي :

١ ـ لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي

تتولى هذه اللجنة استنباط مجالات العمل المشتركة في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق بينها بهدف تحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية الوطنية في تلك الاقطار ووضع الاسس لتصور تخطيط مستقبلي متكامل وبصورة مستمرة بهدف الوصول الى التكامل الاقتصادي بين الاقطار الاعضاء .

٢ ـ لجنة التعاون المالي والاقتصادي

تقوم هذه اللجنة بدراسة الوسائل الكفيلة بتنسيق التعاون المالي والاقتصادي في ضوء الاهداف العامة في العمل الاقتصادي المشترك ويقع في اختصاصها ما يلي :

أ ـ التعاون المالي والنقدي

(١) السعي الى توحيد الانظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار وذلك من اجل التوصل الى وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف الى توجيه الاستثمارات الخليجية الداخلية والخارجية بما يخدم مصلحة هذه الدول وتطلعات شعوبها في التنمية والتقدم .

(٢) تنسيق السياسات المصرفية والنقدية وزيادة التنسيق بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية لبلدان المنطقة لخلق عملة خليجية موحدة تكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود .

(٣) تنسيق السياسات المالية والنقدية للاقطار الاعضاء على الصعيد الخارجي في مجال تقديم المعونات الدولية والاقليمية للتنمية .

ب ـ انتقال الاموال والافراد وممارسة النشاط الاقتصادي

(١) وضع الاسس الكفيلة بمعاملة رعايا اقطار مجلس التعاون في اي قطر من هذه الاقطار نفس معاملة مواطنيه دون تفريق او تغيير وفقاً لما يتفق عليه في المجالات التالية :

(أ) حرية الانتقال والعمل والاقامة .
(ب) حرية التملك والارث والايصاء .
(ج) حرية ممارسة النشاط الاقتصادي .

(٢) العمل على إزالة العوائق التي تحول دون حركة الموارد ورؤوس الاموال وجميع عناصر الانتاج وتنسيق وتوحيد الانظمة والتشريعات التجارية والمالية والجمركية بحيث يتلقى مواطنو الاقطار الاعضاء معاملة مماثلة في كل الاقطار الاخرى .

(٣) تشجيع القطاع الخاص في الاقطار الاعضاء على إقامة المشاريع المشتركة وإنشاء الشركات بما يؤدي الى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات .

ج ـ التبادل التجاري

العمل على :

(١) ازالة الحواجز الجمركية بين الاقطار الاعضاء في هذا المجلس فيما يخص منتجاتها والسعي من اجل تعرفة جمركية موحدة بين هذه الاقطار والعالم الخارجي .

(٢) تطبيق مبدأ الاعفاء الشامل من الرسوم الجمركية بالنسبة للمنتجات المحلية للاقطار الاعضاء ومعاملة منتجاتها معاملة السلع الوطنية .

(٣) تنسيق سياسات الاستيراد والتصدير والمخزون الغذائي .

(٤) خلق قوة تفاوضية جماعية في مجال التصدير والاستيراد .

د ـ النقل والمواصلات

(١) التعاون في مجال النقل البحري والبري والاتصالات والتنسيق في اقامة مشاريع البنية الاساسية كالمباني والمطارات ومحطات الماء والكهرباء والطرق ودعم تطوير المؤسسات القائمة حالياً بهذه النشاطات بين الاقطار الاعضاء .

(٢) العمل من اجل تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بين اقطار المجلس وذلك على مختلف المستويات .

٣ ـ لجنة التعاون الصناعي

تتولى هذه الهيئة ما يلي :

أ ـ تنسيق النشاط الصناعي فيما بين الاقطار الاعضاء بوضع السياسات واقتراح الوسائل المؤدية الى التحول الصناعي للاقطار الاعضاء على اساس تكاملي يحقق اقصى المنافع لكل دولة ويوفر الرخاء والطمأنينة لشعوبها كافة .

ب ـ دراسة توحيد التشريعات والانظمة الصناعية في الاقطار الاعضاء .

جـ ـ العمل على زيادة توجيه اجهزة الانتاج المحلية لسد احتياجات الاقطار الاعضاء .

د ـ اعداد انظمة وترتيبات لاستيراد التكنولوجيا والخبرات واختيار الانسب منها في ظل اهداف ومتطلبات التنمية في الاقطار الاعضاء.

هـ ـ توزيع الصناعة على رقعة الاقطار الاعضاء بتشجيع اقامة الصناعات المكملة للمشروعات الاساسية موزعة في الاقطار الاعضاء حسب المميزات والجدوى الاقتصادية .

و ـ وضع سياسات وتنفيذ برامج منسقة بين الاقطار الاعضاء للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي على كل المستويات والمراحل .

٤ ـ لجنة النفط

تتكون هذه اللجنة من وزراء الخارجية والنفط والمالية وتقوم بما يلي :

أ ـ العمل على تنسيق سياسات اقطار المجلس في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها (استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير ونقل واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة) .

ب ـ وضع سياسة موحدة ومواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي وفي المنظمات المتخصصة والمنظمات الدولية .

٥ ـ لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية

تتولى هذه اللجنة استنباط مجالات العمل المشتركة في التربية والتعليم والصحة والعمل والشؤون الاجتماعية والثقافية ووضع اسس تكاملها وتجانسها .

(ح) جملة من المواضيع قيد البحث

اهم المواضيع الجاري بحثها ضمن اطار هذه اللجان ومؤتمراتها الوزارية هي[٥٥] :

١ ـ الصناعة

عقد الاجتماع الاول لوزراء الصناعة بالرياض خلال يومي ١٩ و٢٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ واصدر قرارات وتوصيات تكفل التنسيق والتعاون بين اقطار المجلس في المجالات الصناعية وتؤدي الى توحيد التشريعات والانظمة الصناعية في الاقطار الاعضاء ، واعداد انظمة وترتيبات لاستيراد التكنولوجيا والخبرات واختيار افضلها في ظل اهداف ومتطلبات التنمية . وسيتم توزيع المشاريع الصناعية على رقعة الاقطار الاعضاء وذلك بتشجيع اقامة الصناعات المكملة للمشروعات الاساسية موزعة في الاقطار الاعضاء حسب المميزات النسبية والجدوى الاقتصادية . كما اوصى الوزراء بدراسة امكانية انشاء مركز اقليمي للابحاث والتكنولوجيا ، وكذلك دراسة امكانية إنشاء جهاز موحد للمواصفات والمقاييس والمكاييل .

---

(٥٥) المصدر نفسه ، ص ٥٧ ـ ٦٤ .

هذا وتتابع اللجنة الدائمة للمسؤولين عن الصناعات الاساسية تنفيذ توصيات المؤتمر المذكور اعلاه ، وتناقش مسألة اتباع الاساليب المثلى للتعاقد على التكنولوجيا وشراء المواد الاولية والتنسيق في مجال التسويق وتبادل الخبرات في مجال التدريب ووضع نظام لتبادل المعلومات . وركزت اللجنة اهتمامها على صناعات البتروكيميائيات والحديد والصلب والالومنيوم . هذا وقد عقد في مقر الامانة العامة اجتماع لرؤساء مراكز التكنولوجيا ومعاهد البحث العلمي والاجهزة العاملة في مجالات التكنولوجيا في اقطار المجلس في ١٣ / ٤ / ١٩٨٢ . وقد تم التوصل الى وجوب نقل التكنولوجيا واستيعابها وتطويعها وتطويرها بما يتلاءم مع البيئة الخليجية والمرحلة التنموية التي تمر بها لتصل الى مرحلة الابتكار والابداع . وجرت التوصية بتشكيل لجنة فنية ترتبط مباشرة بالمجلس الوزاري تكون مهمتها تطوير التكنولوجيا .

٢ ـ لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي

أ ـ اهداف خطط التنمية لاقطار المجلس

تحدد الاهداف العامة لخطط وبرامج التنمية في الاقطار الاعضاء طبقاً لما جاء في النظام الاساسي لاقطار المجلس والذي يرتكز على المحافظة على القيم الاسلامية والهوية العربية وتقاليدها الاصيلة في الاقطار الاعضاء وتأكيد اهمية التجانس الاجتماعي فيها بالاستمرار في تطبيق شريعة الله والدفاع عن الدين والوطن والامن والاستقرار الداخلي واستمرار عملية التطور ليشتمل على :

(١) تنمية وتهيئة المواطن اجتماعياً وثقافياً حتى يتمكن من مواكبة متطلبات التنمية الحديثة .

(٢) تنمية القوى البشرية بالتعليم والتدريب ورفع مستوى الصحة العامة .

(٣) تحقيق الرخاء الاجتماعي بشكل يكفل لكل فرد من السكان التمتع بحد ادنى من مستوى المعيشة الكريمة . وتبقى المكاسب فوق هذا الحد حقاً ونتيجة مجهود الفرد وانجازاته .

(٤) التأكيد على عملية التكاتف والتكامل الاجتماعيين والالتحام بين مجتمعات اقطار المجلس .

(٥) المحافظة على التوازن الطبيعي للبيئة اثناء تنفيذ برامج التنمية .

(٦) التأكيد على اهمية المبادرات الفردية ودور القطاع الخاص في عملية التنمية ، ودور الحكومة في توجيه هذا القطاع وتشجيع مشاركته في المشاريع .

(٧) التنسيق والتكامل في مختلف المجالات الحيوية التي تهم مجتمعات اقطار المجلس وتحقق طموحاتها نحو مستقبل افضل وصولاً الى وحدة اقطارها .

(٨) تنمية كل الموارد الاقتصادية والاستغلال الامثل لمصادر الثروة الطبيعية وعلى الاخص النفط والمحافظة على الثروات الناضبة لأطول فترة ممكنة .

(٩) تنويع مصادر الدخل وذلك بتنمية قطاعات الصناعة والزراعة والتعدين والخدمات والقطاعات الاخرى .

(١٠) استكمال التجهيزات الاساسية اللازمة لتحقيق الاهداف العامة والتنسيق بين الاقطار الاعضاء بهذا الشأن .

(١١) تقليل التباين التنموي بين اقطار المجلس .

ب ـ المبادىء الاساسية للتكامل

ينبغي تناول قضية التكامل بين اقطار المجلس في جميع المجالات وفق منظور استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار المبادىء التالية :

(١) وضع الانظمة والسياسات الادارية والقواعد اللازمة لتحقيق التكامل .

(٢) ربط التجهيزات الاساسية في الاقطار الاعضاء لتسهيل التنسيق والتكامل .

(٣) القيام بمشاريع إنتاجية مشتركة بين بعض او كل الاقطار الاعضاء .

(٤) شمولية التخطيط ومرونته .

(٥) توحيد الأمد الزمني لفترات التخطيط بين الاقطار الاعضاء .

(٦) ان تحقيق استراتيجيات التكامل مبادىء المنفعة المتبادلة بين الاقطار الاعضاء يهدف الى تنمية امكانات التكامل .

٣ ـ لجنة التعاون المالي والاقتصادي

قامت اللجنة الوزارية الدائمة بوضع الاسس الرئيسية التي تقوم عليها مؤسسة الخليج للاستثمار وكلفت لجنة لإعداد الاتفاقية الخاصة بها وبنظامها الاساسي ، وقد انتهت هذه اللجنة من اعمالها في الرياض بتاريخ ١٧ شباط / فبراير ١٩٨٢ ووضعت الصيغة النهائية لاتفاقية المؤسسة ولنظامها الاساسي . هذا وتقرر ان يكون رأسمال المؤسسة (٢) ملياري دولار .

٤ ـ لجنة التعاون البترولي

ترتبط اهمية القرارات التي اتخذها وزراء النفط باقطار المجلس بتبني استراتيجية نفطية تعتمد على توفير الامن النفطي وبناء مخزون احتياطي من المنتجات المكررة وانشاء معامل تكرير تكفي لسد الطلب المحلي وترشيد الاستهلاك . كما تقرر انشاء ثلاث لجان فنية فرعية الاولى لدراسة توازن العرض والطلب للمنتجات النفطية المكررة واسعارها في الاسواق المحلية ، والثانية لجنة دائمة من الشركات الوطنية لتنسيق سياساتها السعرية والتسويقية وتبادل المعلومات ؛ والثالثة من الشركات الوطنية لدراسة امكانية الصناعة النفطية بسلطنة عمان .

فيما سبق ، جرى عرض لأبرز انجازات المجلس الاقتصادية ، علماً بأنه جرى في المجال التنظيمي اعداد الخرائط الهيكلية التنظيمية للامانة العامة واقسامها واعداد الرسوم البيانية التوضيحية لمهمات وواجبات الادارات والاقسام والتوصيف الوظيفي لها .

ثالثاً : تقويم اولي لحركة التعاون الانمائي الخليجي / خلاصة

ينبغي ، من حيث المبدأ ، الاشارة الى نقطة مهمة ، تتعلق بالمدى الزمني الذي يمكن من خلاله اجراء عملية التقويم لمسار واتجاهات حركة التعاون الانمائي في اطارها شبه الاقليمي . فما زالت هذه التجربة التي بدأت في السبعينات ، في مهدها . وقد تم انشاء مجلس التعاون العربي الخليجي ، كمنظمة شبه اقليمية تتبنى منهاج التعاون الشامل كما سبق ان رأينا خلال عام ١٩٨١ . وبالرغم من محدودية الحقائق والمؤشرات المتوافرة لغرض اجراء تقويم لهذه الحركة ، إلا انه يمكن التعرف على الاتجاهات العامة التي تبنتها ، والمنهاج الذي اقرته الاتفاقيات المتعلقة بها . وهذه المؤشرات هي في حد ذاتها كافية لانجاز المهمة المطلوبة ، خاصة اذا ما اخذت في الاعتبار دروس تجزبة التعاون الانمائي العربي ، التي تركت آثارها ، كما سبق بيانه ، على هذه الحركة .

فمن حيث المبدأ لوحظ تبني هذه الحركات في اطرها الثنائية والمتعددة والجماعية لمقترحات بمشاريع للتعاون اتسمت بطموحها الذي لا يتناسب مع الامكانات الفعلية لتنفيذها ، ويعتبر هذا الاتجاه الطموح استمراراً للاتجاه نفسه السائد في مجموعة البلدان النامية التي حصلت حديثاً على استقلالها ، وتبنت انظمة طموحة للتعاون والتكامل الانمائي انتهت الى تحقيق نتائج متواضعة .

وقد انعكس هذا الاتجاه الذي يتسم بعدم الواقعية في العديد من الاتفاقيات الثنائية التي جرى توقيعها او البيانات الصادرة عن المؤتمرات التي خصصت لبحث مسائل التعاون الاقتصادي والانمائي بين الاقطار العربية الخليجية . فلم ينجم عن هذه الاتفاقيات والمؤتمرات اية نتائج جوهرية ، ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى تبنيها لاهداف واسس هي بطبيعتها عامة ، ولا تستند الى تقويم موضوعي لحاجات التعاون وامكانات تحقيقه ، حيث تضمنت هذه الاهداف والاسس ما يلي :

١ ـ حرية انتقال العمل ورأس المال .

٢ ـ الغاء الرسوم الجمركية على التجارة بين الاقطار .

٣ ـ معاملة متساوية للمواطنين .

٤ ـ اقامة مشاريع مشتركة .

ويلاحظ ان منهاج السوق المشتركة قد حكم اتجاهات حركة التعاون ، سواء على المستوى الثنائي او متعدد الاطراف او شبه الاقليمي . فتمت الدعوة الى اقامة السوق الخليجية المشتركة ،

واقامة اتحاد نقدي او عملة خليجية موحدة وتحقيق حرية الحركة لعوامل الانتاج . وقد اوضحت ذلك اجتماعات وزراء التجارة والبيانات الصادرة عنها ، كما سبق بيانه . كما لوحظ توجه مؤتمرات وزراء الزراعة العرب في الخليج والجزيرة العربية ، خاصة في اجتماعهم الاول الى طرح مشاريع هي بطبيعتها طموحة وامتيازية كتصنيع المعدات اللازمة لمحطات تحلية مياه البحر واقامة محطات مشتركة لتحلية مياه البحر تدار بالطاقة الذرية .

وبصورة عامة لم تستند حركة التعاون الانمائي الخليجي خلال فترة السبعينات على تقويم للاهداف التنموية المشتركة المنوي تحقيقها ، وتصميم منهاج التعاون المناسب لتحقيقها وما يرتبط بذلك من تحديد شكل الاجهزة المؤسسية المطلوب استحداثها لتنفيذ الاهداف المشتركة . كما ان العديد من مشروعات التعاون ومقترحاته قد فشلت وتوقف تنفيذها نتيجة عدم اجراء تقويم واضح للمنافع والاعباء المترتبة عليها(٥٦) . كما ان اللجان المشتركة التي جرى تشكيلها لم تساهم في اجراء التقويم المطلوب اعلاه ، بل ان بعضها لم ينعقد ولو لمرة واحدة .

ومما يجدر ذكره ان حركة التعاون الانمائي قد حققت ثلاثة انجازات رئيسية مهمة ، اولها : قطاعي ارتبط بإقامة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ؛ وثانيها : شامل نتيجة اقامة مجلس التعاون العربي الخليجي ؛ وثالثها : إقامة بعض مشروعات البنية التحتية او قاعدة التنمية النوعية ، خاصة بالنسبة لمشاريع قطاع الزراعة والثروة السمكية . وفي الوقت الذي سنعاود فيه تقويم حركة التعاون الانمائي بين الاقطار العربية الخليجية في الفصل الثاني عشر ، خاصة فيما يتعلق بالمنهاج الذي جرى اتباعه مقارناً بالمنهاج الذي ستقترحه هذه الدراسة ، فإننا سنشير فيما يلي الى اهم الانجازات التي تحققت حسب القطاعات الانمائية ، وعدم تكرار الاشارة لانجازات مجلس التعاون الخليجي التي سبقت الاشارة اليها .

١ ـ الزراعة

ترتبط اهم انجازات القطاع الزراعي بإقامة مجموعة المشروعات المشتركة المتعلقة بمراكز ومحطات الابحاث الزراعية ومراكز التدريب واقامة محطة للاقمار الصناعية لإجراء المسوحات المتعلقة بالموارد . وبالرغم من توجه المؤتمر الرابع لوزراء الزراعة للتركيز على المشروعات الانتاجية المشتركة ، خاصة في ميدان الحبوب والاعلاف ، الا انه لم يتم انجاز دراسات الجدوى المطلوبة من

(٥٦) ينطبق ذلك على العرض الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية لتوقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع سلطنة عُمان خلال عام ١٩٧٤ . وكذلك بعض العروض الاخرى للتعاون القطاعي ، خاصة العروض الكويتية للتعاون السمكي مع السلطنة . ويعتقد الباحث بوجود عامل نفسي في تعثر العديد من المباحثات للتعاون المشترك ، مرتبط بتردد المجتمع الاصغر حجماً في التعامل مع المجتمع الاكبر حجماً نتيجة عدم التأكد من ضمان تحقيق التوازن في المنافع والمغارم الناجمة عن اي برنامج تعاوني . انظر الوثائق المتوفرة لدى وزارة التنمية العُمانية لعام ١٩٧٤ وكذلك وثائق وزارة الزراعة والاسماك والنفط والمعادن المتعلقة بهذه الاتفاقيات المقترحة والتي لم تنفذ ، للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ .

ناحية ، ولا يعتقد بتوفر الظروف المشجعة لمثل هذه المشاريع او لاحتلالها الاولوية ضمن مشروعات التعاون المقترحة ، كما سيرد تفصيلها في الفصل الثاني عشر .

٢ ـ الثروة السمكيـــة

تم اقرار انشاء مركز ابحاث الثروة المائية في دبي ، ودعم المشروع الاقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية في بلدان الخليج ، والذي وفر قاعدة المعلومات الاساسية حول المخزون السمكي وآفاق استغلاله ، واقامة نظام احصائي موحد للثروة السمكية . كما يعتقد بأن مركز التدريب شبه الاقليمي على مصائد الاسماك في الكويت ، يمكن ان يلبي احتياجات تنمية الكوادر والطاقات اللازمة لادارة وتنفيذ النشاطات المتعلقة بتنمية الثروة السمكية، خاصة اذا ما تمت عملية معالجة الاخطاء التي وقعت في التخطيط للمشروع وبرامجه والمشاكل المتعلقة بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة الدولية في ادارة المشروع ، كما سبقت الاشارة اليها .

٣ ـ الصناعـــة

تعتبر عملية انشاء منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (اقطار المجلس والعراق) خطوة اساسية وحيوية لخدمة اهداف التنمية الصناعية المشتركة ، باعتبارها الجهاز التنظيمي والفني الرئيسي والذي يتصدى لذلك ، بدليل الشروع الفعلي في التوقيع على بعض الاتفاقيات المتعلقة بانشاء مشروعات صناعية مشتركة ، جرى اقتراحها ودراسة جدواها بواسطة هذه المنظمة . وبالرغم من تركيز هذه المنظمة على استكشاف فرص اقامة المشاريع الصناعية المشتركة ، إلّا انها تعطي بعض الاهتمام للتعاون وتنسيق نشاطات الصناعات القائمة في المجالات التالية :

أ ـ تنسيق السياسات الانتاجية وتأمين المواد الخام اللازمة لها .

ب ـ تنسيق مجالات التدريب والبحث العلمي .

ج ـ تنسيق السياسات التسويقية .

ومع الأخذ في الاعتبار كثافة التوجه الصناعي الوطني بالمقارنة مع التوجه شبه الاقليمي ، يبقى السؤال حول الآفاق المتاحة للتعاون الصناعي شبه الاقليمي ومدى اهمية التعاون ضمن الدوائر الاخرى الاقليمية والدولية ، وهو ما ستتم الاشارة اليه في الفصلين التاسع والعاشر .

٤ ـ التخطيـــط

ما زالت مسألة تخطيط التعاون شبه الاقليمي تمر في اولى مراحلها واتخذت مساراً متواضعاً جداً ترك مسألة اقامة المشاريع المشتركة للحرية الكاملة للاقطار الاعضاء ، دون توجه لممارسة بعض التأثير العام على الاقطار الاعضاء . يستثنى من ذلك الجهود التي تبذلها حالياً لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في مجلس التعاون والتي تحاول اعتماد اهداف عامة مشتركة للتنمية وتبني استراتيجية انمائية مشتركة .

ومع الاخذ في الاعتبار الضعف العام لاجهزة التخطيط وادارات التنمية ، يقترح اعطاء الاهتمام الكافي ، وضمن جهد مشترك لتقوية قاعدة ادارة التنمية ، خاصة فيما يتعلق ببناء وتدريب الكوادر المختلفة وتدعيم قاعدة الاحصاءات والمعلومات اللازمة .

٥ ـ التعاون النقدي والمالي

لوحظ تعثر محاولات تنسيق انظمة الصرف الاجنبي المطبقة لدى مجموعة من الاقطار العربية الخليجية ، كما سبق ان رأينا . ومع الاخذ في الاعتبار تكرار حدوث بعض المشاكل المصرفية والمالية وبشكل حاد في العديد من الاقطار الخليجية ، وآخرها مشكلة سوق المناخ في الكويت ، يقترح ان ينحو مسار التعاون النقدي منحىً متواضعاً يبتعد عن المسائل المتعلقة باقامة اتحاد نقدي او عملة خليجية موحدة او توحيد انظمة الصرف . وينبغي تأييد الاتجاه الجاري لاستمرار التشاور بين البنوك المركزية ومؤسسات النقد ، مع اقتراح التركيز على تعاونها في تدعيم الانظمة المصرفية وتأمين احتياجاتها في الاقطار الاعضاء (يراجع الفصل الثاني عشر للمزيد من التفاصيل) .

٦ ـ المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث

بناء على تصاعد حدة الاخطار التي تهدد البيئة والانسان العربي الخليجي نتيجة التلوث ، سواء ما ارتبط منه بمشروعات التنمية الجارية ، او فيما يتعلق بالبقعة النفطية الناجمة عن التسرب النفطي من حقل نوروز الايراني نتيجة للحرب العراقية ـ الايرانية التي ما زالت مستمرة منذ اواخر عام ١٩٧٩ ، فإن الجهود المشتركة التي تم بذلها من خلال برامج التعاون المشترك بين الاقطار الخليجية الثمانية والامم المتحدة ، تعتبر على درجة كبيرة من الاهمية ، وينبغي متابعتها واستكمال بناء القاعدة التحتية لقدرة مجموعة الاقطار الخليجية على معالجة المسائل المتصلة بحماية البيئة والمحافظة عليها (بناء الكوادر ، اجهزة البحث العلمي ، استكمال بناء الاجهزة المشتركة) .

الخلاصة

يشير العرض التحليلي السابق لمسار حركة التعاون الانمائي بين الاقطار العربية الخليجية ، الى اتخاذها مؤخراً مساراً اتسم ، من الناحية التنظيمية بالجدية المطلوبة لدفع حركتها صوب الاهداف المشتركة ، خاصة نتيجة اقامة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، والذي على الرغم من تسميته بمجلس التعاون ، فإنه تبنى ، ومن خلال الاتفاقية الاقتصادية ، مناهج التكامل الاقتصادي الطموحة نفسها . مع ذلك تبرز بعض الاسئلة امامنا : ما هو جدوى المنهاج الذي يجري اتباعه بين اقطار المجلس في ضوء حاجات التنمية الحقيقية المشتركة؟ وما هي الاتجاهات الايجابية والسلبية التي سجلها مسار حركة التعاون هذه وفي اطارها الاقليمي؟ . . . وستتم الاجابة عن هذه الاسئلة في القسم الرابع ، خاصة في الفصلين الثاني عشر والثالث عشر ضمنه ، بعد الاحتكام الى طبيعة المنهاج المجدي من الناحية النظرية والتطبيقية لهذه المجموعة من الاقطار ، ذلك المنهاج الاقدر على الوفاء بالاحتياجات الانمائية الحقيقية لاقطار الاعضاء .

ويلاحظ ان حركة التعاون الانمائي في منطقة الخليج لم تنحصر خلال مرحلة السبعينات والمرحلة الجارية من الثمانينات في الاقطار العربية الاعضاء في مجلس التعاون ، وهي التي تتشابه ، بصورة عامة في انظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بل شملت اقطاراً عربية اخرى ، خاصة العراق واليمن الشمالي واليمن الجنوبي، بالاضافة الى ايران ، البلد المسلم غير العربي . ولهذا الموضوع اهمية خاصة من زاوية جدوى التعاون الانمائي والحدود الجغرافية ـ الاقتصادية المثلى لهذا التعاون . فعلى سبيل المثال تشير قاعدة التنمية الزراعية والصناعية العراقية وانجازاتها ، خاصة قبل الحرب الجارية ، الى اهميتها بالنسبة للمصالح الاقتصادية لأقطار مجلس التعاون في المدى الطويل[٥٧] . كما لا يمكن تصور قيام تعاون شبه اقليمي للمحافظة على البيئة الخليجية بدون التعاون مع كل من العراق وايران .

وفي الوقت الذي تضمنت فيه حركة التعاون العربي الخليجي العديد من المكونات والدوافع الايجابية ، التي سبقت الاشارة اليها ، فإن هناك العديد من المعوقات التي تواجهها هذه الحركة ، من اهمها عدم شعور المواطن العربي الخليجي بالحاجة الى التعاون الانمائي ، بل خشيته ان يهدد هذا التعاون مكاسبه الشخصية المتحققة نتيجة ثورة النفط والمداخيل الناجمة عنها[٥٨] ، بالاضافة الى المشاكل المتعلقة بتسوية الحدود المشتركة بين الاقطار الاعضاء . ومما يجدر ذكره ان هذه المشكلة المجمدة ، قابلة للعودة الى الاثارة من وقت لآخر ، كما حدث بالنسبة للخلاف بين البحرين وقطر حول جزر حوار ، والذي تجدد خلال عام ١٩٨٢[٥٩] ، وتم بحثه في الدورة الثالثة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون في ٧ ـ ٩ آذار / مارس ١٩٨٢ . « وقد عبّر المجلس عن اسفه لهذا الخلاف وقلقه من تأثيره على المنطقة ، ونتائج استمراره . ولاحظ بأن هذا الخلاف لا يتفق مع المبادىء التي جسدها النظام الاساسي . ولا ينسجم مع الروح التي تسود العلاقات بين دول مجلس التعاون »[٦٠] .

وبالرغم من اننا لن نتعرض لهذه المشاكل ، الا انها ستؤخذ في الاعتبار لدى مناقشة جدوى المنهاج المقترح للتعاون الانمائي . وننتقل الآن للتعرف على طبيعة وخصائص العلاقات الاقتصادية والانمائية التي تربط بين اقطار المجلس من ناحية وبقية الاقطار العربية الاخرى ضمن الدائرة الاقليمية من ناحية ثانية .

---

(٥٧) انظر الفصل الثالث وكذلك الفصل التاسع من هذا الكتاب ، حيث سيتم تحليل هذه المسألة بنوع من التفصيل .

(٥٨) Ali Khalifa Al-Kuwari, *Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patterns of Allocation and Impact on Economic Development*, ed. by Howard Bowen-Jones (London: Bowker; University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1978), p. 124.

(٥٩) تقع جزيرة « حوار » ضمن المياه الاقليمية لدولة قطر وتبعد ميلاً واحداً عن ارض اليابسة القطرية ، بينما تبعد اكثر من سبعة عشر ميلاً عن جزيرة البحرين . ويقول القطريون ان السند الوحيد لتبعية جزيرة « حوار » للبحرين ، انما هو قرار بريطاني صدر عام ١٩٣٩ ولم توافق عليه قطر . انظر : ابو ناب ، **قطر : قصة بناء دولة**، ص ٢٨ .

(٦٠) مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة ، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية : الذكرى الاولى**، ص ٣٨ .

الفصل السادس

التعاون الانمائي في اطار الدائرة العربية «الاقليمية»

مقدمـــة

لعبت الاقطار العربية الخليجية دوراً نشيطاً وبالغ الاهمية ، ضمن حركة التعاون الانمائي الحديثة في اطارها العربي الاقليمي ، وقد تمثلت مساهمات الاقطار العربية الخليجية في معظم الاشكال الرئيسية للتعاون العربي ، سواء فيما يتعلق بالتعاون الجزئي القطاعي او التعاون الشامل ، وذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وبصورة خاصة تحت مظلة جامعة الدول العربية .

يترتب على ذلك ان اي استراتيجية للتعاون الانمائي بين الاقطار العربية الخليجية ، واي منهاج يتسم بالجدوى التطبيقية للتعاون ، يجب ان يأخذا في الاعتبار ، بل ان ينطلقا من واقع التعاون العربي الخليجي في الدائرة الاقليمية والاستفادة من الدروس المستقاة من هذه التجربة المعاصرة. وفي حالة عدم تحقيق ذلك فإن اي توجه للتعاون الانمائي يمكن ان يكون مُضللاً .

وقد اتخذ التعاون الانمائي العربي اشكالاً عديدة ، إنما يمكن التمييز ، كما سبق بيانه اعلاه ، بين شكلين رئيسيين : احدهما جزئي قطاعي ، وتتمثل اهم صوره التطبيقية في المشروعات الانمائية المشتركة التي انبثقت عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، بالاضافة للمؤسسات المالية المشتركة وصناديق التنمية المشتركة ، ويتضمن الشكل الآخر التعاون الانمائي الشامل ، ومن ابرز مظاهره التنظيمية والمؤسسية اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والقرار المرتبط بها والقاضي بإقامة السوق العربية المشتركة ، بالاضافة الى المنظمات الاقليمية المنبثقة عن جامعة الدول العربية في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، مثل المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ، ومنظمة العمل العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

يتضمن هذا الفصل عرضاً تحليلياً لشكلي التعاون المذكورين اعلاه ، وسيتم التركيز في مجال

التعاون القطاعي على ابرز اشكاله التي يعتقد بأن رصيدها من النجاح يعتبر كبيراً ، كما سيجري ، في مجال التعاون الشامل ، التركيز على تجربة اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة واجراء تقويم عام لهذين الشكلين الرئيسيين من اشكال التعاون العربي .

ويستخدم اصطلاح « الاقليم » بمعنى جميع الاقطار الاعضاء في جامعة الدول العربية (٢١ دولة ـ خلال عام ١٩٨٣ ـ بالاضافة الى فلسطين) .

اولاً : التعاون الانمائي الجزئي

١ ـ المشاريع المشتركة لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (اوابيك)

انشئت منظمة اوابيك في ٩ كانون الثاني / يناير ١٩٦٨ ، وتضم في عضويتها جميع الاقطار العربية الخليجية ، باستثناء سلطنة عُمان ، وتضم كذلك كلاً من الجزائر والعراق ومصر وليبيا وسوريا ، وهي الاقطار التي يُسهم قطاع النفط بدور رئيسي في دخلها القومي . وقد لعبت المنظمة دوراً ريادياً في مجال التعاون النفطي العربي . وعلى الرغم من ارتياد الفكر العربي لمجالات التعاون العربي في المشاريع الانمائية المشتركة ، حيث انعكس ذلك في طروحات ومناقشات رجال الاقتصاد والسياسة في الاقطار العربية ، واشارت لاهميتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، إلاّ ان اياً منها لم يكتب له النجاح قبل عام ١٩٧٣[١] . وشهدت فترة السبعينات تحولاً في استثمار فوائض الاموال العربية صوب الدائرة الاقليمية ، خاصة بعد الحرب العربية ـ الاسرائيلية في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ ، والتي افرزت نوعاً من التنسيق في المواقف السياسية المشتركة ، وما تلاها من ارتفاع في مستوى اسعار النفط .

ساهمت هذه الظروف في خلق دافع قوي ومشترك للتعاون في مجالات المشروعات الانمائية المشتركة بين الاقطار التي حققت فائضاً مالياً نجم عن ثورة الاسعار النفطية التي تحققت ، وبين تلك المجموعة من الاقطار العربية التي تؤمن اقتصادياتها الوطنية مجالاً لامتصاص جزء رئيسي من هذه الفوائض في استثمارات مجدية . كما ترتب على بلدان المجموعة النفطية ، وفق الظروف السياسية المذكورة اعلاه ، نوع من الالتزام القومي تجاه مجموعة البلدان العربية غير النفطية التي ساهمت نتيجة تنسيق مواقفها السياسية معها في تحقيق ثورة اسعار النفط . فقد ترتب عليها واجب يتعلق بقيامها باستثمار جزء من مواردها المالية في الاقطار العربية غير النفطية . وقد تمحور هذا التعاون القطاعي ، حسب امكانات النجاح المتوافرة ومقوماتها في قطاعي التمويل الانمائي والنشاطات النفطية[٢] .

---

(١) Ibrahim F. Shihata, «Arab Joint-Ventures,» Kuwait Fund for Arab Economic Development, May 1976.

(٢) Ibid., p. 9.

وقد جاءت المشروعات المشتركة لتحقق احد الاهداف الرئيسية التي نصت عليها اتفاقية انشاء منظمة اوابيك ، فتبنت المنظمة خلال فترة السبعينات اربعة مشاريع انمائية مشتركة في مجال الصناعة النفطية ، وتم انشاء مشروعات اخرى خلال عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ ، ويتسم هذا التوجه من قبل منظمة الاوابيك بالاستمرارية ، حيث هناك الكثير من المشروعات المشتركة في مرحلة الاستكشاف او دراسة الجدوى الاقتصادية .

وفي الوقت الذي تشمل فيه نشاطات الاوابيك دائرة واسعة ومتناسقة من الاعمال المشتركة المتعلقة بالصناعة النفطية ، كتبادل المعلومات والتباحث المستمر حول المشاكل المشتركة لهذه الصناعة ومتابعة نشاطات التدريب والندوات العلمية المتعلقة بها ، فإننا سنقوم فيما يلي بعرض لأهم المشروعات المشتركة التي تحققت في ظل هذه المنظمة .

أ ـ الشركة العربية البحرية لنقل البترول

تم تأسيس الشركة في ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ ، ومقرها في الكويت ، وتشمل نشاطاتها الشحن البحري للنفط والمنتجات الهيدروكربونية . يساهم في الشركة كل من السعودية والكويت والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة والجزائر والعراق وليبيا ومصر . وتساهم اقطار مجلس التعاون الخليجي بما نسبته ٥٤,٣ بالمائة من رأسمال الشركة والذي تعرض لعدة زيادات وتم تثبيته في نهاية عام ١٩٨٠ بما قيمته ٥٠٠ (خمسمائة) مليون دولار ، بينما بلغ رأس المال المدفوع ٤٥٩,٤ مليون دولار . تبلغ طاقة السفن التابعة للشركة حالياً حوالى ١١ مليون طن بحري (dwt) مقارنة بطاقة الشحن العالمية البالغة ٣١٢ مليون طن . ومما يجدر ذكره ان طاقة الشحن التابعة للشركة لا تستوعب ، حتى لدى استغلال كامل الطاقة المتاحة ، سوى ما لا تزيد نسبته عن ٨ بالمائة من الصادرات العربية النفطية ، والتي بلغت مؤخراً حوالى ١٧ مليون برميل يومياً(٣) .

وتتابع الشركة تدريب موظفيها في الاكاديميات البحرية العربية والاجنبية ، كما استعملت جهاز الكمبيوتر لمواجهة متطلباتها منذ عام ١٩٧٨ . وتقوم الشركة بمتابعة توسيع اسطولها ليشمل المزيد من ناقلات النفط الخاصة والمنتجات الهيدروكربونية ، واعتمدت خطة خمسية لنشاطاتها غطت الفترة من ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ .

ب ـ الشركة العربية لبناء واصلاح السفن (آسرى)

قررت الاوابيك اقامة الشركة في حزيران / يونيو ١٩٧٣ ، وساهم بها كل من البحرين والسعودية وقطر والامارات المتحدة والكويت ، بالاضافة الى العراق ومصر وليبيا . علماً بأن

---

(٣) Organization of Arab Petroleum Exporting Countries [OAPEC , *Secretary General's Fourth Annual Report Presented to the 19th Ordinary Meeting of the Council of Ministers* (Kuwait: OAPEC, 1977).

مساهمة اقطار مجلس التعاون الخليجي بلغت ٦٢,٥ بالمائة من رأسمال الشركة[٤] . وتقوم الشركة ببناء واصلاح وصيانة السفن وتقديم جميع الخدمات التي تقوم بها الاحواض الجافة ، وذلك لناقلات النفط الخام التي تبلغ طاقة حمولتها ٣٧٥ ٠٠٠ طن بحري مع امكانية توسعها مستقبلاً لخدمة السفن التي تبلغ طاقتها ٥٠٠ ٠٠٠ طن .

قام امير البحرين بافتتاح الحوض الجاف التابع للشركة (٣٧٥ متراً × ٥٧ متراً) والذي بلغت تكاليفه ٢٠٠ مليون دولار في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ . ويجسد الحوض الجاف توجه الاوابيك لاقامة نشاطات نفطية متكاملة تشتمل على جميع الخطوات السابقة واللاحقة لانتاج النفط الخام (Up stream and down stream operations) .

قامت الشركة بإقامة شبكة تسويقية لخدماتها وعينت الكثير من الوكلاء ، كما تقوم بدراسة جدوى اقامة الكثير من النشاطات المرتبطة بأعمالها واهدافها . كما قامت بتأسيس شركات تابعة (Subsidiary Companies) في مجال صيانة واصلاح السفن ، كشركة (Asry Propel) واعمال اللحام كشركة (Asryweld) .

تعتبر صناعة بناء السفن من الصناعات التي تعتمد بكثافة على عنصر العمل (labour intensive) ويمكن ان يؤمن المشروع فرص العمل لحوالى ٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ عامل. ورغم ان المشروع بدأ بالاعتماد المكثف على العمالة الاجنبية ، الا ان الشركة تبنت برنامجاً لتعريب الوظائف العليا والوسطى في الشركة ، وذلك خلال عشر سنوات ، كما افتتحت مركزاً للتدريب يتسع لـ لـ٤٥٠متدرباً في الوقت نفسه،وتم تزويده بالمعدات والاجهزة التي يحتاجها. ويلغ عدد المسجلين في المركز خلال عام ١٩٧٧ حوالى ٢٥٠ متدرباً . قررت الجمعية العمومية للشركة في ٢٣ تموز / يوليو ١٩٧٧ زيادة رأسمال الشركة الى ٣٤٠ مليون دولار .

وتؤدي الشركة دوراً بالغ الاهمية في التطبيق التكنولوجي والتدريب وخلق المهارات التي تندرج ضمن نشاطاتها،وتمكنت الشركة من استغلال ٩٤ بالمائة من طاقتها المتاحة خلال السنة الاولى من اعمالها ، ويرجع ذلك الى تمتعها بادارة ذات كفاءة عالية ، وهي تعود الى شركة (lisnare) الاستشارية ، وللنشاط الطموح لذراع الشركة التسويقي (Asrymar)[٥] .

يعتبر مشروع الشركة من المشاريع الاقتصادية الحيوية التابعة للنشاطات النفطية اللاحقة لمرحلة انتاج النفط (Down Stream)، ويلاحظ بأن المشروع لا يعتبر تجارياً بالدرجة الاولى ، اي ان هدفه الاساسي ليس تحقيق اعلى مردود ممكن من هذا المشروع خلال عام ١٩٧٣ .

تراوح عدد العاملين في الحوض الجاف التابع للشركة خلال عام ١٩٧٨ بين ١١٠٠ ـ

---

(٤) محمود عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية : تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية ، ط ٣ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١) ، جدول رقم (٥ ـ ٣) ، ص ١٣٢ .

(٥) *Quarterly Economic Review of Bahrain, Qatar, Oman and the Yemens* (Economist Intelligence Unit[EIU]),(2nd Quarter 1978), p. 18.

١٢٠٠ عامل ، ٤٣ بالمائة منهم عرب بينها يساهم العاملون العرب بما نسبته ٢٥ بالمائة من الوظائف الفنية . وتستهدف خطة الشركة المذكورة ، تعريب ما نسبته ٩٠ بالمائة من الوظائف حتى عام ١٩٨٧[٦] .

جـ - الشركة العربية للاستثمارات البترولية

تمت اقامتها في الدمام في المملكة العربية السعودية في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ برأسمال بلغ ١٢٠٠ مليون ريال سعودي (حوالى ٣٤٠ مليون دولار) . تحددت اغراض الشركة بالاسهام في تمويل المشروعات والصناعات النفطية واوجه النشاط المتفرعة او المساعدة او المرتبطة او المكملة لهذه المشروعات والصناعات ، وللشركة في سبيل ذلك صلاحيات واسعة في المساهمة وانشاء الشركات المتخصصة في القطاعات المتعلقة بأغراضها ، وفي الاقراض والاقتراض واصدار السندات وتوظيف الاموال واصدار وضمان وتصريف الاوراق المالية[٧] . يساهم في الشركة كل من السعودية والكويت والامارات المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان بالاضافة الى بعض الاقطار العربية الاخرى . وتساهم اقطار مجلس التعاون الخليجي بما نسبته ٦٤ بالمائة من رأسمال الشركة[٨] . وقامت الشركة منذ تأسيسها باقامة اتصالات مع شركات الاستثمارات المالية في الكثير من مناطق العالم ، واجراء مسح لفرص الاستثمارات التي تقع ضمن نشاطاتها .

تعطي الشركة الاولوية في سياساتها التمويلية ، للمشروعات المشتركة التابعة لاكثر من قطر من الاقطار الاعضاء ثم يأتي بعد ذلك في الاهمية الاقطار غير الاعضاء ، في المنظمة .

ساهمت الشركة في اصدار السندات والقروض التالية[٩] :

(١) ساهمت بسبعة ملايين ريال سعودي من اصل قيمة اسناد القرض التابع لمصفاة سمير التابعة للمغرب بلغت قيمته ١٠٠ مليون ريال .

(٢) ساهمت بمبلغ ١٦ مليون ريال في الشركة الجزائرية للملاحة البحرية ، من اصل قيمة اسناد القرض البالغة ١٥٠ مليون ريال .

(٣) ساهمت بمبلغ ٢٠ مليون دولار في القرض المقدم للشركة الجزائرية اعلاه ، والبالغة قيمته ١٠٠ مليون دولار ، وذلك لتأمين الدفعة الاولى اللازمة لشراء ثلاث ناقلات للغاز تبلغ طاقة كل منها ١٢٥ ٠٠٠ مليون متر مكعب .

---

(٦) OAPEC, *Secretary General's Fourth Annual Report Presented to the 19th Ordinary Meeting of the Council of Ministers*, p. 86.

(٧) عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية : تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية ، ص ١٣٤ .

(٨) المصدر نفسه .

(٩) OAPEC, *Secretary General's Fourth Annual Report Presented to the 19th Ordinary Meeting of the Council of Ministers*, pp. 88-89.

(٤) ساهمت بمبلغ ١٦ مليون دولار في القرض المقدم للمؤسسة القطرية العامة للنفط بلغت قيمته ٣٥٠ مليون دولار ، وذلك لاقامة مصنع للغاز السائل (LNG) .

(٥) ساهمت بمبلغ ٧ ملايين دولار من اصل القرض المقدم لمصفاة النفط الاردنية بلغت قيمته ١٠٠ مليون دولار لتمويل المرحلة الثالثة من توسعات المصفاة . وتتابع الشركة دراسة المشاركة في تمويل الكثير من مشاريع الصناعة النفطية والبتروكيمائية في البلدان العربية .

(٦) كما ساهمت الشركة في رأسمال الشركة العربية للحفر ، والتي تعتبر احدى الشركات التابعة للشركة العربية للخدمات البترولية(سوف ترد الاشارة اليها لاحقاً)، وتشتمل المشروعات العربية المشتركة التي جرى تنفيذها او التخطيط لاقامتها ، وتقع ضمن دائرة نشاطات الشركة التمويلية : المنظفات الكيماوية ، اجهزة الحفر وزيوت التشحيم والمطاط الصناعي والكربون الاسود (Carbon black) ، ومواد مقاومة الآفات الزراعية والفحم النفطي (Petroleum Coke)، وتستهدف هذه الصناعات تأمين المنتجات الكيماوية اللازمة للصناعة العربية في الكثير من مراحلها وتصدير فائض انتاجها الى الاسواق المجاورة والعالمية[١٠] .

بلغت ايرادات الشركة العامة في عام ١٩٧٩ حوالى ١١٩ مليون ريال بزيادة ٢ , ٣٢ بالمائة عن عام ١٩٧٨ بينما بلغ دخلها الصافي خلال عام ١٩٧٩ حوالى ٣ , ٩٥ مليون ريال ، وبزيادة ٥٢ بالمائة عن عام ١٩٧٨[١١] .

د ـ الشركة العربية للخدمات البترولية

تم تأسيس الشركة في ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، وتحدد مقرها في طرابلس الغرب في الجماهيرية الليبية ، ويبلغ رأسمالها المصرح به ١٠٠ مليون دينار ليبي .

وتعتبر الشركة العربية للخدمات البترولية شركة قابضة لها ان تؤسس شركات فرعية تابعة لها ، وذلك حسب متطلبات الخدمات المتصلة بالصناعة النفطية والبتروكيمائية ، كالتنقيب والحفر وصيانة الآبار ، واجهزة الاختبار والمسح الزلزالي (Care Analysis) واجراء الدراسات المتعلقة بالمخزون النفطي والجيولوجيا والمسوحات الطبوغرافية وتوفير الخدمات النفطية البرية والبحرية وتأمين جميع المواد والاجهزة اللازمة للخدمات النفطية[١٢] .

ومما يجدر ذكره ان الشركة العربية للخدمات النفطية لم تأخذ وضع الشركة التي تمارس عمليات الخدمات النفطية بصفة مباشرة، وإنما ارتئي ان يأتي ذلك بواسطة ما تنشئه من الشركات

---

(١٠) OAPEC, *Secretary General's Seventh Annual Report, 1400H / 1980 AD* (Kuwait: OAPEC, 1981), p. 90.

(١١) Ibid.

(١٢) Ibid., pp. 86-87.

المتخصصة في المجالات المشار اليها اعلاه . ويكون لكل من هذه الشركات المتخصصة شخصية قانونية متميزة. وكفالة لوضع شركات الخدمات البترولية كشركة قابضة، تستلزم نصوص الاتفاقية المنشئة لها ألّا تقل مساهمتها والشركات الوطنية التابعة للاقطار الاعضاء في اي من تلك الشركات المتخصصة عن ٦٠ بالمائة من رأسمالها ، مع اجازة إدخال شريك اجنبي في اي من هذه الشركات المتخصصة على الا يتجاوز نصيبه من رأسمالها ٤٠ بالمائة(١٣) .

وتم تأسيس الشركة العربية للحفريات خلال عام ١٩٧٧ كشركة تابعة لها وذلك للقيام بجميع العمليات الحفرية اللازمة للتنقيب عن ، واستخراج النفط والغاز ، مقر الشركة في طرابلس الغرب في الجماهيرية الليبية ، وتحدد رأسمالها مبدئياً بعشرة ملايين دينار ليبي . يساهم في الشركة كل من السعودية والكويت وقطر والبحرين بالاضافة الى العراق والجزائر وليبيا ومصر وسوريا . وتبلغ مساهمة اقطار مجلس التعاون الخليجي ٥٥ بالمائة من رأسمال الشركة .

هـ ـ المعهد العربي للتدريب النفطي

قرر المجلس الوزاري للاوابيك في اجتماعه التاسع عشر إقامة معهد عربي للتدريب النفطي في بغداد لتدريب وتأهيل جميع فئات العاملين في ميدان الصناعة النفطية من مدراء ومهندسين وفنيين ، كما يتابع المعهد دراسة المتغيرات المتعلقة بالصناعة النفطية وبحث تأثيراتها على اقتصاديات الصناعة النفطية ، واجراء التوصيفات لمختلف الوظائف في جميع المستويات الادارية التابعة للنشاطات النفطية ، وتحديد البرامج التدريبية المختلفة وتطويرها(١٤) .

و ـ الشركة العربية للاعمال والتصميمات الهندسية

تم في ابو ظبي في دولة الامارات المتحدة التوقيع على اتفاقية اقامة الشركة ، وذلك في ٢٢ آذار / مارس ١٩٨١ ، وتستهدف الشركة القيام بتأمين الخدمات الاستشارية الهندسية المتعلقة بمصافي النفط والمشاريع البتروكيمائية وانابيب النفط . بلغ رأس المال المكتتب به ٢٠ مليون دولار ، ساهمت في الشركة تسعة اقطار عربية بالتساوي باستثناء الجزائر التي ساهمت بنسبة ٥ بالمائة وسوريا بنسبة ٤ بالمائة(١٥) .

ز ـ الخطة الخمسية الاولى للاوابيك

قامت المنظمة ببلورة خطة اثمانية خمسية للقطاع النفطي تضمنت مجموعة المشاريع والنشاطات الاساسية التي اعتمدتها للفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٣(١٦) . واستهدفت الخطة تحقيق ما يلي :

---

(١٣) عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية : تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية ، ص ١٣٤ ـ ١٣٥ .

(١٤) OAPEC, *Secretary General's Seventh Annual Report, 1400H/1980 AD*, p. 90.

(١٥) الرأي (عمّان)، ٢٣ / ٣ / ١٩٨١ .

(١٦) Gian Paolo Casadio, *The Economic Challenge of the Arabs* (Westmead, Eng.: Saxon House, 1976), p. 127.

(١) إقامة الكثير من المشروعات المشتركة كزيوت التشحيم والكربون الاسود والمنظفات الكيماوية والمطاط الصناعي ، وهي المشاريع التي تتمتع باقتصاديات الحجم الكبير (Economics of Scale) وتخدم السوق العربية المتكاملة .

(٢) تحقيق التعاون والتنسيق بين مشاريع القطاع النفطي القائمة في الاقطار الاعضاء وتبادل المعلومات ، وتأمين الخبرات الفنية وتحقيق التعاون المكثف في ميادين التدريب والبحوث اللازمة واقامة الندوات العلمية .

(٣) تحقيق التعاون في اقامة المشاريع المشتركة المتعلقة بالاستخدام الامثل للمصادر الهيدروكربونية وتنفيذ الدراسات الاستكشافية .

هذا ، وقد تضمنت الخطة مشروعاً لاقامة حوض جاف آخر على شاطىء البحر الابيض المتوسط ، وتم اختيار الجزائر لتكون مقراً له .

وتستجيب جهود الاوابيك في اقامة المشاريع المشتركة بجميع جوانبها المتعلقة بالصناعة النفطية لكثير من الاعتبارات العملية ، وعلى رأسها تحمل الاقطار الاعضاء للمسؤولية المباشرة تجاه إدارة النشاطات النفطية بجميع مراحلها السابقة واللاحقة .

ولكون هذه النشاطات تحتاج الى رأسمال كبير ولتكنولوجية متقدمة وسريعة التطور وهذه التكنولوجية محتكرة من قبل الدول الصناعية المتقدمة ، الامر الذي يضعف من مركز الاقطار العربية ، اذا ما سعت لاستيراد التكنولوجية على مستوى انفرادي ، ولذا كان عليها ان تسعى مجتمعة لتأمين متطلبات الصناعة النفطية التكنولوجية . يضاف الى ذلك حاجة هذه النشاطات الى اسواق واسعة تستوعب منتجاتها ، والى مواجهة التحدي الذي تولده التكتلات السياسية والاقتصادية المعاصرة .

ح ـ تقويم مشاريع الاوابيك

انطلقت مشاريع الاوابيك المشتركة من ميثاق المنظمة الذي حدد هدفها الاول :

« بتنفيذ المشاريع المشتركة التي من شأنها ان تحقق استثمارات اقتصادية متنوعة في الدول الاعضاء ، وذلك لتخفيض اعتماد هذه الدول على النفط كمصدر وحيد للدخل كما ستقلل من استهلاك النفط وبالتالي تطيل من عمر استثماره لمصلحة الاجيال القادمة »[١٧] .

وتعكس المشاريع التي سبقت الاشارة اليها التوجه المتكامل للمنظمة فيما يتعلق بجميع مراحل تنمية القطاع النفطي والنشاطات والخدمات المرتبطة به ، فتمت اقامة المشروعات المتعلقة بتأمين تنفيذ الدراسات والمسوحات المتعلقة باكتشاف مصادر النفط والغاز ، وتأمين الخدمات

---

(١٧) Fouad al-Farsy, *Saudi Arabia: A Case Study in Development*, 2nd ed. (London: Stacey International, 1980), p. 57.

الاستشارية الهندسية ، وتأمين خدمات التنقيب والحفر المتعلقة بآبار النفط الاستكشافية والانتاجية . وامتدت هذه المشاريع لتشتمل على تأمين خدمات النقل النفطي (الشركة العربية البحرية لنقل البترول)وكذلك بناء وإصلاح وصيانة السفن، كما شملت هذه المشاريع النشاطات الصناعية البتروكيمائية ، واعطت المنظمة اهتماماً خاصاً للتدريب والبحوث النفطية فأنشأت ، كما سبق بيانه ، مركزاً خاصاً لذلك . وتتابع المنظمة نشاطاتها العلمية على المستوى الاقليمي والدولي حيث تتحرك بديناميكية واضحة لمتابعة جميع التطورات المتعلقة بالقطاع النفطي .

ويعتقد بأن مجرد نجاح الاوابيك في تنفيذ هذه المشروعات المشتركة قد اعطى دفعة قوية للتعاون الانمائي العربي الذي تعثر كثيراً ، وفشل في تنفيذ الكثير من المشاريع المشتركة التي سبق ان تقررت اقامتها ضمن جامعة الدول العربية منذ الخمسينات . ولا شك ان الكثير من العوامل ساهم في نجاح الاوابيك في ذلك ، ويعتقد بأن على رأسها الادارة الفعّالة التي تقف على رأس الجهاز[١٨] ، بالاضافة للموارد المالية الناجمة عن ثورة اسعار النفط التي تحققت خلال عام ١٩٧٣ .

ولعل من اهم اسباب نجاح الاوابيك في تنفيذها للبرنامج المشترك لتنمية قطاع النفط بعناصره المتكاملة ، في رأينا ، طبيعة المنهاج الذي تم تبنيه في هذا الميدان من ميادين التعاون الانمائي ، حيث انصب الجهد المشترك وبكثافة صوب جانب جزئي من جوانب التعاون الانمائي الشامل ، الامر الذي ساهم في حماية هذا الجهد من الضياع والتيه في دروب التعاون الشامل الذي شهده الوطن العربي منذ الخمسينات ، كما سنرى ، وبشكل اكثر تفصيلاً ، فيما بعد .

وينبغي الا يفوتنا اعادة التأكيد على ان بعض مشروعات الاوابيك المشتركة سجل خسارة مالية كبيرة ، فعلى سبيل المثال قدرت خسارة التشغيل (Operating Losses) للشركة العربية البحرية لنقل البترول بحوالى٤ , ٤ملايين دولار خلال عام١٩٧٧ ، كما اشارت تقارير الاوابيك الى توقع استمرار الخسارة لبعض السنوات نتيجة الوضع المتعلق بالشحن البحري على النطاق العالمي[١٩] . ورغم ذلك فقد كان واضحاً من تبني هذه المشروعات ان هدفها اقتصادي تنموي وليس تجارياً يستهدف الربح في المدى القصير، ولم يجر تقويم جدوى هذه المشاريع من زاوية الجدوى التقليدية التي تأخذ في الاعتبار المردود من العائد على رأس المال ، وانما تم تبنيها وفق توجه يرمي الى تنويع قاعدة اقتصاديات الاقطار الاعضاء الوطنية ، وتحقيق الاستفادة المثلى من موارد الثروة النفطية المتاحة .

ولا يعني ذلك اغفال الجانب التجاري من نشاطات هذه الشركات المشتركة . ومما يؤكد على ذلك صعود شركة الاستثمارات العربية البترولية الى قائمة المؤسسات المالية التي حققت اعلى عائد

---

(١٨) Yusif A. Sayegh, *The Determinants of Arab Economic Development* (London: Croom Helm, 1978), vol 2, p. 70.

(١٩) *OAPEC News Bulletin*, vol. 4, no. 11 (November 1978), p. 3.

على اصولها خلال عام ١٩٨٢ ، وذلك من بين اكبر ٥٠٠ مؤسسة مالية في العالم، وجاءت شركة الاستثمارات العربية النفطية في الترتيب التالي بعد بنك البحرين والشرق الاوسط ، حيث حققت نسبة عائد بلغت ٩,٣٩ بالمائة(٢٠) .

ومما يجدر ذكره ان مسيرة الاوابيك باعتبارها تمثل احد اشكال التعاون الانمائي القطاعي ، الجزئي (Partial,Sectoral Development Cooperation) ، وقد اثبتت قدرتها على تجنب الاعاصير التي تحدثها الخلافات السياسية العربية والتي تعصف ، عادة ، بالكثير من اشكال التعاون الانمائي . فقد صمدت المنظمة ، على سبيل المثال ، امام الوضع المتعلق بالخلافات العربية الناجمة عن الحرب العراقية ـ الايرانية ، رغم وجود بعض التوقعات التي قدرت بأنها قد تعصف بالمنظمة(٢١) .

هذا وبإقامة المنظمة للمجلس القضائي خلال عام ١٩٨٠ تكون المنظمة قد استكملت بناءها التنظيمي . ويمكن القول بأنها تقف على قاعدة صلبة للانطلاق ومتابعة تنمية وتطوير النشاطات المتصلة بدائرة القطاع النفطي بمفهومها المتكامل والشامل .

٢ ـ التعاون المالي

شهدت دائرة اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي شبه الاقليمية نشاطاً عربياً واضحاً فيما يتعلق باقامة الكثير من مؤسسات وصناديق التنمية التي قامت بتعبئة الفوائض المالية العربية التي توافرت بفعل عمليات انتاج وتصدير النفط ، وبينما اقيم الكثير من هذه المؤسسات وفق اطار عربي او اسلامي فقد تم اقامة بعضها كصناديق تنمية وطنية ، ولكن تتسع دائرة نشاطاتها لتشمل الاقطار العربية واحياناً الدول النامية . وفي هذا القسم سينصب اهتمامنا على المؤسسات الاقليمية ونشاطاتها الاقليمية .

ويلاحظ بأن اول صندوق للتنمية العربية تم تأسيسه خلال عام ١٩٦١ ، وتمثل ذلك في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي انشأته حكومة الكويت كوكالة مستقلة ، وبعد ذلك بعشر سنوات قامت ابو ظبي بإقامة صندوق مماثل « صندوق ابو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية » .

انشىء اول صندوق اقليمي للتنمية الاقتصادية العربية من قبل مجموعة من البلدان الاعضاء في جامعة الدول العربية خلال عام ١٩٦٨ وهو الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الذي بدأ نشاطه خلال عام ١٩٧٣ . وبالاضافة لانشائها صندوقاً للتنمية ، فقد استضافت المملكة العربية السعودية وساهمت بأكبر نصيب بين البلدان الاعضاء في البنك الاسلامي للتنمية الذي ساهمت فيه حتى نهاية عام ١٩٨١ احدى واربعون دولة اسلامية .

---

(٢٠) الوطن (الكويت) ، ٢٥ / ٩ / ١٩٨٣ ، ص ٨ .

(٢١) OAPEC, *Secretary General's Seventh Annual Report, 1400H/1980 AD*, p.85.

وهناك شكل آخر من صناديق التنمية العربية الذي يوجه نشاطاته التمويلية للبلدان غير العربية ، تمثل في الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، والذي أنشأته جامعة الدول العربية لتقديم المساعدات المالية للدول الافريقية غير العربية(٢٢) . باشر هذا الصندوق اعماله في كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ برأسمال مبدئي بلغ ٢٣٠ مليون دولار ، ثم جرى رفعه الى ٦٣٠ مليون دولار خلال عام ١٩٧٦ .

ونشير فيما يلي الى اهم صناديق وبنوك التنمية ذات النشاطات التمويلية الاقليمية ، والتي تم تأسيسها على نطاق اقليمي كذلك .

أ ـ الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

(١) وضع الصندوق واهميته

شهدت فترة السبعينات نجاح الجهد العربي في اقامة اول مؤسسة اقليمية للتمويل الانمائي ، عندما باشر الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي اعماله خلال عام ١٩٧٢ ، وتزايد رأسماله الى ان بلغ ١,٤ مليار دولار . وتم بذلك تعبئة موارد مالية عربية كبيرة وتوجيهها لخدمة مشروعات التنمية العربية خاصة في مجالها الاقليمي ، واعطاء الاولوية للمشروعات العربية المشتركة ، كما نصت على ذلك اتفاقية تأسيس الصندوق(٢٣) ، وبذلك اعتبر الصندوق جهاز التمويل الانمائي الرئيسي على المستوى الاقليمي في الاقطار العربية .

ساهمت اقطار مجلس التعاون بما نسبته ٥٧,٣ بالمائة من رأسمال الصندوق المكتتب به ، وتوزعت النسب كالآتي : الكويت : ٣٠ بالمائة ، السعودية ١٨,٨ بالمائة ، الامارات المتحدة ٥ بالمائة ، سلطنة عمان ٢ بالمائة ، قطر ١ بالمائة ، البحرين ٠,٥ بالمائة . وتضم قائمة كبار المساهمين من الاقطار العربية الاخرى كلاً من مصر وليبيا والعراق والجزائر .

تنبع اهمية الصندوق من كونه احدى مؤسسات التمويل الانمائي الاقليمية وذلك بالمقارنة مع المؤسسات المماثلة على المستوى الدولي ، من كونها تعتمد شروطاً ميسرة للتمويل الانمائي ، وترتفع نسبة عنصر الهبة في مكوناتها . وبصورة عامة ، تتراوح مدة قروض الصندوق بين ١٥ و٣٠ سنة ، وتمنح فترة سماح تتراوح بين ٣ و٥ سنوات ، وتتراوح نسبة الفائدة بين ١ و٤ بالمائة(٢٤) .

---

(٢٢) T. Sharf, *Arab Development Funds and Banks Approaches to Trilateral Cooperation* (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development [OECD], Development Centre Studies, 1978), vol. 1: *Trilateral Cooperation.*

(٢٣) Ibid., p. 101.

(٢٤) Jawad Hashem, «An Understanding of the Importance of Arab/Islamic Funds Available for Development Projects and Economic Support,» *OAPEC News Bulletin,* vol. 5, no. 4 (April 1979), p. 32.

(٢) المحتوى الاقليمي لنشاطات الصندوق

منحت توجهات الصندوق الاولوية في نشاطاته التمويلية الى المشاريع الانمائية المشتركة بين الاقطار العربية ، بينما يلاحظ ان معظم المشروعات التي قام بتمويلها الصندوق كانت مشاريع وطنية ، وذلك لاستمرار حاجة الاقطار العربية الملحة لتمويل خارجي لمشروعاتها الانمائية ، ولكون عمليات تقويم المشروعات الوطنية اسهل من تقويم ومتابعة تنفيذ المشروعات الاقليمية . كما اهتم الصندوق بمستوى انجاز اعماله في مرحلة تأسيسه الاولى بأكثر من اهتمامه بمتابعة تمويل وتنفيذ المشروعات المشتركة ، وذلك لكي يثبّت اقدامه في حركة التنمية الاقتصادية العربيةكمرحلة اولى(٢٥) .

ورغم ذلك فقد كثّف الصندوق جهوده المتعلقة بتمويل المشروعات العربية المشتركة ، فأخذ زمام المبادرة في إقامة بعضها كما تعاون مع الكثير من الاقطار العربية ومؤسسات التنمية العربية والدولية في دراسة جدوى المشروعات المشتركة ومتابعة تنفيذها . ويمكن ان نشير في هذا السياق الى مشروعين اساسيين قام الصندوق بتبنيهما : الاول يتعلق « ببرنامج لتحديد وتجهيز المشروعات الاستثمارية المشتركة بين الدول العربية وإعداد دراسات الجدوى المتعلقة بها » وهو البرنامج الذي يتابع تنفيذه بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) ، اما المشروع الثاني فيتعلق « ببرنامج اساسي للتنمية الزراعية في السودان » يستهدف المساهمة في حل مشكلة الامن الغذائي العربي .

(أ) البرنامج الاول

استهدف البرنامج الاول تحديد مجموعة من المشروعات الاستثمارية العربية المشتركة القابلة للتنفيذ ، وتحددت مسؤوليات الصندوق المتعلقة بهذا البرنامج كما يلي :

- توفير المساعدة للحكومات العربية في اختيار واعداد وتقديم الوثائق المتعلقة بمشاريع التنمية الاقليمية الى الصندوق العربي وغيره من مصادر التمويل الانمائي العالمية .

- تقديم المساعدة المالية المباشرة لهذه المشروعات من مصادره الذاتية او من مصادر المؤسسات التابعة لإدارته .

- السعي لتأمين موارد تمويلية اضافية او مساهمات من قبل هيئات التمويل الانمائي الخاصة والعامة واتخاذ التدابير التنسيقية اللازمة لمتابعة تنفيذ ذلك .

قام الصندوق بالتخطيط لعقد اجتماعات تنسيقية مع صناديق ومؤسسات التمويل الانمائي العربية والدولية ، بهدف التعاون في تمويل المشروعات التي يجري تحديدها على ضوء البرنامج المذكور اعلاه . وتشمل هذه المؤسسات ، على سبيل المثال ، الصندوق الكويتي للتنمية

---

(٢٥) Sharf, *Arab Development Funds and Banks Approaches to Trilateral Cooperation*, vol. 1: *Trilateral Cooperation*, pp. 101-106.

الاقتصادية العربية ، وصندوق ابو ظبي للتنمية الاقتصادية العربية ، والصندوق السعودي للتنمية ، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية ، والبنك الاسلامي للتنمية ، والبنك الدولي للانشاء والتعمير . وقد بدأ الصندوق فعلاً في ممارسة هذا النشاط التنسيقي .

تتضمن خطة عمل الصندوق ، بالإضافة لما سبق ذكره القيام باعداد « دليل لتحديد وتقويم المشروعات الاستثمارية المشتركة » يتضمن مناهج واسلوب تحديد وتقويم جدوى المشروعات المشتركة بما فيها المؤشرات الاقليمية والمتغيرات المتعلقة بها والمقابلة للتحليلات المتبعة وفق المعايير التقليدية لانتقاء المشروعات ، وإعطاء الاولوية لانتقاء المشروعات الاستثمارية المشتركة في القطاعات التي لم تتم دراستها ضمن الاقليم ، ودراسة مختلف الجوانب القانونية والمالية والادارية المتعلقة بتنفيذ هذه المشروعات المشتركة . وتستهدف عملية تحديد المعوقات الادارية والقانونية لتنفيذ المشروعات المشتركة التقدم بمقترحات تتعلق بتعديل السياسات المتبعة وكذلك تجهيز اتفاقيات نموذجية (Model Agreements) لتسهيل عملية اقامة وادارة المشروعات الاقليمية. ويستعين الصندوق في تنفيذه لهذه المهمات بكل من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وبرنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) .

وتشير القائمة التالية الى بعض المشروعات التي خضعت للدراسة وفق البرنامج اعلاه[٢٦] :

١ ـ اقامة نظام عربي للاتصالات السلكية واللاسلكية .

٢ ـ اقامة شركة عربية للشحن البحري .

٣ ـ تجهيز الاكاديمية العربية للنقل البحري بالمعدات والاجهزة اللازمة ، وتحديد نظام لإدارتها .

٤ ـ نظام عربي موحد للحجوزات المتعلقة بالسفر الجوي .

٥ ـ مسح عربي للموارد الطبيعية .

٦ ـ دراسة اولية لجدوى اقامة صناعة عربية للآلات الزراعية .

٧ ـ نظام المواصلات بين مصر والسودان .

٨ ـ مسح للموارد الطبيعية في كل من اليمن الشمالي واليمن الجنوبي .

٩ ـ برنامج عربي لتعليم الاطفال باستخدام التلفزة .

١٠ ـ نظام شامل للمواصلات في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

هذا وقد انتهت البعثة المشتركة من الصندوق العربي للإنماء وبرنامج الامم المتحدة للانماء

---

(٢٦) Ibid.

من اعداد قائمة حصرية بالمشروعات العربية المشتركة القابلة للتنفيذ ، وذلك في ايار/ مايو ١٩٧٨ لتنتقي من بين ٣٠٠ مشروع مائة مشروع مرشحة لإعداد دراسات الجدوى والتنفيذ في المستقبل في خمسة قطاعات رئيسية وفقاً للتوزيع التالي :

القطـــاع	عدد المشروعات المرشحة	الوزن النسبي (٪)
الصناعــة	١٣	١٣
البنية التحتيــة	٣٦	٣٦
الموارد الطبيعية (بما في ذلك الزراعة)	٢٧	٢٧
الموارد البشريــة	١٤	١٤
الخدمــات	١٠	١٠
المجمــوع	١٠٠	١٠٠

ومن اهم المشروعات التي تم حصرها وترشيحها للتنفيذ في القطاع الصناعي خمسة مشروعات في مجال الصناعات الهندسية (اهمها الآلات والمعدات الزراعية، معدات توليد الكهرباء ، الاتصالات الهاتفية ، صناعة معدات وآلات الغزل والنسيج)، نظراً لأن هذه المشروعات لا تعتبر تقليدية ولها القدرة على توليد آثار انمائية وتكاملية بعيدة المدى[٢٧] .

(ب) البرنامج الثاني

اما البرنامج الثاني الذي تبناه الصندوق على المستوى الاقليمي ، والمتعلق بالجهد العربي المشترك لتنمية القطاع الزراعي في السودان خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠ فيستهدف تعبئة الموارد المالية المتاحة عربياً ، بالدرجة الاولى ، ودولياً ، بالدرجة الثانية ، لاستغلال الامكانات الزراعية الوفيرة للسودان لمصلحة الامن الغذائي العربي . وبتبني الصندوق لهذا البرنامج يكون قد استجاب لميثاقه الذي يستهدف اعطاء الاولوية للمشروعات العربية المشتركة من ناحية ، وللاستثمار في الاقطار العربية الاقل نمواً من الناحية الثانية ، وبخاصة لكون السودان لا يعتبر من افقر البلدان العربية فقط ، بل من افقر البلاد في العالم .

وقد وجدت الاقطار العربية ان من مصلحتها ان تستثمر جزءاً من مواردها المالية المتاحة في الانتاج الغذائي في السودان ، وهي بذلك تحقق هدفين ، فتؤمّن من ناحية ، مصدراً لاستثمار فوائضها المالية ، كما تؤمّن مصدراً لتوفير جزء رئيسي من احتياجاتها الغذائية ، من ناحية ثانية . ويعتبر برنامج السودان لتحقيق الامن الغذائي العربي او المساهمة في تحقيقه نموذجاً يجسد ـ في رأينا ـ التوجه الجزئي ، والقطاعي للتعاون الانمائي العربي ، والذي تتوافر له، من الناحية التطبيقية

---

(٢٧) عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية : تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية ، ص ١٣٨ .

مقومات النجاح والجدوى . فهذا البرنامج ، والذي رأينا فيه مثلاً تطبيقياً على المنهاج المقترح والمجدي للتعاون العربي ـ خصصنا لبحثه بنوع من التفصيل الفصل الرابع عشر ـ يستجيب للاعتبارات المتعلقة باستغلال الموارد المالية المتاحة في استثمار الموارد الطبيعية المتاحة عربياً ، خاصة لحل مشكلة انمائية ذات طبيعة حيوية وملحة كمشكلة الامن الغذائي ، التي يتصدى لها هذا البرنامج ، كما تتضمن عناصر المشروع التعاون ضمن الدائرة الدولية بمكوناتها التكنولوجية والمالية والتسويقية والتنظيمية ، وهي الدائرة التي تشكل احدى ركائز المنهاج الذي سيقترح للتعاون الانمائي في اطاره الجغرافي الاقتصادي . كما سنلاحظ ذلك في الفصلين الثامن والعاشر .

ب ـ المؤسسات المالية الاقليمية الاخرى

شهدت فترة السبعينات تأسيس عدة مؤسسات وصناديق او مصارف اقليمية عربية ، يمكن ذكر بعضها هنا ، وعلى رأسها « صندوق النقد العربي » الذي استهدف بانشائه خلال عام ١٩٧٥ تشجيع ودعم التعاون الاقتصادي العربي . اتخذ الصندوق ابو ظبي في دولة الامارات المتحدة مقراً له ، ويبلغ رأسماله ٧٥٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (SDR's) دفع منها ٢٥ بالمائة . يقوم الصندوق بتقديم القروض القصيرة والطويلة الاجل بشروط ميسّرة للاقطار الاعضاء الواحد والعشرين ، لإدارة موازين مدفوعاتها بشكل ينسجم واحتياجات نموها الاقتصادي ، وتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري بين الاقطار العربية .

وترتبط سياسات الصندوق للاقراض بمجموعة من الاحتياجات التي تبرز وتتعلق بأوضاع العجز في موازين مدفوعات الاقطار الاعضاء ، والاوضاع المتعلقة باحتياطياتها من العملات الاجنبية وموقفها الاقتصادي والمالي .

ويتبع الصندوق ، بشكل عام ، المنهاج الذي يتبعه صندوق النقد الدولي (IMF) فيشترط لدى تقديمه التسهيلات الاقراضية ، اتباع القطر المقترض لمجموعة من السياسات المتعلقة بإحداث تعديلات في اوضاع موازين مدفوعاتها ، وتمكّن الصندوق في فترة وجيزة من اقامة جهاز ،شرع في تقديم بعض القروض لكثير من الاقطار العربية[٢٨] .

ويمكن ان نشير كذلك الى الكثير من المؤسسات المالية الاقليمية ، كالشركة العربية للاستثمار ، والتي تم تأسيسها في ١٥ تموز / يوليو ١٩٧٤ ويساهم فيها ١٥ قطراً عربياً ، ومقرها الرياض ، وتبلغ مساهمة اقطار المجلس في رأسمالها ٥٨ بالمائة ، وكذلك المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات التي تأسست في عام ١٩٧٩ ومقرها الكويت ، لتأمين الاستثمارات العربية ضد المخاطر غير التجارية ، والبنك العربي للاستثمار ، تم تأسيسه عام ١٩٧٥ في القاهرة برأسمال بلغ ١٠٠ مليون دولار . وتشارك اقطار المجلس في الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا الذي تأسس في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، وتساهم بما نسبته ٤٥ بالمائة من رأسماله .

---

(٢٨) Hashem, «An Understanding of the Importance of Arab / Islamic Funds Available for Development Projects and Economic Support,» p. 35.

جـ ـ البنك الاسلامي للتنمية

اثبت البنك الاسلامي للتنمية بعد ٧ سنوات من عمله ومنذ تأسيسه عام ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥م قدرته على تحقيق اهدافه الاساسية التي انشىء من اجلها لتسريع التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الاسلامية وتعتبر كل من المملكة العربية السعودية وليبيا والامارات المتحدة والكويت من اكبر البلدان الواحد والاربعين المساهمة في رأسمال البنك والبالغ ٢٠٠٠ مليون دينار اسلامي (٢٤٠٠ مليون دولار) وفيما يلي اهم النشاطات التي تعكس دور البنك الريادي في تمويل مشروعات التنمية في الاقطار الاسلامية .

(١) وضع البنك خطة عامة للتنمية في البلدان الاسلامية تتضمن برنامجاً للتنمية الزراعية والصناعية والتجارية بالاضافة الى شبكة من تسهيلات النقل والمواصلات وخدمات الصحة والتعليم ومؤسسات التدريب الفني والمهني .

(٢) يقوم البنك بدعم وتشجيع التعاون بين الاقطار الاسلامية من خلال تبنيه للمشاريع التي تتعلق بأكثر من دولة مثل مشروع تنمية المناطق المحيطة بنهر السنغال ، ومشروع الطريق عبر الصحراء الذي سيأتي ذكره لاحقاً . هذا ويحتفظ البنك بعلاقات وطيدة مع كل المؤسسات الاقليمية والدولية المتخصصة في شؤون التنمية وتمويلها،مثل اليونسكو ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، والبنك العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا .

(٣) قام البنك بتنفيذ ٢٥٣ برنامجاً للمساعدات تضم ٣٦ دولة اسلامية ، شملت ١٢٢ مشروعاً لتمويل تجارتها الخارجية ، بلغت مخصصاتها ٦٠٠ مليون دينار اسلامي .

(٤) تولى البنك الاسلامي قيادة عملية نشر مفاهيم النظام المصرفي الاسلامي وتطبيقها في العالم الاسلامي وينوي البنك تشجيع اقامة ٢٣ مصرفاً اسلامياً خلال السنوات الخمس القادمة بالاضافة الى ٣٠ شركة تأمين و١٨ شركة استثمار . .

(٥) قام البنك بتأسيس مركز للابحاث والتدريب ، وتكون مهمته ، بالاضافة للتدريب وتعليم أساسيات النظم والقوانين الاسلامية في التعامل المالي والتجاري ، البحث في ابتداع اساليب جديدة في التمويل الاسلامي .

(٦) ولدى تحليل السياسة التي تبناها البنك الاسلامي ، يتبين بأنه اتبع الخطوط الاساسية التالية للتمويل الانمائي طويل الاجل : قروض بدون فائدة مع تقاضي رسم خدمة القرض ؛ عملية تأجير الممتلكات ؛ برامج المساعدة الفنية ؛ انظمة المشاركة في الارباح والخسائر .

(٧)قام البنك حتى نهاية العام المالي١٩٨١بتقديم ما نسبته٣٨ بالمائة من اجمالي عمليات التمويل على شكل قروض شملت ٣٨ قرضاً بلغت قيمتها ٢٥٧,٥ مليون دولار قدمت الى ٢٥ دولة . وقدمت القروض لمدد راوحت من ١٥ ـ ٣٠ سنة ومقابل رسم خدمة بلغ في المتوسط ٣ بالمائة حسبت على اساس التكاليف المتوقعة للتقويم والمتابعة والاشراف .

(٨) شملت مساعدات البنك ٢٩ مشروعاً ضمن خط المساهمة المباشرة استحوذت على ما نسبته ٢٦ بالمائة من اجمالي المساعدات ، بلغت قيمتها ١٨١ مليون دولار كما ساهم البنك الاسلامي كذلك بما نسبته ١١,٥ بالمائة ، او ما قيمته ٧٨ مليون دولار ، في مساهمات مباشرة لـ ١٢ بنكاً في الدول الاعضاء ، كما شملت عمليات التأجير للاصول التي قام بشرائها كسفن النفط او الشاحنات الناقلة ١٤ اصلاً قدرت قيمتها بحوالى ٤٣ مليون دولار . ويقوم البنك بشراء هذه الاصول وتأجيرها مقابل عائد سنوي بسيط ووفق نظام المشاركة ، ساهم البنك في مشروع الاسكان الشعبي في بدر في دبي ، بالمشاركة مع بنك دبي الاسلامي بما قيمته ٥ ملايين دولار ، كما قام البنك بتنفيذ برنامج للمساعدات الفنية بما نسبته ٢,٥ بالمائة من اجمالي عمليات التمويل طويل الاجل[٢٩] .

ومما يجدر ذكره ان مساعدات البنك الاسلامي امتدت لتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين من قبل اسرائيل ، ويلاحظ بأن مساهمة اقطار مجلس التعاون الخليجي بلغت ما نسبته ٥٤,٥ بالمائة من رأسمال البنك المكتتب به[٣٠] .

ثانياً : التعاون الخليجي ضمن الدائرة الاقليمية ـ المنهاج الشامل

١ ـ منطلقات التعاون الخليجي الشامل

بعد ان تم عرض احد اشكال التعاون الانمائي العربي الذي اتبع منهاج التعاون القطاعي الجزئي ، خاصة في قطاعي النفط والمال ، من خلال الاطار المؤسسي والتنظيمي لمنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط من ناحية ، والاطار المؤسسي والتنظيمي لصناديق التنمية العربية والاسلامية فيما يتعلق بقطاع المال ، ننتقل الآن الى تحليل الشكل الآخر للتعاون الانمائي العربي ، ذلك الشكل الذي تميز بشموليته لجميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية . وفي الوقت الذي اندرج فيه الكثير من النشاطات ضمن الحركة الشمولية للتعاون الاقتصادي والانمائي العربي ، فشمل قطاعات التجارة والزراعة والمدفوعات والعمالة وحركة رأس المال والصناعة والتعدين والنقل البري والبحري والمقاييس والمكاييل والشؤون الاجتماعية ، وغيرها من نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فإننا لا نستهدف القيام بمسح لها جميعاً . انما سنلجأ لاعتماد اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية اساساً لتحليل وتقويم الجدوى التطبيقية للمنهاج الشامل للتعاون الانمائي العربي ، والذي شاركت فيه اقطار المجلس ، خاصة ان هذه الاتفاقية تجسد التوجه العربي لتحقيق الوحدة الاقتصادية من خلال انجازات حركة التكامل الاقتصادي ، والتي اتخذت من قرار

---

(٢٩) انظر : «Islamic Banking,» *Arab Banking and Finance* (Middle East Economic Digest [MEED]) : vol. 1, no. 2 (July 1982), pp. 78-82, and International Monetary Fund [IMF], «Qatar: Recent Economic Developments,» 8 January 1976, p. 26 (SM/76/2).

(٣٠) نشرة اعلامية (البنك الاسلامي للتنمية) ، (تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١) .

انشاء السوق العربية المشتركة خلال عام ١٩٦٤ اساساً التوجهاتها ، وتمت صياغة اتفاقية الوحدة بحيث تشمل جميع قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وخطّط لها ان تضم جميع الاقطار العربية . ومن هنا اتخذت اساساً لتحليلاتنا المتعلقة بتقويم التعاون العربي في شكله الشامل .

رغم موافقة المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية على اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين بلدان الجامعة العربية ، في دور انعقاده العادي الرابع بجلسته الثالثة في ٣ / ٦ / ١٩٥٧ ، الا ان الاتفاقية لم تصبح نافذة قبل ٣٠ / ٤ /١٩٦٤ . وهي تتضمن العناصر الاساسية التالية :

« ان حكومات . . . . رغبة منها في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وتوطيدها على اسس تلائم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة بينها وتحقيق افضل الشروط لازدهار اقتصادها ولتنمية ثرواتها ولتأمين رفاهية بلادها ، قد اتفقت على قيام وحدة اقتصادية كاملة بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية وبما يمكن من السرعة[٣١] ، وذلك وفقاً للاحكام التالية :

أ ـ تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية تضمن بصورة خاصة لتلك الدول ولرعاياها على قدم المساوة :

١ ـ حرية انتقال الاشخاص ورؤ وس الاموال .
٢ ـ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية .
٣ ـ حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
٤ ـ حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمراقيء والمطارات المدنية .
٥ ـ حقوق التملك والايصاء والارث .

ب ـ وللوصول الى تحقيق الوحدة المبينة في المادة السابقة تعمل الاطراف المتعاقدة على الآتي :

١ ـ جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والانظمة الجمركية المطبقة في كل منها .

٢ ـ توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والانظمة المتعلقة بها .
٣ ـ توحيد انظمة النقل والترانزيت .
٤ ـ عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الاخرى بصورة مشتركة .
٥ ـ تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطاً متكافئة .
٦ ـ تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي .
٧ ـ (أ) تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الاخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤ وس الاموال بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص .

(ب) تلافي ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة .

---

(٣١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة ، اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية (عمان : [الامانة العامة]، ١٩٨٢) .

٨ ـ تنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها في بلدان الاطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد بها .

٩ ـ توحيد اساليب التصنيف والتبويب الاحصائية .

١٠ ـ اتخاذ اية اجراءات اخرى تلزم لتحقيق الاهداف المبينة في المادتين الاولى والثانية .

على انه يمكن تجاوز مبدأ التوحيد في حالات اقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .

ج ـ ولتحقيق ذلك ، تنشأ هيئة دائمة تدعى « مجلس الوحدة الاقتصادية العربية » وتحددت مهماته وصلاحياته وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية » (الملحق رقم (٢)) .

وبالنظر لاتخاذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراراً في ١٣ آب / اغسطس ١٩٦٤ بانشاء السوق العربية المشتركة كقاعدة اساسية لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية في مرحلة لاحقة ، فسيجري تحليل لإنجازات السوق العربية المشتركة ، بالاضافة للاساليب الاخرى التي تبناها مجلس الوحدة لانجاز مسيرة التكامل الاقتصادي كما خطط لها في اطارها الشامل .

ومما يجدر ذكره ان ١٣ قطراً عربياً فقط قامت بالتصديق على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية حتى عام ١٩٨٢ ، بما فيها مصر التي علقت عضويتها بسبب توقيعها اتفاقيات كامب ديفيد ، وشروعها في سلام منفرد مع اسرائيل . تضم الاقطار التي صدقت على الاتفاقية كلاً من الاردن ، سوريا ، العراق ، ليبيا ، السودان ، الصومال ، موريتانيا، اليمن الشمالي ، فلسطين ، مصر ، الكويت والامارات المتحدة .

اما بالنسبة للسوق العربية المشتركة ، فقد صدقت على القرار المتعلق بانشائها ستة اقطار عربية فقط هي : الاردن ، سوريا ، العراق ، مصر ، ليبيا وموريتانيا ، وبالرغم من ذلك فقد التزمت فعلياً اربعة اقطار فقط بمتطلبات السوق وتنفيذ مراحلها المختلفة ، وهي مصر (قبل تجميد عضويتها) وسوريا والاردن والعراق .

٢ ـ السوق العربية المشتركة

ضمن منهاج يتبنى اسلوب التجارة الخارجية كأداة لانجاز مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ، والسعي لتحقيقها على مراحل تتفق ونظرية التكامل الاقتصادي ، بدءاً باقامة منطقة التجارة الحرة ، ومروراً بالاتحاد الجمركي تمهيداً لاقامة السوق المشتركة ، ومن ثم تحقيق الوحدة الاقتصادية ، ضمن هذا المنهاج اتخذ مجلس الوحدة قراره رقم ١٧ في ١٣ / ٨ / ١٩٦٤ بانشاء السوق العربية المشتركة .

تضمنت ترتيبات السوق العربية المشتركة تحرير حركة التجارة في المنتجات الزراعية والصناعية ، بالاضافة الى عوامل الانتاج ووضعت جدولاً زمنياً لتنفيذ ذلك .

وحتى كانون الثاني / يناير ١٩٧١ تم اقرار عملية الغاء جميع الرسوم الجمركية على التجارة

جدول رقم (٦ ـ ١)

تطورات الاهمية النسبية للتجارة بين اقطار السوق العربية المشتركة ، للستين ١٩٦٥ ـ ١٩٧٥ (بالمليون دولار (بالاسعار الجارية) والنسبة المئوية)

القطر	الصـادرات الـى										الـواردات مـن									
	١٩٦٥					١٩٧٥					١٩٦٥					١٩٧٥				
	العالم (١)	الاقطار العربية (٢)	السوق العربية المشتركة (٣)	نسبة (٣):(١) (٪)	نسبة (٣):(٢) (٪)	العالم (١)	الاقطار العربية (٢)	السوق العربية المشتركة (٣)	نسبة (٣):(١) (٪)	نسبة (٣):(٢) (٪)	العالم (١)	الاقطار العربية (٢)	السوق العربية المشتركة (٣)	نسبة (٣):(١) (٪)	نسبة (٣):(٢) (٪)	العالم (١)	الاقطار العربية (٢)	السوق العربية المشتركة (٣)	نسبة (٣):(١) (٪)	نسبة (٣):(٢) (٪)
الاردن	٢١,٤	١٥,٢	٤,٣	٢٠,١	٢٨,٣	١٥٢,٦	٥٢,٤	٢١,٦	١٤,٢	٤١,٢	١٥٧,٩	٢٨,٢	١٢,٢	٧,٧	٤٣,٣	٧٣٢,٦	١٤٤,٧	٤١,٣	٥,٦	٢٨,٥
سورية	١٦٨,٧	٥٨,٥	٨,٥	٥	١٤,٥	٩٣٠,-	٨٥,٣	٤٦,٤	٥,-	٥٤,٤	٢١٢,٦	٣٣,٣	٢١,٧	١٠,٢	٦٥,٢	١٦٨٥,٥	١٤٨,٣	٦٠,٧	٣,٦	٤٠,٩
العراق	٨٨١,٩	٤٦,٥	١٠,٩	١,٢	٢٣,٤	٧٤١٤,-	٣٩٨,-	٦٦,-	٠,٩	١٦,٦	٤٥٠,٣	٢٢,٩	٦,٦	١,٥	٢٨,٨	٤٢٠٣,-	١٠٨,-	٤١,-	١,-	٣٨,-
مصر	٦٠٥,٧	٤١,-	١٨,٣	٣,-	٤٤,٦	١٤٠٣٩	١٢٠,١	٢٤,٩	١,٨	٢٠,٧	٩٣٣,٣	٦٩,٤	١٠,٣	١,١	١٤,٨	٣٩٣٣,٦	٢٧٨,٣	٣٦,٣	٠,٩	١٣,-
المجموع	١٦٧٧,٢	١٦١,٢	٤٢, -	٢,٥	٢٦,١	٩٩٠٠,٥	٦٥٥,٨	١٥٨,٩	١,٦	٢٤,٢	١٧٥٤,١	١٥٣,٨	٥٠,٨	٢,٩	٣٣, -	١٠٠٥٤,٧	٦٧٩,٣	١٧٩,٣	١,٧	٢٦,٤

المصدر : احتسبت من : International Monetary Fund [IMF], *Direction of Trade Statistics*.

بين الاقطار الاربعة الاعضاء ، ولكن لوحظ استمرار تطبيق القيود الادارية والنوعية على حركة التجارة كاستمرار نظام الحصص وعدم قابلية العملات للتحويل ، واستمر العمل بالقيود على التحويلات من العملات الاجنبية لتمويل حركة التجارة بين الاقطار الاعضاء . كل ذلك ساهم في إضعاف حركة التجارة بين الاقطار الاعضاء ، خلال الاعوام ١٩٦٥ و١٩٧٥ كما يلاحظ من الجدول رقم (٦ ـ ١) .

وقد كان واضحاً منذ البداية انجذاب مجلس الوحدة الى تبني المنهاج القائم على تحرير التجارة وحركة عوامل الانتاج كما اتبعته بلدان السوق الاوروبية المشتركة ، وتم ذلك من دون اي دراسة متعمقة للفوارق في الاوضاع او المستويات والهياكل الاقتصادية والاهداف التي تسعى لتحقيقها كلتا المجموعتين . فبدأت السوق العربية المشتركة اعمالها ، بينما كانت التجارة فيما بينها تعادل ما نسبته ٢,٧ بالمائة فقط من اجمالي تجارتها الخارجية (الجدول رقم (٦ ـ١)) ، بينما بلغت هذه النسبة لبلدان السوق الاوروبية المشتركة حوالى ٣٠ بالمائة . وهكذا تبنت دول السوق العربية المنهاج التجاري في وقت ادّت فيه التجارة فيما بينها دوراً ضئيل الاهمية بالنسبة لتجارتها مع العالم ، فقد ساهمت الصادرات الاجمالية لمجموعة دول السوق فيما بينها بما نسبته ٢,٥ بالمائة فقط من اجمالي صادرات المجموعة لدول العالم خلال عام ١٩٦٥ و٢,٩ بالمائة فقط بالنسبة للواردات وقد اتسمت صادرات دول السوق بعدم التنوع حيث تركزت في سلعة او سلعتين ، وحتى هذه السلع اتجهت بصورة رئيسية صوب دول العالم الاخرى ـ غير العربية ، خاصة لحاجة البلدان العربية غير النفطية الى الصرف الاجنبي لتمويل وارداتها ، كما ساهمت عدة عوامل اخرى في إضعاف انجازات السوق العربية المشتركة إضعافاً خطيراً ، كان من اهمها الخلافات السياسية العربية التي ميزت فترة النصف الثاني من الستينات حتى السبعينات . ويمكن الاستشهاد هنا ، على سبيل المثال ، بإغلاق الحدود السورية ـ الاردنية خلال عام ١٩٧١ نتيجة الخلافات السياسية بين هذين العضوين في السوق العربية المشتركة ، بالاضافة الى تعليق عضوية مصر في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ونقل مقره من القاهرة الى عمان ، وذلك بعد توقيع مصر على اتفاقيتي كامب ديفيد خلال عام ١٩٧٩ .

ساهمت هذه العوامل في إضعاف انجازات السوق العربية المشتركة ، بل ان الاهمية النسبية للتجارة فيما بين الاقطار الاعضاء سجلت تراجعاً ، فانخفضت نسبة صادراتها فيما بينها الى صادراتها العالمية من ٢,٥ بالمائة عام ١٩٦٥ الى ما نسبته ١,٦ بالمائة فقط خلال عام ١٩٧٥ ، كما انخفضت نسبة وارداتها المماثلة من ٢,٣ بالمائة عام ١٩٦٥ الى ما نسبته ١,٧ بالمائة خلال عام ١٩٧٥ . اما نسبة مجمل التجارة الخارجية فقد انخفضت من ٢,٧ بالمائة عام ١٩٦٥ الى ما نسبته ١,٦ بالمائة خلال عام ١٩٧٥ . هذا ، وانخفضت في الوقت نفسه الاهمية النسبية لتجارة اقطار السوق العربية المشتركة مع الاقطار العربية من نسبة ٩,١ بالمائة الى ٦,٥ بالمائة خلال الفترة نفسها (الجدول رقم (٦ ـ ١)) .

وهكذا ، وبرغم تعدد الاجهزة التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والجهود التي بذلت فلم تتمكن من اقامة السوق العربية المشتركة في الواقع التطبيقي ، الامر الذي اثار تساؤلا

جدياً حول جدوى الارتماء في احضان المنهاج القائم على تحرير التجارة والاستيراد من دول اخرى ذات اوضاع وانظمة وتوجهات مختلفة لمثيلتها من الاقطار العربية . وقد ترجمت كلمات سليمان دامير هذا الواقع عندما قال : « ان التحرير الشامل للتجارة (كما جرى تبسيطه في السوق العربية المشتركة)لا يمثل الاستراتيجية المناسبة للتنمية العربية الاقليمية ، حيث يتوفر العديد من عناصر عدم التأكد حول فائدة مثل هذا الاسلوب المتعلقة بقابليته للتطبيق في الاقليم العربي . وعلى سبيل المثال تستلزم عملية تحقيق الاهداف الطموحة للسوق، والمتعلقة بتحرير حركة انتقال العمل ورأس المال تأمين اتفاق شامل يتضمن العديد من الشؤون السياسية والاقتصادية ، وهو الاتفاق الذي يمكن ان يكون من الصعب ضمانه بشكل مستمر »[٣٢] .

٣ ـ مجلس الوحدة ومنهاج التخطيط الشامل للتعاون الانمائي

نتيجة لفشل السوق العربية المشتركة في انجازها لمراحلها المختلفة بدأ مجلس الوحدة في البحث عن اسلوب آخر لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ، فاتجه صوب النموذج الذي اتبعته دول المعسكر الشرقي « الكوميكون » في تعاونها الانمائي ، وهو المنهاج الذي يستند الى مبدأ التنسيق الشامل لخطط التنمية لديها ، وتنسيق عمليات التخفيف في توطين الصناعات المختلفة فيما بينها ، وبصورة تؤول الى دعم فرص النمو في الدول الاقل نمواً بين مجموعة دول مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة (CMEA) . ونجم عن ذلك افتراض مجلس الوحدة ما يلي : « ان التجربة العالمية توضح بأن التعاون في ميدان التخطيط والذي يبدأ بتنسيق خطط الدول يمثل افضل نموذج لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية »[٣٣] .

أعقب هذا التصور اصدار المجلس للقرار رقم ٧٠٠ بتاريخ ٤ حزيران / يونيو ١٩٧٥ ، والذي نص على شروع الامانة العامة للمجلس بالتنسيق مع اجهزة التخطيط في الاقطار العربية في اتخاذ الترتيبات الفنية ووضع الاسس اللازمة للتنسيق الفعلي بين خطط الاقطار العربية ، اعتباراً من عام ١٩٨١[٣٤] .

وقامت الامانة العامة ببلورة برنامج تفصيلي لتحقيق ذلك ، تم اعتماده بقرار المجلس رقم ٧٢٣ في ٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ . وتضمن البرنامج فيما تضمنه اجراء الكثير من الدراسات الوطنية والاقليمية وشبه الاقليمية ومتابعة اعمال خطط التنمية العربية التي انتهت في عام ١٩٧٥ ، وبدأ المجلس في مناقشة خطط الاقطار الاعضاء لفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ وتقويم

---

(٣٢) Soliman Demir, *Arab Development Funds in the Middle East* (New York: Pergamon Press for United Nations Institute for Training and Research [UNITAR], 1979), p. 88.

(٣٣) Council of Arab Economic Unity [CAEU] and United Nations [UN],Food and Agricultural Organization [FAO], «Economic Integration Organs in the Arab World and the Role of the Council of Arab Economic Unity,» paper presented at: CAEU and FAO, Seminar on Agricultural Aspects of Economic Integration among Arab States, Cairo, 2-7 April 1977, p. 58.

(٣٤) Ibid., p. 59.

انجازات التنمية خلال النصف الاول من السبعينات ومحاولة احداث التنسيق بين المقترحات الانمائية والمشاريع المشتركة لمختلف الاقطار للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ وكذلك بناء نماذج للاقتصاديات العربية ، واجراء تنبؤات طويلة الاجل . وهكذا اتخذت فترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ كفترة عمل تحضيرية تمهيداً لتنفيذ عملية التنسيق بين خطط التنمية العربية اعتباراً من مطلع عام ١٩٨١ . ونتيجة لذلك كله استهدفت خطة المجلس الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) تحقيق الاهداف التالية :

أ - وضع تصور عام لخطة عربية يبدأ تنفيذها في عام ١٩٨١ .

ب - التحول من مرحلة منطقة التجارة الحرة الى الاتحاد الجمركي .

ج - معالجة المشاكل التي تواجه حرية انتقال العمال الفنيين ورأس المال بين البلدان العربية .

كما اقترح المجلس احداث بعض التغييرات التالية في اجهزة التعاون الاقتصادي العربي :

أ - تحويل مجلس الوحدة الى مجلس للتكامل الاقتصادي العربي يضم جميع الاقطار العربية .

ب - تحويل الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والعربية الى بنك للتكامل الاقتصادي العربي .

ج - استخدام صندوق النقد العربي كذراع نقدية وتجارية للتكامل الاقتصادي العربي .

٤ - ضعف انجازات مجلس الوحدة

رغم تبني المجلس لهذا المنهاج الشامل للتكامل الاقتصادي ، اوربما بسببه ، افتقرت مسيرته للانجازات الفعّالة وذلك نتيجة للاسباب والعوامل التالية :

أ - ان تبني المجلس من حيث المبدأ للمنهاج التجاري الشامل للتكامل اثبت فشله الكامل ، فالاسباب نفسها التي ذكرت سابقاً حول صغر حجم التجارة فيما بين اقطار السوق العربية المشتركة بالمقارنة مع حجم تجارتها العالمية تنطبق على الوضع العربي العام ؛ إذ قدرت نسبة التجارة بين مجموعة البلدان العربية بما نسبته ٧ بالمائة فقط من اجمالي تجارة الاقطار العربية مع جميع بلدان العالم خلال عام ١٩٧٠ بالمقارنة مع ما نسبته ٥٠ بالمائة لمجموعة بلدان اوروبا الغربية والنسبة المقابلة لبلدان السوق الاوروبية المشتركة التي بلغت ٣٠ بالمائة كما سبق ان رأينا . وتنحصر اهمية التجارة العربية والمرتفعة نسبياً في ثلاثة اقطار عربية هي سوريا ولبنان والاردن . كما تتميز الاقطار العربية بارتفاع نسبة تجارتها الخارجية الى انتاجها القومي الاجمالي . وبينما ترتفع نسبة الواردات الى اجمالي انتاجها القومي فإنّ جزءاً ضئيلاً من هذه الواردات مصدره الوطن العربي . ومؤدّى ذلك ، حسب نظرية التكامل الاقتصادي ان السياسات التمييزية في التجارة الخارجية للبلدان العربية وفق معطيات الاوضاع المذكورة اعلاه ، يمكن ان تكون لصالح الاقتصاديات الاجنبية باكثر مما هي

لصالح الاقتصاديات العربية . ونتيجة لاتجاه معظم الصادرات العربية للاسواق العالمية ، فإنّ تحرير هذه الصادرات من الرسوم الجمركية والقيود الاخرى بين البلدان العربية لا يتوقع ان يساهم في زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للاقطار العربية . ونتيجة لهذه النظرية فإن اقامة الاتحاد الجمركي تعتبر اكثر جدوى بالنسبة للبلدان الصناعية منها للبلدان الاقل تصنيعاً ، ولكن اقامة الاتحاد الجمركي يمكن ان تصبح اكثر جدوى لهذه المجموعة الاخيرة مع ارتفاع مستوى تصنيعها وتنميتها[٣٥] .

ب ـ تركز النجاح الذي حققه مجلس الوحدة في اقامة الكثير من المشروعات العربية الانمائية المشتركة مثل الشركة العربية للتعدين ، والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والشركة العربية للمنتجات الصيدلانية والشركة العربية للاستثمار الصناعي . وعلى الرغم من ان تقدم العمل في مثل هذه المشاريع اختلف من مشروع لآخر ، إلّا ان الفترة الزمنية التي مرت على تأسيسها غير كافية للحكم على مدى نجاح هذه المشاريع . ورغم ذلك ينبغي ان تكون هذه النتيجة المتعلقة بنجاح المجلس ـ ربما فقط في مجال المشاريع المشتركة ـ حاضرة معنا في تحليلاتنا القادمة ، بينما فشل المجلس في كل توجهاته للتعاون الشامل ، ومعنى ذلك انه نجح ، عندما كثف بعض الجهد صوب التعاون الجزئي او القطاعي .

ج ـ إن طبيعة الواقع المتعلق بتاريخ العلاقات الاقتصادية العربية ، خاصة بين المشرق والمغرب العربي يلقي بثقله صوب إضعاف فرص تحقيق الوحدة الاقتصادية او التكامل الاقتصادي العربي . فبلدان المغرب العربي التي انضمت لجامعة الدول العربية والكثير من المنظمات التي انبثقت عنها ، بالاضافة لانضمامها للاوابيك وللصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لم تنضم لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، ولا للسوق العربية المشتركة ، وهو الواقع الذي يعكس ضعف العلاقات التجارية بين اقطار المجموعتين .

وقد حاولت اقطار المغرب العربي إقامة تجمع اقتصادي شبه اقليمي فيما بينها عندما اقامت في عام ١٩٦٤ اللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب العربي (MPCC) . ورغم تعثر مسيرة هذه اللجنة وضعفها الّا ان إقامتها وتكرار محاولات التعاون الاقتصادي بين اقطار المغرب العربي يعكس الى حد ما ضعف علاقات التشابك الاقتصادي والتجاري بين بلدان المشرق والمغرب . ولدى تحليله لهذه الظاهرة اشار الاستاذ برهان الدجاني الى الاسباب التالية[٣٦] :

(١) بدء التعاون الاقتصادي بين اقطار جامعة الدول العربية قبل حصول اقطار المغرب على استقلالها وانضمامها للجامعة العربية .

---

(٣٥) لمزيد من التحليل انظر الفصلين الحادي عشر والثاني عشر .

(٣٦) Yusif A. Sayegh, *The Economies of the Arab World: Development Since 1945* (London: Croom Helm, 1978), vol. 1, pp. 706-707.

(٢) قامت الاقطار العربية اثناء تلك الفترة بتطوير علاقاتها الاقتصادية في الوقت الـذي حرمت فيه حكومات الاستعمار الفرنسي والايطالي اقطار المغرب العربي من تحقيق ذلك .

(٣) ربط الحكم الفـرنسي لاقتصاديـات اقطار المغـرب التي استعمـرهـا بـروابط قـويـة باقتصادياته ، ليس من السهل الانفكاك منها ، واستمر ثقل هذه الروابط حتى بعد الاستقلال .

(٤) تميل مجموعة الاقطار العربية ، كغيرها من بقية الدول النامية للاحتفاظ بعلاقات اوسع نطاقاً مع الدول المتقدمة .

(٥) اتسمت ولا زالت تتسم ، المواصلات بين دول المشرق والمغرب وخاصة المواصلات البحرية بالتخلف .

د ـ وفيما يتعلق بمنهاج التخطيط الشامل للتعاون الانمائي الذي تبناه المجلس، فلم يسجل اي نجاح، حيث لا يتوافر اي مؤشر على حدوث تعاون او تنسيق فعلي بين خطط التنمية العربية، رغم مرور الفترة المحددة لذلك وهي عام ١٩٨١ . ويعود فشل هذا المنهاج وتوقع عدم نجاحه في الظروف الحالية الى طبيعة المرحلة الانمائية الجارية التي تجعل من مثل هذا المنهاج سابقاً لأوانه ، كما انه لا يأخذ في الاعتبار طبيعة الاوضاع والانظمة السياسية والاجتماعية والايديولوجية السائدة في المنطقة العربية ، وعليه فإن هذا المنهاج يعكس تقليداً اعمى لما اتبع في بلدان المعسكر الشرقي مع اغفال الفوارق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والايديولوجية بين المجموعتين . وعليه فإن اختيار المنهاج لا يبدو انه استند الى تقويم موضوعي للاوضاع والاهداف المبتغى تحقيقها من خلال التعاون الانمائي العربي .

ومما يجدر ذكره ان دول مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (كوميكون) قطعت عدة مراحل طويلة الى ان وصلت الى مرحلة التنسيق بين خطط التنمية لديها ، فبدأت بالاتفاقات التجارية الثنائية ، فالاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف ، ثم بدأت بتنسيق خطط تجارتها الخارجيـة ، تاركة لكل دولة ترتيب خطتها الانمائية الى ان وصلت دول الكوميكون مؤخراً الى مرحلة تنسيق خططها الاستثمارية ، التي تستهـدف ، ولو نـظرياً عـلى الاقل ، التـأثير عـلى معدلات النمـو الاقتصادي لمصلحة الدول الاقل نمواً[٣٧] .

هـ ـ العلاقة بين اقطار مجلس التعاون الخليجي واقطار مجلس الوحدة . إذ تعتبـر الكويت والامارات المتحدة عضوين فقط ، من الناحية الاسمية ، في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، رغم ان اياً منهما لم ينضم الى السوق العربية المشتركة ، وتساهم حالة التخوف السائد في اقطار

---

(٣٧) A.F. Murad, «Some Aspects of Interrelation between National Development and Arab Economic Integration,» paper presented at: Arab Planning Institute (Kuwait) and the Planning Institute for Economic and Social Development (Syria), Seminar on New Development Concepts and Strategies and Their Revelance to the Arab World, Damascus, 19-22 May 1979, *Seminar on New Development Concepts and Strategies and Their Relevance to the Arab World, Damascus, 19-22 May 1979* (Kuwait, 1979), p. 133.

المجلس من ان يترتب على انضمامها لاتفاقية المجلس التأثير سلباً على مصالحها الاقتصادية وثروتها القائمة في اضعاف الدافع للانضمام الفعال لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية . كما ان هذه الاقطار تشعر بخيبة امل كذلك من مستوى انجازات المجلس واستمرار حالة التوتر السائدة في العلاقات السياسية بين اعضائه بشكل خاص ، وبين الاقطار العربية مجتمعة ، الامر الذي خلق دافعاً قوياً لديها للانعتاق من مسيرة التكامل الاقتصادي العربي والتوجه صوب التعاون شبه الاقليمي فيما بينها(٣٨) .

والخلاصة ان نتائج اعمال وانجازات المجلس التي سجلها المنهاج الشامل للتكامل الاقتصادي والذي اتبعه المجلس تبدو ضعيفة . وتؤكد مصادر مجلس الوحدة نفسها على تواضع النتائج التي حققها المجلس ، مع عدم تشخيصها الواقعي لاسباب ذلك ، عندما اشارت الى انه :

« بالرغم من توافر الظروف الموضوعية الملائمة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي فإنّ حصيلة الجهود المبذولة في هذا المجال لا تزال هي الاخرى متواضعة ، اذ لا يزال الاقتصاد العربي يعاني من تباطؤ مسيرة التكامل الاقتصادي وضعف التوجه نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ، مما يستدعي ضرورة تدخل الارادة السياسية العربية ايجابياً كمحرك حاسم في تسريع خطوات هذا التوجه »(٣٩) .

ولا يسود التفاؤل اوساط العاملين في الامانة العامة للمجلس فيما يتعلق بمستقبل عمل المجلس ، وفي الوقت الذي ساهمت ، وما زالت تساهم ، عدة عوامل ، في تحقيق هذه النتيجة ، وعلى رأسها توتر العلاقات السياسية بين الاقطار العربية ، إلّا ان طبيعة المنهاج الشامل الذي جرى اتباعه ، هي التي مكنت ـ في رأينا ـ من تعريض التعاون لعواصف الخلافات السياسية العربية ، بينما تمكن منهاج التعاون الجزئي في ظل الاوابيك وفي ظل المشروعات المالية المشتركة ، كما سبق ان رأينا ، من حماية مسيرة التعاون من مثل هذه العواصف .

٥ ـ التعاون الانمائي الخليجي ـ العربي / خلاصة

يظهر اي عرض شامل لمسيرة التعاون الانمائي العربي تحقق عدة اشكال للتعاون ، حيث تحركت المسيرة وفق قاعدة واسعة ، شملت جميع القطاعات ، ولكن يلاحظ بأن هذه المسيرة اتسمت في جوانبها واشكالها المختلفة **بالميل نحو اختيار نشاطات التعاون بشكل عشوائي اكثر مما كانت انعكاساً لتوجه منسق ومرتب الاولويات** ، او مستند الى تقويم واقعي للظروف والاوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة في الوطن العربي . كما يبدو ان الاجهزة التي ادارت مسيرة التعاون العربي لم تقم باجراء تحليل متعمق لمرحلة التنمية الاقتصادية العربية وتحديد اهدافها واولوياتها

(٣٨) رغم انضمام كل من الكويت والامارات العربية المتحدة الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، إلّا انهما لم تلتزما بقرار السوق العربية المشتركة وانحصر اسهامهما في بعض المشروعات المشتركة التي اقيمت بمبادرة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وهما بذلك لم يختلفا عن اي قطر عربي ذي فوائض مالية .

(٣٩) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة ، « دراسة تقييمية لما تم حتى الآن والوسائل التي يرى انها تحقق اهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على نحو افضل ، » عمان ، حزيران / يونيو ١٩٨٢ .

واختيار افضل السبل لتحقيقها ، وانما ولت وجهها شطر تجربة بلدان السوق الاوروبية المشتركة تارة ، وصوب تجربة دول المعسكر الشرقي تارة اخرى . ونجم عن ذلك تعثر مسيـرة التعاون العربي التي تبنت المنهاج الشامل سواء في جانبه المتعلق بتحرير التجارة وعوامل الانتاج وإقامة السوق المشتركة ، او في جانبه المتعلق بالتخطيط الشامل لمسيرة التعاون الاقتصادي . ولم يكن ممكناً نجاح هذا المنهاج في ظل اوضاع اتسمت بتوتر العلاقات السياسية بين حكومات الاقطار العربية وتعمق حدة الخلافات بينها . وهذا الجانب يلغي توافر احد الشروط الاساسية اللازمة والمسبقة لتنفيذ اي تعاون شامل يقف على رأس جهاز مشترك يتمتع بانسجام توجهه السيـاسي ، الذي يساعده في تنفيذ مهمة التخطيط المشترك لمسيرة التعاون الانمائي . يضاف الى ذلك ـ كما سبق ان رأينا في الفصل السابع ـ ان مرحلة التنمية التي مرت بها الاقطار العربية في السبعينات لازالت تتسم بضعف هياكلها الاقتصادية واعتمادها الكبير على العلاقات الاقتصادية الدولية ، خارج اطار الدائرة العربية الاقليمية ، كما اتسمت قواعدها الانتاجية بالضعف الشديد . نجم عن ذلك كله تركز فرص النجاح في ميدان التعاون الانمائي العربي في المنهاج الذي جرى اتباعه على اســاس التعاون الجزئي او القطاعي كما ترجمته تحليلاتنا لانجازات الاوابيك المتعلقة بالمشروعات الانمائية المشتركة ، وكذلك المشروعات المشتركة المتعلقة بقطاع التمويل .

ويلاحظ كذلك بأن زخم العلاقات الاقتصادية بين اجزاء الوطن العربي ، وما ارتبط بها من مشاريع مشتركة للتعاون الانمائي ، او من حركة كثيفة لانتقال بعض عناصر الانتاج كالعمل او رأس المال ، تم تحقيق هذا الزخم في العلاقات التعاونية بمعزل عن ترتيبات التعاون الشامل التي اتخذت وتم استحداث اجهزة متعددة لإدارتها . وينطبق ذلك بشكل خاص على حركة انتقـال العمل من الاقطار المصدرة للعمالة كالاردن ومصر ولبنان الى الاقطار النفطية المستوردة للعمالة . كما ينطبق على حركة انتقال رأس المال المعاكسة للاتجاه السابق . وتم تحقيق ذلك بمعزل عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وانما جاءت حركته استجابة لضغط الحـاجات الاقتصـادية لكلتـا المجموعتين ؛ كما سنرى في الفصل التاسع .

وقد ترتب على ذلك كله ان مسيرة ما يسمى « بالتكامل الاقتصادي العربي » لم تحقق اي نجاح واصبح تعبير التكامل مجرد رمز يفتقر الى المحتوى التطبيقي في المسيرة العربية ، وذلك على الـرغم مما تشهـده ساحـة العمل الاقتصـادي العـربي المشتـرك من تعـدد وضخـامـة الاجهـزة والاجتماعات واللقاءات والاتفاقيات المعقودة ، وارتفاع مستوى الطموحات المعلنة صوب هدف الوحدة الاقتصادية العـربية . والحقيقـة التي لا يجب ان تغيب عن اي محلل يستهدف تصميم النموذج المجدي والقابل للتطبيق الناجح للتعاون الانمائي العربي تكمن في عدم رغبة الحكومات العربية ، التي حصلت اقطارها على الاستقلال حديثاً ، في التنازل عن سيادتها ، لذا يجب ان يستهدف النموذج المقترح تجنب المساس بمسألة السيادة .

والنقطة الاخرى المرتبطة بنتـائج تقـويم المنهاج الـذي جرى اتبـاعه في التعـاون الانمائي العربي ، تتعلق بقطاع المال الذي ارتبط نموه بتحقق الفوائض المالية الناجمة عن سيطرة الاقطار

العربية على اجهزة ومؤسسات استغلال ثروتها النفطية ودعـم الاقطار العربيـة الاخرى لهـا في المجالات السياسية ، مما ساهم في تحقيق ثورة اسعار النفط العادلة منذ عام ۱۹۷۳ . فقد انعكس نمو هذا القطاع على جعل الطموحات العربية بإقامة مشاريع التنمية المشتركة ممكنة التنفيذ ، وكان هذا القطاع القاعدة الاساسية التي انـطلقت منها مشـروعات الاوابيـك ومؤسسات وصنـاديق التمويل الانمائي المشترك . ويلاحظ بأن السنوات ۱۹۷۳ ـ ۱۹۷٦ شهدت الفورة الكبرى في اقامة الشـركات العـربية المشتـركة ، بينـما شهد عـام ۱۹۷۷ بدايـة الهبوط في معـدل تـأسيس هـذه الشركات[٤٠] ، وعليه فقد تحققت الجدوى التطبيقية لمنهاج التعاون القطاعي الجزئي مستندة ـ من بين ما استندت اليه من العوامل التي سبقت الاشارة اليها ـ الى قطاع المال . هذا القطاع له اهمية اقتصادية خاصة ليس لمسيرة التعاون الانمائي العربي فحسب ، بل ولأي توجه للتعاون الانمائي الخليجي مهما ضاقت او اتسعت دائرته شبه الاقليمية او الاقليمية او الدولية ، ويعود ذلك الى كون نشاطات هذا القطاع كثيفة الاستخدام لرأس المال وقليلة الحاجة لعنصر العمالة الذي تفتقر اليه ، وبشكل نسبي ، اقطار مجلس التعاون الخليجي ، كما ان تنمية هذا القطاع لا تشكل ضغطاً على الموارد الطبيعية المحدودة في اقطار المجلس او تساهم في استنزافها ، حيث يمكن ان ينمو في ظل دوائر جغرافية ـ اقتصادية للتعاون اوسع نطاقاً من مجرد الدائرة شبه الاقليمية . وعليه ، فإن هذا القطاع هو المؤهل لكي يلعب الدور القيادي في اي مسيرة ناجحة للتعاون الانمائي ، خاصة ضمن الدائرة الاقليمية ، حيث يمكن له ان يتخذ من هذه الدائرة وجهتـه صوب تحقيق هـدف النمو الاقتصادي الذاتي خلال فترة ما بعد النفط ، وهو ما سيجري تحليله بشكل اكثر تفصيلاً في الفصل التاسع .

وهناك ملاحظتان مهمتان تجب الاشارة اليهما ؛ تتعلق الاولى بمساهمة اقطار مجلس التعاون في المشروعات المشتركة ، والثـانية بمـدى اهمية هـذه المشروعـات لتحقيق التكامـل الاقتصادي العربي .

ـ وفيما يتعلق بالنقطة الاولى ، يلاحظ بأن مساهمة اقطار المجلس في مجمـل المشروعـات العربية المشتركة بلغت نسبتها ٥٥ بالمائة من جملة رؤوس اموالها ، وتوزعت نسبها على الوجـه التالي : السعودية بنسبة ١٧,١٤ بالمائة ، الكويت ١٣,٦٤ بالمائة ، الامارات ١٣,٥٥ بالمائة ، قطر ٨,١٣ بالمائة ، البحرين وعمان ٢,٥ بالمائة[٤١] .

ـ وفيما يتعلق بأثر المشروعات العربية المشتركة في تدعيم التكامل الاقتصادي العربي ، فقد ثار بعض الجدل الذي تمحور بين اتجاهين : يرى اولهما في هذه المشاريع اثراً محدوداً مرتبطاً بكونها احد الاشكال التي تسمح بتدفق رؤوس الاموال الخاصة والعامة من الاقطار العربية النفطية الى العربية غير النفطية ، وتجعل من الممكن تنفيذ بعض المشروعات الانمائية للاقطار غير النفطية ،

(٤٠) عبد الفضيل ، النفط والوحدة العربية : تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية ، ص ١٣٦ .

(٤١) المصدر نفسه ، ص ١٣٩ ـ ١٤٠ .

التي تحول محدودية مواردها المالية من اخراجها الى حيز التنفيذ . ويرى انصار هذا الاتجاه بأن هذه الصيغة « ستبقى صيغة محدودة الأثر فيا يتعلق بالتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية ، ما لم يتم تكوينها في اطار خطة محددة سلفاً لتسهيل عملية التكامل الاقتصادي العربي وفق تصور استراتيجي لاعادة هيكلة « تقسيم العمل » بين البلاد العربية على اساس تفاوضي يحقق الالتقاء بين المنافع القطرية والقومية ، وما لم تلعب المشروعات العربية المشتركة في القطاعات المرشحة للتكامل دوراً قيادياً في توجيه النشاط الاقتصادي في اطار القطاع على النطاق العربي في مجموعه »[٤٢] .

اما الاتجاه الثاني فيرى في صيغة المشروعات العربية المشتركة المدخل العملي والتطبيقي الذي يؤدي مع استمرار اتساع دائرتها الى تشابك المصالح الاقتصادية العربية مما يساهم في النهاية في تدعيم التكامل الاقتصادي العربي ، رغم ان تأثيراته تعتبر متواضعة في بداياتها .

وفي الوقت الذي يرى فيه الباحث توافر الاسباب المؤدية الى تأييد وجهتي النظر السالفتي الذكر ، وبخاصة ما يتعلق بالجدوى التطبيقية لصيغة المشروعات المشتركة وتواضع تأثيراتها من ناحية ، بالاضافة الى ضرورة اللجوء الى هذه المشاريع باعتبارها احد مكونات استراتيجية التعاون الانمائي العربي ، ورغم ذلك ، فإن هناك من الاسباب ، وقد سبق ذكرها ، ما يجعل من عملية احالة مصير التعاون والتكامل الاقتصادي العربي الى خطة عربية مشتركة عملية صعبة التحقيق وغير مبررة على ضوء التجربة العربية المعاصرة .

وعليه يجب البحث عن صيغة او منهاج للتعاون الانمائي يتخذ من التوجه الجزئي ـ القطاعي اساساً للجهد التنموي المشترك ، على ان يتركز هذا التعاون ويتمحور حول بعض النشاطات او القطاعات ذات الطبيعة الحيوية والمهمة للتنمية العربية في اطارها الاقليمي . وستجري مناقشة هذا المنهاج بشكل اكثر تفصيلاً في القسم الرابع من هذا البحث .

---

(٤٢) المصدر نفسه ، ص ١٣٩ .

الفصل السابع

هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية لأقطار المجلس على المستوى شبه الاقليمي والاقليمي والدولي

مقدمة

نعرض في هذا الفصل الملامح الاساسية العامة لهيكل النظام التجاري ونظام المدفوعات المتبع لأقطار مجلس التعاون العربي الخليجي ، بالإضافة الى تحليل احصائي للأهمية النسبية للعلاقات التجارية القائمة بين أقطار المجلس ضمن الدائرة شبه الاقليمية والمساهمة القطرية لكل قطر من هذه الاقطار في مجمل حركة التجارة فيما بينها ، وكذلك تحليل الأهمية النسبية لهذه العلاقات ضمن الدائرة العربية والدائرة الدولية . ويستهدف ذلك كله الوقوف على طبيعة الهيكل الحالي للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية لأقطار المجلس ، والتي تعتبر أحد المرتكزات الاساسية التي يستند اليها المنهاج المقترح للتعاون الانمائي .

أولاً : التجارة الخارجية

١ ـ الصادرات

تتميز صادرات اقطار المجلس بسيطرة قطاع النفط والغاز والصناعات المرتبطة به ، عليها . فقد ساهمت صادرات هذا القطاع بما نسبته ٩٧,٣ بالمائة من مجموع صادرات هذه المجموعة خلال عام ١٩٨٠ ، توزعت هذه النسبة بين الاقطار الاعضاء كما هو مبين في الجدول رقم (٧ ـ ١) .

وتشمل قائمة الصادرات غير النفطية ، والمحدودة الاهمية نسبياً ، بعض المنتجات الزراعية والغذائية كالليمون الجاف والتمور والطحين وبعض المنتجات الصناعية كالألومنيوم والمخصبات الكيماوية ومواد البناء .

جدول رقم (٧ ـ ١)

الأهمية النسبية لصادرات قطاع النفط في اقطار مجلس التعاون الخليجي ، للسنة ١٩٨٠

القطر	قيمة الصادرات النفطية		اجمالي الصادرات		نسبة (١) : (٢)
	(بملايين الدولارات) (١)	(٪)	(بملايين الدولارات) (٢)	(٪)	
الامارات العربية المتحدة	١٩٤٥٤,٣	١٢,٨	٢٠٧٣٧,٩	١٣,٣	٩٣,٨
البحريـن	٣٢٠١,٢	٢,١	٣٦٠٧,١	٢,٣	٨٨,٧
السعوديـة	١٠٢٣٧١,٧	٦٧,٥	١٠٢٤٧٠,٩	٦٥,٨	٩٩,٩
عُمـان	٣٢٨٠,٥	٢,٢	٣٢٩٤,١	٢,١	٩٩,٦
قطـر	٥٣٨٧,٢	٣,٦	٥٦٧١,٨	٣,٧	٩٥,٠
الكويـت	١٧٩٢٤,٩	١١,٨	١٩٩٦١,٤	١٢,٨	٨٩,٨
الاجمالـي	١٥١٦١٩,٨	١٠٠	١٥٥٧٤٣,٢	١٠٠	٩٧,٣

المصدر : احتسبت من : International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics Yearbook, 1981* (Washington, D.C.: IMF, 1981).

وقد قام الباحث بتحويل البيانات من العملات المحلية الى الدولار واستخراج النسب .

وتحتل عملية إعادة التصدير أهمية خاصة في تجارة اقطار المجلس الخارجية والمتعلقة بالمنتجات الصناعية غير النفطية كمواد البناء ووسائل النقل والمعدات والآلات الثقيلة ، وذلك ، مع الاقطار المجاورة بصورة عامة ، ومع دول منطقة المحيط الهندي بصورة خاصة . وتشتمل هذه المجموعة على المنتجات ذات المصدر الاجنبي .

٢ ـ الواردات

نتيجة لمحدودية قاعدة الانتاج الزراعي والصناعي في أقطار المجلس ، فإن جميع الاقطار الاعضاء تعتمد اعتماداً كبيراً على تأمين احتياجاتها من السلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية من الأسواق العالمية . ونتيجة لتصاعد الدخل الناجم عن النفط ، وبخاصة منذ عام ١٩٧٣ ، فقد تصاعدت واردات هذه الأقطار بشكل كبير خلال العقد الأخير . ففي الكويت ازدادت المدفوعات لتمويل المستوردات (فوب) بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٧ بحوالى خمس مرات ، وتحتل مجموعة السلع الاستهلاكية الأهمية الكبرى في قائمة الواردات ، فبلغت نسبتها خلال عام ١٩٧٦ حوالى ٤١ بالمائة من اجمالي الواردات(سيف)وما نسبته٣٧بالمائة للسلع الوسيطة،وما نسبته٢٢بالمائة

للسلع الرأسمالية(١) . كما تضاعفت واردات الامارات المتحدة خلال الفترة نفسها بأكثر من خمس مرات . وتعود هذه الزيادة جزئياً الى ارتفاع قيمة الوحدة من المستوردات ، بينما ارتبطت في معظمها بالتوسع في حجم المستوردات(٢) .

وللزيادة الكبرى في قيمة الواردات جوانب سلبية ، على الرغم من أهميتها في تأمين الاحتياجات الانمائية . فالزيادة المتصاعدة في الواردات والقوى الدافعة لها ، تساهم في اعاقة التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي :

أ ـ إضعاف الحافز على التصنيع وإقامة الصناعات البديلة للمستوردات .

ب ـ تميل هذه العملية الى توجيه دخل النفط إلى الانفاق الجاري بأكثر من توجيهه للإنفاق الاستثماري .

ج ـ الضغط المستمر على احتياطيات اقطار المجلس من العملات الأجنبية وأصولها الاقتصادية ، مما قد يؤدي إلى احداث مشاكل « تتعلق بالسيولة النقدية » ، وبشكل دوري ، حتى في مجموعة هذه الاقطار ذات الفوائض المالية .

ونظراً لانّ نمط الاستهلاك السائد يعطي الأفضلية الاجتماعية للمنتجات الأجنبية ، فلا يمكن خلق نمط تفضيل استهلاك المنتجات الوطنية سوى ضمن برنامج طويل الأجل(٣) . وتعكس نسبة الانفاق على الاستيراد الى اجمالي الانفاق العام ، أهمية القطاع الخارجي في اقتصاديات الاقطار الأعضاء . حيث ارتفعت نسبة الواردات الى الطلب العام بشكل كبير فيها كما يظهر في الجدول رقم (٧ ـ ٢) .

٣ ـ الميزان التجاري

يلاحظ أن جميع اقطار المجلس سجلت فائضاً في ميزانها التجاري وذلك منذ اكتشاف النفط والشروع في عمليات تصديره ، وذلك باستثناء البحرين التي سجلت عجزاً خلال عام ١٩٧٧ .

---

(١) International Monetary Fund [IMF], «Kuwait: Recent Economic Developments,» 8 March 1979, p. 56 (SM/79/57).

(٢) IMF, «United Arab Emirates: Recent Economic Developments,» 12 January 1979, p. 46 (SM/79/16).

(٣) المملكة العربية السعودية ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، التجارة الخارجية للدول العربية الخليجية عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ ([الرياض : الوزارة؟]، ١٩٨٠) ، ص ٦٧ ـ ٦٨ .

جدول رقم (٧ ـ ٢)

نسبة التجارة للانتاج القومي الاجمالي لاقطار مجلس التعاون الخليجي، للسنة ١٩٧٥

القطـــر	الانتاج القومي الاجمالي (مليار دولار)	قيمة الواردات (مليار دولار)	نسبة الواردات للانتاج القومي الاجمالي	قيمة الصادرات (مليار دولار)	نسبة الصادرات للانتاج القومي الاجمالي	نسبة الواردات(أ) الى الطلب العام	التجارة الخارجية (مليون دولار)	نسبة التجارة الخارجية للانتاج القومي الاجمالي
الامارات العربية المتحدة	٧,٨	٢,٦	٣٣	٦,٨	٨٧	٧٢	٩,٤	١٢٠,٥
البحرين(ب)	٠,٦	١,٢	٢٠٠	١,١	١٨٣	١٧١	٢,٣	٣٨٣,٣
السعوديـة	٣٨,٣	٧,٢	١٩	٢٧,٨	٧٣	٤١	٣٥,٠	٩١,٤
قطـر	٢,٠	٠,٤١	٢٠	١,٨	٩٠	٦٧	٢,٢	١١٠,٥
الكويـت	١١,٢	٢,٤	٢١	٩,٢	٨٢	٥٥	١١,٦	١٠٣,٦

(أ) يقاس الطلب العام كما يلي : الانتاج القومي الاجمالي ـ الفائض (او العجز) في الميزان التجاري . وعليه فإنه يتم احتساب هذا العمود كما يلي :

$$\frac{\text{الـواردات}}{\text{الانتاج القومي الاجمالي - (الصادرات - الواردات)}}$$

(ب) يلاحظ ان قيمة الواردات هي اكبر من الصادرات وذلك لارتفاع نسبة السلع المستوردة لغاية اعادة التصدير . وعليه يجب تفسير النسب المشار اليها بالنسبة للبحرين بحذر .

المصدر : احتسبت من : *Quarterly Economic Review of Bahrain, Qatar, Oman and the Yemens*, (Economist Intelligence Unit [EIU]), Annual Supplement 1980, p. 263.

وتساهم المملكة العربية السعودية بأكبر نسبة من اجمالي التجارة الخارجية لأقطار المجلس ، حيث ساهمت بما نسبته ٦٦ بالمائة من اجمالي الصادرات ، وما نسبته ٥٤ بالمائة من الواردات الاجمالية لاقطار المجلس خلال عام ١٩٧٧ ، تلتها في الأهمية الامارات المتحدة ثم الكويت كما يدل على ذلك الجدول رقم (٧ ـ ٣) .

جدول رقم (٧ ـ ٣)

التجارة الخارجية لاقطار مجلس التعاون الخليجي ، للسنة ١٩٧٧

القطـــر	مجموع الصادرات		مجموع الواردات		الميزان التجاري
	(مليون دولار)	(٪)	(مليون دولار)	(٪)	
الامارات العربية المتحدة	٩٥٢٥,٥	١٤,٤	٤٦٥٢,٤	١٧,١	٤٨٧٣,١
البحريـــن	٣٩٩,٢	٠,٦	١١٢٦,٩	٤,٢	٧٢٧,٧ـ
السعوديـــة	٤٣٤٦٤,٩	٦٦,٠	١٤٦٥٧,٣	٥٤,٠	٢٨٨٠٧,٦
عُمـــان	١٥٨٣,٩	٢,٤	٨٧٤,١	٣,٢	٧٠٩,٨
قطـــر	١٨٩٨,٥	٣,٠	١٢٣١,٠	٤,٥	٦٦٧,٥
الكويـــت	٨٩٧٠,٣	١٣,٦	٤٥٩١,٩	١٧,٠	٤٣٧٨,٤
المجمـــوع	٦٥٨٤٢,٣	١٠٠	٢٧١٣٣,٦	١٠٠	٣٨٧٠٨,٧ +

المصدر : احتسبت من : المملكة العربية السعودية ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، التجارة الخارجية للدول العربية الخليجية عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ (الرياض: الوزارة؟]، ١٩٨٠) .

٤ ـ التجارة الخارجية والاعتماد الاقتصادي

يلقي الجدول رقم (٧ ـ ٢) الضوء على درجة اعتماد اقتصاديات أقطار المجلس على علاقاتها الاقتصادية الدولية ، والتي تترجمها المؤشرات التالية :

أ ـ ارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الانتاج القومي الاجمالي ، فتراوحت هذه النسبة بين ٣٨٣,٣ بالمائة في البحرين ، وما نسبته ٩١,٤ بالمائة في المملكة السعودية .

ب ـ ارتفاع نسبة الصادرات الى الانتاج القومي الاجمالي ، فتراوحت هذه النسبة بين ٧٣ بالمائة في السعودية ونسبة ١٨٣ بالمائة في البحرين .

ج ـ ارتفاع نسبة الواردات الى الطلب العام إذ تراوحت ما بين ٤١ بالمائة في السعودية و١٧١ بالمائة في البحرين .

ثانياً : الخصائص الهيكلية لموازين المدفوعات

تتميز قاعدة المعلومات والاحصاءات المتعلقة بموازين مدفوعات أقطار المجلس بضعفها العام ، رغم أهمية هذه الاداة في تحليل مختلف الجوانب المتعلقة بعلاقاتها الاقتصادية الدولية .

ففي دولة الامارات العربية المتحدة ، على سبيل المثال ، لم تنشر أي بيانات رسمية متعلقة بميزان المدفوعات ، ويتم اعداد التقديرات المتعلقة بها بواسطة صندوق النقد الدولي ، وتستند الى قاعدة غير مكتملة من البيانات ، كما يشك في درجة دقتها . ومعظم الحسابات المتعلقة ببند الخدمات والتحويلات الخاصة ، تعتمد على تقديرات تخمينية ، كما تتسم بعض البيانات بارتفاع نسبة الخطأ فيها . ولم تبذل جهود لتقديرات تدفقات رأس المال الخاص ، ويُعتقد بأن البند المتعلق بالسهو والخطأ يعكس هذه التدفقات[٤]. ويميل هذا الوضع إلى ترجمة الموقف في جميع أقطار المجلس بشكل عام . وعلى الرغم من امكانية الاعتماد على صحة تقديرات بعض البنود لمعاملات قطاع النفط ، فإن بنوداً أخرى مثل الواردات تشتمل على جزء رئيسي من الواردات التي لا يتم تسجيلها ، والدخل غير النفطي والخدمات الأخرى والتحويلات من العاملين في الخارج تتعرض الى هامش كبير من الخطأ .

ورغم ذلك ، يعتقد بأن البيانات المتعلقة بموازين المدفوعات توفر الحد الأدنى المطلوب لتمثيل الاتجاهات العامة المطلوب معرفتها لأغراضنا التحليلية . وبصورة عامة تميل موازين مدفوعات اقطار المجلس الى أن تترجم صورة الاقتصاد المعتمد على قطاع النفط والمتميز بصغر قاعدته الانتاجية المحلية . وتتدفق مدخولات قطاع النفط على خزينة الدولة التي تقوم بانفاقها وضخها في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني .

وتميزت الحسابات الجارية لموازين مدفوعات أقطار المجلس بتسجيلها لفائض عام ، خلال السنوات الأخيرة ، باستثناء عُمان والبحرين ، وقد نجم عن هذا الوضع زيادة المدخولات الناجمة عن تصدير النفط ، عن المدفوعات الجارية بواسطة القطاعين العام والخاص . وتم تحقيق هذه الفوائض على الرغم من تدفق المعونات الخارجية من هذه الاقطار وحدوث تدفقات واسعة لرأس المال الخاص نحو الخارج . وقد ارتفع حجم الفوائض في موازين المدفوعات بشكل خاص بعد الزيادة الحادّة في اسعار النفط التي تحققت في الجزء الأخير من عام ١٩٧٣ وبداية عام ١٩٧٤ ، بالإضافة للزيادة الأخرى التي تحققت خلال عام ١٩٧٩ .

وفي سلطنة عُمان تميز الميزان التجاري بتسجيله لفوائض بدرجات متفاوتة من سنة لأخرى ، ولكن تحويلات الأرباح ومدخرات العاملين الاجانب الى الخارج ، مالت الى احداث عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات . ومالت التحويلات الرسمية لرأس المال الى الداخل بالاضافة الى صافي حركة رأس المال المرتبطة بقطاع النفط الى التغلب بشكل واضح ، وساهمت في تعديل

---

(٤) IMF, «United Arab Emirates: Recent Economic Developments,» p.49.

اتجاهات الميزان الجاري ، بينما وجدت حركة تدفقات مستمرة لرأس المال الخاص الى الخارج . ولكنها غير مسجلة . واستمر ميزان المدفوعات العام (مقاساً بالتغيرات في صافي الموجودات الأجنبية للقطاع المصرفي) في تسجيله لعجز مستمر حتى عام ١٩٧٧ .

ففي البحرين ، حيث الاقتصاد الحر ، تزيد قيمة كل من الصادرات والواردات عن قيمة الانتاج المحلي الاجمالي . فقد تميز ميزان المدفوعات بتحقيقه لعجز كبير في حساباته المتعلقة بالميزان التجاري . ويعود ذلك الى الاختلال الكبير المتحقق في التجارة في القطاعات غير النفطية ، بالاضافة الى تحقيقه لعجز متزايد في الحساب الجاري ، باستثناء عام ١٩٨٠ (الجدول الملحق رقم (١))(٥) ، خاصة لانعكاس الزيادة المتحققة في اسعار النفط خلال عام ١٩٧٩ في زيادة قيمة صادرات النفط ، كما زادت قيمة الصادرات الاخرى ، في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الواردات ارتفاعاً بسيطاً ، وهو الامر الذي خفض من نطاق العجز التجاري . .

١ ـ الخدمات والتحويلات الخاصة

تميزت الحسابات المتعلقة بالخدمات والتحويلات الخاصة بتسجيلها لعجز في معظم أقطار المجلس ، حيث لم يُسْتَثْنَ من هذا العجز سوى الكويت والبحرين ، فيما يتعلق بحساب الخدمات فقط . ويعود ذلك في الكويت الى تزايد الدخل من الاستثمارات العامة والخاصة في الخارج تزايداً حاداً ، ورغم وصول التحويلات الرسمية والخاصة الى الخارج الى مستوى جيد ، فقد بقيت الفوائض في الحساب الجاري كبيرة (الجدول الملحق رقم (٢)) .

ويتكون حساب الخدمات في ميزان المدفوعات البحراني بشكل رئيسي من المعاملات المتعلّقة بالشحن الجوي والبحري والسياحة والدخل من الاستثمارات والانفاق المحلي للوحدات المصرفية (Off - shore Banking Units) (الجدول الملحق رقم (٣)) .

ويلاحظ تزايد أهمية الدخل من الاستثمارات في الخارج ، وذلك يعكس تزايد قيمة الاحتياطي من العملات الاجنبية ، وكذلك تزايد أهمية الدخل الناجمة عن نشاطات مصارف الـ (Off-shore)(٦) .

٢ ـ الحساب الجاري غير النفطي

في الوقت الذي سجل فيه الحساب الجاري في أقطار المجلس فائضاً خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ ، فإن الحساب الجاري المتعلق بالقطاعات غير النفطية ، قد اتسم بالعجز المستمر ، كما يظهره الجدول الملحق رقم (٤) عن المملكة العربية السعودية ، وذلك يعني أن كل النتائج الايجابية المتحققة في الحساب الجاري تعود الى قطاع النفط (الجدول الملحق رقم(٤)) وإلى تصاعد

---

(٥) IMF, «Bahrain: Recent Economic Developments,» 17 February 1981, p. 46 (SM/81/38).

(٦) انظر الجدول رقم (١) في : « الملحق الثاني : جداول احصائية » في آخر هذا الكتاب .

قيمة اهمية الدخل من الاستثمارات في الخارج ، وسيشار الى هذا البند فيما بعد بنوع من التفصيل .

ثالثاً : نظام التجارة والمدفوعات

١ ـ خصائص النظام العامة

يميل نظام التجارة والمدفوعات في الاقطار العربية الخليجية نحو الحرية ، وذلك في ضوء الاعتبارات التالية :

أ ـ لا يوجد نظام لتراخيص الاستيراد ، وان وجد فيتم الحصول على هذه التراخيص بسهولة ، كما في السعودية .

ب ـ تشمل الاعفاءات من الرسوم الجمركية مجموعة كبيرة من قائمة المستوردات ، وبخاصة بالنسبة للمواد الغذائية والمواد الخام وبعض المعدات ، بينما يخضع جزء من السلع المستوردة الى رسم جمركي مخفض بنسبة من ٢ ـ ٣ بالمائة . ففي السعودية ، على سبيل المثال ، يجري اعفاء ما نسبته ١٥ بالمائة من مجموعة المواد المستوردة ، وما نسبته ٤٨ بالمائة يخضع لرسم تبلغ نسبته ٣ بالمائة فقط ، بينما يخضع ما نسبته١بالمائة فقط من مجموعة هذه المنتجات المستوردة لحماية جمركية بنسبة ٢٠ بالمائة .

ج ـ يتم منع استيراد قائمة محدودة من المنتجات لأسباب أمنية أو صحية ، أو يتم فرض رسوم عالية نسبياً عليها كالمشروبات الكحولية .

د ـ تصل نسبة رسوم الحماية الجمركية على بعض المنتجات الى ما نسبته ٢٠ بالمائة تقريباً كما في قطر والسعودية .

هـ ـ يتسم نظام المدفوعات بالحرية ، حيث لا توجد قيود على تحويلات العملات الأجنبية ، باستثناء التعامل مع اسرائيل وروديسيا وجنوبي افريقيا ، التي يحظر القيام بأية معاملات مالية معها . ويشمل هذا النظام المواطنين والاجانب المقيمين .

و ـ يتسم نظام الصرف الاجنبي بالحرية ، وترتبط عملة كل من السعودية وقطر والامارات والبحرين بحقوق السحب الخاصة ، بينما يرتبط الريال العماني بالدولار ، والدينار الكويتي بسلة خاصة من العملات الدولية .

٢ ـ أهمية الدخل من الاستثمارات في الخارج

يظهر تحليل البنود المختلفة لموازين مدفوعات أقطار المجلس وموازناتها العامة ، تصاعد أهمية

الدخل من الاستثمارات في الخارج ، سواء فيما يتعلق بها ضمن صادرات الخدمات أو ما يتعلق بمساهماتها في ايرادات الموازنات العامة غير النفطية لهذه الاقطار .

ويعتبر هذا البند اكثر اهمية في الكويت ويشكل ما نسبته حوالى ٣٠٠ بالمائة من دخل الصادرات غير النفطية ، وما نسبته ٢٥ بالمائة من قيمة الصادرات الاجمالية خلال عام ١٩٧٥ ، ويعكس ذلك اهمية هذا البند في تنويع مصادر الدخل القومي (الجدول رقم (٧ ـ ٤)) .

كما ازدادت مساهمة الدخل من الاستثمارات الخارجية بالنسبة للايرادات العامة في الموازنة العامة للكويت من ١٢,٨ بالمائة في عام ١٩٧٣ الى ما نسبته ١٦,٤ بالمائة خلال عام ١٩٧٨ . كما ارتفعت مساهمتها بالنسبة للايرادات غير النفطية من ٤٦٣ بالمائة خلال عام ١٩٧٣ الى ما نسبته ٧٥٧ بالمائة خلال عام ١٩٧٨ ، بينما انخفضت نسبة مساهمة الايرادات غير النفطية من ٢,٨ بالمائة الى ٢,١٦ بالمائة (الجدول رقم (٧ ـ ٥)) .

جدول رقم (٧ ـ ٤)

الاهمية النسبية للدخل من الصادرات غير النفطية والاستثمار في اقطار مجلس التعاون الخليجي

القطر / الصادرات والدخل من الاستثمار	الامارات العربية المتحدة (١٩٧٨) (مليار درهم)	البحرين (١٩٨٠) (مليون دينار)	السعودية (١٩٧٥) (مليون دولار)	عُمان (١٩٧٨) (مليون ريال عماني)	قطر (١٩٧٦) (مليون ريال قطري)	الكويت (١٩٧٨) (مليون دولار)
الصادرات(١)	٣٨,٤	١٤٤٥,٠	٢٦,٥٦٨	٥٥٢,٠	٨٧٣٠,٠	١٠,٢٣٣
الصادرات غير النفطية(٢)	٤,٣	٢١٠,٠	٠,٠٦٠	٣٠,٢	٢٨٧,٠	٠,٨٤٥
صادرات النفط والغاز وما يتصل بها(٣)	٣٤,١	١٢٣٥,٠	٢٦,٥٠٨	٥٢١,٨	٨٤٤٣,٠	٩,٣٨٨
دخل الاستثمار(٤)	٤,٥	١٨١,١(أ)	٢,٢٠٠	٢,٤(ب)	٥٢٩,٠	٢,٥٢٩
نسبة(٢) : (٣) (٪)	١٢,٦٠٩	١٧,٠٠٤	٠,٢٢٦	٥,٧٨٧	٣,٣٣٩	٩,٠٠٠
نسبة(٤) : (٢) (٪)	١,٠٤	٠,٨٦	٣٦,٦٦	٠,٨	١,٨٤	٠,٢٩٩
نسبة (٤) : (١) (٪)	٠,١٢	٠,١٢	٠,٨	٠,٤	٠,٦	٠,٢٥

(أ) الدخل من الخدمات ومعظمه من الاستثمار .

(ب) الدخل من الاستثمارات العامة .

المصدر : احتسبت من : تقارير استشارات صندوق النقد الدولي مع الاقطار العربية الخليجية .

جدول رقم (٧ ـ ٥)

الدخل من الاستثمار والايرادات العامة في الكويت ، للسنوات ٧٣ / ١٩٧٤ ـ ٧٨ / ١٩٧٩

(بملايين الدنانير الكويتية)

الدخل / السنة	٧٣ / ١٩٧٤	٧٥ / ١٩٧٦	٧٦ / ١٩٧٧	٧٨ / ١٩٧٩
الدخل من الاستثمار (١)	٨٩,٠	٢٦٢,٥	٣٢٩,٤	٤٤٠,٠
ايرادات النفط (٢)	٥٨٤,٠	٢٢٣٤,٦	٢٥٩٨,٢	٢١٨٦,٧
الايرادات الاخرى (٣)	١٩,٢	٣٧,٤	٥٨,٩	٥٨,١
اجمالي الايرادات (٤)	٦٩٤,١	٢٥٥٠,٢	٢٩٩٢,١	٢٦٨٧,٧
نسبة (١): (٢) (٪)	١٥,٢٤	١١,٧٤	١٢,٦٨	٢٠,١٢
نسبة (٣) : (١) (٪)	٤٦٣,٥	٧٠١,٨٧	٥٥٩,٢٥	٧٥٧,٣١
نسبة (١): (٤) (٪)	١٢,٨٢	١٠,٢٩	١١,٠٠	١٦,٣٧
نسبة (٣): (٤) (٪)	٢,٨	١,٤٦	١,٩٧	٢,١٦

المصــدر : احتسبت من : International Monetary Fund [IMF], «Kuwait: Recent Economic Developments,» 8 March 1979 (SM/79/57).

وتعكس الأهمية النسبية المتصاعدة للدخل من الاستثمارات في الخارج هيكلية حسابات الدخل القومي ، ففي الكويت ، على سبيل المثال ، ترتفع نسبة المدخرات ، حيث وصلت الى ما نسبته ٧٧ بالمائة من الانتاج القومي الاجمالي على مدار السنوات الاربع المنتهية بعام ١٩٧٥ / ١٩٧٦ (الجدول الملحق رقم (٢)) . وقد تدنت نسبة استخدام هذه المدخرات محليا ، الى مستوى التراكم الرأسمالي المحلي لعدم كفاية فرص الاستثمارات المحلية من ناحية ولجذب فرص الحصول على مردود اعلى على الأصول الأجنبية لهذه المدخرات من ناحية ثانية . وتم استثمار ما نسبته ١١ بالمائة فقط من المدخرات المتحققة خلال السنوات ٧٢ / ١٩٧٣ ـ ٧٥ / ١٩٧٦ محلياً(٧) .

وفي السعودية بلغ الدخل من الاستثمارات الخارجية ما نسبته ٣٦٦٦ بالمائة من دخل الصادرات غير النفطية خلال عام ١٩٧٥ وما نسبته ٨ بالمائة من اجمالي قيمة الصادرات (الجدول رقم(٧ ـ ٤)) . وارتفعت مساهمة الدخل من الاستثمارات الخارجية بالنسبة لموازنات المملكة ،

---

(٧) IMF, «Kuwait: Recent Economic Developments,» 23 February 1979, p. 1 (SM/79/57).

فسجلت زيادة في نسبتها الى اجمالي الايرادات العامة من ٢ بالمائة الى ما نسبته ٨ بالمائة بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥ . كما ارتفعت مساهمتها في الإيرادات غير النفطية من نسبة ١٩ بالمائة الى ما نسبته ٨٧ بالمائة خلال الفترة نفسها ،بينما انخفضت نسبةمساهمة الايرادات غير النفطية من ١٤ بالمائة الى ٩ بالمائة (الجدول ٧ ـ ٦) .

جدول رقم (٧ ـ ٦)

الآثار الاقتصادية للدخل من الاستثمار العام

في السعودية ، للسنوات ٧٠/ ١٩٧١ ـ ٧٥/ ١٩٧٦

السنة / الدخل	٧٠/ ١٩٧١ (تقديرات)	٧١/ ١٩٧٢	٧٢/ ١٩٧٣	٧٣/ ١٩٧٤	٧٤/ ١٩٧٥	٧٥/ ١٩٧٦
الدخل من الاستثمار (١)	—	٢٥٣	٤٤٠	٨٥٧	٤٢٠٧	٧٧٧١
ايرادات النفط (٢)	٦٨٢٧	٩٧٩٥	١٣٤٥٥	٣٩٢٦٧	٩٤١٩٠	٨٦٩٢٠
ايرادات اخرى (٣)	١١٢٧	١٣٢١	١٨٧٠	٢٤٣٨	٥٩١٣	٨٨٧٧
اجمالي الايرادات (٤)	٧٩٥٤	١١١١٩	١٥٣٢٥	٤١٧٠٥	١٠١٠٣	٩٥٨٤٧
نسبة (١) : (٢) (٪)		٢,٥٧	٣,٢٧	٢,١٨	٤,٤٦	٨,٩٤
نسبة (١) : (٣) (٪)		١٩,٠٧	٢٣,٥٢	٣٥,١٥	٧١,١٤	٨٧,٥٤
نسبة (١) : (٤) (٪)		٢,٢٦	٢,٨٧	٢,٠٥	٤,٢٠	٨,١١
نسبة (٣) : (٤) (٪)	١٤,١٧	١١,٨٨	١٢,٢٠	٠,٥٩	٥,٩٠	٩,٢٦

المصدر : احتسبت من : IMF, «Saudi Arabia: An Economic and Financial Survey,» 26 March 1976 (SM/76/57).

وسجل الدخل من الاستثمارات الخارجية في الامارات العربية المتحدة ما نسبته ١٠٤ بالمائة من الصادرات غير النفطية خلال عام ١٩٧٥ ، وما نسبته ١٢ بالمائة من اجمالي الصادرات (الجدول رقم (٧ ـ ٤)). وارتفع الدخل من الاستثمارات الخارجية بما قيمته ٣٠ مليون درهم خلال عام ١٩٧٢ الى ما قيمته ١٣٠٠ مليون درهم في عام ١٩٧٧ ، او ارتفعت نسبة مساهمة هذا البند من ١ بالمائة من الايرادات العامة الى ما نسبته ٤ بالمائة بين العامين اعلاه ، كما ارتفعت نسبتها في الايرادات غير النفطية من ١٩ بالمائة الى ٧٣ بالمائة (الجدول رقم (٧ ـ ٧)) . وفي قطر سجل الدخل من الاستثمارات الخارجية ما نسبته ١٨٤ بالمائة من الصادرات غير النفطية في عام ١٩٧٦ ، وما نسبته ٦ بالمائة من الصادرات الاجمالية (الجدول رقم (٧ ـ ٤)) .

جدول رقم (٧ ـ ٧)

الدخل من الاستثمار والايرادات العامة في الامارات العربية المتحدة ، للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧ (بالمليون درهم)

السنة / الدخل	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٧
الدخل من الاستثمار في الخارج (١)	٣٠	٤٠٠	٦٠٠	١,٣٠٠
ايرادات النفط (٢)	٢,٦٤٥	٢٠,١٣٢	٢١,٩٦١	٣٠,٤٨١
الايرادات الاخرى (٣)	١٥٤	٧٧٢	١,٢٠٤	١,٧٤٤
اجمالي الايرادات (٤)	٢,٨٢٩	٢١,٣٠٤	٢٣,٧٦٥	٣٣,٥٥٥
نسبة (١) : (٢) (٪)	١,١٣	١,٩٨	٢,٧٣	٤,٢٦
نسبة (١) : (٣) (٪)	١٩,٤٨	٥١,٨١	٤٩,٨٣	٧٣,٢٨
نسبة (١) : (٤) (٪)	١,٠٦	١,٨٨	٢,٥٢	٣,٨٧
نسبة (٣) : (٤) (٪)	٥,٤٤	٣,٦٢	٥,٠٦	٥,٢٨

المصدر : احتسبت من : IMF. «United Arab Emirates: Recent Economic Developments,» 12 January 1979 (SM/79/16).

وفي البحرين بلغت نسبة مساهمة هذا البند ٨٦ بالمائة من الصادرات غير النفطية خلال عام ١٩٨٠ وما نسبته ١٢ بالمائة من اجمالي الصادرات (الجدول رقم (٧ ـ ٤)) . بينما يلاحظ ان هذا البند لعب دوراً أقل أهمية بالنسبة لسلطنة عُمان ، فساهم بما نسبته ٨ بالمائة من قيمة الصادرات غير النفطية وما نسبته ٤ بالمائة فقط من الصادرات الاجمالية في عام ١٩٧٨ (الجدول رقم (٧ ـ ٤)) .

تؤكد المؤشرات المذكورة اعلاه على ما سبق بيانه حول تصاعد أهمية الدخل من الاستثمارات الخارجية لأقطار مجلس التعاون كمصدر بديل للدخل من النفط ، مع ملاحظة أن دور هذه الاستثمارات لا ينحصر في مردوداتها المالية ، وانما بمساهمتها الفعلية في التنمية الاقتصادية لهذه الاقطار ، وهو ما ستجري مناقشته في الفصل الرابع عشر .

رابعاً : التجارة الخارجية فيما بين أقطار المجلس

يستهدف هذا الجزء التعرف على الأهمية النسبية للتجارة فيما بين أقطار المجلس بالمقارنة مع تجارتها الخارجية ، والتعرف على هذه الاهمية النسبية سواء بالنسبة للتجارة على المستوى شبه الاقليمي او الاقليمي (العربي) .

١ ـ تجارة الكويت

تحتل تجارة الكويت مع اقطار المجلس مكاناً متواضعاً في تجارتها الخارجية ، فقد شكلت صادراتها الى هذه المجموعة ما نسبته ٦ بالمائة من اجمالي صادراتها خلال عام ١٩٧٧ ، ومع ذلك فهي تحتل المركز الثاني بالنسبة للتصدير الى اقطار المجلس ، وذلك بعد البحرين . بينما ساهمت واردات الكويت من هذه المجموعة بما نسبته ٠,٤ بالمائة فقط من اجمالي وارداتها . واستوعبت السعودية ما نسبته ٧٥,٣ بالمائة من صادرات الكويت الى اقطار المجموعة ، تليها الامارات التي استوعبت ما نسبته ١٥,١ بالمائة وذلك خلال عام ١٩٧٧ (الجدول رقم ٧ ـ ٨)) .

جدول رقم (٧ ـ ٨)

الصادرات بين اقطار مجلس التعاون الخليجي ،
للسنة ١٩٧٧ (نسب مئوية)

الاقطار المستوردة / الاقطار المصدرة	الامارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت	المجموع	النسبة المئوية (٪)
الامارات العربية المتحدة	–	٦,٦	٣٣,٩	٣٨,٩	١٧,١	٣,٥	١٠٠	١٥,٢
البحرين	٦,٠	–	٨٤,٦	٠,١	٣,٨	٥,٥	١٠٠	١١,١
السعودية	٠,٦	٩٦,٦	–	١,٧	٠,٣	٠,٨	١٠٠	٤٥,٦
عُمان	٩٥,٠	–	٥,٠	–	–	–	١٠٠	٠,٢
قطر	١٦,٤	١٧,٩	٦٥,٠	–	–	٠,٧	١٠٠	٠,٦
الكويت	١٥,١	٢,٧	٧٥,٣	٠,٧	٦,٢	–	١٠٠	٢٧,٣
المجموع	٥,٤	٤٥,٩	٣٥,٥	٦,٩	٤,٨	١,٥	١٠٠	١٠٠

المصدر : احتسبت من : بيانات الجدول رقم (٦) في : « الملحق الثاني : جداول احصائية ،» في آخر هذا الكتاب ، الذي احتسب بدوره من : المملكة العربية السعودية ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، التجارة الخارجية للدول العربية الخليجية عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ .

استوردت الكويت ما نسبته ٥٧ بالمائة من اجمالي مستورداتها من أقطار المجلس من المملكة العربية السعودية ، وما نسبته ٢٣,٤ بالمائة من البحرين (الجدول رقم (٧ـ٩)) . وقد اتجه ما نسبته ٧٧,٢ بالمائة من صادرات الكويت غير النفطية الى أقطار المجلس خلال عام ١٩٧٧ ، علماً بأن ما نسبته ٧٣,٦ بالمائة من هذه الصادرات يمثل سلعاً أُعيد تصديرها (أي ذات منشأ أجنبي)[٨] .

---

(٨) دولة الكويت ، وزارة التخطيط ، مكتب الاحصاءات المركزية ، الخلاصة الاحصائية السنوية ، ١٩٧٨ ، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣ .

جدول رقم (٧ ـ ٩)

الواردات التجارية بين اقطار مجلس التعاون الخليجي، للسنة ١٩٧٧

الاقطار المصدرة / الاقطار المستوردة	الامارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت	المجموع
الامارات العربية المتحدة (ملايين الدولارات)	—	٢٣,٥	١٣٤,٥	—	٢,٣	٨١,٤	٢٤١,٧
(٪)		٩,٧	٥٥,٦		١,٠	٣٣,٧	١٠٠
البحريـن (ملايين الدولارات)	٢١,٨	—	٨,٥	١,١	٢,٦	٦,٠	٤٠,٠
(٪)	٥٤,٥		٢١,٣	٢,٧	٦,٥	١٥	١٠٠
السعوديـة (ملايين الدولارات)	١٠٨,٠	٢١٦,٠	—	٣,٠	٩,١	٦٥٢,٤	٩٨٨,٥
(٪)	١١	٢٢		٠,١	٠,٩	٦٦	١٠٠
عُمـان (ملايين الدولارات)	١٢٨,٢	٢٣,١	—	—	—	٣,٢٣	١٥٤,٥
(٪)	٨٢,٩	١٤,٩				٢,٢	١٠٠
قطـر (ملايين الدولارات)	٥٦,٤	٩,١	٥,١١	—	—	٢٦,١	٩٦,٧
(٪)	٥٨,٣	٩,٤	٥,٣			٢٧	١٠٠
الكويـت (ملايين الدولارات)	١,١	١,٨	٤,٤	٠,٣	٠,١	—	٧,٧
(٪)	١٤,٣	٢٣,٤	٥٧	٤	١,٣		١٠٠
المجموع (ملايين الدولارات)	٣١٥,٥	٢٧٣,٥	١٥٢,٥	٤,٤	١٤,١	٧٦٩,١	١٥٢٩,١
(٪)	٢٠,٦	١٧,٩	١٠,٠	٠,٣	٠,٩	٥٠,٣	١٠٠

المصدر : احتسبت من : المملكة العربية السعودية ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، المصدر نفسه ، ص ١٦ .

وقد قام الباحث بتحويل القيمة من الريال السعودي الى الدولار الاميركي واستخراج النسب .

وقد سجل ميزان تجارة الكويت مع هذه المجموعة فائضاً ، بل سجل هذا الفائض مع جميع الاقطار الاعضاء ، كما اعتبر من أكبر الفوائض التي حققها أي قطر عضو مع بقية اقطار المجلس (الجدول رقم (٧ ـ ١٠)) .

جدول رقم (٧ ـ ١٠)

الميزان التجاري بين اقطار مجلس التعاون الخليجي ،
للسنة ١٩٧٧ (بالمليون دولار)

القطـــر	الاستيراد من اقطار المجلس	التصدير الى اقطار المجلس	الميزان التجاري	
			الفائض	العجز
الامارات العربية المتحدة	٢٤١,٧	٣١٥,٧٧٥٩٠٨	٧٤,٠٤	—
البحريـــن	٤٠,٠	٢٤٠,٨٧٤٨٨٤	٢٠٠,٩	—
السعوديـة	٩٨٨,٦	٩٩٠,١١٢٠٩٦٨	١,٥	—
عُمـــان	١٥٤,٥	٤,١٧٠٦٢٥٢	—	١٥٠,٤
قطـــر	٩٦,٧	١٤,٠١٥٥٧٠٤	—	٨٢,٧٣
الكويـــت	٧,٧	٥٩٢,٦٢٥٩٨٠٨	٥٨٤,٨	—
المجمـــوع	١٥٢٩,١	٢١٥٧,٥٧٥٠٦٥٢	٨٦١,٢	٢٣٣,١٧

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، الجدول رقم (٧)، ص ١٧ . وقد تم تحويل القيمة من الريال السعودي الى الدولار الاميركي وفق اسعار التعادل الرسمية كما نشرت في منشورات الاحصاءات الدولية للتجارة الخارجية للامم المتحدة .

٢ ـ تجارة الامارات العربية المتحدة

يبدو ان الامارات تعتمد اعتماداً كلياً في صادراتها على الدول الأجنبية . فقد شكلت صادراتها الى اقطار المجلس خلال عام ١٩٧٧ ما نسبته ٠,٣٥ بالمائة فقط وما نسبته ٠,٥ بالمائة فقط الى بقية الاقطار العربية (الجدول رقم (٧ ـ ١١)) . وقد شكلت واردات الامارات من اقطار المجلس ما نسبته ٠,٣٥ بالمائة من وارداتها الاجمالية (الجدول رقم (٧ ـ ١٢)) . واستوعبت سلطنة عُمان والسعودية الجزء الاكبر من صادرات الامارات لاقطار المجلس (٧٢,٨ بالمائة) خلال عام ١٩٧٧ . بينما استوردت الامارات ما نسبته ٥٥,٦ بالمائة من وارداتها شبه الاقليمية من السعودية وما نسبته ٣٣,٧ بالمائة من الكويت (الجدول رقم (٧ ـ ٩)) .

حققت تجارة الامارات شبه الاقليمية فائضاً يعود بالدرجة الاولى الى ميزانها التجاري مع كل من عُمان وقطر ، رغم أن تجارتها مع قطر وبقية اقطار المجلس سجلت عجزاً خلال عام ١٩٧٧ . ومما يجدر ذكره أن معظم صادرات الامارات شبه الاقليمية تعتبر سلعاً أُعيد تصديرها .

٣ ـ تجارة قطر

استوردت قطر من أقطار المجلس ما نسبته ٧,٨ بالمائة من اجمالي وارداتها ، بينما صدرت لأقطار المجلس ما نسبته ٧ بالمائة فقط من اجمالي صادراتها . واتجهت معظم الصادرات شبه

جدول رقم (٧ ـ ١١)

صادرات اقطار مجلس التعاون الخليجي شبه الأقليمية والاقليمية والدولية ، للسنة ١٩٧٧

القطـــر	اقطار المجلس		الاقطار العربية الاخرى		بقية اقطار العالم		المجموع	
	(ملايين الدولارات)	(٪)	(ملايين الدولارات)	(٪)	(ملايين الدولارات)	(٪)	(ملايين الدولارات)	(٪)
الامارات العربية المتحدة	٣١٥,٧	٠,٣٥	٤,٤	٠,٠٥	٩٢٠٥,٣	٩٩,٦٠	٩٥٢٥,٥	١٠٠
البحريـــن	٢٤٠,٨٦	٦٠,٤	١٠,٥	٢,٦	١٤٧,٨	٣٧,٠	٣٩٩,٢	١٠٠
السعوديـــة	٩٩٠,١	٢,٣	٦٩٧,٢	١,٦	٤١٧٧٧,٧	٩٦,١	٤٣٤٦٤,٧	١٠٠
عُمـــان	٤,٢	٠,٣	—	٠,٠	١٥٧١,٢	٩٩,٧	١٥٧٥,٤	١٠٠
قطـــر	١٤,٠	٠,٧٤	١,١	٠,٠٦	١٨٨٣,٤	٩٩,٢٠	١٨٩٨,٥	١٠٠
الكويـــت	٥٩٢,٥	٦,٦	٦٦٩,١	٧,٥	٧٧٠٨,٦	٨٥,٩	٨٩٧٠,٣	١٠٠
المجمـــوع	٢١٥٧,٣	٢,٩	١٣٨٢,٣	٢,١	٦٢٢٩٤	٩٥,٠	٦٥٨٤٢,٢	١٠٠

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، الجدول رقم (٣) ، ص ١٣ .

جدول رقم (٧ ـ ١٢)

واردات اقطار مجلس التعاون الخليجي شبه الاقليمية والاقليمية والدولية ، للسنة ١٩٧٧

القطـــر	اقطار المجلس		بقية الاقطار العربية		بقية اقطار العالم		المجموع	
	(ملايين الدولارات)	(٪)	(ملايين الدولارات)	(٪)	(ملايين الدولارات)	(٪)	(ملايين الدولارات)	(٪)
الامارات العربية المتحدة	٢٤١,٧	٥,٣	٥٦,٢	١,١	٤٣٥٤,٤	٩٣,٦	٤٦٥٢,٤	١٠٠
البحريـــن	٤٠,٠	٣,٦	٤,٩	٠,٤	١٠٨٢,٠	٩٨,٥	١١٢٦,٩	١٠٠
السعوديـــة	٩٨٨,٧	٦,٨	١١١٤,٢	٧,٦	١٢٥٥٤,٥	٨٥,٦	١٤٦٥٧,٣	١٠٠
عُمـــان	١٥٤,٦	١٧,٧	٢,٣	٠,٣	٧١٧,٢	٨٢,٠	٨٧٤,١	١٠٠
قطـــر	٩٦,٧	٧,٩	٢٧,٧	٢,٢	١١٠٦,٦	٨٩,٩	١٢٣١,٠	١٠٠
الكويـــت	٧,٨	٠,٤	٩٨,٠	١,٩	٤٤٨٦,١	٩٧,٧	٤٥٩١,٩	١٠٠
المجمـــوع	١٥٢٩,٥	٦,٠	١٣٠٣,٣	٥,٠	٢٤٣٠,٩	٨٩,٠	٢٧١٣٣,٦	١٠٠

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، الجدول رقم (٤) .

الاقليمية الى السعودية (٦٥ بالمائة) ، بينما استوردت من الامارات والكويت الجزء الأكبر من وارداتها شبه الاقليمية . وسجلت تجارة قطر عجزاً مع كل من الامارات والبحرين والكويت ، بينما سجلت فائضاً مع السعودية خلال عام ١٩٧٧ .

٤ ـ تجارة البحرين

ترتفع أهمية التجارة ، خاصة بالنسبة للصادرات ، في البحرين ، وذلك مع اقطار المجلس بالمقارنة مع تجارة بقية اقطار المجلس . فقد استوعبت هذه المجموعة ما نسبته ٦٠,٤ بالمائة من اجمالي صادرات البحرين العالمية خلال عام ١٩٧٧ . واستوعبت السعودية الجزء الأكبر من صادرات البحرين شبه الاقليمية (٨٤,٦ بالمائة) (الجدول رقم (٧ ـ ٨)) . بينما تواضعت اهمية الواردات شبه الاقليمية ، حيث بلغت نسبة واردات البحرين من اقطار المجلس ٣,٦ بالمائة فقط (الجدول رقم (٧ ـ ١٢)) .

سجلت تجارة البحرين خلال عام ١٩٧٧ فائضاً زادت قيمته عن ٢٠٠ مليون دولار مع اقطار المجلس ، رغم أنها سجلت عجزاً مع كل من الامارات وعُمان . وتتكون معظم صادراتها لأقطار المجموعة من سلع يعاد تصديرها .

٥ ـ تجارة عُمان

تتدنى الأهمية النسبية لتجارة سلطنة عُمان شبه الأقليمية . فقد ذهب ما نسبته ٩٠ بالمائة من صادرات السلطنة إلى الدول المتقدمة اقتصادياً ، وما نسبته ٩,٤ بالمائة للدول النامية (الجدول الملحق رقم (٧)). ورغم ذلك فان ما نسبته ٩٣ بالمائة من صادراتها غير النفطية قد اتجه إلى أقطار المجلس وذلك خلال عام ١٩٧٧ (الجدول الملحق رقم (٨)). تتكون صادرات عُمان الى اقطار المجلس من أنابيب الاسبستوس والليمون الجاف والتمور والاسماك والطحين . وتعتبر سلطنة عُمان من أقل الاقطار الاعضاء مساهمة في التجارة شبه الاقليمية . واتجهت صادرات السلطنة خلال عام ١٩٧٧ الى كل من الامارات (٩٥ بالمائة) والسعودية (٥ بالمائة) وحصلت على معظم وارداتها من الامارات (٨٢,٩ بالمائة) وقد سجل ميزان السلطنة التجاري عجزاً مع اقطار المجلس (الجدول رقم(٧ ـ ١٠)) .

٦ ـ تجارة السعودية

تحتل تجارة السعودية مع اقطار المجلس مركزا محدود الأهمية بالنسبة لتجارتها العالمية . حيث استوعبت أقطار المجلس ما نسبته ٢,٣ بالمائة فقط من صادراتها الاجمالية خلال عام ١٩٧٧ (الجدول رقم (٧ ـ ١١)) . بينما سجلت وارداتها من هذه المجموعة ما نسبته ٦,٨ بالمائة من وارداتها الاجمالية (الجدول رقم (٧ ـ ١٢)) . اتجهت معظم صادرات السعودية شبه الاقليمية الى البحرين، وتشكلت من النفط، بينما استوردت معظم احتياجاتها شبه الاقليمية من الكويت(٦٦

بالمائة) تلتها البحرين (٢٢ بالمائة) . وقد سجلت تجارة السعودية شبه الاقليمية فائضاً بسيطاً بلغت قيمته ١,٥ مليون دولار خلال عام ١٩٧٧ (الجدول رقم (٧ ـ ١٠)) .

٧ ـ التجارة شبه الاقليمية

تعتبر مساهمة حركة التجارة فيما بين أقطار المجلس محدودة الأهمية بالنسبة لتجارة شبه الاقليم الدولية فقد بلغت نسبة الواردات فيما بين أقطار المجلس ٦ بالمائة فقط من اجمالي وارداتها العالمية ، يضاف اليها ما نسبته ٥ بالمائة من بقية الأقطار العربية (الجدول رقم (٧ ـ ١٢)) .

وسجلت التجارة شبه الاقليمية ، خاصة في جانبها الاستيرادي ، وضعاً خاصاً بالنسبة لسلطنة عُمان ، التي استوردت من اقطار المجلس ما نسبته ١٧,٧ بالمائة من اجمالي وارداتها خلال عام ١٩٧٧ . تليها قطر بنسبة ٧,٩ بالمائة ، ثم السعودية بنسبة ٦,٨ بالمائة (الجدول(٧ـ ١٢)) .

بلغت نسبة الصادرات شبه الاقليمية ٢,٩ بالمائة فقط من اجمالي صادرات أقطار المجلس العالمية خلال عام ١٩٧٧ ، يضاف اليها ما نسبته ٢,١ بالمائة ، اتجهت لبقية الاقطار العربية (الجدول رقم (٧ ـ ١١)) .

وتحتل تجارة التصدير شبه الاقليمية أهمية خاصة بالنسبة للبحرين ، كما سبق أن رأينا ، حيث صدرت الى اقطار المجلس ما نسبته ٦٠,٤ بالمائة (الجدول رقم (٧ ـ ١١)) . بينما قلّت اهمية شبه الاقليم بالنسبة لصادرات الاقطار العربية الخليجية الاخرى (الكويت ٦,٦ بالمائة) السعودية ٢,٣ بالمائة ، قطر ٧ بالمائة ، الامارات وعُمان ٣,٠ بالمائة(الجدول رقم (٧ ـ ١١)).

ورغم ضعْف المعلومات المتوافرة عن تركيبة التجارة شبه الاقليمية ، الآ أنه من الواضح ان معظمها مكون من سلع أعيد تصديرها ، وتشتمل على معدات البناء والتعدين ووسائط النقل والسلع الاستهلاكية المعمرة (خاصة من الإمارات التي تساهم دبي بما نسبته ٩٤ بالمائة من صادراتها المعادة) .

تشتمل الصادرات شبه الاقليمية ذات المنشأ الوطني على الليمون الجاف ، أنابيب الاسبستوس، التمور، الاسماك والطحين من سلطنة عُمان، الالومنيوم والجمبري من البحرين، الاسمدة والمدخلات الزراعية والمصنوعات اليدوية التقليدية من السعودية ، والاسمدة ومواد البناء والبيوت الجاهزة من الكويت ، والاسمدة والصلب من قطر .

وبالنسبة لميزان التجارة بين اقطار شبه الاقليم ، وكما سبق بيانه ، سجلت كل من البحرين والسعودية والكويت والامارات فائضاً ، بينما سجل ميزان عُمان وقطر عجزاً خلال عام ١٩٧٧ .

خامساً : ملاحظات استنتاجية / خلاصة

أظهرت تحليلاتنا السابقة للتطورات الحديثة لتجارة اقطار المجلس الخارجية والاوضاع المتعلقة بموازين مدفوعاتها ، اعتماد هذه الاقطار الكبير على علاقاتها الاقتصادية الدولية ، سواء فيما يتعلق بالتجارة ، أو الاستثمار . كما اتسم هيكل العلاقات التجارية فيما بين اقطار المجلس بالضعف الشديد ، والشيء نفسه يمكن أن يذكر بالنسبة لتجارة اقطار المجلس مع بقية الاقطار العربية .

وقد اظهرت موازين المدفوعات باعتبارها مرآة حقيقية تعكس صورة الاقتصاديات النفطية ، ضعف قاعدة اقتصادياتها خارج قطاع النفط . خاصة ما أظهرته حسابات ميزان المدفوعات غير النفطي .

كما يتميز نظام التجارة والمدفوعات ، بصورة عامة ، بالحرية في جميع اقطار المجلس ، باستثناء بعض القيود ، في نطاق محدد . وهذا الأمر يعكس كذلك قوة واهمية العلاقات الاقتصادية في دائرتها الجغرافية الاقتصادية الدولية بالمقارنة مع العلاقات المماثلة في دائرتها شبه الاقليمية التي اتسمت بالمحدودية .

بلغت نسبة التجارة شبه الاقليمية ٣,٩ بالمائة فقط من اجمالي تجارة اقطار المجلس العالمية خلال عام ١٩٧٧ (الجدول رقم (٧ ـ ١٣))، وما نسبته ٦ بالمائة بالنسبة للواردات وما نسبته ٢,٩

جدول رقم (٧ ـ ١٣)

تجارة اقطار مجلس التعاون الخليجي على المستوى شبه الاقليمي والاقليمي والدولي ، للسنة ١٩٧٧

القطـر	اقطار مجلس التعاون الخليجي (ملايين الدولارات)	(٪)	الاقطار الأخرى (ملايين الدولارات)	(٪)	الاقطار العربية الاخرى (ملايين الدولارات)	(٪)	المجموع (ملايين الدولارات)	(٪)
الامارات العربية المتحدة	٥٥٧,٤	٣,٩	٦٠,٦	٠,٥	١٣٥٥٩,٨	٩٥,٦	١٤١٧٧,٩	١٠٠
البحريـن	٢٨٠,٨٦	١٨,٤	١٥,٤	١,٠	١٢٢٩,٨	٨٠,٦	١٥٢٦,١	١٠٠
السعوديـة	١٩٧٨,٨	٣,٤	١٨١١,٤	٣,١	٥٤٣٣٢,٢	٩٣,٥	٥٨١٢٢,٠	١٠٠
عُمان	١٥٨,٨	٦,٥	٢,٣	٠,١	٢٢٨٨,٤	٩٣,٤	٢٤٤٩,٥	١٠٠
قطـر	١١٠,٧	٣,٥	٢٨,٨	١,٠	٢٩٩٠,٠	٩٥,٥	٣١٢٩,٥	١٠٠
الكويـت	٦٠٠,٣	٤,٤	٧٦٧,١	٥,٧	١٢١٩٤,٧	٨٩,٩	١٣٥٦٢,٢	١٠٠
المجمـوع	٣٦٨٦,٨٦	٣,٩	٢٦٨٥,٦	٣,٠	٨٦٥٩٤,٩	٩٣,١	٩٢٩٧٥,٧	١٠٠

المصدر : احتسبت من : الجدولين رقم (٧ ـ ١١) و(٧ ـ ١٢) من هذا الفصل .

بالمائة للصادرات . احتلت السعودية النسبة الكبرى فيما يتعلق بالتجارة شبه الاقليمية ، حيث ساهمت بما نسبته ٥٣,٧ بالمائة من هذه التجارة خلال عام ١٩٧٧ ، كما ساهمت السعودية بالنسبة الكبرى من اجمالي تجارة اقطار المجلس الدولية ، فبلغت نسبة مساهمتها فيها ٦٢,٥ بالمائة (الجدول رقم (٧ ـ ١٤)) .

جدول رقم (٧ ـ ١٤)

تجارة اقطار مجلس التعاون الخليجي في الاطار شبه الاقليمي والدولي ، للسنة ١٩٧٧

القطـر	مجموع اقطار المجلس (الدائرة شبه الاقليمية)		العالـم	
	(ملايين الدولارات)	(٪)	(ملايين الدولارات)	(٪)
الامارات العربية المتحدة	٥٥٧,٤	١٥,١	١٤١٧٧,٩	١٥,٣
البحريـن	٢٨٠,٩	٧,٦	١٥٢٦,١	١,٦
السعوديـة	١٩٧٨,٨	٥٣,٧	٥٨١٢٢,٠	٦٢,٥
عُمـان	١٥٨,٨	٤,٣	٢٤٤٩,٥	٢,٦
قطـر	١١٠,٧	٣,٠	٣١٢٩,٥	٣,٤
الكويـت	٦٠٠,٣	١٦,٣	١٣٥٦٢,٢	١٤,٦
المجمـوع	٣٦٨٦,٩	١٠٠	٩٢٩٧٥,٧	١٠٠

المصدر : احتسبت من : الجدولين رقم (٧ ـ ١١) و (٧ ـ ١٢) .

ويلاحظ أي متتبع لتطورات التجارة بين أقطار المجلس عدم استقرارها وتعرضها لتقلبات حادّة ، وهو الأمر الذي يعكس ارتفاع نسبة السلع المعاد تصديرها ضمن مكوناتها وعدم استنادها الى قاعدة انتاجية تتسم بالتنوع ، بالإضافة الى محدودية أهميتها . فعلى سبيل المثال تقلبت نسبة واردات البحرين من السعودية إلى وارداتها العالمية من ٨ بالمائة في عام ١٩٧٠ إلى ما نسبته ٦٣,٤ بالمائة خلال عام ١٩٧٤ ، ثم تراجعت ثانية إلى ما نسبته ٩ بالمائة عام ١٩٧٨ ، ويشير هذا الأمر بالدرجة الأولى إلى الوضع المتعلق بواردات النفط (الجدول الملحق رقم (٩)). كما تقلبت أهمية صادرات البحرين للسعودية من نسبة ٣٢,١ بالمائة من اجمالي صادراتها العالمية خلال عام ١٩٧٠ إلى ما نسبته ٥١,١ بالمائة عام ١٩٧٧ ثم تراجعت الى ما نسبته ٢١,٦ بالمائة عام ١٩٧٨ (الجدول الملحق رقم(٩)). كما يمكن الاستشهاد وبمثل مستمد من تجـارة الكويت مـع السعوديـة ، فقد انخفضت نسبة صادرات الكويت للسعودية من ١٨,٩ بالمائة عام ١٩٧٠ إلى ٤,٤ بالمائة فقط خلال عام ١٩٧٧ (الجدول الملحق رقم (١٠)) .

كما يسود الموقف نفسه ، بشكل عام ، تجارة اقطار المجلس مع بقية المجموعة العربية ، فقد بلغت نسبة تجارة أقطار المجلس مع بقية الاقطار العربية ٣ بالمائة من اجمالي تجارتها العالمية (الجدول رقم (٧ ـ ١٣) بما نسبته ٥ بالمائة للواردات وما نسبته ٢,١ بالمائة للصادرات . وفيما يتعلق بمسألة التجارة بين الاقطار العربية واهميتها فستتابع بحثها في الفصل التاسع .

وفيما يتعلق بعلاقات اقطار المجلس التجارية مع الدائرة الدولية (خارج اطار الدائرتين شبه الاقليمية والاقليمية)، والتي تحتل مركز الصدارة من حيث اهميتها النسبية ، فيتوقع استمرار أهميتها في ضوء العوامل والمؤشرات التالية :

١ ـ من أهم العوامل التي ستساهم في استمرار الاعتماد على الاسواق العالمية في تجارة أقطار المجلس الخارجية ، استمرار قدرتها على توفير العملات الأجنبية التي تؤمنها عملية تصدير النفط ، بالإضافة الى ضعف قاعدة الانتاج الزراعي والصناعي في الاقطار الاعضاء وارتفاع الميل الحدي للاستيراد لدى هذه المجموعة ، واتباعها لسياسة تنويع قاعدتها الانتاجية والتصنيع والتنمية الاجتماعية . كل هذه العوامل تضغط في اتجاه متابعة الاعتماد على الدائرة الدولية بأكثر من الدائرتين شبه الاقليمية والاقليمية (الجدول الملحق رقم (١١)) .

٢ ـ تشير الاتجاهات المتعلقة بسياسة تنويع القاعدة الانتاجية لأقطار المجلس الى تبنيها لمشاريع الصناعات البتروكيمائية بشكل كثيف ، وهي المشاريع التي تعتمد على الاسواق الدولية بالدرجة الأولى ، خاصة وأن أقطار المجلس لم تتجه ، حتى الآن ، وعلى نطاق ملحوظ ، اتجاهاً تكاملياً أو منسقاً في صناعاتها البتروكيمائية المقامة ، وانما على العكس اتسم هذا التوجه بميله نحو التنافس والازدواجية نتيجة تشابه المشروعات المقامة من بتروكيمائية واسمدة وغيرها[٩] .

ولا ضير هنا من تكرار الإشارة الى المثل المتعلق بدول السوق الأوروبية المشتركة التي بدأت اقامتها عندما اتسمت قاعدتها الأنتاجية بالتنوع وكانت نسبة التجارة فيما بينها ٣٥ بالمائة ، ثم ارتفعت في غضون خمس سنوات الى ٥٠ بالمائة[١٠]. وهذا المثل يوضح الفرق بين سوق مشتركة تمت إقامتها ضمن قاعدة انتاجية متنوعة كقاعدة دول السوق الاوروبية المشتركة ، أو ضمن قاعدة غير متنوعة وتتسم بالضعف الشديد ، كتلك القاعدة المتوفرة لأقطار مجلس التعاون حالياً .

٣ ـ يتوقع استمرار تراجع تجارة الترانزيت والتجارة في السلع المعاد تصديرها بين الاقطار الأعضاء ، وذلك لاتجاه كل قطر لاقامة وتطوير وتوسيع موانئه وشبكة مواصلاته لتكون قادرة على خدمة وارداته وصادراته مباشرة .

وبالرغم مما ذكر أعلاه ، فإنَّ هناك ملامح اتجاهات ايجابية ، وان كانت تتسم بالمحدودية في هذه المرحلة ، وتتعلق هذه الاتجاهات بنتائج اقامة بعض الصناعات المشتركة والتي يتم تسويق كل

---

(٩) Tim Niblock, «The Prospects for Integration in the Arab Gulf,» in: Tim Niblock, ed., *Social and Economic Development in the Arab Gulf* (London: Croom Helm for Centre for Arab Gulf States, 1980), p. 205.

(١٠) Ibid.

منتجاتها او جزء كبير منها في الاسواق الخليجية . فعلى سبيل المثال تتجه معظم منتجات مجمع الصلب القطري الذي انشىء عام ١٩٧٨ بطاقة اجمالية قدرها ٤٤٠,٣٢٠ طناً الى السعودية والامارات والكويت(١١) . وهذه المبادرات تساهم في تطوير التجارة شبه الاقليمية . على انه لا يمكن اغفال محدودية تأثير هذه التوجهات في المستقبل المنظور . « فبالرغم من توقيع العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتنسيق بين الدول العربية الخليجية ، فإنها لم تتمكن من النجاح في خلق اساليب ووسائل تزيد من اعتمادها الاقتصادي المتبادل ، ولكنها على العكس من ذلك ساهمت في تخفيض درجة هذا الاعتماد الاقتصادي »(١٢) .

وفي الوقت الذي لا يتوقع فيه أن تساهم جهود تنويع القاعدة الانتاجية ، وبخاصة الصناعية ، في زيادة حركة التجارة بين أقطار المجلس ، زيادة رئيسية في المستقبل المنظور ، فان تعاونها الاستثماري في ميدان تنويع مصادر الدخل ، يبدو أنها كذلك ستتخذ لها من الدائرة الاقليمية والدولية منطلقاً لنشاطاتها باكثر من الدائرة شبه الاقليمية ، وهذا ما سيجري تحليله بشكل مفصل في الفصول القادمة .

ونقطة أخيرة ينبغي أن نثبتها هنا ، وفق مقتضيات التسلسل المنطقي للنتائج ، تتعلق بقاعدة الاحصاءات المتعلقة بموازين مدفوعات الاقطار الاعضاء ، فهي قاعدة تتسم بالضعف ، وينبغي توجيه جهد منظم ومنسق لتقويتها ، وذلك بالتعاون مع كل من صندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي .

---

(١١) بلغت المبيعات المحلية من الصلب ما نسبته ٩ بالمائة من اجمالي مبيعات وصادرات الشركة القطرية لانتاج الصلب فحسب . بينما كان نصيب اقطار مجلس التعاون الخليجي ٧٩ بالمائة (٤٠ بالمائة للسعودية ، ٢٤ بالمائة للامارات العربية المتحدة و٣ بالمائة للكويت) . وشملت قائمة الاقطار الاخرى المستوردة للصلب من قطر كلاً من العراق والاردن . انظر : دولة قطر ، دائرة الجمارك ، التقرير السنوي للصادرات والواردات لعام ١٩٨٠ .

(١٢) Niblock, «The Prospects for Integration in the Arab Gulf,».

القسم الثالث

دوافع التعاون الانمائي في الاطار شبه الاقليمي والاقليمي والدولي

الفصل الثامن

دوافع التعاون الانمائي - المنطلقات العامة

مقدمة

تولد عن مختلف أشكال التعاون الانمائي والانظمة المتعلقة بها - كمناطق التجارة الحرة والاسواق المشتركة والاتحادات الاقتصادية وغيرها - الأمل في قدرتها على المساهمة في التعجيل بتحقيق النمو الاقتصادي للبلدان التي تشملها. وعلى الرغم من التعثر الذي أصاب العديد من هذه الأنظمة، أو فشلها في تحقيق الأهداف المرجوة منها، فقد استمر التعاون أو التوجه الاقليمي، كأحد الاهداف الرئيسية للعديد من البلدان النامية. ويؤكد على ذلك نشوء العديد من الأنظمة التعاونية خلال مرحلة السبعينات واستمرارية اقامتها خلال فترة الثمانينات. ويمكن الاستشهاد في ذلك بتأسيس السوق المشتركة لمنطقة الكاريبي في عام ١٩٧٣، والمجتمع الاقتصادي لدول غربي افريقيا ١٩٧٥، بالاضافة الى المشروع الأكثر اتصالاً بموضوعنا والمتعلق بانشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال عام ١٩٨١ (الفصل الخامس). وتشير كل هذه التطورات الى استمرارية وإحياء عملية الاهتمام بترتيبات التعاون الانمائي في العديد من مناطق العالم.

ويُنظر الى مختلف أشكال التعاون من زاوية مساهمتها في إنعاش فرص النمو الاقتصادي والتنمية، كما وصفها تقرير حديث للامم المتحدة عندما قال: « أحدثت موجة الكساد العالمي العميقة والطويلة، والتي رافقتها ضغوطات تضخمية في البلدان المتقدمة اقتصاديا، بالاضافة الى زيادة أسعار النفط، والتقلبات في أسعار السلع الأخرى، وما نجم عنها من مشاكل مالية متصلة بموازين المدفوعات، أحدثت كل هذه التطورات الحديثة تغييرات دراماتيكية في الاقتصاد العالمي، وأدت في الوقت نفسه إلى تنبه أعظم لامكانات الاعتماد الجماعي على الذات ». « وقد أنعشت الرغبة في المحافظة على التقدم الاقتصادي الذي حققته الدول والإصرار على

تأمين التقدم المستقبلي في مواجهة موقف اقتصادي عالمي يسوده عنصر عدم التأكد ، أنعشت هذه الرغبة دافع الدول النامية للتوجه صوب المزيد من التعاون الانمائي »(١) .

ويعتقد بأن الحالة الراهنة لتجارب التعاون الاقتصادي في قارات العالم النامي الثلاث تؤيد ، وبقوة ، الافتراض بأن هذه الانظمة المتعلقة بالتعاون الانمائي تؤمن أحد الطرق القليلة والمتاحة للعالم الثالث من أجل كسر الحلقة المفرغة من التخلف الاجتماعي والركود الاقتصادي(٢) . عبرت عن ذلك النداءات المستمرة من قبل جميع المراكز القيادية ضمن مجتمعات العالم النامي ، والتي شملت رجال الدولة والمفكرين والأكاديميين والمؤسسات الشعبية على حد سواء ، تلك النداءات المطالِبَة بتحقيق التكامل الاقليمي(٣) .

في ظل هذا الموقف يستهدف القسم الثالث استكشاف العناصر الأساسية التي تشكل دافعاً اساسياً لتوجه أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي صوب التعاون الانمائي ، تلك العناصر التي تترجم مجموعة الحاجات الفعلية المؤدية الى خلق القوة الدافعة للتعاون الانمائي(٤) وتحدد مدى الحاجة لتبني استراتيجية إنمائية مشتركة لخدمة الأهداف العامة . وسيخصص الفصل الثامن (الأول من هذا القسم) لاستكشاف الأساس العام ، أو المنطلقات الاساسية للتعاون . وسيتم الاحتكام في ذلك إلى محددات التنمية الرئيسية باعتبارها الأداة للتحليل المطلوب . وينبغي التأكيد ، مبدئياً ، على أن اهتمامنا لن ينصب فقط على الجوانب الكمية المتعلقة بنتائج التعاون الانمائي رغم أهميتها ، وانما سيتركز على الجوانب والاعتبارات النوعية ، والتي يصعب اخضاعها للمقاييس الاحصائية ، والتي تحتل اهتماماً خاصاً بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية للأقطار العربية الخليجية ، كما سبق ان رأينا في الفصل الرابع ، خاصة لدى الأخذ في الاعتبار أن هذه الاقطار حققت معدلات عالية للنمو وفق المقاييس الاحصائية الكلية (aggregate) سواء بالنسبة لإنتاجها القومي الإجمالي او معدل الدخل الفردي .

هذا وسيجري التزامنا ، لأغراض التحليل ، بالهدف التنموي المشترك التالي لأقطار المجلس والذي مفاده : بناء قاعدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية القادرة على تحقيق النمو الذاتي التلقائي ، الحقيقي والآمن فور العبور إلى عصر ما بعد النفط .

وسيتم الالتزام في هذا الفصل ، في المرحلة الحالية ، بالمفهوم الواسع للتعاون ، الذي

---

(١) John P. Renninger, *Multinational Cooperation for Development in West Africa* (New York: Pergamon Press for United Nations Institute for Training and Research [UNITAR], [c1979]), p. 18.

(٢) Miguel S. Wionczek, *Economic Co-Operation in Latin America, Africa, Asia: A Handbook of Documents* (Cambridge, Mass.: The Massachusetts Instiute of Technology; Publishers Composition Service, Inc., 1969), p. 29.

(٣) John Ravenhill, «Regional Integration and Development in Africa: Lessons from the East African Community,» *The Journal of Commonwealth and Comparative Politics*, vol. 17, no. 3 (November 1979).

(٤) Yusif A. Sayegh, *The Determinants of Arab Economic Development* (London: Croom Helm, 1978), vol. 2, p. 25.

يشمل من ناحية جميع اشكال التعاون الانمائي المعروفة ودرجاتها المختلفة (من التعديل الى الانسجام الى التنسيق الى الترابط وحتى تحقيق التكامل) ، كما يشمل من ناحية أخرى أوسع الدوائر الجغرافية ـ الاقتصادية التي تشتمل على الدائرة شبه الاقليمية والاقليمية والدولية .

وفي الوقت الذي سيتم فيه التعرف على جدوى التعاون الانمائي من زاوية المجال الحيوي (الاقتصادي ـ الجغرافي) في الفصلين القادمين التاسع والعاشر ، فسيتم تحديد شكل التعاون المقترح ومنهاجه من زاويته النوعية في القسم الرابع بفصوله الثلاثة .

أولاً : حركة التنمية والحاجة إلى التعاون الانمائي

لا يمكن فهم فوائد التعاون الانمائي وتقديرها بدون الاحاطة بعلاقة هذا التعاون بمحددات التنمية وديناميكيتها . ورغم أن اقتصاديات التكامل الاقتصادي ركزت على المزايا الناجمة عن اقتصاديات النطاق (Economies of Scale) الاّ أن موضوع التعاون الانمائي يجب أن يفهم بأبعد وأعمق من ذلك ، ليشمل مدى قدرته على توليد الطاقة اللازمة لتحقيق التنمية ذاتية التوليد .

ويترتب على ذلك أن لا تنحصر تأثيرات التعاون الانمائي في التشابك المتحقق للقطاعات الصناعية بمفهومها الضيق ، بل يجب أن تنطلق من قطاعات الاقتصاد الوطني الانتاجية والهيكلية كافة (التجارة ، النقل والمواصلات والخدمات المالية وغيرها من النشاطات المتصلة) ولتحدث تأثيرات جذرية من شأنها أن تحقق زيادة رئيسية في حجم وأهمية التشابك في العلاقات التنموية بين مجموعة الدول المتعاونة على حساب التشابك في علاقاتها التنموية الدولية .

وهكذا يجب أن لا يرتبط الدافع الى التعاون فقط بقدرته على تحقيق النشاطات والمشروعات الانمائية المشتركة ، والتي لا يمكن ان تتحقق سواء بالجهد المشترك أو من خلاله ، وانما يضاف الى ذلك قدرة المنهاج المتبع للتعاون على تأمين الاطار الأكثر فعالية وملاءمة لتسريع النمو الاقتصادي والحد من تعرض أقتصادياتها للمعوقات الهيكلية والاختلالات التي تتعرض لها القطاعات الانتاجية والمثقلة بالأعباء الناجمة عن تتابع الاختناقات التي تواجهها حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية(٥) .

---

(٥) United Nations [UN], «Development Implications of Cooperation,» in: *Cooperation for Economic Development of Eastern Africa* (New York: UN,1971), part 3(Report of the Eastern African Team, part 3, ST/ECA/140).

لقد حددت هذه الاسس الاربعة بالنسبة الى الكويت . إلا ان الكاتب يعتقد انها تنطبق ايضاً على اقطار الخليج العربي ككل . انظر ايضاً :

H. el-Beblawi and E. Shafey, *Strategic Options of Development for Kuwait*, IBK Papers, Series no. 1 (Kuwait: Industrial Bank of Kuwait [IBK], 1980).

ويكتسب تطبيق هذه المفاهيم على الوضع المتعلق بأقطار مجلس التعاون الساعية الى استراتيجية بناء اقتصاديات ما بعد النفط أهمية خاصة ، كون اقتصاديات هذه الاقطار تعتمد اعتماداً حاسماً على مورد ناضب ، حيث تجمع التقديرات كافة ، المتفائل منها والمتشائم على حد سواء ، على محدودية عمر المخزون النفطي ، والذي يقدر بأن ينضب خلال فترة تمتد في المتوسط بالنسبة لجميع أقطار المجلس إلى ٥٦ عاماً فقط . ويتراوح عمر النفط في حدّه الاقصى بين ١٦٨ عاماً بالنسبة للكويت و ١٢ عاماً في حده الادنى بالنسبة للبحرين (راجع الجدول رقم ١ ـ ١ في الفصل الأول) .

ننتقل الآن للبحث في الكيفية التي تساهم بها محددات التنمية في خلق القوة الدافعة للتعاون ، مستشهدين في ذلك باحتياجات بعض القطاعات الانمائية ، بالإضافة إلى مساهمة التعاون في حل المشكلات الهيكلية التي تواجهها .

١ ـ المعوقات الهيكلية والتعاون لمواجهتها

أ ـ معوقان رئيسيان

مستذكرين التقويم الذي تم اجراؤه لمسار التنمية في اقطار المجلس خلال فترة السبعينات ومطلع الثمانينات ، في القسم الاول من هذا البحث ، والذي أظهر أن حركة التنمية ، في مسارها لتحقيق عملية تنويع قواعدها الانتاجية من أجل بناء اقتصاديات ما بعد النفط ، واجهت العديد من المعوقات الهيكلية والتي يجب مواجهتها وتنحيتها اذا ما أريد تحقيق تنمية حقيقية عميقة الأثر وشاملة . ونشير فيما يلي الى أهم تلك المعوقات التي تتوجب معالجتها :

(١) يعتبر القطاع الزراعي ، بحكم محدودية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة له ، قليل الأهمية ، وآفاق تنميته تتسم بصورة عامة بمحدوديتها . ومن المعلوم أن هذا القطاع يعتبر الهيكل العظمي لمعظم الاقتصاديات العالمية ، وتتعدى أهميته حدوده لتشكل قطاعات الاقتصاد الوطني كافة ، يضاف الى ذلك اعتبار هذا القطاع الملجأ الوحيد لضمان تحقيق الأمن الغذائي ، لكونه أحد الاهداف الاستراتيجية المتفق عليها للتنمية في جميع أنحاء العالم .

ومما لا شك فيه أن هذا الوضع يضغط باتجاه التعبئة الجماعية للموارد المتاحة والمحدودة بطبيعتها من ناحية ، كما يضغط في الوقت نفسه باتجاه توسيع المجال الحيوي للتعاون . وهو الأمر الذي سيخضع للمزيد من التحليل في الفصل التالي المتعلق بدوافع التعاون الاقليمي .

(٢) لم تُظهر انجازات حركة التنمية تحقيق تغييرات هيكلية في اقتصاديات اقطار المجلس ، برغم ارتفاع معدلات النمو المتحققة في الانتاج القومي الإجمالي ، أو بالنسبة لمعدلات الدخل الفردي ، حيث لم ترتبط هذه المعدلات بارتفاع مستوى الانتاجية المتحققة من خلال تحسين الكفاءة الانتاجية أو التقدم التكنولوجي في استعمالات الموارد المتاحة ، كما لم تنشأ عن تنامي الأصول المتعلقة برأس المال الحقيقي . وكل هذه العناصر التي تقف ، في الفكر الاقتصادي ، وراء رفع معدلات النمو الاقتصادي ، تمثل الحلقة المفقودة في حالة الأقطار العربية الخليجية ، والتي نجم

نموها الاقتصادي عن مجرد تحويل الاصل الطبيعي (natural asset) (النفط والغاز) الى أصل نقدي (a money asset) . وعليه فإن التنمية ، وفق المنطلق الوطني ، لم تحقق التغييرات الجذرية والتي تقود الى تنميه حقيقية بمفهومها المحدد في مقدمة هذا البحث .

ب ـ قواعد التنمية

يدفع هذا الوضع باتجاه تحقيق التنمية وفق مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات ، وذلك من أجل اقامة قاعدة التنمية المتنوعة والمستندة الى برامج التقدم العلمي والتكنولوجي .

وتعتمد عملية تحقيق النمو الحقيقي في الدخل القومي واستكمال حلقته المفقودة ، والمشار اليها اعلاه ، على أربع قواعد أساسية :

(١) الحصول على معدل وشروط مثلى من تحويل النفط والغاز الى أصول مالية وأصول أخرى حقيقية ، سواء على المستوى شبه الاقليمي أو الاقليمي أو الدولي .

(٢) الحصول على المعدل الأمثل للمدخرات الناجمة عن الدخل الجاري وإعادة استثمار الايرادات المتحققة .

(٣) تحقيق التخصيص القطاعي الأمثل والتوطن الجغرافي الأمثل للاستثمارات من أجل تحقيق أفضل فرص النمو لاقتصاديات الاقطار الاعضاء وحماية الاستثمارات الدولية من التآكل من خلال التضخم والتقلبات في سعر صرف العملات الأجنبية .

(٤) بناء رأس المال البشري اللازم لنهضة الأمة .

ترجح القواعد الأربع المشار إليها أعلاه والمتعلقة بتحقيق الشروط المثلى لتحويل النفط والغاز الى أصول اقتصادية حقيقية تساهم في إحداث تنمية حقيقية من خلال تحقيق معدل أمثل للادخارات والاستثمارات على المستوى القطاعي والجغرافي ، ترجح هذه القواعد إمكانية النجاح في تحقيقها لدى تبني منهاج للاعتماد الجماعي على الذات من ناحية ، وعلى توسيع دائرة المجال الحيوي للاستثمارات المتاحة ، خاصة لما يتضمنه هذا المنهاج من توسيع لدائرة ما يعرف بالطاقة الاستيعابية للاقتصاديات الوطنية ، والتي نشير اليها فيما يلي .

٢ ـ الطاقة الاستيعابية ـ الاطار الفكري

« تعرف الطاقة الاستيعابية بأنها تلك القيمة من الاستثمارات أو معدل الاستثمار الاجمالي المحلي معبراً عنه بتلك النسبة من الانتاج المحلي الاجمالي الكفيلة بتحقيق معدل مقبول من العائد ، وذلك بالتعاون مع مجموعة العوامل الأخرى المساندة والمتوفرة »[٦]

(٦) John H. Adler, *Absorptive Capacity: The Concept and It's Determinants* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1965), and M. Kadhim and B. Poulson, «Absorptive Capacity, Regional Cooperation and Industrialization › in the Arab States of the Gulf,» *Journal of Energy and Development* (University of Colorado), vol. 1, no. 1 (Spring 1976).

وبالنسبة للاقتصاديين ، يمكن تصنيف المعوقات الرئيسية التي تواجه الطاقة الاستيعابية بالبنود الاربعة التالية :

أ ـ حجم الطلب العام والاسواق .

ب ـ ضعف البناء التحتي والمدخلات المكملة .

جـ ـ عدم كفاءة أجهزة التخطيط ومتابعة التنفيذ .

د ـ القيود السياسية والمرفقية والاجتماعية والثقافية .

ورغم أن فكرة الطاقة الاستيعابية ارتبطت أصلاً ، كأداة من أدوات التحليل الاقتصادي بحالة الاقطار الفقيرة والأقل نمواً ، في ظل امكانات مفترضة ، فإنها قابلة للتطبيق على الاقتصاديات صغيرة الحجم كاقتصاديات الاقطار العربية الخليجية . وليس من الصعب تصور الاستفادة من توسيع دائرة التعاون الانمائي ، سواء على المستوى شبه الاقليمي أو الاقليمي أو الدولي من زاوية توسيع دائرة الطاقة الاستيعابية للاقتصاديات التي تجمعها مجموعة من العلاقات المتشابكة ، خاصة نتيجة توسيع الأسواق وحجم الطلب العام الذي يؤدي الى زيادة فرص التنمية الكمية والنوعية وامكاناتها المتاحة . وعليه ، فان مجموع الطاقة الاستيعابية للاقتصاديات التي يجمع بينها شكل من اشكال التعاون الانمائي ، لا بد من أن يزيد عن حاصل مجموع الطاقة الاستيعابية في كل اقتصاد منفصل بين هذه الاقتصاديات . ومما يجدر ذكره أن اتساع حجم الاسواق ليس مهماً فقط بالنسبة للتصنيع ، وإنما كذلك بالنسبة للنشاطات والمشروعات الزراعية والمالية ، كما يوسع دائرة النشاط التجاري فيما بين الاقطار المتعاونة(٧) . وهكذا تساهم عملية توسيع الاسواق في توسيع دائرة الطاقة الاستيعابية المستقبلة للاستثمارات الناجمة عن عمليات استخراج وتصدير النفط والغاز ، والتي تعتبر محدودة ، نسبياً ، في الاقتصاديات الفردية للدول الأعضاء . وعليه فلا بد من ان تؤثر عملية اتساع دائرة الطاقة الاستيعابية نتيجة اتساع دائرة التعاون الانمائي على سياسات انتاج وتصدير النفط من أجل تحقيق عملية الاستغلال الأمثل لهذا المورد ، وتحقيق الشروط المثلى للاستثمارات الناجمة عن ايرادات النفط والمدخرات المرتبطة بها .

إن كثافة الإيرادات النفطية المتحققة منذ عام ١٩٧٣ ، والتي اتجهت فوائضها للاستثمار على الاغلب في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تعكس صغر نطاق الطاقة الاستيعابية لاقتصادياتها الوطنية ، ولا شك بأن اقامة نظام للتعاون الانمائي سواء شبه الاقليمي أو الاقليمي لا بد ان يساهم في اعادة تعبئة استثمارات الفوائض المالية النفطية واعادة توطينها وتحقيق نتائج استثمارية أفضل .

---

(٧) Kamal S. Sayegh, *Oil and Arab Regional Development* (New York: Praeger, 1968), p. 258.

واستشهاداً على ذلك ، يمكن الاشارة الى أن انتاج النفط ارتفع في المملكة العربية السعودية بنسبة ١٢ بالمائة فيما بين عام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، بينما ارتفعت ايرادات النفط بنسبة ٤٢٠ بالمائة . ولم تكن السعودية قادرة على استيعاب أكثر من نصف هذا الدخل المتولد ، مما أدى إلى تراكم قيمة احتياطيات المملكة من العملات والأصول الأجنبية ووصولها لأكثر من ٢٠ مليار دولار (٣١ ضعفاً لمستوى عام ١٩٧٠)(٨) . ويعكس هذا المثال ، الوضع العام ، في جميع اقطار المجلس .

واذا ما أضيف الى ذلك الاعتبار المتعلق بالضعف الشديد للموارد الطبيعية والبشرية التي جرى مسحها والتعرف عليها في القسم الأول من هذا البحث ، والتي تضع حداً من امكانية السياسة الاستثمارية المستهدِفة تنويع القواعد الانتاجية ، وبالتالي تخلق دافعاً لخلق بدائل استثمارية في اطارها الجغرافي ـ الاقتصادي (الحيوي) من خلال التعاون الانمائي ، فإن ذلك يعني أن العلاقة بين الاعتبارات المتعلقة بالطاقة الاستيعابية وتوسيع دائرة التعاون تعتبر بطبيعتها ايجابية .

ثانياً : التعاون واقتصاديات النطاق

تعتبر المزايا المرتبطة باقتصاديات النطاق والناجمة عن توجيه المشروعات لخدمة اسواق أكبر حجما ، من أهم أركان نظرية التكامل الاقتصادي . ومما يجدر التأكيد عليه ، في هذا المجال ، أن اقتصاديات النطاق لا تنحصر ، كما سبق بيانه ، في المشاريع الصناعية ، ولكنها تمتد لتشمل كل فرع من فروع النشاط الاقتصادي والاجتماعي . ففي ظل اقتصاد صغير ، على سبيل المثال ، ربما لا يكون من المجدي اقامة مصنع كبير للطاقة المائية ـ الكهربائية ، وذلك لعدم وجود عدد كافٍ من المستهلكين للطاقة الكهربائية التي يولدها . كما أنه ليس من المنطقي اقامة مركز للابحاث في كل فرع من فروع النشاط الزراعي ، حيث لا يتوفر العدد الكافي من الباحثين . وينطبق ذلك على مراكز التدريب ، ومشاريع الخدمات الطبية والأبحاث الصحية ، فليس من المنطق توفير كل فروع التسهيلات الطبية المتخصصة (كمعالجة السرطان مثلاً) اذا ما كانت نسبة الإصابة بالمرض بسيطة .

ولهذه المسألة اهمية خاصة بالنسبة للتنمية في أقطار المجلس ، خاصة ، وأنها شهدت العديد من الأمثلة لمشاريع اغفلت جانب اقتصاديات النطاق ، فأقامت العديد من مراكز الأبحاث والتدريب ومشاريع التنمية الأخرى في ظل نقص كبير من الكوادر المدربة المتوفرة من ناحية ،

---

(٨) Farid Abolfathi et al., *The OPEC Market to 1985* (Lexington, Mass.: Lexington Books for C.A.C.I., Inc. Federal, [©1977]), p. 240.

وضعف مستوى الطلب العام على خدمات مثل هذه المشاريع . وقد تم الاستشهاد في ذلك بمشروع المركز شبه الاقليمي للتدريب على مصائد الاسماك بالكويت كما مر معنا في الفصل الخامس .

١ ـ التصنيع والتعاون الانمائي

تظهر الدراسات التطبيقية المتعلقة باقتصاديات الحجم الكبير (النطاق) أهمية حجم المشروع في تأمين ظروف أكثر اقتصادية لانتاج المشروع من خلال المساهمة في تخفيض تكاليف الانتاج ورفع كفاءة الانتاج ، ومنح فرصة أفضل لتطبيق برامج الابحاث اللازمة لمواكبة متطلبات التقدم وأعباء المنافسة في الاسواق الاقليمية والدولية ، بالاضافة للتطبيق التكنولوجي على هذه الصناعات .

ويلاحظ أن اقتصاديات النطاق المتعلقة بتكاليف الانتاج لا توجد فقط في الصناعات الانتاجية ذات الكثافة الرأسمالية ، كالصناعات الكيماوية والصلب ، ولكنها تنطبق كذلك على الصناعات الاستهلاكية كالمنسوجات .

وتتراوح نسبة الاقتصاد في معدل تكلفة انتاج الوحدة من ٥٦ بالمائة بالنسبة لصناعة الايثيلين و Isopropyl- alcohol الى ما نسبته ٢٠ بالمائة لصناعة الغزل والمنسوجات (الجدول ٨ ـ ١) . وتتحقق أعلى نسبة في اقتصاديات التكلفة على مجموعة المنتجات الكيماوية ، والتي تزيد نسبة مساهمة اقتصاديات الحجم الكبير فيها عن ٤٠ بالمائة من معدل تكلفة انتاج الوحدة ، وكذلك بالنسبة لصناعة الاسمنت والصلب التي تصل فيها هذه النسبة الى ٤٦ بالمائة و ٤٠ بالمائة على التوالي[٩] .

ويلاحظ أن التطبيق الفعال والمجدي لاقتصاديات النطاق في حركة التصنيع ، يستلزم تأمين مجموعة من عوامل يقف على رأسها حجم الاسواق الكامنة لاستيعاب المنتجات والقدرة على التعامل مع هذه الاسواق . وهذا العامل هو الذي خلق سبباً جيداً للجوء الدول النامية إلى تجميع امكانات اسواقها لمواجهة التحدي الذي تستلزمه تطبيقات اقتصاديات النطاق واعتبارات التطوير التكنولوجي المرافق لها، يضاف الى ذلك ضرورة تأمين الاطار المؤسسي الفعال وما يرتبط به من عناصر الخبرة الادارية والتقدم التكنولوجي ، بالإضافة الى المدخلات الانتاجية الرئيسية وعلى رأسها المواد الخام وعناصر الطاقة اللازمة .

---

(٩) S. Tietal, «Economies of Scale and Size of Plant,» *Journal of Common Market Studies,* vol. 13, nos. 1 and 2 (1975), p. 97.

٢ ـ امكانيات تأمين شروط نجاح المشروعات التصنيعية الكبرى

لدى استكشاف امكانية تأمين هذه العناصر اللازمة للاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير من قبل حركة التصنيع في أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي ، يمكن الاشارة الى مجموعة الملاحظات التالية :

أ ـ إن حركة التصنيع في هذه الأقطار ، وكما سبق أن رأينا في القسم الأول ، ما زالت في مهدها وفي أولى مراحل نموها . ويمكن التأكيد هنا على المؤشرات المتعلقة بالكويت ، باعتباره كان سباقاً بين أقطار المجلس ، من الناحية التاريخية في السير في ركب التصنيع . فقياس درجة التصنيع (المحددة بمعدل مساهمة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية منسوبا إلى معدل القيمة المضافة لقطاعات الانتاج السلعي بخلاف البناء والتجارة والنقل والخدمات الحكومية) في دولة الكويت أظهر بأنّ هذه النسبة بلغت في مطلع السبعينات ٦ بالمائة ، وهذه النسبة تعني أن الكويت ما زالت في مرحلة ما قبل التصنيع . كما حافظت الكويت على النسبة نفسها في منتصف السبعينات ، وما زالت دون مستوى النسبة التي خططت لها والبالغة ٨ بالمائة ، وهي في الوقت نفسه تقف بعيدة عن النسبة التي حققتها الدول الصناعية[١٠] .

وتميز هيكل الصناعة الكويتية في منتصف السبعينات بسيطرة الصناعات البتروكيمائية على قطاع الصناعات التحويلية ، حيث ساهم بما نسبته ٧٠ بالمائة من اجمالي القيمة المضافة المتحققة ، بينما ساهمت صناعات المشروبات والمواد الغذائية بنسبة ٥ بالمائة والاخشاب ومنتجاتها بنسبة ٤ بالمائة والصناعات التعدينية (non- ferrous mineral products) بنسبة ٥ بالمائة و fabri- cated metal بنسبة ٦ بالمائة والصناعات الأخرى بنسبة ١٠ بالمائة . كما تعتبر حلقة التشابك في العلاقات الصناعية الكويتية ضعيفة . ويساهم قطاع الصناعات التحويلية بما يقل عن ٥ بالمائة من اجمالي العمالة والتي ازدادت نسبة العمال غير الكويتيين فيها عن ٩٠ بالمائة في منتصف السبعينات .

تظهر المؤشرات المتعلقة بهيكل الصناعة الكويتية ان هذه الصناعة ما زالت في مهدها وأولى مراحل نموها . وذلك يعني أن عملية التصنيع ما زالت عملية طويلة الأجل وتستدعي جهوداً كبيرة وشاقة على مدار حركتها صوب اهدافها في تنويع القاعدة الانتاجية . ونعتقد بأن هذا الوضع ينطبق ، بشكل عام ، على جميع أقطار المجلس ، وإن بدرجات متفاوتة .

ب ـ ان عملية التصنيع أو التنمية الصناعية لا تتم بمجرد اقامة المصانع ، فإن على هذه المصانع أن تكون قادرة ، على مدى عمرها ، على استرداد تكاليفها الرأسمالية بالإضافة الى تحقيق عائد (تجاري و / أو عائد اجتماعي) ، والاّ فبدلا من مساهمتها في توليد الثروة تكون قد ساهمت في

---

(١٠) عرفان شافعي ، « الصناعة التحويلية في الوطن العربي : تقييم دوافعها واهدافها ، » مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت) ، السنة ٦ ، العدد ١ (نيسان / ابريل ١٩٧٨) .

جدول رقم (٨ ـ ١)

اقتصاديات النطاق في تكاليف الانتاج بالنسبة لبعض الصناعات التحويلية حسب دراسات ما قبل الجدوى او البيانات الهندسية

الرقم	الانتاج ، الطاقة والتكاليف	الوحدة	التغيرات في الطاقة وتكلفة الانتاج				الحد الاقصى للانخفاض في تكلفة الانتاج (٪)	عوامل النطاق
١	الومينا الطاقة التكلفة للطن	 (الف طن / سنة) (دولار ١٩٦٥)	 ٦٠ ٨٢,٣٠	 ١٠٠ ٧٣,٤٥	 ١٦٥ ٦٧,٤٥	 ٣٣٠ ٥٩,٠٠	٢٨	٠,٨٠٤
٢	اسيتيلين (من الغاز الطبيعي) الطاقة التكلفة للطن	 (الف طن / سنة) (دولار ١٩٦٥)	 ١٣,٦ ٤٦٥	 ٢٧,٢ ٣٧٦	 ٤٥ ٣٢٠		٣١	٠,٦٨٨
٣	نيترات الامونيوم الطاقة التكلفة للطن	 (الف طن / سنة) (دولار ١٩٥٧)	 ٥٠ ١٩٠,٤	 ١٠٠ ١٤٥,١	 ١٥٠ ١٢٥,٦	 ٣٠٠ ١٠١,٥	٤٦	٠,٦٤٩
٤	عبوات بيرة زجاجية الطاقة التكلفة للطن	(عدد ماكينات صنع العبوات (moulding machines) (دولار / ١٩٥٧)	 ١ ٨,٥١	 ٢ ٧,٢٥	 ٦ ٦,١٣	 ١٢ ٥,٦٩	٣٣	٠,٦٩٥
٥	الاسمنت الطاقة التكلفة للطن	 (الف طن / سنة) (دولار / ١٩٥٩)	 ١٠٠ ٢٦	 ٤٥٠ ١٩,٨	 ٩٠ ١٦,٤	 ١,٨٠٠ ١٣,٩	٤٦	٠,٥١٧

يتبع

تابع الجدول رقم (٨ ـ ١)

	ايثيلين (من الغازولين) الطاقـة التكلفة للطن	(الف طن / سنة) (دولار / ١٩٦٠)	١٠ ٥٧٠	٢٠ ٤١٣	٦٠ ٢٥٠		٥٦٠	٠,٥٤٠
٧	بوليثيلين (ضغط عالٍ) الطاقـة التكلفة	(الف طن / سنة) (دولار / ١٩٦٠)	٨,١٣ ٤٩٢	١٢ ٤١٧	٢٤ ٣٨٣		٢٢	٠,٧٧٠
٨	الصلب(منتجات اسطوانية مغلفة) الطاقـة التكلفة للطن	(الف طن / سنة) (دولار / ١٩٦٦)	٥٠ ١٦٢,٦	١٠٠ ١٣٠	٢٠٠ ١٠٣,٣	٣٠٠ ٩٧	٤٠	٠,٧١١
٩	المنسوجات القطنية (ملابس من النوع قليل الجودة والغزل) الطاقـة تكلفة الوحـدة	(عدد المغازل / الانوال) (الرقم القياسي)	٢٠٠٠ / ٩٠ ١٠٠	٦٠٠٠ / ٢٧٠ ٨٣	١٠٠٠٠/ ٤٥٠ ٨١	١٨٥٠٠ / ٨٣٠ ٨٠	٢٠	٠,٨٩١
١٠	المنسوجات القطنية (ملابس من الصنف الممتاز والغزل) الطاقـة تكلفة الوحـدة	(عدد المغازل / الانوال) (الرقم القياسي)	٢٠٠٠ / ٤٣ ١٠٠	٦٠٠٠ / ١٣٠ ٦٩	١٠٠٠٠/ ٢١٤ ٦٤	١٨٥٠٠/ ٣٩٦ ٦٠	٤٠	٠,٧٥٩

المصدر : احتسبت من : S. Tietal, «Economics of Scale and Size of Plant,» *Journal of Common Market Studies*, vol. 13, nos.1 and 2 (1975), table 1 , p. 98.

استنزاف الاقتصاد والى مدى يمكن ان تؤدي معه إلى تحطيم المجمعات الصناعية التي تمت اقامتها كـافة[11] . وهنـا فإن عمليـة تكامـل الاسواق في الاطـار شبـه الاقليمي والاقليمي والـدولي والاستعمال الفعال للعلوم والتكنولوجيا لتحقيق التقدم باستمرار ، كل ذلك يعتبر على درجة كبيرة من الأهمية لحركة التصنيع . وتنطبق دلائل ذلك مباشرة على خلق حالة ضاغطة في اتجاه التعاون الانمائي لتحقيق التنمية الصناعية .

جـ ـ يبدو أن طبيعة المشاكل التي تواجهها التنمية الصناعية كما جرى تفصيلها في القسم الأول ، تحتم اللجوء الى منهاج للتعاون الانمائي يساهم في مواجهتها . وترتبط هذه بفقر المواد الاولية ، بخلاف النفط والغاز ، ونقص الخبرات الصناعية و /أو ضعف الميل الشعبي العام نحو العمل الصناعي بالنسبة للمواطن العربي الخليجي ، بالاضافة إلى صغر حجم الاسواق الوطنية .

وعودة كذلك للمثال الكويتي ، فقد أظهرت التحليلات المتعلقة بتقويم انجازات التنمية الصناعية وآفاقها المستقبلية والتي قامت بها لجنة فنية مختصة ، أن مستقبل التنمية الصناعية الذي يستلزم اجراء اصلاحات مؤسسية ، مرهون بحقيقتين أساسيتين ، أولاهما تتعلق بضرورة تأمين الخبرة الفنية والادارية والمنافذ التسويقية وبالحجم اللازم ، وهذه لا يمكن تأمينها سوى من خارج البلاد . وثانيتهما مرتبطة بمعضلة قيام دور فعال للحكومة في اطار بيئة تعتمد على مبادرة القطاع الخـاص . وعليه ، يجب الـوصول الى تصنيف واضـح لدور كـل من القطاع العـام والخـاص والمختلط[12] . وهكذا تستلزم الحقيقة الأولى المتعلقة بتأمين عناصر الخبرة الفنية والادارية والمنافذ التسويقية ، اللجوء الى برنامج للتعاون الانمائي لتحقيقها .

---

(١١) ان المتتبع لتطورات الكساد العالمي الراهن ، والذي هيمن على الاقتصاد العالمي منذ عام ١٩٧٩ ، لا بد من ان يلاحظ تأثيراته ، بعيدة المدى ، على القطاع الصناعي . الامر الذي يولد مخاوف عديدة تجاه مستقبل المجمعات البتروكيمائية الضخمة التي اقيمت في انحاء عديدة من اقطار مجلس التعاون الخليجي ، خاصة في ينبع والجبيل في السعودية وفي الامارات العربية المتحدة وفي قطر .

ففي بريطانيا ، على سبيل المثال ، حقق الانتاج من الصناعات التحويلية تراجعاً كبيراً ، من معدل للنمو بلغ ١ بالمائة خلال عام ١٩٧٩ الى انخفاض في معدل النمو بلغت نسبته ١١ بالمائة خـلال عام ١٩٨١ كـما استمر هـذا الانخفاض في معدل النمو خلال عام ١٩٨٢ . وارتفع حجم البطالة في بريطانيا من ١,٣ مليون الى ما يزيد عن ثلاثة ملايين خلال الفترة نفسها .

ومع ملاحظة تأثيرات ذلك على احدى الصناعات البتروكيمائية البريطانية ، يلاحظ ان شركة (ICI) البريطانية شهدت تخفيضاً كبيراً في حجم العمالة لديها من ٨٩٣٠٠ عامل عام ١٩٧٩ الى حوالى ٧٠٠٠٠ عامل في نهاية عام ١٩٨١ . كما تراجعت قيمة الارباح المتحققة الى ادنى مستوى لها منذ الثلاثينات حيث انخفضت قيمة الارباح المتحققة قبل خصم الضريبة من ٣٦٦ مليون جنيه استرليني الى ٧٣ مليون جنيه فقط ، انظر :

The Times (London), 5, 9/11/1981, p. 17.

وفي الوقت الذي يثير فيه هذا الوضع احتمال تعرض هيكل الصناعة الخليجية بمجملها للخطر وذلك اذا ما توفرت ظروف مماثلة للكساد ، فإنها تنبّه كذلك الى ضرورة التعاون لمواجهة مثل هذه الاخطار المحتملة .

(١٢) لجنة دراسة مستقبل الصناعة ، « مستقبل الصناعة في الكويت : تطورها ومبررات تدعيمها والعلاقة مع السوق العربية المشتركة ، » الكويت ، ١٩٧٩ .

د ـ ولحركة التصنيع في أقطار المجلس وجهان ، أحدهما يرتبط بالاقتصاد المحلي والآخر مرتبط بالاقتصاد الخارجي ، نتيجة اقامة المشروعات المشتركة ، سواء على المستوى الثنائي و / أو المتعدد ، و / أو شبه الاقليمي ، و / أو الاقليمي ، و / أو الدولي ، والوجه الأخير يساهم في زيادة الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات اقطار المجلس طالما أدى الى تأمين تشابكات صناعية موافقة لخدمة الصناعات المتوطنة في أقطار المجلس . وهذه الصيغة يمكن أن تتخذ شكل تشابك علاقات خلفية ، كالزراعة والمواد الخام الأخرى او شكل العلاقات الأمامية ، من خلال المراحل المختلفة للعملية التصنيعية (كالصناعات البتروكيمائية والصلب . . . الخ ، وصناعات التجميع للصناعات الهندسية وصناعات البيوت الجاهزة استناداً لمواد البناء المتوفرة في اقطار المنطقة) .

والخلاصة أن مجموعة العوامل السابق تحليلها والتي من شأنها أن تساهم في تحقيق اقتصاديات الانتاج الصناعي وضمان كفاءته من خلال الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير ، هذه العوامل التي تفتقد اليها أقطار مجلس التعاون يمكن ان تكون متاحة لها من خلال برنامج للتعاون الانمائي ، يساهم في انجاح حركة حقيقية للتنمية الصناعية ، وذلك بتأمين محدداتها الرئيسية المرتبطة باتساع الاسواق واكتساب وتطوير التكنولوجيا والبحث العلمي ، وتأمين الخبرات الفنية والإدارية اللازمة ، وتأمين مدخلات الانتاج والعناصر الأخرى غير المتوفرة في نطاق الاقتصاد المحلي من خلال التعاون شبه الاقليمي ، ومن خلال التعاون الاقليمي و / أو الدولي . ولا ينبغي ان يفوتنا التأثير الديناميكي للتغييرات الناجمة عن اقتصاديات الحجم الكبير في خدمة حركة التصنيع ، من خلال ما تؤمنه عملية اكتساب الخبرة التاريخية من رفع لكفاءة الادارة والعمل والانتاجية .

ثالثاً : تطبيق العلوم وتحويل التكنولوجيا كدافع للتعاون الانمائي

ان الثروة المادية لأي بلد أو أي مجموعة من البلدان تعتمد على العملية التي يتم بموجبها إنتاج السلع والخدمات من خلال الاستغلال المنسق للموارد المتاحة من المهارات الانسانية ورأس المال والأرض والموارد الطبيعية . والنمو الاقتصادي ينتج إما عن تزايد الانتاج الناجم عن استغلال المزيد من الموارد واما عن زيادة الانتاجية المرتبطة بالاستغلال الأكثر كفاءة للموارد .

وتساهم التكنولوجيا في تحقيق الجانبين المؤديين إلى تحقيق النمو الاقتصادي ، وذلك عن طريق زيادة فرص استخدام الموارد المتاحة ، كتهيئة الفرصة لتحويل الأرض من أرض قاحلة الى أرض قابلة للانتاج ، أو من خلال اكتشاف استعمال اقتصادي لبعض المواد الخام التي لم تكن لها قيمة استغلالية ، أو من خلال تحسين مستوى الانتاجية من خلال زيادة المهارات وتطبيق اساليب افضل أو أجهزة وآلات أفضل(١٣) .

---

(١٣) Graham Jones, *The Role of Science and Technology in Developing Countries*, introduction by Lord Blackett (London; New York: Oxford University Press for the International Council of Scientific Unions, 1971), p. 5.

وبينما ينتج العلم المعرفة ، فان التكنولوجيا تساهم في انتاج الثروة ، ويعتبر العلم بمثابة البركة التي تتجمع فيها المعرفة الأساسية والفهم اللذان تعتمد عليهما التكنولوجيا بصورة متزايدة . ويمكن النظر الى عملية تحويل التكنولوجيا بأنها تغطي عملية تحويل عناصر المعرفة التكنولوجيّة المطلوبة عادة لإقامة وتشغيل تسهيلات الانتاج والخدمات الجديدة ، أو للتوسع في التسهيلات القائمة . وتشتمل هذه العملية في مفهومها الواسع على :

١ ـ تحويل المواد .

٢ ـ شراء الآلات والمعدات .

٣ ـ تحويل التصميمات والمواصفات والبيانات الفنية .

٤ ـ تحويل القدرات الفنية التي تسهل العملية الانتاجية أو التكيف[١٤] .

وقد أثبت العديد من الدراسات المتعلقة بدور التقدم التكنولوجي في دعم فرص التنمية الاقتصادية وجود علاقة مباشرة بين حجم المؤسسة وحجم تخصيصاتها المتعلقة بالابحاث والتنمية (R and D)، الأمر الذي ينعكس في النهاية في تحقيق التقدم التكنولوجي للمؤسسة . وعليه ، فإن الاستفادة المتكاملة من اقتصاديات النطاق ، يمكن أن تعجل في تحقيق التقدم التكنولوجي ، ومن ثم تقود الى رفع معدل النمو الاقتصادي .

ويلاحظ من التطورات في العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة ، أن الحاجة الى استيراد وأقلمة التكنولوجيا لخدمة أغراض التنمية ، لم تنحصر في الدول النامية ، رغم انها اشد حاجة من غيرها من المجموعات . فقد ازداد الاعتماد المتبادل بين الدول المتقدمة الاقتصاديات ، والتي تضم الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا الغربية وحتى الاتحاد السوفياتي ، كما أكدته عملية بناء خط انابيب الغاز عبر أوروبا الغربية باستخدام التكنولوجية الأوروبية .

وفي التنمية المعاصرة لم تعد الاقتصاديات صغيرة الحجم والمنعزلة ، مجدية ، وذلك بفعل ثورة التكنولوجيا المتحققة في الانتاج والنقل والتسويق والادارة . ولم يعد أي مشروع كبير قادر على النجاح بدون الاعتماد على قاعدة فنية معقدة وشبكة تسويق شديدة التعقيد[١٥] . ورغم قدرة كل دولة ، او مجموعة قليلة من الدول ، على رعاية قدراتها العلمية والفنية واقامة التسهيلات المتعلقة

---

(١٤) A. Zahlan, «An Arab Regional Centre for the Transfer and Development of Technology and the Scope for Managerial Technical Cooperation with Europe,» paper presented at: Arab-European Business CooperationSymposium, 2, Montreux, Switzerland , 29-31 May 1978, *Arab-European Business Cooperation; Partners Development Trough Resources and Technology: Based on the Second Arab-European Business Cooperation Symposium, Montreux, Switzerland, 29-31 May 1978,* ed. by Zuhair Mikdashi (Frankfurt: Kommentator, 1978).

(١٥) سعيد الحاج ، « المستقبل الاقتصادي للخليج ضمن اطار الاقتصاد العربي ،» ورقة قدمت الى : ندوة الكويت حول التعاون الاقتصادي بين اقطار الخليج العربي ، كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ .

بها ، الّا أن فعالية هذا الجهد تبقى محدودة ، بشكل عام . وربما لا يكفي توحيد الجهد شبه الاقليمي لأقطار المجلس في اقامة مؤسسات البحث العلمي والتقدم التكنولوجي ، فقد يتوجب عليها أن تكون جزءاً من دائرة عالمية أوسع(١٦) .

ويشكل عام ، فإنّ أقطار المجلس تعتبر مستوردة للعلوم والتكنولوجيا ، وذلك لشحن آلة التنمية المتجهة صوب تنويع القاعدة الانتاجية لاقتصادياتها ، خاصة وأنها اتبعت سياسات للتنمية الصناعية ، ارتكزت الى قاعدة الصناعات البتروكيمائية التي تلعب فيها اقتصاديات النطاق ، كما سبق ان رأينا ، والحاجة للبحث العلمي والتقدم التكنولوجي ، دوراً بالغ الأهمية في استمرارية نجاحها ومنافستها للمنتجات المماثلة في الأسواق العالمية . كما أن فقر هذه الاقطار في الموارد الطبيعية وقوة ظروف البيئة المناخية والجغرافية العامة ، يجعلان من حاجتها للتقدم العلمي والتكنولوجي وتطبيقاتها أمراً لا يمكن الاستغناء عنه من أجل تطويع وتكييف ورفع كفاءة الموارد النادرة والمتاحة لخدمة اغراض التنمية الزراعية والصناعية .

ان صغر الاسواق في بلدان المجلس لا يفتح مجالاً لإقامة صناعات رأسمالية انتاجية مجدية ، خاصة لغياب قاعدة البحث العلمي والأرضية التكنولوجية اللازمة لمثل هذه الصناعات الكبيرة والكثيفة . فالرغبة في إقامة تسهيلات البحث العلمي وامتلاك التكنولوجيا ووفرة رؤوس الأموال لا تكفي بحد ذاتها ، رغم أنها عناصر أساسية لإقامة مثل تلك الصناعات . وعليه يمكن الافتراض ، وبكل اطمئنان ، بأن أقطار مجلس التعاون تعتمد اعتماداً شبه كلي في اقامة اصولها الطبيعية Physical Capital على استيراد الآلات والاجهزة والمعدات وغيرها من الدائرة الدولية .

وعلى الرغم من انخفاض درجة اعتماد أقطار المجلس على استيراد العمالة الماهرة خلال العقد الأخير ، وهو الأمر الذي نجم عن قدرة هذه الاقطار ، خاصة الكويت والسعودية ، على جذب العديد من العلماء والمهندسين والفنيين والمهنيين العرب والأجانب ، وفي كل المجالات تقريباً . إلّا انه يجب التفرقة بين عملية تخفيض الاعتماد على رأس المال البشري الاجنبي وعملية وضع حد نهائي لمشكلة نقص القوى العاملة المؤهلة والمدربة تدريباً عالياً .

فكما أشارت الندوة العلمية الكويتية حول العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، على أن ما تم تحقيقه في الكويت هو استبدال المستشارين الأجانب بمستشارين اجانب مقيمين محلياً ، فما زالت مشكلة نقص العلماء والمهندسين الكويتيين قائمة(١٧) . ولا يتوقع أن تحل هذه المشكلة في المدى

---

(١٦) ابراهيم سعد الدين عبدالله ، « مشاكل التنمية الاقتصادية في دول الخليج ، » ورقة قدمت الى : برنامج التنمية الادارية لقيادات ضباط الشرطة ، ١ ، الكويت ، ٨ شباط / فبراير - ١٩ آذار / مارس ١٩٧٥ ، البرنامج الاول للتنمية الادارية لقيادات ضباط الشرطة ، الكويت ، ٨ / ٢ - ١٩ / ٣ / ١٩٧٥ (الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٧٥) .

(١٧) Kuwait Institute for Scientific Research, Symposium on Science and Technology for Development in Kuwait, *Proceedings of the Symposium on Science and Technology for Development in Kuwait*, ed. by K. Behbehani, MiGirgis and M.S. Marzouk (Harlow, Eng.;New York:Longman for the Institute,1981), p. 10..

القريب ، فقد قدرت وزارة التخطيط الكويتية الى ان تصل حاجة الكويت من العمالة الماهرة سنة ٢٠٠٠ الى ١٦٧,٥٠٠ عامل ، بينها يتوقع أن يصل العرض المحلي لما لا يزيد عن ٦٧٥٠٠ عامل[١٨] .

واذا ما اضيفت الى ذلك مشكلة صغر حجم الطاقة الاستيعابية التي تتمتع بها اقتصاديات أقطار المجلس ، وما ينجم عنها من محدودية الاستفادة من الفوائد المتاحة للتطبيقات التكنولوجية للمشاريع كبيرة الحجم ، فان تعاونها من اجل تحقيق ذلك يعتبر ضرورياً ، كما ان المجال الحيوي للتعاون يجب أن يتسع ليشمل الدائرة الدولية من أجل ضمان تطبيق فعّال للمناهج العلمية واقامة خدماتها من ناحية ولتحويل التكنولوجيا لخدمة التنمية بشروط عادلة ومنتظمة من ناحية ثانية .

ان عملية اقامة مراكز مشتركة للأبحاث والتنمية كما في مجال الزراعة ، سواء على مستوى شبه اقليمي أو اقليمي ، تعتبر ذات اهمية قصوى من أجل تحقيق التنسيق في عمليات البحث العلمي الشامل لكل فروع النشاط الزراعي (كتكنولوجيا استعمالات الاسمدة ، وأنظمة الري ، وانظمة وأساليب مكافحة الحشرات والتغذية الحيوانية وفن الادارة) . كما أن الابحاث الاقتصادية المتعلقة بالإنتاج والتسويق والأمن الغذائي وآفاق التعاون الزّراعي يفضل ان تنفذ على اساس جماعي .

وبالنسبة للتنمية الصناعية يلاحظ اعتماد أقطار المجلس على استيراد عناصر الانتاج كافة اللازمة للصناعات الكبيرة ، ويمكن الاستشهاد هنا بإقامة مصانع لتجميع السيارات الاميركية واليابانية في المملكة العربية السعودية والمطلوب في حقيقة الامر ليس توطين الصناعات المستوردة بشكل كامل على التراب الوطني السعودي وتأمين هذه المنتجات في السوق ، ولكن تكمن حاجة التنمية الصناعية الحقيقية الى زرع التكنولوجيا وتطويرها وتطويعها على التراب الوطني السعودي وذلك من أجل خلق فرص التشابك الصناعي وتحقيق التنمية ذاتية التوليد .

وعودة الى مسألة حاجة الصناعات البتروكيمائية الى قاعدة صلبة من البحث العلمي والتكنولوجيا ، يمكن التأكيد هنا على أن هذه الصناعات تواجه خطراً حقيقياً نتيجة تسابق الشركات العالمية على تطوير أساليب واختراعات انتاجية يكون من شأنها طرح منتجات منافسة للمنتجات العربية الخليجية في الاسواق العالمية . وطالما أصبح مستقبل التنمية العامة ، والتنمية الصناعية مرهوناً الى حد بعيد ، بفرص نجاح الاندفاعة الجارية في اقامة مجمعات الصناعات البتروكيمائية ، فان مسألة التطبيق العلمي والتكنولوجي تخلق حافزاً قوياً للتعاون شبه الإقليمي والاقليمي والدولي . وللدائرة الدولية أهمية خاصة في هذا المجال ، وستتابع تحليلاتنا المتعلقة بدوافع التعاون ضمن هذه الدائرة من زاوية الحاجة للعلم والتكنولوجيا في الفصل العاشر .

---

(١٨) Ibid., p. 10.

رابعاً : الاعتبارات السياسية والأمنية كدافع للتعاون الانمائي

يمكن وصف الحالة التي تعيش في ظلها مجموعة اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي بتلك الحالة التي تتجاذبها قوتان : تمثل احداهما الحلم الناجم عن بروزها كقوة سياسية تستند الى قاعدة نفطية تتسم بضخامة طاقتها الانتاجية ، وتزايد حجم مخزونها ، وتلك القاعدة التي تتحكم ، وإلى حد كبير ، بالنظام الاقتصادي العالمي ، سواء من خلال حاجته لسلعة النفط التي تعتبر من أهم السلع الاستراتيجية التي عرفها تاريخنا المعاصر ، أو فيما يتعلق بالفوائض المالية الناجمة عن عمليات تصديرها والتي جرت عملية استثمارها في الاسواق المالية العالمية، خاصة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) .

وترتبط قوة الجذب الاخرى بالكابوس الذي انزرع في عقول الاقطار الاعضاء في المجلس ، والمرتبط بشعورها بالضعف الكبير ، والناجم عن صغر عدد سكانها الذي بلغ ١٢,٤٥٢,٠٠٠ نسمة خلال عام ١٩٨١ ، وهو العدد الذي يقل عن سكان الجمهورية العراقية الذي بلغ ١٣,٥٣٣,٠٠٠ نسمة خلال العام نفسه كما سبق ان رأينا في الجدول (١ ـ ٤) . وهذه الحقيقة أدت الى رفض المملكة العربية السعودية لإعلان نتائج المسح السكاني ، واحجام كل من سلطنة عُمان وقطر عن اجراء المسوحات السكانية او متابعتها ، كما يرتبط هذا الكابوس بحقيقة اتجاه النفط وهو المحرك الاساسي لقطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كافة وإنجازاتها ، وضعفها الخطير في قدراتها العسكرية والأمنية ، هذا الضعف المصحوب بالخوف الناجم عن استمرار تنافس القوى العظمى للسيطرة على المنطقة ، خاصة بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٩ واستمرارية الحرب العراقية ـ الايرانية في منطقة الخليج والوجود الأميركي في منطقة المحيط الهندي . كل هذه الصور لاشكال الضعف التي خلقت الكابوس المشار اليه اعلاه ، جعلت غسان سلامة يصف المملكة العربية السعودية بأنها كالمارد الذي يقف على رجلين من صلصال(١٩) .

تشكل هذه الحالة المتناقضة ، دافعاً قوياً للتعاون ، من أجل تخفيف أشكال الضعف المختلفة او اتخاذ ترتيبات معالجتها ، وذلك بالتعبئة الجماعية التي توفرها مصادر القوة المتاحة لها (الحلم) ، خاصة لتقارب او تشابه أنظمتها الاقتصادية والسياسية . وهناك قناعة متصاعدة بقدرة الجهد المشترك لهذه المجموعة على ادارة دفة التنمية المشتركة لتحقيق النمو الحقيقي والمأمون وفي ظل الوعي بالالتزام بمتطلبات التنمية في اطارها الاقليمي والدولي .

خامساً : استنتاجات / خلاصة

تشير الحقائق المتعلقة بهيكل التنمية وانجازاتها والمعوقات الهيكلية التي تواجهها في اقطار المجلس الى ان التعاون الانمائي ، وضمن مجاله الحيوي الرحب (Geo- economic vital

(١٩) G. Salameh, «Saudi Arabia: Development and Dependence,» *Jerusalem Quarterly,* no. 20 (Summer 1981), p. 109.

(space ، يوفر اطاراً أكثر فاعلية في خدمة حركة التنمية التي تستهدف الوصول الى مرحلة التنمية الحقيقية ، ذاتية التوليد ، والآمنة فور العبور الى مرحلة ما بعد النفط . وذلك من خلال العوامل الأساسية التالية :

١ ـ تهيئة الظروف للاستفادة من مزايا اقتصاديات النطاق ، وتكامل الأسواق المؤيد لإقامة المشاريع التنموية المشتركة ذات الحجم الكبير والمحقق لاقتصاديات النطاق ، بالإضافة لمساهمة التعاون الانمائي في التغلب على مشكلة محدودية الطاقة الاستيعابية لاقتصادياتها الوطنية ، وبالتالي توسيع الآفاق التنموية في جميع قطاعاتها ، خاصة وأن اقتصاديات النطاق لا تنطبق ، فقط ، على مشاريع القطاع الصناعي ، بل على مشاريع البناء التحتي من طرق ومواصلات ومراكز للبحث العلمي والتدريب وغيرها .

٢ ـ الاسراع بتدعيم قاعدة البحث العلمي وتنمية القدرات المشتركة المتعلقة باكتساب التكنولوجيا وتطويعها لاحتياجات التنمية المشتركة تمهيداً لزرعها في هذه الحركة ، وتوليد القدرة على اختراعها مستقبلاً ، باعتبار ان هذه القاعدة هي بمثابة الحلقة المفقودة في مسار حركة التنمية العربية الخليجية ، والتي تعتمد اعتماداً رئيسياً في تنويع قاعدتها الانتاجية على قاعدة الصناعات البتروكيمائية ، وتواجه مشكلة محدودية الموارد الطبيعية والبشرية . وكلا الأمران يستلزم التطبيق الجاد للعلوم والتكنولوجيا ، وفي ظل اطار تعاوني يسمح بتعبئة موارد وامكانات البحث العلمي المتاحة في فروعها المختلفة من ناحية ، وتسمح كذلك بتحقيق عملية تحويل للتكنولوجيا بشروط افضل والتعاون المشترك في متابعة عملية زرع التكنولوجيا على التراب الوطني من ناحية أخرى .

٣ ـ ترسيخ مؤسسات التعاون الانمائي لمواجهة الاحتمالات والنزعات المختلفة . فهناك اتجاه لدفع بلدان الخليج بلداناً قوية على المستوى السياسي والاقتصادي ، مستنداً في ذلك الى الاعتبارات المتصلة بأهمية قطاع النفط والاستثمارات المرتبطة به وبفوائضه على المستوى العالمي . ويميل اتجاه آخر الى اضعافها بشكل خطير ، باعتبار صغر حجم سكانها وضعف قواها العسكرية والأمنية الذاتية . وتضغط هذه الحالة على الاقطار الاعضاء في المجلس باتجاه التعاون الانمائي . وهو ما ترجمته عملية انضمامها لمجلس التعاون الخليجي (انظر الفصل الخامس) .

أخيراً ، فإن مجموعة العوامل السابقة ، التي تشكل في مجموعها دافعاً محتملاً للتعاون ، جرى التأكد من ترجمته على صعيد الواقع ، كما أوضحته تحليلات الفصل الخامس ، فان العوامل نفسها تدفع بهذا التعاون نحو مجال أرحب من مجرد التعاون في الإطار شبه الاقليمي . واذا ما أخذنا في الاعتبار حقائق العلاقات الاقتصادية والانمائية الدولية لأقطار المجلس والتي جرى تحليلها في الفصل السابع ، فإنه يمكن الاستنتاج بتوفر الأسس العلمية والمبررات المبدئية لتحريك هذا التعاون وتوجيهه ضمن ثلاث دوائر ، شبه أقليمية ، اقليمية (عربية) ودولية . وسنخصص الفصلين التاليين لالقاء المزيد من الضوء على دوافع التعاون لاقطار المجلس ضمن الدائرة الاقليمية والدائرة الدولية .

الفصل التاسع

دوافع التعاون الاقليمي لأقطار المجلس

مقدمة

متابعة لنتائج المناقشات التي أجريت في الفصل السابق ، والتي أظهرت حاجة الأقطار العربية الخليجية الى التعاون الانمائي مع دوائر حيوية ، اقتصادية ـ جغرافية أوسع من مجرد الدائرة شبه الاقليمية ، وذلك لتأمين العوامل والمقومات اللازمة لبناء قاعدة التنمية ذاتية التوليد ، يستهدف هذا الفصل تحديد العوامل المختلفة التي تضغط في اتجاه التعاون مع الدائرة العربية الاقليمية . ولا نقصد بدافع التعاون ، في هذا المجال ، مدى شعور هذه الاقطار بالحاجة الى هذا التعاون وتدعيم ذلك بتوفر الإدارة الحقيقية لتحقيقه ، وانما المقصود هو الكشف عن مُختلف العوامل والمقومات المتصلة بحركة التنمية ، ذات التأثير الايجابي على خدمة أهداف التنمية المشتركة بين أقطار المجلس ، وذلك من خلال إتاحة الفرصة لاستغلال أفضل لتلك العوامل والمقومات من خلال التعاون الاقليمي ، بدلا من حصر التعاون في حدود الدائرة شبه الاقليمية .

وسيتم الاستشهاد في تحليلاتنا القادمة ببعض القطاعات التنموية المختارة ، خاصة تلك المتعلقة بقطاعات العمل والصناعة والزراعة ، لإظهار أهمية الدائرة الاقليمية في تدعيم فرص تنميتها أو تأمين احتياجاتها شبه الاقليمية منها .

أولاً : محددات التنمية والتعاون الانمائي

هناك أربعة محددات رئيسية متصلة بنشاطات التنمية ، باعتبارها مساعدة ومساهمة في خلق البيئة المناسبة لها ، وهي كما يلي :

١ ـ وجود قاعدة من الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال التجاري تؤمن مردودا معقولاً لجهود رجال الأعمال .

٢ ـ وجود الحد الأدنى اللازم لقاعدة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تسمح بانجاز الأعمال المطلوبة (النقل والمواصلات والمرافق العامة والتسهيلات الحفرية والإسكان والري والصحة والتعليم) .

٣ ـ وفرة رأس المال

٤ ـ توفير العمالة اللازمة مع حد أدنى من المهارات المطلوبة .

ويشترط وجود كل المحددات أو العوامل المشار اليها اعلاه في العملية التنموية بكميات كافية وبمستوىً نوعي لا يعيق نشاطات تلك العملية .

وقد أظهر الاستعراض الوصفي والتحليلي السابق في الفصلين الأول والثامن ان **الدائرة الاقليمية ، خاصة منها الاقطار العربية غير النفطية ، هي المستودع الرئيسي للموارد الطبيعية والعمالة ، بينما يتوفر رأس المال في أقطار المجلس** . أما فيما يتعلق بالقاعدة الهيكلية ، ورغم الاستثمارات الكبرى التي وجهت لها ، فانها تبدو ضعيفة .

تؤمن مجموعة الاقطار العربية مجالاً أرحب يتسم بتنوع قاعدة موارده الطبيعية والبشرية ، من النواحي الجغرافية والاقتصادية والسياسية والمرفقية والاجتماعية . ويعتقد بوجود نوع من الاكتفاء العربي الذاتي فيما يتعلق بتوفير العناصر الأساسية للنمو والتنمية ، بافتراض القيام بتوزيع العوامل السابقة توزيعاً يحقق أفضل استخدام ممكن من خلال التعاون الاقليمي ، « يمكن أن يكون للعالم العربي ثقل كبير كقوة اقتصادية ، قابلة للتحقيق ، ليس فقط من خلال فوائضه المالية وحساباته النقدية ، ولكن أيضا من خلال موارده الحقيقية والنمو السريع لقطاعات اقتصاده الوطني »[١] .

١ ـ قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية

تولّى احد التقارير التي صدرت عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) تقويم الموقف المتعلق بوفرة الموارد الطبيعية والبشرية في الاقطار العربية ، فأصاب عند ما ذكر بأنه يمكن تصور الوطن العربي ، من زاوية اقليمية ، بمجموعة الموارد المتناثرة والمختلفة والمتكاملة في انحائه المختلفة ، بالموارد البشرية الماهرة وغير الماهرة ، بوفرة رأس المال والافتقار اليه ، بوفرة وغياب الموارد الطبيعية ، بتعرض موارده الطبيعية الأساسية للنضوب السريع ، وتعرض رؤوس امواله للتآكل مع توفر الحاجة الى التحول الاقتصادي الدراماتيكي خلال جيل[٢] .

---

(١) Council of Arab Economic Unity [CAEU] and United Nations [UN], Food and Agricultrual Organization [FAO], «Economic Integration Organs in the Arab Countries and the Role of Council of Arab Economic Unity,» paper presented at: CAEU and FAO, Seminar on Agricultural Aspects of Economic Integration among Arab States, Cairo, 2-7 April, 1977, p. 74.

(٢) Soliman Demir, *Arab Development Funds in the Middle East* (New York: Pergamon Press for United Nations Institute for Training and Research [UNITAR], 1979), p. 68.

ان قـاعدة المـوارد ، والانجاز المرتبط بها ، تعتبر على درجـة كبيـرة من الأهميـة للنمـو الاقتصادي ، مع ملاحظة ان التحليلات السابقة (الفصل الأول) أظهـرت عدم وفـرة الموارد الطبيعية في أقطار المجلس الى المستوى الذي يؤمن عملية اقامة القاعدة الصلبة للتنمية .

ان تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية في ظل إطار من التعاون الانمائي ، والذي يشتمل على مختلف نشاطات التنمية المتصلة بعمليات التغليف والتعبئة والتصنيع والتسويق والتوزيع وتحديد كمية الانتاج والسعر المطلوب ، يعتمد الى ، حد ما ، على قاعدة انجاز الاقتصاد في بلد معين . ويرتبط ذلك بكفاءة القوى العاملة والمؤسسات وقدراتها على حل المشاكل ومستوى الدخل الفردي ونسبة المستخدم منه لأغراض استثمارية بالإضافة الى تصميم الادارة السياسية للاقتصاد الوطني .

وتعتبر الموارد بحد ذاتها عنصراً غير كافٍ وحده ، من زاوية علاقتها بآفاق التنمية . فقد لاحظ يوسف صايغ إنجازات النمو التي حققها لبنان والايرادات المجزية التي حصل عليها من قاعدة موارده المحدودة قبل عام ١٩٧٥ . وعلى العكس من ذلك ، رغم وفرة الموارد في بعض البلدان كالسودان ، لم يتحقق من العوائد ما يتناسب مع حجم هذه الموارد، وذلك بسبب الاداء غير المرضي وضعف الادارة السياسية للاقتصاد الوطني . وفي السودان يعزى ضعف استغلال الموارد الطبيعية المتاحة الى عدم توفر البنية التحتية وعدم كفاية رأس المـال المستثمر ، ونقص الأيـدي العاملة الماهرة وضعف الحافز ، وانخفاض مستوى الخبرة المتوفرة بين المحاصيل التي تتطلب فنوناً وأساليب انتاجية مختلفة وتغييرات متتابعة في اجهزة الحكومة(٣) .

وعليه ، فإنّ وفرة الموارد الطبيعية لا تشكّل بحد ذاتها محدداً رئيسياً للتنمية ، كما لا تستطيع أن تلعب دوراً ديناميكياً في التنمية الاقليمية اذا لم يتم تدعيمها بالمحددات الأخرى والتي تشكل مجتمعة « قاعدة الانجاز » . وحسب تعبير يوسف صايغ ، يمكن النظر الى الموارد المتاحة على انها تشكل فرصاً للتنمية تقابل بعض المعوقات الجديّة للتنمية . والنتيجة هي التي تحدد الى أي مدى يمكن أن تلعب فيه الموارد الفعالة دوراً أساسياً باعتبارها أحد العوامل في التنمية والتعاون الانمائي(٤) .

٢ ـ تدفق رأس المال

يعتبر رأس المال محدداً رئيسياً للتنمية الاقتصادية ، ولكن يبقى السؤال المتعلق بشروط قيام هذا العامل بدوره الايجابي في خدمة التنمية ، فشواهد التجربة العملية تشير الى أنه حيثما توفر رأس المال ، يستطيع احداث تأثيرات إيجابية في حركة التنمية ، خاصة طالما أمكن معالجة المعوقات التي تواجه هذا العامل . ومن ناحية ثانية ، لا يعتبر هذا العامل كافياً بحد ذاته ، اذ ينبغي أن يتكامل

---

(٣) Yusif A. Sayegh, *The Determinants of Arab Economic Development* (London: Croom Helm, 1978), vol. 2, p. 47.

(٤) Ibid., p. 48.

مع جهود أخرى تتصل بإدارة التنمية والجهاز الحكومي والعمالة وجدية الالتزام بالأهداف والتغيرات التكنولوجية وغيرها[٥] .

وتمتلك اقطار المجلس هذا العامل بوفرة نسبية ، بينما لا يتوفر الى المدى الذي يتفق والحاجة إليه في انحاء عديدة من الاقطار العربية ، ويلاحظ عدم كفاية حركة رأس المال بين الاقطار التي تتمتع بفائض نسبي منه ، والأقطار التي تعاني من نقص في عرضه ، او في تدفقه صوب المشروعات والبرامج الانمائية المشتركة ، الأمر الذي يبرز الوضع العام في الاقليم بالمعاناة ، كوحدة واحدة ، من نقص عامل رأس المال المستثمر . « رأس المال يمكن ان يكون محدداً للتنمية الاقتصادية ، ولكنه بالنسبة للإقليم لا زال بمثابة محدد محتمل للتنمية لم تتح له الفرصة للاستغلال الكامل . كما لم تجر تنمية العوامل والمتطلبات الأخرى ، المساعدة له الى درجة كافية » .[٦] .

٣ ـ اختيارات التنمية وامكانات التعاون .

هناك ثلاثة أنماط من الخيارات الاستراتيجية المتاحة للتنمية في الاقطار النامية وتتمثل فيما يلي[٧] .

أ ـ التوجه صوب تفضيل القطاع الصناعي في مواجهة القطاع الزراعي أو العكس .

ب ـ تبني السياسات التي تعطي الأولوية إما للنشاطات كثيفة رأس المال ، وإما تلك الكثيفة العمالة .

جـ ـ تفضيل النشاطات المتعلقة بالإحلال محل المستوردات بدلاً من / أو بالاضافة إلى النشاطات الموجهة للتصدير .

وما يهمنا في هذا المجال ، يتعلق بالكيفية التي يساهم من خلالها التعاون الاقليمي في تأمين المزيد من حرية الحركة للاختيار فيما بين الخيارات المتاحة أعلاه ، وتحقيق أقصى فائدة ممكنة من كل منها . وفي هذا الاتجاه تمكن الاشارة الى **العوامل الايجابية التالية المرتبطة بالتعاون الاقليمي** :

أ ـ تتاح لحركة التنمية فرصة الانطلاق من قاعدة اوسع للموارد المتاحة ، الأمر الذي يتيح المجال للاستفادة من النشاطات المشتركة أو حركة عوامل الانتاج المرتبطة بالمزايا النسبية في معناها الديناميكي .

ب ـ تأمين المزايا الناجمة عن التكامل بين نشاطات القطاع الصناعي والزراعي ، ويمكن

---

(٥) Ibid., p. 58.

(٦) Ibid., p. 59.

(٧) Z. Y. Hershlag, «Industrialization in Arab Countries, Patterns, Options and Strategies,» in: Roberto Aliboni, ed., *Arab Industrialization and Economic Integration* (London: Croom Helm, 1979), p. 21.

للنشاطات الصناعية ان تتبع أو ترافق النشاطات الزراعية فور تبني توجه للتعاون الانمائي بين الدائرتين شبه الاقليمية والاقليمية .

جـ ـ امكانية تبني كلا الاختيارين المتعلقين بالصناعات والنشاطات الاحلالية والصناعات والنشاطات الموجهة للتصدير ، وذلك في ظل التعاون الاقليمي .

ولا يمكن النظر الى اي من العوامل المذكورة أعلاه بمعزل عن بقية العوامل ، فقد سبقت الاشارة الى المخاطر التي تواجه اقطار المجلس نتيجة تركيز نشاطاتها الصناعية صوب تلك الموجهة للتصدير ، خاصة ما يتعلق بالمجمعات البتروكيمائية . ويمكن ان نشير هنا الى نوعين من الاخطار ، الأول يتعلق بسياسة الشركات الكبرى متعددة الجنسيات التي تقوم باتاحة التكنولوجيا البسيطة لهذه الدول والتي تحقق قيمة مضافة بسيطة ، بينما تقوم بتطبيق التكنولوجيا الأكثر تعقيداً في مناطق أخرى من العالم ، خاصة تلك الأقاليم المرتبطة سياسياً بها . والخطر الثاني مرتبط بعدم تكامل نشاطات هذه الصناعات التصديرية مع نشاطات الاقتصاد الوطني الأخرى ، وعملها بمعزل عنها ، وما ينجم عن ذلك من ترك مثل هذه النشاطات لأثر متواضع على الهياكل الانتاجية لهذه الاقطار . وتلقي توصيات المؤتمر الثالث لوزراء الصناعة العرب الضوء على أسس الاستراتيجية الفعالة للتنمية الصناعية العربية ، عندما دعت للتركيز على تلك الصناعات التي تدعم الهيكل الاقتصادي للأقطار العربية وتقلل من الاعتماد على العوامل الخارجية ، وذلك من خلال تبني سياسة للانتاج الصناعي تقوم على الموارد الأولية المتاحة في الاقليم ، مثل الموارد الزراعية والمعدنية وتطبيق مبدأ التشابك العضوي بين القطاعين الزراعي والصناعي ، الذي من شأنه أن يؤدي الى إقامة المنتجات الصناعية التي يحتاج إليها القطاع الزراعي ، مثل الاسمدة ومواد مقاومة الآفات الزراعية والاجهزة والمعدات الزراعية[8] . ولهذا التوجه أهمية خاصة فيما يتعلق بتوصياتنا اللاحقة لسياسات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في إطارها الاقليمي (راجع الفصل الخامس والفصل الثاني عشر) .

يضاف الى ذلك أن اعتبارات المنافسة الشديدة التي تواجهها صادرات الاقطار النامية في اسواق الدول المتقدمة اقتصادياً ، تتطلب اعطاء اهتمام أكبر للتصدير الى أسواق الدول النامية ، خاصة في افريقيا وآسيا ، من ناحية ، كما تدعو الى الاهتمام بنشاطات الصناعات الاحلالية من ناحية أخرى . وخاصة ، ان نظرية التصدير للاسواق الدولية تتطلب اجراء تقسيم كافٍ للعمل واعادة توزيع للأسواق وتوحيد شروط هذه الأسواق وأسعارها والتنسيق والتعاون بين الشركاء في التعامل مع هذه الأسواق . وهذه الشروط يصعب تأمينها ضمن الاطار الدولي ، بينما تصبح امكانية تحقيقها افضل ضمن اطار التعاون الاقليمي . وعليه ، فإن من المفضل اتباع استراتيجية

---

(٨) مركز التنمية الصناعية للدول العربية [ايكاس]، « مذكرة حول استراتيجية التنمية الصناعية العربية ،» مذكرة قدمت الى : مؤتمر وزراء الصناعة العرب ، ١ ، الجزائر ، ٢٩ ـ ٣١ ايار / مايو ١٩٧٥ ، ص ٥ ـ ٦ .

للتنمية تقوم على أساس تفضيل النشاطات الاحلالية في المدى القريب ومتوسط الأجل مع الاهتمام بالصناعات القائمة على التصدير في مرحلة لاحقة(٩) .

ويستلزم نجاح هذه الاستراتيجية وفرة كل من عوامل الانتاج والأسواق ، وعليه فلا بد لنجاحها من بلورة التعاون الانمائي ضمن الدائرة الاقليمية ، بحيث يتم تأمين التشغيل الكامل لرؤوس الأموال الفائضة في اقطار المجلس في مشاريع ونشاطات انتاجية تنطلق من قاعدة الموارد المتاحة للإقليم ، وتنطلق في نشاطاتها التسويقية لخدمة السوق الاقليمي ، وبذلك فانها تخدم في النهاية سياسة تنويع القاعدة الاقتصادية لجميع الأقطار المتعاونة .

ثانياً : العمالة العربية والتعاون الانمائي

يساهم النمو السكاني في تعظيم قوة العمل المتاحة للدول النامية ، وبافتراض استمرار الوضع الجاري للنمو السكاني في الوطن العربي ، فان من المتوقع توليد قوة عمل كبيرة خلال العقود القادمة(١٠) . وتشير التطورات المتعلقة بحركة انتقال العمالة بين طرفي الوطن العربي (الاقطار المصدرة للعمالة من جهة ، والاقطار المستوردة للعمالة من جهة أخرى) الى وجود عاملين رئيسيين ساهما في التأثير على اتجاهات ونطاق هذه الحركة ؛ ارتبط الأول بوجود فائض من القوى العاملة في بعض الأقطار ، وارتبط العامل الثاني بحدوث طفرة في أسعار ومداخيل النفط وما ترتب عليها من تبني لبرامج انمائية طموحة ، وذلك من قبل الأقطار العربية المصدرة للنفط ، مما خلق الحاجة الى استيرادها لأعداد كبيرة من القوى العاملة العربية والأجنبية خلال فترة السبعينات . ونجم عن ذلك تصنيف الوطن العربي فيما يتعلق بحركة انتقال العمالة بين أرجائه أو سوق العمل ، إلى أقطار مضيفة ، وتشمل جميع الأقطار المنتجة للنفط ولبنان ، وأقطار مصدرة للعمالة وتشمل باقي الأقطار العربية ولبنان أيضاً . ويعكس الجدول رقم (٩ ـ ١) اتجاهات الهجرة في الأقطار العربية في مطلع السبعينات(١١) .

ففي الفترة التي تخللت عامي ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ قدر وجود حوالى ٠٠٠ ٩٠٠ عامل أجنبي على الأقل في الاقطار العربية ، ساهمت العمالة من الأقطار العربية فيها بحوالى ٠٠٠ ٦٥٠ عامل أو ما نسبته ٢ ٧٢ بالمائة ، كما ساهمت العمالة غير العربية بما نسبته ٢٨ بالمائة وتمثل العمال من أصل باكستاني والهنود والأتراك والأوروبيين الفنيين . ومما يجدر ذكره أن الأقطار الخليجية استوعبت ما نسبته ٧٨ بالمائة من الهجرة العربية ، واستوعبت المملكة العربية السعودية منفردة ما نسبته ٥٠ بالمائة (الجدول رقم ٩ ـ ١) . ويلاحظ ان كلاً من مصر وسوريا والأردن وفلسطين ولبنان كانت المصدر الرئيسي للعمالة المستوردة إلى أقطار النفط .

---

(٩) Hershlag, Ibid., p. 57.

(١٠) Abdel Wahab Bouhdiba, «Arab Migration,» in: Aliboni, ed., *Arab Industrialization and Economic Integration*, p. 158.

(١١) M.A.M. Farrag, *Migration between Arab Countries in Manpower and Employment in Arab Countries* (Geneva: International Labour Organization [ILO], 1976).

جدول رقم (٩ - ١)

الهجرة بين الاقطار العربية

مصدر العمالة / اتجاه العمالة الى	السنة	الاردن	سورية	عُمان	فلسطين	لبنان	مصر	اليمن	اقطار عربية اخرى	المجموع	الدول الاخرى	غير محدد	الاجمالي	النسبة المئوية
الامارات العربية المتحدة	١٩٦٨	٦٦٤٠	—	٦٦٤٠	٦٦٤٠	—(أ)	١١١٠٠	—(أ)	٤٤٣٠	٣٥٤٥٠	٨٨١٩	—(أ)	٤٤٢٦٩	٤,٩
البحرين	١٩٧١	٢٠٠٠	—(أ)	٥٦٠٠	٢٠٠٠	—(أ)	—(أ)	٢٠٠٠	٤٠٠٠	١٥٦٠٠	٦٠٠٠	٧٥١	٢٢٣٥١	٢,٥
السعودية	١٩٧٠	—(أ)	٤٠٠٠٠	—(أ)	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	—(أ)	٢٠٠٠٠٠ الى ٢٥٠٠٠٠	—(أ)	٣٤٥٠٠٠	—(أ)	٦٥٠٠٠	٤١٠٠٠٠	٤٥,٩
عُمان	١٩٧٣	—(أ)	—(أ)	—(أ)	—(أ)	—(أ)	—(أ)	—(أ)	—(أ)	٢٠٠٠	٣٠٠٠	—(أ)	٥٠٠٠	٠,٥
قطر	١٩٧٠	—(أ)	—(أ)	—(أ)	—(أ)	—(أ)	—(أ)	—(أ)	—(أ)	٢٤٠٠٠	١٦٠٩٠	—(أ)	٤٠٠٩٠	٤,٦
الكويت	١٩٧٠	٤١٢٩٩	١٢٦٥٩	١٠٢٩٩	—	٨٤١٩	١٧٧١٤	٦٨٩٨	٢٤٤٦٧	١٢١٧٥٥	٥٢٩٢٥	—	١٧٥٦٨٠	١٩,٦
لبنان	١٩٧٠	—(أ)	٣٣٨٠٠	—(أ)	٨١٠٠	—	٤٥٠٠	—(أ)	—(أ)	٤٦٤٠٠	—(أ)	٢١٦٠٠	٦٨٠٠٠	٧,٦
ليبيا	١٩٧٣	٤٣٢٤	٦١٦٢	—	٤٣٢٤	٨٣٢٤	٦٠٧٥٢	—	٢٤٢١٥	١٠٨١٠١	٢٠٣٠٠	—	١٢٨٤٠١	١٤,٤
الاجمالي		٥٤٢٦٣	٩٢٦٢١	٢٢٥٣٩	٧١٠٦٤	٤٦٧٤٣	٩٤٠٦٦	٢٣٣٨٩٨	٥٧١١٢	٦٩٨٣٠٦	١٠٨١٣٤	٨٧٣٥١	٨٩٣٧٩١	١٠٠,٠

ملاحظات عامة : حصة اقطار الخليج العربي الى مجموع الاقطار العربية بالنسبة للهجرة بين البلدان العربية تساوي ٥٤٣,٨٠٥ : ٦٩٨,٣٠٦ اي ما يوازي ٧٧,٩ بالمائة .

- تشير العلامة « —(أ) » الى ان البيانات غير متوافرة .

المصدر : احتسبت من : Abdel Wahab Bouhdiba, «Arab Migration,» in: Roberto Aliboni, ed., *Arab Industrialization and Economic Integration* (London: Croom Helm, 1979), p. 170, table no. (3-24).

تشير الحقائق المذكورة اعلاه إلى أهمية العمالة العربية بالنسبة للأقطار العربية الخليجية . ونشير فيا يلي الى مصالح كل من الاقطار المصدرة والمستوردة للعمالة ، والمرتبطة بحركة انتقال العمالة العربية ضمن الاقليم .

١ ـ الأهمية الاقتصادية لحركة العمالة في الوطن العربي

لا ترتبط أهمية حركة العمالة العربية بما ينجم فقط عن مساهمتها الجارية في اقتصاديات الاقطار المستوردة لها ، وانما بدورها في إحداث قوة الدفع اللازم للتنمية واستمرارية حركتها في هذه الاقطار . ومما تجدر ملاحظته أن الدوافع والوضع الاجتماعي والنفسي وموقف العمالة العربية تختلف كلها بالنسبة للعامل العربي المهاجر الى الاقطار العربية بالمقارنة مع العامل الأجنبي[١٢] .

تسهل هذه الخصائص عملية اندماج العامل العربي في حركة التنمية للاقطار المستوردة للعمالة ومساهمته فيها بالكفاءة المطلوبة ، خاصة لكون العمالة العربية تمثل مختلف المجموعات الاجتماعية وتتكون أغلبيتها من العناصر الفنية والاجهزة الادارية الرئيسية[١٣] .

ويعتقد ، استناداً للاتجاهات والمؤشرات المتوفرة ، أن الظاهرة المتصلة بحركة الهجرة العمالية داخل الوطن العربي ، هي ظاهرة هيكلية وليست عابرة أو ذات بعد زمني قصير الأجل ، ويؤكد على ذلك البيانات التالية :

أ ـ استيعاب الاقطار الخليجية للنسبة الكبرى من حركة انتقال العمالة العربية وغير العربية ضمن الاقليم (بنسبة ٧٨ بالمائة) كما سبق أن رأينا في (الجدول رقم ٩ ـ ١) . استوعبت السعودية ما نسبته ٤٥,٩ بالمائة والكويت ما نسبته ١٩,٦ بالمائة والامارات ٤,٩ بالمائة وقطر ٤,٦ بالمائة والبحرين ٢,٥ بالمائة وعُمان ٠,٥ بالمائة فقط .

ب ـ كان نصيب الاقطار الخليجية من حركة العمالة العربية (بعد استبعاد العمالة الأجنبية) حوالى ٥٤٣ ٨٠٥ عمال أو ما نسبته ٧٧,٩ بالمائة موزعة عليها كما يلي : السعودية ٦٣,٤ بالمائة ، الكويت ٢٢,٤ بالمائة ، الامارات ٦,٥ بالمائة قطر ٤,٤ بالمائة ، البحرين ٢,٩ بالمائة ، عُمان ٠,٤ بالمائة .

جـ ـ أظهرت تحليلات الفصل الأول والسابع أهمية العمالة المستوردة ، في ضوء المؤشرات الديمغرافية المختلفة لأقطار المجلس ، خاصة ما يتعلق بنسبة العمالة غير الوطنية النشيطة اقتصادياً (٥١,٩ بالمائة خلال عام ١٩٧٥ ، ٨٤,٨ بالمائة للامارات ، ٨١ بالمائة لقطر ، ٦٩,٤ بالمائة للكويت ، ٤٣ بالمائة للسعودية و ٣٩,٦ بالمائة للبحرين) . يضاف الى ذلك المؤشرات المتعلقة بضعف مساهمة المرأة الخليجية في قوة العمل وانخفاض نسبة من هم في سن العمل المنتج (١٥ ـ

---

(١٢) Bouhdiba, Ibid., p. 169.

(١٣) Ibid., pp. 177-178.

٦٤ سنة) الى اجمالي السكان والتي وصلت ٥١ بالمائة عام ١٩٧٩ مقارنة بما نسبته ٦٦ بالمائة في الدول الصناعية وما نسبته ٥٩ بالمائة للدول الفقيرة(١٤) .

د ـ تلاحظ مساهمة العمالة العربية الهيكلية بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية من طبيعة التوزيع القطاعي لهذه العمالة (الجدول رقم ٩ ـ ٢) .

جدول رقم (٩ ـ ٢)

توزيع العمال الاجانب حسب النشاط الاقتصادي الوطني في بعض الاقطار الخليجية (كنسبة مئوية من مجموع السكان النشيطين اقتصادياً)

النشاط الاقتصادي / القطر	الزراعة والثروة السمكية	صناعات المعادن المستخرجة	الصناعات اليدوية	البناء	الكهرباء والغاز	التجارة	النقل	خدمات اخرى	المجموع
ابو ظبي									
وطنيون	٦٣	١٩,٥		٤	–	٩	٢٨	١٦,٢	١٧
اجانب	٣٧	٨٠,٥		٩٦	–	٩١	٧٢	٨٣,٨	٨٣
الامارات العربية المتحدة									
وطنيون	٩٣	٣٤		١٨	–	٤٣	٤٧	٣٦,٢	٤٣
اجانب	٧	٦٦		٨٢	–	٥٧	٥٣	٦٣,٨	٥٧
البحرين									
وطنيون	٧٦,٠	٧٣,٧	٣٢,٩	٥٤,٢	٨٦,٨	٦٣,٠	٦٥,٤	٦٠,٦	٦٢,٩
اجانب	٢٤,٠	٢٦,٣	٦٧,١	٤٥,٨	١٣,٢	٣٧,٠	٣٤,٦	٣٩,٤	٣٧,١
السعودية									
وطنيون	٤	٥٠	٥٥	٥٢	٨٠	٥٩	٤٩	٣٩	٥٠
اجانب	٩٦	٥٠	٥٥	٤٨	٢٠	٤١	٥١	٦١	٥٠
قطر									
وطنيون	٥	–	١٣	–	–	١٩	٣٤	١٤	١٧
اجانب	٩٥	–	٨٧	–	–	٨١	٦٦	٨٦	٨٣
الكويت									
وطنيون	١٩,٧	٢٣,٣	١٩,٠	٦,٥	٢٩,٤	٢٢,١	١٩,٤	٣٥,٦	٢٥,٤
اجانب	٢٨,١	١٩,٦	٢٣,٩	٣٩,٨	١١,٣	٢٣,٥	٣١,٣	١٧,٠	٢٢,٩

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، ص ١٧٢ ، الجدول رقم (٣ ـ ٢٥) .

(١٤) M.A. Rasheed, «Education and Needs of the Society in the Arabian Gulf States,» paper presented at: Arab Gulf Studies Centre (Exeter), Symposium on Oil Revenues and Their Impact on Development in the Gulf States, Exeter, October 1982.

جدول رقم (٩ - ٣)

السكان العرب النشيطون اقتصادياً ، للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٥

القطر	قوة العمل (بالالف)				معدل النمو السنوي		
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٧٠ - ١٩٧٥	١٩٧٥ - ١٩٨٠	١٩٨٠ - ١٩٨٥
الاردن	٥٦٤	٦٤١	٧٣٧	٨٥٧	٢,٥٩	٢,٨٣	٣,٠٦
الامارات العربية المتحدة، البحرين، عُمان ، قطر	٢٩٠	٣٣١	٣٨١	٤٤١	٢,٦٨	٢,٨٥	٢,٩٧
تونس	١ ٢٧٣	١ ٤٥٧	١٦٨٥	١ ٩٦٤	٢,٧٤	٢,٩٥	٣,١١
الجزائر	٣ ٣٦٩	٣ ٨٩٤	٤ ٥٤٥	٥ ٣٦٢	٢,٩٤	٣,١٤	٣,٣٦
السعودية	٢ ١٠٩	٢ ٣٥٥	٢ ٦٤٩	٣ ٠٢٥	٢,٢٣	٢,٣٨	٢,٦٩
السودان	٥ ٠٦٥	٥ ٨٣٠	٦ ٧٦٠	٧ ٩٣٨	٢,٨٥	٣,٠٠	٣,٢٦
سورية	١ ٥٧٤	١ ٨١٧	٢ ١٠٩	٢ ٤٦٦	٢,٩١	٣,٠٣	٣,١٨
العراق	٢ ٣٩٥	٢ ٧٧٠	٣ ٢٢٤	٣ ٧٨٤	٢,٩٥	٣,٠٨	٣,٢٥
الكويت	٢٨٢	٤٣١	٦٣٧	٩١١	٨,٨٥	٨,١٣	٧,٤٢
لبنان وغزة	٨٦٤	٩٨٦	١ ١١٢	١ ٢٦٤	٢,٦٨	٢,٤٣	٢,٦٠
ليبيا	٤٨٨	٥٥٠	٦٤٥	٧٢١	٢,٤٢	٢,٥٩	٢,٩٠
مصر	٩ ١٧٤	١٠ ٣٥٧	١١ ٧٤١	١٣ ٤٢٦	٢,٤٦	٢,٥٤	٢,٧٢
المغرب	٤ ١٦١	٤ ٧٨٢	٥ ٥٤٣	٦ ٥٢٦	٢,٨٢	٣,٠٠	٣,٢٩
اليمن الشمالي	٣٤٧	٣٨٨	٤٣٦	٤٩٨	٢,٢٦	٢,٣٦	٢,٦٩
اليمن الجنوبي	١ ٦٨٩	١٩١١	٢١٧٨	٢ ٥١٢	٢,٥٠	٢,٦٥	٢,٨٩
المجموع	٣٣ ٦٤٤	٣٨٥٠٠	٤٤ ٣٦٢	٥١ ٦٩٥			

المصدر : احتسبت من : International Labor Office [ILO], *Labour Force Projections* (Geneva: ILO, 1975), part 1: *Asia*, part 2: *Africa*.

فالعمالة الزراعية تمثل في غالبيتها العظمى في كل من السعودية وقطر والكويت عمالة وافدة . بينما سجلت العمالة الأجنبية في قطاع البناء ما نسبته ٦٠ بالمائة في الكويت وما نسبته ٤٨ بالمائة في السعودية وما نسبته ٩٦ بالمائة في أبو ظبي وما نسبته ٨٢ بالمائة في قطر . كما تساهم العمالة الأجنبية في الصناعة بما نسبته ٨١ بالمائة في الكويت و٦٧ بالمائة في البحرين و ٥٥ بالمائة في السعودية(١٥) . وليس هناك من الدلائل ما يشير الى تراجع دور العمالة الأجنبية تراجعاً رئيسياً في هذه الاقطار ، وخاصة ان دراسات البنك الدولي تتوقع ارتفاع نسبة العمالة الوافدة في أقطار الخليج الى ٥٦ بالمائة خلال عام ١٩٨٥(١٦) ، كما يتوقع استمرار اعتبار بعض الاقطار العربية مستودعاً لفائض العمالة المتوفرة لديها كما يظهر من الجدول رقم (٩ - ٣) .

ويلاحظ بأن رقم العمالة المصرية في الاقطار العربية وصل خلال عام ١٩٨٣ الى ٢,٨ مليون عامل استوعبت أقطار الخليج العربية (بما فيها العراق) ما نسبته ٨٥ بالمائة(١٧) .

ورغم انعكاس مشكلة تراجع نشاطات التنمية العامة في اقطار المجلس خلال عام ١٩٨٣ ، والمرتبطة بانخفاض انتاج النفط والدخل الناجم عنه ، على احداث تقليصات في العمالة الأجنبية ، الّا أن الحاجة اليها ستستمر ، وخاصة وانها باتت جزءاً هيكلياً في الجسر الاقتصادي الخليجي في ضوء ما سبق بيانه .

٢ - المصالح المشتركة للاقطار المصدرة والمستوردة للعمالة

أ - تشير التنبوءات المتعلقة بالمؤشرات الديمغرافية وقوة العمل في الأقطار العربية إلى استمرارية الظروف الموافقة لحركة الهجرة العمالية . فالنمو السكاني يتوقع أن يستمر وفق معدل مرتفع ، وبأكثر من ٣ بالمائة مما يساهم في زيادة عدد السكان النشيطين اقتصادياً ، وتظهر التحليلات المتعلقة بتنبوءات السكان النشيطين اقتصادياً الى توقع بلوغ رقم البطالة ٤,٦ ملايين عامل خلال عام ١٩٩٠ . ويتوقع استمرار نسبة البطالة في المغرب في حدود ٧,٦ بالمائة(١٨) .

ب - يمتلك الوطن العربي احتياطياً كبيراً من قوة العمل كما يظهر من المؤشرات التالية(١٩) :

(١) يمكن أن تبلغ البطالة المقنعة في الأقطار غير النفطية نسباً عالية ، ففي مصر ، مثلاً ،

---

(١٥) Bouhdiba, «Arab Migration,» p. 170.

(١٦) Nader Fergany, «Manpower Problems and Projections in the Gulf,» paper presented at: Arab Gulf Studies Centre, Ibid.

(١٧) الوطن (الكويت) ، ١٥ / ٨ / ١٩٨٣ .

(١٨) Farrag, *Migration between Arab Countries in Manpower and Employment in Arab Countries*, p. 160.

(١٩) Arab Planning Institute and International Labour Organization, Seminar on Population, Employment and Migration in the Arab Gulf States, Kuwait, 16-18 December 1978, *Seminar on Population, Employment and Migration in the Arab Gulf States, Kuwait, December 16-18, 1978* (Kuwait: The Institute, 1979), pp. 223-225.

تعتبر ظاهرة البطالة المقنعة ذات صفة دائمة وتشكل ما نسبته ٤٥ بالمائة من الذكور في سن العمل (تعادل ٠٠٠ ٥١٨ ١ عامل عاطل عن العمل) .

(٢) وجود بطالة مقنعة في قطاع الخدمات الحكومية ، خاصة في مصر وسوريا .

(٣) يقدر حجم البطالة في المغرب بـ ٥٥٥ ألف عاطل عن العمل في نهاية عام ١٩٧٧ أو ما نسبته ١١ بالمائة من اجمالي قوة العمل ، علماً بأنه استناداً لبعض التقديرات يصل رقم البطالة الى ١,٢ مليون شخص .

(٤) هناك حوالى مليون عامل عربي في أوروبا ، ٨٠ بالمائة منهم في فرنسا ، ونتيجة لمشكلة البطالة الجارية في أوروبا الغربية ، يتوقع عودة هؤلاء العمال إلى أوطانهم . وتشير البيانات المذكورة أعلاه إلى ضرورة تحقيق التوازن بين اعتبارات العرض والطلب في القوى العاملة على مستوى الوطن العربي في اطار توجه حقيقي للتعاون الانمائي ، وفي ضوء احتياجات التنمية الحقيقية .

وتؤكد نتائج التحليلات العلمية على أهمية المحافظة على قنوات طبيعية منتظمة لاستيراد العمالة الى الاقطار العربية الخليجية ، خاصة تلك التحليلات التي كشفت عن العلاقة بين العمالة المستوردة والدخل المحلي الاجمالي ، وأشارت هذه التحليلات إلى الحساسية الشديدة لدرجة تأثر النمو الاقتصادي لدولة قطر بمعدلات استيراد العمالة ، وأظهرت ارتباطاً مباشراً في الاتجاه ، فعندما كانت الهجرة مفتوحة كان معدل النمو في الدخل المحلي الاجمالي مرتفعاً ، وذلك حتى عام ١٩٧٨[٢٠] . وتبدو امكانية تطبيق نتائج هذه العلاقة على جميع أقطار المجلس ، الأمر الذي يعني استمرار اعتماد هذه الاقطار على استيراد العمالة العربية بدرجة حرصها نفسها على تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي .

جـ ـ هناك مسألة متصلة بالحكم النهائي على جدوى استمرارية الاعتماد على العمالة المستوردة لدى الأخذ في الاعتبار تكلفتها بجميع جوانبها ، بما فيها التكلفة الاجتماعية . وبالنسبة لبعض الآراء ، هناك من يعتقد : « بان تكلفة العمال الأجانب الاجتماعية ، اذا ما أضيفت الى أجورهم ، فإنها تفوق ، في بعض الحالات مساهمتهم في الدخل المحلي الاجمالي ، وبالتالي تلغي امكانية تحقيقها للأهداف المتعلقة بالتنويع »[٢١] .

وبالرغم من هذه الأعباء المحتملة والمبالغ في تقديرها ، في رأينا ، سواء فيما يتعلق بآثارها الاجتماعية والاقتصادية السلبية أعلاه ، أو آثارها السياسية السلبية ، كما تشير بعض الدراسات ، الاّ أن الحقائق التي سبقت الاشارة اليها تؤكد على اهميتها وجدواها .

---

(٢٠) Farid Abolfathi et al., *The OPEC Market to 1985* (Lexington, Mass.: Lexington Books for C.A.C.I., Inc. Federal,[c 1977]), p. 235.

(٢١) Rudolf Hablützel, «Issues in Economic Diversification for the Oil-Rich Countries,» *Finance and Development,* vol. 18, no. 2 (June 1981), p. 12.

د ـ وفيما يتعلق بالأقطار المصدرة للعمالة ، تشير تجربة السبعينات الى توليدهـا لتأثيـرات متضاربة ، ايجابية في وجه وسلبية في وجه آخر . ارتبط الجانب الايجابي بمساهمة حركة تصـدير العمالة في توليد مصادر مهمة للدخل من التحويلات الخارجية ، بالاضافة إلى مساهمة هذه الحركة في حـل مشكلة البطالـة بشكل رئيسي . ففي الأردن ، عـلى سبيل المثـال ، ارتفعت حوالات العاملين في الخارج من قيمة ٣٤ مليون دينار (٩٨,٣ مليون دولار) خلال عام ١٩٧٤ الى ما قيمته ٨٠٠ مليون دينار (٢٣١٢ مليون دولار) خلال عام ١٩٨٠[٢٢] .

ولكن الهجرة العمالية جلبت أيضاً نتائج اجتماعية واقتصادية سلبية بسبب ما خلقته من اختناقات في السوق في الاقطار المصـدرة للعمالـة ، خاصـة في سوق العمـال المدربـين وذوي الكفاءات العالية . وتأثرت برامج تلك الاقطار التنموية ، وكذلك طاقاتها الانتاجية تأثراً سلبياً . كما سبب نقص العمالة في بعض القطاعات ، ضغوطاً تضخمية ، كما حدث بـالنسبة لـلأردن وتونس . والخلاصة أن هناك شعُوراً جدياً لدى الاقطار المصدرة للعمالة بأن حركة انتقال العمالة منها قد أثرت سلبياً على فرص التقدم الاقتصادي والاجتماعي فيها ، خاصة لشمولها للقسم الأكثر انتاجية في قوة العمل ، وما أدت إليه من هجرة للعقول . وانعكس ذلك على توجه هذه الاقطار صَوب اعادة تقويم حركة انتقال العمالة منها إلى أقطار الخليج العربي المصدرة للنفط والمستوردة للعمالة .

هـ ـ من ناحية أخرى ، لوحظ تركيز الأقطار العربية الخليجية في توجهاتها الأخيرة المتعلقة بـاستيراد العمـالة الى التـدقيق في اختيار تلك الفئـات والتخصصات التي تتنـاسب وتوجهـاتها لاستعمال التكنولوجيا المتطورة في مشاريعها الانمائية ، كتلك المستعملة في الاتصالات مثلاً ، هذا التوجه لا يتوقع أن تتم تلبية متطلباته من قبل العمالة العربية الفائضة ، الاّ وفق اطار تعاوني منسّق يستهدف توجيه برامج التعليم والتدريب لتوفير مثل هذه الكوادر المطلوبة .

وهكذا تشير الاتجاهات ، سابقة الذكر ، الى أنه على الرغم من تسجيل فترة السبعينات لهجرة عمالية نشيطة بين اقطار الوطن العربي ، الاّ أن هناك مؤشرات حول توجهات جديدة قد تتناقض وتسبب أضراراً اقتصادية وتنموية لكلا الطرفين . هذا الوضع يخلق دافعاً قوياً لتبني برامج تبلور سياسات واتجاهات ومشاريع تنظيم حركة انتقال العمل لخدمة أهداف التنمية الحقيقية في كلا الطرفين ، المصَدِّر والمستورد للعمالة . ومما يجدر ذكره أن مؤتمر العمل العربي قرر في جلسته الثامنة التي عقدت في بغداد بالجمهورية العراقية في آذار / مارس ١٩٨٠ تـأسيس « المؤسسة العـربية للتوظيف » لتنسيق حركة تبادل العمّـال بين الأقـطار العربيـة في ضوء حـالة العـرض والطلب واحتياجات خطط التنمية العربية[٢٣] . ان خطوة كهذه تنسجم مع نتائج تحليلاتنا السابقة .

---

(٢٢) *Middl East Economic Digest* [MEED], (4 June 1982), p. 18.

(٢٣) نادر فرجاني ، «تيسير التبادل البشري بين الاقطار العربية ،» المستقبل العربي ، السنة ٥ ، العدد ٣٩ (ايار / مايو ١٩٨٢) ، ص ٤٣ .

ثالثاً : القطاع الصناعي ودوافع التعاون الانمائي

١ ـ أهمية كبر المشاريع والأسواق في عملية التنمية الصناعية

كـان الاهتمام بمسألة التنمية الصناعية وخلق الظروف التي من شأنها أن تدفع باتجاه إنجاح جهودها الى جعل التوجه نحو التصنيع أحد الحوافز الرئيسية للتعاون أو التكامل الاقتصادي ، خاصة من خلال التأثيرات الايجابية لنظرية اقتصاديات الحجم الكبير ، واتساع الأسواق وتأثيرها على خلق ظروف أفضل للانتاج الصناعي ، في ظل الكفاءة المطلوبة . وقد ساهم ذلك في توجه المفكرين الاقتصاديين إلى بعض التحليلات التجريبية (Empirical) بهدف استطلاع جـدوى تجميع امكانات الاسواق المختلفة بالنسبة لإقامة المجموعات المختلفة من الصناعات المعروفة . وتم اللجوء الى ذلك ، لتأمين الأساس اللازم لتبني فكرة التعاون أو التكامل الاقتصادي من خلال الاحاطة بالكيفية التي تساهم بها عملية توسيع دائرة الأسواق الوطنية ، لتشمل دائرة الاسواق شبه الاقليمية أو الاقليمية أو الدولية ، في تبرير إقامة تلك الصناعات والتي لن تكون مجدية اقتصادياً بدون توسيع رقعة الأسواق . وذلك لما لعملية توسيع دائرة الاسواق من أهمية في تأمين الحد الأدنى من الطاقة الانتاجية التي تشترط توفرها مختلف الاعتبارات الفنية المتعلقة بتلك الصناعة .

ومع الأخذ في الاعتبار للقيود الهيكلية التي تحد من امكانات التنمية الصناعية وآفاقها في أقطار مجلس التعاون الخليجي ، وهي المتصلة في ضوء تحليلات الفصل الأول والرابع والثامن ، بصغر حجم الاسواق والتخلف التكنولوجي ، وتساهم في الحد من امكـانات تنـويع القـاعدة الاقتصادية لهذه الاقطار ، فإننا سنلجأ فيما يلي إلى الاستفادة من نتائج التحليل التجريبي الذي اجراه متولي على السوق العربية المشتركة لبيان الكيفية التي تساهم بها عملية تجميع الاسواق العربية في تبرير إقامة العديد من الصناعات ، وغير المجدي اقامتها وفق الحجم الذي تتيحه الاسـواق العربية الوطنية منفردة . وعليه ، يتم اظهار أهمية التعاون الاقليمي من خلال هذه الجوانب .

٢ ـ أهمية التعاون الاقليمي للتنمية الصناعية

نشير فيما يلي إلى أهمية تجميع الاسواق العربية من أجل دعم فرص التصنيع في الوطن العربي والقاء الضوء على انعكاسات ذلك على دوافع التعاون الاقليمي للأقطار العربية الخليجية .

فيما يتعلق بالأسس الفنية اللازم تأمينها لاجراء التحليلات المذكورة أعلاه ، تجدر الاشارة الى النتائج التي توصل إليها متولي وهي كما يلي :

أ ـ ان حجم الصناعات التحويلية المنتجة بكفاءة لا يقل كثيراً في الأقطار النامية الأقل في درجة تصنيعها عنه في الاقطار الصناعية ذات الأسواق الاكبر للسلعة نفسها من اسواق الاقطار النامية .

جدول رقم (٩ ـ ٤)

مقارنة الحجم(أ) النموذجي للمصنع في عدة اقطار

الصناعة	متوسط العمالة في بريطانيا	متوسط العمالة في الصناعات المماثلة لبعض الاقطار كنسبة من متوسط العمالة في بريطانيا						
		العراق	مصر	اسبانيا	ايران	الباكستان	الهند	الولايات المتحدة الامريكية
تعليب الفواكه والخضروات وحفظها	٣٥٤	٧٤	٨٩	٥٦	٣١	٥٧	٥١	٥٢
منتجات الحبوب	٢٠٦	٦٢	٥٨	٤٢	٥٦	١١٥	٦٨	٧٤
السكر	٨٠٥	–	٢٥٢	٢٦٢	٦٢	٢٤٦	١٣٦	٩٨
البيرة	٢٧٣	–	٨٧	١١٢	٣٩	٦٨	٦٨	١٧٠
المشروبات الكحولية	٧٦	١٠٦	١٨٠	٩٤	١٠٢	١١٦	١٣٤	٥٧
الدخان والسجائر	٢٠٣٨	١١٠	١٢٦	١٣٠	٩٨	١٢٤	١١٨	١٠١
القطن المغزول	٢٣١	–	٦٦٨	–	٢٩٦)	٢١٤	٧١٨	(٨٢
المنسوجات القطنية	١٩٧				١٤٣)			(٤٠٢
الغزل الصوفي	٢٤٣	–	٥٠٨	١٣٤	٣٧٩	٣١٨	٥١٢	١٠٦
الحرير والنايلون	٤٦٠	–	٢٦٢	٣٥٦	١٠٨	–	–	٤٠٨
الاحذية الجلدية	٢٤١	١٢٣	٨٢	٩٨	–	٧٨	٢٨١	١٤٣
صناعة الاخشاب والنشارة	٨١	١٠٦	٥٥٦	٦٢	٨٩	٨٢	١٠٢	١٠٨
الصناديق الخشبية	٧١	٩٢	٨٧	٧٦	٩١	–	١١٦	١٠٦
اثاث مصنع	١٤٥	٧٢	٧١	٣٦	٦٧	٦٨	٦٧	١٦٢
الورق	٥٢٧	–	١٤٢	٨٧	–	١٤٦	٢٠١	٨٢
الجلود المدبوغة	١٢٣	٩٤	١٠٥	٨٢	٧٣	٨٢	١٤٦	٢٦٢
المطاط	١٠٢٧	–	٩٨	٩٦	٣٦	٤٥	٧٩	٩٨
الدهانات والورنيش	٢٦٠	–	١٠١	–	٣٩	٣٦	١٢١	٦٧
الصابون	١٢١١	٤٦	٦٥	١٦	١١	١٢	٧٦	٤٣
الكبريت	٣٢٧	–	١٠٦	١٠٨	١٠٧	٢٩٦	٤١٨	٢١٢
النفط المصفى	٢٢٠٠	١٦٦	١٤٦	–	–	١٢٥	–	١١٨
الزجاج	٧٥٠	–	١٠٦	٥٦	٤٦	١٠٦	٧٨	١٠٢
الاسمنت	٦٥٨	–	١٨٥	١٠٦	١٠٩	١٧٩	١٧٢	٥٤
الاسمدة	٢٤٠	–	٦٨٩	٣٧٠	–	٣٩٨	٤١٨	٦٩
الحديد والصلب	٢٣٤٠	–	١٣٤	١٧٨	–	١١٨	٦٩٧	٢٠١

(أ) جرى قياس الحجم حسب عدد العمال .

ملاحظة عامة : تشير العلامة « ـ » الى ان البيانات غير متوافرة .

المصدر : احتسبت من : M.M.Metwally «The Case for Arab Economic Integration,» *L'Egypte Contemporaine*, no. 376 (April 1979), pp. 212-213.

ب ـ تلعب العوامل الفنية التي تحدد حجم المصنع في الصناعات التحويلية الدور نفسه تقريباً ، في تحديد مستوى الانتاج في الأقطار الصناعية والأقطار النامية الأقل تصنيعاً ، مع العلم بوجود بعض العوامل في الأقطار النامية ، والتي تقتضي بعض الاختلاف في تصميم الطاقة والحجم الأمثل للصناعات ، ويعود ذلك الى عدم توفر امكانية تقسيم العمل أحياناً بالإضافة لعدم استمرارية الانتاج في هذه الاقطار .

جـ ـ لدى اتخاذ حجم المصانع البريطانية أساساً للمقارنة مع حجم المصانع التي يمكن اقامتها في الوطن العربي ، واستكشاف قدرة السوق العربية المشتركة على استيعاب الحجم الأمثل لطاقة تلك المصانع ، فقد أجريت دراسات مقارنة تبين منها أن متوسط حجم المصنع مقاساً بعدد العمال في الصناعات التحويلية البريطانية يشابه مثيله في الدول الأخرى (الجدول ٩ ـ ٤) .

الاّ أن هناك بعض العوامل التي ترجح أن يكون حجم المصنع في بعض الصناعات أكبر ، وذلك في الدول الأقل تصنيعاً منه في بريطانيا ، كصناعة السكر والنسيج والورق والكبريت والنفط والأسمنت والأسمدة الكيماوية . ويترتب على ذلك أنه للقيام بعمليات تصنيع على نطاق أو حجم ينتج بكفاءة ، فلا بد للقطر العربي من ان يمتلك سوقاً واسعاً يكفي لتبرير قيام مصنع واحد على الأقل بالحجم السائد في الأقطار الصناعية(٢٤) .

وبمقارنة حجم السوق المحلي المصري الحالي لبعض الصناعات (مقاساً بالإنتاج المحلي + الواردات ـ الصادرات خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣) والحجم السائد للمصنع في بريطانيا فقد تبين ، أن السوق المصرية صغيرة جداً لتبرير اقامة حتى مصنع واحد بحجم اقتصادي بالنسبة لمعظم الصناعات ، كما هو موضح في الجدول رقم (٩ ـ ٥) ؛ بينما يبدو حجم السوق المصري كبيراً لتبرير قيام مصانع بالحجم السائد في بريطانيا للصناعات الغذائية والملابس فقط(٢٥) .

ونلاحظ ان السوق المصري يعتبر من اكبر الاسواق العربية(٢٦) لأنه يعتمد على عدد من السكان يبلغ ٤٣٧٦٣٠٠٠ نسمة خلال عام ١٩٨١ أو ما نسبته ٢٦ بالمائة من سكان جميع الأقطار العربية ، وما يعادل ٣,٦ أضعاف السكان في أقطار مجلس التعاون الخليجي ، كما يقترب عدد السكان في مصر من عدد سكان المغرب العربي . (الجدول ٩ ـ ٦) ؛ وهكذا تبدو مشكلة ضيق السوق المحلي التي تواجهها عملية التصنيع في بقية الاقطار العربية تزداد حدة .

---

(٢٤) M.M. Metwally, «The Case for Arab Economic Integration,» *L'Egypte Contemporaine,* no. 376 (April 1979), p. 123.

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ١٣٠ .

(٢٦) المصدر نفسه . ص ١٢٣ .

جدول رقم (٩ ـ ٥)

مقارنة بين حجم السوق المصري المحلي وحجم المصنع النموذجي[أ] في بريطانيا

الانتاج	الحجم النموذجي للمصنع في بريطانيا	الحجم الحالي للسوق المصري
الاطارات والانابيب المطاطية (بالالف)	١٢٠٠ ـ ٢٠٠٠	٣٧٧
الصلب (الف طن)	٦٠٠	٢٠٠
الكتل الحديدية المستطيلة (ألف طن)	٧٠٠	١١٠
الصفائح والألواح من الصلب (ألف طن)	٢٠٦	٩٨
الألومنيوم (ألف طن)	٤٠ ـ ٨٠	٣٠٢
النحاس (ألف طن)	١٥ ـ ٣٠	٧٠٥
الزنك (طن)	٨٦٠٠	٥٥٠٠
المدحرجات الكروية والاسطوانية (الف دولار)	١٠٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠	٥٥٧
الموتورات الكهربائية (الف دولار)	١٩٠٠٠ ـ ٤٦٠٠٠	٢٠٨٦
المحولات الكهربائية (الف دولار	١٧٠٠٠ ـ ٤٣٠٠٠	١٢٣٣
آلات الطباعة (الف)	١٥٠ ـ ٤٥٠	٧
الغسالات الكهربائية (الف)	٢٠٣ ـ ٥٠٩	٢٠٧
المكانس الكهربائية (الف)	١٩٢ ـ ٥٤٦	٢٠٥
الثلاجات الكهربائية (الف)	٢٤٠	١٤٠٧
التراكتورات الزراعية (تجميع فقط)	٢٦٥٠	١٥٠٠
التراكتورات الزراعية (قوة ٤٠ ـ ٥٠ حصاناً)	٦٠	٢٠٥
جميع الانواع المصنعة (الف)		
سيارات الركوب (تجميع فقط) (بالألف)	٦٠	٦
سيارات الركوب (تصنيع) (بالألف)	٣٠٠	٦

(أ) يعرف الحجم النموذجي هنا بأنه يمثل متوسط حجم المصنع في مجموعة المصانع التي تستوعب ٥٠ بالمائة او اكثر من مجموع العمالة الصناعية في تلك الصناعة .

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، ص ٢١٥ ، الجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٩ ـ ٦)
عدد السكان ، الانتاج القومي الاجمالي ومعدل نصيب الفرد منه
في الوطن العربي

القطر	عدد السكان (منتصف عام ١٩٧٨)	الانتاج القومي الاجمالي (بالمليون دولار)	نصيب الفرد من الانتاج القومي الاجمالي (بالدولار)
مجموعة اقطار مجلس التعاون الخليجي			
الامارات العربية المتحدة	٨١١	١٢١٨٠	١٥٠٢٠
البحرين	٣٦٨	١٥٠٠	٤٠٦٠
السعودية	٨٢٢٩	٥٤٢٠٠	٦٥٩٠
عُمان	٨٣٩	٢٣٤٠	٢٧٩٠
قطر	٢٢٠	٣٣١٠	١٥٠٥٠
الكويت	١٢١٥	١٩٤١٠	١٥٩٧٠
المجموع	١١٦٨٢	٩٢٩٤٠	٧٩٥٦
النسبة الى الاقطار العربية (٪)	٧,٦	٤٢,٢	٥٥٠
مجموعة السوق العربية المشتركة			
الأردن	٢٩٨٤	٢٣٧٠	١١٠٠
سورية	٨١٠٢	٧٨٢٠	٩٦٠
العراق	١٢٢١٢	٢٢٥٤٠	١٨٥٠
مصر	٣٩٨٥٥	١٦٨٩٠	٤٢٠
المجموع	٦٣١٥٣	٤٩٦٢٠	٧٨٥
النسبة الى الأقطار العربية (٪)	٤١,٢	٢٢,٥	
مجموعة اقطار اللجنة الاستشارية الدائمة لأقطار المغرب العربي			
تونس	٦٠٧٥	٦٠١٠	٩٩٠
الجزائر	١٧٦٣٥	٢٥٧٣٠	١٤٥٠
المغرب	١٨٩١٤	١٢٨٩٠	٦٨٠
المجموع	٤٢٦٢٤	٤٤٦٣٠	١٠٤٧
النسبة الى الأقطار العربية (٪)	٢٧,٨	٢٠,٣	

يتبع

تابع الجدول رقم (٩ - ٦)

القطر	عدد السكان (منتصف عام ١٩٧٨)	الانتاج القومي الاجمالي (بالمليون دولار)	نصيب الفرد من الانتاج القومي الاجمالي (بالدولار)
الأقطار الأخرى			
السودان	١٧٣٧٦	٥٩٠٠	٣٤٠
الصومال	٣٧٤٣	٣٨٥٣	-
لبنان	٣٠١٢	-	-
ليبيا	٢٧٤٨	١٩٨٢٠	٧٢١٠
موريتانيا	١٥٤٤	٤٢٠	٢٧٠
اليمن الجنوبي	٥٦٤٨	٢٣٠١	٤١٠
اليمن الشمالي	١٧٥٠	٧٨٠	٤٥٠
المجموع	٣٥٨٢١	٣٣٠٧٤ (أ)	
النسبة الى الاقطار العربية (٪)	٢٣,٤		
مجموع العرب	١٥٣٢٨٠	٢٢٠٢٦٤ (أ)	١٤٣٧
نسبة مصر الى الأقطار العربية (٪)	٢٦		

(أ) باستثناء لبنان .

ملاحظة عامة : تشير العلامة « - » الى ان البيانات غير متوافرة .

المصدر : احتسبت من : World Bank, *World Bank Atlas.*

وبتطبيق نتائج التحليل التجريبي الذي أجراه متولي على السوق العربية الموحدة فقد حصل على النتائج الموضحة في الجدول رقم (٩ - ٧) حيث قدر عدد المصانع الممكن اقامتها بناء على طاقة استيعاب السوق العربية الموحدة .

ونتيجة للمقارنات التي اجريت على عدد المصانع التي يمكن اقامتها استناداً لحجم السوق المصري ، وتلك التي تستند الى السوق العربية الموحدة . وكما هو موضح في الجدولين رقم (٩ - ٤) و (٩ - ٧) يتضح أنه في أغلب الحالات لا يمكن انشاء العديد من المصانع على أسس اقتصادية ناجحة في السوق المصرية ، بينما تصبح عملية اقامتها مجدية وفق أسس السوق العربية الموحدة ولتعمل بالحجم الأمثل لهذه الصناعات . « لهذا فإن الدعوة الى توحيد الأسواق في الاقطار العربية ولو من أجل اقامة مصنع واحد فقط يعمل بكفاءة ، هي دعوة تستند الى أسس قوية جداً »[٢٧] .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ١٣٠ .

جدول رقم (٩ ـ ٧)
مقارنة بين حجم السوق العربية والحجم النموذجي للصناعة في بريطانيا

الانتاج	الحجم النموذجي في بريطانيا	الحجم الحالي[أ] للسوق العربية	عدد المصانع الممكن اقامتها في ظل الحجم الحالي للسوق العربية
الاطارات والانابيب المطاطية (بالألف)	١٢٠٠ ـ ٢٠٠٠	٣٢٠٠	١ ـ ٣
الصلب (ألف طن)	٦٠٠	١٦٥٠	١ ـ ٣
الكتل الحديدية المستطيلة (ألف طن)	٧٠٠	١٦٠٠	٢
الصفائح والالواح من الصلب (ألف طن)	٢٠٦	٢٩٨	١
الألومنيوم (ألف طن)	٢٠ ـ ٨٠	١٠	صفر
النحاس (ألف طن)	١٥ ـ ٣٠	٢٠	١
الزنك (طن)	٨٦٠٠	١٠٠٠٠	١
المدحرجات الكروية والاسطوانية (ألف دولار)	١٠٠٠٠ـ ٢٠٠٠٠	٣٥٠٠	صفر
الموتورات الكهربائية (ألف دولار)	١٩٠٠٠ـ ٤٦٠٠٠	٦٠٠٠	صفر
المحولات الكهربائية (ألف دولار)	١٧٠٠٠ـ ٤٣٠٠٠	٨٠٠٠	صفر
آلات الطباعة (ألف)	١٥٠ ـ ٤٥٠	٣٠	صفر
الغسالات الكهربائية (ألف)	٢٠٣ ـ ٥٠٩	٤٠	صفر
المكانس الكهربائية (ألف)	٢٩٢ ـ ٥٤٨	١٤	صفر
الثلاجات الكهربائية (ألف)	٢٤٠	٦٠	صفر
التراكتورات الزراعية (تجميع فقط)	٢٦٥٠	٤٧٠٠	١ ـ ٢
التراكتورات الزراعية (قوة ٤٠ ـ ٥٠ حصاناً) جميع الأنواع المصنعة (ألف)	٦٠	١٢	صفر
سيارات الركوب (تجميع فقط) (بالألف)	٦٠	٦٦	صفر
سيارات الركوب (تصنيع) (بالألف)	٣٠٠	٦٥	صفر

(أ) جرى قياس الحجم الحالي للسوق العربية كما يلي : الانتاج المحلي + الواردات ـ الصادرات (حسب معدل السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣) .

المصدر : احتسبت من : Metwally, Ibid., p. 219, table no. 5.

وبالاشارة الى الوضع المتعلق بالسوق المشتركة للأقطار العربية الخليجية ، يمكن القول بأن الصناعات غير المجدية اقامتها في السوق العربية الموحدة ، وفق النتائج المشار إليها أعلاه ، هي غير مجدية بالنسبة للسوق الخليجية المشتركة ، الا اذا أخذ في الاعتبار التصدير للأسواق الدولية ، وهذه الصناعات تشمل الألومنيوم والمدحرجات الكروية والاسطوانية (Ball and roller

(bearings والمحولات الكهربائية والموتورات الكهربائية وآلات الطباعة والغسالات الكهربائية والمكانس الكهربائية والثلاجات والجرارات الزراعية والسيارات للأغراض الصناعية وللركاب .

كما أن الصناعات المجدية اقامتها في السوق العربية الموحدة بواقع مصنع أو مصنعين فقط ، يمكن افتراض عدم جدوى اقامتها في السوق الخليجية المشتركة ، وتشمل هذه المجموعة الكتل الحديدية (Pigiron) والسفن الحديدية Steel ships والنحاس وتجميع الجرارات الزراعية (قوة ٤٠ ـ ٥٠ حصاناً) ، وكذلك تجميع سيارات الركاب .

أن التحليلات المذكورة أعلاه استندت إلى أسس جامدة (« استاتيكية ») ، ولدى اجرائها على السوق العربية الموحدة وفق أسس ديناميكية ، تبين أن العديد من الصناعات التي لم تكن مجدية في الوضع « الاستاتيكي » أصبحت مجدية في ظل الوضع الديناميكي للسوق . فبناء على دراسة الحجم المتوقع للأسواق العربية خلال عام ١٩٩٠ ، بينت دراسة متولي امكانية اقامة صناعة لمنتجات سيارات الركاب والغسالات والثلاجات الكهربائية والآلات الكاتبة والألومنيوم(٢٨) .

من كل ذلك تتضح أهمية تجميع الأسواق العربية لدعم فرص التنمية الصناعية ورفع كفاءة الانتاج الصناعي ، وهنا لا بد من تكامل رأس المال مع التكنولوجيا الدولية والعوامل الأخرى اللازمة . كما تظهر التحليلات نفسها مخاطر القيام بإقامة المجمعات الصناعية الضخمة التي تعتمد بالدرجة الأولى على التصدير ، كما أن سياسة « أقم الصناعة وانتظر » حتى لو لم تكن مجدية في البداية على أساس توقع ارتفاع مستوى الدخل الذي يرافق حركة التنمية ، هي سياسة محفوفة بالمخاطر . ولا بد من التأكيد مجدداً على أن التصنيع لا يتم بمجرد إقامة المصانع ، فبدون تغيير الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي الذي تستلزمه عملية التصنيع ، تصبح حركة التصنيع كلها مهددة ، خاصة في عالم يتسم بسرعة التطور التكنولوجي .

والخلاصة أن الحاجة للتعاون الاقليمي وتجميع الأسواق من أجل دعم حركة التصنيع وتنويع القاعدة الاقتصادية هي حاجة فعلية ، علماً بأن الحاجة نفسها تولد الحاجة للتعاون الدولي من أجل خدمة بناء القاعدة التكنولوجية اللازمة للتطور الصناعي وللاستفادة من العوامل الأخرى التي تؤمنها الدائرة الدولية كالأسواق والخبرة التنظيمية والادارية . وهو ما ستتم دراسته في الفصل القادم .

رابعاً : التعاون الاقليمي والقطاع الزراعي

في الوقت الذي توضحت فيه أهمية التعاون الاقليمي لخدمة فرص التصنيع وتطوير القطاع الصناعي ، خاصة وأن نظرية التكامل الاقتصادي أعطت اهتماماً خاصاً لهذا القطاع واحتياجاته التي يدعمها التكامل ، كما سبق بيانه ، فان مسألة التنمية الزراعية تحتل وضعاً خاصاً في الأقطار العربية الخليجية ، وذلك فيما يتعلق بتأثير التعاون الانمائي الاقليمي على تدعيم فرص تنميتها

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ٢٢١ ـ ٢٢٣ .

وتوسيع دائرة آفاقها المتاحة ، وذلك مرتبط بالضعف الشديد لقاعدة التنمية الزراعية في هذه الأقطار من ناحية ، والأهمية الكبرى التي تعول على مواجهة مشكلة الأمن الغذائي ، وهي المشكلة التي استحوذت على اهتمام العالم بأسره . بالاضافة الى مجموعة العوامل التي يوفرها التعاون الاقليمي لخدمة أهداف القطاع الزراعي بشكل عام ، وأهداف تحقيق الأمن الغذائي بشكل خاص ، وعلى رأس هذه العوامل قاعدة الموارد الزراعية (الطبيعية والبشرية المتاحة للاقليم) .

١ ـ قاعدة التنمية الزراعية والأمن الغذائي

نهدف هنا إلى ابراز الوضع المتعلق بالقاعدة الحالية التي تنطلق منها التنمية الزراعية في أقطار المجلس ، وخاصة ما يتعلق بامكاناتها لمواجهة مشكلة الأمن الغذائي ، وذلك تمهيداً لاستكشاف الامكانات المتاحة ، على مستوى الوطن العربي ، لمواجهة متطلبات الأمن الغذائي وأعبائها . وإجراء المقارنة بين امكانات كل من الدائرتين شبه الاقليمية والاقليمية .

وينبغي التأكيد من حيث المبدأ ، على أن التعاون الاقليمي لا يتعارض مع كل الجهود المستمرة والمبذولة ، سواء على المستوى القطري ، خاصة بالنسبة للجهود الواضحة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بإنتاج القمح بصورة خاصة ، والتنمية الزراعية بصورة عامة ، ونشاطات التنمية الزراعية التي تقوم بها كل من سلطنة عُمان ودولة الامارات العربية المتحدة التي تتمتع ببعض الامكانات المتاحة لهذه التنمية (راجع الفصل الثاني) ، أو على المستوى شبه الاقليمي كما سبقت الاشارة اليها في الفصل الخامس . وانما يكون دور التعاون الاقليمي مدعماً لتلك الجهود ، وذلك الى المدى الذي يمكن له ، باعتباره أحد المحددات الأساسية للتنمية الزراعية ، أن يساهم في احداث تغييرات مهمة في مسار الجهود المتعلقة بالتنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي .

وهناك نقطة أخرى ، تتعلق بالمفاهيم التي تحدد موقع التنمية الزراعية من التنمية الاقتصادية بشكل عام ، والتنمية الصناعية بشكل خاص . فهناك اعتقاد خاطىء وشائع في الأقطار النامية ، مؤدّاه أن الفقر مرتبط بالزراعة ، وعليه فإن التركيز في معظم الجهود التنموية ينبغي أن تصب في القطاع الصناعي . ويُرَدّ على ذلك بأن العديد من الاقطار المتقدمة ، أو التي تتمتع بمستويات دخل أعلى ، هي أقطار زراعية بالدرجة الأولى ، وذلك ينطبق ، على سبيل المثال ، على كل من نيفادا في الولايات المتحدة ، واستراليا والدانمارك والأرجنتين(٢٩) .

وقد نجم عن هذه المفاهيم الخاطئة ان اتجه العديد من جهود التنمية في الاقطار النامية صوب المشاريع الصناعية او الخدمات العامة وتم تجاهل دور القطاع الزراعي الحقيقي في رفع مستوى معيشة الاغلبية من سكان الريف ، ونتيجة لذلك ، كثيراً ما يرى المراقبون بنايات كبيرة ومصانع جديدة ومطارات ضخمة ومدرجات رياضية فخمة جنباً الى جنب مع المزارعين الفقراء ، ومع مواطنين من سكان المدن الذين يعيشون في اوضاع مزرية ويفتقرون الى وسائل الراحة الحديثة ،

(٢٩) Norman S. Bushanan and Howard S. Ellis, *Approaches to Economic Development* (New York: Twentieth Century Fund, 1958), p. 237.

اي حالة من الثراء الفاحـش بجانـب الفقر المدقع ، في الريف . كما اغفلت المفاهيم نفسها حقائق التاريخ الاقتصادي وعبره التي تشير الى ان الثورات الزراعية في اوروبا واليابان سبقت الثورة الصناعية وكانت الشرط الاساسي المسبق لتحقيقها(٣٠) .

وفيما يتعلق بقاعدة التنمية الزراعية وامكانات الانتاج الغذائي في اقطار المجلس ، سبق ولاحظنا في الفصل الثاني الضعف الشديد لقاعدة الموارد الزراعية (الطبيعية والبشرية) ومواجهة التنمية الزراعية لمعوقات هيكلية ، تعود في معظمها الى ضعف تلك القاعدة ، وعليه فقد أصابت كـل الجهود المتعلقة بالتنمية الزراعية والانتاج الغذائي نجاحاً محدوداً من ناحية ، كما اعتمدت مشروعاتها على الضخ المستمر للمساعدات بأشكالها المختلفة ، تلك المساعدات التي لم تـرتبط بكفاءة الانتاج ، كما سبق بيانه بالنسبة للوضع في المملكة العربية السعودية . فقد انتهت بانجازات تمت في ظل ظروف اتسمت بضعف كفاءتها الاقتصادية وعدم قدرتها على الانطلاق صوب ظروف أفضل في المستقبل .

ورغم قدرة أقطار المجلس على تمويل فاتورة الغذاء المستورد بمعدلات متزايدة ، الآ أن شبح مشكلة الأمن الغذائي يهدد هذه المجموعة التي لن تبقى إلى ما لا نهاية قادرة على مواجهة أعباء تلك الفاتورة . وتشير بيانات الجدول (٣ ـ ٦) الى ضعف الموقف المتعلق بالاكتفاء الذاتي في هـذه الاقطار ، خاصة بالمقارنة بدرجة الاكتفاء الذاتي المتحققة على المستوى الاقليمي .

ـ فبينما بلغ متوسط الاكتفاء الذاتي من الحبـوب لأقطار الخليـج ١٨ بالمـائة خـلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ ، فقد بلغ ٦٤,٢ بالمائة للاقليم .

ـ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي للخضار ٨٦ بالمائة في أقطار الخليج مقارنة مع ما نسبته ١٠١ بالمائة للاقليم . كما كانت النسبة للفواكه ٦٣,٦ بالمائة في أقطار الخليج مقارنة بما نسبته ١١١ بالمائة للاقليم . وللسكر كانت النسبة صفراً في اقطار الخليج مقارنة بنسبة ٣٤,٥ بالمائة للاقليم .

ـ سجلت نسبة الاكتفاء الذاتي في اللحوم ٤١,٣ بالمائة لأقطار الخليج بالمقارنة مع ٨٦,٨ بالمائة للاقليم ، وبينما كانت النسـبة نفسها للحبوب الزيتية صفراً في أقطار الخليج ، فقد بلغت ١٣٠,٦ بالمائة للاقليم .

ومما يجدر ذكره أن معدل استهلاك الفرد من الغذاء في اقطار الخليج العربي هو أعلى من مثيله في الاقطار العربية مجتمعة ، وهذا ينطبق على جميع المواد باستثناء الحبوب والسمك كما يتضح من الجدول رقم (٩ ـ ٨) ، فعلى سبيل المثال يبلغ معدل استهلاك الفرد من البيض في أقطار الخليج اربعـة أضعاف ذلـك في الوطن العـربي وثلاثـة أمثالـه بـالنسبـة للحليب واللحـوم والفـواكـه والخضروات .

وتعكس الاوضاع المتعلقة بميزان التجارة في المواد الغذائية ضعف الموقف المتعلق بقاعدة الانتاج الغذائي في اقطار الخليج . فقد سجل العجـز التجاري المقـارن لهذه الأقـطار في المواد

---

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ٢٥٩ .

جدول رقم (٩ ـ ٨)
متوسط نصيب الفرد العربي من الاستهلاك الغذائي سنويا ، خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨
(كلغ / للفرد)

القطر	الحبوب	الخضروات	الفواكه	السمك	اللحوم	الالبان ومنتجاتها	البيض
الأقطار الخليجية	١٩٩,٩	٢٠,٧	٨٧,٦	٦,٣	٤٧,٩	٣٤١,٢	٩,٥
الامارات العربية المتحدة	٢٥٥,٥	١٨,٧	٧٢,٨		٥٣,٠	٢٧٤,٨	١٤,٤
البحرين	١٥١,٥	٣٨,٤	١٤٤,٣	٦,٧	٤٢,١	٢٢٣,١	١١,٨
السعودية	١٤٦,٥	٩,٦	٦٣,١	٤,٧	٢٢,٩	٩٨,٦	٣,٠
عُمان	١١٦,٩	٧,٥	٩١,٢		١٦,٦	١٨٨,٣	١,٣
قطر	٣٤٩,٥	٣٣,٧		٦,٥	٩٣,٢	١٠٤٥,٧	١٥,٦
الكويت	١٧٩,٢	١٦,٣	٦٦,٥	٧,٤	٥٩,٥	٢١٦,٦	١١,١
باقي الأقطار العربية	٢٣١,٢	٧,٦	٤٢,٢	٧,٥	١٦,٦	١١٧,٣	٢,٤

المصدر : احتسبت من : جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة ، « ازمة الغذاء والامن الغذائي في الوطن العربي ، » ٣ج ، عمان ، آذار / مارس ١٩٨٠ ، ج ٣ : « استهلاك الغذاء ، » جداول متفرقة .

الغذائية معدلات عالية وبشكل كبير بالنسبة لبعض المواد ، وذلك خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ ، خاصة فيما يتعلق بالحليب واللحوم والبيض .

تشير البيانات السابقة الى أن أقطار المجلس قامت بمواجهة مشكلة تأمين احتياجاتها من السلع الغذائية الأساسية من خلال فاتورة الاستيراد ، وتقف قاعدة الموارد الزراعية التي تتسم بالضعف الشديد ، حائلاً رئيسياً أمام الامكانات المتاحة للتوسع في الانتاج الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في أقطار المجلس . ومع الأخذ في الاعتبار توفر ظروف أفضل للاستثمار في الانتاج الغذائي في الوطن العربي ، بناء على قاعدة الموارد المتاحة ، والتي سيشار اليها فيما بعد ، فانه يمكننا الاشارة الى المزايا التالية الخاصة **بارتباط مصلحة أقطار المجلس الاقتصادية للتعاون الزراعي والغذائي مع الدائرة الاقليمية .**

أ ـ ضمان مصدر مأمون ومنتظم للغذاء والمنتجات الزراعية وتقليل الاعتماد على المصادر الأجنبية غير العربية للتموين .

ب ـ خلق قاعدة انتاجية متنوعة ، يكون من شأنها توطين بعض الصناعات الزراعية ، حسب مقتضيات الميزة النسبية ، في منطقة الخليج ، مثل صناعة الأسمدة والمبيدات الكيماوية والآلات والمعدات الزراعية ، وتصدير هذه المنتجات للأقطار العربية الزراعية .

جـ ـ توسيع دائرة مجالات الاستثمار المتاحة للفوائض المالية المتوفرة لدى أقطار المجلس ، وذلك في جميع النشاطات المتصلة بالانتاج الزراعي وتصنيعه ونقله وتسويقه .

د ـ حماية هذه الاستثمارات الموجهة لأغراض انتاجية تنموية في الوطن العربي من خطر تعرضها للتآكل أو للتجميد أو المصادرة المحتملة نتيجة أي خلافات سياسية مع الاقطار العربية التي تستوعب حالياً الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات .

٢ ـ قاعدة التنمية الزراعية اقليمياً

لدى الانتقال بالدائرة المرتبطة بآفاق التنمية الزراعية وامكانياتها المتاحة من الاطار شبه الاقليمي الى الاطار الاقليمي ، يجد الباحث نفسه أمام دائرة اقليمية تتسم بالوفرة النسبية لقاعدة الموارد المتاحة للتنمية الزراعية والانتاج الغذائي من ناحية ، ووجود مصلحة مباشرة لأقطار هذه الدائرة العربية في اقامة جهد مكثف صوب الاستثمار في مشروعات التنمية الزراعية والانتاج الغذائي لتلبية احتياجات تحسين ورفع مستوى الأغلبية التي تعتمدُ في معيشتها على الزراعة بالنسبة للعديد من هذه الاقطار ، ولضمان تحقيق الأمن الغذائي ومواجهة أعباء فجوة الغذاء المتصاعدة فيها .

نعرض فيما يلي أهمية النشاط الزراعي في اقتصاديات الدائرة الاقليمية والموارد المتاحة لهذا النشاط ، بهدف التعرف على جدوى السعي لتحقيق التعاون الاستثماري في الانتاج الزراعي بين الدائرتين شبه الاقليمية والاقليمية . ننتقل بعدها الى تحليل لطبيعة مشكلة الأمن الغذائي في الاقليم ومدى الاهتمام الذي تولده الحقائق المتعلقة بها تجاه ضرورة منح هذا النشاط الاولوية القصوى ضمن برامج التعاون الانمائي في اطار اقليمي .

يلعب القطاع الزراعي دوراً بالغ الأهمية في اقتصاديات الأقطار العربية مجتمعة ، حيث يقدر اعتماد حوالى ٥٠ بالمائة من السكان على الدخل المتولد من هذا القطاع . وتشير مختلف الدراسات الى وفرة الموارد الزراعية المتاحة للتنمية الزراعية ، كما نشير الى أن اكبر نسبة من الموارد الطبيعية المعطلة أو غير المستغلة في الوطن العربي موجودة في هذا القطاع ، كما يعتقد بتوفر إمكانات تحقيق الاكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي العربي ، وسنشير فيما بعد الى مختلف الحقائق المتعلقة بهذا الموقف .

ويمكن تقسيم المنطقة العربية الى ثلاث مجموعات من الأقطار بناء على الامكانات المتاحة للتنمية الزراعية لديها :

أ ـ المجموعة الأولى : وتضم الأقطار المصدرة للنفط والفقيرة في مواردها الزراعية ، وتضم جميع اقطار الخليج العربي وليبيا .

ب ـ المجموعة الثانية : وتضم الأقطار ذات الموارد الزراعية الكبيرة نسبياً ، وتضم كلاً من السودان ، مصر ، العراق ، المغرب ، الجزائر ، تونس وسوريا .

جـ ـ المجموعة الثالثة : وتضم الأقطار غير النفطية ذات الموارد الزراعية المحدودة أو محدودة الآفاق المتاحة للاستغلال الزراعي . وتضم كلاً من موريتانيا والصومال واليمن الجنوبي واليمن الشمالي ولبنان والأردن .

تتميز المجموعة الأولى باعتمادها الكبير على الاستيراد لتأمين احتياجاتها الزراعية والغذائية ، وعليه فقد سجل ميزانها التجاري ، وما زال يسجل ، عجزاً مستمراً . وبينما يبلغ سكان هذه المجموعة ما نسبته ٩ بالمائة من مجموع السكان في الوطن العربي ، فقد بلغ صافي معدل نصيب الفرد من الواردات ما قيمته ١٢٠ دولاراً في عام ١٩٧٥ ، وتسهم هذه المجموعة بما نسبته ٣٥ بالمائة من مجموع العجز التجاري العربي(٣١) .

وتملك المجموعة الثانية أعلى حصة من الامكانات الزراعية في المنطقة العربية وتحتوي على ما نسبته ٩٠ بالمائة من الموارد الزراعية (الأرض الزراعية ومصادر المياه) . ورغم تسجيل هذه المجموعة لفائض في ميزانها التجاري في السلع الزراعية تراوح بين ٢٠٠ و ٦٠٠ مليون دولار خلال الفترة بين أواخر الستينات وأوائل السبعينات ، الّا أنها بدأت تسجل عجزاً في هذا الميزان وصل الى حوالى ٢٤٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٥ ، أي أكثر من نصف العجز التجاري الكلي لهذه السلع في الوطن العربي ، علماً بأن نصيب الفرد من الواردات الزراعية بلغ ٢١ دولاراً .

اما المجموعة الثالثة فهي التي لديها اما مصادر زراعية محدودة أو امكانات زراعية ذات آفاق استغلالية محدودة . وباستثناء الصومال التي حقق ميزانها التجاري الزراعي فائضاً في منتصف السبعينات ، فإنّ عجز الميزان التجاري لهذه المجموعة ارتفع من ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ما قيمته ٤٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٥ مساهمة بنسبة ١٠ بالمائة من صافي قيمة الواردات الزراعية العربية .

هذا وقد نجم عن مختلف الدراسات والمسوحات التي أجريت حول امكانات الانتاج الزراعي والغذائي العربي ، توزيع مقترح لمجالات الانتاج بالنسبة للسلع الرئيسية وقد تم إيراد الجدول المتعلق بذلك في الفصل الرابع عشر .

٣ ـ قاعدة الموارد الزراعية العربية(٣٢)

أ ـ يتمتع الوطن العربي بثروة كبيرة في موارد الانتاج الزراعي ، فبينما يتراوح معدل الاستغلال الحالي لمياه الري ما بين ١١٥ ـ ١٢٥ مليار متر مكعب سنوياً (٩٥ بالمائة من مياه الأنهار) ، فانه يعتقد بامكانية زيادة عرض مياه الري بحوالى ٥٠ ـ ١٠٠ مليار متر مكعب سنوياً تؤدي الى زيادة المساحة المروية بحوالى ٦ ملايين هكتار حتى عام ١٩٨٥ .

---

(٣١) K.T. Ali, «Food Security and the Joint Arab Effort,» in: *Sources and Problems of Arab Development* (Kuwait: Organization of Arab Petroleum Exporting Countries [OAPEC], 1980), p. 60.

(٣٢) فؤاد حمدي بسيسو ، «مجلس التعاون الخليجي واستراتيجية التعاون الانمائي العربي لبناء اقتصاديات ما بعد النفط،» كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ (مخطوط) .

ب ـ تستغل الاقطار العربية حالياً ما نسبته ٥٥ ـ ٦٥ بالمائة من مصادرها المائية السطحية والجوفية يضاف الى ذلك كفاءة استغلال هذه المياه .

جـ ـ تقدر مساحة الأراضي المطرية بحوالى ٣٩ ـ ٤٤ مليون هكتار تستحوذ السودان على النصيب الأكبر منها (حوالى ٣٠ مليون هكتار) .

د ـ بينما تصل مساحة الأرض المزروعة حالياً الى حوالى ٤٩ ـ ٥٢ مليون هكتار ، يعتقد بتوفير الامكانية لزراعة ٨٠ مليون هكتار .

هـ ـ تنحصر معظم امكانات التوسع الزراعي وفق الزراعة المروية (مرتبة حسب امكاناتها المستقبلية) في كل من مصر والعراق والسودان وسوريا والمغرب ، حيث تستحوذ هذه الاقطار الخمسة ما نسبته ٩٠ بالمائة من اجمالي المساحات العربية الزراعية المروية .

و ـ بينما يستحوذ السودان على ما نسبته ٥٠ بالمائة من امكانات التوسع في الزراعة العربية المطرية بالاضافة لانخفاض تكاليف الانتاج الغذائي لديها ، فتشير التقديرات الى امكانية توسع العراق في الزراعة المروية وزيادتها بحوالى ٥,٧ مليون هكتار (اي بنسبة ٣٦٠ بالمائة) . وهي تمثل ما نسبته ٣٥ بالمائة من اجمالي امكانات التوسع في الانتاج الزراعي العربي .

ولإلقاء المزيد من الضوء على الامكانيات الضخمة للإنتاج الغذائي في كل من السودان والعراق ، يمكن الرجوع الى بيانات الجدول رقم (٩ ـ ٩) .

يتبين من هذا الجدول أن امكانيات العراق طويلة الأمد لانتاج القمح تبلغ ضعف الانتاج الحالي للقمح في جميع الأقطار العربية ، كما تبلغ امكانيات السودان لانتاج محاصيل الحبوب الزيتية ثلاثة أضعاف الانتاج العربي . وتقدر امكانات السودان المتعلقة بانتاج السكر بانها قادرة على تغطية الفجوة بين الانتاج العربي الحالي والطلب المتوقع خلال عام ١٩٨٥[٣٣] .

وتشير التقديرات الواردة الى امكانية زيادة الانتاج الزراعي في السودان كما يلي :

- زيادة انتاج الحبوب من مليوني طن الى ٢٧ مليون طن .
- زيادة انتاج الزيت والمحاصيل من مليون طن إلى ١٢ مليون طن .
- زيادة انتاج القطن من ٦٠٠ ٠٠٠ طن إلى ٣,٦ ملايين طن .
- زيادة انتاج الفواكه والخضروات من أقل من مليون طن إلى ٧ملايين طن .
- زيادة إنتاج السكر من ١١٠ ٠٠٠ طن إلى ٢,٧ مليون طن .

---

(٣٣) Ali, Ibid., pp. 83-84.

كما تشير الدراسات المتوفرة الى امكانية مضاعفة الأراضي المروية في السودان ثلاث مرات بزيادة ٩ ملايين ايكر الى الأراضي الزراعية المروية حالياً والمقدرة بحوالى ٣ ملايين إيكر (من أصل ١٥ مليون إيكر مزروعة)[٣٤] .

جدول رقم (٩ ـ ٩)
مقارنة حجم الانتاج الزراعي الحالي الرئيسي بالطاقة الانتاجية الممكنة في المدى الطويل في السودان والعراق

المحصول	الانتاج الحالي[أ] (مليون طن)	الطاقة الانتاجية الممكنة في المدى الطويل (مليون طن)	مقارنة الانتاج في المدى الطويل مع الانتاج الحالي
السودان			
الشوفان	١,٧	٢٢	١٣
حبوب اخرى	٠,٢	٥	٢٥
حبوب زيتية	٠,٨	١٢	١٥
قصب السكر	٠,١	٢,٧	٢٧
قطن	٠,٦	٣,١	٥
اللحوم	٠,٤	٣,٥	٩
العراق			
قمح	٠,٨	١٦,٠	٢٠
شعير	٠,٨	٢,٧	٣
شوفان	-	٦,٠	-
مجموع الحبوب	٢,٠	٢٥	١٢

(أ) تمثل الانتاج لعام ٧٢ / ١٩٧٣ للسودان ومتوسط الانتاج في نهاية الستينات للعراق .

المصدر : احتسبت من : K.T. Ali «Food Security and the Joint Arab Effort,» in: *Sources and Problems of Arab Development* (Kuwait: Organization of Arab Petroleum Exporting Countries [OAPEC], 1980).

(٣٤) O. Badran, «Agribusiness Cooperation: A Plan for Action,» paper presented at: Symposium on Arab-European Business Cooperation, 2, Montreux Switzerland, 29-31 May 1978, *Arab-European Business Cooperation Partners Development through Resources and Technology: Based on the Second Arab - European Business Cooperation Symposium, Montreux, Switzerland, 29-31 May 1978*, ed. by Zuhair Mikdashi (Frankfurt: Kommentator, 1978), p. 183.

ز - بالإضافة الى صورة الموارد السمكية التي تم بيانها في الفصل الثاني ، خاصة فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي ، نشير فيما يلي إلى ابرز الحقائق المتعلقة بموارد هذه الثروة في الوطن العربي بالاضافة لبعض المسائل المتعلقة بعملية استغلالها .

(١) وصل معدل محصول الصيد خلال عام ١٩٧٤ حوالى ٧٧٤ ألف طن كما يبين ذلك (الجدول رقم ٩ - ١٠) .

جدول رقم (٩ - ١٠)

وضع الانتاج السمكي وامكاناته في المياه المحيطة بالوطن العربي

المنطقة	الانتاج عام ١٩٧٤ (ألف طن)	الامكانات المتاحة (ألف طن)
المحيط الأطلسي	٢٩٢	١٠٠٠
البحر الأبيض المتوسط	١١٥	٢٠٠
البحر الأحمر	٥٠	١٠٠
المحيط الهندي	٢٤٠	١٠٠٠
الخليج العربي	٧٨	١٠٠٠
المجموع	٧٧٤	٣٣٠٠

المصدر : احتسبت من : Council of Arab Economic Unity [CAEU], and United Nations [UN], Food and Agricultural Organization [FAO], «Opportunities for Agricultural Integration as Related to Comparative Advantage and Production Specialization,» paper presented at: CAEU and FAO, Seminar on Agricultural Aspects of Economic Integration among Arab States, Cairo, 2-7 April 1977, p. 76.

وتشير الدراسات الى توفر امكانات إيصال حجم المحصول السمكي الى ٣,٣ ملايين طن ، وعليه يبلغ معدل الإنتاج الجاري حوالى ٢٣ بالمائة من الانتاج الممكن .

كما تعكس الاحصائية التالية أهمية المحيط الهندي والخليج العربي ومنطقة المحيط الاطلسي . ويقترح تركيز نشاطات التنمية في الأمد المتوسط على منطقة المحيط الهندي والخليج العربي والمحيط الاطلسي ، مع متابعة اجراء المزيد من الدراسات والمسوحات على المناطق الأقل غنى مثل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر .

(٢) ان طاقة المحصول السمكي للوطن العربي قد تتجاوز ٣ ملايين طن سنوياً ، كما سبق ذكره أعلاه ، ولكن يمكن الوصول الى مليوني طن سنوياً . يتجه ما نسبته ٥٨ بالمائة منها الى الاستهلاك البشري ليرفع معدل الاستهلاك الفردي الحالي من ٤,٦ كلغ الى ٦,٥ كلغ عام ١٩٨٣ (يصل معدل الاستهلاك الفردي العالمي الى ١٨ كلغ) .

(٣) اظهرت احصاءات عام ١٩٧٧ أن المغرب تعتبر أكبر منتج عربي للاسماك ، حيث انتجت ٢٦٠٦٠٠ طن أو ما نسبته ٢٥ بالمائة من انتاج الوطن العربي ، تبعتها سلطنة عُمان

١٩٨٠٠ طن (١٨,٩ بالمائة) ثم اليمن الجنوبي التي انتجت ١٦١٧٠٠ طن (١٥,٥ بالمائة تليها مصر ١٩٨٠٠٠طن(١٨,٩بالمائة) ، الجدول رقم (٩ - ١١) .

جدول رقم (٩ - ١١)

المصيد من الأسماك في الوطن العربي ، للسنة ١٩٧٧

(الف طن متري)

القطر	الانتاج	النسبة المئوية
اقطار مجلس التعاون الخليجي		
الامارات العربية المتحدة	٦٤,٤	٦,١
البحرين	٤,٨	٠,٥
السعودية	١٨,٤	١,٨
عُمان	١٩٨,٠	١٨,٩
قطر	٢,٧	٠,٣
الكويت	٤,٧	٠,٤
المجمــوع	٢٩٣,٠	٢٨,٠
باقي الاقطار العربية		
تونس	٣٨,٤	٣,٧
الجزائر	٤٣,٥	٤,٢
السودان	٢٤,٧	٢,٣
سورية	٢,٠	٠,٢
الصومال	٣٢,٦	٣,١
العراق	٢٦,١	٢,٥
لبنان	٢,٥	٠,٢
ليبيا	٤,٨	٠,٥
مصر	١٠٤,٥	١٠,٠
المغرب	٢٦٠,٦	٢٤,٩
موريتانيا	٣٤,٢	٣,٢
اليمن الجنوبي	١٦١,٧	١٥,٥
اليمن الشمالي	١٧,٥	١,٧
المجموع	٧٥٣,١	٧٣,٠
المجموع العام	١٠٤٦,١	١٠٠

المصدر : احتسبت من : جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة والمكتب المركزي العربي للاحصاء والتوثيق (عمان) ، الكتاب الاحصائي السنوي للبلاد العربيـة ، العدد ٤ : ١٩٧٠ - ١٩٧٧ (ايلول / سبتمبر ١٩٨١) ، ص ٨٩ .

(٤) ان لدى المنطقة العربية اكتفاء ذاتياً في الأسماك بنسبة ٩٧,٧ بالمائة لمجمل الاقطار العربية وبنسبة ٩٤,٤ بالمائة لأقطار الخليج كما يدل عليه (الجدول رقم ٣ - ٦) . وتم استهلاك ما نسبته ٥٨ بالمائة من الأسماك التي تم صيدها خلال عام ١٩٧٤ بينما صدر ما نسبته ٢٦ بالمائة الى خارج الوطن العربي .

(٥) تشير الدراسات المتعلقة بتخلف قطاع الثروة السمكية الى أن هذا التخلف مرجعه عدم كفاية الاستثمارات الموجهة الى هذا الفرع من النشاط الاقتصادي والى عدم كفاءة اسطول الصيد ونقص الخبرة والتدريب وتخلف طرق الصيد ، كما سبق بيان ذلك بالتفصيل في الفصل الثاني .

(٦) تكمن الأهمية الاقتصادية للثروة السمكية العربية في كونها تساهم مساهمة فعالة في رفع مستوى التغذية وكذلك مستويات الدخول وتأمين فرص العمالة ، كما ان عوائد الاستثمار في نشاطات الصيد هي بصورة عامة مجزية .

ويتوقع ان تعاني منطقة البحر المتوسط والبحر الأحمر من عجز مقداره ١٢٠ ٠٠٠ طن يمكن استيرادها من الاقطار المجاورة .

والخلاصة ، فان كميات الأسماك الممكن صيدها والمتوفرة في المنطقة العربية تعتبر وفيرة ، وتكفي لسد احتياجاتها وللتصدير أيضاً ، وبالرغم من الامكانات الغنية الاّ أن المرحلة الحالية تتصف بكونها دون مستوى الاستغلال الأمثل ، كما ينخفض معدل الاستهلاك الفردي ، مما يعكس ضعف حالة التغذية البروتينية ، بالمقارنة مع المستويات العالمية . وتوفر الحقائق المذكورة اعلاه دافعاً للتعاون الانمائي لتطوير قطاع صيد الأسماك ، والتركيز بشكل رئيسي على مناطق المحيط الهندي والخليج العربي والمحيط الاطلسي .

لتحقيق التكامل بين الانتاج الزراعي والحيواني يجب أن تنطلق الجهود الرامية الى زيادة الانتاج الحيواني في الأقطار التي تتمتع بميزة نسبية . وللمراعي الطبيعية ميزة نسبية مهمة في استغلال مصادر الانتاج الحيواني كزراعة الاعشاب الخضراء وحبوب العلف والزيوت والبذور والمنتجات المرافقة لإطعام الحيوانات وتسهيل عملية إقامة مزارع تربية المواشي .

وتتركز امكانات التوسع في الانتاج من المواشي في بعض الأقطار العربية مثل السودان والصومال والعراق وسوريا والمغرب ، عن طريق توسيع المناطق المروية واستغلال الاراضي التي تعتمد على الأمطار . ويعتقد بإمكانية مساهمة التخصص والتغذية المكثفة للمواشي في رفع معدل الانتاج بشكل جوهري وفعال بنسبة ٦٠ بالمائة من اللحوم و ٦٨ بالمائة من الصوف ، وهما المنتجان الرئيسيان للأغنام ، بالاضافة الى تحسين معدل الولادات بنسبة ٤٠ بالمائة وانتاج الحليب بنسبة ٣٣ بالمائة[٣٥] .

---

(٣٥) CAEU and FAO, «Opportunities for Agricultural Integration as Related to Comparative Advantage and Production Specialization,» paper presented at: CAEU and FAO, Seminar on Agricultural Aspects of Economic Integration among Arab States, Cairo, 2-7 April 1977, p. 58.

تشير خلاصة الوضع المتعلق بقاعدة موارد التنمية الزراعية بفروعها المتعلقة بالانتاج النباتي والحيواني والسمكي الى ضعف هذه القاعدة ومحدودية آفاق التنمية الزراعية المتاحة في الاقطار العربية الخليجية وذلك باستثناء ما يتعلق بإمكانات تنمية الثروة السمكية التي تتركز في منطقة الخليج والمحيط الهندي ومنطقة المغرب العربي . بينما تستند التنمية الزراعية وآفاقها الأكثر رحابة في نطاق الاقليم (الوطن العربي) ، الى قاعدة أكثر تنوعاً وصلابة ، خاصة فيما يتعلق بامكانيات تحقيق الأمن الغذائي . وفيما يتصل بمسألة قاعدة الموارد يؤمّن الوطن العربي مجالاً رحباً للفرص الاستثمارية الموجهة صوب تنويع القاعدة الانتاجية ، وتأمين مصادر الغذاء التي تتسم بالأمان . ومن هنا يبدو ان مبررات التعاون شبه الإقليمي ـ الاقليمي فيما يتعلق بالانتاج الزراعي العام ، والانتاج الغذائي بشكل خاص تستند الى قاعدة صلبة .

ننتقل الآن لمتابعة البحث في مشكلة الأمن الغذائي من منظورها الاقليمي لاستكشاف طبيعة الجهد المطلوب تركيزه صوب هذه المشكلة بأبعادها الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية المختلفة .

٤ ـ الأمن الغذائي اقليمياً

على الرغم من أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد العربي ، وخطورة مشكلة الأمن الغذائي بجوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، والتي سيشار إليها في الفصل الرابع عشر ، الاّ ان هناك العديد من المؤشرات التي توضح تراجع دور القطاع الزراعي وتخلف تنميته النسبي خلال فترة السبعينات . وذلك يستلزم توفير ارادة حقيقية لتحقيق الأمن الغذائي الاقليمي منطلقاً من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة للأقطار العربية الزراعية ، والتي جرى تصنيفها من حيث مواردها في الفصل الرابع عشر ، وتكاملها مع الموارد المالية المتاحة بالاضافة لبعض الموارد الطبيعية البتروكيمائية اللازمة للصناعات الزراعية وموارد الثروة السمكية فيها .

ونشير فيما يلي الى بعض المؤشرات الأساسية التي تعكس الوجه السلبي لانجازات القطاع الزراعي العربي .

أ ـ يلاحظ تباطوء الوطن العربي في مسيرته نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي ، وربما تراجعه في ذلك حيث تظهر مقارنة انجازات الاكتفاء الذاتي العربي خلال الفترة بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ و ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ ما يلي[٣٦] :

(١) انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي في الحبوب من ٧٧,١ بالمائة الى ٦٤,٢ بالمائة ، علماً بأن كلاً من مصر والمغرب والعراق والسودان والجزائر والأردن تعتبر من أكبر المنتجين للحبوب .

---

(٣٦) جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأمانة العامة ، « ازمة الغذاء والأمن الغذائي في الوطن العربي ،» اعداد غانم الخالدي ، ٣ ج ، عمان ، آذار / مارس ١٩٨٠ ، ج٣: « استهلاك الغذاء ،» .

(٢) انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي في السكر من ٩٤,٣ بالمائة الى ٨٦,٨ بالمائة ، وكانت الاوضاع في كل من مصر والسودان والصومال افضل من غيرها في هذا المجال .

(٣) انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي في اللحوم من ٩٤,٣ بالمائة الى ٨٦,٨ بالمائة ، وتمثلت أقطار الفائض في كل من الصومال وتونس وموريتانيا واليمن الشمالية واليمن الديمقراطية . ويلاحظ انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي في السعودية من ٦٩,٣ بالمائة الى ٤٦ بالمائة .

(٤) يلاحظ ان الوضع المتعلق بكل من الخضروات والفواكه أفضل نسبياً من بقية مجموعة السلع الغذائية الرئيسية ، وذلك فيما يتعلق بالاكتفاء الذاتي ، ورغم ذلك يلاحظ تراجع هذه النسبة بالنسبة للفواكه من ١٣٠,٧ بالمائة الى ١١١ بالمائة (اقطار الفائض هي الصومال والجزائر والمغرب والعراق ولبنان وتونس ومصر وموريتانيا) . وبالنسبة للخضروات فقد تراجعت النسبة من ١٠٤ بالمائة الى ١٠١,١ بالمائة ، وقد حقق كل من الأردن والمغرب ومصر والعراق اعلى نسبة من الاكتفاء الذاتي .

وهكذا يتيح الموقف المشار اليه أعلاه المجال للتعاون الاقليمي من أجل تصويب وتعديل هذا الاتجاه السلبي من خلال تبني برامج انتاجية مشتركة (انظر الفصل الرابع عشر) ، بالاضافة للتعاون في ميدان تسويق الفائض من المنتجات الزراعية العربية وتصنيفها ، وتشمل هذه المجموعة على سبيل المثال الخضروات والفواكه والحبوب الزيتية ، مع التأكيد على أن أي توجه جدّي لحل مشكلة الأمن الغذائي ينبغي ان ينصب نحو الجانب الانتاجي وليس التسويقي .

ب ـ تقدر بعض المصادر أن معدل الزيادة السنوية لانتاج الغذاء في الوطن العربي يصل الى ٢ بالمائة بينما يزداد الطلب على الغذاء بمعدل ٥ بالمائة سنوياً[٣٧] .

جـ ـ تزايد العجز التجاري في المواد الغذائية خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ الى ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨ كما يوضح ذلك الجدول رقم (٩ ـ ١٢) .

ويلاحظ أن الرقم القياسي للعجز في معظم المواد تراوح بين ١٨٧,٣ بالمائة للسكر و ٢١٧,٩ بالمائة للأرز . ومع أن النسبة الكلية لقيمة الصادرات الزراعية الى الواردات قد ازدادت عن ٩٩ بالمائة في عام ١٩٧٠ ، فقد اتجهت هذه النسبة للتناقص بسرعة حتى وصلت الى ٣٦ بالمائة في عام ١٩٧٥[٣٨] .

وفي حين كان الميزان التجاري للسلع الزراعية في مصلحة سبعة اقطار عربية في بداية السبعينات ، الاّ انه بحلول عام ١٩٧٥ أظهر هذا الميزان عجزاً في ١٨ قطراً عربياً ، ويستثنى من ذلك الاتجاه كل من السودان والصومال .

---

(٣٧) المصدر نفسه ، ج١ .

(٣٨) المصدر نفسه ، ج٣ .

جدول رقم (٩ ـ ١٢)

تطورات الميزان التجاري للسلع الغذائية الاساسية في الوطن العربي خلال الفترات ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ و ١٩٧٤ ـ ١٩٧٨

الكمية (بالطن) (سنة الاساس ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ = ١٠٠)

مجموعات السلع الغذائية	متوسط الميزان التجاري (١٩٦٠ ـ ١٩٦٤)	متوسط الميزان التجاري (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤)	الرقم القياسي	متوسط الميزان التجاري (١٩٧٤ ـ ١٩٧٨)	الرقم القياسي
الحبوب	-٣٣٧٤٠٣٢	-٧٠٧٢٥٧٧	٢٠٩,٦	-١٣٠٠٠٢٥٨	٣٨٥,٣
القمح	-٢٦٢٠٦٨٠	-٦٣٧٧٧٨٣	٢٤٣,٤	-١٠٧٧٠١١٦	٤١١,٠
الارز	+٢٩١٦٠	-٦٣٢٦٨	٣١٧,٣	-٦٠٥٣٤٨	٢١٧٥,٩
اخرى	-٧٨٢٥١٢	+٦٣١٤٢٦	٨٠,٧	١٦٢٤٧٩٤	٢٠٧,٦
السكر	-١٢٩٠١٠٠	-١٤٣٧٥٠٣	١١١,٤	٢٤١٦٦٤٥	١٨٧,٣
الاغنام والماعز (بالراس)	-٦٢٧٢٦٠	-١٥٩٩٥٤٥	٢٥٥,٠	-٣٣٥٦٨٦٩	٥٣٥,٢
اللحوم (طازجة ومجمدة)	-٢٦٣٠٢	-٥٠٦٠١	١٩٢,٤	-٢٥٤٦١٥	٩٦٨,٠
البيض	-٧٦٥٣	-٢١٨٤٤	٢٨٥,٤	-٥٥٤٦٦	٧٢٤,٨
الشحوم الحيوانية	-٦٩٠٠٨	-١٠٥٦٣٩	١٥٣,١	-١٧٩١٦٩	٢٥٩,٦
الزبدة	-٢١٢٣١	-٤٩٠٣٣	٢٣٠,٩	-٩٨٨٥٧	٤٦٥,٦
الجبنة	-٢٢٤٦٢	-٣٧١٦٧	١٦٥,٥	-٦٨١٢٧	٣٠٣,٣
البذور الزيتية	-١١٠٩٤٣	-٢٤٠٧٨٢	٢١٧,٠	-٣٨٤١٣٦	٣٤٦,٢
الدخان غير المصنّع	-١٨٩٦٠	-٣٤٥٤١	١٨٢,٢	-٥٤١٦٠	٢٨٥,٦

المصدر : احتسبت من : جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، « ازمة الغذاء والامن الغذائي في الوطن العربي »، ج ١ ، الجدول رقم (٤ ـ ٧٤) .

د ـ تظهر معدلات الانتاج الزراعي في الوطن العربي خلال السنوات الأخيرة تقلبات في حدود ٢,٥ بالمائة سنوياً ، وهذه المعدلات تعتبر منخفضة ولا تجاري الزيادة السنوية في عدد السكان . وعلاوة على ذلك فان معدل طلب الفرد على العديد من المواد الغذائية قد ازداد كنتيجة لارتفاع مستويات الدخول . ويوضّح الجدول رقم (٩ ـ ١٣) هذا الاتجاه خلال السنوات العشر الأخيرة(٣٩) .

جدول رقم (٩ ـ ١٣)
مقارنة معدل النمو السنوي لكل من الانتاج والطلب على الغذاء،
خلال فترة السبعينات في اقطار عربية مختارة

القطر	السكان	انتاج الغذاء	الطلب على الغذاء	الفرق بين الانتاج (+) والطلب (−)
السعودية	٢,٤	٢,٩	٥,٠	٢,١ ـ
سورية	٢,٠	١,٨	٤,٦	٢,٥ ـ
العراق	٣,٣	٢,٨	٥,٢	٢,٤ ـ
لبنان	٢,٨	٥,٠	٣,١	١,٩ +
مصر	٢,٣	٣,٤	٣,٨	٠,٤ ـ
المغرب	٣,٠	٢,٨	٣,٣	٠,٧ ـ

المصدر : احتسبت من : Ali, «Food Security and the Joint Arab Effort ,» p.72.

خلاصـة

بينما أظهرت تحليلات الفصل الثامن توفر العديد من الاعتبارات المتصلة بـآفاق التنميـة الاقتصادية والتي تدعو الى مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات ووفق مرتكز جغرافي ـ اقتصادي دوائره ثلاث: شبه اقليمية واقليمية ودولية، فقد أظهرت تحليلات هذا الفصل الحاجة الملحة والحيـوية للتعـاون الاقليمي ، استناداً الى المجـال الذي تتيحـه هذه الـدائـرة لتـوسيـع دائـرة الاستثمارات المنتجة من خلال تنوع قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لها ووفرتها النسبيـة بالمقارنة مع قاعدتها المتاحة ضمن الدائرة شبه الاقليمية ، يضاف الى ذلك مساهمة هذه الدائرة في تأمين حاجة الاقطار العربية الخليجية الى العمالة بجميع مستوياتها وفئاتها ، خاصة وأن العمالة العربية في الخليج تعتبر ظاهرة هيكلية .

كما تم عرض أهمية السوق العربية الموحدة بالنسبة لتـوفير بعض مقـومات نجـاح حركـة

(٣٩) Ali, «Food Security and the Joint Arab Effort,» p.72.

التصنيع والتي لا يمكن ان تتوفر وفق حجم السوق شبه الاقليمي ، وذلك في ضوء ما أظهرته نتائج التحليل التجريبي سابق الاشارة إليه .

هذا وقد اظهرت تحليلاتنا السابقة جدوى مواجهة مشكلة الأمن الغذائي وفق منطلق اقليمي يستند الى قاعدة من الموارد الزراعية والغذائية تتسم بالوفرة النسبية ، في الوقت الذي اتضح فيه ضعف امكانات الدائرة شبه الاقليمية ، والمرتبطة بقاعدة مواردها الطبيعية لمواجهة أعباء هذه المشكلة (باستثناء ما يتعلق بموارد الثروة السمكية وبعض الموارد البتروكيمائية اللازمة للصناعات الزراعية والتي تستلزم تكاملها مع الجهد العربي المشترك) . والخلاصة أنه لا يمكن تصور تنمية قائمة على اساس التعاون شبه الاقليمي ، وقادرة في الوقت نفسه على احداث التغييرات الهيكلية المطلوبة في الجسد الاقتصادي لهذه الاقطار لتحقيق هدف بناء قاعدة التوليد الذاتي للنمو الآمن والحقيقي والتي تهيىء للانطلاق الاقتصادي في مرحلة ما بعد النفط ، اذ لا يمكن تصور تنمية بهذا التوجه دونما تبنيها برامج للتعاون الانمائي مع الدائرة الاقليمية .

الفصل العاشر

دوافع التعاون الانمائي مع الدائرة الدولية

مقدمـــة

يستهدف هذا الفصل استكشاف الحاجة الى ، وجـدوى تبني استراتيجية للتعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون الخليجي ، تأخذ في الاعتبار ضمن مدخلات نشاطاتها الرئيسية العناصر الانمائية والمحددات والمدخلات التي لا يمكن تأمينها سوى ضمن الحدود الاقتصادية ـ الجغرافية للدائرة الدولية ، او يمكن تأمينها من خلال التعاون مع هذه الدائرة بكفاءة اعلى . وعليه فـإن تحليلات هذا الفصل تستكمل تغطية المجال الحيوي ، للتعاون الانمائي بدوائره الرئيسية المقترحة الثلاث ، باعتباره يمثل الوجه الاول او الجـانب الافقي للمنهاج الـذي سيجري اقتـراحه لهـذا التعاون ، خاصة بعد ان تم تحديد جدوى التعاون بشكل عام في الفصل الثامن ، وتم التعرف على دوافع التوسع في المجال الحيوي للتعاون ليشمل بالاضافة للدائرة شبه الاقليمية (مجموعة اقطار المجلس) الدائرة العربية الاقليمية ، وذلك في الفصل التاسع .

وسيتم الاحتكام في تحليلاتنا لدوافع التعاون ضمن الدائرة الدولية الى مدى مساهمة هذه الدائرة في توفير بعض محددات التنمية اللازمة لخدمة قطاعات التنمية المختلفة من ناحية ، وسيتم الاستشهاد بالعمالة كأحد هذه المحددات ، بالاضافة الى مساهمة هذه الدائرة في خدمة احتياجات التنمية في بعض القطاعات . وسيتم الاستشهاد ، على سبيل المثال ، في هذا المجال بقطاعات الصناعة والتجارة والاستثمار والزراعة والعلوم والتكنولوجيا . ونظراً لشمول الفكر الاقتصادي المتعلق بتحليلات التعاون العربي او العلاقات الاقتصادية العربية مع الدائرة الدولية ، للكثير من الافكار الخاطئة المتصلة بفكرة الانكشاف الاقتصادي (Economic dependency) نتيجة كثافة هذه العلاقات ، وربما اختلالها ، فإننا سنبدأ هذا الفصل بمناقشة هذه الفكرة لتحديد موقفنا منها .

ولا بد في البداية من التذكير بمجموعة الحقائق التالية المتعلقة بهيكل العلاقات الاقتصادية والانمائية للاقطار العربية الخليجية بشكل خاص ، والاقطار العربية بشكل عام مع هذه الدائرة

الدولية . وهي الحقائق المشتقة من نتائج اعمال الفصول السابقة ، وخاصة الفصلين الخامس والسابع .

١ ـ تعتمد اقطار المجلس بكثافة على علاقاتها الاقتصادية الدولية ، في ضوء المؤشرين التاليين :

ـ ساهمت تجارتها الخارجية مع الدول الاجنبية ، غير العربية ، (وفي غالبيتها تتعلق بالتجارة مع الدائرة الثالثة)، بما نسبته ٩٣,٥ بالمائة وذلك خلال عام ١٩٧٧ . ويعتبر هذا الاتجاه عاماً ، اي لا يقتصر على عام ١٩٧٧ .

ـ تساهم التجارة شبه الاقليمية بما نسبته ٣,٤ بالمائة فقط بينما ساهمت تجارة الاقطار العربية الخليجية مع بقية الاقطار العربية الاخرى بما نسبته ٣,١ بالمائة فقط (الفصل السادس ، الجدول رقم (٦ -١)) .

٢ ـ تواجه اقطار المجلس مجتمعة معوقات انمائية هيكلية تتعلق بصغر حجم اسواقها ونقص القوى العاملة الوطنية والطاقة الادارية والتنظيمية وضعف قاعدة الموارد الطبقية ، خارج اطار النفط والغاز . وقد اظهرت التحليلات السابقة جدوى التعاون مع الدائرة العربية الاقليمية في خلق الفرص التي تساهم في حل هذه المشاكل الهيكلية .

٣ ـ لهذه الدائرة العربية الاقليمية حدودها المقيِّدة في تأمين التغلب الكامل على المعوقات المشار اليها اعلاه ، الامر الذي افرز عملية الاهتمام بالدائرة الدولية بحثاً عن حل حاسم لهذه المعوقات ، خاصة من خلال مساهماتها المحتملة المتعلقة بعوامل التنمية الرئيسية التالية ومحدداتها : الاسواق ، العمالة الفنية ، والخبرات الادارية والتنظيمية وتدعيم قاعدة العلوم والتكنولوجيا وتوسيع قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لاستثماراتها الانمائية .

اولاً : فكرة الانكشاف الاقتصادي

١ ـ العلاقات العربية الدولية

يستند بعض المفكرين الاقتصاديين في استنتاج النتائج السلبية لطبيعة العلاقات الاقتصادية الخليجية العربية في اطارها الدولي الى كثافة اعتمادها على هذه العلاقات ، وخاصة ما يتعلق بحجم تجارتها الخارجية ، في جانبها الاستيرادي ، وكثافة اعتمادها في استثماراتها الخارجية على الدائرة الدولية ، الامر الذي يعرض للخطر تآكل هذه الاستثمارات نتيجة تقلبات قيم العملات الدولية المستثمرة فيها . وكذلك خضوع الاقطار العربية في مشروعاتها الدولية المشتركة لعلاقات غير متكافئة مع الشركات العملاقة متعددة الجنسيات .

ويعتقد الباحث بأن عملية تقويم هذه العلاقات والحكم على نتائجها العامة بالسلبية المطلقة

التي تعكس موقفاً ايديولوجياً مسبقاً من ناحية ، والنظر الى هذه العلاقـات من زاويتها الكميـة فقط ، دون النظر الى مختلف تأثيراتها التنموية ، النوعية والكمية ، ومدى مساهمتها في المدخلات الرئيسية اللازمة لحركة التنمية العربية الجارية ، بالاضافة الى إغفالها لعامل التشابك الهيكلي في العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة من ناحية ثانية . ادى كل ذلك ، على سبيل المثال ، في اعتقاد الدكتور دويدار ، الى اعتبار العلاقات الاقتصادية العربيـة الدوليـة تساهم في استنـزاف الثروات الاقتصادية العربية[1] .

وفيما يتعلق بهذه المسألة ، من زاويـة تقويم الآثـار العامـة الناجمـة عن كثافـة العلاقـات الاقتصادية العربية الدولية ، نودّ الاشارة الى الملاحظات التالية :

أ ـ يجب ان لا تترجم عملية زيادة اعتماد الاقطار العربية على التجارة الدولية بأنها حركة في اتجاه اضعاف درجة استقلالها الاقتصادي او زيادة كثافة اعتمادها على الاقتصاديات الدولية او زيادة درجة انكشافها لها . كما انه ليس من الحكمة دوماً السعي لتخفيض حجم الواردات . والمسألة في النهاية متصلة بنمط هذه العلاقات التجارية وتركيبتها ومدى مساهمتها ، من ناحية ، في خدمة قاعدة التوليد الذاتي للنمو الحقيقي والآمن ، ومدى عدالة شروط التبـادل التجاري من نـاحية ثانية . كما ان المطالبة بحصر او تكثيف العلاقات التجارية ضمن الدائرة العربية الاقليمية تعتبر مطالبة غير واقعية ، من حيث اغفالها لمحدودية قدرة هذه الـدائرة عـلى تأمـين بعض العناصـر الاساسية اللازمة للتنمية العربية ، كبعض فئات الخبرة الادارية والتنظيمية وتأمين مصادر تسويقية لمشروعاتها التي اقيمت على اساس التصدير للاسواق الدوليـة ، وينطبق ذلـك على الكثـير من المنتجات الصناعية ، كالصناعات البتروكيمائية ، والزراعية كما سنرى فيما بعد .

ب ـ ينبغي ادراك ان تنامي حركة التجارة الخارجية للاقطار العربية الخليجية ارتبط بإرادتها التي أثمرت عن تصحيح لمسار اسعار النفط ومضاعفتها منذ عام ١٩٧٣ ، الامر الذي أمّن لها موارد مالية اضافية انعكست في زيادة حجم مستورداتها . ومما يجدر التأكيد عليه ، اننا لا نقصد بذلك ان نحكم بالنتيجة الايجابية على تأثيرات زيادة حجم المستوردات ، ولكننا نسوق المشكلة بجميع جوانبها ، حتى يتم التعرف على اسس اقامة علاقات اقتصادية عادلة ومتوازنة مع الدائرة الدولية ، التي سيتبين مع التحليل القادم درجة اهميتها .

جـ ـ هناك من يعتقد بأن اي حركة للتنمية الحقيقية ، تتجه صوب التحديث وتحقيق زيادة حقيقية للانتاج القومي ، لا بد من ان ترافقها زيادة الاعتماد على القطاع الخارجي[2] .

د ـ عندما تتسم حركة التنمية في اي بلد او مجموعة بالاعتماد الكبير على المستوردات لتأمين

---

(١) محمد دويدار ، « الاقتصاد العربي وتعميق التخلف ، » مصر المعاصرة ، العدد ٣٧٧ (تموز / يوليو ١٩٧٩) ، ص ٢٨٦ ـ ٢٨٩ .

(٢) Donald A. Wells, *Saudi Arabian Development Strategy* (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1976), p. 69.

احتياجاتها الاستثمارية والاستهلاكية ، فإنّ اي توقف لعملية تأمين هذه الاحتياجات ، سواء لاسباب سياسية او لعوامل اقتصادية ، لا بد من ان يؤدي الى آثار معطّلة لدورة التنمية فيها . ويعتقد بعض الباحثين بأنه ليس من المتوقع للاسباب المذكورة اعلاه ، ان تخف درجة اعتماد الاقطار العربية على علاقاتها الاقتصادية الدولية خلال فترة الثمانينات والعقد القادم كذلك(٣) .

تشير المسائل المثارة اعلاه الى ضرورة النظر الى مسألة العلاقة مع الدائرة الاقتصادية الدولية من منطلق متعدد الجوانب ، يأخذ في الاعتبار ، بالدرجة الاولى ضرورة تأمين منافع متبادلة ومتوازنة للدول والمجموعات التي تدخل ضمن اطار هذه العلاقات او براجها التعاونية . وينبغي مواكبة هذا المبدأ لمسار التحليل القادم ، ولجدوى التعاون الانمائي مع الدائرة الدولية . ننتقل الآن لاستكشاف مساهمة الدائرة الدولية في تأمين بعض عناصر ومقومات التنمية الحقيقية .

٢ ـ العمالة الاجنبية والتعاون الدولي

بينما اظهرت تحليلات الفصل الاول مواجهة اقطار المجلس لمشكلة هيكلية تتعلق بفقر مواردها المتعلقة بالقوى العاملة الوطنية، سواء من الناحية الكمية ام النوعية، وهو الامر الذي انعكس في خلق دافع للتعاون الانمائي ضمن الدائرة العربية ، وذلك ما اظهرته تحليلات الفصل التاسع من حيث اهميتها في تأمين جزء رئيسي من احتياجات الاقطار الخليجية للقوى العاملة .

ورغم ذلك ، تتوافر مجموعة من العوامل التي تدفع باتجاه اللجوء للدائرة الدولية لتأمين جزء مهم من احتياجات اقطار المجلس للقوى العاملة والطاقات الادارية والتنظيمية ، واهمها :

أ ـ مع الاخذ في الاعتبار الجوانب الثقافية والاجتماعية السلبية المرتبطة بالاستخدام الكثيف للعمالة الاجنبية ، فقد اظهرت اقطار المجلس اهتماماً عاماً للحد من هذا الاستخدام وعلى نطاق واسع . وما يترتب على ذلك من ضرورة تطوير الطاقات العمالية والتنظيمية الوطنية ورفع انتاجيتها ، وذلك من خلال برامج التعليم والتدريب ، التي تؤدي الدائرة الدولية في تأمينها دوراً رئيسياً .

كما ادّى ذلك ، في الوقت نفسه ، الى التحرك في الاتجاه المعاكس لاتجاه استيراد العمالة الاجنبية الى حيث فرص الاستثمار المتوافرة لدى اقطار المجلس ، وذلك بتوجيه رأس المال الاستثماري الى حيث تتوافر العمالة والامكانات التنظيمية ، وذلك سواء في استثمارات انتاجية ام في استثمارات (او توظيفات) مالية . وفي الوقت الذي تساهم فيه الدائرة الاقليمية في تأمين فرص الاستثمار المنتج للاقطار العربية الخليجية ، فإن الدائرة الدولية تؤمن فرصة توطين استثمارات

(٣) مجيد مسعود ، في مناقشة ورقة : علي توفيق صادق ، « السياسات النقدية والمالية والتنمية العربية في الثمانينات ،» التي قدمت الى : المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، الحلقة النقاشية للعام الدراسي ١٩٧٩ / ١٩٨٠ ، ٣ : « حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات»، الكويت، كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ، الحلقة النقاشية الثالثة للعام الدراسي ١٩٧٩ / ١٩٨٠ : حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات (الكويت : المعهد ، ١٩٨١)، ص ٤٣٤ .

اقطار المجلس الرامية الى اكتساب وتحويل وتطويع التكنولوجيا لخدمة اغراضها التنموية ، كما سنرى لاحقاً .

ب ـ رغم احتواء الدائرة الاقليمية على احتياطي كبير من القوى العاملة ، والفائض عن الطلب العام في بعض الاقطار العربية ، إلاّ ان مقارنة ظروف العرض والطلب في جوانبها النوعية والكمية تظهر حدوث عجز عام ، وذلك الموقف يخلق حافزاً للتحرك صوب الدائرة الدولية لتأمينها ، كما يلاحظ تعرض الوطن العربي الى نزيف العقول المستمر ، الامر الذي يضعف عملية الاعتماد الكاملة على الدائرة الاقليمية .

ثانياً : التصنيع والتعاون الدولي

يمكن ان نشير الى ثلاثة جوانب متصلة بمسألة الحاجة للتعاون الانمائي مع الدائرة الدولية من اجل دعم حركة التصنيع الجارية في الاقطار العربية الخليجية بصورة خاصة ، والاقطار العربية بصورة عامة : اولها يتصل بدروس تجربة التنمية الصناعية في البلدان الصناعية المتقدمة اقتصادياً ؛ وثانيها يتصل بتخلف الصناعة العربية في المرحلة الجارية ؛ وثالثها يتصل بحقائق الوضع المتعلق بالعلاقات الصناعية بين الاقطار العربية الخليجية وبين الدائرة الدولية .

تشير تجارب الدول المتقدمة اقتصادياً ، كما اشار اليها « هيرشلاغ Hershlag »، الى ان :

« التاريخ الصناعي المتعلق بانجازات الثورة الصناعية في انكلترا والمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية يشير الى مساهمة كل من التكنولوجيا والمهارات المستوردة ، ورأس المال المستورد في حركة التصنيع المحلي . بينما استخدمت الاجراءات السياسية والمالية وسواها لدعم وحماية عملية التصنيع »[٤].

وهكذا تؤمن دروس التاريخ الاقتصادي جانباً من دوافع الاهتمام باستيراد بعض عوامل التنمية الصناعية من الدائرة الدولية ، التي تمر بمرحلة اكثر تقدماً . وخاصة اذا كانت مجموعة الدول التي تمر في مرحلة التصنيع ، كمجموعتنا ، تتسم بتخلفها .

١ ـ تخلف الصناعة العربية

تؤكد المؤشرات والعوامل التالية تخلف الصناعة العربية ، والتي لا تستطيع ان تكون الملجأ لاحداث التفاعل المطلوب لتحقيق التقدم الصناعي في الاقطار الخليجية :

أ ـ ضعف الهيكل الانتاجي العربي ، فلا زال الوطن العربي يمر في اولى مراحل النمو ويتصف هيكل الصناعة العربية بالضعف الشديد بالمقارنة مع معظم المناطق في العالم كما توضحه الاحصائية التالية رقم (١٠ ـ ١) :

---

(٤) Z.Y. Hershlag, «Industrialization in Arab Countries: Patterns, Options and Strategies,» in: Roberto Aliboni, ed., *Arab Industrialization and Economic Integration* (London: Croom Helm, 1979), pp. 14-15.

جدول رقم (١٠ ـ ١)

هيكل الصناعة التحويلية في الاقطار العربية والعالم

(نسب مئوية)

مجموعات الدول	المنتجات الاستهلاكية غير المعمّرة	المنتجات الوسيطة	المنتجات الرأسمالية والاستهلاكية المعمّرة والمعدنية
العالم	٣٤	٢٩	٣٧
الدول الرأسمالية	٣٥	٢٩	٣٦
الدول الاشتراكية	٣٢	٢٩	٣٩
امريكا اللاتينية	٥٢	٣٣	١٥
الاقطار العربية	٥٨,٥	٢٦,٧	١٤,٨

المصدر : احتسبت من : مركز التنمية الصناعية للدول العربية [ايدكاس] ، « مذكرة حول استراتيجية التنمية الصناعية العربية ،» مذكرة قدمت الى : مؤتمر وزراء الصناعة العرب ، ١ ، الجزائر ، ٢٩ ـ ٣١ ايار / مايو ١٩٧٥ ، ص ١٣ .

ب ـ لم يزد متوسط نصيب المواطن العربي من الاستهلاك الصناعي عن مائة دولار مقارناً بما قيمته ٢٢٣ دولاراً في امريكا اللاتينية و٢٧٩ دولاراً في المتوسط لمجموعة دول العالم(٥) .

جـ ـ لا يتوافر من الدلائل الاحصائية المتعلقة بالهيكل الاقتصادي للاقطار العربية ما يشير الى وصولها لمرحلة الانطلاق الذاتي للنمو الاقتصادي كما وصفها روستو .

د ـ سيطرة جميع المدخلات الانتاجية الاجنبية في العملية الصناعية وخاصة في الاقطار العربية الخليجية (استيراد الآلات والمعدات والادارة والعمالة والخبرة الفنية والتسويقية) وعدم بروز دلائل على تزايد الدور الوطني في هذه المدخلات بل ان ما يتوافر يشير الى تراجعه .

هـ ـ رغم الدفعة القوية (Big push) التي سجلها القطاع الصناعي في اقطار المجلس ، وبدرجات متفاوتة ، إلاّ ان الكثير من الدلائل المتوافرة تشير الى استمرارية اتسام هيكلها الصناعي بالضعف الشديد ، ومرورها بمرحلة ما قبل التصنيع (Pre-industrializing) :

ـ بلغ متوسط نصيب الفرد من الانتاج الصناعي الى متوسط نصيب الفرد من الانتاج القومي الاجمالي في الكويت ، ما نسبته ٣,٣ بالمائة ، علماً بأن هذه النسبة ، والتي وصلت في مصر الى ١٧,٦ بالمائة (اعلى نسبة في الاقطار العربية) ، فإنها تعتبر اقل بكثير من النسبة المقابلة في امريكا اللاتينية واوروبا والولايات المتحدة الامريكية(٦) .

---

(٥) مركز التنمية الصناعية للدول العربية [ايدكاس]، « مذكرة حول استراتيجية التنمية الصناعية العربية ،» مذكرة قدمت الى : مؤتمر وزراء الصناعة العرب، ١، الجزائر، ٢٩ ـ ٣١ ايار/ مايو ١٩٧٥ ، ص ٧ ـ ٨ .

(٦) المصدر نفسه .

- ضعف علاقات التشابك الصناعي في جميع اقطار المجلس .

- ارتفاع تكلفة الانتاج الصناعي في اقطار المجلس ، وقدرت زيادة تكاليف الانتاج في بعض فروع الصناعات البتروكيمائية بما نسبته ٤٠ بالمائة عن مثيلتها في الدول الصناعية المتقدمة .

- بالرغم من بلوغ معدل نمو الانتاج الصناعي في الكويت الى ما نسبته ١١ بالمائة سنوياً منذ عام ١٩٦٦ ، فلم تزد مساهمة القطاع الصناعي فيها عن نسبة ٣ - ٤ بالمائة من الانتاج المحلي الاجمالي حتى منتصف السبعينات[٧] ، علماً بأن حوالى نصف الانتاج الصناعي تمثل في تكرير النفط ، كما لم تزد نسبة الانتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية خارج قطاع النفط عما نسبته ٢ بالمائة فقط من الانتاج القومي الاجمالي خلال السبعينات[٨] .

و - لم تزد نسبة مساهمة العمالة في الصناعات التحويلية في اي من الاقطار العربية عن نسبة ١٦ بالمائة من مجموع السكان النشيطين اقتصادياً .

ز - لدى تطبيق مؤشر البنك الدولي على درجة تصنيع اي بلد[٩] يتضح ان جميع الاقطار العربية الخليجية والسودان والعراق وليبيا غير صناعية (non-industrial) بينما يعتبر الاردن وسوريا والمغرب وتونس في حالة التصنيع (State of industrializing) ويعتبر قطران عربيان فقط نصف مصنعين (Semi-industrialized) وهما مصر ولبنان . ولا يعتبر اي قطر عربي دولة صناعية (industrialized)[١٠] .

ح - ان تقويم انجازات التنمية الصناعية في الاقطار العربية يظهر على ان حركة التصنيع حققت بعض التقدم ، خاصة في مصر ولبنان والعراق والجزائر وسوريا مع بروز بعض المؤشرات الايجابية المتعلقة بالمملكة السعودية . ومع ذلك فلا يمكن وصف الحركة الجارية بأنها ثورة صناعية . وقد اشار د. يوسف صايغ الى الموقف المتعلق بحركة التصنيع العربي الجارية موضحاً ما يلي[١١] : « ان ما يجري في العالم العربي ليس سوى مجرد زرع للمصانع والتكنولوجيا الصناعية المستوردة من البلدان

---

(٧) «Kuwait,» *OPEC Bulletin*, vol. 10, no. 3 (22 January 1979), (Supplement).

(٨) R. El-Mallakh, «Industrialization in the Arab World: Obstacles and Prospects,» in: Naiem A. Sherbiny and Mark A. Tessler, eds., *Arab Oil: Impact on the Arab Countries and Global Implications* (New York: Praeger, 1976), p. 65.

(٩) يقوم مؤشر قياس درجة تصنيع اي قطر والمعمول به من قبل البنك الدولي على اساس : نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في قطاعات الانتاج السلعي (الزراعة ، الصناعة التحويلية ، الصناعة الاستخراجية ، الكهرباء والماء) . فعندما تكون هذه النسبة من صفر - ٢٠ بالمائة يكون القطر غير مصنّع (Non- Industrialized) ، وعندما تكون النسبة من ٢٩ بالمائة - ٤٠ بالمائة يكون القطر في حالة التصنيع (Industrializing) ولدى وصول النسبة من ٤٠ بالمائة - ٦٠ بالمائة فإن القطر يكون نصف مصنع صناعياً (Semi-Industrial) وعندما تزيد النسبة عن ٦٠ بالمائة يكون القطر قد وصل الى مرحلة القطر الصناعي او المصنّع (Industrialized) . انظر : ايدكاس ، « مذكرة حول استراتيجية التنمية الصناعية العربية ،» ص ١٢ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ١٢ - ١٣ .

(١١) Yusif A. Sayegh, *The Economies of the Arab World: Development since 1945* (London: Croom Helm, 1978), vol. 1, p. 677.

المتقدمة او النامية . فلا زالت الانشطة المتعلقة بالابحاث النظرية والتطبيقية التي ترافق حركة التصنيع مفقودة ، وكذلك الوضع بالنسبة للتنظيم الصناعي والعلاقات الصناعية وانظمة العمل ، فلا زالت في مراحلها الاولى؛ كما ان الريادة الصناعية وما يرافقها من اختراع وتكييف وتبنٍّ لاشكال التنظيم الصناعي وتقسيم للعمل المناسب له كلها لا زالت في مراحل تطورها الاولى . كما ان جهداً اولياً فقط قد بذل في ميدان انتاج الصناعات الرأسمالية . ومن المؤلم بأن هذا الاقليم الذي يحتوي على احدث مصافي النفط والصناعات البتروكيمائية واكثرها تقدماً تكنولوجياً ، لا يمكنه انتاج الماكينة التي تنتج الابرة » .

يتضح من المؤشرات والبيانات المشار اليها اعلاه ان حركة التصنيع ، لا زالت تمر في اولى مراحل النمو ، وفي كلتا المجموعتين، شبه الاقليمية والاقليمية ، الامر الذي يستلزم السعي الى الاستعانة بما توفره الدائرة الدولية من عوامل الدعم لمسيرة تنميتها الصناعية .

٢ ـ تشابك العلاقات الصناعية العربية ـ الدولية

فيما يتعلق بحقائق الوضع المتعلق بتشابك العلاقات الصناعية العربية ـ الدولية يمكن توضيح الموقف كما يلي :

أ ـ يعتمد الجزء الاكبر من عملية التصنيع في الاقطار العربية الخليجية على قاعدة الصناعات التصديرية (Export-oriented industries) وهي التي يرتبط مصيرها بالمحافظة على استمرار وجود المنافذ التسويقية والخبرة بدروبها المختلفة ، والقدرة على التغلب على اشكال المنافسة المحتملة ، وخاصة في فترات الكساد الاقتصادي كتلك التي يشهدها الوطن العربي حالياً ومنذ عام ١٩٧٩ ، ومع استمرار التقدم العلمي والتكنولوجي ، والذي يعتبر شرطاً أساسياً لنجاح الصناعات البتروكيمائية .

ب ـ إن اي اضطراب يصيب حركة استمرارية التصدير لمنتجات الصناعات الجاري تنفيذها وبكثافة في اقطار المجلس ، الى الاسواق العالمية ، اويصيب حركة استيراد العمالة والطاقة التنظيمية والادارية والتكنولوجية التي تؤمنها الدائرة الدولية ، لا بد من ان يعرض للخطر انجازات التنمية الصناعية وبرامجها في هذه الاقطار .

ج ـ ويلاحظ ان الدائرة الدولية تؤدي دوراً حيوياً ، في مجال الصناعات المعدنية ، على سبيل المثال ، ليس فقط في مجال اجراء المسوحات ودراسات الجدوى لهذه الصناعات ونشاطاتها التعدينية التي تساهم في تنويع القاعدة الانتاجية للاقطار الخليجية ، وانما تؤدي دوراً مهماً في جميع مراحل العملية التصنيعية (المسوحات ودراسات الجدوى ، تأمين الاجهزة والمعدات والقدرات الادارية والتنظيمية والمشاركة في رأس المال والادارة وتقديم الخبرة التسويقية التي تساعدها على النفاذ في الاسواق الدولية) .

ويمكن الاستشهاد في هذا المجال بتجربة تعدين النحاس في سلطنة عمان ، حيث قامت باجراء المسوحات شركة كندية امريكية مشتركة (Prospection-Marshall) . وبناء على نشاطاتها

الاستكشافية ودراسات الجدوى فقد تم انشاء شركة عُمان للتعدين وذلك لاستخراج وتعـدين وصهر النحاس ، واقيمت هذه الشركة بمساهمة الشركة المشتركة وحكومة السلطنة (بنسبة ٧٥ بالمائة للحكومة و٢٥ بالمائة للشركة الاجنبية) الى ان قامت الحكومة العمـانية في تملك الشـركة بالكامل (راجع الفصل الاول) . كما يمكن ان نشير الى الكثير من المشروعات المشتركة التي اقيمت في اقطار المجلس بالتعاون مع كبريات الشركات العالمية ، كمصانع تجميع السيارات بالتعاون مع مؤسسة جنرال موتورز الامريكية وشركة نيسان اليابانية في المملكة العربية السعودية . كما تشير تجربة اقامة شركة الاسمدة القطرية (QAFCO) الى عناصر المدخلات الاجنبية التي قامت بتوفيرها الدائرة الدولية ، فقد اقيمت هذه الشركة خلال عام ١٩٦٩ بمشاركة نرويجية (بنسبة ٢٠ بالمائة) وبريطانية(١٧) بالمائة)وقطرية (٦٣بالمائة)وقامت بتنفيذ دراسة الجدوى لمصنع الشركة، الذي انتج خلال عام ١٩٨٠ حوالى ٧٠٩ ٥٠٧ طناً من الأمونيا و ٦٧٨ ٦٤٠ طناً من اليوريـا ، شركـة استشارية صناعية بريطانية ، هي(Gibb-Ewbank) وذلك خلال شهر نيسان / ابريل ١٩٦٨ وقام بتنفيذ اعمال المصنع شركات بريطانية ، بينما تم تعيين مهندسين استشاريين نرويجيين للاشراف (Chiyoda Chemical Engineering and Construction of Japan) واستمر دور بنك (Hambros) كمنظم مالي للمشروع ، بينما عينت شركة نرويجية لإدارة قسم التسويق واتخاذ القرارات المتعلقة بالمبيعات واسعارها(١٢) .

وهكذا تؤيد البيانات الخاصة بحقائق الوضع المتعلق بتاريخ الثورة الصناعية في العالم ، وحقائق الموقف المتعلق بالتنمية الصناعية والهيكل الصناعي في جميع الاقطار الخليجية والعربية ، وطبيعة العلاقات القائمة والمستمرة بين حركة التنمية الجارية والمدخلات الدولية ، وقد سبقت الاشارة اليها ، تؤيد جميعها اهمية التعاون شبه الاقليمي مع الدائرة الدولية .

ثالثاً : التجارة الدولية والاستثمار

١ ـ اهمية التجارة العربية ـ الدولية

تخلق كثافة اعتماد الاقطار العربية ، بشكل عام ، والاقطار العربيـة الخليجية ، بشكـل خاص ، على علاقاتها الاقتصادية الدولية ، كما سبق أن اشارت تحليلات الفصل السابع ، وارتباط كثافة تأثيراتها بالمؤشرات المتعلقة بالانتاج القومي لهذه المجموعات ، تخلق مجالاً حيوياً وقوة دافعة للاهتمام بإدارة دفة هذه العلاقات الدولية وفق سياسات تؤمن المصالح الاقتصادية العامة لهذه

---

(١٢) Yusuf J. Ahmad, *Oil Revenue in the Gulf: A Preliminary Estimate of Absorptive Capacity* (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development [OECD], Development Centre, 1974), p. 137.

الاقطار ، وتحقيق التوازن والعدالة في شروط التعاون التجاري والإنمائي فيما بين هـذه الاقطار والدائرة الدولية .

وتعكس المؤشرات المتصلة بهذه العلاقات ، خلال فترة السبعينات درجة الاعتماد المتبادل بين المجموعتين العربيتين ، شبه الاقليمية والاقليمية من ناحية ، ومجموعة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من ناحية ثانية . كما تعكس المؤشرات نفسها كثافة اعتماد المجموعة العربية بشقيها على التجارة الدولية .

لقد ساهمت المجموعة العربية في تأمين جزء رئيسي من احتياجات الاقتصاد العالمي لأهم سلعتين استراتيجيتين عرفهما التاريخ المعاصر ، وهما النفط والغاز وتزداد اهمية المجموعة العربية من خلال اختزان اراضيها لما نسبته ٥٣,٣ بالمائة من اجمالي الاحتياطي العالمي للنفط حسب تقديرات عام ١٩٧٨ ، ومساهمتها بما نسبته ٤,٣ بالمائة من الانتاج العالمي للنفط (باستثناء الكتلة الشرقية) خلال عام ١٩٧٩ .

وقد احتلت المملكة العربية السعودية وضعاً متميز التأثير على اتجاهات اسعار وانتاج النفط وذلك من خلال احتياطياتها النفطية الضخمة وطاقتها الانتاجية الكبـرى ، وكذلـك كبر حجم احتياطياتها من العملات الاجنبية . وقد دفع هذا الموقف الولايات المتحدة الامريكية ، باعتبارها اكبر قوة اقتصادية في العالم ، الى الاهتمام ومتابعة السياسات الاقتصادية السعودية(١٣) ، بالاضافة الى تمحور اهتماماتها في منطقة الشرق الاوسط ومصالحها الحيوية حول هذين الموردين المهمين .

ويلاحظ انه في الوقت الذي حققت فيه العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين المجموعة العربية بشقيها ، بعض التراجع ، فقد نمت علاقاتها مع الدائرة الدولية خلال فترة السبعينات وسجلت بعض الارتفاع في اهميتها النسبية . وعليه ازداد اعتماد المجموعـة العربيـة على هـذه الدائرة ، خاصة لارتفاع الاهمية النسبية لتجارتها الخارجية الى انتاجها القومي(١٤) .

فبالاضافة الى ارتفاع الاهمية النسبية للتجارة الخارجية للمجموعة العربية بالنسبة لإنتاجها المحلي الاجمالي ، والتي تزداد في الاقطار العربية المصدرة للنفط ، لوحظ ان هذه النسبة سجلت ارتفاعاً فيما يتعلق بالمجموعة النفطية من ٧٣ بالمائـة خلال عام ١٩٧٠ الى ما نسبته ٨٨ بالمائة خلال عام ١٩٧٩ . وارتفعت هذه النسبة في المجموعة العربية غير النفطية من ٤٣ بالمائة خلال عـام ١٩٧٠ الى ٥٥ بالمائة خلال عام ١٩٧٩ ، ويتضح ذلك من الجدول التالي رقم (١٠ ـ ٢) .

---

(١٣) Farid Abolfathi et al., *The OPEC Market to 1985* (Lexington, Mass.: Lexington Books for C.A.C.I., Inc. Federal,[c1977]), p. 18.

(١٤) تقسم المجموعتان العربيتان الى مجموعة الاقطار غير المصدرة للنفط ومجموعة الاقطار المصدرة للنفط ، وهذه المجموعة تتضمن جميع اقطار مجلس التعاون الخليجي ولها الخصائص التجارية الدولية نفسها بصورة عامة .

جدول رقم (١٠ - ٢)

مساهمة التجارة الخارجية في الانتاج المحلي الاجمالي
في المجموعة العربية النفطية وغير النفطية ،
للسنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٤ و ١٩٧٩ (نسب مئوية)

السنة	المجموعة النفطية			المجموعة غير النفطية		
	الصادرات	الواردات	مجموع التجارة	الصادرات	الواردات	مجموع التجارة
١٩٧٠	٤٧	٢٦	٧٣	١٩	٢٤	٤٣
١٩٧٤	٧٣	٢٥	٩٨	٢٩	٣٨	٦٧
١٩٧٩	٥٧	٣١	٨٨	٢١	٣٤	٥٥

المصدر : احتسبت من : علي توفيق صادق ، « السياسات النقدية والمالية والتنمية العربية في الثمانينات ،» ورقة قدمت الى : المعهد العربي للتخطيط (الكويت)،الحلقة النقاشية للعام الدراسي ١٩٧٩/ ١٩٨٠، ٣:«حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات » ، الكويت ، كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ، الحلقة النقاشية الثالثة للعام الدراسي ١٩٧٩ / ١٩٨٠ : حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات ، يناير ١٩٨١ (الكويت : المعهد ، ١٩٨١) ، ص ٣١٥ ، الجدول رقم ٦ .

تعكس هذه التطورات المتعلقة بالنسب السابقة تزايد اعتماد المجموعة العربية على علاقاتها الاقتصادية مع الدائرة الدولية (التجارة ، التكنولوجيا ، حركة رأس المال) وخاصة لكون المجموعة العربية تمثل اقطاراً نامية ، وسبق بيان ضعف هياكلها الاقتصادية والصناعية .

ويمكن الاستشهاد ضمن السياق الحالي ، بالعلاقات الاقتصادية العربية مع مجموعة بلدان السوق الاوروبية المشتركة والتي تساهم في توليد منافع متبادلة للطرفين . ومن بين الاقطار العربية ، ترتبط كل من الجزائر والمغرب وتونس ومصر وسوريا والاردن ولبنان باتفاقيات تجارية تفضيلية من خلال اتفاقيات التعاون التي تربط بينها . كما حظيت كل من السودان والصومال وموريتانيا بالسماح لها باعفاء ما نسبته ٩٩,٤ بالمائة من صادراتها الزراعية من الرسوم الجمركية استناداً الى معاهدة ليما عام ١٩٧٥ .

وتتمتع البحرين ببعض التعريفات الجمركية المخفضة على صادراتها الصناعية لبلدان السوق الاوروبية مثل الألومنيوم الذي يخضع لنسبة ٧ بالمائة[١٥] . ورغم مطالبة بعض الاقطار العربية بتوقيع اتفاقية اقليمية مشتركة فيما بينها مجتمعة من ناحية ، والسوق الاوروبية المشتركة من ناحية ثانية ، وذلك من خلال الحوار العربي - الاوروبي ؛ الا ان السوق الاوروبية رفضت هذه الفكرة[١٦] . وقد سبق إلقاء الضوء على علاقات بلدان المغرب العربي الاقتصادية التاريخية بأقطار السوق الاوروبية المشتركة ، والتي تتسم بتفوقها في الاهمية على علاقاتها مع بقية المجموعة العربية . (راجع الفصل السادس) .

(١٥) *Middle East Economic Digest* [MEED], (9 February 1979).

(١٦) «Arab Report,» *MEED,* (31 January 1979), p. 7.

٢ ـ الاستثمار والتمويل

اثبتت تجربة استثمار الفوائض المالية النفطية في اطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، وذلك خلال فترة السبعينات ، بأن هذه الدائرة الدولية تؤدي دوراً حيوياً فيما يتعلق بالمساهمة في تمتين قاعدة البناء التحتي لعملية تصنيع المال العربي (Industry of finance)وذلك من خلال نقل المعارف وفنون الادارة المالية وتكنولوجيتها التي يجري اكتسابها نتيجة التعامل مع الاسواق النقدية والعالمية ، وذلك من خلال المشروعات المصرفية المشتركة او من خلال ارتياد المجالات الاستثمارية المختلفة ، سواء أكانت مالية ام انتاجية ، من قبل المؤسسات الاستثمارية والمصرفية العربية . ويعتقد بعض الخبراء بأن هذه التجربة تساهم وبصورة ديناميكية في خلق طبقة من الرواد الماليين الذين يرتفعون الى مصاف مدراء اكبر المصارف الدولية ، وان لهؤلاء شأناً متوقعاً في قيادة النشاطات المصرفية والاستثمارية على نطاق عالمي . وقد امكن ذلك بفعل رصيد التجربة والخبرة المصرفية المتراكم لدى اسواق النقد والمال في الاسواق العالمية ، وخاصة في لندن ونيويورك وفي طوكيو .

يضاف الى ذلك تصاعد اهمية الدخل من هذه النشاطات الاستثمارية في الدائرة الدولية ، ومع التأكيد على وجود كثير من السلبيات التي رافقت هذه التجربة ، الامر الذي يستدعي تبني مجموعة من السياسات التي تضمن تحقيق التوازن والمساواة في المنافع المتبادلة ، في ضوء مناقشات الفصل الرابع عشر . فقد بدأ الدخل الناجم عن الاستثمارات الأجنبية يؤدي دوراً رائداً فيما يتعلق بتوسيع قاعدة الدخل المتولد وتحريرها من احتكار قطاع النفط لها . ومن المفيد في هذا السياق ، اعادة الاشارة الى النتائج التي حققها الدخل من الاستثمارات الاجنبية في الكويت ، على سبيل المثال (راجع الفصل السابع) .

فقد ارتفعت نسبة الدخل من الاستثمارات الخارجية الى الدخل من النشاطات غير النفطية من نسبة ٤٦٣ بالمائة خلال عام ١٩٧٣ الى ما نسبته ٧٥٧ بالمائة خلال عام ١٩٧٨ . وزادت مساهمة هذا البند في اجمالي الايرادات العامة من ١٢,٨ بالمائة الى ما نسبته ١٦,٤ بالمائة خلال الفترة نفسها . كما بلغت نسبة الدخل من الاستثمارات الخارجية حوالى ٣٠٠ بالمائة من قيمة الصادرات غير النفطية خلال عام ١٩٧٨ . وساد الاتجاه نفسه بقية الاقطار العربية الخليجية ، وخاصة في السعودية والامارات المتحدة وقطر . وقد دعى هذا الوضع الاقطار نفسها الى التنبه لضرورة اجراء مقارنة بين مزايا الاستثمار المحلي والخارجي[١٧] . كما تمكنت احتياطيات السعودية والكويت المتصاعدة من العملات الاجنبية ان تساهم في إقراض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بالاضافة لتصاعد دورها فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار المالي الدولي .

---

(١٧) علي توفيق صادق ، « السياسات النقدية والمالية والتنمية العربية في الثمانينات ، » ورقة قدمت الى : المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، الحلقة النقاشية للعام الدراسي ١٩٧٩ / ١٩٨٠ ، ٣ : « حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات » ، كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ، الحلقة النقاشية الثالثة للعام الدراسي ١٩٧٩ / ١٩٨٠ : حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات ، ص ٣١٥ ، الجدول رقم ١ .

رابعاً : القطاع الزراعي ودور التعاون الدولي

بينما اظهرت تحليلات الفصل الثامن دور القطاع الزراعي وتأمين عوامل التنمية الزراعية ومتطلباتها ، وخاصة ما يتعلق بالانتاج الغذائي ، في توليد الدافع للتعاون الانمائي للاقطار العربية الخليجية ، فقد اوضحت نتائج اعمال الفصل التاسع قدرة التعاون الانمائي في اطاره العربي الاقليمي على تأمين شروط افضل للتنمية الزراعية ووفق منطلق للتعاون يكون محوره شبه اقليمي ـ اقليمي ، ويستند ذلك بشكل خاص الى قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لفرص التنمية الزراعية وآفاقها ضمن الاطار الاقليمي .

١ ـ اهمية التبادل التجاري العربي ـ الدولي في القطاع الزراعي

وبالرغم من اهمية الدائرة الاقليمية لتأمين شروط اكثر موافقة لمتطلبات التنمية الزراعية ، الا ان المؤشرات المتوافرة حول هيكل وإنجازات التنمية الزراعية العربية تشير الى استمرار تعرضها الى معوقات اساسية ، ويبدو انها ، تضغط باتجاه خلق الدافع للتعاون ضمن الدائرة الدولية من اجل تأمينها .

ومن حيث المبدأ يمكن ان نشير الى بعض الخصائص المتعلقة بتخلف الهيكل الانتاجي الزراعي العربي ، وهي الخصائص التي تنعكس في تواضع الاهمية النسبية للتجارة العربية في المنتجات الزراعية وذلك بالمقارنة مع التجارة العربية مع الاسواق الدولية في هذه المنتجات كما هو واضح في (الجدول رقم (١٠ ـ ٣) :

جدول رقم (١٠ ـ ٣)

معدل الصادرات العربية من السلع الغذائية ، خلال الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٣

السلعة	الى العالم (١)	الى الوطن العربي (٢)	نسبة (١) : (٢)
القمح	٢٠٠٩٩١	١٩٧١٤	٩,٨
السكر	٢٥١٦٣٥	٦٣٤٨٨	٢٥,٢
البذور الزيتية	٣٣٣٢٠٨	٤٤٥٦٣	١٣,٤
الفواكه	١٥٩٨٠١٤	٣٩٤٦٤٣	٢٤,٥
الخضروات	١٠٩٨٧١٤	٣٣٨٠٩٦	٢١,٧
اللحوم والمنتجات الحيوانية	١٣١٣٦	٦٩٥٧	٥٢,٩
الحيوانات الحية	٢٥٠٣٥٤	٢٤٣٩٥٧	٩٧,٤
الحليب	٢٢٥١١	٢٠٦٨١	٩١,٩
البيض	٢٠٠٦٧	١٩٢١٨	٩٥,٨
السمك	٣٤٧٥٤	١٠١٢	٢,٩

المصدر : احتسبت من : Council of Arab Economic Unity [CAEU] and United Nations [UN], Food and Agricultural Organization [FAO], «Economic Integration and Trade Expansion among Arab States with Special Reference to the Agricultural Sector,» paper presented at: CAEU and FAO, Seminar on Agricultural Aspects of Economic Integration among Arab States, Cairo, 2-7 April 1977, p. 87, table 6.

ولذا تتسع الفجوة بين نمو الانتاج الزراعي وبين نمو الدخل القومي . كما ان تشابه النمط الاستهلاكي وقاعدة المواد الخام التي يعتمد عليها الجهد الانتاجي الزراعي ، وتصدير هذه المنتجات الى الاسواق الدولية ، واستيراد جزء رئيسي من المواد الخام والسلع الزراعية المعبأة ، يضاف الى ذلك ضعف الاتفاقيات التجارية الاقليمية، كل ذلك ادى الى بلوغ نسبة الصادرات العربية الى الاسواق العربية حوالى ٥ بالمائة فقط من اجمالي صادراتها للاسواق العالمية خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٣[١٨].

وقد ساهم ثقل العلاقات التجارية والزراعية التاريخية لاقطار المغرب العربي مع دول السوق الاوروبية المشتركة ـ سبقت الاشارة اليها ـ الى المحافظة على القنوات التقليدية لهذه العلاقات ، وغض النظر عن الاتفاقات التي تمت بين وزراء اقطار المغرب العربي لتنسيق السياسات التجارية والرسوم الجمركية ، واعطاء الاولوية للواردات من مجموعة اقطار المغرب العربي نفسها[١٩] .

ونتابع تحليلنا للتعرف على اهمية الدائرة الدولية في تأمين متطلبات التنمية الزراعية ، والتي تفتقر اليها الدائرة الاقليمية ، او لكون التعاون الاقليمي يولد نوعاً من النشاطات التي يشترط لمتابعة تنميتها وتطويرها اللجوء الى الدائرة الدولية . وسيتم هذا العرض في ضوء محددات التنمية الزراعية المعروفة .

٢ ـ محددات التنمية الزراعية ودوافع التعاون الدولي

حدد موشر (Mosher) عشرة عوامل للتنمية الزراعية ، وفي رأيه انها تنقسم الى مجموعتين : تضم المجموعة الاولى الرئيسية او الضرورية ، والتي لا يمكن قيام التنمية الزراعية من دون توافرها جميعاً ، الاسواق والتكنولوجيا والامكانات المتوافرة محلياً للمدخلات الانتاجية والحوافز الانتاجية والنقل . بينما تضم المجموعة الثانية مجموعة العوامل المشجعة (accelerators) للتنمية ، وهي ضرورية ، ولكن لا تعتبر من العوامل التي لا يمكن الاستغناء عنها في رأي موشر ، وتضم هذه المجموعة: التعليم والإقراض الزراعي والعمل الجماعي بين المزارعين وتحسين الارض وتنميتها والتخطيط الوطني[٢٠] .

وبينما يتفق الباحث مع موشر في اعتبار مجموعة العوامل العشرة المشار اليها سابقاً كمحددات للتنمية الزراعية ، إلّا ان الباحث لا يتفق على سلامة الفصل بين هذه المجموعة وبين تصنيفها في

---

(١٨) Council of Arab Economic Unity [CAEU] and United Nations [UN], Food and Agricultural Organization [FAO], «Economic Integration and Trade Expansion among Arab States with Special Reference to Agricultural Sector,» paper presented at: CAEU and FAO, Seminar on Agricultural Aspects of Economic Integration among Arab States, Cairo, 2-7 Arpil 1977, and Ibid.

(١٩) Abderrahman Robana, *The Prospects for an Economic Community in North Africa: Managing Economic Integration in the Maghreb States* (New York: Praeger, 1973), p. 126.

(٢٠) Arthur T. Mosher, *Getting Agriculture Moving: Essentials for Development and Modernization* (New York: Praeger for the Agricultural Development Council, 1966), p. 61.

مجموعتين . فبينما تظهر العوامل المتعلقة بالاسواق والتكنولوجيا اهمية التعاون الدولي المبدئية ، فليس من السهل تصور امكانية الاستغناء عن عامل التعليم لكونه شرطاً ملازماً لعامل التكنولوجيا وللانتاج الزراعي بشكل عام .

إن اي حركة تنموية تتجه صوب القطاع الزراعي بكثافة ، لا بد من ان تشتمل في مكوناتها على مدخلات عدة تؤمنها الدائرة الدولية لحركة التنمية الزراعية ، سواء في اطارها شبه الاقليمي او الاقليمي . وتشتمل هذه المدخلات الدولية على امداد الخبرة اللازمة لتحديد وتقويم جدوى مشروعات التنمية الزراعية وتحديد مواصفات المشروعات المشتركة ، بالاضافة الى توريد الآلات والمكائن والاجهزة والخبرة التكنولوجية اللازمة لهذه المشروعات وكذلك تأمين الاسواق اللازمة لاستيعاب فائض المنتجات الزراعية ، وخاصة ان الاسواق الدولية تساهم مساهمة رئيسية في هذه العملية الاستيعابية حالياً ، وذلك بالمقارنة مع قدرة الاسواق العربية الاستيعابية (الجدول رقم (١٠ - ٣)) .

وعلى الرغم من مختلف الجهود المبذولة للتنمية الزراعية في الاقطار العربية فلا زال الهيكل الانتاجي يتسم ، كما سبق بيانه ، بالضعف ومواجهة الكثير من المعوقات ، وخاصة ما يتصل منها باستعمال المدخلات الاساسية والبذور المحسنة ، والاسمدة ، ومقاومة الآفات الزراعية والميكنة ورفع معدلات الانتاجية والبحث العلمي والتدريب . وحتى قاعدة المعلومات الزراعية تتسم بالضعف الشديد ، فالمعلومات عن الارض الزراعية العربية ومياه الاودية غير كافية ، ونقترح ان يقوم المركز العربي لدراسات المناطق الجافة في دمشق بالتعاون مع اليونسكو باجراء مسوحات هيدولوجية شاملة(٢١) . كما نقترح استخدام تكنولوجيا التصوير الجوي والاستشعار عن بعد تمهيداً لاختيار المناطق ذات الاولوية للتنمية الزراعية ، وهنا يبدو الاعتماد على التكنولوجيا الدولية واضحاً .

٣ - التدريب

تستلزم المشروعات الزراعية المشتركة تدريب كوادر وعمالة فنية محددة جرى تحديدها بواسطة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية كما يلي :

١ - عدد كافٍ من المهندسين المتخصصين في استصلاح التربة .

٢ - مجموعة من الخبراء الاقتصاديين والمختصين في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع ، وخاصة ما يتعلق منها بالمجمعات الصناعية - الزراعية ، والتي اصبحت محط الاهتمامات الخاصة بالتنمية الزراعية المتكاملة .

---

(٢١) Symposium on Arab-European Business Cooperation, 2, Montreux, Switzerland, 29-31 May 1978, *Arab - European Business Cooperation Partners Development through Resources and Technology: Based on the Second Arab-European Business Cooperation Symposium, Montreux, Switzerland, 29-31 May 1978*, ed. by Zuhair Mikdashi (Frankfurt: Kommentator, 1978), p. 4.

٣ ـ مجموعة من المهندسين متخصصة في زراعة المناطق المستصلحة واختيار انسب المحاصيل للانتاج من هذه المناطق .

٤ ـ توفير عدد كاف من العمال الفنيين المهرة والمدربين على الاساليب الزراعية الحديثة ، وادارة الميكنة الزراعية والعمليات المتعلقة بها وصيانة واصلاح المعدات الزراعية وادارة وسائط النقل وصيانتها .

٥ ـ توفير عدد كافٍ ومدرّب من الاداريين ذوي الكفاءة في ادارة المزارع الكبرى باستعمال اساليب حديثة وغير محكومة لاعتبارات الزراعة التقليدية ، وفي الوقت الذي تتوافر فيه بعض المؤسسات العربية التي تساهم في انجاز المهمات التدريبية المشار اليها اعلاه ، الاّ انه من المتفق عليه عدم كفايتها من ناحية ، وعدم تأمينها لنوعية ومستوى التدريب اللازم للفئات المختلفة ولمختلف نشاطات التنمية الزراعية ، من ناحية ثانية . وعليه ، فلا بد من تغطية هذه الفجوة من خلال الدائرة الدولية .

٤ ـ التسويــق

اظهر (الجدول رقم (١٠ ـ ٣)) اهمية الاسواق الدولية في استيعاب جزء رئيسي من الصادرات الزراعية العربية ، وتتراوح درجة اهمية هذه الاسواق بين اكثر من ٩٠ بالمائة من تلك الصادرات بالنسبة الى الحيوانات الحية والالبان والبيض وبين ما يزيد عن ٥٠ بالمائة بالنسبة الى المنتجات الحيوانية وما يزيد عن ٢٠ بالمائة بالنسبة للخضروات والفواكه والسكر .

وينظر الى القيود التي تضعها البلدان المتقدمة على صادرات البلدان النامية الزراعية باعتبارها خطيرة، وتهدد عمليات استيعاب فوائضها الانتاجية . ويستشهد في ذلك على انتاج بعض السلع الزراعية البديلة للسلع المستوردة من البلدان النامية كالسكر المستخرج من البنجر بدلاً من قصب السكر[٢٢] . وبالرغم من عدم بروز مؤشرات على تعرض الاقطار العربية الخليجية لمخاطر مثل هذه القيود ، مع احتمال تعرضها في نشاطاتها المستقبلية لتنمية الثروة السمكية ، الاّ ان التوجه لإقامة برامج ومشروعات التنمية الزراعية ضمن الاطار الاقليمي لا بد من ان ينجم عنها فوائض انتاجية تبحث عن منافذ تسويقية . ويمكن ان نشير حالياً ، الى برنامج التعاون الزراعي والغذائي في السودان ، والذي سيستشهد به مفصلاً في الفصل الرابع عشر ، حيث يمثل هذا البرنامج تعاون رأس المال العربي الخليجي مع الموارد الزراعية المتاحة للوطن العربي مع التكنولوجيا الدولية . ونظراً لتوقع زيادة الانتاج لبعض السلع عن حاجة الاسواق العربية مثل القطن والبذور الزيتية والفواكه والخضروات والسكر ، فلا بد من تنظيم عملية تأمين منافذ تسويقية دولية لهذه الفوائض . ومن دون ذلك يصبح التعاون في الاطار الاقليمي والدولي القائم على استيراد وتطبيق

---

(٢٢) Graham Jones, *The Role of Science and Technology in Developing Countries,* introduction by Lord Blackett (London: Oxford University Press for International Council of Scientific Unions, 1971), p. 84.

التكنولوجيا المعاصرة مصدر خطر ناجم عن فوائض انتاجية غير قابلة للتصريف ، الامر الذي يضعف من جدوى حلقة التشابك شبه الاقليمية والاقليمية والدولية ، إلاّ اذا عولجت بصورة متكاملة .

« ان التهديد المتعاظم للثورة الخضراء اكثر ارتباطاً بامكانية الحصول على الاسواق ، من التكنولوجيا الانتاجية »[٢٣] . وتؤمن شواهد التاريخ الاقتصادي الدليل على اهمية الاسواق الخارجية في انجاز متطلبات الثورة الزراعية التي تحققت خلال القرن الثامن عشر في اوروبا ، ولم يكن بإمكان الثورة الصناعية ان تنطلق بالمستوى المتحقق من دون تلك الثروة الزراعية[٢٤] . وتشير تلك الشواهد الى ان اهم العوامل التي برزت كقوة دافعة لتحقيق الثورة الزراعية في انكلترا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت كما يلي :

أ ـ بروز مجموعة من الرواد الزراعيين ذوي الآفاق التجارية .

ب ـ التوسع في فرص التجارة المحلية الاجنبية ، واقتناص مجموعة الرواد للفرص الناجمة عن اتساع الاسواق في مواجهة المنتجات التي تم تبينها ، والعمل على خلق اسواق جديدة للمنتجات الجديدة .

وفي هذا المناخ الموافق نمت طبقة من ملاك الارض (land lords) النشيطين ، والتي وجدت من مصلحتها الاستثمار في الارض وتطبيق التكنولوجيا الجديدة في الزراعة[٢٥] . وتم استيراد وتصدير التكنولوجيا الى كثير من المناطق كالدنمارك وامريكا الشمالية . ويعتقد بامكانية وجدوى استيراد التكنولوجيا الزراعية ليس فقط من اوروبا وامريكا الشمالية ، وانما يؤمن النموذج الياباني مصدراً حيوياً مناسباً للمنطقة العربية ، حيث جرى تطبيق التكنولوجيا واساليبها المختلفة على الارض الزراعية وفي مناطق الغابات بشكل لا يتعارض مع كثافة الاعتماد على العمالة الزراعية[٢٦] .

٥ ـ الحاجة للخدمات الهيكلية

يتوقع ان يصحب عملية نمو النشاطات الانمائية الزراعية الاقليمية نمواً مماثلاً في الحاجة لبعض الخدمات والتسهيلات الاساسية التي توفرها الدائرة الدولية ، وهي الحاجات المتعلقة بالبناء التحتي (الادارة ، الخبرة ، العلوم والتكنولوجيا ، التدريب ، استيراد الآلات والمعدات ، والتسويق . . . الخ) . ان ذلك لا يعني ، بالضرورة زيادة اعتماد الاقطار العربية او زيادة درجة

---

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٨٣ .

(٢٤) Norman S. Bushanan and Howard S. Ellis, *Approaches to Economic Development* (New York: Twentieth Century Fund, 1958), pp. 130-131.

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ١٣١ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٢٣٤ .

انكشافها لاقتصاديات الدائرة الدولية ، طالما ارتبطت هذه النشاطات المتنامية ببرامج التوسع الانتاجي الزراعي والتصنيع الزراعي العربي من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وانتهاء بتقليل الاعتماد الغذائي على الدائرة الدولية .

خامساً : تحويل التكنولوجيا والتعاون الدولي

أوضحت تحليلات الفصل الثامن الكيفية التي تخدم بها التطبيقات التكنولوجية اهداف التنمية الاقتصادية في تنويع القاعدة الانتاجية لاقتصاديات الاقطار العربية النفطية ، كما تم توضيح الاسباب التي تكمن وراء ثقل اعتماد هذه الاقطار في تأمين التطبيقات التكنولوجية اللازمة لنشاطاتها الانمائية المختلفة من خلال العملية الاستيرادية ، وذلك عائد بالدرجة الاولى الى كون هذه الاقطار تمر في اولى مراحل التنمية الاقتصادية من ناحية ولصغر حجم اقتصادياتها واسواقها النسبية ، التي تضع معوقات اساسية في طريق انتاج المعدات الرأسمالية ومتابعة تطويرها وفق مقتضيات التقدم التكنولوجي من ناحية اخرى . اضيف الى ذلك مدى الحاجة لمتابعة التطور التكنولوجي لخدمة نشاطاتها الانمائية المختلفة ، وخاصة ما يتعلق منها بالصناعات البتروكيمائية وتكنولوجيا تحلية مياه البحر وتوليد الطاقة الكهربائية ، وتكنولوجيا استخدامات الطاقة الشمسية . كما برزت حاجتها للتطبيقات التكنولوجية على نشاطاتها الزراعية ، وخاصة التنمية في المناطق الجافة ، والاستفادة المثلى من موارد المياه المتاحة .

سينحصر اهتمام هذا القسم في تحليل ميزان المدفوعات المتعلق بالتبادل التكنولوجي على النطاق العالمي ، ثم يتبع ذلك عرض الاسس والشروط اللازم توفيرها لضمان التطبيق الناجح للتكنولوجيا ، على ان يكون معنا اثناء ذلك ، المفهوم المحدد للتكنولوجيا وصلتها بالعلوم والبحث والتنمية كما جرى تحديدها في الفصل الثامن .

١ ـ ميزان مدفوعات التكنولوجيا

نتيجة توافر امكانية شراء انتاج الابحاث العلمية في شكل آلات واجهزة جديدة او من خلال شراء حق الاختراع والترخيص بالانتاج وذلك من السوق الدولية ، فلم تعد هناك حاجة للدول ، كما انه ليس عملياً ان تعتمد كل دولة بشكل كامل على جهودها الذاتية في البحوث والتنمية . كما ان نتائج هذه البحوث يجري نشرها . وذلك يفسر لماذا تتحمل بريطانيا معدلاً عالياً من الانفاق على الابحاث والتنمية ، بينما تنتج فقط ما نسبته ١٠ بالمائة من الاكتشافات التكنولوجية وتعتمد بكثافة على استيراد التكنولوجيا من الخارج[٢٧] . وكذلك فإن اليابان سجلت ميزاناً تجارياً سلبياً فيما يتعلق بحقوق الاختراع والترخيص بحق الانتاج الصناعي .

وفيما يتعلق بميزان المدفوعات الخاص بالتكنولوجيا على نطاق عالمي ، اشار جونز (Jones)

---

(٢٧) Jones, *The Role of Science and Technology in Developing Countries*, p. 12.

بأنه على الرغم من قيام الدول النامية باستلام ما قيمته ١ بالمائة من اجمالي الايرادات الدولية الناجمة عن التبادل التجاري التكنولوجي فإنها دفعت خلال عام ١٩٦٤ ما نسبته ٨ بالمائة من اجمالي المدفوعات الدولية . بينما تسلمت الولايات المتحدة ما نسبته ٥٧ بالمائة مقابل مدفوعاتها التي بلغت ما نسبته ١٢ بالمائة . وبريطانيا استلمت ما نسبته ١٢ بالمائة بينما دفعت ٢٥ بالمائة[٢٨] . لقد اظهرت حسابات عام ١٩٦٤ ان الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي حققت ميزان مدفوعات ايجابياً في ميدان التكنولوجيا. ويبدو ان مصلحة الاقطار العربية الخليجية مرتبطة في المدى المتوسط وطويل الاجل بالعمل على اقامة قواعد البحث العلمي والتنمية على ترابها الوطني من خلال شراء التكنولوجيا وتحويلها من خلال الاختراع وتصاريح الانتاج وربطها ببرامج الابحاث المحلية ، وذلك بدلاً من شراء نتاج التقدم التكنولوجي للدول الاخرى بشكل مستمر . وهذا الامر ليس بسيطاً ويستلزم الاحاطة بكل الجوانب المتعلقة بالتنمية ، وانعكاساتها وادارة برامج التعاون وفق مجالها الحيوي الثلاثي (Trilateral) بكفاءة ، وكذلك تأمين البيئة ومختلف الشروط اللازمة للتطبيق الفعال للتقدم التكنولوجي .

٢ ـ اسس تطبيق العلوم والتكنولوجيا

تشير تجربة التنمية الجارية في الاقطار العربية ، بصورة عامة ، وفي اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي بصورة خاصة الى كثافة الاعتماد في اقامة المشاريع الانمائية والاقتصادية الكبرى على الشركات العالمية الكبرى والتي قامت بتوريد كامل الاجهزة والمعدات والاشراف على ادارة الانتاج وتسويقه بالاضافة لانجازها المرحلة المتعلقة بدراسات الجدوى ووضع مواصفات وتصاميم المشاريع . ويتم ذلك من دون احداث دمج عضوي بين هذه المشاريع وبين بقية الجسد الاقتصادي في هذه الاقطار ، الامر الذي ابقى عليها كجزء منفصل من هذا الجسد ، كما تمّ غالباً تنفيذ هذه المشاريع بتكاليف مرتفعة نسبياً ، ويعتقد بأن منجزاتها النهائية كانت محدودة[٢٩] . ويرجع ضعف النتائج المتحققة الى سببين: يرتبط الاول بعدم قدرة الاقطار العربية ، باعتبارها تمر في اولى مراحل التصنيع ، على التأثير وبشكل جدي على سياسات وممارسات الشركات متعددة الجنسيات فيما يتعلق بتحويل التكنولوجيا ، ويرتبط الثاني بافتقار هذه الاقطار الى القدرات الذاتية لتصميم وتصنيع تلك المنتجات .

يثير هذا الواقع السؤال حول امكانية الخروج من هذا الوضع السلبي ، وتأمين اوضاع اكثر موافقة لعملية انتقال وتحويل التكنولوجيا وتنمية القدرات الذاتية لتوليدها مستقبلاً من خلال بناء متين لقاعدة العلوم والتكنولوجيا .

يعتقد بأن امكانية معالجة هذا الموقف في الدول النامية مرهونة بتحقيق فوائد اكبر من الانفاق

---

(٢٨) المصدر نفسه .

(٢٩) A. Zahlan, «An Arab Regional Centre for the Transfer and Development of Technology and the Scope for Managerial Technical Cooperation with Europe,» paper presented at: Symposium on Arab-European Business Cooperation, 2, Montreux, Switzerland, 29-31 May 1978, p. 199.

لبناء قاعدة البحث والتنمية ويتم ذلك اذا ما تبنت هذه الدول اسلوباً متكاملاً يتم من خلاله تأمين عملية إقامة المؤسسات وتبني السياسات والقيم وتأمين العمالة ذات الكفاية في التخطيط لهذه النشاطات العلمية وادارتها(٣٠) . يضاف الى ذلك ضرورة انجاز هذه المهمة من خلال برمجة منظمة للتعاون بين مجموعات الاقطار التي تختلف في مستوياتها الانمائية والتكنولوجية(٣١) .

ونشير فيما يلي الى الشروط الاساسية الواجب تأمينها لضمان تطبيق فعّال لعملية تحويل وتكييف وزرع التكنولوجيا في الجسد الاقتصادي العربي:

أ ـ التغير الثقافي والاجتماعي

يميل بعض المفكرين الى الاعتقاد بأن العوامل الاجتماعية والاقتصادية تتحمل مسؤولية اكبر من المسؤولية الناجمة عن نقص المعرفة العلمية والتكنولوجية ، وذلك معوق رئيسي في تطبيق العلوم والتكنولوجيا في البلدان النامية . وتشتمل العوامل الاقتصادية والاجتماعية : التعليم والمواصلات وتقبل الافكار الجديدة وفعالية الادارة ونوعية مشروعات القطاع الخاص والقيادة السياسية .

« تقف التقاليد الاجتماعية والثقافية ، في اغلب الاحيان ، كحاجز امام التغيير ، وتستلزم حركة النمو الاقتصادي احداث تغييرات مكثفة وجذرية في القيم والمواقف الانسانية ، وكذلك في الهياكل الاجتماعية والسياسية . وفي ظل اطار ومفهوم شامل للتنمية فقط ، تستطيع العلوم والتكنولوجيا ان تساهم مساهمة فعالة »(٣٢) .

وعليه ، فلا بد من اجراء مسح لمجموعة القيم او الهياكل الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية السائدة في اقطار المجلس وتحديد نوع التغيير المطلوب لجعلها موافقة لظروف التطبيق الفعّال للعلوم والتكنولوجيا من اجل خدمة قاعدة التنمية ذاتية التوليد .

ب ـ التعليم والتدريب

يترتب على مرحلة التحول التكنولوجي اعباء مالية كبيرة يجب تحملها نتيجة الاستثمارات الواجبة في قطاع التعليم والتدريب ، في البحث والتنمية وفي الاجهزة التي تعمل في انتاج البحث العلمي ، وقد تكون هذه الاعباء على حساب مستوى معيشة الشعب ورفاهيته احياناً(٣٣) . والحاجة الى التعليم والتدريب قائمة في جميع المستويات ، وخاصة ان تطبيق المعرفة التكنولوجية الجديدة على الانتاج والصناعة يستلزم وجود عمالة مدربة في جميع مراحل العملية

---

(٣٠) Jack Baranson, «Technical Improvement in Developing Countries,» *Finance and Development,* vol. 11, no. 2, and Ibid.

(٣١) Savak S. Tarapore, «Transmission of Technology to Developing Countries,» *Finance and Development,* vol.9, no. 2(June 1972).

(٣٢) Jones, *The Role of Science and Technology in Developing Countries,* p. 7.

(٣٣) المصدر نفسه .

الابتكارية . وفي التطبيق ، لا ينجم الابتكار فقط عن برامج الابحاث والتنمية ولكن من خلال التحسينات في عمليات التشغيل التي تقوم بها الادارة او عمال الانتاج(٣٤) . والمطلوب ليس مجرد برامج مكثفة للتعليم ، ولكن يطلب اعداد برامج للتعليم والتدريب متصلة ببرنامج البحث العلمي والتنمية لتحقيق عملية الاستغلال الامثل للعمالة الفنية المؤهلة واجهزة الادارة التي تتسم ، في الغالب ، بالندرة .

إن الانفاق غير المبرمج وفق الحاجات على البحث والتنمية يمكن ان يؤدي الى آثار انتاجية سلبية(٣٥) كما ان تنامي النشاطات المتعلقة بالتعليم العالي قد لا تؤدي الى توفير المهارات التخصصية اللازمة للتنمية . ويتوافر لدى كل قطر عربي خليجي جامعة واحدة على الاقل ، ويبقى السؤال عما اذا كانت هذه الجامعة تساهم في احداث التغييرات العميقة المطلوبة لإنجاز مرحلة التحول التكنولوجي الحقيقي ، وذلك فيما يتعلق بـ :

- النظام الاجتماعي والمواقف الانسانية .
- المعرفة والمهارات الانسانية .
- العناصر العضوية التي تتكون منها العملية التكنولوجية .

ومن الامور المهمة ضرورة انسجام برامج التعليم مع ثقافة المجتمع وقيمه وبيئته الاقتصادية .

« لا يتوقع ان يحدث التعليم العالي الفوائد المرجوة لقطر معين ما لم تجرِ بلورة محتوياته واهتماماته واحداث التوازن بين مختلف حقول الدراسة وفق توجه يتم من خلاله تكييف كل ذلك مع ثقافة الامة وبيئتها الاقتصادية »(٣٦) .

وتواجه الاقطار العربية الخليجية مشكلة عدم توافر البيئة الصحية المشجعة على ارتياد البحث العلمي والاقبال على البرامج التدريبية ، ويعود ذلك الى تنازع الاجهزة الادارية على الكفاءات المحدودة ، بالاضافة لتفضيل المواطنين للنشاطات التجارية والمولِّدة للثروة ، الامر الذي يضعف من حوافز الاقبال على البحث العلمي والتدريب والتعليم . يستلزم هذا الوضع سعي الاجهزة الحكومية واجهزة البحث العلمي لتعبئة الامكانات المتاحة وخلق مختلف الحوافز اللازمة لخلق روح البحث العلمي وطموحات العلم والاقبال على فرص التدريب المتاحة .

ج ـ تكييف التكنولوجيا مع الاحوال والاحتياجات المحلية

إن عملية تحويل التكنولوجيا ينبغي ان ترتبط باهداف تسريع النمو الاقتصادي وتنمية

---

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ١١ .
(٣٥) المصدر نفسه .
(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٣١ .

القدرات الانتاجية الذاتية للمجتمع العربي، وباعتبار ان هذه العملية تساهم في تحقيق الاهداف المتعلقة بتخفيض درجة الاعتماد التكنولوجي . ونظراً لصعوبة تحقيق هدف تخفيض الاعتماد التكنولوجي الخارجي خلال عدة عقود قادمة(٣٧) ، فإنه يترتب على ذلك استمرار الاعتماد على استيراد التكنولوجيا ولمدة طويلة ، وعليه يجب تكثيف الجهد المتصل بتكييف التكنولوجيا وفق الاحوال المحلية والموارد والمهارات والمؤسسات الاجتماعية . وباستمرار حركة التنمية وتصاعد التخصصات الموجهة للانفاق على برامج البحث والتنمية تتحقق عملية تخفيض الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة بشكل تدريجي(٣٨) . والخلاصة ان عملية تحويل التكنولوجيا ينبغي ان تكون عملية اكثر ابتكارية (innovative) من كونها عملية تطبيق للتكنولوجيا المستوردة بمنطق التقليد الاعمى(imitative) .

وينبغي التأكيد على ضرورة التخلص من اخطاء توجيه برامج البحث العلمي في بعض الدول النامية لخدمة احتياجات الدول المتقدمة ، او صوغ برامج التعليم العالي بشكل منقول عن برامج التعليم العالي الاجنبية ودون مراعاة لاحتياجات المجتمع وبيئته(٣٩) .

وبينما جرى تطوير اشكال التكنولوجيا المختلفة وفق حاجات المجتمعات المتقدمة وظروفها المتعلقة بحجم اسواقها الكبرى وفي ظل دخل مرتفع وقاعدة من الموارد لها ميزتها النسبية فيما يتعلق بعناصر التكلفة ، والتي تتسم بارتفاع تكلفة العمالة لديها ، الا ان تنفيذ ذلك كله تم في ظل وفرة رأس المال ووجود ادارة قوية ومهارات فنية .

اما في البلدان النامية حيث الاسواق صغيرة الحجم ، ونقص العمالة المدربة والطاقة الادارية والقيادية ، وقلة رأس المال المتوافر لديها ، (باستثناء اقطار مجلس التعاون الى حد معين) كل ذلك يشير الى ضرورة التدقيق في اختيار نوع التكنولوجيا المستوردة ، ويعتبر هذا الشرط احد هم الاسس للتعاون الانمائي مع الدائرة الدولية .

د ـ تكامل التطبيق التكنولوجي مع السياسات المتصلة

تشير دروس تجربة التطبيق التكنولوجي الى فشل تحقيق النتائج المرجوة من التطبيقات التكنولوجية ، عندما لم يرافقها الكثير من الاجراءات والسياسات التي تتصل بالنشاطات الخاضعة للتطبيق التكنولوجي .

ففي العراق ، على سبيل المثال ، تبين من تجربة التنمية الزراعية المعاصرة والتي رافقها بعض التطبيقات المتعلقة بالبذور المحسنة للحبوب ذات الانتاجية المرتفعة (High Yield Varieties) ان

---

(٣٧) Zahlan, «An Arab Regional Centre for the Transfer and Development of Technology and the Scope for Managerial Technical Cooperation with Europe,» p. 199.

(٣٨) Jones, *The Role of Science and Technology in Developing Countries*, p. 14.

(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٣١ .

الثورة الخضراء اكبر بكثير واوسع نطاقاً من مجرد زرع البذور المحسنة للحبوب وذات الانتاجية المرتفعة . ومنذ عام ١٩٦٥ تم استخدام البذور المحسنة المستوردة والمحلية ذات الانتاجية المرتفعة ، فوصلت نسبة الارض المزروعة بالقمح المكسيكي (Mexi pak) الى ما نسبته ٣٨ بالمائة من اجمالي المساحات المزروعة خلال عام ١٩٧٢ / ١٩٧٣[٤٠] . ورغم ذلك فلم تتحقق اي زيادة ملحوظة في انتاجية القمح خلال الفترة من عامي ١٩٤٩ / ١٩٥٠ و١٩٧٥ / ١٩٧٦ . ويبدو ان عدة عوامل اقتصادية ـ اجتماعية وتنظيمية وفنية اجتمعت لإضعاف انتاجية القمح ، تشمل على سبيل المثال : الميكنة ، ونظام الري ، وتسهيلات الصرف ، وادت في النهاية الى اضعاف المردود المحتمل للثورة الخضراء[٤١] .

تشير التحليلات المتعلقة بمسألة تحويل التكنولوجيا الى اهمية التطبيقات التكنولوجية للاقطار العربية الخليجية ، واعتمادها في ذلك ، والى فترة طويلة ، على استيرادها من الدائرة الدولية ، وينبغي ان تتوافر مجموعة من الشروط التي تؤمن تطبيقاً فعالاً لعملية استيراد وتكييف التكنولوجيا وزرع امكانات تطورها على التراب الوطني ، تتضمن هذه الشروط ضرورة ربطها بأهداف التنمية ذاتية التوليد وتكييفها حسب احتياجات واوضاع المجتمع وهيكله الاقتصادي والاجتماعي وتراثه الانساني ، وضرورة ان يرافق هذه العملية تغييرات جذرية اجتماعية ـ ثقافية سلوكية لتقبل وانجاح التغيير المطلوب لتمرير عملية التحول التكنولوجي ، يضاف الى ذلك ضرورة تدعيم قاعدة البحث العلمي والتدريب وبذل جهد منتظم ومتتابع يمر عبر مراحل التحول التكنولوجي المختلفة ، على ان يرافق ذلك تدعيم مؤسسات التعليم العالي وفق برامج تعليمية تلبي احتياجات المجتمع الحقيقية وتساهم في خلق الكوادر اللازمة لقيادة عملية التطوير التكنولوجي للمجتمع .

خلاصــــة

تشير نتائج التحليلات المتعلقة بدوافع التعاون الانمائي مع الدائرة الدولية الى توافر الاسس الفكرية والتطبيقية المؤيدة لأهمية هذه الدائرة في تأمين احتياجات قاعدة التنمية ذاتية التوليد في الاقطار العربية الخليجية ، تلك القاعدة التي يصعب بناؤها من دون احداث تحولات تكنولوجية مهمة تصيب مختلف القطاعات الانمائية ، وتم الاستشهاد بدور الدائرة الدولية في خدمة القطاع الصناعي والزراعي وتأمين محددات التنمية وعناصرها التي تعجز الدائرة الاقليمية عن توفيرها . فبالاضافة الى مساهمة الدائرة الدولية في رفد اقطار المجلس بينابيع التقدم العلمي والتكنولوجي ، توفر هذه الدائرة الخبرات الفنية والادارية المطلوبة في جميع مراحل العملية التنموية ، بالاضافة لأسواقها المتسعة وامكاناتها التحويلية .

ونظراً لتماثل الحاجة بين الدائرة شبه الاقليمية والاقليمية لهذه العوامل باعتبارها مدخلات

---

(٤٠) I. J.M. Jawad Al-Tahan, «Some Factors Affecting Agricultural Production and Productivity in Iraq,» (Ph.D. dissertation, University of Durham, 1982), vol. 2, p. 423.

(٤١) Ibid., vol. 1, p. 291.

لحركة التنمية ، ولا توفرها الامكانات الذاتية والمتاحة ، فيتوقع كلما تصاعد التعاون شبه الاقليمي مع الدائرة الاقليمية ان يترتب على ذلك ضرورة تنظيم التعاون المرتبط بخلق المزيد من الحاجة للدائرة الدولية .

وعليه ، فإن اي استراتيجية شاملة للتعاون الانمائي من اجل خلق قاعدة التنمية الحقيقية والآمنة وذاتية التوليد ، لخدمة مرحلة التنمية لعصر ما بعد النفط ، لا بد من ان تتبع منهاجاً للتعاون يتسع مجاله الحيوي (الاقتصادي ـ الجغرافي) ليشتمل على الدوائر الثلاث (شبه الاقليمية والاقليمية والدولية) بخصائصها المعروفة .

القسم الرابع

المنهاج التطبيقي للتعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون الخليجي

مقدمــة

يستهدف هذا القسم تحديد المواصفات والشروط العامة للمنهاج المقترح للتعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي ، وذلك فيما يتعلق بأي من اشكال التعاون الانمائي التي عرفت ، سواء في نظرية التكامل الاقتصادي ام في التطبيقات العملية ، وهو المنهاج الذي يتسم بالجدوى التطبيقية المرتبطة بتلبية الاحتياجات الانمائية الحقيقية ويراعي في الوقت نفسه الخصائص الهيكلية المميزة لاقتصاديات الاقطار الاعضاء وطبيعة حركتها الانمائية وتوجهاتها . وتحقيقاً لذلك يستعرض الفصل الحادي عشر (الاول من هذا القسم) بالتحليل الاطار النظري والفكري ، بالاضافة للاطار التطبيقي لأشكال التعاون الانمائي المعروفة. ثم يبحث الفصل الثاني عشر(الثاني من هذا القسم) في اجراء تقويم عملي لمنهاج التعاون الذي يفترض ان تتبناه اقطار المجلس في ضوء الاسس النظرية والفكرية والتطبيقية ونتائج التحليل المتعلقة بها في الفصل الحادي عشر . كما ستجري الاشارة الى مجالات التعاون الانمائي العامة التي تنسجم وتوجهات ومواصفات المنهاج المقترح . ننتقل بعد ذلك للبحث في احد اشكال التعاون الانمائي التي طبقت او يجري تطبيقها ، والتي تنسجم ومواصفات المنهاج الذي يقترح تبنيه ، وذلك بهدف توجيه الاهتمام الى ذلك الشكل من اشكال التعاون الانمائي الذي يتمتع بالجدوى التطبيقية وينسجم في الوقت نفسه والاسس النظرية والفكرية لحركة التعاون الانمائي ، بالاضافة الى هدف إثبات قابلية المنهاج المقترح للتطبيق .

الفصل الحادي عشر

الاسس الفكرية والعملية لجدوى منهاج التعاون الانمائي

مقدمــــة

منذ فترة الخمسينات والنقاش العلمي دائر حول جـدوى تطبيق مختلف اشكـال التعاون الاقتصادي ودرجاته بين الدول ، وذلك بالاستناد الى الاسس النظرية والفكرية لهذا التعاون ، والذي لا زال يستخدم هنا بمفهومه الواسع الذي جرى تحديده في الفصل الخامس ، والذي ينطبق على جميع اشكال التعاون ودرجاته المختلفة ، علماً بأننا سنشرع فوراً في تصنيف هذا التعاون ، ولأغراضنا التحليلية الى منهاجين رئيسيين من مناهج التعاون . الاول يتضمن ذلك المنهاج الموجه وفق قاعدة التكامل الشامل المستند الى اعتبارات التجارة الخارجية (Trade-oriented compre-hensive integration) ، وهو المنهاج الذي يحتوي ضمن اطاره على الكثير من مراحل التعاون بدءاً بمنطقة التجارة الحرة ومروراً بالاتحادات الجمركيـة ، فالاسـواق المشتركـة كتلك التي اقيمت في مجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة وفي اميركا اللاتينية وفي اطار جامعـة الدول العـربية ، وينتهي بتحقيق الوحدة الاقتصادية . والمنهاج الثاني يتضمن ذلـك الشكل من اشكـال التعاون الموجه توجيهاً انمائياً جزئياً (Development-oriented selectively partial approaches) ، وتغطي ترتيباته منتجات محددة او بعض المشاريع الانمائية او على اساس قطاعي ، وهذا الشكل عرف في التطبيق ضمن التجربة المعاصرة للدول النامية .

يتعرض هذا الفصل بالتحليل للاسس النظرية والفكرية التي تستند اليها مختلف اشكال التعاون وفق التصنيف الذي سبقت الاشارة اليه ، ثم ينتقل لدراسة نتائج التجارب التـطبيقية المتعلقة بمنهاجي التعاون ، وضمن هذا السياق سيتم الاستشهاد بتجربة التعاون الانمائي بين بلدان شرقي افريقيا (السوق المشتركة لدول شرقي افريقيا) كنموذج للمنهاج القائم على اسس التجارة الخارجية ومنطلقاتها ، كما سيجـري الاستشهاد بتجـربة التعـاون الانمائي العـربي والتي اتاحت الفرصة لتقويم منهاجي التعاون اللذين جرى اتباعهما من خلال تجربة اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق الاوروبية المشتركة ، كنموذج للتعاون القائم على اساس التكامل الشامل المستند

لقواعد التجارة الخارجية ، بينما انعكس المنهاج الآخر القائم على اساس التوجه الانمائي الجزئي في تجربة الاوابيك وبعض المشروعات الانمائية المشتركة الاخرى .

اولاً : الاساس الفكري

١ ـ الدول النامية والدول المتقدمة

تعتمد نتائج اي حركة للتعاون الانمائي على خصائص النظام الـذي يتبع والادوات التي يستعملها لتعبئة عوامل الانتاج والتجارة فيـما بينها . وقـد جرى تصنيف آثـار التعاون الى آثـار « استاتيكية » (جامدة) واخرى ديناميكية . وترتبط الآثار « الاستاتيكية » بإعادة تخصيص عوامل الانتاج ومشاكل الاستهلاك وشروط التجارة ، بينما ترتبط الآثار الديناميكية بالكيفية التي يؤثر بها برنامج التعاون على امكانات النمو الاقتصادي للبلدان الاعضاء[1] .

وهناك اتفاق عام على ان التكامل لا يحمل المعنى نفسه بالنسبة لكل من البلدان الناميـة والبلدان المتقدمة اقتصادياً . فبينما جرى التركيز بالنسبة للمجمـوعة الثـانية ، وحتى وقت ليس ببعيد ، على الآثار « الاستاتيكية » للتكامل ، فإن الآثار الديناميكية للتعاون تمثل محور اهتمام فكرة التعاون الانمائي او التكامل الاقتصادي بين الدول النامية ، والآثار الديناميكية نفسها هي التي ستستحوذ على اهتمامنا اثناء استكشاف المنهاج المجدي للتعاون الانمائي بين اقطار المجلس . وعليه فسينظر الى برامج التعاون الانمائي على انها تمثل مدخلاً لتدعيم قاعدة التنمية الاقتصادية بصورة هيكلية . ولن ينحصر دورها في رفع كفاءة تخصيص الموارد وعوامل الانتاج المتاحة .

« فبالنسبة للبلدان النامية ، فإن من الاكثر اهمية ، استكشاف الفرص التي يتيحها التعاون للنمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الاقتصادية »[2] .

وتختلف استراتيجيات التنمية ، ليس فقط ، بين مجموعة الدول النامية ومجموعـة الدول المتقدمة ، وانما تختلف كذلك من دولة لأخرى او مجموعة من الدول النامية لمجموعة اخرى وتبقى الاهداف العامة للدول النامية ذات مستوى الدخل المنخفض والمتوسط مرتبطة بالسيطرة على النمو السكاني وزيادة معدل الدخل الفردي من خلال النشاط الزراعي والصناعي والخدمات ورفع كفاءة

---

(١) E. Lizano, «Integration of Less Developed Areas and of Areas on Different Levels of Development,» paper presented at: International Economic Association, Congress on Economic Integration, World Wide, Regional Sectoral, 4, Budapest, Hungary, 19-24 August 1974, *Economic Integration, World Wide, Regional, Sectoral: Proceedings of the Fourth Congress of the International Economic Association Held at Budapest, 1974,* ed., by F. Machlup (1976), p. 276.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٧٧ .

الادارة وتحقيق المساواة ؛ يضاف الى ذلك الهدف الذي عرف مؤخراً ويتعلق بتحسين نوعية الحياة والذي يعتبر اكثر اتصالاً بأوضاع الدول ذات الدخل المتوسط والمرتفع . ويعني هذا الهدف المحافظة على بيئة صحية للتنمية ، حتى لو تم ذلك على حساب سرعة التقدم الاقتصادي والتكنولوجي والصناعي . بينما تختلف اهداف التنمية والهيكل الاقتصادي والاجتماعي لاقطار مجلس التعاون العربي الخليجي ، كما سبق ان رأينا (القسم الاول) . ويترتب على ذلك ضرورة اختيار هذه المجموعة لطريق مختلف للتعاون الانمائي وذلك من اجل تحقيق اهدافها الانمائية . فكما اقترح ابانغوا (Abangwa) : ان اي تحليل له معناه لاستراتيجية التكامل الاقتصادي ينبغي ان يتضمن على الاقل خمسة عناصر اساسية[٣] : الاهداف والوسائل والمعوقات والادوات والالتزام (Commitments) .

وعليه، فإن اختلاف الاهداف لا بد من ان يتبعه اختلاف في الوسائل والادوات التي يجب اتباعها ودرجة حدود الالتزام الذي يترتب على الدول الاعضاء في اي برنامج للتعاون .

٢ ـ اشكال التعاون

عرف الكثير من اشكال التعاون الانمائي ، في النظرية المتعلقة بالتكامل الاقتصادي وفي التطبيقات المتعلقة بأنظمة التعاون الانمائي ، وذلك باعتبارها ادوات لتحقيق اهداف محددة من خلال جهد تعاوني مشترك . والنماذج المتعلقة بأشكال التعاون ، غير محدودة ، من الناحية النظرية . ولأغراضنا التحليلية فسيتم التزامنا بالتصنيف السابق لشكلين رئيسيين من اشكال التعاون ، علماً بأنّ كل شكل منهما يتضمن عدة اشكال فرعية . ويتضمن الاول المنهاج التجاري (Trade approach) بينما عرف الشكل الثاني بما اصطلح على تسميته حديثاً «المنهاج ذا التوجه الانمائي» . وبينما يتداخل الكثير من النشاطات بين هذين الشكلين ، إلاّ انه يمكن ملاحظة مجموعة الفوارق الرئيسية التالية بينهما :

ـ بينما تستلزم حركة التكامل ، وفق المنهاج التجاري اتباع اجراءات تعاونية شاملة ، فإن المنهاج التنموي يمكن ادارته من خلال التعاون الجزئي في مجالات مختارة للمشاريع او القطاعات .

ـ يعتمد الهيكل الاجمالي للمنهاج التجاري على التجارة كأداة توجه لتحقيق مكتسبات من التعاون من خلال ادوات السياسة التجارية ، مع ضرورة ملاحظة الفرق ، وباستمرار ، بين تحويل التجارة وخلقها . بينما يوجه المنهاج التنموي لإحداث تغييرات هيكلية ضرورية لحركة التنمية في الدول الاعضاء، ويستفاد من اداة التجارة فقط كعنصر مساعد ، وليس باعتبارها العنصر الرئيسي في التعاون .

---

(٣) G. C. Abangwa, «System Approach to Regional Integration in West Africa,» *Journal of Common Market Studies*, vol. 13, nos. 1 and 2 (1975), p. 127.

ـ يمكن فهم المنهاج التنموي على انه يشتمل على تكامل اقتصادي جزئي وبمحتوى للتخطيط او البرمجة القائمة على اساس تقسيم العمل او التخصص المتفق عليه ويتم تدعيم ذلك باتفاقات مكملة . ويمكن ان يعمل هذا النظام بطريقتين : الاتفاقيات المتعلقة بإقامة مشروع مشترك لانتاج مشترك للسوق الموحدة ، او لإقامة مشروع الانتاج بواسطة دولة واحدة للسوق الموحدة . ويستلزم ذلك تحرير التجارة في هذه المنتجات من الرسوم الجمركية وجميع المعوقات التجارية الاخرى ، وقد يستلزم اقامة تعريفة جمركية موحدة امام العالم الخارجي .

ـ يمكن ملاحظة تأثيرات المنهاج التجاري في المدى القصير وتتسم عملية قياس هذه الآثار بالسهولة النسبية ، بينما ترتبط تأثيرات المنهاج الانمائي ، المتعلقة بالتغييرات الهيكلية ، بطبيعتها بالمدى الطويل ، وتكون عملية قياس تأثيراتها اكثر صعوبة خلال الفترة القصيرة او المتوسطة الاجل .

أ ـ المنهاج التجاري للتعاون

تشكّل نظرية التكامل الاقتصادي الكلاسيكية المنطلق الاساسي للمنهاج التجاري ، تلك النظرية القائمة على خلق مجموعة من ادوات التعاون المرتبطة بتحقيق درجات متفاوتة من مراحل العمل التعاوني المشترك ، والتي تتراوح بين مناطق التجارة الحرة وحتى الاتحادات الاقتصادية . وفي ظل هذا النظام (Scheme) ، والذي ارتبط اساساً بالاعمال التي قام بها الاقتصادي فاينر (Viner) والتطورات التي اصابت النظرية من بعده ، فإن الدول المتعاونة تحاول تحرير التجارة فيما بينها وبصورة تدريجية فقط .

تبدأ اولى مراحل التكامل ، بتحرير التجارة فيما بين المجموعة المتعاونة من جميع القيود لتحقيق منطقة التجارة الحرة (Free trade area) ثم تنتقل لإقامة سور جمركي موحد مع العالم الخارجي وتحقيق الاتحاد الجمركي . وفي داخل السور الجمركي الموحد يبدأ التوسع في عملية التحرير التجاري لتشمل كذلك حرية انتقال عوامل الانتاج لتحقيق السوق المشتركة والتي تشتمل كذلك على تحقيق التجانس والتنسيق في السياسات الاقتصادية والتجارية . ثم تأتي المرحلة الاخيرة المتعلقة بإقامة الاتحاد الاقتصادي والتي تتضمن ، فرضياً ومنطقياً ، بالاضافة الى كل المقاييس والاجراءات التي سبقت الاشارة اليها ، توحيد جميع عناصر ومكونات النشاط الاقتصادي واقامة سلطة اقتصادية اقليمية عليا لمراقبة وتوجيه كل اقتصاديات الدول الاعضاء .

والمسألة الحقيقية في هذا المنهاج لا تتصل بالسؤال فيما اذا كانت التجارة بين الدول الاعضاء ذات صلة بنظام التعاون ولكنها تتصل بمجموعة الاسئلة التالية[٤] :

---

(٤) C. V. Viatsos, «Crisis in Regional Economic Cooperation among Developing Countries: A Survey,» *World Development*, vol. 6, no. 6 (June 1978), p. 745.

(١) ما هو حجم التجارة اللازم لدعم حركة التعاون بشكل متواصل؟

(٢) ما هي المتطلبات المتعلقة بالسياسات الواجب اتباعها لتشجيع التجارة والكيفية التي تؤثر بها هذه السياسات على النظام الاقتصادي واهدافه المتضاعفة ؟

(٣) هل ستكون التجارة بمنزلة قوة الدفع الرئيسية للتعاون ام انها ستستعمل في مجالات محددة كاحدى الادوات التي تخدم الاختيارات الاخرى للسياسات ضمن اطار التعاون الاقليمي ؟

وسيجري تحليل هذا الجانب وما يتصل به من مسائل لدى مناقشة منهاج التعاون الانمائي المقترح لاقطار المجلس في الفصل الثاني عشر .

ب ـ المنهـاج التنمـوي

لم تتم معالجة هذا المنهاج ، من الناحية النظرية ، وفي حدود علم الباحث سواء من خلال نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية ، التي تقع ضمنها الدراسات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي او في نظرية التنمية الاقتصادية . فقد استخدم هذا الاصطلاح لوصف جميع مناهج التعاون الانمائي التي ترفض فكرة صلاحية المنهاج التجاري الكلاسيكي العالمية ، وتتجه في الوقت نفسه لتحقيق اهداف انمائية محددة من خلال سياسات مشتركة للتنمية الاقتصادية ، وقائمة على اساس التخطيط او البرمجة . وللأدبيات الاقتصادية الحديثة ، المتعلقة بمسألة التمييز بين الآثار « الاستاتيكية » والديناميكية للتكامل الاقتصادي ، صلة مباشرة بهذا الموضوع .

تركز النظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي ، كما سبق بيانه ، على الآثار « الاستاتيكية » ، ويعتقد بأن هذه المعالجة غير كافية ، خاصة لدى النظر الى مسألة التكامل الاقتصادي من زاوية الدول الاقل نمواً (LDC's) . فمن الناحية التحليلية يعتبر الهدف الاساسي لهذه المجموعة تحقيق التنمية بمفهومها العميق ـ سبقت الاشارة اليه ـ والملتزم به على مدار بحثنا هذا ، وتلك عملية هي بطبيعتها ديناميكية ، وعليه يجب ان يتم التعامل مع حركة التكامل الاقتصادي والمنهاج الذي يجري اختياره من زاوية تأثيراته الديناميكية بعيدة المدى ، لا من زاوية التأثيرات « الاستاتيكية » قصيرة المدى ، والتي تتوافر بعض الدلائل التجريبية على ضعفها[٥] .

وأدت نقاط الضعف في فكرة المنهاج التجاري الى قيام الاقتصادي دوزر (Doser) بإعادة ترجمة الفكرة القديمة المتعلقة بتحويل التجارة وخلقها الى فكرة تحويل التنمية (Development diversion) او خلق التنمية (Development creation) . وقد عرف (دوزر) هذين الاصطلاحين كما يلي : « قد تؤدي ترتيبات الاتحاد الجمركي الى تحقيق التنمية خارج منطقة الاتحاد ، عندما تكون عملية تحويل

(٥) Tayseer Abdel-Jaber, «A Theoretical Analysis of Dynamic Aspects of Economic Integration of Less Developed Countries,» Amman, 1973 (Mimeo.).

للتنمية . واذا ما ادت تلك الترتيبات الى آثار بنّاءة على التنمية في الدول الاعضاء ، عندها يؤدي المنهاج التعاوني المتبع الى خلق التنمية »[٦] .

ويمكن ان يشتمل شكل التعاون الانمائي القائم على اساس التوجه الانمائي على عدد من الاشكال الفرعية التي تشتمل على التعاون الذي يغطي اكثر من قطاع تنموي ، او التعاون القطاعي (في قطاع محدد يتبع بقطاع آخر وهكذا) او التعاون في اقامة المشاريع الانمائية المشتركة . كما يمكن ان تتداخل العناصر المكونة لهذا الشكل او الأخر ، حيث يعتمد ذلك على الاهداف التنموية للمجموعة المعينة من البلدان ، وهيكلها الاقتصادي والاجتماعي والتغييرات الهيكلية المطلوب تحقيقها . ومن الاهمية بمكان ادراك اقطار المجموعة المتعاونة لأهمية إحداث نوع من التنسيق التخطيطي ليس من اجل تحقيق اهداف محددة فقط ، ولكن من اجل احداث التغييرات الهيكلية المطلوبة بصورة مشتركة .

يتميز التعاون الانمائي على اساس قطاعات التنمية بأنه يوفر الفرصة للتحكم في مسألة توزيع المنافع الناجمة عن اي نظام للتكامل ، ويتفوق في ذلك على تلك الانظمة القائمة على اساس مجرد الترتيبات التجارية للتعاون . ومما يجدر ذكره وجود احتمال حدوث بعض الاختلالات الاقتصادية الناجمة عن التعاون الانمائي الجزئي ، كحدوث ضعف في العلاقات التكاملية (Disintegration) لبعض القطاعات التي تستثنى من عملية التكامل الاقتصادي ، مما يؤدي الى فقدانها لبعض عوامل الانتاج التي يتم جذبها الى القطاعات الخاضعة للنظام التكاملي . وهذا الامر دعا الى تقوية الحاجة الى تبني فكرة تنسيق خطط التعاون الانمائي . وضرورة انشاء وحدة تخطيط مشتركة لمتابعة عملية التعاون في القطاعات الخاضعة للبرنامج ، وذلك لتجنب اية تأثيرات سلبية تمتد الى القطاعات الاخرى من الاقتصاد الوطني[٧] ؛ وذلك بدلاً من البحث في التعاون لإقامة مشروعات محددة بصورة مشتركة ومنفصلة عن بقية اجزاء الاقتصاد الوطني ، فأصبح النظر للمشاريع المشتركة ، ليس فقط من زاوية علاقتها بخطة كل قطر من الاقطار الاعضاء وانما من زاوية خطط التنمية في جميع الاقطار الاعضاء . ومن مميزات هذا النظام انه يسهل اقامة نظام للتخصص متفق عليه بين الدول الاعضاء ، ويأخذ في الاعتبار جميع القطاعات والمشروعات المخططة . وهذا المنهاج يوفر المؤشرات المتعلقة بالمشاركة وتبادل المصالح (reciprocity) والمنافع المتساوية بين الاقطار الاعضاء[٨] .

---

(٦) P. Robson, «Regional Economic Cooperation among Developing Countries: Some Further Considerations,» *World Development*, vol. 6, no. 6 (June 1978), p. 772.

(٧) H. Willgerodt, «Sectoral Integration: Agriculture, Transport, Energy and Selected Industries,» paper presented at: International Economic Association, Congress on Economic Integration, World Wide, Regional, Sectoral, 4, Budapest, Hungary, 19-24 August 1974, *Economic Integration, World Wide, Regrional, Sectoral: Proceedings of the Fourth Congress of the International Economic Association Held at Budapest, 1974,* p. 119.

(٨) Lizano, «Integration of Less Developed Areas and of Areas on Different Levels of Development,» p. 291.

وتستلزم عملية تنسيق الخطط الاقليمية للتعاون توفير ارادة سياسية قوية (Political goodwill) ، والتوسع في اقامة البناء التحتي وخاصة بناء ادارة فعّالة للتخطيط على المستوى الوطني والاقليمي وتأمين نظام فعّال لتبادل المعلومات والافكار المتعلقة بالمجالات الخاضعة للتعاون . تنقسم عملية التنسيق في الخطط الاقليمية للتعاون الى نموذجين ، الاول طبيعته كلية نتيجة شموله لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني ، والثاني يعتبر جزئياً ، بمعنى إقامة نظام متفق عليه لتقسيم العمل او التخصص . ورغم ان فكرة تنسيق الخطط ناجمة عن طبيعة التداخل بين مختلف نشاطات التنمية ، فإن الكثير من الاقتصاديين يؤيد المنهاج العملي لتنسيق عملية التخطيط في مجالات جزئية تطبيقية كالمشروعات الانمائية المشتركة او النشاطات المشتركة ، وإلاّ تبقى الافكار المتعلقة بالتنسيق الشامل للخطط بمنزلة آمال وردية . كما لهذا المنهاج ميزة نسبية تتعلق بعنصر الوقت ، حيث يوفر الانتظار الطويل لحين الانتهاء من وضع خطة تنمية اقليمية .

اما بالنسبة لفكرة إقامة المشاريع الانمائية المشتركة فقد نجمت عن الصعوبات التي تتضمنها عملية تنسيق الخطط الانمائية والتخصص الشامل والتجارة الاقليمية . ولذلك فإن الكثير من الاقتصاديين واجهزة التعاون الاقتصادي العربي يعتقد بأن هذه الفكرة تعتبر الحل الافضل لمسألة التعاون الاقتصادي العربي . كما ان لفكرة المشروعات المشتركة المزايا التالية(٩) :

(١) تجنب الكثير من المشاكل التي تبرز مع حركة التكامل الشامل .

(٢) تساهم بشكل افضل في رفع كفاية تخصيص الموارد وتخفيض التكاليف .

(٣) اكثر قابلية من زاوية سياسية .

(٤) توفر فرصة افضل لتحقيق العدالة في توزيع المكاسب والتكاليف الناجمة عن الاعمال المشتركة .

٣ ـ الاسس الفكرية لجدوى المنهاج المتبع

يتميز الكثير من الادب الاقتصادي المتعلق بالتعاون الانمائي بين الدول النامية بتبني مناهج نظرية وغير عملية للتعاون ، وقائمة على اساس احد النظم المتبعة في الدول المتقدمة اقتصادياً ، او اجرائها لتقويم منفصل لادوات التكامل الاقتصادي (مثل منطقة التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي ، السوق المشتركة . . . الخ) ، مغفلة الكيفية التي يستطيع بها ، منهاج التعاون المقترح ، باعتباره احد المحددات الرئيسية للتنمية ، ان يكون وسيلة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية محددة من خلال حركة التنمية . كما تغفل تلك المناهج المتبعة طبيعة البيئة السياسية والاقتصادية التي يفترض ان تعمل في اطارها .

---

(٩) Council of Arab Economic Unity [CAEU] and United Nations [UN], Food and Agricultural Organization [FAO], «Obstacles Facing Agricultural Integration in the Arab Countries,» paper presented at: CAEU and FAO, Seminar on Agricultural Aspects of Economic Integration among Arab States, Cairo, 2-7 April 1977, p. 153.

وكما اشار فياتسوس (Viatsos)(١٠) ، وكنتيجة عامة ، نستطيع ان نقرر بأن جزءاً كبيراً من الادب الاقتصادي المتعلق بالتكامل يتميز بدرجة عالية من الخيال (fetishism) . ونعرض فيما يلي الشروط الاساسية التي تهيىء لتعاون انمائي يتسم بالواقعية وتوفر له فرص النجاح .

أ ـ الجوانب السياسية للتعاون

تعتبر المسألة السياسية المتصلة بنظام التعاون الانمائي المقترح على درجة كبيرة من الاهمية من حيث تأثيرها على امكانات نجاح النظام وباعتبارها احد المحددات الرئيسية للتنمية وللتعاون الانمائي . وتنقسم المسألة السياسية الى العناصر الاربعة التالية :

(١) الاستقرار السياسي المتعلق بممارسة التخطيط .

(٢) التوجه التنموي للقيادة السياسية والتزامها بالتعاون الانمائي .

(٣) ادارة مدنية فعّالة غير مثقلة بأعباء البيروقراطية والولاءات المتعددة .

(٤) توفير مؤسسات وادوات التخطيط المناسبة .

ويرتبط عنصر الاستقرار السياسي بموضوع المشاركة السياسية ، التي تسمح بتعبئة الشعب لخدمة اهداف التعاون الانمائي والمشاركة الفعالة في مشروعاته ، والا كان الاستقرار السياسي ظاهرياً ويتحقق بالضغط ، وبذلك يفقد الحماس للمشاركة الشعبية الفعالة . ويمكن وصف القيادة بأنها ذات توجه تنموي وذات ارادة حقيقية للتعاون الانمائي اذا ما توافر لديها الاستعداد لتعبئة جميع الموارد السياسية ، الاجتماعية ، الثقافية والاقتصادية والفنية والبيروقراطية لتحقيق الهدف من التعاون الانمائي . إن فقدان الاستقرار للقيادة السياسية ، او استمرار تغيرها يؤدي الى خلق اضطرابات في نظام وفعالية نظام التخطيط الانمائي المتبع في البلد المعين ، مما ينعكس كذلك على نوعية الجهاز المشترك للتعاون الانمائي .

ويلاحظ بأن الاهداف التنموية واهداف التعاون الانمائي يتم صوغها في الكثير من البلدان النامية وفق رؤية غير واضحة ولا تميز بين الاهداف الواقعية القابلة للتطبيق ، في ضوء حجم الموارد المتاحة ، والاهداف الخيالية(١١) . وباعتبار ان التعاون الانمائي ليس غاية بحد ذاته ، لذلك يقترح عدد من الاقتصاديين توجيه هذا التعاون على اساس جزئي ، وصوب نشاطات القطاعات التي تتمكن من تحقيق اهداف او مهمات محددة . وحتى بافتراض ان التعاون الجزئي قد يؤدي الى حدوث بعض السلبيات الناجمة عن تخلف الاجزاء غير المرتبطة بنشاطات التعاون عن الاستفادة من نتائج التعاون ، وربما تعرضت لبعض الاستنزاف لمواردها المتاحة لصالح الانشطة +

(١٠) Viatsos, «Crisis in Regional Economic Cooperation among Developing Countries: A Survey,» pp. 719-720.

(١١) Abangwa, «System Approach to Regional Integration in West Africa,» p. 128.

موضوع التعاون ، إلاّ انه يعتقد بأن درجة الضعف الناجمة عن هذا المنهاج وأبعادها السلبية تقل كثيراً عن حجم السلبيات التي يمكن ان يفرزها نظام للتعاون الانمائي يتسم بالشمولية لجميع القطاعات والنشاطات . ويقترح ان يركّز التعاون الانمائي جهده صوب النشاطات التي تتوافر لها امكانات جيدة للتوسع ، سواء في مجالات الانتاج او قاعدة البناء التحتي وما يتصل بها من نشاطات . وتتحقق المزايا الرئيسية للتعاون في النشاطات التي لا تستجيب لفرص نموها الاسواق الوطنية المنفصلة .

ب ـ مسألة توزيع مكاسب وتكاليف التعاون

تحتل مسألة التوزيع العادل لمكاسب واعباء التعاون الانمائي مركزاً رئيسياً في نطاق الفكر المتعلق بجدوى النظام المتبع ، وكما اشار ميتالكا ، فإن التعاون الاقليمي في البلدان النامية لا بد من ان يفشل اذا لم يتمكن من حل مشكلة عدم المساواة في المكاسب[١٢] . وعلى الرغم من اقتراح عدة اساليب ونظم لمعالجة هذه المشكلة فإن هناك الكثير من الصعوبات الموروثة التي تجعل من تحقيق ذلك عملية ليست سهلة ؛ وهي كما يلي :

(١) اختلاف فكرة المكاسب والاعباء الناجمة عن التعاون والتقويم المتعلق بها بين مختلف الدول الاعضاء في التجمع الاقليمي او شبه الاقليمي ، واتجاهها كذلك للتغير مع مرور الوقت .

(٢) صعوبة اخضاع الكثير من نشاطات التعاون لتقويم نتائجها الكمية (a non-quantifiable nature) سواء في المدى القصير او حتى المتوسط ، الامر الذي قد يؤدي الى حدوث اختلافات في تقديرها لا يمكن حلها بسهولة .

(٣) صعوبة قياس الاثر التوزيعي للتعاون للسببين التاليين :

(أ) محدودية ادوات التحليل الفنية المتاحة .

(ب) صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة اثناء مرحلة التحولات السريعة التي تواكب عملية التعاون .

إن ميل نظام التكامل الاقتصادي لإحداث اختلالات اقتصادية اصبح معروفاً بصورة جيدة ، حيث تميل المنافع الناجمة عن نظام التكامل للتركز صوب النشاطات والمناطق التي تتمتع اصلاً بمستوى اعلى من النمو . ويعتقد بأن الآثار الخلفية للتكامل (back wash) اقوى بكثير من الآثار التوزيعية (spread effects) . ويرتبط بقاء اي نظام للتكامل ، في المدى الطويل، بمدى

---

(١٢) John Ravenhill, «Regional Integration and Development in Africa: Lessons from the East African Community,» *Journal of Commonwealth and Cooperative Politics*, vol. 17, no. 3 (November 1979), p. 230.

قدرته على تحقيق مكاسب صافية لجميع الدول الاعضاء من ناحية ، وتوزيع هذه المكاسب والاعباء الناجمة عنها توزيعاً عادلاً بينها من ناحية ثانية[13] .

ويمكن ان نشير فيما يلي الى بعض الاساليب التي اتبعت للتخفيف من مشكلة عدم المساواة في توزيع المكاسب والتكاليف الناجمة عن التعاون .

(۱) برمجة او تخطيط التعاون الانمائي من اجل ان يشتمل على عدد من المشاريع والنشاطات التي تحقق عنصر تعميم الفائدة على مجموعة الدول الاعضاء . وينطبق ذلك بشكل خاص على مشاريع القطاع الصناعي باعتبارها تمثل احد المؤشرات الرئيسية لقياس درجة الاستفادة من التعاون الاقليمي بالنظر الى النتائج المضاعفة الناجمة عن توطنها في بلد معين ، تلك النتائج المتعلقة بالعمالة ورفع مستوى المهارات المحلية والتكنولوجيا والبناء التحتي ، وتشكيلها لقوة جذب للمزيد من الاستثمارات المرتبطة بها . على ان هذه المزايا لا تنحصر فقط في القطاع الصناعي ، حيث انها قابلة للتطبيق على النشاطات والقطاعات الاخرى .

(۲) تقديم مساعدات مالية او تحويلات مالية للدول المتضررة بفعل انخفاض نصيبها من الاستثمارات المشتركة ، خاصة في حالة نظام الاسواق الحرة ، او نتيجة فقدانها لجزء رئيسي من ايراداتها الجمركية .

(۳) اقامة صناديق او بنوك اقليمية وذلك لتمويل مشاريع التنمية سواء الوطنية او المشتركة بين الدول الاعضاء ، على ان تؤمن هذه المؤسسات التمويلية عنصر العدالة في توزيع نشاطاتها التمويلية لتشمل جميع الدول الاعضاء ، مع اعطاء اهتمام خاص للدول الاقل نمواً في المجموعة .

ورغم وجود عدة اساليب للتغلب على مشكلة ضمان عدالة توزيع مكاسب وتكاليف التعاون ، إلاّ انه يبدو ان حجم المشكلة اكبر من قدرة هذه الاساليب على حسمها ، والى المدى الذي اصبحت معه هذه المشكلة كإحدى مشاكل الحياة الحقيقية التي تؤثر على كل نظام من انظمة التعاون الانمائي بين الدول النامية . فقد كانت هذه المشكلة مسؤولة عن فشل كثير من انظمة التكامل الاقتصادي في انحاء عدة من العالم ، شملت منطقة غربي افريقيا والسوق المشتركة لدول شرقي افريقيا ، والتجمعات الاقتصادية في اميركا اللاتينية ، ومنطقة البحر الكاريبي[14] . وتزداد هذه المشكلة تعقيداً عندما يختلف مستوى التقدم الاقتصادي بين الدول الاعضاء في النظام الاقليمي . ومن الجدير بالذكر انه لدى لجوء بعض الباحثين لتقويم آثار السوق المشتركة لدول شرقي افريقيا ، فقد وصلوا الى نتائج متعارضة . فبينما اعتقد البعض بأن اوغندا قد خسرت نتيجة

---

(۱۳) المصدر نفسه .

(١٤) Abangwa, «System Approach to Regional Integration in West Africa,» p.56.

التكامل (ولكن بنطاق اقل من مستوى خسارة تنزانيا) فقد اعتقد البعض الآخر بأن مركز اوغندا كان ايجابياً[١٥] .

وهناك حقيقة مهمة ينبغي الاحاطة بها ، ومرتبطة بكون عملية التعاون الانمائي تخلق فرصاً جديدة ، ومرتبطة بكون عملية االتعاون الانمائي تخلق فرصاً جديدة ، كما تخلق مشاكل جديدة ، ينبغي التنبه لها باستمرار والعمل على معالجتها . وايجاد طريقة لتوزيع اعبائها[١٦] . كما ينبغي عدم المبالغة في توقعات نتائج التعاون الاقليمي والذي يعتبر في وسط الطريق بين التنمية القائمة على منطلق وطني وتلك القائمة على اساس التعاون الدولي . وهذا التعاون الاقليمي يجب ان لا ينظر اليه على انه احلالي لأي من هذين التوجهين .

ساهمت كل العوامل والمبررات المشار اليها اعلاه في تغليب جدوى تبني منهاج التعاون الانمائي الجزئي على منهاج التعاون الانمائي الشامل ، باعتبار المنهاج الاول اكثر قدرة، نسبياً ، على معالجة مشكلة توزيع مغانم ومغارم التعاون ، وذلك على الرغم من محدودية المكاسب التي يحققها المنهاج الجزئي بالمقارنة مع المكاسب المفترضة في ظل منهاج التكامل الشامل .

ثانياً : الاطار التطبيقي للتعاون الانمائي ـ نتائج التجارب

يستهدف هذا القسم تحليل النتائج المتعلقة بمناهج وتجارب التعاون الانمائي المعاصرة ، خاصة في الاقطار العربية والاقطار النامية ، كما ستتم الاشارة الى بعض المسائل الاساسية المتعلقة بتطبيقات انظمة التعاون في البلدان الغربية المتقدمة اقتصادياً ، وخاصة دول السوق الاوروبية المشتركة ، وفي بلدان الكتلة الشرقية الكوميكون او مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة .

١ ـ نتائج تجربة التكامل الاقتصادي العربي

نذكّر هنا بنتائج التحليل المتعلق بتجربة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي المعاصرة ، والذي أجري في الفصل السادس والتي اظهرت فشل المنهاج التجاري كما انعكس على ضعف النتائج التي حققتها السوق العربية المشتركة .

ويمكن إضافة نتائج التحليل الذي قدمه متولي ، والذي قام بتحليل نتائج تطبيق السوق العربية المشتركة وفق المنهاج التجاري فأظهرت تحليلاته ، بأن المستفيد الاكبر من تطبيق السوق

---

(١٥) Abderrahman Robana, *The Prospects for an Economic Community in North Africa: Managing Economic Integration in the Maghreb States* (New York: Praeger, 1973), p. 749.

(١٦) Lizano, «Integration of Less Developed Areas and of Areas on Different Levels of Development,» p. 280.

العربية المشتركة سيكون مصر بحكم اسبقيتها في مرحلة التنمية الصناعية وقيام قاعدة صناعية متنوعة نسبياً لديها ، بالاضافة لقدرتها على إنتاج الكثير من الصناعات بتكاليف اقل من انتاجها في عدد من البلدان العربية . وسيترتب على ذلك ان تدفع الاقطار العربية الاخرى تكاليف اعلى من الفوائد التي تعود عليها من التعاون ، ويتحقق ذلك بفعل ميل المنافسة لمصلحة الانتاج الصناعي المصري من ناحية كما سيؤدي استيراد المنتجات الصناعية من مصر بدلاً من استيرادها من الخارج في ظل نظام من الرسوم الجمركية ، الى حرمان الكثير من الاقطار العربية من ايراداتها الجمركية[١٧] .

كما اظهرت تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الفشل لدى تبني منهاج دول مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) في تحقيق التكامل من خلال اسلوب التخطيط الشامل .

وفي الوقت نفسه اظهرت تجربة التعاون الانمائي نجاح الجهد العربي عندما تبنى فكرة التعاون الجزئي على اساس القطاعات الانمائية او المشروعات الانمائية المشتركة ، وقد ترجم ذلك في مشروعات الاوابيك المشتركة ، والمؤسسات المالية الاقليمية المشتركة التي سبقت الاشارة اليها . كما ترجمته تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية نفسها ، عندما ركزت على اقامة المشاريع المشتركة . فقد اثبتت التجربة العملية ان المشروعات المشتركة كانت الصيغة الاكثر قبولاً ، في ظل ظروف ومعطيات الاقتصاد العربي ، كما كانت العصب الحيوي لمعظم المداخل الاخرى للتعاون الانمائي . فلم يكن بالإمكان تطوير عمل السوق العربية المشتركة بمعزل عن تطوير قاعدة الانتاج المادي المشترك[١٨] .

وتتمثل اهم المشروعات المشتركة التي اقيمت بمبادرة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في كل من الشركة العربية للتعدين والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية والشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية والشركة العربية للاستثمارات الصناعية . ونظراً لقيامنا بإعطاء بيانات موجزة عن بعض المشروعات الانمائية العربية المشتركة في الفصل السادس . . . ، فمن المفيد هنا الاشارة ، وبإيجاز ، الى بعض المعلومات المتعلقة بالمشاريع المشتركة التي اقيمت في ظل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية[١٩] ، باعتبارها دليلاً على نجاح منهاج التعاون الجزئي ، ذي التوجه التنموي داخل اطار مجلس الوحدة الذي عانى من فشل تبنيه للمنهاج الشامل للتعاون ، سواء فيما يتعلق بنظام السوق الاوروبية المشتركة او التخطيط الشامل للتعاون .

---

(١٧) M.M. Metwally, «The Case for Arab Economic Integration,» *L'Egypte Contemporaine,* no. 376 (April 1979), p. 135.

(١٨) « تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في إقامة المشروعات الصناعية المشتركة ، » **التعاون الصناعي في الخليج العربي** (منظمة الخليج للإستشارات الصناعية) ، السنة ٤ ، العدد ١٣ (تموز / يوليو ١٩٨٣) ، ص ١٣٧ .

(١٩) المصدر نفسه ، ص ١٣٨ - ١٤٠ .

أ ـ الشركة العربية للتعدين

انشئت هذه الشركة بقرار مجلس الوحدة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٠ / ٦ / ١٩٧٤ ومقرها عمان / الاردن ويبلغ رأسمال الشركة ١٢٠ مليون دينار كويتي . ويساهم في الشركة كل من دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والجماهيرية الليبية والشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية والجمهورية الاسلامية الموريتانية .

وقد مارست الشركة نشاطها الفعلي في حزيران / يونيو ١٩٧٦ وذلك لتحقيق الاغراض التالية :

(١) القيام بجميع الاعمال الخاصة بالكشف عن الخامات المعدنية .

(٢) القيام بالدراسات الفنية والمخبرية والبيئية للخامات التي يتم اكتشافها .

(٣) القيام بجميع الاعمال التمهيدية لعمليات التعدين .

(٤) القيام بعمليات استخراج المعادن .

(٥) معالجة الخامات المستخرجة بما في ذلك التركيز والتكرير والصهر .

(٦) القيام بكل عمليات نقل وتسويق الخامات المستخرجة .

(٧) انشاء مراكز للتدريب المهني والبحث والخبرة التعدينية .

ب ـ الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية

تمت الموافقة على انشاء الشركة بقرار المجلس رقم ٩٦٨ في ٤ / ٦ / ١٩٧٥ ويبلغ رأسمال الشركة ٦٠ مليون دينار كويتي ، وتحدد مقر الشركة في عمان ، ويساهم في الشركة كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية والشركة العربية الصناعية للادوية (الاردن) .

وفي بداية عام ١٩٧٦ تم التوقيع على عقد تأسيس الشركة وتحددت اغراضها فيما يلي :

(١) انتاج الكيميائيات الدوائية .

(٢) انتاج الخلاصات والمواد الفعّالة والزيوت من النباتات الطبية والعطرية .

(٣) انتاج الخامات الحياتية اياً كان مصدرها .

(٤) انتاج الاجهزة والمستلزمات الطبية .

(٥) انتاج الادوية البشرية والطبية وإضافات الاعلاف .

(٦) انتاج منتجات التعبئة والتغليف .

وذلك بالاضافة للنشاطات التسويقية وتلك المتعلقة بالبحوث والتدريب التي تقع ضمن اهداف الشركة .

ج ـ الشركة العربية للاستثمارات الصناعية

انشئت الشركة بموجب قرار المجلس رقم ٧٤٤ بتاريخ ٧ / ٦ / ١٩٧٦ ومقرها العراق ـ بغداد ويبلغ رأسمالها ١٥٠ مليون دينار عراقي ، ويساهم في الشركة كل من العراق والاردن وتونس وسوريا واليمن الشمالي والمغرب . وقد تم الاعلان عن قيام الشركة في ٢٢ / ١١ / ١٩٧٨ لتأسيس وانشاء وتمويل وامتلاك مشاريع وشركات صناعية بهدف تحقيق التكامل والتنسيق في الصناعات الهندسية والتعدينية والكهربائية والالكترونية .

د ـ الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية

انشئت في عام ١٩٧٥ للقيام بجميع الاعمال الفنية والزراعية والصناعية والتجارية المتعلقة بانتاج وتصنيع ونقل وتسويق المنتجات الحيوانية والاعلاف ويبلغ رأسمالها ٦٠ مليون دينار كويتي ويساهم فيها ١٢ قطراً عربياً ومقرها دمشق بالجمهورية العربية السورية .

بالرغم من تجربة اقامة المشروعات الانمائية المشتركة لا زالت في مهدها ، الا انه وكما سبق ذكره ، يمكن التأكيد على انها تنسجم والتوجه الانمائي للتعاون ، والقائم على اساس التعاون الجزئي وليس الشامل . وفي الوقت نفسه يلاحظ ان من ابرز المشكلات التي تحد من فاعلية هذه المشروعات ودورها الحيوي في خدمة التنمية الاقليمية ، الافتقار الى صيغة تنسيقية تمكن اقامتها في إطاررؤ ية شاملة للقطاعات التي تنتمي اليها هذه المشروعات ، وتترجمها برامج قطاعية مشتركة يتم من خلالها اختيار وتوطين المشروعات وتحديد اطرها الفنية والتنظيمية ، وبالتالي لا زالت الحاجة قائمة لاخراج هذه المشروعات المشتركة من التشتت والعزلة والانتقال بها الى التفاعل المؤثر والاندماج بالاقتصاد العربي ، وخاصة اذا تمت في ظل محاولة لتجميع الارادة السياسية العربية حول مبدأ التنسيق القطاعي وفق تنظيم قانوني مرن ومتدرج تحكمه المصالح المشتركة[٢٠] .

٢ ـ تجربة الدول النامية

نشير فيما يلي الى خلاصة الدروس المستفادة من تجربة التعاون الانمائي المستندة الى المنهاج التجاري والتي طبقت في القارة الافريقية ، وهي متعلقة بالسوق المشتركة لدول شرقي افريقيا (EAC) . نجم عن تصريح أروشا (Arusha Declaration) خلال عام ١٩٦٧ اقامة المجتمع الاقتصادي لدول شرقي افريقيا (East African Community) ، وضم كلاً من كينيا وتنزانيا واوغندا وذلك لاقامة سوق مشتركة . وتم في العام نفسه اقامة الكثير من المؤسسات المشتركة ، كان على رأسها مصرف التنمية لشرقي افريقيا ، والذي اقيم في كامبالا بالاضافة لكثير من مؤسسات الخدمات المشتركة التي اضيفت للمؤسسات المشتركة والتي كانت قائمة منذ العهد

---

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ١٤٨ .

الاستعماري . ومما يجدر ذكره ان هذا التجمع شبه الاقليمي توقف عن العمل ، وبشكل نهائي في عام ١٩٧٧ .

تبنت هذه المجموعة المنهاج التجاري لإقامة سوق مشتركة وحاولت استخدام مجموعة من الادوات لتأمين التوزيع المتساوي لتكاليف وفوائد التعاون .

إن تقويم اسباب فشل هذا النظام اظهر مجموعة من العوامل التي ساهمت في فشله ، وكان من اهمها طبيعة المنهاج الذي جرى اتباعه(٢١) . وقد ارتبط ذلك بما يلي :

أ ـ كانت التجارة فيما بين الدول الثلاث ضعيفة جداً بالمقارنة لتجارتها مع بقية دول العالم ، مما ساهم في ان معظم التطورات التي اصابت التجارة فيما بينها كانت تحويلية (trade diversion) بينما ساهم الهيكل الانتاجي غير المتنافس في الدول الاعضاء في عدم تحقيق اية آثار متعلقة بخلق التجارة (Trade Creation) .

ب ـ مالت قوى السوق الحرة الى افادة الصناعة الكينية على حساب الصناعة في البلدين الآخرين .

جـ ـ تم استثناء القطاع الزراعي من التعاون رغم اهميته في اقتصاديات الدول الاعضاء واحتوائه على الكثير من الفرص للتعاون الانمائي .

د ـ لم تنجح الأساليب التي استخدمت لتحقيق عدالة توزيع المنافع والتكاليف الناجمة عن التعاون ، سواء تلك الاساليب المتعلقة بالضرائب المشتركة او ببنك التنمية .

هذا ويلاحظ بأن تطورات التجارة فيما بين الدول الاعضاء قد شهدت ، كما هو الحال في بعض التجارب الاخرى للدول النامية ، نمواً استقر عند حد معين ، وخاصة فيما يتعلق بالصادرات الصناعية ، وتجمدت عملية نمو التجارة بعد ذلك ، وربما تراجعت ، كما هو الحال في نموذجنا الحالي (الجدول رقم (١١ ـ ١)) .

ويعود ذلك الى سببين رئيسيين : **ارتبط الاول بعدم تحقيق الدول الاعضاء لأية تغييرات انتاجية وتكنولوجية مهمة في نشاطاتها** ، وكل ما حدث تمثل في إقامة بعض الصناعات الاحلالية ، التي كان من الممكن اقامتها لدى تطور حجم السوق المحلية لكل من هذه الدول ، ومن دون الحاجة للاسواق الاخرى . كما ان انماط التجارة الجديدة أثبتت بأنها ليست من القوة بحيث تمنع **حدوث الاتجاهات المعاكسة لحركة نمو التجارة فيما بينها** ، ويعود ذلك إما الى اسباب اقتصادية نجمت عن قيامها جميعاً بالتوسع ، وفي الوقت نفسه ، بإقامة الصناعات الاحلالية ، واما الى اسباب سياسية نجمت عن الخلافات والصراعات المستمرة(٢٢) ، ونتيجة لقيام الدول الثلاث

---

(٢١) Sena Ekens, «Break- Up of the East African Community,» *Finance and Development,* vol. 16, no. 4 (December 1979), pp. 36-40.

(٢٢) Vlatsos, «Crisis in Regional Economic Cooperation among Developing Countries: A Survey,» p. 745.

جدول رقم (١١ ـ ١)

مؤشرات اهمية التجارة فيما بين اقطار المجتمع الاقتصادي لشرقي افريقيا ، للسنتين ١٩٦٧ و١٩٧٦

السنــة	الصادرات من العضو الى بقية اعضاء المجتمع كنسبة مئوية من صادراتها العالمية			الواردات من العضو كنسبة مئوية من اجمالي وارداته العالمية		
	كينيا	تانزانيا	اوغندا	كينيا	تانزانيا	اوغندا
١٩٦٧	٣٠,٨	٤,٦	١٦,١	١١,٣	١٧,٠	٢٧,٤
١٩٧٦	١٩,٣	٦,٣	٠,٥	٣,٢	١٢,٥	٤٤,٦
	توزيع التجارة فيما بين اقطار المجتمع					
	الصادرات			الواردات		
١٩٦٧	٦١,٤	٩,٤	٢٩,٢	٣١,٥	٣٢,٢	٣٦,٣
١٩٧٦	٨٣,١	١٥,٩	١,٠	١٦,٩	٤٢,٩	٤٠,٢

المصدر : احتسبت من : Sena Ekens, «Break-Up of the East African Community,» *Finance and Development*, vol. 16, no. 4 (December 1979), p. 48, tables 1 and 2.

بالتخصص في انتاج المجموعة نفسها من المواد الاولية ، فقد كان من الصعب تحقيق تكاملها سوى في المدى الطويل ، وخاصة ان اقتصادياتها كانت تمر في اولى مراحل النمو ، وعليه فلم يكن في امكان تحرير التجارة فيما بينها ان يؤدي الى تغييرات اساسية في هيكل الانتاج[٢٣]. وكما سبقت الاشارة ، ساعد اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية فيما بين الدول الاعضاء على مساهمة ميكانيكية الاسواق الحرة في تعميق الفجوة فيما بينها .

ويعتقد بأن كينيا كانت المستفيدة الكبرى من الاتحاد الجمركي الذي اقيم ، وخاصة من اتساع حجم السوق امام منتجاتها الصناعية الاكثر تقدماً من منتجات الدول الاخرى الاعضاء ، بينما فقدت اوغندا وتنزانيا جزءاً رئيسياً من ايراداتها الجمركية نتيجة استيرادها للصناعات الكينية معفاة من الضرائب ، كما تحملتا كذلك اعباء دفع اسعار اعلى لاستيراد الصناعات الكينية منها بالنسبة للمستوردات السابقة من الدول الاخرى .

(٢٣) Ekens, Ibid., p. 40.

ولا يغيب عنا ، لدى استكمال الصورة المتعلقة بأسباب فشل هذا النظام ، الاشارة الى الاسباب السياسية التي ساهمت في ذلك ، وخاصة ما يتعلق بالخلافات التي حدثت بين القيادات السياسية للدول الثلاث وادت الى تجميد نشاطات اعلى سلطة في التجمع . علماً بأن التراجع في العلاقات السياسية بدأ في مطلع فترة السبعينات[٢٤] ، يضاف الى ذلك عدم رغبة الدول التي حصلت على استقلالها واستكملت مقومات سيادتها في التنازل عن جزء من سيادتها للسلطة الاقليمية او مؤسساتها ، ويتعمق تأثير هذا الواقع عندما يتضح ان حجم ونوعية العلاقات الاقتصادية ، فيما بين هذه الدول والدول الاخرى ، خارج نطاق نظام التعاون الانمائي ، اهم بكثير من حجم ونوعية العلاقات الاقتصادية فيما بينها ، مما يؤدي الى تجنب هذه الدول الالتزام بأية اجراءات او سياسات يكون من شأنها التأثير على علاقاتها الاقتصادية مع الاطراف الدولية الاخرى . وباختصار ، فإن تجربة السوق المشتركة لدول شرقي افريقيا تظهر ضعف الافتراض القائم بأن المنهاج الذي يعتمد التجارة كأداة رئيسية لنظام التعاون الانمائي يحقق الكثير من الفوائد الكفيلة بإلغاء اثر اي سلبيات تنشأ عن تطبيق النظام .

إن نماذج العلاقات الاقليمية القائمة على المعاملات المرتبطة بميكانيكية تحرير التجارة ، وبالرغم مما تؤدي اليه ، في المراحل الاولى من معدلات مرتفعة للنمو ، فإنها يمكن ان تؤول الى الكساد او الى انخفاض معدلات النمو ، وينجم ذلك عن سياسة اقامة المشاريع الاحلالية في الدول الاعضاء[٢٥] .

فكما شهدت هذه البداية نمواً اقتصادياً بفعل اتساع الاسواق ، اصبح بإمكانها انتاج بعض المنتجات التي كانت تستوردها من بقية البلدان الاعضاء في نظام التعاون الاقليمي . وشواهد تجربة حركة التكامل في امريكا الوسطى تؤيد ذلك . فقد ادى وصول حجم الانتاج القومي الاجمالي في غواتيمالا خلال عام ١٩٧٥ لقيمة الانتاج القومي الاجمالي نفسه ، لبلدان امريكا الوسطى في عام ١٩٥٥ الى تمكين غواتيمالا من اقامة قواعدها الانتاجية الذاتية وتخفيض وارداتها من بقية بلدان اميركا الوسطى ، وبينما عكس ذلك الاستفادة التنموية لذلك البلد من التكامل؛ فقد ادى الى خسارة شركائها في المقابل . وقد وجدت الظاهرة نفسها في بلدان شرقي افريقيا ، كما سبقت الاشارة . فالتدفقات التجارية لا تخلق بذاتها توزيعاً متخصصاً للقواعد الانتاجية[٢٦] .

٣ ـ الدروس المستفادة من تجربة الدول النامية

نشير فيما يلي الى مجموعة الاسس التي تبلورها نتائج حركة التعاون الانمائي بين الدول النامية ، والتي يمكن اعتبارها بمنزلة الشروط الواجب توافرها في اي منهاج او برنامج يتسم بالجدوى التطبيقية للتعاون الانمائي .

---

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٣٨ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٣٧ ـ ٣٨ ، و

ECAFE, «Towards Integration in Asia,» *Journal of Development Planning,* no. 2 (1970), p. 147.

أ ـ التخطيط الشامل والجزئي للتعاون

بينما لم يقم اي من انظمة التعاون الاقليمي في البلدان النامية بتبني منهاج التخطيط الشامل للتعاون ، فقد جرى تطبيق نظام التخطيط الاقليمي القطاعي وخاصة في قطاعات الخدمات والمواصلات وانتاج الطاقة . . . الخ ، كما جرت بعض محاولات للتخطيط الاقليمي لبعض فروع من القطاعات الانمائية كصناعة الصلب في اميركا الجنوبية .

ونظراً للجمود النسبي للمتغيرات الاقتصادية في الدول النامية فليس في امكان قوى السوق الحرة ان تعالجها . ولذلك فإن التحكم في آلية السوق ، وهي العملية التي اصبحت لا غنى عنها حتى في اقتصاديات الدول الصناعية ، تستلزم قيام نوع من التخطيط التأشيري لتعمل في اطاره .

وفي ميدان التخطيط القطاعي ، تستلزم العملية ، كما في حالة القطاع الصناعي ، على سبيل المثال ، التعرف على ، وتحديد مجموعة من المؤشرات والتشابك في العلاقات بين اجزاء القطاع الصناعي ، وبين اجزاء هذا القطاع والقطاعات الاخرى ، والتعرف على اهمية هذه العلاقات ، بالاضافة الى معرفة قوى السوق الدولية ومحدداتها ، ونوع التطويع اللازم للتكنولوجيا لتناسب عوامل الانتاج المحلية السائدة ، ونماذج الاستهلاك وآفاق التصدير .

وتعتمد كفاية ومرونة تنفيذ عملية التخطيط القطاعي بشكل حاسم على نوعية وحكمة الحكومة ووكالاتها المختلفة(٢٧) .

والخلاصة ان ضعف العلاقة بين قوى السوق الحر في الدول الاقل نمواً واحتياجات حركة التنمية فيها تستلزم اتباع منهاج للتخطيط التأشيري .

ب ـ الاستقلال الاقتصادي كضرورة للتعاون

يظهر احد الدروس المستفادة من تجارب الدول النامية في التعاون الانمائي ان تحقيق درجة رئيسية من درجات الاستقلال الاقتصادي وخاصة عن المستعمرات السابقة يعتبر شرطاً اساسياً لنجاح التعاون الانمائي فيما بينها . « فإذا ما تم تقييد البلدان المستعمرة بالبلدان التي استعمرتها سابقاً ، وبشدة ، فإن اقامة اي علاقات ذات معنى بين البلدان المتجاورة لا بد من ان تنمو ببطء . وبالتأكيد فقد كان ذلك هو الوضع بالنسبة لبلدان غربي افريقيا »(٢٨) .

---

(٢٧) UN, «The Rationals and Mechanisms of Planning Harmonisation,» p. 18 (Document no. E/CN, 14/ ERS/22).

(٢٨) John P. Renninger, *Multinational Co-Operation for Development in West Africa* (New York: Pergamon Press for United Nations Institute for Training and Research [UNITAR], [c1979]), p. 23.

جـ ـ الالتـــزام

يعتبر الالتزام السياسي القوي على درجة كبيرة من الاهمية ، وهو الالتزام الذي يمكن ترجمته من خلال المداخل التي تخدم عملية تحقيق الهدف ، مثل التخطيط التأشيري المستند الى قاعدة صلبة من المعلومات والاحصاءات ، ومدعم بجهاز للخدمة المدنية يتسم بالكفاية ، بالاضافة الى تأمين الاستقرار السياسي في جميع انحاء الاقليم .

ولا تعتبر عملية الالتزام العام والسياسات والاجراءات المطبقة ، كافية بحد ذاتها ، اذا لم تسندها دوافع حقيقية للتعاون الانمائي ويصحبها تعبئة اقتصادية واجتماعية ، وتهيمن كذلك على القطاع الخاص فتخلق لديه رغبة قوية في المشاركة وفي دفع عجلة التعاون الانمائي ، خاصة في ظل نظام يعتمد على المشروع الخاص .

وينبغي ضمان تأييد القوى الاجتماعية كافة في مجموعة التعاون الاقليمي ، وذلك لتوجهات التعاون الانمائي ، وإلاّ أدّت دوراً معاكساً وسلبياً تجاه مسار حركتها .

د ـ مسألة الوقت بالنسبة للتعاون (The Issue of Timing)

عندما تبدأ عملية برمجة التعاون الانمائي ، ينبغي تحديد المرحلة التي تم الوصول اليها والتي سينطلق منها هذا البرنامج وتحليل آفاق وامكانات تحقيق المزيد من التقدم وكيفية تأثرها بطبيعة المرحلة المتحققة. وطالما ارتبطت نجاحات اي برنامج للتعاون الانمائي بقدرته على انجاز التعاون في مجالات انمائية محددة ، فإن عامل الوقت يؤدي دوراً رئيسياً وبعدة طرق .

ينطلق التعاون في البلدان النامية من قاعدة ضعيفة للعلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية ، وتتولد الحاجة الى مرحلة انتقالية طويلة لبناء هذه العلاقات ، فمكتسبات التعاون الاقتصادي ، هي في الغالب اقل وضوحاً ، وبطبيعتها اطول مدى من وضوح ومدى التكاليف والمعوقات(٢٩) . ونتيجة لوجود احتمال ان يؤدي ذلك الى حدوث خيبة امل في برنامج التعاون الانمائي ، فإنّ ذلك يحتم ضرورة تبني البرنامج لبعض السياسات والمشاريع التي من شأنها ان تبقي على الحماسة للتعاون ومناهجه حية في ظل اطار من التوقعات للمكتسبات في المدى الطويل(٣٠) . وفي مشروع التعاون الانمائي بين بلاد الانديز (Andean Pact) على سبيل المثال ، وعندما انتهت المرحلة الاولى من عمره فقد بات من المهم ضخ حافز آخر لحركة التكامل من خلال الموافقة على البرامج الصناعية العامة ، والتي كانت من اهمها صناعة السيارات .

ونظراً لتعرض القيادة عادة الى الضغوطات من المجموعات السياسية والاجتماعية

---

(٢٩) Vaitsos, «Crisis in Regional Economic Cooperation among Developing Countries: A Survey,» p. 744.

(٣٠) المصدر نفسه .

الاخرى ، والتي تعارض التعاون لاسباب عدة ، لذلك فإنّ على هذه القيادة ان تسعى الى تبني مجموعة المشاريع والسياسات التي من شأنها ان تؤدي الى توزيع متوازن للمكتسبات ، وكذلك تحديد الحلفاء او جماعات الضغط المؤيدة للتعاون باعتبارها جزءاً من استراتيجية التعاون الناجح .

وفي استعراضه لتجربة منطقة التجارة الحرة في بلدان امريكا اللاتينية (LAFTA) اشار رينتجر (Renninger) بوضوح الى هذه المسألة عندما قال : « إن من الاهمية بمكان ، التأكيد على ان السبب الرئيسي لضعف انجازات منطقة التجارة الحرة لاميركا اللاتينية لم يرتبط باختيار ادوات السياسات المتبعة ولكنه يعود الى ضغط القوى الاجتماعية ، التي كانت ستتأثر بنتيجة التكامل ، على حكوماتها لتتبنى الاساليب والسياسات التي تنسجم ومصالحها الذاتية »[31] .

وفيما يتعلق بالمسألة الزمنية المرتبطة بحركة التعاون ، تشير الدروس المتعلقة بتجربة التكامل الاقتصادي ، سواء في الشرق او في الغرب الى جدوى اتباع الأسس التالية في اي نظام للتعاون الانمائي :

(١) المرحلية والتطور التدريجي لمسار حركة التعاون ، فذلك يجنب عملية تراكم الخلافات ، بل يعمل على معالجتها بصورة تدريجية ، وذلك خلال فترة زمنية معقولة ، تحكمها درجة الخلافات في الاوضاع الاقتصادية للبلدان الاعضاء . كما يؤدي هذا الاسلوب الى تحقيق الأهداف المحددة من دون احداث انعكاسات جانبية سلبية .

(٢) يفضل ان يبدأ التعاون مسيرته بالتركيز على تلك المواضيع والاهتمامات التي تتسم بالبساطة ، كما تتسم باستحواذها على القبول العام لجميع الاعضاء . وان اقامة المؤسسات المشتركة ، والتنسيق في الاجراءات والانظمة واستمرار الاتصالات بين الوكالات التنفيذية للدول الاعضاء ، والموجهة لتأمين المصالح المشتركة على مستوى المشتركين في موضوع معين (Subject-level participants) ، يعتبر كل ذلك اهم بكثير من انشاء السلطة المركزية للتعاون .

(٣) يجب التحوط لمواجهة التغيير المستمر في اسس تقويم المنافع والتكاليف الناجمة عن التعاون الانمائي ، والتغييرات الفعلية التي تتعرض لها هذه المنافع والتكاليف . كما يجب تجنّب التراكمات التي قد تنجم عن خيبة الأمل تجاه انجازات حركة التعاون .

هـ ـ الدافع السياسي للتعاون

لقد ادّى التوجه السياسي لبلدان اوروبا الغربية في بحثها عن دور مستقل عن كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي دوره كقوة دافعة لمحاولات التكامل التي انتهت الى اقامة السوق الاوروبية المشتركة (EEC) ومنطقة التجارة (EFTA) . كما كان ميلاد مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة (CMEA) لبلدان اوروبا الشرقية عائداً الى توترات الحرب الباردة التي اعقبت السنوات الاولى لانتهاء الحرب العالمية الثانية . وكما هو الحال في الوطن العربي ، وافريقيا وامريكا

(٣١) المصدر نفسه ، ص ٧٢٣ .

اللاتينية ، فقد ارتبط المحرّك الاولي (impetus) للتكامل باندفاعاتها لتحقيق الوحدة الاقليمية والقارية ، واقامة نوع من التكتل فيما بين هذه البلدان التي حصلت على استقلالها حديثاً ولتقوية قوتها التفاوضية . ولم تكن ، بطبيعة الحال ، الاعتبارات الاقتصادية غائبة عن هذه الحركات ، ولكن من المشكوك فيه ان تكون هذه الاعتبارات والدوافع صاحبة القيادة في ذلك الدافع نحو التعاون الاقليمي . وينطبق هذا الوضع على المثل المتعلق بقيام مجلس التعاون العربي الخليجي ، كما تم شرحه في الفصل الخامس .

وقد اوضحت التحليلات التي قام بها الاقتصادي ليزانو (Lizano) الكيفية التي ساهمت بها اختلافات الاوضاع والانظمة السياسية والاقتصادية في إعاقة انظمة التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية[٣٢] . رغم انه لم يشر ، وبنوع من التفصيل ، الى تأثير اختلاف الانظمة الاقتصادية في تلك المشاكل، وهي الاختلافات التي أثرت تأثيراً مباشراً على فاعلية انظمة التكامل في بلدان شرقي افريقيا واللجنة الإستشارية الدائمة لبلدان المغرب العربي والسوق العربية المشتركة .

وتثير مشكلة التعايش بين الانظمة المتناقضة ايديولوجياً في ظل كتلة اقتصادية واحدة بعض المسائل المتعلقة بأطراف ثالثة ، كمسألة الاستثمار الاجنبي الخاص والموقف منه او مسائل اخرى تتعلق بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية .

و ـ متطلبات التوزيع العادل لفوائد وتكاليف التعاون

تعتبر هذه المسألة المتعلقة بضرورة تحقيق العدالة في توزيع المنافع وتحمل اعباء وتكاليف التعاون ، من اهم الاسباب التي ساهمت ، وما زالت تساهم ، في تعريض الكثير من انظمة التعاون للأزمات ، وخاصة لاعتبارها احدى المسائل المعقدة والمشاكل صعبة الحل في ايّ نظام للتكامل او التعاون الانمائي . وتتعرض انظمة التعاون لبعض التوترات الناجمة عن قناعة بعض الاطراف الداخلة في النظام بأنها تحملت من الاعباء اكثر مما جنته من فوائد . إن حركة التعاون الانمائي تخلق بطبيعتها فرصاً جديدة كما تخلق معها ، في الوقت نفسه، مشاكل جديدة . وهي بذلك تفرز منافع كما تخلق تكاليف واعباء ، ويترتب على الدول الاعضاء ان تخلق اسلوباً يحقق العدالة في توزيعها .

وتعتمد الفوائد التي تجنيها ، والتكاليف التي تتحملها اية دولة عضو ، نتيجة تطبيق برامج التعاون الانمائي ، على ظروفها الاقتصادية وعلى الاجراءات التي يتبناها اي برنامج للتعاون . وتتضمن هذه الظروف الاقتصادية كمية ودرجة استخدام عوامل الانتاج ، والسياسة الاقتصادية التي يتبعها بلد معين فيما يتعلق بالامور النقدية واسعار الصرف الاجنبي وسياسة الاجور والاستثمار الاجنبي ونمط التنظيم الاجتماعي لهذا البلد .

---

(٣٢) Lizano, «Integration of Less Developed Areas and of Areas on Different Levels of Development,» p. 298.

وترتبط الاختلافات الناجمة عن تطبيق اجراءات التكامل بشكل خاص بحرية التجارة (التغيرات في تدفقات التجارة ، مستويات الاسعار ، تخصيص عوامل الانتاج ، والايرادات المالية) وتعبئة عوامل الانتاج (العرض والطلب عليها) والاجراءات المالية والاتفاقات الممكنة تجاه التوزيع الجغرافي للصناعات . وهكذا تقرر تلك الاحوال الاقتصادية والاختلافات المذكورة اعلاه الطريقة التي تستفيد الدولة العضو من خلالها بمزايا التعاون ، كما تقرر في الوقت نفسه الطريقة التي يتم بها توزيع مكاسب وتكاليف التعاون بين هذه الدول .

ورغم ذلك فإن الصعوبات المتعلقة بهذه المسألة لا تتوقف عند هذا الحد ، وخاصة ان فكرة فوائد وتكاليف التعاون تعتبر من الامور المحيّرة (elusive) فالفوائد التي تحققها دولة عضو قد تكون بمنزلة عبء على دولة اخرى (كهجرة العمالة من بلد تتم في ظروف من نقص العمالة مقابل موقف متعلق بالبطالة) . وليس لكل الدول الاهداف نفسها ، وتحكم كل منها بموضوعية على الفوائد التي تجنيها من التعاون . كما ترتبط التكاليف التي يظهر اي بلد استعداده لتحملها على البدائل المتاحة لهذا البلد .

يساهم كل ذلك في جعل فكرة قياس المنافع والاعباء مسألة في غاية الصعوبة ، دعك عن المسائل المتعلقة بأسلوب قياسها ، لذلك فإن مختلف المحاولات التي أجريت لقياس هذه المنافع والتكاليف وتوزيعها على البلدان الاعضاء قد استعملت في نطاق ضيق . يترتب على ذلك ان لا تتجه جهود حل هذه المشكلة المعقدة أساساً لغرض تحسين اساليب قياس المنافع والتكاليف الناجمة عن التعاون . بل يجب ان تتركز حول مساعدة الدول التي تنوي تحقيق التعاون على التفاوض حول ترتيبات التعاون والاتفاقيات المتعلقة به بأسلوب يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الفرقاء المشمولين بالتعاون . فالحاجة الملحّة لا تعتمد على خلق مقياس دقيق للمنافع والتكاليف واسس توزيعها ، بنفس درجة اعتمادها على تبني مجموعة الاجراءات والتي من شأنها ان تخلق الشعور لدى كل عضو في التجمع الاقليمي بأنه يحقق فائدة صافية .

ويجب ان لا تؤدي الحقيقة المتعلقة بعدم قدرة اي نظام للتعاون الاقليمي على ايجاد حل لهذه المشكلة الى غض النظر عنها ، ولكن على العكس من ذلك ، يجب توجيه المزيد من البحث العلمي نحوها[٣٣] .

ز ـ دور القوى المسيطرة

ليس من المستغرب ان تساهم حكومات الدول المتقدمة اقتصادياً ، من خلال مختلف درجات وانماط وجودها المسيطر في البلدان النامية ، في تشكيل حركات التعاون الاقتصادي الاقليمي في العالم الثالث ، وذلك استجابة لمصالحها الذاتية في هذه البلدان[٣٤] .

---

(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٢٨١ .

(٣٤) Viatsos, Ibid., p. 626-627.

وسجل تاريخ التعاون الاقليمي مواقف مختلفة للدول الكبرى المسيطرة ، تراوحت بين اظهار المعارضة لأي تعاون اقتصادي اقليمي فعّال بين البلدان النامية ، وبين محاولات متكررة لتشجيع اقامة تكامل اقتصادي بين هذه البلدان النامية وبين الدول المتقدمة ذات القوى المسيطرة ، وذلك من خلال اقامة اتحاد جمركي او منطقة للتجارة الحرة .

وارتبط تحرك القوى الكبرى المسيطرة بهدف مزدوج يحقق ، من ناحية زيادة اعتماد الدول النامية على الدول المسيطرة ، كما يمنع اي قوى خارجية من التدخل في منطقة نفوذ الاخيرة . وتسجل تجربة تدخل الولايات المتحدة في اميركا الوسطى مثلاً صارخاً على ذلك ، ويمثل هذا التدخل اشد انواع التدخل والنفوذ الاجنبي في تجارب التكامل المعاصرة[٣٥] .

فقد عارضت الولايات المتحدة التكامل الاقتصادي في امريكا اللاتينية حتى عام ١٩٦٠ باعتباره ضد مصالحها الاقتصادية والسياسية[٣٦] ، ورغم ذلك فخلال فترة الستينات تحول الموقف الامريكي من هذه المسألة ، وخاصة في امريكا الوسطى . وقد نشأ ذلك نتيجة بروز مصالح واهتمامات اقتصادية ، سياسية وامنية وذلك على اثر الثورة الكوبية ، وادخال التنمية كعامل رئيسي ضمن المسائل السياسية والعسكرية المتعلقة بالامن القاري . فقامت الحاجة للتنمية ، من وجهة النظر الاميركية ، لمنع حدوث تغييرات ثورية جذرية . وتم بفعل ذلك استبدال الولايات المتحدة لسياسة تصدير المنتجات الاميركية التامة الصنع بواسطة الاستثمار الاميركي المباشر في اميركا الجنوبية ، وتصدير السلع الوسيطة والرأسمالية . كما تم تدعيم الاستثمار الاجنبي الخاص من خلال برامج المساعدات الرسمية للوقوف في وجه تغلغل القوة الاقتصادية لاوروبا واليابان ضمن القارة .

ومن خلال نفوذها ، استطاعت الولايات المتحدة ، ان تؤثر على تشكيل السوق المشتركة لاميركا الوسطى (CACM) في مراحلها المختلفة ، وخاصة من خلال برنامجها للمساعدات والذي يغطي ما نسبته ٥٠ بالمائة تقريباً بالنسبة لجميع المؤسسات والمنظمات القائمة فيها ، ويشمل ذلك مصرف التنمية لاميركا الوسطى . كما تدخلت الولايات المتحدة مراراً لإضعاف العمل بالتخطيط الصناعي ، وذلك من خلال الاستمرار في ممارسة الضغوط لالغاء نظام « الصناعات المتكاملة » والتي تضمنتها اتفاقية تأسيس السوق المشتركة لبلدان اميركا الوسطى .

« تعتبر تجربة التكامل في اميركا الوسطى مثلاً حياً لكيفية احتواء قوة كبرى مسيطرة لحركة التكامل . . . واعادة

---

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٧٢٧ .

(٣٦) أشار فياتسوس الى العديد من الامثلة المتعلقة بتكييف القوى الكبرى او المسيطرة لأنظمة التعاون الاقليمي لخدمة مصالح تلك القوى ، ومنها اقتراح الولايات المتحدة بإقامة نظام اقتصادي للبلدان الامريكية (Inter-American Economic System) ثم تصميمه بحيث يستثني المصالح الاوروبية لصالح المصالح المتعلقة بالولايات المتحدة . وحديثاً اتخذت جنوب افريقيا من اقامة الاتحاد الجمركي مع جيرانها الافارقة كسياسة تتمكن من خلالها بتدعيم هيكل الاعتماد الاقتصادي للبلدان المجاورة عليها . انظر : المصدر نفسه ، ص ٧٥٥ .

تكييف مختلف ادوات السياسات المتبعة وإدارتها لتناسب مصالح هذه القوى . وبفعلها هذا ، قد ساهمت في خلق عملية تكاملية غير مجدية »[٣٧] .

ومن المناسب في هذا المقام الاشارة الى **تجربة التعامل الاقتصادي لاسرائيل مع المناطق العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧** . فقد اقامت اسرائيل باعتبارها القوة المسيطرة والمحتلة لهذه المناطق نظام الاتحاد الجمركي من طرف واحد ، حيث فتحت اسواق المناطق المحتلة امام منتجاتها الصناعية والزراعية ، دون ان تفتح اسواقها بحرّية لمنتجات هذه المناطق ، كما منعتها من الاستيراد مباشرة وألزمتها بالاستيراد عن طريق اسرائيل . ومما يجدر ذكره ان الاهمية النسبية لأسواق المناطق المحتلة استمرت في الارتفاع الى ان احتل خلال عام ١٩٨٢ الترتيب الاول في الاهمية ، بعد ان كان هذا الترتيب لاسواق الولايات المتحدة[٣٨] .

ح ـ دور الشركات متعددة الجنسيات في التعاون الانمائي

إن حجم وانتشار الشركات متعددة الجنسيات (Transnational Enterprises) على المستوى الدولي ، واستحواذها على الاصول الاستراتيجية كالتكنولوجيا والمهارات الادارية والامكانات التخطيطية وادوات السيطرة ،بالاضافة الى تواجدها التجاري (الاعلان ،العلاقات التجارية ، شبكات التوزيع المكثفة التي تمتلكها) وقدرتها على التحكم بالموارد والنفاذ الى الاسواق الدولية ، كل هذه العوامل تدفع باتجاه امتلاك القوة في تأثير هذه الشركات على مشاريع واتجاهات التعاون الانمائي في الدول النامية .

لذلك يعتقد بأن موقف هذه الشركات لا يتسم بالحياد تجاه حركات التعاون والتكامل الاقتصادي للبلدان النامية ، حيث تحتل مركزاً مؤثراً وبقوة في هذه الحركات ، وتؤثر على سياساتها كما تمارس نفوذاً اثناء عملية تنفيذ هذه السياسات او تسيطر عليها . وبصورة عامة يمكن لهذه الشركات ان تؤدي دورها كقوة مؤثرة في اتجاه التكامل او التفكك وذلك لمتابعة تحقيق اهدافها[٣٩] .

واستشهد فياتسوس (Viatsos) ببعض التطبيقات المتعلقة بجهود شركة كرايزلر الامريكية في إعاقة برامج التعاون الانمائي في قطاع صناعة السيارات ضمن مجموعة بلاد الانديز (Andean Pact)[٤٠] .

---

(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٧٢٩ .

(٣٨) فؤاد حمدي بسيسو ، الآثار الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة بين الضفتين الشرقية والغربية (عمان : البنك المركزي الاردني ، ١٩٧١) ، انظر ايضاً :

«Israel and the West Bank,» *The Times* (London), 12/10/1982, p. 6.

(٣٩) Viatsos, «Crisis in Regional Economic Cooperation among Developing Countries: A Survey,» p. 729.

(٤٠) اشار فياتسوس الى جهود شركة « كرايزلر » الامريكية للسيارات لإعاقة تنفيذ برنامج التعاون في صناعة السيارات بين اقطار حلف الانديز . انظر :

C.V. Viatsos, *The Role of Transnational Enterprises in Latin American Economic Integration Efforts* (New York: United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], 1978).

ثالثاً : استنتاجات / خلاصة

أظهرت تحليلات هذا الفصل ، والمتعلقة بالتعرف على الاسس الفكرية والتطبيقية التي تحدد الجدوى التطبيقية لأي منهاج للتعاون الانمائي ، اظهرت هذه التحليلات عدم جدوى المنهاج المستند لمبدأ تحرير التجارة ، وفي الوقت نفسه فقد ابدت هذه التحليلات تبني المنهاج المعتمد على التوجه الانمائي (Development-oriented approach) ، والقائم على اساس التعاون الجزئي في قطاعات او نشاطات او مشروعات محددة لتحقيق اهداف عامة مشتركة ذات طبيعة استراتيجية وحيوية ، وذلك كله يتعلق بالدول النامية . وتعكس عملية تبني المنهاج التجاري للتعاون خطأ تحقق على مستوى عالمي في تطبيق الحكمة التقليدية التي تتصل بنجاح الوحدات الاكبر مثل السوق الاوروبية المشتركة في بلدان العالم الرأسمالي المتقدم . واستند هذا المنهاج على قاعدة فتح الاسواق للتجارة الحرة ، وترك بقية التأثيرات المتتابعة الى اليد الخفية لآدم سميث (Adam Smith's invisi-ble hand) وذلك لرعايتها . ورغم ذلك ، فقد أثبتت تجربة التعاون الانمائي في الدول النامية عدم جدوى تطبيق هذا المنهاج .

وفي تحديد للعناصر اللازم تأمينها لإنجاح حركة التعاون الانمائي تم التعرّف على اهمية الجانب السياسي المتصل بالاستقرار السياسي وكفاية ادارة التنمية واسلوب التخطيط المتبع والاطار المؤسسي . بالاضافة الى اهمية عنصر الوقت في مسار حركة التعاون ، وخاصة ما يتعلق بمرحلة التعاون التي تتحقق والآفاق المتاحة لتحقيق المزيد من التقدم في هذه الحركة والتي تتأثر بتلك المرحلة المتحققة والهيكل السياسي ، الاقتصادي والاجتماعي ، والمتضمن لمجموعة قوى الضغط السائدة لدى شروع حركة التعاون في الانطلاق . كما تعتبر عملية تحييد قوة تأثير الدول الكبرى وسيطرتها ، وكذلك تحييد عملية تأثير الشركات العملاقة ، متعددة الجنسيات على مسار واهداف حركة التعاون ، ومنعها كذلك من إعاقة تنفيذ برامج التعاون ، باعتبار ذلك احد الشروط الاساسية للتطبيق الناجح لأي برنامج للتعاون الانمائي . ولهذا الموضوع اهمية خاصة فيما يتعلق بالتعاون ضمن الدائرة الدولية من اجل تأمين متطلبات التقدم العلمي والتكنولوجي للدول المتعاونة وتأمين احتياجاتها الانمائية المتعلقة بها .

ولوحظ ان الفكر الاقتصادي المتعلق باختيار نظم ومناهج التعاون الانمائي للدول النامية قد اتسم بالتقليد الاعمى عندما تبنى منهاج ونظام التكامل الاقتصادي الذي جرى تطبيقه في الدول المتقدمة اقتصادياً ، سواء ما يتعلق بنظرية السوق المشتركة كما طبقت في بلدان اوروبا الغربية ، او ما يتعلق بمبدأ التخطيط الشامل الذي جرى تطبيقه في الدول الاشتراكية (مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة) وينطبق هذا الوصف كذلك على الفكر الاقتصادي العربي ، المتعلق بكل من حركة التعاون الاقتصادي في اطارها الاقليمي وتلك المتصلة بحركة التعاون الاقتصادي شبه الاقليمي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي ، وسنجري المزيد من التوضيح لهذه المسألة في الفصل القادم .

وقد أيدت تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية ، كتجربة السوق المشتركة لدول شرقي افريقيا ، والتجربة نفسها التي طبقت في الوطن العربي ضمن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عدم جدوى تطبيق المنهاج التجاري للتعاون (التكامل الاقتصادي الشامل والقائم على قاعدة التحرير التجاري) وفي الوقت نفسه ، تظهر نتائج تلك التجارب الجدوى التطبيقية للمنهاج القائم على اساس التوجه الانمائي والذي يتميز بالتركيز الجزئي على برامج التعاون وبرمجتها ضمن اطار يتسم بآفاق تكاملية («Partial development - oriented and programmed cooperation within integratory realm»). والبرمجة ، او التخطيط الجزئي ، لا التخطيط الشامل للتعاون الانمائي ، ضرورية لتدارك الافرازات السلبية للتعاون الجزئي ، والتي اشير اليها في تحليلاتنا السابقة . ننتقل الآن لاستكشاف قابلية هذه النتائج للتطبيق على مجموعة اقطار مجلس التعاون العربي الانمائي لهذه البلدان .

الفصل الثاني عشر

منهاج تطبيقي للتعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون الخليجي

مقدمة

يستهدف هذا الفصل تحديد المنهاج العملي المناسب للأقطار العربية الخليجية في مسيرتها للتعاون الانمائي ، وتحديد المواصفات العامة لهذا المنهاج التي تؤمن عنصر الجدوى التطبيقية وتحقيق أقصى فائدة ممكنة لمسيرتها التنموية من ناحية ، وأقل تكلفة ممكنة من ناحية ثانية . وسيتم تحديد هذا المنهاج على ضوء نتائج التحليل التي اجريت في الفصل السابق للأسس الفكرية والتطبيقية للتعاون الانمائي بين البلدان النامية ، مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل المحددة لجدوى المنهاج المقترح . كما سيؤخذ في الاعتبار المحافظة على عنصر السيادة الوطنية لكل قطر من الاقطار الأعضاء .

يبدأ هذا الفصل بتحديد الملامح العامة لظاهرة « شبه الاقليمية » ـ في الوطن العربي وتحديد بعض الجوانب الفكرية المتعلقة بها ، ووضع مجلس التعاون العربي الخليجي في الإطار المناسب لهذا التوجه . ثم ينتقل التحليل لتقويم الجدوى التطبيقية لكلا المنهاجين اللذين جرى تصنيفهما في الفصل السابق ، وذلك بالنسبة لأقطار المجلس تمهيداً لبلورة مواصفات المنهاج المقترح .

أولاً : مجلس التعاون الخليجي وظاهرة « شبه الاقليمية »

يمكن تحديد أربعة أطر تنظيمية قائمة للتعاون شبه الاقليمي ضمن اقليم الوطن العربي ؛ وتضم كلاً من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة المرتبطة بها ، ومنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (اوابيك) واللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب العربي ، ثم مجلس التعاون العربي الخليجي[1] .

---

(١) يمكن الاشارة كذلك الى مجلس التكامل الذي انشىء في عام ١٩٨٢ بين مصر والسودان . ورغم انه يقوم =

ورغم أنه جرى التخطيط لتشمل اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية جميع البلدان العربية ، فقد لوحظ بأنها اقتصرت على جزء من البلدان العربية، والوضع نفسه يتعلق بالسوق العربية المشتركة التي انضمت اليها بصورة فعلية ، أربعة اقطار عربية فقط ، وذلك قبل تعليق عضوية مصر فيها خلال عام ١٩٧١(٢) .

وبالنسبة للأوابيك فهي تضم ١٣ قطراً عربياً تم تصميم نظام التعاون بينها على أساس قطاع النفط ، وذلك لتحقيق المصالح العامة المرتبطة بهذا القطاع في الاقطار الاعضاء ، خاصة ما يتعلق بإقامة المشروعات الانمائية المشتركة والتي ترتكز الى جميع النشاطات المتعلقة بقطاع النفط .

وتعكس عملية إقامة اللجنة الاستشارية الدائمة لبلدان المغرب العربي ، ذلك التوجه المتعلق بتحقيق التعاون الانمائي بين بلدان المغرب العربي المتجاورة جغرافياً ، والتي تختلف في انظمتها السياسية(٣) . وقد انسحبت ليبيا في عام ١٩٧٠ من هذه اللجنة التي أنشئت خلال عام ١٩٦٤ .

يتكون الهيكل التنظيمي للتعاون المغربي من مؤتمر وزراء الاقتصاد ولجنة استشارية مغربية دائمة ، ومركز مغربي للدراسات الصناعية ولجان متخصصة . ومما يجدر ذكره ان أياً من بلدان المغرب العربي لم ينضم الى السوق العربية المشتركة . ويذكر أن المغرب فقط كان قد وقع اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٢ ، الآ أنه لم يصادق قط على هذه الاتفاقية(٤) .

وتشير جهود تقويم حركة التعاون الإنمائي بين بلدان المغرب العربي الى محدودية نتائجها ووصولها الى مرحلة الجمود في نشاطها . فبالنسبة الى مؤتمر الوزراء لم يكن له وضع محدد واجتماعاته غير منتظمة . إذ على الرغم من اجتماع الوزراء سنوياً خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧ ، الا أنه لم يلتقِ هؤلاء الوزراء منذ عام ١٩٦٧ الآ في عام ١٩٧٠ وفي عام ١٩٧٥ . وكان مؤتمر عام ١٩٧٥ هو الأخير(٥).

كما أن دور اللجنة الاستشارية المغربية الدائمة ينحصر في اقتراح التوصيات لمؤتمر الوزراء . وافتقرت اللجنة لإمكانية سلطة البت في القرارات مما عكس حذر ممثلي الأقطار الاعضاء وعدم اتفاقهم في الرأي حول القضايا الاقتصادية الأساسية . فلم يتم تحرير التجارة المغربية ، ونشطت

= بين قطرين عربيين ، مع ملاحظة تقارب التوجه السياسي لكليهما في هذه المرحلة، إلاّ انه أعلن بأن باب العضوية مفتوح للاقطار العربية الاخرى .

(٢) انظر الفصل السادس من هذا الكتاب .

(٣) حازم الببلاوي ، « الفوائض المالية النفطية والبنيان الاقتصادي العالمي ، » النفط والتعاون العربي ، السنة ٤ ، العدد ٤ (١٩٧٨) ، ص ٣٤٠ .

(٤) عبد الحميد براهيمي ، ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١) ، ص ١٤٠ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٤١ .

المنافسة بين الأقطار الأعضاء فيما يتعلق بصادراتها للخارج . كما لم تنجح جهود تنسيق سياساتها تجاه السوق الأوروبية المشتركة ، حيث انفرد كل قطر بالارتباط بالسوق .

ويلاحظ كذلك بأن البرنامج الذي أعدّته اللجنة الاستشارية في عام ١٩٦٧ للتنسيق الاقتصادي الاقليمي لخمس سنوات بهدف تحقيق الاندماج الاقتصادي التدريجي من خلال تحرير التجارة الاقليمية وتنسيق اجراءات الحماية إزاء البلدان الأخرى ، وزيادة التجارة في المنتجات الزراعية ، وتوفير تسهيلات الدفع لتمويل التجارة فيما بينها ، واحداث نوع من التنسيق الصناعي فيما بينها ، يلاحظ بأنّ هذا البرنامج لم يحظَ بموافقة مؤتمر الوزراء الذي انعقد في عام ١٩٧٠[٦] .

ورغم قيام المركز المغربي للدراسات الصناعية بإعداد بعض الدراسات بهدف إقامة مشاريع صناعية مشتركة ، الاّ أنه لم يتحقق شيء من هذه الدراسات[٧] . والخلاصة ، فإن اللجنة الاستشارية تواجه ظروفاً تتسم بالركود النسبي ويستمر تواجدها بصورة شكلية وليست واقعية[٨] .

أما مجلس التعاون العربي الخليجي والذي أنشىء خلال عام ١٩٨١ فيعكس - كما سبق أن رأينا - حرص الاقطار العربية النفطية المتجاورة على تجميع طاقاتها لتحقيق مصالحها السياسية والأمنية والاقتصادية المشتركة ، مع ملاحظة أن المجلس انحصر في الاقطار العربية النفطية ذات الأنظمة السياسية والاجتماعية المتشابهة . وعليه ، فلم ينضم للاتفاقية العراق ولا أي من اليمن الشمالي او الجنوبي في منطقة شبه الجزيرة العربية ، رغم اشتراكها مع اقطار المجلس في الكثير من النشاطات التنموية خلال فترة السبعينات ، كما سبق بيانه ، في الفصل الخامس .

وتتضارب الآراء حول فكرة شبه الاقليمية في الوطن العربي بين مؤيد ومعارض لها . ويعترض بعض المفكرين العرب على فكرة تجزئة حركة التعاون الانمائي العربي الى وحدات شبه اقليمية تتشابه في أعمالها وأهدافها العامة ، نتيجة ما يمكن ان يؤدي اليه ذلك من بعثرة الجهد ومنافسة في الاتجاهات وهدر للطاقات الانمائية المحدودة ، مما يساهم ، في النهاية ، في الحد من فعالية التنظيمات شبه الاقليمية كما يؤثر على فاعلية التعاون الانمائي العربي في اطاره الاقليمي[٩] .

---

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٤٢ .

(٧) المصدر نفسه ، ص ١٤٣ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

(٩) Council of Arab Economic Unity [CAEU] and United Nations [UN], Food and Agricultural Organization FAO], «Economic Integration Organs in the Arab World and the Role of CAEU,» paper presented at: CAEU and FAO, Seminar on Agricultural Aspects of Economic Integration among Arab States, Cairo, 2-7 April 1977, p. 75.

ويدافع اصحاب الرأي المتعلق بتأييد اقامة تنظيمات شبه اقليمية للتعاون الانمائي عن نتائج التجربة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي ، سواء بين البلدان النامية بصورة عامة ، أو ما يتعلق بتجربة التعاون الإنمائي العربي ، وهي النتائج التي تشير الى ضعف فرص النجاح المتاحة لمنظمات اقليمية تضم عدداً كبيراً من البلـدان، ذات الانظمة السياسية والاقتصادية المختلفة ، والتي تختلف فيها مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويميل الباحث الى الاعتقاد بعدم خطورة قيام تنظيمات شبـه اقليمية ضمن اطـار الوطن العربي ، الذي يضم واحداً وعشرين قطراً بالاضافة الى فلسطين ، وبمساحة تبلغ ١٣٧٠٧ ألف كيلومتر مربع بنسبة ١٠,٢ بالمائة من مساحة العالم[١٠] ، وبعدد من السكان بلغ ١٦٦٧١١ ألف نسمة خلال عام ١٩٨١ وما نسبته ٣,٧ بالمائة من سكان العالم .

ولا زال الوطن العربي يتعرض لموجات متعاقبة من الخلافات السياسيـة التي تكاد تمـزق أوصـاله . وفي الـوقت نفسه يفتقـد الباحث لضـرورة تحقيق نوع من الانسجـام والتنسيق بين التوجهات شبه الاقليمية ، والتوجه العام صوب اهداف واستراتيجية التعاون الانمائي العربي ، ووفق إطار يجري تحديده ، يتولى رسم الحدود بـين هذين التـوجهين ، تلك الحـدود التي تنأى بالتعاون شبه الاقليمي من أن يصطدم او يتعارض أو يشكل خطراً على التوجه العربي الانمائي العام . ولمسألة حماية التعاون شبه الإقليمي من احتمالات تأثير القوى الكبرى المسيطرة ، وكذلك الشركات العملاقة متعددة الجنسيات أهمية خاصة في هذا المجال ، وذلك في ضوء ما ورد من تحليل في الفصل السابق[١١] .

ثانياً : الخصائص العامة المشتركة لأقطار المجلس.

هناك مجموعتان من العوامل التي يجب أن تتوافر ، وبشكل متكامل حتى يتم ضمان تحقيق تعاون انمائي فعال وتتوافر له شروط الجدوى التطبيقية .ترتبط المجموعة الأولى بضرورة تحقق الغلبة للخصائص الهيكلية المتشابهة ، وعلى صعد النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لـلاقطار

---

(١٠) المؤشرات الاقتصادية للبلاد العربية (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة والمكتب المركزي للاحصاء ، عمان) ، العدد ٣ (ايار / مايو ١٩٨٢) .

(١١) O. Badran, «Agribusiness Cooperation: A Plan for Action,» paper presented at: Symposium on Arab-European Business Cooperation, 2, Montreux, Switzerland, 29-31 May 1978, *Arab-European Business Cooperation; Partners Devélopment* **through** *Resources and Technology: Based on the Second Arab-European Business Cooperation Symposium, Montreux, Switzerland, 29-31 May 1978,* ed. by Zuhair Mikdashi (Frankfurt: Kommentator, 1978), p. 182.

الاعضاء ، تحقق الغلبة لهذه الخصائص المتشابهة على العوامل السلبية التي تدفع باتجاه التفكك بدلاً من الاتجاه نحو التكامل . بينما ترتبط المجموعة الثانية بقدرة المجال الاقتصادي ـ الجغرافي على تأمين الاستجابة لمحددات التنمية الرئيسية وتأمين متطلباتها اللازمة لتحقيق اهداف التنمية العامة المشتركة للبلدان الاعضاء .

١ ـ وبالنسبة للمجموعة الأولى ، يلاحظ بأن هناك مجموعة من العوامل التي تدفع باتجاه إنجاح التعاون وجعله ممكناً وتطبيقياً بين أقطار المجلس . تتركز هذه العوامل في تشابه الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بشكل عام بين الاقطار الأعضاء ، بالإضافة الى تحقق الاستقرار النسبي لأنظمتها . كما تعاني هذه المجموعة من مشاكل واحدة ، هي في منتهى الخطورة ، وتقف على رأسها مشكلتان هيكليتان ، الأولى مرتبطة بضعف الامكانات العسكرية والأمنية المتاحة لها وتعرضها لخطر تدخلات القوى العظمى المسيطرة في شؤونها الأمنية لتغطية الفجوة الكبرى المتحققة في هذا المجال ، وخاصة أن هذه الاقطار الخليجية تختزن في جوفها أكبر نسبة من الاحتياطي لأهم سلعة استراتيجية عرفها التاريخ الحديث (النفط والغاز) بالاضافة لأهمية موقعها الاستراتيجي بين مختلف قارات العالم . الأمر الذي يشكل قوة جذب مستمرة لاهتمامات الدول الكبرى في المنطقة[١٢] . وترتبط المشكلة الثانية باعتماد هذه الاقطار الرئيسي على سلعة ، رغم اهميتها الاستراتيجية ، ناضبة ، لذلك يفترض ان تسعى هذه الاقطار مجتمعة الى تعبئة جميع مواردها وطاقاتها المتاحة لتحقيق الهدف التنموي المشترك ، سبقت الأشارة إليه ، « اقامة قاعدة للنمو الاقتصادي التلقائي ، الآمن والحقيقي فور العبور الى مرحلة ما بعد عصر النفط »

وبالنسبة لمستويات التنمية المتحققة ، فتشير تحليلاتنا السابقة في القسم الأول إلى عدم اختلاف هذه المستويات بشكل رئيسي ، وأن المرحلة المتحققة لا زالت على أول الطريق للتنمية الحقيقية . وذلك على الرغم من وجود بعض الاختلافات ، غير الجوهرية في مستويات التنمية المتحققة، ومستويات الدخل الفردي المتحققة في كل منها والتي لم تؤدِ الى اختلافات اساسية في الهياكل الانتاجية لكل منها ، بالإضافة لملاحظة احتلال المملكة العربية السعودية لمركز اقتصادي متميز بين مجموعة هذه الاقطار ، تعكسه المؤشرات الواردة في الجدول التالي (١٢ ـ ١) .

---

(١٢) يمكن الاشارة في هذا المجال الى اعتبار منطقة الخليج إحدى اهم ركائز الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط ، كما ترجمت ذلك تصريحات واينبرغر وزير الدفاع الامريكي لمجلة الشؤون العربية الاميركية والتالي نصها : « فيما يتعلق بمجلس تعاون دول الخليج رحبت الولايات المتحدة بإقامة هذه المنظمة المهمة ، وذلك منذ ظهورها الى الوجود . هذا ويجري التعاون العسكري الامريكي مع الدول الاعضاء في تلك المنطقة ، على اسس ثنائية . . . وهكذا فإن تحقيق وتأمين مصالحنا الاستراتيجية سيقتضي ، بداهة ، جهداً طويلاً مدعوماً . . اضف الى ذلك أننا مهتمون اهتماماً عميقاً بأن تكون للدول العربية حرية إنتاج وتصدير نفطها من دون ان تتعرض لأي تهديد . . . » (كما وردت في : **الوطن العربي**، (٣٠ايلول/ سبتمبر ـ ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣)) .

جدول رقم (١٢ ـ ١)

مؤشرات الاهمية النسبية لمركز السعودية بين اقطار مجلس التعاون الخليجي

المؤشرات الاحصائية	اجمالي اقطار المجلس (١)	السعودية (٢)	نسبة (٢):(١) (٪)
المساحة (الف كيلومتر مربع)	٢٤٥٩,٦	٢١٥٠	٨٧,٤
الارض الزراعية (الف هكتار)	١١٦٢	١١١٠	٩٥,٥
السكان (بالالف ـ ١٩٨١)	١٢٤٥٢	٨٥٦٥	٦٨,٨
التجارة الخارجية (مليون دولار ـ ١٩٧٧)	٩٢٩٧٥,٧	٥٨١٢٢	٦٢,٥
الانتاج من النفط (الف برميل يومياً ـ ١٩٨١)	١٣٢١٥	٩٨٢٧	٧٤,٤
الاحتياطي من النفط (مليار برميل)	٢٧٣,٩	١٦٧,٨	٦١,٣
الانتاج من الغاز (مليون متر مكعب ـ ١٩٨١)	٨٨٨٩٦	٥٤٠٨٢	٦٠,٨
احتياطي الغاز [أ] (مليار متر مكعب)	٧٠٠٣,٣	٣٣٤٥,٦	٤٧,٨
ايرادات النفط المتراكمة(١٩٧٣ـ ١٩٨٠ بالمليون دولار)	٤٩٢٩٨٣	٣٢٤٨٨٤	٦٦
الاصول المالية[ب] (مليار دولار ـ ١٩٨٠)	١٠٦,٩	٩٤,٤	٨٨,٢
الاحتياطي من العملات الاجنبية[ب] (مليار دولار ـ ١٩٨٠)	٣١,٥	٢٣,٤	٧٤,٣

(أ) تقديرات عام ١٩٨١ .

(ب) في كانون الاول / ديسمبر .

المصدر : احتسبت من : جداول عدة واردة في هذا الكتاب .

تميل العوامل المذكورة أعلاه إلى انجاح جهود التعاون الانمائي لهذه المجموعة من البلدان ، والتي أيدتها تجربة تعاملها مع كل من منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) ومنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط (أوابيك) ، كما تؤيد ملامح التجربة الجارية للتعاون الانمائي ، كما جرى عرضها في الفصل الخامس امكانات نجاح هذه المجموعة في هذا التوجه . وذلك بغض النظر عن نطاق ومدى الفائدة الاقتصادية التي يحققها لها التعاون في دائرته شبه الاقليمية ،وعليه فإن اساس النجاح مرهون ، في رأينا في تبني منهاج التعاون بشروطه المتكاملة التي سيجري تحديدها في سياق التحليلات اللاحقة . ويبلور احد المفكرين الاطار الموافق للتعاون الانمائي بين مجموعات تضم البلدان النامية في قوله التالي :

« يمكن تنفيذ برنامج الاعتماد الجماعي على الذات بين مجموعات الدول النامية التي تتمتع بميزة الموقع الجغرافي (geographical proximity) ، وبين الدول التي تتشابه في مستويات التنمية المتحققة لها ، والمشاكل التي تواجه البلدان المنتجة لسلع متشابهة . او تلك المجموعات التي تواجه مشاكل عامة حادة تلقي بثقلها عليها جميعاً ، كمشكلة مواجهة اعباء خدمة الدين العام »[١٣] .

(١٣) CAEU and FAO, «Economic Integration Organs in the Arab World and the Role of CAEU,» p. 75.

٢ ـ أما ما يتعلق بمجموعة العوامل الثانية التي تقف محدداً للآفاق المتاحة لنتائج التعاون الانمائي ، وهي المجموعة التي تستلزم تميز أي نظام للتعاون يجدر تبنيه انطلاقاً منها ، فيمكن ملاحظتها من النقاط التالية :

أ ـ بينما تقف مجموعة اقطار المجلس على رأس قائمة دول العالم فيما يتعلق بمستويات الدخل الفردي الذي حققته اقتصادياتها ، بالمعنى النقدي لهذهِ المؤشرات ، فإنها تعتبر ، في الوقت نفسه ، من افقر بلدان العالم في مواردها الطبيعية والبشرية (يراجع القسم الاول) .

ب ـ تعتبر انجازات التنمية المتحققة في هذه المجموعة متواضعة جداً اذا ما جرى تقويمها على ضوء المفهوم الحقيقي للتنمية ومؤشراتها التي سبقت الإشارة اليها .

جـ ـ تعتبر نسبة المدخلات الأجنبية في النشاطات الانمائية لهذه المجموعة شبه الاقليمية واحدة من أعلى النسب وأكثرها تطرفاً بين المجموعات الأخرى ، كما تعكسه المؤشرات المتعلقة بعلاقاتها الاقتصادية الدولية ، (تم تحليل ذلك في الفصل السابع) ويترتب على ذلك ضرورة معالجة موضوع التعاون شبه الاقليمي بحذر ودقة متناهية ، والا انقلب هذا التعاون الى تعاون مهدر للطاقات بدلاً من تعبئتها بشكل بنّاء .

د ـ تختلف هياكل هذه المجموعة شبه الاقليمية عن أي مجموعة عربية أو نامية أخرى ، على الرغم من مواجهتها لمشاكل عامة مشتركة . فعلى سبيل المثال أمكن تحقيق التكامل الاقتصادي بين مجموعة منطقة التجارة الحرة لبلدان أميركا اللاتينية (LAFTA) فقط من خلال التعبئة القصوى لإمكانات الاستثمار الاجنبي الخاص لديها ، والاستفادة من دور رئيسي للقطاع الخاص على حساب الدور الثانوي للقطاع العام واستخدام ادوات السياسة التجارية لخدمة أغراض التكامل . بينما لا ينطبق أي من هذه العوامل على الظروف المتعلقة ببلدان مجلس التعاون العربي الخليجي واحتياجاته الانمائية[١٤] .

هـ ـ تقف محدودية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة على رأس العوامل التي تحد من امكانات توسع القاعدة الانتاجية لأقطار المجلس ، والتوسع في برامج التنمية الصناعية والزراعية ، خارج دائرة مجمعات الصناعات البتروكيمائية الجاري تنفيذها ، ويبدو أن هذا الوضع يجعل من فرص التعاون الانمائي ، وخاصة في جانبها الانتاجي ، محدودة ضمن الاطار شبه الاقليمي ، ونستذكر هنا تحليلات الفصلين التاسع والعاشر حول دوافع التعاون الخليجي ضمن الدائرتين العربية والدولية . لذلك ليس من المصلحة المبالغة في التوقعات المتعلقة بنتائج التعاون الانمائي ضمن الدائرة الخليجية شبه الاقليمية . وعلى أي نظام للتعاون الإنمائي يجري تصميمه أن يأخذ ذلك في الاعتبار .

---

(١٤) انظر القسم الاول من هذا الكتاب .

والخلاصة ، بينما تقف عوامل المجموعة الأولى كقوة جذب دافعة لإنجاح التعاون بين مجموعة الاقطار العربية الخليجية ضمن الاطار شبه الاقليمي ، فإنّ المجموعة الثانية من العوامل التي سبقت الاشارة إليها ، تدفع باتجاه توسيع المجال الحيوي (الاقتصادي ـ الجغرافي) للتعاون اذا ما أريد لهذا التعاون ان يصيب القطاعات الانمائية ذات الطبيعة الاستراتيجية .

ننتقل الآن الى تقويم الجدوى التطبيقية لمنهاجي التعاون المحددين سابقاً بالنسبة لأقطار المجلس .

ثالثاً : جدوى تطبيق المنهاج التجاري للتعاون الانمائي

ترتبط الجدوى التطبيقية لمنهاج التعاون الانمائي ونظامه المقترح بقدرته على تسهيل عملية التعبئة الاقتصادية المزعومة بأدوات التعبئة السياسية والاجتماعية والثقافية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة لحركة التنمية ، ذات التوجه شبه الاقليمي و / أو الاقليمي و / أو الدولي . وترتبط عملية انجاز هذه المهمة بمجموعة من العوامل المتشابكة ، التي تشتمل على طبيعة الهيكل الاقتصادي والنظام الاقتصادي السائد ، وطبيعة الدور الذي يقوم به كل من القطاع العام والخاص وأهميته ، وهيكل العلاقات الاقتصادية والتجارية شبه الاقليمية والاقليمية والدولية وأهميتها النسبية ، بالاضافة الى مستوى التنمية المتحقق وطبيعة المشاكل الهيكلية التي تواجهها .

ومن حيث المبدأ ، يلاحظ بأن الفكر الاقتصادي المتعلق بالتكامل الاقتصادي يقرر على أنه :

« كلما صغر حجم التجارة الخارجية للدول التي يجمعها اتحاد جمركي ، وذلك مع الدول التي تقع خارج نطاق الاتحاد ، كلما صغر حجم الأثر المتعلق بتحويل التجارة (Trade diversion) . وترتبط عملية تحقيق الفائدة من التكامل أو عدم تحقيقها بالميزان الناجم عن الفرق بين الأثر المتعلق بخلق التجارة (Trade creation) والاثر المتعلق بتحويل التجارة »[(١٥)] .

ونظراً للأهمية الكبرى لعلاقات أقطار مجلس التعاون الخليجي التجارية الخارجية ، كما سبق بيانه ، وذلك بالمقارنة مع أهميتها للتجارة فيما بينها ، فإن ذلك يعني كبر الأثر المتعلق بتحويل التجارة . ومن ثم يميل هذا الوضع الى إضعاف الحجة العلمية المتعلقة بتبني المنهاج التجاري للتعاون من خلال إقامة الاتحاد الجمركي مثلاً . يضاف الى ذلك عدم توقع مساهمة الاتحاد الجمركي في تنمية العلاقات التجارية بين اقطار المجلس ، وذلك لأن هيكل علاقاتها التجارية الحالية وأنظمتها التجارية تتسم بالميل نحو الحرية ، فلم تعرقل نموها أية قيود جمركية أو إدارية فيما

---

(١٥) CAEU and FAO, «Obstacles Facing Agricultural Integration in the Arab Countries,» paper presented at: CAEU and FAO, Seminar on Agricultural Aspects of Economic Integration among Arab States, Cairo, 2-7 April 1977, p. 4.

بينها ، كما سبق بيان ذلك في الفصل السابع . وانما يعود ضعف هيكل العلاقات التجارية شبه الاقليمية الى ضعف هياكلها الاقتصادية التي تقوم بإنتاج المنتجات الأولية نفسها وتدنّي مستوى تنميتها الصناعية .

وبالرجوع إلى نتائج التحليل الذي أُجري في الفصل السابع نعيد بيان المؤشرات التي تعكس ضعف قدرة القاعدة التجارية للتعاون على توليد التأثير التنموي المرغوب لهذه المجموعة من الاقطار .

١ ـ سجلت التجارة بين اقطار المجلس ما نسبته ٣,٩ بالمائة فقط من اجمالي تجارتها الخارجية خلال عام ١٩٧٧ .

٢ ـ بلغت نسبة الصادرات الموجهة الى السوق شبه الاقليمية (مجموع الاقطار الستة) ٢,٩ بالمائة من اجمالي صادراتها العالمية .

٣ ـ بلغت نسبة الواردات ذات المصدر شبه الاقليمي ٦ بالمائة فقط من اجمالي واردات هذه المجموعة من دول العالم . كما تتكون تركيبة السلع المتبادلة بين هذه الاقطار في معظمها من سلع ، هي أصلاً مستوردة من خارج السوق شبه الاقليمي . ويمكن التأكيد على عدم ارتباط النمو الذي يتحقق في التجارة شبه الاقليمية بالنمو الاقتصادي الذاتي لهذه الاقطار من خلال المثل المتعلق بالمملكة العربية السعودية . فمعظم واردات السعودية من بقية اقطار المجلس ، هي أصلاً سلع مستوردة من الخارج ، ويعود ذلك للأسباب التالية[١٦] :

١ ـ تاريخ العلاقات التجارية بين السعودية وبعض أقطار المجلس .

٢ ـ ضعف القدرة الاستيعابية للموانىء السعودية ، فيما يتعلق بالواردات .

٣ ـ رغبة الشركات الشاحنة في التعامل مع الموانىء التي تتوافر لها إدارة كفؤه وتسهيلات جيدة .

٤ ـ تركز الكثير من شركات التجارة والشحن والتأمين وبشكل جيد في أقطار المجلس الأخرى ، مما يشجع التجار السعوديين على التعامل معها .

٥ ـ استيراد منتجات البلدان التي لا تقيم معها السعودية علاقات تجارية عن طريق اقطار المجلس الأخرى .

٦ ـ نقص وعدم كفاية المعلومات المتوافرة لدى التجار السعوديين .

يعكس كل ذلك ضعف الطاقة الانتاجية لأقطار المجلس ، وعليه ، فإن هذه الاقطار في حاجة الى خلق فرص التبادل التجاري ، وليست في حاجة الى تحرير التجارة الحالية .

---

(١٦) Badran, «Agribusiness Cooperation: A Plan for Action,» p. 182.

وفيما يتعلق بمستوى التنمية المتحقق وآفاقها المتاحة يمكن ان نلاحظ الجوانب التالية ، والتي لا تؤيد تبني المنهاج التجاري للتعاون :

١ ـ الضعف الخطير لقاعدة التنمية الزراعية ، الأمر الذي يحد ، وإلى حد كبير ، من فرص تنمية التجارة في المنتجات الزراعية والغذائية ، رغم توافر بعض الفرص للتجارة في الأسماك .

٢ ـ تركيز استراتيجية التصنيع على الصناعات القائمة على التصدير والموجهة للأسواق الخارجية .

٣ ـ وفيما يتعلق بالصناعات الإحلالية فهي مصممة لمواجهة احتياجات السوق المحلي في كل منها .

٤ ـ لا يتوافر عنصر التكامل سواء فيما يتعلق بالنشاطات الانتاجية الحالية او ما تتيحه الهياكل التجارية لهذه البلدان في الوقت الراهن .

ولا يخفى ، في ضوء تحليلاتنا في الفصل السابق،أن المنهاج التجاري يتسم بشمولية التوجه ، كما يستلزم هذا المنهاج اتخاذ اجراءات عامة مشتركة في ميادين عدة تتعلق بالتجارة فيما بينها . وفيما يتعلق بتجارتها الخارجية مع الاقطار الأخرى ، وذلك يعني بالضرورة تبني سياسات الحماية الجمركية وتنسيق السياسات المالية وحركة عوامل الانتاج والسياسات المتعلقة بالأسعار .

بينما يتميز المنهاج القائم على قاعدة التوجه التنموي بقدرته على استبعاد بعض أجزاء من الاقتصاديات الوطنية والتركيز في الوقت نفسه على تلك القطاعات والنشاطات ذات الأهمية الاستراتيجية للتنمية . ولا يستلزم هذا التوجه ، بالضرورة ، شمول جميع النشاطات الانمائية ضمن حركة التعاون ، رغم أنه يشجع ، وبصورة تدريجية ، على شمولها .

وفيما يتعلق بالهيكل الاقتصادي والنظام المتبع ، يلاحظ بأن المنهاج التجاري الشامل يستند أصلاً الى قاعدة حرية المنافسة وتأثير قوى السوق الحر في البلدان الأعضاء في السوق المشتركة على زيادة كفاية الأنتاج وامكانات التخصص في الصناعة والنشاطات الأخرى للاقطار الاعضاء ، وهذا ما يناسب الاقطار المتقدمة اقتصادياً والتي حققت فيها التنمية الصناعية مرحلة متقدمة مع توافر العدد الكافي من رجال الاعمال الرّواد والقادرين على استغلال الفرص التي تتيحها عملية توسيع الاسواق .

ويختلف الوضع فيما يتعلق بالبلدان النامية ، وينطبق هذا الوضع بشكل خاص على أقطار المجلس ، والتي يقف القطاع العام فيها كمحرك أساسي لحركة التنمية من خلال سيطرة الدولة على ايرادات النفط وتخطيطها أو برمجتها للتنمية فيها . بينما يتميز القطاع الخاص فيها بتردده وعدم جرأته على ارتياد مجالات استثمار المنتج في إطار السوق شبه الاقليمي ، علماً بأن القطاع الخاص في الأقطار العربية الخليجية سجل نجاحاً ملحوظاً في السوق الدولية من خلال استثماراته الريادية فيها .

والخلاصة ، تشير التحليلات المذكورة أعلاه ، إلى عدم قدرة هذا المنهاج التجاري على احداث تغييرات هيكلية في الجسد الاقتصادي للأقطار الأعضاء ، رغم ان مثل هذه التغييرات الهيكلية والمرتبطة بهدف تحقيق قاعدة الانطلاق نحو التنمية الحقيقية ، ذاتية التوليد في عهد ما بعد النفط ، قد تستلزم اللجوء الى بعض أدوات السياسة التجارية ، وانما كعنصر مساعد في نظام التعاون المنتج ، وليست باعتبارها محور هذا النظام .

رابعاً : منهاج التوجه التنموي

١ ـ التعاون أم التكامل ؟

حذر الكثير من الدراسات من الآثار السلبية لأي نظام للتكامل الاقتصادي ، يتم تصميمه قبل نضج وتأمين الظروف المناسبة لتطبيقاته أو لدى صياغته في ضوء اهداف متطرفة الطموح . وعليه فإن استخدام اصطلاح التكامل قد يكون مضللاً ، وخاصة أنه يظهر ، وبشكل غير واقعي ، كثيراً من المزايا التي يحققها ، والآفاق التي يفتحها للدول النامية . وقد انعكس ذلك على عدد من الأنظمة التكاملية التي جرى تطبيقها في افريقيا ، آسيا ، والبحر الكاريبي وفي امريكا اللاتينية ، التي تعايش أزمات جدية وبدرجات متفاوتة من ركود لنشاطاتها التعاونية ومرورها عبر مرحلة التفكك (disassociation)(١٧) . كما شهد الوطن العربي الكثير من النكسات المتعلقة بهذا التوجه وسبق بيان ذلك في الفصل السابق والفصل السادس .

وعليه ، يبدو أن الترتيبات التي تكون مجدية للتطبيق على اوضاع أقطار المجلس لا بدّ من أن تكون ذات طبيعة انمائية جزئية وليست شاملة ، وقائمة على عنصر التجربة والانتقال التدريجي من مرحلة للتعاون لأخرى ، ولكن ليس وفق المراحل المعروفة في عملية التكامل الاقتصادي الشامل .

ففي المراحل الأولى للتعاون ، تكون الاقطار الأعضاء أقل رغبة في التنازل عن أي جزء من سيادتها ، كما تتهيب من تعدد التزاماتها وتشابكها . وهذا الوضع يتعمق في حالة التطبيق على الاقطار العربية الخليجية لسببين رئيسيين : الأول يرتبط بالروح العشائرية (Tribalism) التي لا زالت قوية في هذه الأقطار ، والتي تقف في وجه أي محاولة للالتزام الصارم للمجموعة . بينما يرتبط السبب الثاني بالعامل النفسي والناجم عن الشعور المتحقق بخوف الاقطار الأصغر من سيطرة الاقطار الأكبر . ويمكن التأكيد على تحقق هذه الحالة في اقطار المجلس ، فالسعودية تعتبر القطر الأكثر قوة وتأثيراً على بقية الاقطار الأعضاء ، وتمكنها من ذلك مجموعة المؤشرات الواردة في الجدول السابق رقم (١٢ ـ ١) ، بالاضافة الى بروز قوة الكويت بعد السعودية نتيجة اسبقيتها في تجربة التنمية وقوتها المالية ، وهذا الوضع يخلق حالة من الشك بين الاقطار الأخرى وهذين

---

(١٧) CAEU and FAO, «Economic Integration Organs in the Arab World and the Role of CAEU,».

القطرين . ولوحظ ذلك في رفض سلطنة عُمان التوقيع على أي اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع المملكة العربية السعودية أو أي بلد آخر[١٨] .

كما لا يتوقع أن تبدي حكومات أقطار المجلس استعداداً للتنازل عن سيادتها لأي سلطة شبه اقليمية او اقليمية ، وخاصة أن حجم علاقاتها الاقتصادية والمالية مع الأقطار الأخرى خارج الدائرة شبه الاقليمية يعتبر من الكبر بالمقارنة مع حجم علاقاتها فيما بينها الى المدى الذي لا ترغب معه هذه المجموعة في التضحية بتلك العلاقات الدولية أو المساس بها بشكل رئيسي لحساب العلاقات الاقتصادية شبه الاقليمية ، وقد دفعت هذه العوامل الكثير من الدول النامية لتفضيل منهاج التعاون الانمائي الجزئي والاستكشافي بدلاً من برنامج التكامل الشامل .

إن حداثة استقلال اقطار المجلس وتجربتها في التعاون الانمائي تدفعانها باتجاه تفضيل النظام الجزئي الذي يؤمن عنصر التعلم من خلال التجربة ، التي يتم من خلالها وضوح مزايا التعاون وإنجازاته القطاعية . وعليه ، فهي كغيرها من الدول النامية ، تُؤْثر التحرك الحذر ، الذي فرضته نتائج التجارب القاسية لكثير من الدول النامية التي سجلت فشل مشاريعها التكاملية . وعليه فان المواصفات نفسها التي تم استنتاجها في الفصل السابق لمنهاج التعاون الانمائي بين الدول النامية تنطبق على وضع اقطار مجلس التعاون وهي كما يلي : « **منهاج التعاون المستند الى قاعدة التوجه التنموي الجزئي والمبرمج وفق آفاق تكاملية** » .

أما الآفاق التكاملية فهي تعني ان إجراءات ومشروعات التعاون وسياساته وأدواته لا ينبغي أن تكون تركيبة مؤقتة ، ولكن عليها أن تفرز آثاراً تكاملية متدرجة وتساهم في الوقت نفسه في الانتقال الى مراحل أكثر شمولية ومتقدمة في مجالات التعاون الانمائي . كما يسمح هذا المنهاج باستخدام أدوات السياسة التجارية وغيرها من السياسات لخدمة مشاريع ونشاطات التعاون الجزئي كتحرير التجارة وحركة انتقال عوامل الانتاج وغيرها من أدوات السياسة المالية والاقتصادية . ووجود بعض الاختلافات المحدودة في مستوى التنمية المتحققة في بلدان المجلس تؤيد تبني مشروع التعاون الذي يوفر عنصر الحذر وضمان تحقيق التوازن في المنافع والأعباء الناجمة عن هذا التعاون . بالاضافة لفتح المجال لاستفادة جميع الاجهزة الرسمية والشعبية والعلمية من نتائج التجربة التي تعتمد المرحلية .

٢ ـ تخطيط أم برمجة التعاون ؟

تستند فكرة التنسيق الشامل لخطط التنمية في أي نظام للتعاون الانمائي الى قاعدة نظرية قوية ، مؤداها أن النشاطات الرئيسية للتعاون يتم معالجتها بكفاية ويمكن تأمين عدالة توزيع المنافع والتكاليف الناجمة عن التعاون ، بالإضافة لشمول التعاون لجميع القطاعات المتصلة بنشاطات

---

(١٨) Badran, Ibid.

التعاون . ورغم ذلك ، فإن دروس التجارب المتعلقة بالتعاون الانمائي في البلدان النامية ، كما سبق تحليلها ، بالاضافة لطبيعة الظروف المحيطة بالتخطيط الانمائي في بلدان مجلس التعاون الخليجي ، تميل الى تبرير التخطيط الجزئي ، او برمجة النشاطات التي تخضع للتعاون الانمائي . وتوضح هذه النتيجة الحقائق التالية :

أ ـ لا تتوافر القدرة الفنية اللازمة للتخطيط الشامل في اقطار المجلس[19] في ضوء الاعتبارات التالية :

(١) تتسم عملية إنجاز التخطيط متوسط وطويل الأجل في هذه المجموعة بالضعف العام .

(٢) تواجه هذه الأقطار مشكلة في تنفيذ خطط التنمية المعتمدة لديها ، حيث لم تصل بعد الى مرحلة الالتزام الجدّي بخططها المقررة ، بالإضافة الى ضعف القدرة على متابعة تنفيذها .

(٣) تواجه أقطار المجلس مشكلة ضعْف إدارة التنمية ، بدءاً من عملية إعداد الخطط وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية المتعلقة بها ، وانتهاءً بضعف اجهزة وأعمال الإشراف على تنفيذ وإدارة المشروعات الانمائية .

(٤) عدم كفاية قاعدة المعلومات والإحصاءات اللازمة لإنجاز عملية التخطيط الشامل .

(٥) يستثنى القطاع الخاص ، وكذلك بعض القطاعات المهمة كقطاع الاستثمارات الخارجية من خطط بعض الأقطار كالكويت والسعودية .

تؤكد الحقائق المتعلقة بإطار التخطيط القومي للتنمية في اقطار المجلس على ضعف الاطار الحالي ، ومن ثم يجب أن تستحوذ عملية تطويره وتمتين قاعدته على الأولوية من أجل تحسين مستوى معالجة التنسيق المطلوب لمشروعات ونشاطات التعاون ، حتى على المستوى القطاعي أو الجزئي .

ب ـ تميل الاعتبارات العملية المتعلقة بجدوى التعاون الانمائي الى عدم ربط جهد التعاون بضرورة تحقيق التنسيق الشامل لجميع قطاعات التنمية وتحقيق الانسجام بين جميع أهدافها ، وتؤكد في الوقت نفسه على ضرورة الشروع في التركيز على بعض القطاعات أو النشاطات ذات الاهمية الاستراتيجية وتستهدف إحداث تعديلات هيكلية في الاقتصاد الوطني للاقطار الأعضاء . وتعتبر المناقشة التالية التي أثارها الاقتصادي ديل (Dell) ، والمتعلقة بالموقف في دول أميركا اللاتينية ، منطقية ضمن هذا التوجه :

« من الخطأ الانتظار الى أن يتم تحقيق التعاون في تحقيق التناسق الكامل بين مجموعة الأهداف المحددة لجميع

---

(١٩) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب .

قطاعات التنمية ضمن اطارها الشامل . فمن المفضل ، والى حد كبير الشروع في تحديد أهداف القطاعات ذات الطبيعة الاستراتيجية وتبني الوسائل اللازمة لتحقيقها »[٢٠] .

كما يلاحظ أن بعض الدوائر الخليجية المسؤولة قد وعت هذه المشكلة ، حيث اشار عبد اللطيف الحمد وزير المالية الكويتي السابق الى ضرورة اتباع الواقعية في منهاج التعاون الاقليمي ، وأوضح بأن المطلوب ليس تنسيق الخطط الاقتصادية ، وانما تقوم الحاجة الى خلق فرص التعاون[٢١] .

وعلى الرغم من ضعف الاطار العام للتخطيط القومي في أقطار المجلس ، الاّ أنه يمكن لهذه المجموعة ان تشرع في تبني منهاج البرمجة أو التخطيط الجزئي لبعض أوجه النشاط او القطاعات الحيوية بدلاً من الانتظار لحين استكمال الاطار اللازم لتنسيق الخطط الشاملة . ويمكن تنفيذ ذلك بتشكيل اللجان القطاعية المتخصصة واشراك اجهزة التخطيط معها في اعمالها[٢٢] .

وهكذا ، فإنّ اسلوب التعاون التخطيطي ينبغي ان يتسم بالواقعية نفسها التي يتسم بها منهاج التعاون الانمائي المقترح . وهو التعاون القائم على اساس « برمجة التعاون الانمائي الجزئي » .

خامساً : المنهاج المقترح لأقطار المجلس / خلاصة

والخلاصة ، يمكن بلورة منهاج التعاون المقترح لأقطار المجلس ، والذي يتسم بالجدوى التطبيقية ، في ضوء التحليلات الواردة أعلاه ، فيما يلي :

« التعاون المبرمج ، المستند الى توجه تنموي بطبيعته وآفاقه التكاملية » .

وبالرغم من أن أهداف هذا التوجه هي بطبيعتها معتدلة وتتركز حول مجالات أو مشروعات محددة يجري اقرارها لفترة قصيرة أو متوسطة الأجل ، ولكن يجب أن تتم بلورتها ضمن توجه تنموي يخدم اهداف التنمية في المدى الطويل ، كما يخدم في الوقت نفسه مسيرة التعاون الانمائي بين الاقطار الأعضاء .

يتعارض مثل هذا التوجه مع نظرية السوق المشتركة[٢٣] التي لا زال الكثير من رجال الفكر الاقتصادي أو من المسؤولين الاقتصاديين في أقطار المجلس يطالبون بتبنيها . وعلى سبيل المثال

---

(٢٠) انظر الفصلين الاول والثالث من هذا الكتاب .

(٢١) K.T. Ali, «Food Security and the Joint Arab Effort,» in: *Sources and Problems of Arab Development* (Kuwait: Organization of Arab Petrleum Exporting Countries [OAPEC], 1980), p. 88.

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ٩٠ .

(٢٣) المصدر نفسه .

يطالب اسكندر النجار بتطبيق الاتحاد الاقتصادي (Economic union) على اقطار الخليج العربية الخمسة (أعضاء مجلس التعاون باستثناء السعودية) . ومع اعترافه بعدم مناسبة المنهاج التجاري لظروف هذه المجموعة ، الاّ أنه يطالب بإقامة ذلك الاتحاد الاقتصادي ، والذي هو بطبيعته يأتي كآخر مراحل التكامل الاقتصادي الشامل والقائم على المنهاج التجاري للتعاون [٢٤] .

وقد لاحظ الباحث تبني مجلس التعاون العربي الخليجي المنهاج نفسه القائم على اساس اقامة الاسواق المشتركة ، وذلك كما ترجمته الاتفاقية الاقتصادية - الواردة في الملحق رقم (١) - التي جرى إقرارها من قبل اقطار المجلس - كما ورد في الفصل الخامس .

وبالرغم من اشارة الاتفاقية الى ضرورة التعاون في جميع قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى المسائل الأمنية المشتركة ، الاّ أن الاتفاقية لم تحدد برنامجاً للأولويات المتعلقة بهذه المسائل . كما تعكس عملية تبني هذه الاتفاقية ، استمرار التوجه. غير المستند الى تحليل أبعاد تطبيق مشروع السوق المشتركة وجدواه التطبيقية ، وقد أوضحت تحليلاتنا السابقة عدم جدوى هذا المنهاج او التوجه . كما يلاحظ المراقب لما يصدر من تصريحات عن الدوائر المسؤولة في المجلس شيئاً من عدم الوضوح القاطع تجاه هذه المسألة . ويمكن الاستشهاد في هذا المجال بالتصريحات التي أدلى بها الدكتور عبد الله القويز الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في مجلس التعاون الخليجي ، وذلك في مقابلة مع صحيفة البيان الصادرة في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة . فعندما سئل عن احتمال أن تحذو أقطار مجلس التعاون الخليجي تجربة السوق الأوروبية المشتركة من خلال الاتفاقية الاقتصادية لأقطار المجلس وانشاء سوق خليجية مشتركة اجاب بقوله :

« لا نريد ان نتبع السوق الاورويبه المشتركة لأنها معقدة واجراءاتها طويلة وتسود المنافسة بين بلدانها »؟[٢٥] . وفي الوقت نفسه عاد ليؤكد على اتباع المجلس للنظام القائم على المنهاج التجاري نفسه عندما ذكر انه :

« تجري الدراسة لاقامة جدار جمركي موحد تجاه العالم الخارجي ، على طريق تطبيق الاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس »[٢٦] .

وتجدر الاشارة ، في هذا المجال ، الى أن الندوة التي خصصت لمناقشة « الفكر الاقتصادي الوحدوي وتعثر مسيرة الوحدة » ، والتي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية قد توصلت إلى تأييد نتائج تحليلاتنا السابقة والمتعلقة بفشل مدخل تحرير التبادل التجاري في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

---

(٢٤) المصدر نفسه ، ص ٩٠ - ٩١ .
(٢٥) المصدر نفسه ، ص ٩١ .
(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٩١ .

ونشير فيما يلي إلى كلمات الدكتور محمود عبد الفضيل في هذه الندوة[٢٧] :

« ولكن الفكر الاقتصادي العربي آنذاك ، عند تأسيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وانشاء السوق العربية المشتركة ، كان اسير التقليد لتجربة السوق الأوروبية المشتركة ، ففي قضية مدخل تحرير التبادل التجاري لم يكن الفكر الاقتصادي في الحقيقة فكراً عربياً خالصاً ، بل كان مقلداً لتجربة السوق الأوروبية المشتركة ، ولهذا اكتشفنا بعد مدة أن المدخل المذكور لم يكن المدخل الصحيح » .

وهكذا فلا زال خطر تكرار الخطأ نفسه في التقليد يهدد منهاج وأسلوب تحقيق التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي .

ويعتقد الباحث بتوافر الحاجة الى اعادة النظر في المنهاج الذي تبنته الاتفاقية الاقتصادية لأقطار المجلس ، وإعادة النظر في اولويات التعاون الانمائي ، وتحديد تلك النشاطات أو القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية في تحقيق الهدف التنموي المشترك لبلدان المجلس التي سبقت الاشارة إليه . كما يعتقد الباحث بجدوى تحديد أسس التعاون وفق المنهاج الثلاثي Trilateral Approach الذي تم الوصول إليه في تحليلاتنا السابقة في القسم الثالث وذلك اذا ما أريد لهذا التعاون أن يكون واقعياً محققاً الفائدة من تجارب الدول الأخرى ، وخاصة النامية ، وفي الوقت نفسه يحقق الاندفاعة الحقيقية صوب بناء قاعدة الانطلاق الذاتي للتنمية الحقيقية والآمنة خلال مرحلة ما بعد عصر النفط .

ننتقل الآن الى تحديد الملامح العامة لفرص التعاون المتاحة ، آخذين في الاعتبار طبيعة المنهاج المقترح أعلاه ، وطبيعة المرحلة المتحققة في حركة التعاون الانمائي الجارية بين اقطار المجلس من ناحية ثانية .

---

(٢٧) « ندوة المستقبل العربي : الاقتصاديون العرب وتعثر مسيرة الوحدة ،» ادارها وليد قزيها ، المستقبل العربي ، السنة ٢ ، العدد ١٢ (شباط / فبراير ١٩٨٠) ، ص ١٤٢ .

الفصل الثالث عشر

آفاق التعاون الانمائي والأسس المتعلقة بجدواه التطبيقية

مقدمة

نعرض في هذا الفصل الآفاق المتاحة للتعاون الانمائي بين اقطار المجلس في دائرته شبه الاقليمية ، مع عدم اغفال الحاجة المكملة لبعض النشاطات التعاونية التي تؤمنها الدائرتان الاقليمية والدولية .

وينطلق تحليلنا للآفاق المتاحة للتعاون من طبيعة المنهاج الذي جرى اقتراحه في الفصل السابق بمواصفاته العامة المتكاملة من ناحية ، كما ينطلق هذا التحليل من واقع التعاون الجاري في بعض نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الحيوية ، ومن ثم يحدد الاتجاهات العامة التي يقترح ان ينطلق صوبها هذا التعاون في المرحلة القادمة من ناحية أخرى . كما يعالج هذا الفصل بعض المسائل المهمة التي تمس استراتيجية التعاون الانمائي وآفاقه المتاحة في الدائرتين العربية والدولية .

وسنبدأ هذا الفصل بالاشارة الى بعض الجوانب المهمّة ذات الطبيعة الانمائية الاستراتيجية ، والتي يفترض ان تندمج بصورة عفوية ضمن جسد التعاون الانمائي لأقطار المجلس . ومما يجدر التأكيد عليه ، اننا لا نقصد إجراء مسح شامل لفرص التعاون الانمائي وأولوياته ، في هذا الفصل ، ولكن سينصب اهتمامنا على الاتجاه العام الذي يفترض ان تتخذه حركة التعاون الانمائي ، مستشهدين ببعض القطاعات والنشاطات المهمة ، من زاوية إحداث التغييرات الهيكلية المهمة في الجسد الاقتصادي الخليجي من أجل تحقيق التنمية الحقيقية .

أولاً : مفاهيم مرتبطة بآفاق التعاون الانمائي

أفرزت حركة التنمية المعاصرة في بلدان المجلس مجموعة من المفاهيم الأساسية التي يفترض أن يتمحور حولها أي جهد للتعاون الانمائي ، باعتبارها تصب في قلب الهدف التنموي لإقامة

القاعدة التي من شأنها أن تجعل عملية التوليد الذاتي للنمو الحقيقي مسألة محققة ، وذلك فور العبور الى مرحلة ما بعد النفط . ونشير الى هذه المفاهيم الأساسية فيما يلي :

١ ـ دور القطاع المصرفي وأزمة سوق المناخ بالكويت

أ ـ أهمية القطاع المصرفي

يعتبر القطاع المصرفي بمنزلة القطاع الرائد والمرشح لقيادة جهود التعاون الانمائي كافة ، وفق المنطلق المحدد في مواصفات المنهاج الذي تم اقتراحه لهذا التعاون ، أي المنهاج الذي تتكون ارضية مجالِهِ الحيوي (الاقتصادي ـ الجغرافي) من ثلاث دوائر رئيسية : الدائرة شبه الاقليمية والدائرة الاقليمية والدائرة الدولية ، كما يتخذ في جانبه الآخر ذلك الشكل من اشكال التعاون المعبأة لخدمة أهداف انمائية محددة ، ذات طبيعة استراتيجية ضمنَ حركة التغيير التنموي الهيكلية المطلوب إنجازها .

تَرتبط المؤشرات المؤدية الى هذا الاستنتاج المتعلق ببروز إمكانية قيام هذا القطاع بالدور الرائد ، بكونه يمثل عملية التحويل المكثف لمورد النفط والغاز ، أثناء المرحلة الانتقالية الجارية (بين عهد ما قبل النفط وما بعده) من أصل طبيعي في باطن الأرض إلى أصل نقدي يتسم بالوفرة النسبية بالمقارنة مع بقية عوامل الانتاج المتاحة . يضاف الى ذلك أن الايرادات التي تحققها استثمارات القطاع المالي سواء ما يتعلق منها بالاستثمارات المالية (Placements) قصيرة الأجل أم الاستثمارات الانتاجية الطويلة الأجل .

بدأت هذه الايرادات تحتل دوراً رئيسياً ومتصاعد الأهمية باستمرار ، كبديل للإيرادات الناجمة عن النفط ، وذلك كما أظهرته تحليلات موازين مدفوعات الاقطار الأعضاء في المجلس (الفصل السادس) .

يضاف الى ذلك العديد من التطورات الايجابية المتسارعة التي شهدها هذا القطاع ، سواء على المستوى الوطني ، أو على المستوى الاقليمي الذي انعكس في بروز الكويت كسوق مالية ، وبروز المملكة العربية السعودية كسوق مالية متخصصة في نشاطات التمويل القائمة على أسس الاقتصاد الاسلامي والذي تتسع دائرة انتشاره وباطّراد . وتخصص البحرين كسوق نقدية اقليمية ، وبخاصة من خلال نشاطات مصارف « الأُفشور » (Off shore unit) [1]

وحتى يتمكن هذا القطاع من أن يلعب دوره الريادي المتاح ينبغي تأمين مجموعة من العوامل أهمها :

ـ اندماجه في تجربة الأسواق المالية والنقدية العالمية من أجل اكتساب وتطويع التكنولوجيا

---

(١) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب .

المتعلقة بصناعة المال (Industry of finance) ، وتكثيف الجهد المتعلق بنشاطاتها النوعية (الأبحاث ، التدريب ، التكنولوجيا . . . الخ) .

ـ تخليص هذا القطاع من سلبيات وفوضى الأعمال الناجمة عن تحقق الوفرة النسبية للموارد المالية المتاحة لمختلف مؤسساته ، وهي الفوضى التي انتهت بأزمة سوق المناخ في دولة الكويت .

ونظراً لأهمية هذه المسألة ، فاننا نود إلقاء بعض الضوء عليها .

ب ـ أزمة سوق المناخ في الكويت

تعكس أزمة سوق المناخ التي حدثت في الكويت في آب/اغسطس ١٩٨٢ خطورة الدور الذي تلعبه الموارد المالية التي تحققت بنتيجة القيام بعمليات إنتاج وتصدير النفط وتوليد ايرادات تفوق القدرة الاستيعابية لاقتصاديات اقطار النفط الوطنية . فبدلاً من قيام الكويت بتعبئة الفوائض المالية التي تراكمت للقطاع الخاص ، واستثمارها في نشاطات انتاجية ، سواء على المستوى الوطني ، أو على المستوى شبه الاقليمي لضيق الفرص الاستثمارية التي يوفرها السوق المحلي ، او على المستوى الاقليمي أو الدولي ، عندما يضيق السوق شبه الاقليمي ، ولأسباب مختلفة عن استيعاب هذه الفوائض في استثمارات مجدية ، بدلاً من ذلك ، بدأت هذه الفوائض تتراكم في أيدي حفنة من رجال الأعمال ووجدت طريقها ميسرة للقيام بنشاطات المضاربة المتعلقة بالأوراق المالية ، وبخاصة أسهم الشركات الكويتية أولاً ، ثم أسهم الشركات الخليجية غير المسجلة رسمياً ثانياً . وساعد الضعف العام لرقابة السلطات النقدية ، خاصة البنك المركزي ، وكذلك عدم جدية السلطات الاقتصادية الأخرى المشرفة على عمليات تسجيل الشركات المساهمة الكويتية والخليجية ومراقبة نشاطاتها في إنجاز عملية تنظيمها ومتابعة نشاطاتها ، الأمر الذي انتهى إلى حدوث كارثة مالية ، أصابت جميع قطاعات الاقتصاد الكويتي بدءاً بالجهاز المصرفي الذي تورط في تأمين المزيد من الموارد المالية للمضاربة ، ومروراً بالقطاع التجاري وقطاع الانشاءات وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بمشكلة السيولة التي نجمت عن سوق المناخ . وبهذا برزت الى حيز الوجود الصورة السلبية القائمة لقطاع المال ، غير الموجّه وغير المسيطر على نشاطاته . ونشير فيما يلي الى الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة ، ومن ثم نحلل أبعادها والدروس المستقاة منها .

بدأت الحلقة ما قبل الأخيرة من مشكلة المضاربات المالية المتطرفة في الكويت خلال عام ١٩٧٦ ، عندما نشطت حركة التعامل في سوق الأوراق المالية بدرجة كبيرة جداً نتيجة للمضاربات الحادة خلال النصف الثاني من العام نفسه . فبلغت القيمة السوقية للأسهم المتداولة خلال عام ١٩٧٦ حوالى ٩٤٦ مليون دينار مقارنة بما قيمته ٤٤٩ مليون دينار للعام السابق ، أو بزيادة مقدارها ٤٩٧ مليون دينار ، أي بنسبة ١١٠,٧ بالمائة ، وارتفع المؤشر العام للأسعار بمقدار ١٣٤,٧ بالمائة بالمقارنة مع عام ١٩٧٥ [٢] . ويعود الارتفاع الحاد في التداول والاسعار الى النمو السريع في السيولة

---

(٢) ابراهيم العبادلة ، « سوق المناخ في الكويت ، ظاهرة مالية غريبة ،» البنوك في الاردن (جمعية البنوك الاردنية) ، السنة ٢ ، العدد ٢ (شباط / فبراير ١٩٨٣) .

المحلية وبمعدل كبير جداً ، والذي ساهمت فيه الحكومة من خلال ما يسمى بأموال التثمين ، بينما عانى الاقتصاد الوطني من ضعف في الطاقة الاستيعابية والقدرة على تأمين منافذ استثمارية مجدية . يضاف الى ذلك ضعف عملية استخدام أدوات السياسة المالية وبخاصة فيما يتعلق بالسياسة الضريبية ، في الوقت الذي استخدم فيه الذراع الآخر للسياسة فقط ، والمرتبط بالسياسة الانفاقية . كما اتسمت قاعدة البيانات حول نشاطات الشركات المساهمة بالضعف الشديد ، ولم تتوفر التشريعات المناسبة التي تحكم عمل السوق المالي في ذلك الوقت(٣) .

ولقد أدى نظام التعامل بالآجل ، اي بيع الأسهم مقابل شيكات مؤجلة الاستحقاق الى تكدس مجموعة من المطالبات المالية لقيمة صفقات تمت لبيع الأسهم بالآجل ، في الوقت الذي عانى فيه السوق من عدم وفرة السيولة التي ساهم في تحققها امتصاص جزء كبير منها بواسطة الشركات العقارية ومعظم البنوك التي زادت رؤوس اموالها عن طريق طرح تلك الزيادات للاكتتاب العام بعلاوات إصدار مرتفعة ، قدرت خلال النصف الأول من عام ١٩٧٧ بحوالى مائة مليون دينار ، الأمر الذي أدى في النهاية ، ضمن عوامل اخرى ، الى حدوث الركود ، وانكماش التداول وانخفاض الأسعار ، فبلغت القيمة السوقية للأسهم المتداولة خلال ذلك العام ٣٤٦ مليون دينار مقابل ٩٤٦ مليون دينار للعام السابق .

ونجم عن ذلك اتخاذ الحكومة لمجموعة من الاجراءات لعلاج الموقف ، من بينها وقف تأسيس شركات مساهمة عامة جديدة الى أن تتمكن السوق من استيعاب الشركات الجديدة التي تأسست حديثاً ، وعدم زيادة رؤوس أموال الشركات القائمة الا في أضيق الحدود . وقد انعكست هذه الاجراءات على استئناف أصحاب الفوائض المالية البحث عن مجالات لاستغلالها فكانت منطقة الخليج العربي هي المحطة لرؤوس الأموال الكويتية الباحثة عن الربح السهل السريع ، فتأسست مجموعة الشارقة كأول شركة مساهمة خليجية برأسمال كويتي في نهاية عام ١٩٧٦ ، ثم تتابعت عملية تأسيس شركات خليجية مراكزها الرئيسية في الخارج وبرؤوس اموال كويتية الى ان بلغ عددها١٧ شركة حتى تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٧٩ ، ثم وصل تساهل اقطار الخليج ، وبخاصة البحرين والامارات ، وعدم اخضاع هذا النشاط لتنسيق خليجي مشترك .

ونتيجة لعدم اعتراف الحكومة بشرعية تداول أسهم تلك الشركات الخليجية ، لم يتم إدراجها في سوق التداول الرسمي ، فقام سماسرة غير مرخصين بترويج عملية بيع وشراء تلك الأسهم في احد المباني وسط المدينة ، والتي سميت بسوق المناخ ، أو بالسوق الموازية ، التي تتصف بعدم وجود قوائم رسمية للأسهم أو لجان تنظيمية تحكم أعمالها ، وتم التعامل بأسهم العديد من الشركات التي لا تصدر حتى تقريراً سنوياً عن نشاطاتها ، وجرى تسجيل عمليات تحويل الملكية في مكاتب الشركات الفرعية في الكويت .

---

(٣) المصدر نفسه .

وساهمت الحكومة في ضخ مبالغ ضخمة في الاقتصاد الوطني خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ ، وبخاصة للارتفاع الكبير الذي حدث في اسعار النفط وللمرة الثانية خلال عام ١٩٧٩ ، وتقديم الحكومة تسهيلات ائتمانية كبيرة للجهاز المصرفي ، في الوقت الذي اتبعت فيه سياسة مالية متراخية . الأمر الذي أدى إلى احداث تخمة الغنى الفاحش والتي ترجمت في موجات أخرى من المضاربات المحمومة ، وبخاصة فيما يتعلق بالأسهم الخليجية التي جرت تجزئة قيمتها وأصبحت تحقق أرباحاً كبيرة بالمقارنة مع الأسهم الكويتية ، وبخاصة من خلال عمليات البيع الآجل . وتفشت ظاهرة البيوعات الآجلة بشكل لم تعهده أيّ من الأسواق المالية العالمية ، وبمعدل فائدة خيالي وبشيكات مؤجلة لسنة أو اكثر وتحمل وعداً من المشتري بدفع قيمة السند للبائع بأكثر من قيمته النقدية وقت الشراء بحوالى ثلاث أو أربع مرات .

واتسعت دائرة التعامل في أسهم سوق المناخ ، ولم تنحصر في الموارد المالية التي وفرها الجهاز المصرفي ، بل امتدت للموارد الناجمة عن الصفقات المتعلقة ببيع الاسهم نفسها ، من أجل إعادة الشراء والدفع الآجل بالإضافة الى التضحية بالعديد من الأصول المملوكة للقطاع الخاص جرياً وراء الكسب السريع من هذه السوق .

ونتيجة لذلك كله بلغ عدد الشيكات المؤجلة خلال النصف الأول من عام ١٩٨٢ حوالى ٢٨ ألف شيك تمثل أثمان صفقات مؤجلة لحوالى ٦٥٠٠ من المتعاملين ، بلغت قيمتها ٢٦,٧ مليار دينار كويتي (حوالى ٩٢ مليار دولار امريكي) مما أربك الجهاز المصرفي والمالي الكويتي ، وبخاصة لدى استحقاق بعض الشيكات المؤجلة المحررة بمبالغ كبيرة وذلك في الوقت الذي لم ترتفع فيه الأسعار كما كان متوقعاً . مما دفع بالعديدين للبيع بالاسعار السائدة للحصول على الأموال السائلة للتسديد ، مما أدى الى انخفاض عام في أسعار الاسهم . وبدأت حركة التعامل في سوق المناخ تتعرض للشلل عندما توقف احد كبار المتعاملين عن الوفاء بشيكاته التي استحقت الوفاء وذلك في شهر آب / اغسطس ١٩٨٢ .

أما الأسباب الكامنة وراء ازمة سوق المناخ ، فيمكن ارجاعها بشكل رئيسي الى عدم تبني السلطات لاستراتيجية استثمارية تساهم في استيعاب الفوائض المالية المتحققة للقطاع الخاص ، سواء في السوق الكويتي و / أو الخليجي و / أو العربي و / أو الدولي ، بل ساهمت الحكومة في تضخيم حجم الفوائض المتحققة لهذا القطاع ، وسمحت بتصاعد العملات في سوق المناخ بالبيع الآجل وبفوائد خيالية ، دون ممارسة أي رقابة فعّالة تحول دون تطور عملياتها بالشكل الخطير الذي آلت إليه ، وتتحمل عملية عدم تحقق التنسيق الخليجي في مسألة الاستثمار جزءاً رئيسياً من المسؤولية .

وتشير الارقام المتعلقة بمختلف مؤشرات التعامل في سوق المناخ وما يرتبط به من ممارسات الى درجة التطرف والحمّى التي أصابت هذا التعامل ، وعلى سبيل المثال وصل « خلو » أحد الدكاكين الصغيرة الواقعة في سوق المناخ نفسه إلى ستة عشر مليون دينار كويتي ، علماً بأن هذه

الدكاكين لا تتجاوز مساحتها ١٦ متراً مربعاً ، لا تجد بعد أزمة سوق المناخ من يطلبها بخمسين ألف دينار[٤] .

هذا وتعادل قيمة الشيكات المؤجلة التي تم حصرها فور وقوع ازمة السوق بحوالى ٢٦,٧ مليار دينار كويتي ، أي ما يزيد على دخل الكويت من النفط لمدة ثلاث سنوات ، وقد كان من المستحيل على السلطات النقدية والمالية الوفاء بمجموع قيمة تلك الشيكات والتي فاقت في قيمتها حجم السيولة المحلية المتمثلة في شبه النقد وحجم الكتلة النقدية (الحسابات الجارية وحسابات الادخار والودائع والنقد المتداول) والتي بلغت ٤١٦٨,٧ مليون دينار ، مما جعل عملية الوفاء بكامل قيمتها بمثابة اجراء غير ممكن[٥] . ومما يجدر ذكره أن ثلثي قيمة الشيكات المؤجلة تخص معاملات ثمانية اشخاص فقط .

وتؤكد حقائق تجربة سوق المناخ المرّة أعلاه ارتباطها بعاملين رئيسيين . يتعلق العامل الأول بالادارة المالية للاقتصاد الوطني الكويتي وبجميع المؤسسات التابعة لها(المصرف المركزي،وزارة التجارة والصناعة والجهاز المصرفي . . . الخ) التي أظهرت ضعفا في قدرتها على منع حدوث الأزمة ، ويتعلق العامل الثاني بغياب وجود التعاون شبه الاقليمي والاقليمي والدولي ليتمكن من امتصاص المدخرات الفائضة عن طاقة الاقتصاد الكويتي الاستيعابية في استثمارات منتجة . وقد احدثت هذه التجربة شرخا في عملية انجاز مهمة تصنيع المال Industry of finance ، كما نبهت لمجموعة الشروط الواجب تأمينها لإنجاز هذه المهمة .

٢ ـ تطبيقات المنهاج المقترح على اتجاهات التعاون في دوائره الثلاث

أ ـ ينبغي تكثيف جهود ونشاطات التعاون الانمائي ضمن الدائرة شبه الاقليمية على الوفاء بالاحتياجات النوعية لقاعدة التوليد الذاتي للنمو ، والمرتبطة باستكمال قاعدة البناء التحتي لاقتصادياتها الوطنية بمفهومها الواسع الذي يشتمل على نشاطات البحث العلمي واكتساب التكنولوجيا ، وتنمية الموارد البشرية ، وتطوير ادارة التنمية (التخطيط الانمائي ، قاعدة الاحصاءات والمعلومات . . . الخ .) والمحافظة على البيئة . وبالرغم من ان هذه النشاطات تمثل بطبيعتها استنزافاً نسبياً للموارد المتاحة للتنمية في المدى القصير والمتوسط ، فهي الرصيد الاساسي وربما الرصيد الوحيد لضمان تمتين القاعدة الانتاجية التي تتم اقامتها في المدى الطويل . وينبغي ان تحتل مسألة تنمية الموارد البشرية النقطة المركزية في محور قاعدة البناء التحتي بمفهومها الواسع سبقت الاشارة اليه ، وباعتبار الانسان هدف التنمية ووسيلتها في الوقت نفسه .

ب ـ ان أي استراتيجية استثمارية تستهدف توسيع القاعدة الانتاجية في المدى المتوسط

---

(٤) « مزيد من الضوء على سوق المناخ الكويتي ،» البنوك في الاردن ، السنة ٢ ، العدد ٦ (حزيران / يونيو ١٩٨٣) .

(٥) المصدر نفسه .

والطويل الأجل ، لا بد لها من ان تتخذ من دائرة التعاون الاقليمي (الوطن العربي) أساساً لتوجهاتها ، وذلك في ضوء تحليلات الفصول السابقة ، التي أظهرت ان مختلف العوامل الناجمة عن الضعف الشديد لقاعدة الموارد الطبيعية والبشرية لأقطار المجلس ، وصغر حجم اسواقها ، وحداثة تجربتها التنموية ، بالاضافة للاعتبارات المتعلقة بالطاقة الاستيعابية واقتصاديات الحجم الكبير ، تشكل مختلف العوامل السابقة قوة ضاغطة باتجاه التعاون ضمن دائرة يتسع مجالها الحيوي بحثاً عن ظروف اكثر مناسبة لبناء القاعدة الانتاجية ، وتلك تؤمنها الدائرة الاقليمية .

جـ - تطبيقا للمنهاج المقترح القائم على أساس انتقاء بعض النشاطات او القطاعات حتى تعبأ جهود التعاون الانمائي صوبها ، يبدو لنا أن هناك العديد من العوامل التي تؤيد طرح **قطاع الصناعات الزراعية كأحد القطاعات المرشحة للتعاون الانمائي** ، بدوائره الجغرافية - الاقتصادية الثلاث . وفيما يلي مبررات ذلك :

(١) يؤمن هذا القطاع مصدراً مأموناً للغذاء والمنتجات الزراعية ويخفف من الاعتماد على الأسواق الخارجية (غير العربية) .

(٢) تؤمن وفرة الطاقة الرخيصة نسبياً من بلدان المجلس امكانية قيام صناعات زراعية متكاملة مع نشاطات الانتاج الزراعي في الاقطار العربية ، وذلك ينطبق بصورة خاصة على تصنيع الأسمدة والمبيدات الحشرية ، بالاضافة الى المكائن والمعدات الزراعية كالجرارات وغيرها . يضاف الى ذلك إمكانات اقامة صناعات مرتبطة بالثروة السمكية والبحرية في أقطار الخليج مثل تغليف وتعبئة الأسماك وانتاج المسحوق السمكي وزيت السمك وصناعة الأدوية القائمة على الاعشاب البحرية وبعض الاحياء المائية كالسلاحف ، وخاصة أن مياه الخليج والمحيط الهندي تختزن الجزء الاكبر من موارد الثروة البحرية في الوطن العربي كما سبق بيانه في الفصل التاسع ؛ خاصة ان مشكلة الامن الغذائي اصبحت جزءاً رئيسياً من مشكلة الامن القومي للبلدان النامية ، كما ان تأمين الغذاء للمواطنين اصبح عنواناً لتحسين نوعية الحياة للمواطن وخلق مجتمع الرفاهية ، ويحد من احتمالات حدوث القلاقل والاضطرابات الداخلية ، والوقوع فريسة لضغوط الدول الاجنبية المتحكمة في توريد السلع الغذائية الاساسية كما سبق بيانه في الفصل التاسع .

(٣) يؤمن هذا القطاع عملية استغلال موارد الثروة الزراعية والمائية والبحرية المتاحة ، كما يساهم في رفع مستوى التغذية وبالتالي تحسين الوضع الصحي العام للاقطار الأعضاء . وقد أظهرت تحليلات الفصل التاسع ، أنه على الرغم من وفرة تلك الموارد ، فإن معدّل الاستهلاك الفردي من الغذاء يعتبر منخفضاً بالمقارنة مع المعدلات العالمية (٤,٦ كلغ بالنسبة للسمك مقابل ١٨ كلغ للعالم) .

والخلاصة ، أن هذا القطاع يحتل مركزاً استراتيجياً من حيث أهميته في التنمية الاقتصادية لكلتا المجموعتين (الخليجية النفطية والبلدان العربية الزراعية) ولأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سبقت الاشارة اليها في هذا الفصل والفصل التاسع .

ثانياً : الاتجاهات المقترحة للتعاون القطاعي

نتنقل الآن للتركيز على بعض المسائل التي تمس فعالية التعاون الانمائي في بعض القطاعات ، من حيث أهميتها لإحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة في الجسد الاقتصادي لأقطار المجلس .

١ ـ التعاون الصناعي

تشير التجربة الجارية المتعلقة بمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية الى نجاحها في تأمين قاعدة التعاون الانمائي القطاعي وفق المنهاج المقترح في هذه الدراسة ، وذلك فيما يتعلق بالتوجه العام لهذه المنظمة كما سبقت الاشارة اليه في الفصل الخامس . ورغم ذلك فان هناك بعض المسائل التي ما زالت في حاجة لتركيز ضمن توجهات المنظمة ، نذكرها فيما يلي :

أ ـ ضرورة إعطاء النشاطات المتعلقة بتطوير البحث العلمي وتطويع التكنولوجيا لخدمة ظروف التصنيع في اقطار المجلس بالإضافة لموضوع التدريب،الاهتمام الذي تستحقه ضمن نشاطات المنظمة المشتركة ، والحاجة قائمة لاجراء مسح لاحتياجات حركة التصنيع الجارية لمثل هذه النشاطات المشتركة . وقد لاحظنا في الفصل الخامس توفر بذور هذا الاهتمام من قبل أقطار مجلس التعاون الخليجي . ولكن فعالية هذا الاهتمام مرهونة بالتطبيقات الفعلية لنشاطاته .

ب ـ إن كون منظمة الخليج للاستشارات الصناعية شبه اقليمية لا ينبغي ان يجعلها تغفل اهمية التعاون الصناعي ضمن الدائرة العربية الاقليمية ، والتي أثبتت الدراسات التي اجراها متولي(٦) الحاجة الى السوق العربية الواحدة لتأمين جدوى تصنيع العديد من المنتجات الاساسية والهندسية . كما ينبغي لهذه المنظمة ان توجه اهتمامها لمسألة التعاون الاقليمي في اقامة الصناعات الزراعية في ضوء العوامل التي سبقت الاشارة اليها ، وذلك بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية التابعة لجامعة الدول العربية .

٢ ـ التعاون في بناء قاعدة العلوم والتكنولوجيا

رغم قيام اقطار المجلس ببذل جهود مختلفة تجاه بناء هذه القاعدة وبدرجات متفاوتة ، الاّ ان العديد من المشاكل والحاجات الانمائية ما زالت قائمة وتستلزم تكثيف برامج التعاون حولها ، وخاصة لضعف التطبيقات العلمية والتكنولوجية المتعلقة بها . وهذا الوضع ينطبق ، وعلى سبيل المثال ، على موارد المياه وادارة موارد الثروة البحرية والتنمية الزراعية . بالاضافة للتكنولوجيا المتعلقة بتحلية مياه البحر واستغلال الطاقة الشمسية وتكنولوجيا الصناعات البتروكيمائية ، والمحافظة على البيئة من التلوث .

---

(٦) انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب .

وينبغي التأكيد على أن التوجه العربي الخليجي المشترك لبناء قاعدة العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية ، يجب أن يرتكز الى تقويم مشترك لطبيعة وخصائص النشاطات العلمية والتكنولوجية التي تتناسب واحتياجات التنمية وامكاناتها المتاحة. ونشير في هذا المجال الى ان عدم وجود مشكلة سكانية في أقطار المجلس يسهل عملية التطبيق التكنولوجي بدون التخوف من احتمالات البطالة ، ورغم ذلك ، فإن نقص القوى البشرية الماهرة لدى هذه الاقطار قد يستلزم استيرادها لتأمين عملية اختيار التكنولوجيا المناسبة وإدارتها وصيانتها ، وذلك لأنه لا تبدو هناك حلول لهذه المشكلة إلاّ في المدى المتوسط على أحسن تقدير[٧] .

وفي الوقت الذي تتركز فيه احتياجات المدى القصير لعلوم التكنولوجيا على تأمين القدرة على اختيار التكنولوجيا المثلى التي تناسب أوضاع اقطار المجلس والتفاوض على افضل شروط للشراء ، بالإضافة الى ادارة التكنولوجيا المناسبة بعد تركيبها واقامتها ، فإن احتياجات المدى الطويل يمكن تلبيتها من خلال التعليم النظامي في معاهد التعليم العالي والتدريب العملي واقامة مراكز ومختبرات الأبحاث العلمية[٨] وكل ذلك يستلزم تعاوناً في الدائرتين العربية والدولية .

تعتبر كل هذه النشاطات بمنزلة محطات اساسية ينبغي ان يتجه جهد التعاون شبه الاقليمي صوبها ، مع الأخذ في الاعتبار أن للتعاون مع الدائرة الدولية أهمية خاصة كما سبق ان لاحظنا في مجالات شروط استيراد التكنولوجيا وادارتها وتشغيلها وصيانتها وتدريب الكوادر الوطنية على ذلك ، وتغذية مراكز البحث العلمي والجامعات ببعض الخبرات غير المتوافرة .

٣ ـ التعاون في الثروة السمكية

بالرغم من وفرة موارد الثروة السمكية التي تختزنها المياه التي تطل عليها اقطار المجلس ، سواء في الخليج العربي او خليج عُمان أو المحيط الهندي أو بحر العرب ، وبخاصة بالنسبة لسلطنة عُمان كما سبق بيانه في الفصل الثالث ، الاّ أن تجربة تنمية هذه الثروة سجلت استغلالاً مفرطاً أدى الى نضوب جزء رئيسي من ثروة الجمبري كما سبق بيانه . وهذا الوضع يستدعي معالجة مسألة التعاون في المشاريع الانتاجية المشتركة بحذر شديد ، وفي الوقت نفسه تركيز التعاون في استكمال البناء التحتي اللازم لتنمية موارد هذه الثروة في كل بلد من البلدان الأعضاء ، وذلك يعني تكثيف الجهد المشترك صوب اقامة مراكز البحث العلمي والتدريب . لذلك فإن مشروع دبي شبه الاقليمي لمركز أبحاث الثروة البحرية يعتبر خطوة في الطريق الصحيح .

وتؤيد العوامل التالية هذا التوجه العام :

---

(٧) المملكة العربية السعودية ، « الورقة القطرية ، » ورقة قدمت الى : اتحاد المراكز العربية للبحث العلمي ، الامانة العامة ، الندوة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة حول العلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية ، بغداد ، ايار / مايو ١٩٧٨ ، ص ٢١٤ .

(٨) المصدر نفسه ، ص ٢١٧ .

أ ـ نظراً لمساس عملية استغلال موارد الثروة البحرية بموضوع السيادة على المياه الاقليمية التابعة للدولة ، فقد أظهرت سلطنة عمان ـ وهي من أغنى الاقطار الاعضاء في موارد هذه الثروة ـ حماساً ضعيفاً تجاه عملية التعاون في نشاطات مشتركة للصيد وما يرتبط به من نشاطات انتاجية ، وآثرت القيام بتنفيذ مشروعها الوطني المتعلق « بالشركة الوطنية للأسماك » كما فضلت السلطنة الاستعانة بالشركات اليابانية والكورية في عمليات صيد الأسماك لتدعيم اسطول الصيد العماني خلال الفترة منذ عام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ .

ب ـ كانت النتائج الأولية لبعض الدراسات التي نجمت عن المشروع الاقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية في بلدان الخليج ، والمتعلقة بجدوى إقامة مشروع مشترك للصيد الجارف trawling fleet ، غير مشجعة ، حيث تبين أن : « الدخل الصافي من العمليات الجارية يعتبر منخفضاً جداً ، رغم أن الحسابات التي اجريت لم تأخذ في الاعتبار نفقات اقامة التسهيلات على الشواطىء وتكاليف التسويق ، وعليه ، فإن مثل هذه العمليات لا تبدو مغرية من الناحية التجارية »(٩) .

وتقترح هذه الدراسات الاهتمام في البداية بعمليات الصيد الاستكشافية على نطاق صغير ، يتضمن من أربع الى خمس سفن ، ولمدة تتراوح من سنتين الى ثلاث ، وذلك قبل الشروع في أي عمليات للاستغلال التجاري على نطاق واسع(١٠) . وما زالت الحاجة قائمة لتأمين المزيد من المعلومات حول المخزون الحقيقي لهذه الثروة ومختلف العوامل المحيطة باحتمالات استغلالها . يضاف الى ذلك ضرورة معرفة مدى تأثير نشاطات الصيد الجارف على المستوى التجاري على النشاطات التقليدية لصائدي الأسماك(١١) .

جـ ـ تؤيد تحليلات الفصل الثاني ضرورة تركيز جهود التعاون الانمائي شبه الاقليمي في ميدان تنمية الثروة السمكية على اقامة وتقوية القاعدة الهيكلية للتنمية بمفهومها الموسع لتشمل النشاطات التالية :

(١) ادارة التنمية (التخطيط ، قاعدة الاحصاءات والمعلومات ، التدريب والتعليم . . . الخ) .

(٢) القيام بمسوحات وأبحاث مشتركة في مجالات المحافظة على الثروة السمكية وتنميتها ،

---

(٩) United Nations [UN], Food and Agricultural Organization [FAO], «A Preliminary Study on a Joint Trawling Enterprise in the Project Area, Based on the Work of Feidi, H.I.,» part 1: «Background, Results, Conclusions and Recommendations,» Gulf Fisheries Survey and Developmen Project, 21 August 1979, p.10(RAB/71 / 278).

قدّرت الارباح الجارية (operating profits) بحوالى ٥٢٠٠٠٠ دولار بالمقارنة مع اجمالي قيمة رأس المال المطلوب استثماره في المشروع والبالغ ١٢٠ مليون دولار مما يعني ان نسبة العائد تقل عن ٤ بالمائة .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ١٠ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٣ .

وللأمم المتحدة دور حيوي في هذا المجال . ولمركز أبحاث موارد الثروة المائية الذي يقام في دبي بدولة الامارات بمشاركة أقطار الخليج أهمية كبرى في تنفيذ هذه البرامج ، كما سبق ذكره .

(٣) يقف التعاون في مواجهة اخطار التلوث على رأس الاولويات المتعلقة بمشاريع التعاون العربي الخليجي ، خاصة في المرحلة الراهنة وذلك بهدف حماية موارد الثروة البحرية بشكل عام ، والثروة السمكية بشكل خاص . وتزداد أهمية هذا النشاط الراهنة في مواجهته للأخطار الجسيمة التي تهدد منطقة الخليج والناجمة عن تسرب النفط من الحقول الايرانية .

(٤) تصميم نظام مشترك لتسويق الثروة السمكية بين الاقطار الأعضاء .

(٥) يعتقد بأن كلاً من سلطنة عمان ودولة الامارات المتحدة تستحوذ على المراكز الاكثر أهمية لتنمية الثروة السمكية ، خاصة من زاوية الموارد المتاحة ، بينما توفر تجربة كل من الكويت والبحرين وقطر لإدارة تنمية هذه الثروة على اساس شبه اقليمي المشورة التي تكفل قيادة عملية تنمية مأمونة ولمورد متجدد . وتوفر الطبيعة الجغرافية المتداخلة لحدود هذين القطرين دافعاً قوياً لإحداث نوع من التعاون المتقدم بين نشاطات تنمية الثروة السمكية في كل من البلدين .

٤ ـ التعاون في تنمية الموارد البشرية

عندما تجتمع الظروف والاوضاع المتعلقة بضعف قاعدة الموارد الطبيعية ، باستثناء موارد الثروة الهيدروكربونية والى حد ما الثروة السمكية ، ومع التخلف الشديد لمستوى مواردها البشرية بالمقارنة مع الاحتياجات الكمية والنوعية للنشاطات الانمائية في أقطار مجلس التعاون الخليجي ، تصبح مسألة التوجه المكثف صوب تنمية موارد الثروة البشرية مسألة لا تمس الاهداف الانمائية الطويلة الأجل فقط ، بل تؤمّن تحقيق أهدافها في المدى المتوسط . وعليه ، يبدو ان التعاون شبه الاقليمي الموجه لتنمية الموارد البشرية من خلال المشروعات والبرامج المشتركة المتعلقة بالتعليم بجميع مستوياته ، وبخاصة التعليم المهني والعالي والتدريب بجميع مستوياته ، هذا التعاون يحتل مركزاً محورياً مهماً ضمن الاحتياجات الانمائية المشتركة للاقطار الاعضاء .

وبالرغم من ان الفكر الاقتصادي بدأ يعطي مسألة الاستثمار في الموارد البشرية بعدها الحقيقي المتعلق بمردودها المباشر وغير المباشر على الاقتصاديات الوطنية ، الاّ انه لم يكن عادلاً ، ولفترة طويلة سبقت ، نتيجة المغالاة في التركيز على مسألة الاستثمار في نشاطات الانتاج السلعي[١٢] . فقد أخذ الفكر الاقتصادي المعاصر يربط بين مسألة الاستثمار في الموارد البشرية أو رأس المال الانساني وبين رفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني ، سواء من خلال توجيه جزء من الموارد المالية المتاحة صوب هذا النشاط الاستثماري ، او فيما يتعلق بتأثير هذا الاستثمار على زيادة فرص الاستثمار في قطاعات الانتاج السلعي[١٣] .

(١٢) وذلك لأن حساب العائد على الاستثمار في قطاعات الانتاج السلعي يتسم بدرجة اكبر من الدقة .

(١٣) M. Kadhim and B. Poulson, «Absorptive Capacity, Regional Cooperation and Industrialization in the Arab States of the Gulf,» *Journal of Energy and Development* (University of Colorado), vol. 1, no. 1 (Spring 1976), p. 257.

وعليه ، فإنّ الاسس الفكرية المعاصرة ، بالإضافة الى مستوى تنمية الموارد البشرية ، والذي يتسم بتواضعه النسبي حالياً ، تجعل من مسألة الاستثمار في رأس المال البشري ذات مردود عال .

ويلاحظ في هذا المجال ، ان أقطار المجلس قامت بإيلاء هذه المسألة بعض الاهتمام الذي تضمنته خططها الانمائية ، فعلى سبيل المثال اشارت خطة التنمية السعودية الثالثة (١٩٨٠ / ١٩٨١ - ١٩٨٤ / ١٩٨٥) الى ان[١٤] : « تنمية الموارد البشرية السعودية تقف في قلب عملية التنمية » ، ونتيجة لذلك فقد خصصت الخطة للتعليم العام والعالي ولتعليم المرأة مخصصات هامة ضمن مخصصات قطاع تنمية الموارد البشرية .

ورغم ذلك ، فما زالت تسود الاتجاهات السلبية هذا القطاع الحيوي ، تلك الاتجاهات التي سبق تحليلها في الفصلين الرابع والتاسع . ويمكن ان نشير ، ضمن السياق الحالي للبحث ، الى الاتجاهات التالية التي ما زالت سائدة :

أ - ما زالت نسبة الأمية مرتفعة في جميع الأقطار الاعضاء ، ورغم ذلك فان التركيز متجه صوب التعليم العالي واقامة الجامعات على النمط الغربي .

ب - هناك بعض المؤشرات التي تدل على تعرض العديد من مشاريع البحث العلمي والتدريب لسوء في التخطيط ، مما يؤدي الى النيل من جدواها التطبيقية ، سواء على المستوى الوطني أو شبه الاقليمي ، والدرس المتعلق بتجربة « المركز شبه الاقليمي للتدريب على مصائد الأسماك بالكويت » شاهد على ذلك ، وبخاصة لأنه يعكس التخطيط لإقامة برامج تدريبية لفئة من العاملين في قطاع الثروة السمكية ، غير موجودة ، وهي الطبقة الوسطى ، ولم يوجه برامجه لخدمة الصيادين والعاملين في ادارة تنمية الثروة السمكية في الاقطار الاعضاء ، وهما الفئتان اللتان في امسّ الحاجة للتدريب[١٥]

جـ - بالرغم من شمول الاتفاقيات الموقعة مع شركات اجنبية لإقامة مشروعات مشتركة مع حكومات الاقطار الاعضاء لنصوص تتعلق بتدريب مواطني هذه الاقطار ، وخلق مهارات إدارية جديدة تستطيع ادارة مثل هذه المشروعات مستقبلاً ، الّا ان تجربة التعامل مع مثل هذه المشروعات تثبت عدم جدية متابعة بعض حكومات الاقطار الاعضاء للجهد الحقيقي الذي يصر على تنفيذ ذلك ، الامر الذي أدّى الى حرمانها من العديد من هذه الفرص[١٦] .

---

(١٤) Howard Bowen-Jones, «The Third Saudi Arabian Five-Year Plan,» *Arab Gulf Journal,* vol. 1, no. 1 (October 1981), p. 68.

(١٥) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب .

(١٦) رغم شمول الاتفاقيات التي وقعت مع العديد من الشركات الاجنبية العاملة في حقول تنمية الزراعة والثروة السمكية في سلطنة عُمان على بنود تتعلق بتدريب الكوادر العثمانية ، إلّا انه لوحظ عدم تحقيق الفائدة المرجوة من ذلك خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٩ . وربما يعود ذلك الى نقص الكوادر المتوفرة لاكتساب الخبرة اللازمة من العمالة الاجنبية .

د ـ ما زالت نسبة مساهمة المرأة العربية الخليجية تعتبر من أدنى نسب المساهمة في العالم ، ففي الكويت على سبيل المثال ، ساهمت المرأة الكويتية بما نسبته ٨ بالمائة من اجمالي العمالة الوطنية في الكويت وما نسبته ٢ بالمائة من اجمالي العمالة الوطنية وغير الوطنية في الكويت ، وذلك خلال عام ١٩٧٥ (١٧) .

هـ ـ ما زال ميل المواطن العربي الخليجي متجهاً صوب الأعمال التجارية الحرة أو الاعمال الحكومية الرسمية ذات الواجهة الامتيازية ، وهذا الأمر يقف معوقاً رئيسياً في طريق تنمية الموارد البشرية ، كما ينعكس في عدم الاقبال على العديد من فرص التعليم والتدريب المتاحة في بعض الأقطار الأعضاء . كما تسود روح الاعتماد على العمالة المستوردة في القيام الفعلي بالأعمال المطلوبة والتي تستدعي جهداً لإنجازها ، بينما تميل بعض فئات المجتمعات الوطنية الى الاكتفاء بممارسة الوظيفة الامتيازية المتعلقة بالتوقيع .

والخلاصة ، أن مسألة تنمية الموارد البشرية ، لا تُحل بمجرد إعلان النيات أو تقرير المخصصات والمشروعات ضمن خطط التنمية ، وانما تعتبر احدى المسائل الصعبة التحقيق ، والتي تستلزم تعبئة رسمية وشعبية حقيقية تساهم في تغيير نمط السلوك الانساني وغرس مفاهيم احترام العمل المنتج ، ومتابعة برامج تنمية رأس المال الانساني بجهد حقيقي مثابر . والتعاون المشترك في هذا الاتجاه يصيب قلب الهدف التنموي المشترك الذي سبقت الاشارة اليه .

٥ ـ التعاون في تطوير ادارة التخطيط الانمائي

أظهرت التحليلات السابقة للوضع المتعلق بإدارة التنمية والتخطيط الضعف العام الذي تعاني منه جميع اقطار المجلس وبدرجات متفاوتة(١٨) ، كما تؤكد الممارسات التطبيقية المتعلقة بتجربة التنمية في أقطار المجلس على اعتبار هذا الوضع أحد المعوقات الهيكلية التي تواجه حركة التنمية فيها(١٩) ، وعندما تفتقر الاقطار التي يجمعها نظام للتعاون شبه الاقليمي أو الاقليمي الى ادارة تنمية فعّالة قادرة على ادارة وتوجيه نشاطات التنمية ضمن اطار اقتصادياتها الوطنية ، فإنها تكون بذلك فاقدة لقاعدة رئيسية من قواعد التعاون الانمائي الفعال(٢٠) .

(١٧) Nader Fergany, «Manpower Problems and Projections in the Gulf,» paper presented at: Arab Gulf Studies Centre (Exeter), Symposium on Oil Revenues and Their Impact on Development in the Gulf States, Exeter, October 1982, p. 12.

(١٨) انظر القسم الاول من هذا الكتاب .

(١٩) لقد ساهم الضعف الشديد لأجهزة ادارة التنمية في سلطنة عُمان ، خاصة خلال تجربة الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، الى تعثر عملية انتقاء المشروعات بالاضافة الى حدوث معوقات كبيرة في التنفيذ ، كان من شأنها تأخير تنفيذ العديد من المشروعات ، او تنفيذها بتكاليف عالية جداً . وقد عمقت هذه التجربة التي عايشها الباحث ، القناعة الراسخة بأهمية وضع مسألة تنمية كفاءة ادارة التنمية وتنظيمها ورفع مستواها على أعلى درجات سلم الاولويات ضمن اي توجه انمائي في الاقطار النامية ، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من الاهمية والخبرة من قطر لآخر .

(٢٠) G.C. Abangwa, «System Approach to Regional Integration in West Africa,» *Journal of Common Market Studies*, vol. 13, nos. 1 and 2 (1975), p. 131.

وعليه ، فإن على هذه المجموعة ان توجه جزءاً من اهتماماتها شبه الاقليمية صوب بناء وتطوير ادارة التنمية بصورة خاصة ، والادارة العامة بشكل عام ، بالاضافة الى ضرورة شروعها باتخاذ الخطوات الاولى صوب تنسيق خطط التنمية لديها .

وفيما يتعلق ببناء وتطوير ادارة التنمية والإدارة العامة ، تحتل مسألة تمتين قاعدة البيانات والاحصاءات المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية ، وإحداث نوع من الانسجام في نوعية البيانات والإحصاءات التطبيقية التي يجري تبنيها ، تحتل هذه المسألة دوراً بالغ الأهمية بالنسبة لمستقبل التعاون الانمائي فيما بينها . وخاصة ان العديد من الفجوات ما زال قائماً في قاعدة البيانات والاحصاءات المطلوبة . وتمثل هذه الفجوات معظم النشاطات ، ابتداء من دراسات البيئة والمناخ مروراً بالدراسات البحرية والمسوحات المتعلقة بالموارد المائية والزراعية والصناعية، بالاضافة للموارد البشرية والقوى العاملة والاحصاءات المتعلقة بموازين المدفوعات(٢١) ؛ وعليه ، فلا بد من اقامة جهد مشترك لعلاج جميع الفجوات المتحققة في هذه القاعدة بهدف الوصول الى وضع اسلم يمكن من دراسة جدوى المشاريع الانمائية المشتركة واستطلاع فرص التنمية المختلفة لديها ، وكذلك لتسهيل عملية التنسيق الانمائي المطلوب والذي يصعب تحقيقه بدون هذه القاعدة المتكاملة من حيث بناؤ ها المعلوماتي .

ويقترح لتحقيق ذلك ، الشروع في اجراء مسح شامل للوضع المتعلق بقاعدة البيانات والدراسات والمسوحات والاحصاءات في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والفنية ، واجراء تقويم لها يمكن من تحديد الفجوات القائمة فيها ، ومن ثم تبني برنامج مشترك لمواجهتها وتأمينها . وتعتبر هذه الخطوة أساسية على طريق بناء بنك المعلومات شبه الاقليمي الذي يعتبر احد المشروعات التي لا غنى عنها في هذا المجال . كما يتوقع ان يرتبط مثل هذا البرنامج بعناصر متكاملة تستهدف تنفيذ مجموعة من النشاطات العلمية والتدريبية الرامية الى توفير الخبرة الفنية اللازمة لإدارة مثل هذه القاعدة المعلوماتية .

وبالرغم من وجود نقص كبير في الدراسات والمسوحات المطلوبة ، الاّ انه ينبغي التأكيد على ضرورة حصر جميع التقارير والدراسات التي تختزنها أدراج مكاتب العديد من المؤسسات والمكاتب الوطنية والاقليمية والدولية ، للاستفادة والانطلاق منها لمتابعة البرنامج المشار اليه أعلاه ، وتحريرها من الظلمة التي تكتنفها ، واخراجها الى النور .

وفيما يتعلق بالخطوة الأولى المطلوبة لتنسيق خطط التنمية لدى الاقطار الاعضاء ، يمكن تبني مجموعة الاجراءات التالية والتي تؤكد على انها تستهدف التمهيد المستقبلي لعملية التنسيق التخطيطي أو البرمجة المشتركة لمشاريع التعاون الانمائي .

أ ـ الاتفاق على تحديد موعد مشترك للبدء في خطط التنمية في الاقطار الأعضاء ، ويلاحظ

---

(٢١) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب .

ان ذلك قد اتبع ، بدون تنسيق مسبق ، من قبل كل من المملكة العربية السعودية والكويت وسلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة .

ب ـ توحيد نظام جدولة الاحصاءات والمعلومات وعلى أساس التفريغ الدوري لهذه المعلومات . ويقترح ان يتم ذلك من خلال وحدة احصائية ضمن جهاز مجلس التعاون الخليجي .

جـ ـ الاتفاق على نوع المعلومات والبيانات والاحصاءات الاساسية التي تتضمنها خطط وبرامج التنمية ، لتسهيل عمليات المقارنة فيما بينها مستقبلاً .

د ـ توحيد مقاييس دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع الانمائية ، وتأمين المعلومات حول مشاريع التنمية المستقبلية لجميع الاقطار الأعضاء ، ومسح لفرص المشروعات الانمائية المشتركة . ويرتبط بهذه المسألة ضرورة تدريب الكوادر المتخصصة بموضوع تقويم جدوى المشروعات الانمائية .

هـ ـ إقامة برامج مشتركة لتدريب المخططين والاحصائيين ، وكذلك تنمية وتطوير المهارات المتعلقة بوظائفها في ادارة شؤون التنمية وإقامة علاقات تعاون مع المؤسسات الدولية المختصة في هذا المجال .

و ـ محاولة برمجة مشاريع التعاون الانمائي التي تأخذ في الاعتبار السيادة الوطنية لكل قطر ولا تتعارض مع هذا المبدأ .

٦ ـ التعاون في الشؤون النقدية والمالية

نتيجة للدور الرائد الذي يفترض ان يقوم به القطاع المصرفي ، سواء فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية على المستوى الوطني ، او فيما يتعلق بالتنمية شبه الاقليمية من خلال التعاون المالي والنقدي ، وذلك في ضوء مختلف العوامل المؤيدة لهذا الدور، وقد سبقت الاشارة إليها ، يبدو لنا ان دور هذا القطاع يجب أن يتمحور حول ثلاثة اتجاهات رئيسية :

أ ـ ادارة النشاطات التعاونية

وذلك باتجاه تمتين القاعدة الهيكلية ، أو بناء الجانب النوعي للنشاط المصرفي في الاقطار الأعضاء وبذلك فهو يلبي من ناحية احتياجات التنمية الوطنية وشبه الاقليمية ، كما ويساهم في الوقت نفسه في تجنيب هذا القطاع الاندفاع صوب نشاطات تخريبية كنشاطات سوق المناخ ، التي سبقت الاشارة اليها ، ويترتب على ذلك أن تعطي برامج التعاون المصرفي اهتماماً خاصاً لمشاريع التدريب والتعليم لخلق كوادر مصرفية فعالة وريادية ، والتطبيق المشترك لأساليب الإدارة الحديثة ، وتعتبر استعمالات التكنولوجيا المعاصرة مسألة ذات علاقة مباشرة في هذا المجال .

ب ـ التخصّص في النشاطات المالية والنقدية

على اقطار المجلس ان ترعى حركة التخصص هذه التي تعطي للمملكة العربية السعودية دوراً ريادياً في إحياء التطبيق الاسلامي للنظام المصرفي ، وذلك كما أظهرته نشاطات البنك الاسلامي للتنمية في جدّة ، كما سبق ذكره وبخاصة تبنيه لخطة تتعلق باقامة العديد من البنوك الإسلامية في أنحاء مختلفة من العالم الاسلامي ، وانشاءه لمعهد التدريب والبحوث التابع له . الذي يستهدف معالجة مسألة التطبيق المصرفي الاسلامي .

كما اظهرت حركة التخصص المذكورة دوراً ريادياً للكويت في مجال الإقراض طويل الأجل أو سوق المال ، والذي تطور الى المدى الذي أصبح يلعب معه دوراً ملحوظاً في اصدار السندات المقومة بالدينار لإقراض العديد من الدول المتقدمة والنامية . كما شهد هذا السوق تطوراً ملحوظاً على المستوى شبه الاقليمي عندما تم وضع أنظمة تسمح بالتجارة في أسهم الشركات الخليجية . فقد تم الترخيص لشركتين خليجيتين للتعامل في بورصة الكويت وذلك من قبل لجنة الاوراق المالية ، منذ ٧ آذار/مارس ١٩٨١ [٢٢] ، وهما شركة الخليج للاستثمارات العقارية ومقرها في عجمان بدولة الامارات المتحدة ، وشركة الخليج للتنمية الزراعية .

وقد حددت لجنة الاوراق المالية مؤخرا ، الشروط التي يسمح بموجبها للشركات الخليجية التعامل مع السوق المالي الكويتي ، وهي كما يلي[٢٣] :

(١) أن يكون مقرها احد اقطار مجلس التعاون الخليجي .

(٢) يجب أن يكون قد مرَّ على تأسيسها عامان كاملان .

(٣) تحقيقها لنسبة من الأرباح لا تقل عن ١٠ بالمائة في آخر موازنة لها .

(٤) التزام الشركة بتطبيق الانظمة التي تصدر عن وزارة التجارة والصناعة وعن لجان السوق المالي كافة .

كما أفرزت حركة التخصص دوراً للبحرين كسوق نقدي للإقراض القصير الأجل ، وبخاصة من خلال النشاطات التابعة لوحدة النشاطات المصرفية الأفشور (OBU) . تلك النشاطات التي تنحصر في : « تلك البلدان أو المناطق التي قامت بعملية جذب فعلي لأنشطة المصارف الدولية (غير المقيمة والتي تحتفظ بموجوداتها والتزاماتها بالعملات الأجنبية) وذلك عن طريق إلغاء او تخفيض القيود والضرائب والرسوم المطبقة على الانشطة المصرفية الوطنية ، بالنسبة للأنشطة الدولية »[٢٤] .

---

(٢٢) انظر : القبس (الكويت) ، ٥ / ٣ / ١٩٨١ .

(٢٣) وزارة التجارة الكويتية (معلومات شخصية) .

(٢٤) Ian McCarthy, «Offshore Banking Centers: Benefits and Costs,» *Finance and Development,* vol. 16, no. 4 (December 1979), p. 45.

وتعتبر البحرين احد المراكز الواحد والعشرين المنتشرة في انحاء العالم والمتخصصة في هذا النشاط المصرفي . وتعكس المؤشرات المتعلقة بنشاطات البنوك العاملة ضمن وحدة الافشور البحرانية ، هذا الاتجاه التخصصي ، فقد تضاعفت اصول جميع البنوك العاملة في البحرين خلال الفترة بين عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ في ظل بيئة نقدية عالمية تم من خلالها ارتفاع نصيب مراكز الافشور من سوق التعامل بالعملات الدولية . فبينما كان نصيب هذه المراكز ضئيلاً خلال عام ١٩٦٥ وذلك من صافي مجموع قيمة التعامل في سوق العملات الاجنبية التي بلغت ٩ مليارات دولار ، فقد ارتفع نصيبها من هذا المجموع والذي بلغ ٣٧٥ مليار دولار خلال عام ١٩٧٨ الى ما قيمته ٤٥ مليار دولار(٢٥) .

ومما يجدر ذكره ان عملية الاتفاق شبه الاقليمي على رعاية تخصص البحرين في هذا المجال ترتكز ، بالاضافة الى الشواهد العملية المذكورة اعلاه ، على خطورة تعدد مثل هذه المراكز في وقت وصلت فيه نشاطاتها ، على المستوى الدولي ، الى مرحلة التشبع ، الامر الذي يخشى معه ، في حالة تعدّد المراكز ضمن اطار مجموعة اقطار الخليج ، ان يؤدي الى منافسة هدامة .

والمحلل لمدخلات نشاطات وحدة الافشور البحرانية لا بد ان يلاحظ انها نمت بفعل مصادر الاموال الخليجية والعربية العامة التي اتيحت لهذا النشاط من ناحية ، كما لعبت خبرة المؤسسات المصرفية العالمية التي فتحت لها فروعاً في البحرين دوراً مهماً في نمو وتطوير هذا السوق من ناحية ثانية . وهذا دليل آخر على اهمية البعد الاقليمي والدولي للنشاطات المصرفية في المنطقة .

جـ - استراتيجية للتعاون النقدي

على التعاون المصرفي ، ان يرتكز الى استراتيجية للتعاون النقدي تأخذ في اعتبارها عوامل عدة منها :

(١) **التركيز في هذه المرحلة على أبسط مراحل التعاون أو التكامل النقدي** . وترتكز هذه المرحلة على اقامة المؤسسات المصرفية المشتركة ، سواء في ميدان البنوك التجارية أو المؤسسات الاستثمارية المشتركة . فقد أثبتت مشاريع البنوك المشتركة التي اقيمت خلال فترة السبعينات نجاحها . فعلى سبيل المثال ، نجح بنك الخليج في تدعيم وجوده في اسواق النقد والمال الدولية ، وقام برفع رأسماله من ٤٠ مليون دينار بحراني الى ١٠٠ مليون دينار ، وزادت أصوله خلال عام ١٩٨٠ عن ثلاثة مليارات دولار ، وحقق أرباحاً بلغت قيمتها ١٥ مليون دولار (بنسبة ١٤ بالمائة من رأس المال) ، كما وصلت قروضه الى ما قيمته ١١٣٢ مليون دولار ، توزعت بين أقطار الخليج للقطاعين العام والخاص بما قيمته ٢٨٦ مليون دولار (١٥ بالمائة) وبين الاقطار العربية بنسبة ٣٣,٧ بالمائة ، بالاضافة الى اكتتاب البنك في الاوراق المالية بما قيمته ٥ ملايين دولار(٢٦) .

---

(٢٥) المصدر نفسه .

(٢٦) الخليج الجديد (الدوحة) ، العدد ٦٤ (حزيران / يونيو ١٩٨١) ، ص ٢٣ .

وفيما يتعلق بالمؤسسات الاستثمارية المشتركة ، تعتبر خطوة تأسيس هيئة الاستثمار الخليجي ، خلال عام ١٩٨٣ وبرأسمال قدره ٢ مليار دولار ، بمنزلة جهاز مشترك لتعبئة الفوائض المالية أو المدخرات المتحققة لأقطار المجلس تمهيداً لاستثمارها لمصلحة توسيع قاعدة الاقتصاد الخليجي . ويقترح أن تتبنى في استراتيجيتها الاستثمارية منهاج التعاون الانمائي المقترح نفسه والقائم على اساس التركيز على بعض النشاطات أو القطاعات ذات الطبيعة والأهمية الاستراتيجيتين والتعاون في اقامتها بين الدوائر الثلاث ، شبه الاقليمية والاقليمية والدولية . وبينما يقترح أن يتركز توجه المؤسسات في مجالات العمل ضمن الاطار شبه الاقليمي على المشروعات الهيكلية ، في ضوء ما سبق بيانه ، يقترح ان تتخذ المشروعات المشتركة الانمائية ذات الطبيعة الانتاجية من الاقليم (الاقطار العربية) مستقراً لمعظم استثماراتها الانتاجية . بينما يجب ربط الاستثمارات في الدائرة الدولية بإمكانيات اكتساب العلم والتكنولوجيا وعدم حصر الاهتمام بمسألة المردود المالي لهذه الاستثمارات في هذه الدائرة .

(٢) عدم التفكير ، في المرحلة الحالية على الأقل ، في اقامة اتحاد نقدي أو عملة خليجية موحدة ، وذلك لأن مثل هذه المرحلة تستلزم أن تسبقها عدة مراحل تتعلق بتنسيق السياسات المالية والنقدية والصرف الأجنبي والأجور . كما تعتبر مسائل التكامل النقدي أكثر تعقيداً من مسائل التكامل الاقتصادي [٢٧] .

هذا وينبغي الإحاطة بتعقيدات ومشاكل نظام تثبيت أسعار الصرف بالاضافة الى المشاكل التي سببها في العديد من مناطق العالم ، كما فشلت تجربة تثبيت اسعار الصرف لعملتي كل من قطر والبحرين خلال عام ١٩٧٧ / ١٩٧٨ .

هذا ويقترح استمرار ودعم وتطوير التعاون بين المصارف المركزية في الاقطار الاعضاء ، فيما يتعلق بتنسيق سياساتها النقدية وأنظمة الصرف الأجنبي ورعاية وتنظيم مسألة التخصّص النوعي في النشاطات المصرفية ذات الطابع الاقليمي وبأبعادها الاقليمية والدولية التي سبقت الاشارة اليها، وتنسيق سياسات استثمارات احتياطياتها من العملات الاجنبية، وتنسيق نشاطات التدريب المصرفي بالإضافة لإجراء المشاورات الدورية حيال المشاكل النقدية والمالية شبه الاقليمية والاقليمية والدولية ومحاولة توحيد المواقف حيالها .

---

(٢٧) لا زالت الخلافات واسعة فيما يتعلق بمسائل التكامل النقدي بالمقارنة مع مسائل التعاون التجاري والتنموي .

«It's quite clear that the economic profession has not reached a consensus on monetary integration.»

انظر : Norman S. Buchanan and Howard S. Ellis, *Approaches to Economic Development* (NewYork: Twentieth Century Fund, 1958), p. 293.

ثالثاً : الأسس المتعلقة بالجـــدوى التطـبيقية للاستثمار الخليجي وفق المنهاج المقترح

نشير فيما يلي الى بعض الأسس والمفاهيم المتعلقة بالتطبيق الفعال لاستراتيجية استثمارية ، تقوم باتباعها اقطار المجلس ضمن الدوائر الثلاث . كما نتعرف إلى أهم القوى الجاذبة والقوى الطاردة التي حكمت اتجاهات الاستثمار خلال فترة السبعينات .

وبينما تم تحليل فرص الاستثمار الانمائي المشترك ضمن الدائرة الخليجية ، شبه الاقليمية وآفاقها المتاحة ، فسنركز في عرضنا اللاحق على الاستثمار بين الدائرتين الاقليمية والدولية .

١ - القوى الجـاذبة للاستثمار وتلك القـــوى الطاردة له بين الدائرتين الاقليمية والدولية

تميز نمط الاستثمار والتوظيف المالي الذي جرى أتباعه حتى الآن بتصرف اكثر بلدان الفائض فيه بصورة منفردة من دون ان تنسق بين سياساتها الاستثمارية من ناحية ، كما اثبتت التجربة ان هذه البلدان تنتهج في استثمارها منهجاً متحفظاً ، اذ تحتفظ بـالجانب الأكبـر من فوائضهـا في استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة (كالودائع المصرفية والأوراق المالية) في الدول الصناعية الغربية من ناحية ثانية ، مما جعل هذه الفوائض ظاهرة نقدية مالية ، واتاح الفرصة للنظام المالي العالمي (الغربي) لكي يسيطر عليها ويعيد تدويرها بما يخدم مصلحته [٢٨] . وذلك في الوقت الذي يمكن أن تجد فيه هذه الفوائض طريقها للمساهمة في توسيع دائرة الاستثمارات الانمائية المتمشية مع مسار خطط التنمية في الاقطار العربية واستخداماتها كأداة لدعم النقل السريع للتكنولوجيا ، وفي الوقت نفسه تحقيق مردود مُجزٍ على هذه الاستثمارات .

ومن الملاحظ أنه نجم عن دروس التجربة المذكورة أعلاه ان بدأت بلدان الفائض مؤخراً وبصورة فعلية في توطين اموالها واستثمارها في مشروعات متوسطة المدى وتوطين جزء من أرصدتها في الوطن العربي بصورة خاصة والعالم الثالث بصورة عامة . ومما يجدر ذكره ان نصيب الدولار من جملة استثمـارات دول الاوبيك ربمـا وصلت نسبته الى ٧٠ بـالمائـة في تشرين الأول / اكتـوبـر ١٩٧٨ [٢٩] .

ويفسَّر التوجه المكثف لاستثمار وتوظيف فوائض المال العربي في اسواق البلدان الصناعية

---

(٢٨) نهاد النقيب ، الاحتياطيات المالية العربية ، سلسلة البحوث ، ٣ ([بغداد]: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للابحاث ، ١٩٨١) .

(٢٩) المصدر نفسه ، ص ١٣ .

(OECD) بتوفر الهياكل والأطر المؤسسية خاصة ما يتعلق بأجهزة تعبئة وتوظيف الأموال المتاحة بالإضافة لاتساع نطاق الطاقة الاستيعابية لهذه الأسواق ، الأمر الذي هيأ العديد من فرص التوظيف المالي للأرصدة العربية المتراكمة ، والتي يبدو أنه لم يكن ممكنا ، من خلال حجم الطفرة التي حققتها ، استيعابها في الأقطار العربية ، خاصة لأن ثورة أسعار النفط في عام ١٩٧٣ وما ترتب عليها منذ مطلع عام ١٩٧٤ لم تكن بلدان الفائض مهيأة لها . وعليه ، فلم تسعفها سوى القنوات المتاحة لها للتعامل بشكل رئيسي مع بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . وساد الاعتقاد خلال فترة السبعينات بأنه في مجال التوظيف المالي للفوائض لا يستطيع الوطن العربي ان يؤمن للمستثمر العربي عائداً على استثماراته يماثل ذلك العائد المتاح من خلال محفظة الاستثمار والاستثمار في العقارات في الدول الصناعية، وكذلك هيمنة بعض التصورات المتعلقة بصعوبة قيام الدائرة العربية باستيعاب كل فوائض المال العربي . وساهم اتساع اسواق الدول الأوروبية ، والتي يزيد حجم السوق في بعض مدنها عن حجم السوق في دولة افريقية [٣٠] في استقطاب الاستثمارات المباشرة في المشاريع الكبيرة التي تبحث عن منافذ تسويقية واسعة ، يضاف الى ذلك ان الرغبة في اكتساب التكنولوجيا المتقدمة كان دافعاً اساسياً وراء سعي الاستثمار العربي للمشاركة في ملكية بعض المشاريع الأوروبية والأميركية . وهناك العديد من الأمثلة على ذلك [٣١] .

وبالرغم من مبررات الدوافع المذكورة أعلاه ، فقد اثبتت تجربة التعامل مع أسواق الدول المتقدمة وجود العديد من السلبيات التي تمثلت بصورة رئيسية فيما يلي :

أ ـ لم تفتح كل مجالات الاستثمار وأسواقه أمام المستثمر العربي ، كما أن بعض ادوات الدين لم يسمح للمستثمر العربي بامتلاكها .

ب ـ مخاطر التآكل في قيمة الأرصدة المستثمرة في شكل ودائع مصرفية نتيجة انخفاض قيمة العملات المستثمرة بالنسبة للعملات الأخرى ، وبفعل التضخم بالمعدلات المرتفعة نسبياً والتي شهدتها السنوات الأخيرة من فترة السبعينات .

جـ ـ المخاطر السياسية الناجمة بشكل رئيسي عن احتمال تجميد او مصادرة الاستثمارات العربية ، نتيجة خلافات رئيسية في المواقف السياسية بين الاقطار المصدرة لرأس المال والمستوردة

(٣٠) حكمت شريف النشاشيبي ، « السياسات الاستثمارية للأرصدة العربية ومستقبل التنمية ،» ورقة قدمت الى : المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، اعمال حلقة نقاش للعام الدراسي ٧٨ / ١٩٧٩ حول قضايا النفط والتنمية في العالم العربي وعلاقتها بالتطورات الاقتصادية العالمية ، الكويت ، ١٩٧٩ ، اعمال حلقة نقاش للعام الدراسي ٧٨ / ١٩٧٩ حول قضايا النفط والتنمية في العالم العربي وعلاقتها بالتطورات الاقتصادية العالمية (الكويت : المعهد ، ١٩٧٩) .

(٣١) تمتلك الكويت التي اخذت الزيادة في عالم الاستثمار المباشر والمشاركة في المؤسسات الاوروبية والاميركية ما نسبته ٤,٩ بالمائة من اسهم العديد من كبريات الشركات . ومن الامثلة التي تذكر ، امتلاك الكويت عام ١٩٧٤ مؤسسة سانت مارتن العقارية البريطانية والمشاركة في اسهم شركات انتاج الصلب الالمانية . انظر : *The Guardian,* (28 September 1981).

له . ويشار في هذا المجال الى تجربة تجميد الأرصدة الايرانية في البنوك الاميركية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، التي أدت الى اهتزاز ثقة المستثمرين العرب في الادارة الاميركية حسب تصريح اكثر من مسؤول في الأوساط المالية العربية [٣٢] .

د ـ ان الضرائب بأشكالها المختلفة في الدول الغربية ، تمثل في الوقت الحالي نسباً عالية ، ومن ثم فان العائد الصافي اقل اغراء بكثير مما يبدو عليه العائد الاجمالي للاستثمار ، ومن المتوقع ان تتجه معدلات الضرائب نحو التصاعد في هذه الدول خلال السنوات القليلة القادمة ، وقد أشير الى احد الأمثلة المتعلقة بدفع احد المصارف العربية في باريس لما نسبته ٤٤ بالمائة من اجمالي الأرباح التي حققها خلال عام ١٩٧٥ والتي بلغت ٨,٤ ملايين فرنك (دفع حوالى ٣,٧ ملايين فرنك) . وقد فسر توجه العديد من الاستثمارات للتوطن في الأسواق الأوروبية رغم هذه السلبيات بتوفر الاستقرار السياسي النسبي [٣٣] ، وهو العامل الذي يبدو ان الوطن العربي يفتقر اليه .

هذه الظواهر السلبية التي رافقت تجربة التعاون الاقتصادي الخليجي ـ الدولي تتوجب معالجتها لضمان تحقيق تعاون مثمر وطويل الاجل . ويمكن ان نشير في هذا المجال الى اربع نقاط اساسية وهي كما يلي :

أ ـ السلوك التجاري

يعتقد بأن سلوك رجال الأعمال والشركات التي يتم التعامل معها في البلدان الغربية ، يتسم بالتركيز على العقلية التجارية البحتة ، التي تستهدف مجرد بيع السلعة أو الخدمات . كما يعتقد بأن مصلحة الطرفين الطويلة الأجل ، تقتضي أن تتحول العقلية ونمط السلوك التجاري الى عقلية ونمط للسلوك يركز على التطلعات التنموية (Development- minded) [٣٤] ؛ فقد اتهم رجال الأعمال في الدول الغربية بنظرتهم الى مشاريع التنمية في البلدان العربية من زاوية تجارية بحتة ،

---

(٣٢) يستشهد هنا على سبيل المثال بتصريح السيد رزوقي من الشركة الكويتية للاستثمار والمقاولات العالمية : « اصبحنا اكثر حذراً نتيجة تجميد الارصدة الايرانية » ، وكذلك تصريح السيد خالد الفايز مدير عام بنك الخليج الدولي : « تعتبر عملية تجميد الارصدة الايرانية مضللة فهي لم تساهم في إيذاء ايران كما كان متوقعاً بل ساهمت في تشويه موقع الولايات المتحدة الاستثماري ودفعت العديد من المستثمرين للتفكير في تنويع استثماراتهم » . انظر :
«The Whiff of Politics that Hang over Arab Banks,» *Euromoney* (London), (July 1981), p. 58.

(٣٣) النشاشيبي ، « السياسات الاستثمارية للارصدة العربية ومستقبل التنمية في العالم العربي ، » ص ٩٥ .

(٣٤) Zuhair Mikdashi, «North-South Business Partnership: Challenges and Opportunities with Special Reference to the Arab and European Regions,» paper presented at: Symposium on Arab European Business Cooperation, 2, Montreux, Switzerland, 29-31 May 1978, *Arab - European Business Cooperation, Partners Development through Resources and Technology: Based on the Second Arab - European Business Cooperation Symposium, Montreux, Switzerland, 29-31 May 1978*, ed. by Zuhair Mikdashi (Frankfurt: Kommentator, 1978), p. 12.

ومضّرة باقتصاديات هذه البلدان . ومن الملاحظ بأنه لا يمكن ان يكون من قبيل المصادفة لجوء العديد من دراسات الجدوى التي قامت باعدادها شركات استشارية غربية الى المبالغة في جانب الايرادات المتوقعة والمرتبطة بحجم الطلب المتوقع على الانتاج ، بينما خفضت في الوقت نفسه تقديراتها المتعلقة بجانب التكاليف ؛ يضاف الى ذلك عدم اكتمال مختلف الجوانب خاصة الفنية لهذه الدراسات ، وهذه الظاهرة تؤدي الى ضعف الثقة في التعاون بين الطرفين(٣٥) .

ب ـ سياسة التمييز في الأسعار

يلاحظ تبني العديد من الشركات الغربية لسياسة تمييزية في أسعار سلعها وخدماتها وعقودها التي توقعها مع الاقطار العربية الخليجية ، مقارنة بالصفقات المماثلة مع مناطق أخرى ، الأمر الذي يساهم في تعميق مشكلة التضخم المستوردة في هذه البلدان. ويمكن ان نشير حول ذلك، الى الفرق بين القسم القياسي لأسعار الاستهلاك الموزونة في الدول العشر الصناعية، وبين زيادة اسعار السلع المستوردة الى بلدان منظمة الأوبيك ، كما أظهره احد التقارير التي صدرت عن هذه المنظمة . «أظهر الرقم القياسي التجميعي لأسعار المستهلك في الدول الصناعية الارتفاعات التالية : ١٢,٥ بالمائة خلال عام ١٩٧٤ ، ١٠,٥ بالمائة خلال عام ١٩٧٥ ، ٧,٩ بالمائة خلال عام ١٩٧٦ . بينما تبدو الارتفاعات في اسعار السلع المستوردة الى بلدان الاوبيك أعلى بكثير : ٥٥ بالمائة بين عام ١٩٧٣ حتى الربع الأول من عام ١٩٧٥ ، اتبعت بزيادة بنسبة ٢١ بالمائة حتى الربع الأول من عام ١٩٧٦ ، ثم بزيادة أخرى بنسبة ٣٠ بالمائة بين منتصف عام ١٩٧٦ ومنتصف عام ١٩٧٧ »(٣٦) .

وعلى الرغم من وجود بعض الفوارق الفنية المتعلقة بإمكانية المقارنة الناجمة عن الأرقام المشار اليها اعلاه ، الّا ان تقرير الاوبيك يؤكد على وجود سياسة تمييزية واضحة في الاسعار بين مستواها المطبق على الصفقات التي تتم فيها بين البلدان الغربية الصناعية وتلك الصفقات التي تتم بين البلدان الغربية من ناحية ، وبلدان الاوبيك من ناحية ثانية (٣٧) . وقد دفع هذا الوضع د . هشام ناظر وزير التخطيط السعودي الى توجيه النصيحة الى تلك المؤسسات الغربية بالاهتمام بمصالحها الطويلة الأجل في المنطقة ، بدلاً من التوجه لتحقيق الربح السريع القصير الأجل(٣٨) .

ج ـ الاستثمارات العربية في البلدان الغربية

تتعلق النقطة الثالثة بالقلق الذي تبديه بعض الدوائر الغربية حيال الآثار السياسية والاقتصادية السلبية ، التي يمكن ان تنجم عن الاستثمارات العربية لديها . وفي الوقت الذي يعتبر هذا التخوف مسألة طبيعية بالنسبة لأيّ بلد مستورد لرأس المال ، الّا ان نمط سلوك العديد من

---

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٧٤ .
(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٢٦ .
(٣٧) المصدر نفسه .
(٣٨) المصدر نفسه .

الاقطار العربية الخليجية كالكويت والسعودية والإمارات المتحدة وقطر في التعامل مع الاسواق المالية الدولية ومع الاقطار العربية الأخرى ، يعكس شعور هذه البلدان بالمسؤولية الدولية ، بدلاً من تركيز اهتمامها على مصالحها الفردية ، فقد . . « غطت قروض الصناديق العربية جميع البلدان النامية ، وتم إقراض مشاريع انمائية جارية في ٧٨ بلداً من افريقيا ، آسيا ، امريكا اللاتينية ، أوروبا الجنوبية ومنطقة الكاريبي . وبلغت نسبة المساعدات الخارجية الى الانتاج القومي الاجمالي في دولة الامارات المتحدة ١٠,٢ بالمائة ، مقابل ٥,٣ بالمائة في الكويت وما نسبته ٥,٢ بالمائة في السعودية . وذلك مقارنة بالنسبة التي أوصت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبالغة ٧٥ بالمائة فقط »(٣٩) .

د ـ القوانين والانظمة المتصلة بالعلاقة مع المستثمرين الأجانب

والمسألة الرابعة تتعلق باتجاه العديد من البلدان الى تغيير قوانينها وأنظمتها التي تمسّ العلاقة مع المستثمر الأجنبي ، فقد أدت التقلبات الحادّة في موازين مدفوعات الدول الغربية التي شهدتها فترة السبعينات ، وما زالت تشهدها ، إلى استحداث قيود جديدة على الاستثمار الاجنبي وفرض ضرائب جديدة تساهم في تخفيض العائد على الاستثمار .

والخلاصة ان أي تعاون استثماري في الدائرة الدولية ، يستلزم معالجة الظواهر السلبية المذكورة اعلاه ، بمعنى السعي الى الغاء السياسة التمييزية في أسعار وشروط توريد السلع والتكنولوجيا ، والاهتمام بالمصالح الانمائية المشتركة البعيدة المدى بدلاً من السعي للكسب التجاري السريع ، والسعي المشترك لخلق المناخ الصحي بجميع جوانبه القانونية والنفسية لمصلحة هذا التعاون .

وفي نهاية هذا العرض نود الاشارة الى التعبير الواقعي للدكتور يوسف صايغ حول تقويم النمط الاستثماري الذي اتبعته بلدان الفائض ، عندما طرح السؤال التالي : هل كان بالامكان تحاشي ان يأخذ المسار المنحنى الذي أخذخ في الأساس ؟ واجاب بقوله(٤٠) : « انني اميل الى الاعتقاد بأنه لم يكن بالأمكان تحاشي هذا المنحنى ، فمع انني لا اؤمن بحتمية هذا المسار ، الا أن المرحلة التاريخية التي تجتازها البلدان النفطية ، وعنصر المفاجأة في بروز المسائل والقرارات ذات الصلة التي كان لا بد لقيادات هذه البلدان من اتخاذها ، جعلت شبه مستحيل توجيه المسار بعيداً عن الافخاخ التي اعترضته ، على ان ما يعنينا في أستعراض متاعب وعبر الماضي ، هو المستقبل ؛ ومن أجل هذا المستقبل ينبغي تقليص التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية الى الحد الأدنى أملاً في أن تأتي هذه العائدات للمجتمع العربي في النهاية بمردود ايجابي »

٢ ـ معوقات الاستثمار في الوطن العربي

يجب ان تتحرك كافة الجهود الرامية الى تشجيع الاستثمار في الدائرة العربية ضمن اطار

---

(٣٩) المصدر نفسه .

(٤٠) « الدكتور يوسف صايغ متحدثاً عن التكلفة الاجتماعية لعائدات النفط : التدفق المفاجىء للعائدات ترك آثاراً سلبية على صعيد استنفاد الموارد والتسريع المكلف للتنمية ، » عالم النفط ، (٥ ايار / مايو ١٩٧٩) .

تحقيق المبادىء المعروفة للاستثمار الناجح ، وهي الأربحية والسيولة والأمان ، بالاضافة لمبدأ الالتزام القومي . ونشير فيما يلي الى **معوقات الاستثمار ضمن الدائرة الاقليمية** .

أ ـ ركام من **عدم الثقة** يسود مناخ الاستثمار في الوطن العربي كان من شأنه ان اتفاقية تشجيع استثمار رؤوس الاموال العربية بين البلدان العربية ـ والمقترحة من قبل الامانة العامة لجامعة الدول العربية والتي قدمت الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته التي عقدت في شباط / فبراير عام ١٩٨٠ ـ قد احيلت ثانية للمزيد من الدراسة والمشاورات .

ب ـ **نمط الاستثمار المتبع** من قبل مؤسسات الاستثمار المختلفة في القطاعين العام والخاص ما زال مشدوداً الى النشاطات العقارية وتلك النشاطات المتعلقة بالمضاربات ، الأمر الذي يؤدي الى توجيه الموارد الى نشاطات غير منتجة .

جـ ـ **عدم الاحاطة بفرص الاستثمار المنتج** في الوطن العربي وضعف اجهزة الاستثمار لديه ، الأمر الذي ادى الى اتجاه معظم الفوائض المالية ، كما سبق ان رأينا ، الى توظيفها في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) .

د ـ **ضعف الاطار المؤسسي لمؤسسات الاستثمار** في الوطن العربي في الاستجابة لمتطلبات استثمار الفوائض المالية المتراكمة[٤١] . ومما يجدر ذكره في هذا المجال ان ضعف هذه المؤسسات في بلدان الوطن العربي ساهم الى حد كبير ، في اعادة تدوير رؤوس الاموال العربية الى بلدان الوطن العربي ، عبر اسواق المال الأوروبية والمصارف الدولية التي ساهمت بالنصيب الأكبر في الوفاء باحتياجات هذه البلدان التمويلية بالمقارنة بدور المؤسسات العربية ، ونشير فيما يلي الى اوجه ضعف هذه المؤسسات :

(١) ضعف الجهد المبذول لاجراء دراسات ومسوحات لفرص الاستثمار الناجح في بلدان الوطن العربي ، وتأمين مشاريع استثمارية جاهزة للتنفيذ ، وبدلاً من ذلك فقد قامت البيوت الاستشارية الاجنبية بذلك .

(٢) تركيز جهود هذه المؤسسات على التوظيفات المالية بدلاً من التركيز على الاستثمار الحقيقي (real Investment) .

(٣) تعاني هذه المؤسسات من تخلف اساليبها في العمل ونقص في قدراتها الادارية والفنية في مجالات الاستثمار المختلفة .

(٤) لا زالت هذه المؤسسات موجهة للتعامل مع الأسواق الأوروبية والاميركية اكثر من التعامل مع بلدان الوطن العربي .

هـ ـ **ضعف الجهاز الاداري الرسمي** المتعامل مع مشاريع الاستثمار الأجنبي في البلدان

---

(٤١) النشاشيبي ، « السياسات الاستثمارية للارصدة العربية ومستقبل التنمية ،» ص ٩٥ .

المستقبلية للاستثمار ، ونقصد هنا ما يسمى الحاجز البيروقراطي ، حيث تستلزم عملية الحصول على ترخيص للمستثمر الاجنبي التعامل مع الأجهزة البيروقراطية التي تحددها معظم القوانين الحالية المطبقة في البلدان العربية .

فكثيراً من الأحيان تتصرف البيروقراطية بوحي الاعتبارات الوطنية الضيقة لتنهج اسلوب التعقيد والمباطأة رغم السياسات والقرارات العليا . وتستطيع البيروقراطية دائماً ان تجد المبررات القانونية لتصرفاتها كما تعمل الكثير من البيروقراطيات في مركزية شديدة بحيث يتوجب ان تمر المشاريع كلها على شخص واحد او ربما لجنة واحدة يصعب جمع افرادها الاّ في فترات متباعدة . ويقترح في هذا المجال لعلاج هذا الأمر ، تخفيف نقاط الاتصال ومواقعه الى أقل مستوى ممكن .

فبالرغم من الامتيازات والاستثناءات التي تمنح لمشاريع الاستثمار الأجنبي لفترة من الزمن ، فانها تصطدم عند التطبيق بالقوانين المحلية الأخرى ، كقوانين الضرائب وإنشاء الشركات ومراقبتها واجراءات منح الاقامة ، فضلاً عن قوانين العمل وتنظيمات الإدارة وقوانين الاستيراد والتصدير ومراقبة العمل كتعدد أسعار الصرف وعدم تحويل الأرباح كفرض الرسوم الجمركية على الاصول العينية اللازمة لاقامة المشروعات . وهناك شكوى عامة من المستثمرين العرب مفادها ان القوانين الجيدة ذاتها لا تكفي اذا وجدت ، ان لم يكن الى جانبها نظام قضائي يساويها في الجودة وينال احترام النظام السياسي له ويقيده بقراراته [٤٢] . يضاف الى ذلك عدم وجود تشريعات او لوائح او حتى بيانات تحدد حقوق المستثمر والتزاماته [٤٣] .

و ـ حاجة الاستثمار المباشر في العديد من البلدان العربية الى انفاق كبير على المشاريع الهيكلية اللازمة والواجب انجازها بواسطة المستثمر نفسه .

ز ـ نقص الكوادر المحلية المدربة والقدرات الادارية والقيادية اللازمة لادارة المشاريع الانمائية ، يحول في كثير من الأحيان دون تنفيذ المشروعات الانمائية .

ح ـ صغر اسواق العديد من البلدان العربية وضعف قدرتها على استيعاب العديد من المنتجات ، الأمر الذي يدعو الى التركيز على المشاريع المشتركة بين اكثر من بلد عربي .

ط ـ عدم استقرار الانظمة المتعلقة بالاستثمار والسياسات المالية والنقدية ، كما ان الانظمة المنشورة لا تعكس احياناً واقع الحال في هذه البلدان ، رغم ان مجال الاستثمار لفوائض بلدان النفط في الاطار الاقليمي تتوفر له فرص توسيع دائرة المشاريع المنتجة ودائرة الطاقة الاستيعابية التي لا توفرها فرص الاستثمار في الدائرة العربية الخليجية . الا ان المشاكل والمعوقات المذكورة أعلاه ،

---

(٤٢) جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ،« الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية : وثيقة ،» نقلاً عن : **مجلة الافق الاقتصادي** (الاردن) ، (٣١ آذار / مارس ـ ٦ نيسان / ابريل ١٩٨١) ، ص ٣٤ ـ ٣٦ .

(٤٣) المصدر نفسه .

بالاضافة لاضطراب الاوضاع السياسية والأمنية في العديد من ارجاء الوطن العربي ؛ كما ان ثقل العامل التاريخي الناجم عن تراكم ارتباطات سابقة مع توزع العلاقات السياسية الدولية بين الشرق والغرب ، كل هذه العوامل ستبقى محدداً رئيسياً لتوسيع دائرة النشاطات الاستثمارية ، ما لم يتم تحديد هذه المعوقات ومعالجتها .

ولكي تتحقق توجهات تدعيم الاستثمار لفوائض النفط في الوطن العربي ، ينبغي تأمين الاطار القانوني والاقتصادي والمالي المؤيد لهذه الاستثمارات ، تلك الاطر التي من شأنها ان تؤمن انسياباً آمناً ومستمراً للاستثمار العربي ومشابهاً لذلك الانسياب الذي تحقق ، ولكن ليس بدون صعوبات داخل السوق الاوروبية المشتركة .

٣ ـ مفاهيم واعتبارات متعلقة بسياسة الاستثمار في البلدان العربية

تستلزم الاعتبارات الاقتصادية لسياسات استثمار الإمكانات المالية المتاحة للأقطار النفطية الأخذ في الاعتبار عاملين اساسيين(٤٤) :

أ ـ **نسبة العائد الحقيقي للاستثمار** (اي بعد خصم معدل التضخم) الناجم عن زيادة مبيعات النفط المستخرج من الأرض .

ب ـ **الزيادة الحقيقية المتوقعة في أسعار النفط** (بعد استبعاد معدل التضخم كذلك) ان ذلك يعني ان الاعتبارات الاقتصادية البحتة تملي على بلدان الفائض استبدال النفط في باطن الارض باستثمارات محلية واقليمية وعالمية ، فقط في حالة تحقيق عائد حقيقي لهذه الاستثمارات يفوق زيادة القيمة الحقيقية للنفط في باطن الأرض .

وإلاّ فعلى هذه البلدان الاحتفاظ بالنفط في باطن اراضيها للمستقبل . ان ذلك يعني ايضاً ان الاعتبارات الاقتصادية تؤيد المزيد من انتاج براميل النفط زيادة على متطلبات الاقتصاد المحلي ، اذا ما كانت القيمة الحقيقية لمعدل العائد على الاستثمار الاجنبي اكثر من قيمة الزيادة المتوقعة في الاسعار الحقيقية للنفط . ومع ان الشواهد التطبيقية توضح بأن هذه البلدان لا تحتكم في سياساتها لانتاج وتصدير النفط للاعتبارات الاقتصادية فقط ، حيث انها تأخذ في الاعتبار التزاماتها تجاه دوران عجلة الاقتصاد العالمي واحتياجاته ، الا انه يمكن افتراض ضرورة الاخذ في الاعتبار لدى وضع هذه السياسات لانتاج وتصدير النفط واستثمار الفوائض المالية الناجمة عن ذلك ، **المسؤولية القومية المترتبة على هذه البلدان تجاه الوطن العربي والتي تعني :**

---

(٤٤) رغم تراجع الفوائض المالية للاقطار العربية النفطية ، بسبب تراجع أسعار النفط منذ عام ١٩٨٢ ، إلاّ ان هناك العديد من الشواهد التي تؤيد استمرار حاجة العالم الى النفط في المدى المنظور وعدم تعرض هذه الحاجة الى الانخفاض بشكل رئيسي . الامر الذي يعني استمرارية تحقق ظاهرة الفوائض المالية ، رغم اختفائها في هذه المرحلة خاصة خلال عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣ . يضاف الى ذلك حاجة اقطار المجلس الى النشاطات الاستثمارية في الوطن العربي ، حتى لو تراجعت ظاهرة الفوائض المالية تراجعاً كبيراً ، وذلك استناداً لمصالحها الاقتصادية بعيدة المدى ، والمشار اليها في الفصل التاسع من هذا الكتاب .

أ ـ في جانب سياسات انتاج وتصدير النفط الأخذ في الاعتبار قدر الامكان احتياجات اقتصاديات بلدان الوطن العربي ، وتأمين هذه الاحتياجات بشروط معقولة ، خاصة للاقطار التي تعاني عجزاً في موازين مدفوعاتها . ومن ناحية ثانية ، ينبغي توجيه النشاطات الاستثمارية للفوائض المالية في الوطن العربي ضمن تصور واضح يفرق بين التوظيف المالي الذي لا يسهم في خلق او نقل الثروات الحقيقية وينحصر دوره في تأمين عائد مالي للتوظيفات وبين الاستثمار الذي يسهم في خلق مجالات انمائية وزيادة فرص التشغيل والنشاط الاقتصادي في البلدان العربية ، والشكل الأخير هو المقترح في هذا البحث .

ب ـ يشير نمط استخدام الفوائض المالية لبلدان النفط العربية خلال فترة السبعينات الى حدوث اختلال في اوجه الاستخدام المختلفة لهذه الفوائض بالمقارنة مع الاحتياجات الفعلية للاقطار العربية المستَقْبلة لهذه التحويلات وقد تمثل ذلك فيما يلي :

(١) لبّت القروض الممنوحة من قبل صناديق التنمية العربية جزءاً بسيطاً من الاحتياجات الانمائية للاقطار العربية غير المنتجة للنفط ، كما ان قروض القطاع الخاص من المجموعة الاولى للمجموعة الثانية تكاد لا تذكر ، الأمر الذي يعكس ضعف الهيكل الحالي لأسواق المال واختلاف السياسات النقدية والمالية للأقطار العربية [٤٥] .

(٢) تَرجمت زيادة القروض الممنوحة لرابطة المؤسسات المالية الدولية وللحكومات العربية والقطاع الخاص عدم كفاية تدفقات القروض بين الاقطار العربية ، فبلغت هذه القروض والتي تمت من خلال النظام المصرفي ما قيمته ١٦,٥ مليار دولار خلال الفترة بين ١٩٧١ و١٩٧٨ ، بينما بلغ تدفق الاموال العربية الى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان خلال عام ١٩٧٨ بين ١٤٥ و ١٥٠ مليار دولار . واذا ما جرت مقارنة لحجم القروض المقدمة بواسطة الأقطار العربية لهذه الاسواق ، فسيظهر اختلال الوضع الحالي .

إن الاختلال المتحقق في نمط استخدام فوائض النفط المالية خلال السبعينات ، له ما يفسره الى حد ما ، *فما زالت المؤسسات المالية العربية واسواق المال العربية تتسم بتعقد اجراءاتها في* التمويل ومحدوديتها ، بعكس مؤسسات واسواق المال العالمية ، كما تتسم السياسات المتبعة بين مختلف الاقطار العربية بالتضارب [٤٦] . وهكذا تشير حقائق السبعينات الى ان نمط استخدام فوائض النفط المالية اتسم ببعض القصور في تلبية الاحتياجات الانمائية لاقطار الوطن العربي بينما تركز التدفق المالي اسوة بتدفق النفط نفسه نحو الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ، وهي التي يبدو انها استفادت بالدرجة الاولى من عملية إعادة تدوير رؤوس الأموال العربية .

ومما يجدر ذكره ان المملكة العربية السعودية ساهمت بالنصيب الاكبر في التدفقات المالية

---

(٤٥) علي عبد محمد سعيد الراوي ، الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي ، سلسلة الدراسات ، ٢٣٥ (بغداد: دار الرشيد ؛ وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٨٠) .

(٤٦) المصدر نفسه ، ص ٣٢٣ .

للأقطار العربية ، وذلك بالاضافة الى كل من الكويت وليبيا والعراق ، فقد وصل حجم التحويلات السعودية الحكومية والخاصة ما قيمته ٥ مليون دولار خلال كل من سنتي (١٩٦٧ ، ١٩٧٧)[٤٧] . وذلك بخلاف التحويلات الانمائية المقدمة عبر المؤسسات المالية التابعة لكل من السعودية والكويت والعراق والجزائر وقطر وليبيا والإمارات المتحدة والتي قدرت في مجموعها بما قيمته ٢٦,٨ مليون دولار خلال الفترة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٨[٤٨] .

جـ ـ ما زال هيكل العلاقات التجارية داخل الوطن العربي يتسم بالضعف ، فقد انخفضت نسبة التجارة بين الاقطار العربية على سبيل المثال من ٢١,٤ بالمائة خلال عام ١٩٦٠ (للصادرات) الى ما نسبته ٤,١ بالمائة فقط خلال عام ١٩٧٧ ، كما انخفضت بالنسبة للواردات من ٧,١ بالمائة الى ما نسبته ٦,٤ بالمائة خلال الفترة نفسها ، الأمر الذي يعني زيادة اعتماد الوطن العربي على العالم الخارجي[٤٩] .

د ـ نظراً لوجود فجوة بين بلدان الوطن العربي وبلدان العالم المتقدم اقتصادياً فيما يتعلق بمستوى العلم والتكنولوجيا والخبرة الادارية والتنظيمية ، يقترح التعاون في تنفيذ المشروعات الانمائية الاساسية مع كبريات الشركات العالمية متعددة الجنسيات ، بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل الناجم عن عملية تكامل عناصر التمويل والعمالة والمواد الخام والموارد الأخرى المتاحة للوطن العربي مع عناصر التكنولوجيا والخبرة الادارية والتنظيمية المتراكمة لدى الشركات العالمية . وبالرغم من أن لهذه الشركات جوانب سلبية تتعلق بسياساتها الاحتكارية ، بل وتسلطها الاستغلالي احياناً ، الا انها لعبت دوراً رائداً في تحقيق التقدم الاقتصادي في العالم المتقدم ، وعليه لا يمكن اغفال قدرتها على المساهمة في مسيرة التنمية في البلدان العربية ، ولكن يشترط توجيه عملية التعاون معها وفق مبدأ التوازن في تحقيق الفائدة وتحمل التكاليف (Equitable Distribution of costs and benefits) وكذلك الحصول على شروط عادلة لتحويل التكنولوجيا واقلمتها حسب احتياجات الوطن العربي وظروفه القائمة . وفي هذا المجال تشير بعض التحقيقات التي اجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية ، الى ضعف التأثير التكنولوجي للشركات الاجنبية . ففي ٧٣ بالمائة من الحالات التي تمت دراستها ، زرعت الشركات المستثمرة تكنولوجيتها الانتاجية دون أي تعديل ، وفي ٨٠ بالمائة لم تغير الشركات تكنولوجيتها الخاصة بمراقبة النوعية ، وفي ٨٦ بالمائة لم تغير طرقها المحاسبية ، وفي ١٠٠ بالمائة لم تتغير تكنولوجيا المشاريع الموجهة للتصدير[٥٠] .

---

(٤٧) المصدر نفسه ، ص ٣١٨ .
(٤٨) المصدر نفسه .
(٤٩) المصدر نفسه ، ص ٣٠٨ .
(٥٠) عصام الزعيم ، « محاولة للتقييم والتنبؤ بالعلاقات التكنولوجية بين البلدان المتخلفة والمتقدمة ،» ورقة قدمت الى : اتحاد المراكز العربية للبحث العلمي ، الامانة العامة ، الندوة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة حول العلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية ، بغداد ، ايار / مايو ١٩٧٨ ، ص١٦ .

هـ ـ ينبغي تحقيق الانسجام بين اهداف الاستثمار طويل الأجل الذي يحقق مصالح بلدان الفائض ، خاصة فيما يتعلق بتوسيع قاعدتها الانتاجية ضمن اطار اقليمي لمواجهة اعباء اقتصاد ما بعد النفط ، والاحتياجات الفعلية للتنمية في البلدان العربية المستوردة لرأس المال ، وفي هذا المجال تلعب الاستثمارات في القطاع الزراعي ، باعتباره القطاع الرئيسي بشكل عام ، في اقتصاديات البلدان العربية دوراً بالغ الأهمية . وتنبغي الاشارة المبدئية الى ان الاستثمار المباشر في المشاريع الانمائية للبلدان العربية يمثل افضل اشكال الاستثمار المحققة للمصالح المشتركة للبلدان المصدرة والمستوردة لرأس المال . فمن ناحية الاقطار المصدرة يساهم في توسيع قاعدتها الانتاجية وفرص الاستثمار المنتج وطويل الاجل ضمن الدائرة الاقليمية للوطن العربي ، وتعوضها عن ضعف فرص الاستثمار ضمن دائرة اقتصادياتها التي تواجه مشكلة محدودية الطاقة الاستيعابية (Absorptive Capacity) كما يتناسب هذا النمط الاستثماري والاوضاع الاقتصادية والمالية للاقطار العربية ، خاصة تلك التي تعاني من ثقل التزامات المديونية الخارجية المترتبة عليها . كما يوفر هذا النمط الفرصة للاستفادة من عملية تحويل التكنولوجيا وتطويرها لدى تطبيقها على ظروف بلدان الوطن العربي ، وخاصة لدى تبني منهج ثلاثي للاستثمار المباشر في بلدان الوطن العربي (اشتراك رأس المال في بلدان الفائض مع الموارد المتاحة في البلدان المستوردة لرأس المال وتكنولوجيا الدول المتقدمة اقتصادياً) .

و ـ يقترح ان تركز سياسة الاستثمار ضمن الدائرة الاقليمية على مسألة **تقليص الفجوة القائمة في مستويات الدخل القائم بين مجموعة الاقطار المصدرة للنفط والمجموعة الأخرى** . وفي هذا الاطار ينبغي النظر الى ادارة المساعدات الانمائية المقدمة من بلدان الفائض الى البلدان الأخرى كجزء اساسي وعضوي مكمل لإدارة الاستثمارات الانمائية . هذا ، ويستلزم الاعتبار القومي للنشاطات الاستثمارية اعطاء الاولوية في السياسات الاستثمارية المشتركة ، للدول الاقل نمواً بين بلدان الوطن العربي، وتضم هذه القائمة على سبيل المثال البلدان التالية : اليمن الشمالي ـ اليمن الجنوبي ـ السودان ـ الصومال ـ موريتانيا .

وتعكس احصائية الدخل القومي والفردي التالية ـ جدول رقم (١٣ ـ ١) ـ مدى فجوة الدخل المتحققة بين مجموعة الاقطار العربية النفطية والاقطار الأخرى .

يلاحظ منها ان متوسط الدخل الفردي للمملكة العربية السعودية بلغ اكثر من ٣٢ ضعفاً بالنسبة للدخل في الصومال والذي بلغ ٩٦ دولاراً خلال عام ١٩٧٩ .

ـ بينما بلغ معدل النمو السنوي في الانتاج المحلي الاجمالي لمجموعة الاقطار العربية والمنتجة للنفط ١٧,٣ بالمائة في المتوسط خلال الفترة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٩ بلغت النسبة المقابلة لمجموعة الاقطار العربية غير المنتجة للنفط ٥,٧ بالمائة .

جدول رقم (١٣ - ١)

متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الاجمالي (دولار اميركي باسعار عام ١٩٧٠)

(١٩٧٠ = ١٠٠)

القطر / السنة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٧٩
الأردن	٢١٢	١٩٣	٢٦٦
الامارات العربية المتحدة	٥٤٦٣	٧٠٢٩	٧٠٩٢
البحرين	١١٠٠	١٩٦٥	١٤٧٩
تونس	٢٨١	٦٠٠	٦٨١
الجزائر	٣٢٤	٦٦٤	٧٦٩
السعودية	٦٢٥	٢٦٦٣	٢١٠٨
السودان	١٤٤	١٣٣	١٤٨
سورية	٢٦٩	٤٢٣	٤١٣
الصومال	٧٦	٨١	٩٦
العراق	٣٨٠	٩٠٤	١٢٣٢
عُمان	١٣٥٧	١٤٨٣	١٠١٥
قطر	٣٦٨٣	٧٣٢٤	٤٠٦٧
الكويت	٣٥٨٨	٦٨٣٥	٦٩٩٨
لبنان	٦٠٢	٧٤٣	٥٨٦
ليبيا	٢٠٠٧	٣٩١٧	٤٨٩٦
مصر	٢٧٧	٢٥١	٢٨٩
المغرب	٢٢٥	٣٦٣	٣٥٩
موريتانيا	١٦٧	٢٢٤	٢٠٠
اليمن الجنوبي	٩٩	١٠٧	١١٦
اليمن الشمالي	٧٥	١١٩	١٠٣
متوسط نصيب الفرد العربي	٣٣٨,٢٣	٦٥٦,٦٨	٧٥٥,٤٣
معدل النمو السنوي	٧٠ - ١٩٧٥	٧٥ - ١٩٧٩	٧٠ - ١٩٧٩
للناتج المحلي الاجمالي العربي	١٧,٥٢	٦,٦	١٢,٥
لمتوسط نصيب الفرد العربي	١٤,١٩	٣,٥٦	٩,٣٤

المصدر : احتسبت من : علي توفيق صادق ، « السياسات النقدية والمالية والتنمية العربية في الثمانينات، » ورقـة قدمت الى : المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، الحلقة النقاشية للعام الدراسي ١٩٧٩ / ١٩٨٠ : حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات ، ٣ ، الكويت ، كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ، الحلقة النقاشيـة الثالثة للعام الـدراسي ١٩٧٩ / ١٩٨٠ : حول آفـاق التنمية العـربية في الثمـانينات ، ينـاير ١٩٨١ (الكويت : المعهد ، ١٩٨١) ، ص ٤١٩ .

- بينما بلغ معدل نصيب الفرد من الانتاج المحلي الاجمالي في المجموعة النفطية ٢,٦ مرة معدل نصيب الفرد في المجموعة غير النفطية خلال عام ١٩٧٠ فقد تضاعفت الهوة في مستوى الدخل بينهما خلال عام ١٩٧٩ ، فأصبح مستواه في المجموعة غير النفطية ٦,١ مرة بالنسبة لمستواه في المجموعة غير النفطية(٥١) .

رابعاً : خلاصة

القت التحليلات السابقة بعض الضوء على الآفاق المتاحة للتعاون الانمائي وفق المنهاج المقترح تبنيه لاقطار مجلس التعاون العربي الخليجي ، بوجهيه اللذين يتعلقان بالشكل المقترح للتعاون والمستند الى « التعاون الانمائي الجزئي المبرمج ضمن آفاق تكاملية » وبالمجال الحيوي للتعاون (الجانب الجغرافي - الاقتصادي) الذي يستلزم ادارة دفة التعاون ضمن الدوائر الثلاث بهدف الاستفادة من الفرص التي تؤمنها هذه الدوائر لتأمين العوامل الأساسية اللازمة لبناء قاعدة اقتصاديات ما بعد النفط .

فتم عرض لبعض المجالات الرئيسية للتعاون الانمائي ضمن الدائرة شبه الاقليمية ، والتي ترتكز على النشاطات الإنمائية ذات الطابع النوعي ، أو تلك المرتبطة بمفهوم تدعيم قاعدة البناء التحتي بمعناها الموسع (قاعدة التدريب والبحث العلمي والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية ، وتطوير ادارة التنمية الوطنية وشبه الاقليميه والمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث في ضوء تحليلات الفصل الخامس) ، وقد اوضحت هذه الفرص الحاجة الى تأمين بعض العناصر اللازمة من خلال الدائرة الدولية ، خاصة ما يتعلق منها بتدعيم قاعدة البحث العلمي وتحويل التكنولوجيا .

وفيما يتعلق بمسألة الاستثمار ضمن الدائرتين العربية والدولية واللتين تؤمّنان فرص توسيع القاعدة الانتاجية لاقتصاديات اقطار المجلس ، فقد اقترح بتوطين معظم النشاطات الانتاجية في الاطار الاقليمي بالدرجة الاولى ، بالإضافة لجزء من هذه النشاطات يجري توطينه ضمن الدائرة الدولية ، بهدف اكتشاف المهارات الادارية ونقل التكنولوجيا مع العلم بأن جزءاً من القاعدة الانتاجية ، يمكن توطينه ضمن الدائرة شبه الاقليمية ، خاصة فيما يتعلق بالصناعات الزراعية (الاسمدة ، مواد مقاومة الأفات ، الجرارات والمعدات الزراعية . . . الخ) .

وجرى تحليل لاتجاهات الاستثمار في مرحلة السبعينات ضمن الدائرتين العربية والدولية ، والتعرف على دوافعه والقوى الجاذبة او الطاردة له . كما تم تحديد الأسس التي تضمن خلق بيئة صحية لاستراتيجية استثمارية موجهة على أساس ثلاثي ، تلك الأسس المتعلقة باستكمال الجوانب القانونية والمالية والسلوكية والاقتصادية من قبل الاطراف الثلاثة تحقيقاً للأهداف والمصالح الاقتصادية المشتركة .

---

(٥١) علي توفيق صادق ، « السياسات النقدية والمالية والتنمية العربية في الثمانينات ، » ورقة قدمت الى المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ، الحلقة النقاشية للعام الدراسي ١٩٧٩ / ١٩٨٠ : حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات ، ٣ ، الكويت ، كانون الثاني / يناير ١٩٨١ ، الحلقة النقاشية الثالثة للعام الدراسي ١٩٧٩ / ١٩٨٠ : حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات ، يناير ١٩٨١ (الكويت : المعهد ، ١٩٨١) .

الفصل الرابع عشر

مشكلة الامن الغذائي كنموذج تطبيقي للمنهاج المقترح

مقدمة

يستهدف هذا الفصل تحديد نموذج تطبيقي لمنهاج التعاون الانمائي المقترح ، المنهاج ذي الدوائر الجغرافية ـ الاقتصادية الثلاث ، والموجّه توجيهاً إنمائياً لحل مشكلة ذات طبيعة هيكلية واستراتيجية . ومع الاخذ في الاعتبار الهيكل الاقتصادي في كل من اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي وبقية الاقطار العربية ، وآفاق التنمية المتاحة لها في ضوء قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة والمحتملة ، واعتماداً على ما ورد في نتائج الفصلين الثالث والتاسع والتي اظهرت اهمية تدعيم قاعدة التنمية الزراعية العامة ، وقاعدة الانطلاق لحل مشكلة الامن الغذائي بصورة خاصة وذلك على اساس المنطلق الاقليمي ، وليس شبه الاقليمي ، فإننا نعتقد ، في هذه المرحلة ، بأن طريقنا لاختيار مشكلة الامن الغذائي كمثل تطبيقي للمنهاج المقترح يعتبر طريقاً مأموناً ومبرراً ، علماً بأن الدعوة الى تكثيف الجهد التنموي المشترك نحوها يستدعي البحث في امور ثلاثة ؛ اولها يتعلق ببلورة الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تجعل من التوجه لحل هذه المشكلة كاحدى المحطات الاستراتيجية التي ينطلق نحوها ذلك الجهد التعاوني ووفق اعتبارات التخصص في الانتاج الزراعي المتاحة ؛ وثانيها يتعلق بجدوى تطبيق المنهاج المقترح للتعاون الانمائي على هذه القضية التي تقع ضمن دائرة التعاون الانمائي الزراعي وذلك بمناقشة مختلف اشكال التعاون الزراعي واختيار اكثرها جدوى في التطبيق على ظروف بلدان المجلس ، وتتعلق النقطة الثالثة بتحديد احد اشكال التعاون الأنمائي الجاري التي تنسجم ومواصفات منهاج التعاون الانمائي المقترح من ناحية ، كما تستجيب للاعتبارات المتعلقة بمشكلة الامن الغذائي وضرورة إمكانية مواجهتها من ناحية ثانية ، وتثبت في الوقت نفسه قابلية المنهاج المقترح للتطبيق .

اولاً : الابعاد الاستراتيجية للتعاون الزراعي والغذائي

بالرغم من توفر العديد من القناعات الفكرية المستندة الى اساسيات التنمية الاقتصادية ودروس تجارب التقدم الاقتصادي في البلدان المتقدمة اقتصادياً حول اهمية الدور الذي تلعبه او لعبته التنمية الزراعية في تحقيق التقدم الاقتصادي والتنمية لبلدان العالم المتقدم ، الا ان الشواهد العملية وتجارب التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث ومن ضمنها بلدان الوطن العربي تؤكد على تخلف القطاع الزراعي وعدم احتلاله الاولوية التي يستحقها بالمقارنة مع القطاعات الانمائية الاخرى التي استحوذت على الاهتمام الاكبر .

وقد تحقق ذلك برغم اشارة خطط التنمية الاقتصادية في بلدان الوطن العربي لأهمية تنمية القطاع الزراعي وتخصيصها لنفقات انمائية موجهة لهذا القطاع . ويعود ذلك بصورة عامة الى وقوع الوطن العربي تحت تأثير البريق الذي تتمتع به توجهات الدول المتخلفة للتصنيع وكأنه مرادف للتنمية الاقتصادية كما تحقق ذلك (كما سيرد لاحقاً بالنسبة للمؤشرات المؤيدة) رغم تعرض العالم لمشكلة الامن الغذائي وادراك المؤسسات العالمية والاقليمية لأبعاد هذه المشكلة التي بدأت دورتها الجديدة منذ عام ١٩٧٢ .

١ ـ اولويات الانتاج الغذائي العربي

وتؤيد المؤشرات التالية ضرورة اعطاء عملية الاستثمار في الزراعة بشكل عام والانتاج الغذائي بشكل خاص الاولوية القصوى في المرحلة الحالية .

أ ـ انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الانتاج المحلي الاجمالي للأقطار العربية من ١٨ بالمائة خلال عام ١٩٧٠ الى ما نسبته ١٠ بالمائة خلال عام ١٩٧٥ بينما ازدادت مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية من ٢٥ بالمائة خلال عام ١٩٦٥ الى ما نسبته ٤١ بالمائة خلال عام ١٩٧٥ . علماً بأن النسبة الاولى (الزراعة) هي اقل بكثير من النسبة الوسطية للبلدان ذات الدخل المتوسط (١٥ بالمائة) . تشير هذه التطورات الى ان الاقتصاد العربي اصبح بالرغم من تطوره اكثر تعرضاً لمختلف انواع الاخطار عما كان عليه الامر عندما كانت الزراعة تلعب دورها كمصدر متجدد للدخل وتأخذ دوراً اكبر في الاقتصاد العربي .

ب ـ يعتقد بأن مشكلة تأمين السلع الغذائية الاساسية بأسعار مناسبة للمواطنين كانت وراء القلاقل السياسية التي ضربت انحاء مختلفة من الوطن العربي ويستشهد على سبيل المثال بالتظاهرات التي جرت في القاهرة سنة ١٩٧٧ وتظاهرات طهران سنة ١٩٧٦ وتظاهرات الخرطوم خلال السنوات الاخيرة كدليل على ذلك .

ج ـ اصبح العالم المعاصر اكثر تعرضاً لمشاكل استخدام التجارة في المواد الغذائية كسلاح سياسي ، واصبحت الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة تلوح بإمكانية استخدام هذا السلاح لأغراض الضغط السياسي على الدول النامية .

د ـ ينخفض مستوى مردود النشاطات الزراعية وانتاجيتها في بلدان الوطن العربي بالمقارنة مع متوسط المستوى العالمي .

هـ ـ لاحظ مسح قامت باجرائه منظمة الاغذية والزراعة الدولية ان الزراعة في بعض البلدان النامية لم تلعب دورها في التنمية بل لم تتمكن من انتاج الغذاء اللازم لإطعام السكان او تأمين مستوى الصادرات اللازمة لتوفير العملات الاجنبية اللازمة لها . وقد ترتب على ذلك كله ضياع العديد من فرص تحسين مستوى انتاجية الارض الزراعية وكذلك ضياع العديد من فرص تحسين دخل ملايين العاملين في النشاط الزراعي .

و ـ تشير المؤشرات المتعلقة بالوضع الغذائي العام في بلدان الوطن العربي الى تراجع الانتاج الغذائي وتراجع نسبة الاكتفاء الذاتي في معظم البلدان العربية بالاضافة لوجود عدة ملايين من السكان في انحاء مختلفة يعانون من ضعف المستوى الغذائي الفردي كما تعكسه مؤشرات نسبة الطاقة الغذائية المتناولة بالمقارنة مع الواجب تناولها .

تشير الاحصائية التالية (جدول رقم (١٤ ـ ١)) الى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للحبوب في بلدان مختارة من الوطن العربي . وذلك خلال الفترة الممتدة بين ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ و١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ .

جدول رقم (١٤ ـ ١)

نسبة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للحبوب في اقطار عربية مختارة ، خلال الفترتين ١٩٦١ ـ ١٩٦٥ و ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧

السنة / القطر	١٩٦١ ـ ١٩٦٥ (٪)	١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ (٪)
الاردن	٥٧	١٨
السعودية	٥٤	٢٤
السودان	٩٨	٩٦
سورية	١١٥	٨٣
العراق	٩٦	٦٥
ليبيا	٤٦	٣٥
مصر	٧٨	٧٠
اليمن الجنوبي	٤٨	٤٣
اليمن الشمالي	٩٩	٨٠

المصدر : احتسبت من : United Nations [UN], Food and Agricultural Organization [FAO], *The State of Food and Agriculture* (1978), p.(2-46), table (2-21).

يلاحظ هنا انخفاض هذه النسبة انخفاضاً شديداً في كل من الاردن (من ٥٧ بالمائة الى ١٨ بالمائة) لبنان (من ٢٢ بالمائة الى ٩ بالمائة) ليبيا (من ٤٦ بالمائة الى ٣٥ بالمائة) السعودية (من ٥٤ بالمائة الى ٢٤ بالمائة) وسوريا (من ١١٥ بالمائة الى ٨٣ بالمائة) .

ز ـ كما تشير الاحصائية التالية (جدول رقم (١٤ ـ ٢)) الى معاناة ٨, ١٠ ملايين مواطن في بلدان عربية مختارة من تدني مستوى التغذية ، كما توضح الاحصائية تزايد عدد هؤلاء في الاقطار العربية التي تعتبر منتجاً رئيسياً للغذاء في الاقليم وهي مصر والسودان التي ما زالت هذه النسبة تشمل ٣٠ بالمائة من سكانها .

جدول رقم (١٤ ـ ٢)

عدد السكان ذوي الوضع الغذائي المتدني ونسبتهم
في اقطار عربية مختارة ، خلال
الفترتين ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ و١٩٧٢ ـ ١٩٧٤

القطر	العدد (بالمليون)		النسبة للسكان	
	١٩٦٩ ـ ١٩٧١	١٩٧٢ ـ ١٩٧٤	١٩٦٩ ـ ١٩٧١	١٩٧٢ ـ ١٩٧٤
السعودية	١,١	١,٠	١٤	١٢
السودان	٤,٧	٥,٢	٣٠	٢٠
سورية	٠,٨	٠,٧	١٢	١٠
العراق	١,٦	١,٤	١٧	١٤
ليبيا	٠,٣	٠,١	١٣	٧
مصر	٢,٣	٢,٩	٧	٨

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

ومما يجدر ملاحظته ان حوالى ٥ , ٢ مليون مواطن ما زالوا في وضع غذائي سيء في البلدان الغنية بالنفط وهي ليبيا والعراق والسعودية(١) .

كما تعاني مجموعة البلدان العربية عجزاً في تجارتها الخارجية المتعلقة بالمنتجات الغذائية باستثناء الفواكه والخضروات والزيوت النباتية . ومما يجدر ذكره ان العديد من البلدان العربية(مثل مصر والاردن واليمنين) تعتمد بشكل رئيسي على المعونة الغذائية الخارجية في تغطية جزء من عجزها الغذائي ، ولا يخفى ما لذلك من اخطار . وهكذا ، إذا ما اخذ في الاعتبار تردّي الوضع الغذائي العام ، وما يترتب عليه من تصاعد مشكلة الامن الغذائي في الوطن العربي ، في الوقت

(١) United Nations [UN], Food and Agricultural Organization [FAO], *The State of Food and Agriculture* (1978), p. (2-46), table (2-21).

الذي يتوفر فيه العديد من الموارد الزراعية غير المستغلة في الانتاج الغذائي ، لاتضح ما للاستثمار في الانتاج الغذائي من اولوية قصوى .

ح ـ تشير المؤشرات التالية الى توقع تردّي الوضع المتعلق بالغذاء في الوطن العربي :

(١) تشير اتجاهات الفترة بين نهاية الستينات ومعظم سنوات السبعينات الى تراجع الوضع المتعلق بانتاج الغذاء في الوطن العربي لدى مقارنته بوضع الاستهلاك الغذائي من ناحية ، ولدى مقارنة كل من معدلات نمو الانتاج والاستهلاك بمعدلات زيادة السكان ، من ناحية ثانية ، وذلك ينطبق بصورة خاصة على الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨ . فبينما كانت زيادة السكان في مجمل البلدان العربية ٢,٧٨ بالمائة ، تراوحت الزيادة في الاستهلاك في جميع المواد الغذائية ما بين ٣ بالمائة و٣٨,٥ بالمائة (باستثناء الجبن الذي زاد استهلاكه بنسبة ٢ بالمائة)[٢] . وكانت نسبة الزيادة في الاستهلاك اعلى من الزيادة السنوية في نسبة الانتاج في جميع المواد الغذائية باستثناء الفواكه والخضروات .

(٢) يشير الجدول رقم (١٤ ـ ٣) الى تصاعد نسبة العجز في انتاج العديد من المواد الغذائية ، خاصة لدى مقارنة معدل هذه النسبة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ بالنسبة نفسها خلال عام ١٩٧٨ .

جدول رقم (١٤ ـ ٣)

عجز الانتاج العربي في المواد الغذائية ،
خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨

المـادة	نسبة العجز في الانتاج المحلي مقابل مجمل الاستهلاك (٪)	
	معدل الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨	١٩٧٨
القمـح	٥٣	٦٠
الارز	١٧	٢٥
الذرة الصفراء	٢٦	٣١
لحوم الدواجن	٣٢	٣٩
اللحوم الحمراء	١٠	١٢
الجبـن	١٦	١٩
الشاي والحليب المجفف	١٠٠	١٠٠
الزبـدة	٤٩	٥٦

المصدر : احتسبت من : صبحي القاسم ، نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية (عمان : مؤسسة عبد الحميد شومان ، ١٩٨٢) ، ص ١٤١ .

(أ) البيانات هي بيانات التصدير .

(٢) صبحي القاسم ، نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية (عمان : مؤسسة عبد الحميد شومان ، ١٩٨٢) ، ص ١٣٦ .

(٣) يشير الجدول التالي رقم (١٤ ـ ٤) الى العجز القيمي في الانتاج بالنسبة للاستهلاك على مستوى كل بلد عربي وذلك كما يعكسه المعدل السنوي للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ .

جدول رقم (١٤ ـ ٤)

قيمة الانتاج الغذائي المحلي وصافي المستورد السنوي ونسبة الانتاج الى الاستهلاك في اقطار مجلس التعاون الخليجي وبقية الاقطار العربية

القطـر	الانتاج (١٩٧٥ - ١٩٧٨) (مليون دولار)	الاستيراد (معدّل ١٩٧٤ - ١٩٧٨) (مليون دولار)	المجموع (مليون دولار)	نسبة الانتاج الى المجموع او الى الاستهلاك
اقطار مجلس التعاون الخليجي				
الامارات العربية المتحدة	٣٢,٤٢٧	١٧٤	٢٠٦,٤٢٧	١٦
البحريـن	١٩,٨٦٦	٦٠	٧٩,٨٦٦	٢٥
عُمـان	٤٤,٢٠٣	٥٧	١٠١,٢٠٣	٤٤
قطـر	١٦,٧٩٨	٤٩	٦٥,٧٩٨	٢٥
الكويـت	٧٣,٦٤٤	٢٥٧	٣٣٠,٦٤٤	٢٢
السعوديـة	٤٤٩,١٥٩	٧٢٨	١١٧٧,١٥٩	٣٨
المجمـوع	٦٣٦,٠٧٩	١٣٢٥	١٩٦١,٠٩٧	٣٢
بقية الاقطار العربية				
الاردن	١٥٤,٩٦٩	٢٢٤	٣٧٨,٩٦٩	٤١
تونـس	٨٤٧,٤٧٢	١٤٩	٩٩٦,٤٧٢	٨٥
الجزائـر	١١٠١,٧٩٩	٨٢٧	١٩٢٨,٧٩٩	٥٧
السـودان	١٥٦٥,٨٨٧	٦٩(أ)	١٤٩٦,٨٨٧	١٠٥
سوريـة	١٢٨٦,٣٥٨	٢٥٦	١٥٤٢,٣٥٨	٨٣
الصـومال	٤٤٢,٣٩٢	٢(أ)	٤٤٠,٣٩٢	١٠١
العـراق	١٢٢٢,٢٥٨	٣٨٨	١٦١٠,١٥٨	٧٦
لبنـان	٣٧٦,٣٤١	١٨٢	٥٥٨,٣٤١	٦٧
ليبـيا	٣٧٠,٤١٤	٤٠٧,٣٥٦	٧٧٧,٧٧٠	٤٨
مصـر	٤٩٨٣,٦٩٦	١١٨٣	٦١٦٦,٦٩٦	٨١
المغـرب	١٨٤٩,٨٣٧	١٤٩	١٩٩٨,٨٣٧	٩٣
موريتانيـا	١٠٨,١١١	٥٠	١٥٨,١١١	٦٨
اليمن الجنوبي	٩٥,٩٥٢	٨٤	١٧٩,٩٥٢	٥٣
اليمن الشمالي	٣٨٣,٥٣٩	١٥٨	٥٤١,٥٣٩	٧١
مجموع الاقطار العربية	١٥٤٢٥	٥٣١١	٢٠٧٣٦	٧٤

(أ) البيانات هي بيانات التصدير .

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه ، ص ١٥٤ .

يتضح من هذا الجدول وجود عجز قيمي في الانتاج مقابل الاستهلاك من المواد الغذائية في جميع البلدان العربية باستثناء السودان والصومال. وقد تفاوتت نسبة العجز من ٨ بالمائة الى ٨٥ بالمائة . بينما بلغت هذه النسبة بالنسبة لأقطار مجلس التعاون الخليجي ٣٢ بالمائة(٣) .

(٤) تشير توقعات الانتاج والاستهلاك بافتراض سيادة الاتجاهات السابقة الى اتساع فجوة العجز الغذائي في البلدان العربية . ولدى افتراض تزايد الاستهلاك بمعدل ٣ بالمائة سنوياً فإنه من المتوقع زيادة كميات الاستهلاك في عام ١٩٨٥ عن معدل ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ بنسبة ٣٠ بالمائة وزيادة كميات الاستهلاك في عام ١٩٩٠ عن معدل ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ بنسبة ٥١ بالمائة وزيادة كميات الاستهلاك في عام ٢٠٠٠ بنسبة ١٠٣ بالمائة عن معدل ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨(٤) . ولدى تطبيق الاتجاهات الاستهلاكية المتوقعة باتجاهات الانتاج لسلعة القمح على سبيل المثال ، تبين تراجع نسبة الانتاج الى الاستهلاك من ٤٧ بالمائة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ الى ٤٣ بالمائة خلال عام ١٩٨٥ ثم الى نسبة ٤٠ بالمائة في عام ١٩٩٠ وما نسبته ٣٧ بالمائة خلال عام ٢٠٠٠(٥) . وقد بنيت هذه التوقعات بافتراض تزايد الاستهلاك بنسبة ٣ بالمائة وتزايد الانتاج بنسبة ٢ بالمائة ، رغم ان الاتجاهات الماضية سجلت نسبة اعلى لتزايد الاستهلاك واقل لتزايد الانتاج (١,٧ بالمائة للانتاج) .

وقد احسن السيد ادغار بيزاني منسق علاقات السوق الاوروبية المشتركة بالعالم الثالث حيث عارض تركيز مساعدات دول السوق لدول العالم الثالث في القطاع الصناعي عندما تساءل « كيف يمكن للعالم الثالث ان يستمر في استيراد الحبوب لمواجهة المجاعة التي تهيمن على العديد من سكانه بينما عليه في الوقت نفسه ان يقوم بشراء النفط لتغذية الصناعات الجديدة » . واضاف قائلاً : « إن اقامة المشاريع الضخمة التي تعود بالفائدة على عدد قليل من السكان في الوقت الذي تستمر فيه الاعداد الضخمة من الفلاحين العيش في فقر وبؤس امر لا مبرر له »(٦) .

تلك هي بعض الظواهر والعوامل التي تعكس تدني الوضع الزراعي في الوطن العربي ، الامر الذي يستدعي توفير الارادة الحقيقية وتعبئة الامكانات المتوفرة لدى كل الاجهزة الرسمية والاجهزة التمويلية ورجال الاعمال لتتوجه نحو تنمية الزراعة فيما يتعلق بالانتاج الغذائي ، ان ذلك مثل ، والى حد كبير ، بداية الاعتماد على الذات وتأمين التوجه الاقليمي لحل مشكلة الامن الغذائي .

وتأكيداً على وفرة الامكانات لمضاعفة الانتاج الغذائي في بعض بلدان الوطن العربي نشير الى مضمون الجدول رقم (١٤ ـ ٥) المتعلق بالسودان ، الذي يعتقد بأنه مستودع كبير للانتاج الغذائي للوطن العربي .

---

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٥٤ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ١٦١ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ١٦١ .
(٦) *Times* (London), 1/10/1982.

جدول رقم (١٤ ـ ٥)

امكانات الانتاج الزراعي بالنسبة للسلع الزراعية الرئيسية في السودان (الف طن)

السنة / السلعة	١٩٧١ ـ ١٩٧٢	٢٠٠٠	١٩٨٥	الزيادة عام ٢٠٠٠ (٪)	الزيادة عام ١٩٨٥ (٪)
القطن	٥٥٥	٣١٠٠	١٢٥٠	٤٦٠	١٢٥
الحبوب	١٨٣٢	١٣٢٩٠	٣٧٠٠	٦٢٥	١٢٠
البذور الزيتية	١٢٢٢	٦٥٥٠	٢٨٨٠	٤٣٥	١٤٠
البقول	٣٥	٢١٥	٧٥	٥١٥	١١٥
الفواكه والخضروات	٩٢٥	٦١٠٠	١٨٣٠	٥٦٠	١٠٠
السكر	١١٠	٢٧٠٠	٨١٠	٢٣٦٠	٦٤٠
الشاي ، القهوة ، الدخان	ـ	٩٥	٥٢	ـ	ـ
اللحوم	٣٧٥	١٥٠٠	٨٠٨	٣٠٠	١٢٠
الأسماك	٢٢	٢٠٠	٥٧	٨١٠	١٦٦

المصدر : احتسبت من : O. Badran, «Agribusiness Cooperation: A Plan for Action,» paper presented at: Symposium on Arab-European Business Cooperation, 2, Montreux, Switzerland, 29-31 May 1976, *Arab-European Business Cooperation, Partners Development through Resources and Technology: Based on the Second Arab-European Business Cooperation Symposium, Mantreux, Switzerland, 29-31 May 1987,* ed. by Zuhair Mikdashi (Frankfurt: Kommentator, 1978).

إن جهداً عربياً مشتركاً ومتجهاً وبشكل مكثف لمواجهة مشكلة الامن الغذائي في الوطن العربي يستجيب ليس فقط للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بموضوع الامن الغذائي ولكن يستجيب كذلك للاعتبارات السياسية والتي لا تقل في خطورتها عن ابعادها الاقتصادية والاجتماعية . وفي الوقت الذي ترتبط عملية مواجهة هذه المشكلة بجهود متصلة بمسألة تدعيم المخزون الغذائي والمؤسسات المرتبطة به ، وتشجيع التجارة في المنتجات الغذائية بين البلدان العربية ، وتوفير التسهيلات التمويلية اللازمة لبلدان العجز الغذائي لتأمين استيراد احتياجاتها الغذائية وإقامة مخزونها الغذائي ، وتنويع مصادر الاستيراد الغذائي للحد من التأثيرات والضغوطات السياسية المحتملة لمراكز التوريد الغذائية الاحتكارية ، الا ان الجهود المتعلقة باقامة المشروعات الانتاجية المشتركة تقف على رأس هذه الجهود لما تتسم به من حل جذري وان كان طويل الأجل لمشكلة الامن الغذائي . ويمكن متابعة التصدي لهذه المشكلة على ضوء الامكانات المتاحة للانتاج الغذائي في الوطن العربي وفق مبدأ الميزة النسبية التي تتمتع بها مناطقه المختلفة ، واعطاء الاولوية لسد الفجوة الرئيسية للغذاء ، والتي تم حصرها في القمح والحبوب والارز والذرة والسكر ومنتجاته والمنتجات الحيوانية (اللحوم ، البيض ، الدواجن والدهنيات) والزيوت النباتية .

« إذا ما قرر العالم العربي تحقيق الاكتفاء الذاتي ، فإنّ عليه ان يزيد الانتاج الزراعي خلال الفترة بين ١٩٨٥ و١٩٩٠ وفق النسب التالية : القمح بنسبة ١٥٠ بالمائة ، السكر بنسبة ٣٣٠ بالمائة الانتاج الحيواني من ١٥٠ ـ ١٨٠ بالمائة ، والزيوت النباتية بنسبة ١٥٠ ـ ١٨٠ بالمائة »[٧] .

وهنا يثور التساؤ ل حول صورة الوضع المتعلق بامكانات التوسع في الانتاج الغذائي حسب مميزات التخصص النسبي للاقطار العربية ، وهو ما سنشير اليه في الجزء التالي .

٢ ـ الاتجاهات العامة للتخصص في الانتاج الزراعي

انتهت الدراسات والمسوحات التي اجريت بواسطة كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية الى توزيع امكانات التوسع في الانتاج الزراعي على الاقطار العربية حسب معايير تكلفة الانتاج والميزة النسبية وفق الجدول رقم (١٤ ـ ٦) ، علماً بأن اقطار مجلس التعاون الخليجي تنحصر ميزتها النسبية في الانتاج السمكي ، غير المشار اليه في هذا الجدول .

ثانياً : المنهاج المقترح للتعاون الانمائي الزراعي

في الوقت الذي ايدت فيه الاعتبارات السابقة وتحليلات الفصلين الثالث والتاسع جدوى التعاون فيما يتعلق بالزراعة ، بشكل عام ، والانتاج الغذائي لسدّ فجوة الغذاء القائمة والمتوقعة ، ضمن توجه اقليمي لحل مشكلة الامن الغذائي بشكل خاص ، فليس هناك اجماع في الرأي حيال مسألة اسلوب وشكل التعاون المقترح لإنجاز هذه المهمة . ونشير فيما يلي الى مختلف الاساليب والطرق المتاحة ومناقشة افضلها واكثرها جدوى للتطبيق على نموذج التعاون المقترح ، وسيبقى في ذاكرتنا ، اثناء ذلك ، هدف تحقيق الفوائد المثلى المنبثقة عن اعتبارات المميزات النسبية .

من الناحية النظرية ، يمكن ان يتخذ التعاون الزراعي العربي احد الاشكال الرئيسية التالية :

أ ـ تحقيق التكامل الشامل لجميع النشاطات الزراعية واخضاعها لسلطة مركزية تنفيذية واحدة ، وذلك ممكن التحقيق ، فقط ، من خلال اتفاق سياسي بين اعلى السلطات في البلدان الاعضاء . ويستلزم هذا الاسلوب التخلي عن الاشراف الوطني لكل قطر على نشاطه الاقتصادي .

---

(٧) O. Badran, «Agribusiness Cooperation: A Plan for Action,» paper presented at: Symposium on Arab-European Business Cooperation, 2, Montreux, Switzerland, 29-31 May 1978, *Arab-European Business Cooperation, Partners Development through Resources and Technology: Based on the Second Arab-European Business Cooperation Symposium, Montruex, Switzerland, 29-31 May 1978,* ed. by Zuhair Mikdashi (Frankfurt: Kommentator, 1978), p. 182.

جدول رقم (١٤ ـ ٦)

الترتيب التنازلي لمعدل تكاليف الانتاج للهكتار وللطن من المحاصيل الزراعية في الوطن العربي

المحصول الزراعي	ترتيب الاقطار العربية (ارتفاع التكاليف)
الزراعة المطرية	
القمــح	سورية ـ الاردن
الذرة البيضاء	السودان ـ سورية
الزراعة المروية	
القمــح	السودان ـ الاردن ـ سورية ـ العراق ـ مصر
الـذرة	الصومال ـ سورية ـ الاردن ـ العراق ـ مصر
الذرة الصفراء	السودان ـ سورية
الحبوب الزيتيـة	
الفول السوداني	السودان ـ الصومال ـ سورية ـ مصر
السمســم	سورية ـ الصومـال
زهرة عباد الشمس	الصومال ـ سورية
البطاطا	سورية ـ مصر ـ الاردن
البندورة	سورية ـ مصر ـ الاردن
المحصول الزراعي	**اتجاهات التخصيص وفق اعتبارات الميزة النسبية**
القمــح	سورية ، العراق، المغرب
الدُخن	السودان ، الصومال ، موريتانيا
الـذرة	سورية ، الصومال
السمسم	السودان ، الصومال ، سورية
زهرة عباد الشمس	السودان ، الصومال ، المغرب ، الجزائر ، تونس ، سورية
قصب السكر	السودان ، الصومال
الشمندر السكري	المغرب ، سورية
البطاطا والبندورة	سورية

المصدر : احتسبت من : Council of Arab Economic Unity [CAEU] and United Nations [UN], Food and Agricultural Organization [FAO], «Obstacles Facing Agricultural Integration in the Arab Countries,» paper presented at: CAEU and FAO, Seminar on Agricultural Aspects of Economic Integration among Arab States, Cairo, 2- 7 April 1977, p. 4.

ب ـ يستند الشكل الثاني الى مجرد تحرير التجارة في المنتجات الزراعية من جميع القيود بين البلدان الاعضاء ، وتمكين كل قطر عضو من حرية ايصال منتجاته الى جميع اسواق البلدان الاعضاء . وسيتحقق التكامل ، تبعاً لهذا الاسلوب ، من خلال قانون العرض والطلب ، وتجري ممارسة هذا الشكل في بلدان العالم الرأسمالي .

ج ـ يقوم الشكل الثالث على بناء التعاون الزراعي على اساس التخطيط الاقليمي الشامل الموجه لتحقيق اهداف انتاجية محددة وتحديد مساهمات الاقطار الاعضاء فيما يتعلق بتحقيق هذه الاهداف ، وتلعب عملية التحرير التجاري في تلك المنتجات دورها الطبيعي لتكملة حلقة التعاون وتعميم الفائدة على البلدان الاعضاء(٨) .

ويعتقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بأن هذا الشكل الاخير هو افضل اشكال التعاون الزراعي ، بالرغم من اعتراف المجلس بصعوبة تنفيذ ذلك ، وترتب على ذلك دعوة المجلس الى الاتفاق الاقليمي على اهداف عامة ينبني عليها تنفيذ اعمال ونشاطات مشتركة .

د ـ اما الاسلوب الرابع فيرتكز الى اختيار مجموعة من المنتجات الزراعية والقيام بجهد اقليمي مشترك لانتاجها ، وتوزيع هذا الجهد وفق اعتبارات الميزة النسبية لكل قطر . وعرف هذا المنهاج ضمن مصطلحات الفكر المتعلق بالتعاون الاقتصادي بأنه منهاج التعاون الجزئي ، ومع الاخذ في الاعتبار نتائج التحليلات السابقة للفصلين الحادي عشر والثاني عشر ، والمتعلقة بالاسس الفكرية والتطبيقية التي تم بموجبها اختيار منهاج التعاون الانمائي المقترح ، يبدو لنا ان هذه الاعتبارات نفسها ، وغيرها لا تؤيد اتباع اي من الاساليب الثلاثة الاولى للاسباب التالية :

أ ـ الافتقار الى التجربة العملية ، والتخلف الاجتماعي والفني لهذا القطاع ، بالاضافة للاعتبارات السياسية التي تملي على كل دولة المسؤولية تجاه مواطنيها فيما يتعلق بتأمين الغذاء ، سواء من خلال البرامج الانتاجية او الاستيرادية ، مع برامج دعم اسعارها . كل ذلك يؤيد تبني الاسلوب الجزئي وليس الاسلوب الشامل للتعاون .

ب ـ رغم وجاهة الاعتبارات المؤيدة لاسلوب تحرير التجارة في المنتجات الزراعية كأساس لتحقيق التكامل الزراعي ، من خلال ميكانيكية عمل السوق الحرة ، وعوامل المنافسة المرتبطة بها ، الا ان تجربة الاقطار العربية الخليجية والاختلالات الهيكلية التي تعاني منها في نشاطاتها الاقتصادية والزراعية بالاضافة لجميع الاعتبارات المتعلقة بمسألة دور التحرير التجاري في انجاز اهداف التعاون الانمائي ، وقد سبقت الاشارة اليها في الفصول السادس والثاني عشر والثالث

---

(٨) Council of Arab Economic Unity [CAEU] and United Nations [UN], Food and Agricultural Organization [FAO], «Obstacles Facing Agricultural Integration in the Arab Countries,» paper presented at: CAEU and FAO, Seminar on Agricultural Aspects of Economic Integration among Arab States, Cairo, 2-7 April 1977, p. 4.

عشر ، كلها تؤيد ان يكون دور التحرير التجاري عنصراً مساعداً وليس العنصر الاساسي الذي يقود حركة التعاون الانمائي في تحقيقها لأهدافها .

واخذاً في الاعتبار لما ذكر سابقاً ، وادراكاً لنتائج التحليل المتعلق بدوافع التعاون الزراعي الاقليمي ، والاوضاع المتعلقة بفجوة الغذاء القائمة والمتوقعة في الوطن العربي ، والتي جرى تحديدها سابقاً ، فإن من المأمون الاعتقاد بجدوى التوجه الاقليمي لحل هذه المشكلة المحددة بفجوة الغذاء وتوجيه الانتاج الغذائي وجهة اكثر اماناً مما هي عليه حالياً . والخلاصة ان المنهاج المقترح للتعاون الانمائي هو المنهاج نفسه المجدي بمواصفاته العامة في التطبيق على القطاعات الانمائية المختلفة ، وذلك كما جرى توضيحه على القطاع الزراعي او قطاع الانتاج الغذائي .

واستكمالاً لحلقة التحليل التطبيقي لمنهاج التعاون الغذائي المقترح ، لا بد من الاستكشاف عمّا اذا كانت حركة التعاون الانمائي العربي بشكل عام ، والتعاون الانمائي الزراعي بشكل خاص ، قد اتجهت لتبني هذا المنهاج المقترح وبدأت في تطبيقه .

ثالثاً : برنامج الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي في السودان

انشئت الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي خلال عام ١٩٧٥ عقب المسوحات والدراسات التي اجراها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي حول إمكانات السودان في دعم فرص تحقيق الامن الغذائي العربي ، وبلغ رأسمال السلطة ٥٠٠ دينار كويتي .

وقد ساهمت كل من البلدان العربية المصدرة والمستوردة لرأس المال في رأسمال هذه الهيئة حتى عام ١٩٨٢ كما يلي :

وبذلك تكون مساهمة اقطار مجلس التعاون الخليجي قد بلغت ما نسبته ٦٤,٥ بالمائة من رأسمال الهيئة .

نعرض فيما يلي اهداف ومكونات البرنامج الذي تبنته الهيئة ، تمهيداً لتحليل ابعاده الانمائية ومكانته من المنهاج المقترح للتعاون الانمائي .

١ ـ اهداف البرنامج ومكوناته

تبنت الهيئة برنامجاً طموحاً للاستثمار في الانتاج الغذائي في السودان لاستغلال الموارد الوفيرة المتاحة في هذا البلد ، وتضمن هذا البرنامج (١٩٦٧ ـ ٢٠٠٠) عدة خطط فرعية شملت الاولى الفترة من ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ ويضم البرنامج مائة مشروع زراعي ، كما استهدف تحقيق ما يلي :

أ ـ فتح الطريق امام تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي .

جدول رقم (١٤ - ٧)

مساهمة الاقطار العربية في رأسمال الهيئة العربية
للاستثمار والانماء الزراعي في السودان

القطــر	قيمة المساهمة (بالدينار الكويتي)	النسبة (٪)
الامارات العربية المتحدة	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥
الجزائــر	١٥٠٠٠٠٠	١,٥
السعوديــة	٢٢٥٠٠٠٠٠	٢٢,٥
الســودان	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥
سوريــا	٥٠٠٠٠	-
الصومــال	٥٠٠٠٠	-
العــراق	١٥٠٠٠٠٠٠	١٥
قطــر	٧٥٠٠٠٠٠	٧,٥
الكويــت	١٩٥٠٠٠٠٠	١٩,٥
مصــر	٣٠٠٠٠٠٠	٣
المغــرب	٦٠٠٠٠٠	٠,١
موريتانيــا	١٠٠٠٠٠	-
المجمــوع	٩٩٨٠٠٠٠٠	

المصدر : احتسبت من : الجمهورية السودانية ، الهيئة العامة للاستثمار والانماء الزراعي ، التقرير السنوي الثالث (الخرطوم : الهيئة ، ١٩٨٠) .

ب - زيادة مساحة الاراضي الزراعية المروية بحوالى ٦٠٠٠٠٠ هكتار لتصل الى ٢,٥ مليون هكتار .

ج - استصلاح وتعمير وتوطين مليوني هكتار من اصل ٢٥ مليون هكتار متاحة لذلك .

د - زيادة انتاج اللحوم بحوالى ٤٠٠٠٠٠ طن من اصل الزيادة الممكنة والبالغة ٣ ملايين طن .

كما شملت المرحلة الاولى من البرنامج (١٩٧٦- ١٩٨٥) المشروعات التالية :

أ - مشاريع هيكلية تتضمن تطوير وتحسين الطرق والموانىء والمطارات لإقامة مواصلات متطورة ، وتحسين طرق الاستفادة من نهر النيل ، وتوليد الطاقة الكهربائية ، واقامة مخازن الحبوب واللحوم ، وتسهيلات التسويق والتصدير ، واقامة آبار المياه اللازمة للزراعة والشرب ، وكذلك

اقامة مراكز للتدريب وخدمات الابحاث والتدريب المتصلة . وتستحوذ هذه المشاريع الهيكلية على ما نسبته ٢٩ بالمائة من استثمارات البرنامج .

ب ـ مشاريع تجارية : وتشتمل على ٣١ مشروعاً لإنتاج الخضار والانتاج الحيواني والصناعات الزراعية والخدمات الزراعية المتصلة . ويتوقع ان تستوعب هذه المشاريع ما نسبته ٤٦ بالمائة من الاستثمارات الاجمالية .

ج ـ مشاريع انتاجية مناسبة للمستثمرين السودانيين : وتتضمن ٢٥ مشروعاً زراعياً وصناعيا تؤمن مردوداً اقتصادياً جذاباً ، وتمثل ما نسبته ٢٥ بالمائة من اجمالي الاستثمارات . هذه المشروعات موجهة اصلاً نحو تحديث الانتاج الزراعي التقليدي وتطوير العديد من الصناعات الزراعية .

ومما يجدر ذكره ان البرنامج استهدف تحسين مستوى الاغلبية من سكان الريف السوداني ، بالاضافة الى تحقيق التوازن في درجة استفادة مختلف اقاليم السودان من مشروعات البرنامج ، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين السكان في هذه الاقاليم . لذلك فقد خصص للاقليم الغربي والجنوبي ما نسبته ٤٠ بالمائة من الاستثمارات الاجمالية ، بينما حصل الاقليم الشمالي والشرقي على النسبة الباقية . ويعتقد بأن الاستثمارات الموجهة للاقليم الغربي والجنوبي تعتبر محاولة اولى جدية لتنمية هذه المناطق النائية (٩) .

ونتيجة لكبر حجم البرنامج وطموحه الواسع فقد تم تجزئة المراحل التنفيذية للبرنامج ، وذلك لتسهيل عملية المراجعة الدورية والتقويم اللازم لمسار البرنامج ودمج اهدافه المرحلية ومشروعاته في اهداف ومشاريع خطط التنمية السودانية . وقد تم ذلك فعلاً بالنسبة لخطة التنمية الاقتصادية السودانية السادسة (١٩٧٧ـ ١٩٨٣) .

٢ ـ الخطة الاستثمارية الاولى

أ ـ تمويل البرنامج (١٠)

بلغت مخصصات الخطة الاستثمارية الاولى ما قيمته ٧٥٠ مليون دينار كويتي موزعة في مصادرها التمويلية كما يلي : ٧٥ مليون دينار مساهمة السودان في المنتجات الزراعية ، ٢٩٥ مليون دينار للمشاريع الهيكلية مصدرها : ٤٤ مليون دينار من القروض التجارية ، ٢٤٠ مليون دينار

---

(٩) K.T. Ali, «Food Security and the Joint Arab Effort,» in: *Sources and Problems of Arab Development* (Kuwait: Organization of Arab Petroleum Exporting Countries [OAPEC], 1980), p. 90.

(١٠) Soliman Demir, *Arab Development Funds in the Middle East* (New York: Pergamon Press for United Nations Institute for Training and Research [UNITAR], 1979), p. 54.

على شكل قروض ميسرة ، ١١ مليون دينار على شكل هبات ، ٤١٠ ملايين دينار لمشاريع مشتركة يجري تأمينها كما يلي : ٤٠ بالمائة من الهيئة (١٦٤ مليون دينار) ، ٤٠ بالمائة من الحكومة السودانية (١٦٤ مليون دينار) ، ٢٠ بالمائة قروض تجارية (٨٢ مليون دينار) .

ب ـ المشروعات المستهدفة

تضم الخطة الاستثمارية الاولى للهيئة ، التي وافق عليها مجلس المساهمين في نيسان / ابريل ١٩٨٠ ، ثلاثة عشر مشروعاً ، يمكن تصنيفها في مجموعات وفقاً لأولوية التنفيذ كما يلي :

(١) المجموعة الاولى وتشمل اربعة مشروعات بلغت مرحلة التنفيذ ، وهي مشروعات انتاج وتصنيع الالبان ، ومجمع الدواجن ، وانتاج الخضر للتصدير، وانتاج النشاء والجلوكوز .

(٢) المجموعة الثانية وتشمل ستة مشروعات في مرحلة اعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية وهي مشروعات البقول ، والاعلاف الحيوانية ، والزيوت النباتية ، والزراعة الآلية ، والارز ، والانتاج الحيواني .

(٣) المجموعة الثالثة وتشمل ثلاثة مشروعات في مرحلة تعريف وتحديد معالمها الاساسية وذلك لاعدادها للدخول في مرحلة دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية . وهي المجمع الزراعي الصناعي في جنوب دارفور ، والمجمع الزراعي الصناعي في الاقليم الجنوبي ، والانتاج الحيواني بالاقليم الشرقي .

ج ـ المشروعات في مرحلة التنفيذ

(١) السمات المشتركة لهذه المشروعات

بعد أن أثبتت دراسات الجدوى للمشروعات الاربعة في مرحلة التنفيذ صلاحياتها من الوجهة الاستثمارية قامت ادارة الهيئة بتكوين وتسجيل اربع شركات مساهمة لتتولى تنفيذ وإدارة هذه المشروعات ، وذلك بعد موافقة مجلس المساهمين . وقد تم تسجيل هذه الشركات في ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، كما تم تغطية اسهمها بالكامل في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ . وبدأت الشركات اعمالها مباشرة بعد تشكيل مجالس ادارتها خلال عام ١٩٨١ . وهناك سمات مشتركة لهذه الشركات يمكن تلخيصها فيما يلي :

(أ) يتضمن النموذج التمويلي المقترح لهذه الشركات ـ والذي وافق عليه مجلس مساهمي الهيئة ـ اربعة مصادر للتمويل وهي : رأس مال الشركة وتسهيلات الموردين ، وقروض طويلة الاجل ، وتمويل داخلي متولد من المشروع خلال فترة التنفيذ . هذا ، وقد حدد رأس مال كل شركة بـ ٧٥ بالمائة من مقدار التمويل اللازم لتنفيذ مشروعها وذلك بعد الاستفادة من تسهيلات الموردين والتمويل الداخلي ، بينما تمثل القروض طويلة الاجل ٢٥ بالمائة فقط من التمويل اللازم للمشروع .

وفيما يلي المعالم المالية الاساسية لكل شركة بالالف دينار كويتي .

جدول رقم (١٤ ـ ٨)

المعالم المالية الاساسية لشركات الخطة الاستثمارية
الاولى في السودان (بالالف دينار كويتي)

اسم الشركة	التمويل اللازم	رأس المال	نصيب الهيئة من رأس المال
الشركة العربية السودانية للالبان	١٨,١٦٠	١٣,٦٠٠	٣,٤٠٠
الشركة العربية السودانية للدواجن	١٥,٨٧٠	١١,٢٠٠	٢,٨٠٠
الشركة العربية السودانية للخضر والفاكهة	٥,٠٧٤	٤,٠٠٠	١,٠٠٠
الشركة العربية السودانية للنشاء والجلوكوز	١٢,١٣٠	٧,٦٠٠	١,٩٠٠
المجموع	٥١,٢٣٤	٣٦,٤٠٠	٩,١٠٠

(ب) تأسست الشركات الاربع تحت قانون الشركات السوداني لعام ١٩٢٥ كشركات خاصة ذات مسؤولية محدودة .

(ج) تنص الاتفاقيات المنشئة للهيئة على ان كل شركة تؤسسها الهيئة او تشترك في تأسيسها او تكون قائمة ، وتساهم فيها وتمتلك ٢٥ بالمائة من رأس مالها تسمى من شركات الهيئة وتتمتع بالمزايا المقررة للاستثمارات الاجنبية في التشريع السوداني . وعلى ذلك فإن هذه الشركات الاربع تعتبر من شركات الهيئة .

(د) تم تسجيل الشركات الاربع في ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، كما تم ايضاً تخصيص اسهم الشركات على النحو التالي :

٢٥ بالمائة الهيئة
٣٧,٥ بالمائة جمهورية السودان الديمقراطية .
١٢,٥ بالمائة لكل من المملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية ودولة الكويت .

(٢) اوضاع هذه الشركات

(أ) الشركة العربية السودانية للالبان المحدودة : تقوم هذه الشركة بتنفيذ وادارة مشروع انتاج وتصنيع الالبان ، وهو مشروع زراعي صناعي يعمل على ارساء قواعد الصناعة الحديثة للالبان في السودان . ويقع المشروع على مساحة ٥,٥ آلاف فدان في منطقة ود السبيل على بعد حوالى ٢٠ كيلومتراً جنوب الخرطوم . ويهدف المشروع الى انتاج حوالى ٤٥ الف طن من الالبان ومنتجاتها ، وذلك بالإضافة الى المنتجات الثانوية ، التي تشمل ٤٠٠٠ رأس من العجول والابقار المسمنة وحوالى ٦٠٠ رأس من العجول والابقار الصالحة للتربية ، ويحتاج المشروع الى ثماني

سنوات بالاضافة الى السنة التمهيدية . ويعتبر المشروع مجزياً من الوجهة الاستثمارية ، اذ يبلغ المعدل الداخلي الحقيقي للعائد ١٢,٧ بالمائة وتبلغ فترة استرداد رأس المال ١١ سنة .

(ب) الشركة العربية السودانية لانتاج الدواجن المحدودة : وتقوم بتنفيذ وادارة مشروع الدواجن ، وهو مشروع زراعي صناعي يعتبر نموذجا حديثاً لصناعة انتاج الدواجن بالسودان . ويقام المشروع على مساحة قدرها خمسة آلاف فدان من اراضي مربوع طيبة الواقعة على بعد ٢٥ كيلومتراً جنوب الخرطوم على طريق جبل الاولياء . ويستهدف المشروع انتاج٣,٦ملايين دجاجة لحم ، ٤٣,٦ مليون بيضة مائدة في العام . ويحتاج المشروع الى سبع سنوات للوصول الى طاقته القصوى . ويبلغ الانفاق الاستثماري للمشروع حوالى ١٢,٤١ مليون دينار كويتي ، منها حوالى ٧٤ بالمائة بالعملات الاجنبية . ويعتبر المشروع مجزياً من الوجهة الاستثمارية ، اذ يبلغ المعدل الداخلي الحقيقي للعائد ١٦ بالمائة كما تبلغ فترة استرداد رأس المال عشر سنوات .

(ج) الشركة العربية السودانية للنشاء والجلوكوز المحدودة : تقوم هذه الشركة بتنفيذ وادارة مشروع انتاج النشاء والجلوكوز وهو مشروع صناعي يعمل على ارساء قواعد تصنيع المنتجات الزراعية بالسودان ، وذلك باستخدام الذرة الرفيعة في انتاج النشاء والجلوكوز . ويقام المشروع على مساحة ٦٠ الف متر مربع بالمنطقة الصناعية بالجديد الثورة على بعد ٣٠ كيلومتراً جنوب الخرطوم . ويهدف المشروع عند اكتمال نضجه الى انتاج حوالى ٢٥ الف طن من النشاء والجلوكوز سنوياً ذلك بالاضافة الى المنتوجات الثانوية التي تقدر بحوالى ٧٠٠ ٢ طن من جنين الذرة و١٧ الف طن من العلف الحيواني . ويحتاج المصنع الى ثلاث سنوات لكي يبدأ في الانتاج . ويقدر الانفاق الاستثماري بحوالى ٣٠ مليوناً من الجنيهات السودانية (١٠,٣٤ ملايين دينار كويتي) ، منها ٧٩ بالمائة بالعملات الاجنبية . ويبلغ المعدل الداخلي الحقيقي للعائد ١٤,٣ بالمائة ، كما تبلغ فترة استرداد رأس المال خمس سنوات ونصف السنة ولذلك يعتبر المشروع مجزياً من الوجه الاستثمارية .

(د) الشركة العربية السودانية للخضر والفاكهة المحدودة : وتقوم بتنفيذ وادارة مشروع انتاج الخضر للتصدير ، وهو مشروع زراعي صناعي يستخدم الاساليب الحديثة في انتاج وتسويق الخضر . ويقام المشروع على مساحة قدرها ٣٥٠٠ فدان على الضفة اليمنى للنيل الازرق ، وعلى بعد ٢٥ كيلومتراً جنوب الخرطوم . ويهدف المشروع الى انتاج ١٥ الف طن سنوياً من الخضر ، منها حوالى ٦٠ بالمائة للتصدير و٤٠ بالمائة للاستهلاك المحلي . وسينتج المشروع بالاضافة الى ذلك ١٨ الف طن من الاعلاف . وتقترح دراسة الجدوى التدريج في انتاج الخضر ، حيث يبدأ التنفيذ عام ١٩٨١ ويصل المشروع الى انتاجيته القصوى في عام ١٩٨٨ . ويقدر الانفاق الاستثماري للمشروع بحوالى ١٣,٨ مليوناً من الجنيهات السودانية (٤,٧٦ مليون دينار كويتي) ، منها ٦٥ بالمائة بالعملات الاجنبية . ويعتبر المشروع مجزياً من الوجهة الاستثمارية ، اذ يبلغ المعدل الداخلي المالي للعائد ١٩ بالمائة .

ب ـ المشروعات في مرحلة اعداد دراسة الجدوى[11]

يلاحظ بأن هذه المشروعات تضم قاعدة جديدة وموسعة للانتاج الزراعي والصناعات المرتبطة به ، حيث تشتمل على مشروع لانتاج البقول في الاقليم الشمالي ، في منطقة المكابراب لصلاحية تربتها وتضاريسها وتوفر البنيات الاساسية فيها ، وذلك في منطقة تبلغ مساحتها ٦٠ الف فدان . كما تشتمل على مشروع لانتاج الاعلاف الذي سبق ان وافقت حكومة السويد على تمويل دراسة الجدوى المتعلقة به ضمن مساعداتها للسودان ، وسيتم التعاون في تنفيذ المشروع بين الهيئة والحكومة السودانية . وذلك لدى ثبوت جدواه الاقتصادية والفنية .

يضاف الى ذلك مشروع الزراعة الآلية في منطقة اقدى في الجزء الجنوبي الغربي من مديرية النيل الازرق ، وذلك لإنشاء مزرعة آلية على مساحة تبلغ ٢١٩ الف فدان في هذه المنطقة التي تمتاز بغزارة امطارها وخصوبة تربتها وصلاحيتها لزراعة الذرة والحبوب الزيتية والقطن والاعلاف وغيرها .

كما تتضمن الخطة الاستثمارية الاولى للهيئة انشاء مجمع زراعي صناعي في مديرية النيل الازرق ، ومشروع آخر لانتاج الزيوت النباتية يستهدف حل مشكلة نقص المواد الخام اللازمة لصناعة انتاج الزيوت في السودان ، والتي ادت الى جعل غالبية مصانع الزيوت تعمل بطاقة تتراوح بين ٣٠ بالمائة و٤٠ بالمائة من طاقتها الانتاجية الفعلية . بالاضافة الى مشروع انتاج الارز في خور ابو قصبة على بعد حوالى ٢٠٠ كيلومتر جنوب الخرطوم علماً بأن حكومة اليابان قدمت المساعدة المتعلقة بدراسة الجدوى لحكومة السودان . وكذلك عدة مشاريع اخرى للانتاج الحيواني وذلك بالتعاون مع الشركة السودانية للانتاج الحيواني والزراعي والشركة السودانية ـ الكويتية للانتاج الحيواني وتجري في هذا المجال دراسة مبدئية لمشروع تسمين الحيوانات بغرب ام درمان وتربية الاغنام بخشم القربة في الاقليم الشرقي . ويتوقع ان تتبلور هذه الجهود والدراسات كلها في اعداد مشروعات صالحة ومعدّة للتنفيذ[12] .

٣ ـ التأثيرات المتوقعة للبرنامج[13]

أ ـ تحقيق معدل للنمو في الانتاج الحيواني يصل الى ٦,٥ بالمائة في منتصف الثمانينات . وبينما يعتمد تحقيق ذلك والاستثمارات اللازمة على تأمين جزء من مصادر التمويل الاجنبية ، فإن هذه العملية سيحل محلها المدخرات المحلية المتوقع تصاعدها باطراد ، ومن ثم تخفيض نسبة اعتماد السودان على التمويل الاجنبي .

ويعتقد انه بحلول عام ١٩٩٥ سيصل حجم المدخرات الوطنية الى مستوى يكفي لتمويل

---

(١١) الجمهورية السودانية ، الهيئة العامة للاستثمار والانماء الزراعي ، التقرير السنوي الثالث (الخرطوم : الهيئة ، ١٩٨٠) .

(١٢) المصدر نفسه .

(١٣) Ali, «Food Security and the Joint Arab Effort,» pp.90-91.

الاستثمارات اللازمة[14] . هذا، ويصعب تصور امكانية تخفيف اعتماد السودان على التمويل الاجنبي في غياب مثل هذا البرنامج الطموح .

ب ـ زيادة انتاج السكر بما يزيد عن نسبة ٧٠٠ بالمائة والقمح بما يزيد عن ٥٠٠ بالمائة ، بالاضافة الى زيادة الانتاج من السلع الزراعية الاخرى بنسبة تتراوح بين ١٠٠ بالمائة و١٥٠ بالمائة . ويتوقع ان يؤدي ذلك كله الى احداث تغييرات هيكلية في الزراعة السودانية ، على رأسها تخفيض نسبة مساهمة القطن في الصادرات الزراعية من ٦٠ بالمائة الى ٢٥ بالمائة .

ج ـ يتوقع مضاعفة صادرات السودان من الزيوت النباتية والحبوب واللحوم والاسماك ، بثلاث مرات وذلك خلال عام ١٩٨٥ بالمقارنة مع عام ١٩٧٣ (بأسعار عام ١٩٧٥) .

وما عدا القطن واللّبان العربي فإن جميع المنتجات الاخرى سيحتاجها الوطن العربي . ويتوقع ان تؤمن صادرات السودان للوطن العربي ما نسبته ٢٠ بالمائة من وارداته من السكر وما نسبته ٥٠ بالمائة من واردات اللحوم ، وما نسبته ٤٠ بالمائة من واردات البذور الزيتية خلال عام ١٩٨٥[15]

رابعاً : برنامج الهيئة والمنهاج المقترح للتعاون الانمائي / خلاصة

رغم حداثة عمر المشروع ، والتي تجعل من عملية تقويمه والحكم على نجاحه ، عملية مبكرة ، وهي النتيجة التي سترتبط في النهاية بمجموعة العوامل التي من اهمها التعاون الكامل من الحكومة السودانية ، والاستقرار السياسي في السودان ، والقدرة على تأمين مصادر التمويل السودانية والعربية والاجنبية لمشروعات البرنامج المختلفة ومدى كفاءة الادارة واجهزتها الفنية .

بالرغم من ذلك فإن البناء الاساسي للبرنامج باهدافه ومكوناته الاساسية وجوانبه الانمائية ذات الابعاد الوطنية (السودانية) والاقليمية (العربية) والدولية ، كل ذلك يجعل من برنامج الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي نموذجاً تطبيقياً ورائداً للمنهاج المقترح للتعاون الانمائي ، ليس فقط لاقطار مجلس التعاون العربي الخليجي ، بل للدول النامية بأجمعها ، وهو المنهاج القائم ، كما سبق بيانه ، على التعاون الجزئي الموجه بكثافة لحل مشكلة انمائية ذات طبيعة استراتيجية ووفق برنامج آفاقه تكاملية ومجاله الحيوي (الاقتصادي ـ الجغرافي) ثلاثي الجوانب (شبه اقليمي ، اقليمي ودولي) .

فتتجمع في هذا البرنامج مصالح كل من اقطار المجلس في خلق فرصة استثمارية لفوائضها المالية في مشاريع انتاجية موطنها الوطن العربي بسبب الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة له وتساهم بشكل رئيسي في حل مشكلة الامن الغذائي لهذه المجموعة شبه الاقليمية ولكل دول الاقليم ،

---

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٩١ .
(١٥) المصدر نفسه .

بالاضافة الى تعبئة الامكانات التسويقية والتمويلية والتكنولوجية والتنظيمية التي تؤمنها مكونات البرنامج التعاونية من الدائرة الدولية . ويستجيب المشروع لمختلف العوامل والاعتبارات الداعية لاعطاء الاولوية في الاستثمار ضمن دائرة الوطن العربي لمشاريع الانتاج الغذائي ، وضمن جهد مشترك لمواجهة اعباء مشكلة الامن الغذائي وذلك من خلال استغلال الموارد الطبيعية المتاحة ، ويساهم في تقليل فجوة الدخل الكبيرة بين اجزاء الوطن العربي ، كما يرفع من مستوى اغلبية السكان المعتمدين على الزراعة . (٦٥ بالمائة من سكان الاقطار العربية يقطنون الريف ، ويعمل في الزراعة ٥٠ بالمائة من الايدي العاملة على سبيل المثال) . كما يحدث هذا الاستثمار ترابطاً عضوياً بين القطاعين الزراعي والصناعي وما لذلك من آثار ايجابية مرتبطة بعلاقات التشابك الامامية والخلفية (Forward and Backward Linkages) تؤدي الى تنامي النشاطات المتصلة بشكل متكامل ومعتمدة على بعضها البعض . ويتيح مثل هذا الاستثمار الفرصة لاستيعاب التكنولوجيا الزراعية والصناعية وتكييفها لاحتياجات الوطن العربي ، ومن ثم تطويرها مروراً بمختلف مراحل تطور عملية اكتساب التكنولوجيا . ولا يخفى ما للاستثمار في الزراعة من ارتباط مباشر بتحسين مستوى المشاريع الهيكلية المتصلة (كما ورد في المشروع العربي السابق في السودان) .

ومما يجدر ذكره ان منظمة الاغذية والزراعة الدولية لدى تقويمها للوضع المتعلق بالامن الغذائي في منطقة الشرق الادنى ، قامت باقتراح عدة اجراءات لمواجهة هذه المشكلة ، واعطت اهمية خاصة لبرنامج الهيئة السابق الاشارة اليه في زيادة الانتاج الغذائي العربي . «وفيما يتعلق بجهود زيادة الانتاج في الاقليم ، يعتبر البرنامج الاساسي للتنمية الزراعية في السودان مثالاً رئيسياً حيث تعتبر السودان مستودع الغذاء للوطن العربي»(١٦) .

وهناك مسألة مهمة تنبغي الاشارة اليها تتعلق بما لدعم المزارعين وزيادة ارتباطهم بالارض الزراعية من اثر ايجابي في المحافظة على الاوطان بقيمها السائدة ، وقد لجأ اصحاب مختلف العقائد في عالمنا المعاصر الى النشاط الزراعي لاتخاذه محوراً أساسياً تجاه غرس مفاهيمها لدى الشعوب التابعة كما فعل النظام اليهودي الصهيوني في فلسطين وكما فعلت مختلف الانظمة الايديولوجية الاخرى .

ومن ناحية ثانية يلاحظ جدوى مثل هذا البرنامج في تدعيم فرص التشابك في العلاقات والمصالح الاقتصادية العربية ، وبالتالي يتخطى في تأثيراته حدود المشاريع المشتركة التي سبقت الاشارة اليها .

---

(١٦) FAO, «Some Aspects of Food Security in the Near East,» in: FAO, *The State of Food and Agriculture*, p. 2-51.

الفصل الخامس عشر

الخلاصة العامة والتوصيات

تحدد هدف هذا البحث باستكشاف جدوى التعاون الانمائي للاقطار العربية الخليجية ، اعضاء مجلس التعاون العربي الخليجي ، والتعرف على طبيعة ومواصفات المنهاج المقترح لهذا التعاون الانمائي ، ذلك المنهاج الذي يتسم بقدرته التطبيقية على تحقيق هدف التنمية المشترك الذي جرى افتراضه لهذه المجموعة من الاقطار بأنه « بناء القاعدة الاقتصادية الصلبة التي تؤمن عملية تحقيق التنمية الأمنة ، الحقيقية وذاتية التوليد ، فور العبور الى مرحلة ما بعد عصر النفط » ، وتعتبر هذه المسألة ذات طبيعة استراتيجية ومصيرية بالنسبة لاقتصاديات هذه المجموعة شبه الاقليمية ، والتي تعتمد اقتصادياتها وكل نشاطاتها الانمائية لديها على قطاع النفط وملحقاته من نشاطات هذا القطاع الذي بدوره يعتمد على مورد ناضب ، قدر متوسط عمره في هذه المجموعة ان يستمر لـ ٥٦ سنة .

ومع الأخذ في الاعتبار ان متابعة تحقيق هدف البحث المشار اليه اعلاه استلزمت اجراء العديد من التحليلات التي تستخدم ادوات التحليل الاقتصادي بالدرجة الاولى . فقد تم توجيه هذه التحليلات لتنصب على مجموعة العوامل والاوضاع ومحددات التنمية الرئيسية في هذه البلدان من ناحية ، بالاضافة الى توجيهها حول الاسس الفكرية النظرية والاسس التطبيقية المتعلقة بدروس تجربة التعاون الانمائي بين الدول النامية من ناحية ثانية .

وقد ترتب على ذلك تقسيم البحث الى اربعة اقسام رئيسية .استهدف القسم الاول تحليل الهيكل الاقتصادي وتحديد قاعدة التنمية ، خاصة من زاوية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في هذه الاقطار ، وتقويم اتجاهات وانجازات ومشاكل التنمية التي رافقت مسيرة هذه المجموعة التنموية خلال فترة السبعينات ، التي اعتبرت الاساس والمنطلق الزماني لتحليلاتنا ، كما تم توضيحه في مقدمة هذا البحث . وقد أمكن بنتيجة التحليلات المتعلقة بهذا القسم تحديد آفاق التنمية واحتياجاتها والمعوقات ذات الطبيعة الهيكلية التي تضعف من قدرة المسار الحالي والمقرر لحركة التنمية في تحقيقه لهدف التنمية المشترك الذي سبقت الاشارة اليه .

ثم انتقل التحليل الى القسم الثاني لتحديد اتجاهات وخصائص حركة التعاون الانمائي في اطارها شبه الاقليمي ، والتي تبلورت خلال عام ١٩٨١ بتشكيل مجلس التعاون العربي الخليجي ، وكذلك خصائص وهيكل حركة التعاون واتجاهات العلاقات الاقتصادية والتجارية لهذه المجموعة شبه الاقليمية مع الدائرتين الاقليمية ، التي تضم الوطن العربي ، والدولية التي تضم بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) . وقد تم تحقيق هدف هذا القسم عندما تحددت الانجازات الحالية لحركة التعاون الانمائي ضمن الإطار شبه الاقليمي وتم التعرف على المنهاج الذي يجري اتباعه في هذه الحركة ، كما تم تحديد الملامح الرئيسية والانجازات والمعوقات التي واجهتها حركة التعاون الانمائي الخليجي ـ العربي ضمن اطارها الاقليمي ، واستنتاج الدروس المتعلقة بنجاح او فشل هذا الشكل الذي جرى اتباعه ، او ذاك . هذا ، ومكنت عملية تحليل هيكل واتجاهات العلاقات الاقتصادية والتجارية ضمن الدائرة الدولية من التعرف على اهمية هذه الدائرة في التركيبة الاقتصادية والانمائية الجارية لأقطار المجلس ، والدور الذي تقوم به في ضوء انظمة هذه البلدان التجارية والمالية المتبعة ، حيث ساعد ذلك في تحديد اسس ومواصفات المنهاج المقترح للتعاون الانمائي .

وهكذا فقد تم في هذه المرحلة انجاز عملية استعراض لسيناريو الوضع المتعلق بحركة التنمية الاقتصادية وفق اتجاهاتها الوطنية وشبه الاقليمية والاقليمية والدولية .

جرى بعد ذلك التحرك الى تحليلات القسم الثالث المتعلق باستكشاف دوافع التعاون الانمائي وفق مجالها الحيوي المتاح ، اي دوائر هذا التعاون شبه الاقليمية والاقليمية والدولية الاقتصادية ـ الجغرافية ، وذلك لتحديد الوجه الاول من المنهاج المقترح للتعاون ، والذي جرت تسميته بالجانب **الافقي** ، وقد اظهرت تحليلات هذا القسم ضرورة تحرك مسار حركة التعاون الانمائي باتجاه ثلاث دوائر ينبغي ان يستفاد مما تؤمنه لحركة التنمية في اقطار المجلس من محددات رئيسية للتنمية فيها . وبذلك تم انجاز الجزء الاول من مواصفات المنهاج المقترح لدى الاستنتاج **بضرورة ان يكون هذا المنهاج ثلاثي التكوين والمدخلات (Trilateral)** .

جرى بعد ذلك تحليل الجانب الآخر المتعلق بالمنهاج المقترح لشكل التعاون الانمائي الذي يتناسب وينسجم مع احتياجات هذه البلدان التنموية ، ويكون الاقدر والمجدي من الناحية التطبيقية على تحقيق هدف التنمية المشترك والمتعلق ببناء قاعدة التوليد الذاتي للنمو الحقيقي والآمن خلال مرحلة ما بعد النفط . واستندت تحليلات هذا الجزء الى الاعتبارات المتعلقة بالفكر الاقتصادي والانمائي والتكاملي من ناحية ، بالاضافة الى الاعتبارات المتعلقة بالنتائج والدروس التطبيقية لتجارب التعاون الانمائي بين الدول النامية ، خاصة الاقطار العربية . ونتيجة لهذه التحليلات فقد تم تحديد مواصفات الجانب الآخر للمنهاج المقترح ، ذلك الجانب الذي جرى تسميته **بالجانب الرأسي** على الوجه التالي : **المنهاج ذو التوجه التنموي ، الجزئي والمبرمج وفق آفاق تكاملية** .

ثم جرى بعد ذلك اللجوء الى مثل تطبيقي للمنهاج المقترح بجانبيه الافقي والرأسي

ومواصفاتها ، فارتني ان مشكلة الامن الغذائي تستجيب لمنهاج التعاون الانمائي المقترح باعتبارها مشكلة ذات طبيعة استراتيجية يستدعي حلها تأمين جميع مواصفات المنهاج الذي جرى اقتراحه ، كما تم التدليل على جدوى المنهاج المقترح التطبيقية من خلال احد برامج التعاون الانمائي التي جرى اتباعها بتعاون عربي ـ خليجي بالدرجة الاولى والاستعانة بالعناصر التي تؤمنها الدائرة الدولية من ناحية ثانية ، ذلك البرنامج المتصل بمشكلة الامن الغذائي والمتعلق ببرنامج الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي في السودان .

ونشير فيما يلي الى خلاصة النتائج التي تم التوصل اليها عبر تحليلاتنا المذكورة أعلاه وتحديد التوصيات التي افرزتها هذه النتائج .

١ ـ رغم تحقيق التنمية في بلدان المجلس للعديد من الانجازات التي شملت جميع قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتسجيلها لمعدلات نمو مرتفعة في الانتاج القومي الاجمالي ، وكذلك بالنسبة لمعدل نصيب الفرد من هذا الانتاج ، الا انه يلاحظ بأن هذه الانجازات تتسم بالتركيز على الجانب الكمي ، وحتى هذا الجانب الكمي لم يرتبط بتحقيق قاعدة انتاجية صلبة . كما لم ينبثق عن التقدم العلمي والتكنولوجي وارتفاع مستوى كفاءة وأداء مختلف الوحدات الاقتصادية ، هذه العوامل التي عرفت في التاريخ الاقتصادي كأسباب رئيسية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة .

كما رافقت حركة التنمية حدوث فجوة فيما يتعلق بالاحتياجات النوعية لقاعدة التنمية المستقبلية ذاتية التوليد ، وفي عصر ما بعد النفط ، تلك الاحتياجات التي جرى تعريفها بقاعدة البناء التحتي بمفهومها الواسع الذي يشتمل على نشاطات تنمية الموارد البشرية وتطوير قاعدة البحث العلمي والتكنولوجيا وحماية البيئة من التلوث ، وخلق المهارات التنظيمية والريادية والتخطيطية اللازمة لقيادة نشاطات التنمية الجارية والمستقبلية .

وارتبطت انجازات التنمية ببرامج مكثفة للدعم ، لم يرافقها جهد لربط هذه البرامج بكفاءة الانتاج والقدرة على تطويره سواء في المجالات الصناعية او الزراعية ،الأمر الذي يضعف من جدوى مشروعات التنمية المنجزة وجارية التنفيذ ، كما يضعف من قدرتها على بناء قاعدة التوليد الذاتي للنمو .

نتيجة لذلك ، ولاعتماد انجازات التنمية ، وبشكل مكثف على المدخلات الناجمة عن العلاقات الاقتصادية الدولية ، سواء في جانبها الاقليمي او الدولي (استيراد الآلات والاجهزة والخبرات الادارية والتنظيمية والعمالة) واعتمادها على عناصر الانتاج المستوردة باستثناء رأس المال وجزء من المواد الخام الاولية ، نتيجة لذلك كله ، فقد أمكن وصف حركة التنمية الجارية بأنها حركة تحويلية او حركة نازفة وتتجه في مسارها لخدمة الاقتصاد الخارجي ، وليست حركة خلاقة ذاتية التوليد. ونقصد بهذا الاصطلاح ان حركة التنمية، وبرغم اعتمادها الكثيف على مدخلات التنمية الاجنبية لم تنجح في خلق علاقات التشابك الاقتصادي على المستوى الوطني او الخليجي أو

لم تقم ببناء القاعدة التي تسمح بتخفيض الاعتماد المفرط على هذه المدخلات الاجنبية ولو بشكل تدريجي ، ويرجع ذلك الى كونها اعتمدت ، وما زالت تعتمد ، على استيراد كل شيء بدون اعطاء الاهتمام الكافي لبناء قاعدة النشاطات النوعية التي سبقت الاشارة اليها . لذا فإن معظم المردود المادي الذي حققته التنمية قد اتجه صوب الاقتصاديات الخارجية ، ولم يرافق هذه التنمية التغييرات الهيكلية الاقتصادية ـ الثقافية والسياسية التي تولّد من هذه الحركة تنمية حقيقية ذاتية التوليد وآمنة .

وعليه فقد تم حصر الاحتياجات الحقيقية المشتركة للتنمية في هذه البلدان ، ببناء قاعدة البناء التحتي المرتكزة الى اولوية النشاطات النوعية . واي حركة للتعاون الانمائي خاصة في اطارها شبه الاقليمي ، ينبغي ان تكثف جهدها صوب استكمال هذه القاعدة .

٢ ـ اظهرت حركة التعاون الانمائي في بلدان المجلس في اطارها شبه الاقليمي انجاز العديد من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ، سواء في جانبها الانتاجي ، وان كان ذلك على نطاق بسيط بالمقارنة مع زخم التنمية الذي جرى تنفيذه ضمن الاطار الوطني لكل بلد منفرداً ، او فيما يخص الجوانب المتعلقة بقاعدة البناء التحتي النوعية (كالمشروعات المتعلقة بأبحاث الزراعة والثروة السمكية والحيوانية واقرار بعض القوانين المشتركة وحماية البيئة من التلوث ومراكز التدريب المشتركة) . وعليه ومع الأخذ في الاعتبار للنتائج السابقة ، فلا بد من تكثيف الجهد صوب عملية بناء قاعدة البناء التحتي النوعية ، وعدم التركيز ، كما هو جارٍ حالياً ، على النشاطات الانتاجية المشتركة .

ويلاحظ ان العديد من برامج التعاون التي اتبعت ضمن هذه الدائرة ، وعلى رأسها برنامج مجلس التعاون الخليجي ، تبنت المنهاج القائم على تحرير التجارة لتحقيق أهداف التعاون الانمائي ، ومن خلال تبني نظرية السوق المشتركة التي جرى اتباعها في بلدان السوق الاوروبية المشتركة ، والعديد من البلدان النامية ، دونما تحليل متعمق لجدوى هذا المنهاج المرتبطة بقدرته على تحقيق اهداف التنمية المحددة ، ومناسبته للهيكل الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان . وتُرجم هذا التوجه في الاتفاقية الاقتصادية التي تبناها مجلس التعاون الخليجي والتي نعتقد بأنها كغيرها من مناهج التعاون في العديد من الدول النامية تمثل تقليداً مباشراً لما يجري اتباعه في ظل انظمة مختلفة ، بهياكل واهداف مختلفة .

٣ ـ أظهرت دراسة حركة التعاون الانمائي الخليجي في الإطار العربي الاقليمي سيرها وفق منهاجين ، تبنى أحدهما منهاج التعاون الشامل من خلال اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وقرارها بانشاء السوق العربية المشتركة ، وتوجهها كذلك لتبني منهاج التخطيط الشامل للتعاون العربي عندما فشلت تجربة السوق العربية المشتركة ؛ وبذلك انتقل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من تقليده للمنهاج الذي اتبع في الدول الغربية الرأسمالية الى تقليد ذلك المنهاج الذي اتبعته بلدان العالم الاشتراكية من خلال (مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة او الكوميكون)

وقد اثبت هذا المنهاج فشله كذلك ، بمعنى ان منهاج التعاون او التكامل القائم على أساس الشمولية في برامج التعاون لم تثبت جدواه التطبيقية .

اما المنهاج الثاني الذي جرى اتباعه ، والقائم على اساس التعاون التنموي الجزئي والمبرمج ، كما انعكس في مشروعات الأوابيك المشتركة ، وفي مؤسسات وبنوك وصناديق التمويل الانمائي المشتركة ، وحتى بالنسبة للمشاريع الانمائية المشتركة ، التي اخذ فيها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية زمام المبادرة ، هذا المنهاج اثبت نجاحه وفعاليته في التطبيق . الأمر الذي ارسى الدعائم الاولى لمواصفات المنهاج الذي جرى اقتراحه فيما بعد استناداً لدرس التجربة العربية في التعاون الانمائي .

٤ ـ تبين من التحليلات التي أجريت لهيكل العلاقات الاقتصادية الدولية لبلدان المجلس سواء في إطارها شبه الاقليمي والاقليمي والدولي ، بالاضافة الى دراسة انظمتها المتعلقة بتجارتها الخارجية واتجاهاتها ، كثافة اعتماد هذه البلدان من ناحية على الدائرة الدولية ، وضعف عملية تشابك علاقاتها الاقتصادية والتجارية في الدائرتين شبه الاقليمية (الخليجية) والاقليمية (العربية) . فعلى سبيل المثال بلغت نسبة التجارة بين الاقطار الخليجية حوالى ٣,٩ بالمائة فقط من اجمالي تجارتها العالمية ، كما بلغت نسبة تجارتها مع البلدان العربية الاخرى ما نسبته ٣ بالمائة فقط من تجارتها الخارجية بينما بلغ نصيب الدول المتقدمة اقتصادياً (OECD) ما نسبته ٩٣,١ بالمائة كما تتبع هذه البلدان انظمة حرة للتجارة الخارجية تتسم بمحدودية القيود الكمية والادارية والرسوم الجمركية .

ويترتب على هذا الوضع ضعف الاستفادة المتوقعة من أي منهاج للتعاون الانمائي يعتمد على التجارة الخارجية كأساس له ، كما يترتب عليه في الوقت نفسه ، ضرورة تبني منهاج لا يغفل اهمية الدائرة الدولية ومساهماتها في حركة التنمية الجارية ، على الرغم من تطرف وخطورة مساهمتها في المرحلة الجارية ، خاصة ما يتعلق بمسألة الانكشاف الاقتصادي او التبعية من ناحية ، وما يرتبط بالقدرة على بناء قاعدة التنمية ذاتية التوليد من ناحية ثانية .

٥ ـ لدى استكشاف دوافع التعاون الانمائي ومبرراته المرتبطة بتأمين المحددات الانمائية الاساسية بالنسبة لأقطار المجلس،فقد أظهرت تحليلاتنا دور التعاون الانمائي في توسيع الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات اقطار المجلس الوطنية ومساهمته في خلق الظروف التي تمكن من الاستفادة من اقتصاديات النطاق بالنسبة لجميع النشاطات الاقتصادية ، خاصة الصناعية والزراعية والمالية والهيكلية ، وبالتالي تساهم في اقامة حركة تنموية تتمتع بظروف افضل بالنسبة لكفاءة الانتاج واقتصادياته .

وتساهم حركة التعاون الانمائي ، بصورة عامة في تحييد دور العديد من معوقات التنمية الهيكلية التي تشكل سداً أو عنصراً مقيداً للحدود المتاحة لآفاق التنمية الاقتصادية لدى هذه المجموعة والمتمثلة في الضعف الشديد لقاعدة الموارد الطبيعية والبشرية ، وصغر حجم الاسواق ، وضعف ادارة التخطيط الانمائي . وجرى تطبيق اهمية محددات التنمية الرئيسية على بعض قطاعات

التنمية لإلقاء الضوء على اهمية التعاون في خلق ظروف افضل لنمو مثل هذه القطاعات ، خاصة الصناعة والزراعة والقطاع المالي . وبصورة مختصرة تتيح حركة التعاون الانمائي المجال لتعبئة الموارد المالية الفائضة لدى دول المجلس وتجميعها في بوتقة مؤسسات استثمارية خليجية مشتركة ، وتوجيه عملية استثمارها وفق استراتيجية تتمحور حول صناعة المال ، التي تلعب دورها في تأمين الاحتياجات النوعية لقاعدة البناء التحتي في الإطار شبه الاقليمي وتوسيع المجال الحيوي لاستثمارها في نشاطات انتاجية ضمن الدائرة الاقليمية وفي نشاطات تنموية تتسم باكتساب العلوم والتكنولوجيا ضمن الدائرة الدولية ، وذلك في ضوء اهمية هاتين الدائرتين لخدمة التنمية شبه الاقليمية .

وفيما يتعلق بدوافع وأهمية التعاون ضمن الدائرة الاقليمية ، فقد اظهرت التحليلات المتعلقة بدور هذه الدائرة في تأمين النسبة الكبرى من العمالة اللازمة لنشاطات التنمية في هذه المجموعة شبه الاقليمية ، تلك الأهمية التي اظهرت تحليلاتنا بانها ذات طبيعة هيكلية . وكذلك دور الدائرة الاقليمية في توسيع رقعة الأسواق المتاحة وزيادة الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات أقطار المجلس ، كما تم توضيح اهمية هذه الدائرة بالنسبة لحركة التصنيع والكيفية التي تؤثر بها عملية توسيع الاسواق لدى شمولها جميع الاسواق العربية من الناحية الفنية على اتاحة الفرصة لإقامة العديد من الصناعات التي لا يمكن إقامتها بدون السوق العربية المشتركة ، كالصناعات الهندسية والكهربائية والصلب وغيرها . يضاف الى ذلك الاهمية الكبرى وذات الطبيعة الاستراتيجية للتعاون الاقليمي فيما يتعلق بمسألة التنمية الزراعية العامة ، ومواجهة مشكلة الأمن الغذائي بصورة خاصة ، وذلك استناداً لوفرة قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة اقليمياً بالمقارنة مع الضعف الشديد لهذه القاعدة على المستوى شبه الاقليمي ، كما سبق توضيحه من الناحية الاحصائية .

وبالرغم من اهمية الاقليم الحيوية للتنمية في اطارها شبه الاقليمي ، فقد اظهر التحليل الحدود المتاحة لآفاق التنمية في هذا الاطار والتي يقيدها التخلف التكنولوجي والعلمي العربي وتخلف مستوى هيكل الصناعة والزراعة العربية وافتقار الاقتصاديات العربية الى الخبرات التنظيمية والادارية المتكافئة مع احتياجات التنمية العربية . وهذه العوامل وغيرها من محددات التنمية المتعلقة بالأسواق وقاعدة الموارد الطبيعية والبشرية تُملي على أقطار المجلس أن توسع دائرتها للتعاون الانمائي لتشتمل على الدائرة الدولية . وقد تم توضيح الكيفية التي تساهم بها هذه الدائرة في تدعيم قاعدة البناء التكنولوجي والصناعي والزراعي لأقطار المجلس . وعليه ، فقد تم بلورة دوائر أساسية ثلاث يفترض ان تتعامل معها أي حركة خليجية للتعاون الانمائي تستهدف تحقيق تغييرات تنموية هيكلية في جسدها الاقتصادي .

٦ ـ لدى استكشاف أي اشكال التعاون الانمائي يتناسب مع احتياجات أقطار المجلس الانمائية وظروفها وهياكلها الاقتصادية فقد تم تصنيف أشكال التعاون بشكلين رئيسين وذلك لأغراض تحليلية : الأول يستند أساساً الى قاعدة التحرير التجاري ويضم مختلف المراحل التي تبدأ بمنطقة التجارة الحرة ، مروراً بالاتحاد الجمركي والسوق المشتركة وانتهاءً بالوحدة الاقتصادية ؛

بينما يستند الشكل الثاني الى قاعدة التوجه الانمائي الجزئي وتحديد واختيار مجالات التعاون ذات الطبيعة الاستراتيجية .

واستناداً الى الاعتبارات النظرية التي اثبتت عدم جدوى نظرية السوق المشتركة والاتحاد الجمركي للتطبيق على مجموعات البلدان التي تتسم هياكلها الاقتصادية والأهمية النسبية لعلاقاتها التجارية فيما بينها بالضعف . ومع الأخذ في الاعتبار الضعف الهيكلي لاقتصاديات أقطار المجلس وضعف علاقاتها التجارية ، سواء شبه الاقليمية أو في الاطار الاقليمي ، وحداثة تجربتها في التخطيط الانمائي ، فليس من المتوقع ان تولد عملية تبني الشكل الاول القائم على التحرير التجاري اي فوائد أو تغييرات ايجابية ذات طبيعة انمائية هيكلية .

ومع الأخذ في الاعتبار دروس تجربة التعاون الانمائي في الاقطار العربية والدول النامية خاصة بالنسبة لتجربة المجتمع الاقتصادي لدول شرقي افريقيا (EAC) فقد تم التوصل إلى رؤ ية **الشكل الثاني باعتباره الشكل الموافق والمجدي من الناحية التطبيقية لخدمة التنمية في بلدان** المجلس . وعليه ، فقد تحددت مواصفات المنهاج المقترح للتعاون الانمائي بين اقطار المجلس وفق الصيغة التالية :

« منهاج يقوم على اساس تنموي واختيار جزئي لمجالات او مشروعات او قطاعات محددة بذاتها لأهميتها الاستراتيجية ، وبرمجتها وفق مجموعة من العناصر التي تؤمنها دوائر التعاون الحيوية الثلاث ، شبه الاقليمية ، الاقليمية والدولية ، وبآفاق تكاملية » ومما يجدر ذكره في هذا المجال ، انه جرى تحديد الدائرة الدولية بشمولها اساساً لمجموعة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وذلك لاعتبارات عملية تتعلق بكثافة علاقات أقطار المجلس مع هذه المجموعة واهميتها بالنسبة لتأمين متطلبات البناء العلمي والتكنولوجي ومستلزمات التخطيط للقوى البشرية في أقطار مجلس التعاون الخليجي .

٧ ـ لدى تقويم مسار التعاون بين اقطار المجلس في الاطار شبه الاقليمي في ضوء مواصفات وشروط المنهاج المقترح اعلاه للتعاون الانمائي ، وإضافة للملاحظات الواردة في البند الثاني ، فاننا نؤكد على ضعف المبررات التي تستند اليها قاعدة التحرير التجاري التي تبنتها الاتفاقية الاقتصادية لأقطار المجلس ، وللأسباب التفصيلية الواردة في البند السادس اعلاه ، وعليه فلا يتوقع ان تؤدي هذه الاتفاقية الى احداث تغييرات تنموية هيكلية . ولا يبدو أن عملية تحرير التجارة فيما بين هذه المجموعة او اقامة جدار جمركي موحد يمكن ان تساهم مساهمة تنموية رئيسية . وفي هذا المجال لا بد من الاشارة الى مجموعة **الملاحظات والمقترحات التالية :**

أ ـ تعتبر اتفاقية اقامة هيئة الاستثمار الخليجي برأسمال مبدئي مقداره ملياران ومائة مليون دولار من القرارات المهمة ، التي يمكن ان يتمحور حول نشاطاتها المنهاج المقترح للتعاون الانمائي ، وذلك اذا ما قامت هذه الهيئة بتبني استراتيجية استثمارية تركز في الاطار شبه الاقليمي على الآثار الانمائية لمشاريع البناء التحتي التي سبقت الاشارة اليها، وفي الاطار الاقليمي على المشاريع

الانتاجية ، خاصة فيما يتعلق بمشروعات التنمية الزراعية والامن الغذائي ، على ان تركز في استثماراتها والتي يقترح ان تكون نسبتها محدودة (١٠ ـ ١٥ بالمائة مثلاً) ضمن الدائرة الدولية مع التركيز على هدف اكتساب وتحويل التكنولوجيا في اختيار نوعية المشروعات المتجه اليها الاستثمار ضمن هذه الدائرة .

ب ـ ينبغي ان لا تنحصر نشاطات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في الدائرة شبه الاقليمية من ناحية ، ويجب ألاّ تنحصر كذلك في المشروعات الانتاجية المشتركة،وعليه يجب ان تدخل ضمن نشاطاتها الاهتمامات الصناعية الانتاجية المشتركة بين الدائرة شبه الاقليمية والدائرة العربية الاقليمية ، والمثال المتعلق بالصناعات الزراعية قابل للتطبيق في هذا المجال . ويقترح ان تنسق هذه المنظمة في دراساتها ومسوحاتها مع نشاطات المنظمة العربية للتنمية الصناعية التابعة لجامعة الدول العربية . كما يقترح ان تعطي هذه المنظمة اهتماماً اكبر لاقامة مشاريع التدريب والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي للمشاريع الصناعية الوطنية القائمة والمشاريع المشتركة القائمة والمخططة .

جـ ـ يقترح ان يتم استحداث وحدات تتولى متابعة شؤون التعاون الانمائي ضمن الدائرة العربية ، وذلك ضمن الهيكل التنظيمي للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي ولجانه المختلفة .

٨ ـ يستدعي نجاح تطبيق هذا المنهاج ، خاصة ضمن مجاله الحيوي بدوائره الجغرافية الاقتصادية الثلاث ، إحداث تغييرات قانونية ومالية واقتصادية وربما سياسية يكون من شأنها إنجاح مساعي الاستثمار ضمن هذه الدوائر ، وان تتم اقامة نشاطات التعاون المشتركة بشكل يحقق المصالح المشتركة وبصورة متوازنة . ففي الدائرة الاقليمية لا بد من احداث اصلاحات قانونية وتأمين الثقة والحماية الكافية للاستثمار العربي ، وتأمين عدم تعرضها لأعاصير الخلافات بين الانظمة السياسية العربية التي تكاد ان تتخذ طابع الديمومة او الدورية . وفي الدائرة الدولية لا بد من وقف سياسات التمييز في الأسعار وشروط العقود وغيرها من اشكال التعامل والتوقف عن توجهات السعي التجاري للربح السريع ، وكذلك توفير الضمانات اللازمة للاستثمارات العربية .

وعلى أقطار المجلس ان تسعى لعزل التأثيرات المرتبطة بنفوذ الدول الكبرى والشركات الدولية العملاقة متعددة الجنسيات ، عن مسار واهداف واتجاهاتها التعاونية وبدون ذلك فستمنى اي حركة للتعاون الانمائي بالفشل في تحقيق الهدف الانمائي المتعلق بإقامة قاعدة التوليد الذاتي للنمو إلاّ من خلال مرحلة ما بعد عصر النفط ، وعوضاً عن ذلك ستكون هذه الحركة بمنزلة مرعىً لمصالح الدول الكبرى ، وتجربة خضوع حركة التعاون والتكامل الانمائي في بلدان اميركا اللاتينية للنفوذ الاميركي وكبريات الشركات ذات صلة مباشرة بهذه المسألة .

٩ ـ لدى البحث عن مثل تطبيقي للمنهاج المقترح فقد اجتمعت مجموعة العوامل التي خضعت لتحليلاتنا الاقتصادية على مدار فصول البحث ، على تأييد طرح مشكلة الأمن الغذائي

كأحد المجالات الحيوية ذات الطبيعة الاستراتيجية والمتناسبة مع مواصفات المنهاج المقترح للتعاون الانمائي ، وتم الاستشهاد ببرنامج الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي في السودان ، كمثل تطبيـقي يترجم عملية التعاون بين رأس المال الخليجي والموارد الطبيعية الوفيرة لدى الـسودان وبعض العناصر التي تؤمنها الدائرة الدولية (الخبرة والاسواق والتمويل) في التصدي لحلّ ، او المساهمة الرئيسية في حـــل مشكلة ذات طبيعة استراتيجية ، وهي مشكلة الأمن الغذائي .

ملحقان

الملحق الاول

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين اقطار مجلس التعاون الخليجي

بسم الله الرحمن الرحيم

الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون

بعون الله

إن حكومات الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمشياً مع النظام الاساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعي الى تقارب اوثق وروابط اقوى .

ورغبة منها في تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها على اسس متينة لما فيه خير شعوبها .

ومن اجل العمل على تنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها . فقد اتفقت على ما يلي :

الفصل الاول : التبادل التجاري

المادة الاولى

أ ـ تسمح الدول الاعضاء باستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني وتسمح بتصدير تلك المنتجات الى الدول الاعضاء الاخرى .

ب ـ تعامل جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني معاملة المنتجات الوطنية .

المادة الثانية

١ ـ تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل كافة المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروات الطبيعية ذات المنشأ الوطني .

٢ ـ لا يعتبر من قبيل الرسوم ، ما يجبى مقابل خدمة محددة ، مثل رسوم الارضية او التخزين او النقل او الشحن او التفريغ ، اذا كانت تلك الرسوم مفروضة على السلع الوطنية .

المادة الثالثة

١ ـ يشترط لاكتساب المتوجات الصناعية صفة المنشأ الوطني ان لا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها في هذه الدول عن (٤٠) في المائة من قيمتها النهائية عند اتمام انتاجها . كما يشترط الا تقل نسبة ملكية مواطني الدول الاعضاء في المنشأة الصناعية المنتجة لها عن ٥١ في المائة .

٢ ـ يجب ان تصحب كل سلعة تتمتع بالاعفاء بمقتضى هذه الاتفاقية شهادة منشأ مصدقة من الجهة الحكومية المختصة .

المادة الرابعة

١ ـ تعمل الدول الاعضاء على وضع حد ادنى لتعرفة جمركية موحدة تطبق تجاه العالم الخارجي .

٢ ـ يكون من بين اهداف توحيد التعرفة الجمركية ايجاد حماية للمنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الاجنبية المنافسة .

٣ ـ يتم تطبيق التعرفة الجمركية الموحدة تدريجياً خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية ويتم الاتفاق على الترتيبات التدريجية لتحقيق ذلك خلال سنة من التاريخ المذكور .

المادة الخامسة

تمنح الدول الاعضاء كافة التسهيلات لمرور بضائع منتجات اي دولة عضو الى الدول الاعضاء الاخرى بطريقة العبور (الترانزيت) وتعفيها من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها مع عدم الاخلال بما ورد في الفقرة الثانية من المادة الثانية .

المادة السادسة

ـ يحظر المرور (بالترانزيت) للبضائع الممنوع ادخالها الى اراضي اي من الدول الاعضاء الاخرى بموجب انظمتها المحلية ، وتتبادل السلطات الجمركية في الدول الاعضاء قوائم بهذه البضائع .

المادة السابعة

تقوم الدول الاعضاء بتنسيق سياساتها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الاخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية الاقليمية عملاً على ايجاد ظروف وشروط متكافئة في التعامل التجاري معها .

وتحقيقاً لهذا الهدف تتخذ الدول الاعضاء التدابير التالية :

١ ـ تنسيق سياسات ونظم الاستيراد والتصدير .

٢ ـ تنسيق سياسات تكوين المخزون الغذائي الاستراتيجي .

٣ ـ عقد الاتفاقيات الاقتصادية بصورة مشتركة في الحالات التي تتحقق فيها منافع مشتركة للدول الاعضاء .

٤ ـ العمل على خلق قوة تفاوضية جماعية لدعم مركزها التفاوضي مع الاطراف الاجنبية في مجال استيراد احتياجاتها الاساسية وتصدير منتجاتها الرئيسية .

الفصل الثاني : انتقال الاموال والافراد وممارسة النشاط الاقتصادي

المـادة الثامنة

تتفق الدول الاعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في اي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفريق او تمييز في المجالات التالية :

١ ـ حرية الانتقال والعمل والاقامة .

٢ ـ حق التملك والارث والايصاء .

٣ ـ حرية ممارسة النشاط الاقتصادي .

٤ ـ حرية انتقال رؤ وس الاموال .

المادة التاسعـة

تشجع الدول الاعضاء القطاع الخاص فيها على اقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي الى ربط المصالح الاقتصادية للمواطنين في مختلف المجالات.

الفصل الثالث : التنسيق الانمائي

المـادة العاشرة

تعمل الدول الاعضاء على تحقيق التنسيق والتجانس بين خططها الانمائية بهدف الوصول الى التكامل الاقتصادي فيما بينها .

المادة الحادية عشرة

١ ـ تعمل الدول الاعضاء على تنسيق سياساتها في مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتسويق وتصنيع وتسعير واستغلال الغاز الطبيعي وتطوير مصادر الطاقة .

٢ ـ تعمل الدول الاعضاء على وضع سياسات نفطية موحدة واتخاذ مواقف مشتركة ازاء العالم الخارجي وفي المنظمات الدولية والمتخصصة .

المادة الثانية عشرة

تحقيقاً للأهداف المنصوص عليها في هذه الاتفاقية تقوم الدول الاعضاء بما يلي :

١ ـ تنسيق النشاط الصناعي ووضع السياسات والوسائل المؤدية الى التنمية الصناعية وتنويع القاعدة الانتاجية فيها ، على اساس تكاملي .

٢ ـ توحيد تشريعاتها وانظمتها الصناعية وزيادة توجيه اجهزة الانتاج المحلية فيها لسد احتياجاتها .

٣ ـ توزيع الصناعة فيما بينها حسب الميزات النسبية والجدوى الاقتصادية وتشجيع اقامة الصناعات الاساسية والتكميلية فيما بينها .

المادة الثالثة عشرة

تولي الدول الاعضاء في إطار العمليات التنسيقية اهمية خاصة لإنشاء ودعم المشروعات المشتركة فيما بينها في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات برؤ وس اموال عامة او خاصة او مختلطة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتشابك الانتاجي والتنمية المشتركة على اسس اقتصادية سليمة .

الفصل الرابع : التعاون الفني

المادة الرابعة عشرة

تتعاون الدول الاعضاء في استنباط مجالات التعاون الفني المشترك بهدف اكتساب قاعدة ذاتية اصيلة تقوم على دعم وتشجيع البحوث والعلوم التطبيقية والتكنولوجية وتعمل على تطويع التكنولوجيا المستوردة بما يتلاءم مع طبيعة حاجات المنطقة واهداف التقدم والتنمية فيها .

المادة الخامسة عشرة

تعمل الدول الاعضاء على اعداد انظمة وترتيبات وشروط نقل التكنولوجيا واختيار الانسب منها او تعديلها بما يلائم احتياجاتها المختلفة ، وتقوم الدول الاعضاء ـ كلما كان ذلك ممكناً ـ بابرام اتفاقيات موحدة لتحقيق هذه الاغراض مع الحكومات او المؤسسات العلمية او التجارية الاجنبية .

المادة السادسة عشرة

تقوم الدول الاعضاء بوضع سياسات وتنفيذ برامج منسقة للتدريب والتأهيل الفني والمهني والحرفي ، على كافة الدرجات والمراحل ، وتطوير مناهج التعليم على كافة المستويات لربط التعليم والتقنية ، باحتياجات التنمية في الدول الاعضاء .

المادة السابعة عشرة

تعمل الدول الاعضاء على التنسيق فيما بينها في مجال القوى العاملة ووضع معايير وتصنيفات موحدة لمختلف فئات المهن والحرف في القطاعات المختلفة ، تجنباً للمنافسة الضارة فيما بينها وتحقيقاً للاستفادة القصوى من الموارد البشرية المتاحة .

الفصل الخامس : النقل والمواصلات

المادة الثامنة عشرة

تعامل الدول الاعضاء وسائط نقل الركاب والبضائع العائدة لمواطني الدول الاعضاء المارة بأراضيها او القاصدة لأي منها معاملة وسائط نقل الركاب والبضائع المملوكة لمواطنيها بما في ذلك الاعفاء من كافة الرسوم والضرائب مهما كان نوعها على الا يتناول ذلك تعاطي النقل الداخلي .

المادة التاسعة عشرة

١ ـ تتعاون الدول الاعضاء في مجالات النقل البري والبحري والاتصالات. وتعمل على تنسيق واقامة مشاريع البنية الاساسية ، كالموانىء ، والمطارات ، ومحطات الماء ، والكهرباء ، والطرق ، مما يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية المشتركة وترابط النشاطات الاقتصادية .

٢ ـ تعمل الدول المتعاقدة على تنسيق سياسات الطيران والنقل الجوي بينها وتطوير مجالات العمل المشترك في مختلف المستويات .

المادة العشرون

تسمح الدول الاعضاء للبواخر والسفن والقوارب المملوكة لأي منها وحمولتها ، بحرية استخدام التسهيلات المختلفة في موانئها البحرية ، وتمنحها نفس المعاملة والافضليات الممنوحة لمثيلاتها الوطنية سواء عند رسوها في موانئها او مرورها بها ، وذلك في مجال الرسوم وخدمات الارشاد والرسو ، والشحن والتفريغ والتحميل على السطح والصيانة والاصلاح وتخزين البضائع والخدمات الاخرى المماثلة .

الفصل السادس : التعاون المالي والنقدي

المادة الحادية والعشرون

تسعى الدول الاعضاء الى توحيد الانظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار ، وذلك من اجل التوصل الى وضع سياسة استثمارية مشتركة تهدف الى توجيه استثماراتها الداخلية والخارجية ، بما يخدم مصالحها وتطلعات شعوبها في التنمية والتقدم .

المادة الثانية والعشرون

تقوم الدول الاعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة لتكون متممة للتكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها .

المادة الثالثة والعشرون

تعمل الدول الاعضاء على تنسيق سياساتها على الصعيد الخارجي ، في مجال تقديم المعونات الدولية والاقليمية للتنمية .

الفصل السابع : احكام ختامية

المادة الرابعة والعشرون

يراعى في تطبيق الاتفاقية وتقرير التدابير المنبثقة عنها ، التفاوت في مستويات النمو بين الدول الاعضاء واولويات التنمية المحلية فيها . ويجوز منح اي منها اعفاء مؤقتاً من تطبيق بعض احكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضيها اوضاع محلية مؤقتة فيها او ظروف معينة تواجهها ويكون الاعفاء لمدة محدده ، وبقرار من المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

المادة الخامسة والعشرون

لا يجوز ان تمنح دولة عضو اية ميزة تفضيلية لدولة اخرى غير عضو تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقية .

المادة السادسة والعشرون

أ ـ تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول بعد اربعة اشهر من موافقة المجلس الاعلى عليها .

ب ـ يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة المجلس الاعلى .

المادة السابعة والعشرون

تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع القوانين والانظمة المحلية للدول الاعضاء.

المادة الثامنة والعشرون

تحل الاحكام الواردة في هذه الاتفاقية محل الاحكام المماثلة لها والواردة في الاتفاقيات الثنائية .

حررت في مدينة الرياض بتاريخ ٦ شعبان عام ١٤٠١ هـ . الموافق ٨ يونيو [حزيران] ١٩٨١م .

الملحق الثاني

جداول احصائية

جدول رقم (١)

خلاصة تقديرات ميزان المدفوعات في البحرين ،
للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ (بملايين الدنانير البحرانية)

السنة / ميزان المدفوعات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠ (تقديرية)
التجارة في السلع	٣,٢ -	٦٣,٣ -	٧٦,٠ -	٦٩,١ -	١٧,٦ -	١٠٠,٠
الصادرات (فوب)	٤٧٥,٨	٦٠٠,٥	٧٣١,٥	٧٣٧,٣	٩٢٨,٣	١ ٤٥٥,٠
النفط	(٣٩١,٨)	(٤٦٣,٩)	(٥٧٣,٩)	(٥٨٩,٨)	(٧٥١,٣)	(١ ٢٣٥,٠)
سلع يعاد تصديرها	(٨٤,٠)	(١٣٦,٦)	(١٥٧,٦)	(١٤٧,٥)	(١٧٧,٠)	(٢١٠,٠)
الواردات	٤٧٩,٠ -	٦٦٣,٨ -	٨٠٧,٥ -	٨٠٦,٤ -	٩٤٥,٩ -	١ ٣٤٥,٠ -
نفط خام	(- ٢٤٠,٩)	(- ٢٧٢,٢)	(- ٣٥٧,٨)	(- ٣٣٨,٨)	(- ٤٧٦,٠)	(- ٧٥٨,٢)
واردات اخرى	(- ٢٣٢,٩)	(- ٣٨٧,٦)	(- ٤٤٤,٩)	(- ٤٥٣,٤)	(- ٤٦٩,٣)	(- ٥٨٦,٦)
ذهب غير نقدي	(- ٥,٢)	(- ٤,٠)	(- ٤,٨)	(- ١٤,٢)	(- ٠,٦)	(- ٠,٢)
الخدمات والتحويلات الخاصة	٧٧,١ -	٧٩,٧ -	٩١,٣ -	١٠٢,٥ -	٤٤,٦ -	٢٢,٢ -
ايرادات الخدمات	٤٧,٦	٧٠,٤	٨٩,٠	١٢٨,٨	١٤٦,٨	١٨١,١
مدفوعات الخدمات	٣٤,٧	٥٠,١ -	٦١,٤ -	٨١,١ -	٨٥,٠ -	١٠٠,٣ -
صافي التحويلات الخاصة	٩٠,٠ -	١٠٠,٠ -	١١٨,٩ -	١٥٠,٢ -	١٠٦,٤ -	١٠٣,٠ -
الميزان الجاري	٨٠,٣ -	١٤٣,٠ -	١٦٧,٣ -	١٧١,٦ -	٦٢,٢ -	٧٧,٨

المصدر : احتسبت من : مؤسسة النقد البحرانية وتقديرات صندوق النقد الدولي .

جدول رقم (٢)

ميزان المدفوعات في الكويت ، للسنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٨ (بملايين الدولارات الاميركية)

السنة / ميزان المدفوعات (نهاية السنة (٣١ / ١٢)	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨ (تقديرية)
الميزان التجاري (صافي)	٦,٠٨٣	٦,٤٢٤	٥,٠٤٠	٥,٢١٦
الصادرات (فوب)	٨,٤٧٩	٩,٦٠٧	٩,٥٢٣	١٠,٢٣٣
قطاع النفط	(٧,٨٩٣)	(٨,٨٨٥)	(٨,٧٢٢)	(٠,٣٨٨)
اخرى (بما فيها سلع معاد تصديرها)	(٥٨٦)	(٧٢٢)	(٨٠١)	(٨٤٥)
الواردات (فوب)	- ٢,٢٩٣	- ٣,٠٧٤	- ٤,٣٠٥	- ٤,٧٠٣
الذهب غير النقدي (صافي)	- ١٠٣	- ١٠٩	- ١٧٨	- ٣١٤
الخدمات (صافي)	٨٢٣	١,٠٦٤	٩٧١	١,٢٥٢
الدخل من الخدمات	١,٧٦٨	٢,٢٣٠	٢,٦٢٧	٣,٢١٥
الدخل من الاستثمار	(١,٢٨٢)	(١,٦٣١)	(٢,٠٠٧)	(٢,٥٢٩)
مدفوعات الخدمات	- ٩٤٥	١,١٦٦	- ١,٦٥٦	- ١,٩٦٣
للاستثمار	(- ٧٣)	(- ١٠٣)	(- ١٩٢)	(- ٢٥٠)
للسفر	(- ٢٠٤)	(- ٢٤٩)	(- ٣٠٧)	(- ٣٦٨)
خدمات اخرى	(- ١٢٨)	(- ١٧٥)	(- ٢٨٦)	(- ٣٤٢)
تحويلات المساعدات غير المستردة	- ١,٠٦٩	- ٥٣٨	- ١,٢٤٧	- ١,٢٥٣
الحكومة	- ٧٩٣	- ٢٢٣	- ٨٧٧	- ٨٢٠
خاصة	- ٢٧٦	- ٣١٥	- ٣٧٠	- ٤٣٣
ميزان الحساب الجاري	٥,٨٣٧	٦,٩٥٠	٤,٧٦٤	٥,٢١٥

المصدر : احتسبت من : تقديرات البنك المركزي الكويتي وصندوق النقد الدولي .

جدول رقم (٣)

حسابات الخدمات والتحويلات الخاصة في البحرين ، للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٠ (بملايين الدنانير البحرانية)

السنة / الخدمات والتحويلات الخاصة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠ (تقديرية)
الدخل من الخدمات	٤٧,٦	٧٠,٤	٨٩,٠	١٢٨,٨	١٤٦,٨	١٨١,١
النقل	١٠,٠	١٤,٢	٢٠,٠	١٥,٢	١٥,٧	٢٦,٦
السياحة والسفر	١٨,١	٢٣,٩	٢٦,١	٥٠,٢	٥٣,٢	٤٠,٤
الدخل من الاستثمار	١٨,٠	٢٦,٤	٣٠,٢	٤١,٤	٤٥,٢	٧٥,٧
الحكومة ومؤسسة النقد	(٦,٩)	(١٤,٦)	(١٥,٦)	(١٨,٠)	(١٩,٩)	(٣٥,٦)
البنوك التجارية	(٩,١)	(٩,٨)	(١٢,١)	(٢١,٢)	(٢٣,٤)	(٣٧,٦)
اخرى	(٢,٠)	(٢,٠)	(٢,٥)	(٢,٢)	(١,٩)	(٢,٥)
البعثات الاجنبية	١,٠	١,٢	١,٥	١,٧	٣,١	٣,٤
الخدمات الاخرى (مصارف الافشور)	٠,٥	٤,٧	١١,٢	٢٠,٣	٢٩,٦	٣٥,٠
المدفوعات للخدمات	- ٣٤,٧	- ٥٠,١	- ٦١,٤	- ٨١,١	- ٨٥,٠	- ١٠٠,٣
النقل	- ٣,٨	- ٥,٣	- ٧,٥	- ٣,٩	- ٨,١	- ٣,٢
السياحة والسفر	- ١٨,٠	- ٢٣,٠	- ٢٥,٦	- ٤٦,٤	- ٣٥,٦	- ٤٢,٦
الاستثمار	- ١١,٧	- ٢٠,٣	- ٢٤,٩	- ٢٨,٩	- ٣٥,١	- ٥١,٠
الحكومة ومؤسسة النقد	(- ١,١)	(- ٧,٣)	(- ٧,٨)	(- ٦,١)	(- ٥,٧)	(- ١٢,٦)
البنوك التجارية	(- ٦,٧)	(- ٧,٩)	(- ١٠,٣)	(- ١٧,٧)	(- ٢٥,٣)	(- ٣٣,١)
اخرى	(- ٣,٩)	(- ٥,١)	(- ٦,٨)	(- ٥,١)	(- ٤,١)	(- ٥,٣)
بعثات الحكومة في الخارج	- ١,٢	- ١.٥	- ٣,٤	- ١,٩	- ٦,٢	- ٣.٥
خدمات اخرى	—	—	—	—	—	—
التحويلات الخاصة	- ٩٠,٠	- ١٠٠,٠	- ١١٨,٩	- ١٥٠,٢	- ١٠٦,٤	- ١٠٣,٠
الايرادات	—	—	١,٢	٠.٣	—	—
المدفوعات	- ٩٠,٠	- ١٠٠,٠	- ١٢٠,١	- ١٥٠,٥	- ١٠٦,٤	- ١٠٣,٠
الاجمالي	- ٧٧.١	- ٧٩.٧	- ٩١.٣	- ١٠٢,٥	- ٤٤,٦	- ٢٢,٢
تكاليف الشحن والتأمين على الواردات	- ٣٧,٩	- ٥٨.١	- ٥٣,٤	- ٤٩,٩	- ٤٦,٩	- ٥٨,٧

المصدر : احتسبت من : تقديرات مؤسسة النقد البحرانية وصندوق النقد الدولي .

جدول رقم (٤)

الحساب الجاري للقطاعات غير النفطية في السعودية ، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ (بملايين الدولارات الاميْريكية)

الحساب الجاري للقطاعات غير النفطية / السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤ (تقديرات اولية)	١٩٧٥ (تقديرات اولية)
البضائع والذهب غير النقدي	- ٧٩٤	- ٨٠١	- ١,١٦٣	- ١,٩٤١	- ٣,٧٠٢	- ٦,٥٣٠
الصادرات (فوب)	٧	٧	١٥	٣٢	٣٨	٦٠
الواردات (فوب)	- ٧٨٣	- ٧٩٩	- ١,١٦٨	- ١,٩٦٠	- ٣,٧٢٣	- ٦,٥٧٠
القطاع الخاص	(- ٥٥٦)	(- ٦١٤)	(- ٨١٩)	(- ١,٥٧٩)	(- ٢,٨٠٤)	(- ٤,٧٣٢)
الحكومة	(- ٢٢٧)	(- ١٨٥)	(- ٣٤٩)	(- ٣٨١)	(- ٩١٩)	(- ١,٨٣٨)
الذهب غير النقدي	- ١٨	- ٩	- ١٠	- ١٣	- ١٧	- ٢٠
الخدمات (صافي)	- ١٤٣	- ١٤٩	- ١٣٩	- ٣٠٩	- ٩٤	- ٤٣١
الايرادات	١٩٣	٢١٤	٣١٦	٥٤٧	١,٨١٨	٢,٩٦٤
دخل الاستثمار	(٦١)	(٦٨)	(١٠٥)	(٢٠٥)	(١,٢١٨)	(٢,٢٠٠)
اخرى	(١٣٢)	(١٤٦)	(٢١١)	(٣٤٢)	(٦٠٠)	(٧٦٤)
المدفوعات	- ٣٣٦	- ٣٦٣	- ٤٥٥	- ٨٥٦	- ١,٩١٢	- ٣,٣٩٥
شحن وتامين	(- ٧٩)	(- ٨٠)	(- ١١٧)	(- ١٩٦)	(- ٣٧٢)	(- ٩٢٠)
خاصة اخرى	(- ١٤٨)	(- ١٧٧)	(- ٢٢١)	(- ٣٥٢)	(- ٤٥٣)	(- ٥٧٥)
حكومية اخرى	(- ١٠٩)	(- ١٠٦)	(- ١١٧)	(- ٣٠٨)	(- ١,٠٨٧)	(- ١,٩٠٠)
تحويلات خاصة خارجية	- ١٦٠	- ١٨٦	- ٢٢٨	- ٣٢٤	- ٤٢٠	- ٥٨٨
الاجمالي	- ١,٠٩٧	- ١,١٣٦	- ١.٥٣٠	- ٢.٥٧٤	- ٤.٢١٦	- ٧,٥٤٩

المصدر : احتسبت من : Kingdom of Saudi Arabia, Monetary Agency and International Monetary Fund [IMF] , *Balance of Payments Yearbook,*

وكذلك تقديرات صندوق النقد الدولي .

جدول رقم (٥)

تقديرات الاستثمار والادخار في الكويت ، للسنوات ٧٢ / ١٩٧٣ ـ ٧٥ / ١٩٧٦ (بملايين الدنانير الكويتية وبالاسعار الجارية)

السنة / تقديرات الاستثمار والادخار (السنة المنتهية في ٣١ آذار / مارس)	٧٢ / ١٩٧٣	٧٣ / ١٩٧٤	٧٤ / ١٩٧٥	٧٥ / ١٩٧٦
الاستثمار العام	١٠٢	٩٣	١١٣	١٤٠
الاستثمار الخاص	٥٢	٥٤	٦٣	١٠٦
الزيادة في المخزون	١	١-	٧	٩
الاستثمار المحلي الاجمالي	١٥٥	١٤٦	١٨٣	٢٥٥
صافي الصادرات من السلع والخدمات	٨٤١	١ ٣٢٩	٢ ٤٤٠	١ ٩١١
اجمالي المدخرات	٩٩٦	١ ٤٧٥	٢ ٦٢٣	٢ ١٦٦
نسبة اجمالي المدخرات الى الانتاج القومي الاجمالي (٪)	(١٨,٣)	(٨٣,٤)	(٨٢,٧)	(٦١,٨)

المصدر : احتسبت من: IMF, «Kuwait: Recent Economic Development,» 23 February 1979, p. 2, table 1 (SM/79/57).

جدول رقم (٦)

الصدرات فيما بين اقطار مجلس التعاون الخليجي ، للسنة ١٩٧٧ (مليون دولار)

مصدر الصادرات / الصادرات الى	السعودية	البحرين	الامارات العربية المتحدة	قطر	الكويت	عُمان	المجموع	النسبة المئوية (٪)
الامارات العربية المتحدة	١١١,٨	٢١,٨	—	٥٦,٤	١١,٣	١٢٨,٣	٣٢٩,٦	١٥,٢
البحريـن	٢٠٣,٩	—	١٤,٣	٩,١	١٣,٣	٠,٣	٢٤٠,٩	١١,١
السعوديـة	—	٠٥٦,١	٦,٢	٢,٩	٧,٧	١٧,٢	٩٩٠,١	٤٥,٦
عُمـان	٠,٢	—	٤,٠	—	—	—	٤,٢	٠,٢
قطـر	٩,١	٢,٥	٢,٣	—	٠,١	—	١٤,٠	٠,٦
الكويـت	٤٤٦,٢	١٦,٣	٨٩,٤	٣٦,٦	—	٤,٠	٥٩٢,٥	٢٧,٣
المجمـوع	٧٧١,٢	٩٩٦,٧	١١٦,٢	١٠٥,٠	٣٢,٤	١٤٩,٨	٢,١٧١,٣	١٠٠

المصدر : احتسبت من : المملكة العربية السعودية ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، التجـارة الخارجية للدول العربية الخليجية عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ ([الرياض: الوزارة]، ١٩٨٠)، ص ١٥ ، الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٧)

صادرات اقطار مجلس التعاون الخليجي
الى دول العالم حسب الاهمية النسبية ، للسنة ١٩٧٧

الصادرات من / الصادرات الى	البحرين	الكويت	عُمان	قطر (١٩٧٨)	السعودية	الامارات العربية المتحدة
اسواق الدول المتقدمة	١٨,٠	٥٨,٥	٩٠,١	٧٥,٩	٧٠,٦	٨٢,٦
اسواق الدول النامية	٧٥,٩	٣٧,٠	٩,٤	٢٤,١	٢٣,٩	١٦,٥
الاقتصاديات مركزية التخطيط	٣,٩	٢,١			٠,٠	٠,٩
دول افريقيا النامية	٠,١	٠,٨		٣,٧	٠,٧	١,٠
شمال افريقيا	٠١	٠,٦			٠,٣	
اميركا المتقدمة اقتصادياً	٢,٣	١,٠	١٥,٤	٨,٦	١١,٠	١٥,١
الدول الاميركية النامية		٥,٩	٩,١	٥,٢	٧,٥	٨,٦
منطقة التجارة الحرة لبلدان اميركا اللاتينية		٥,٨		٠,٥	٣,٠	٠,٣
دول اسيا المتقدمة اقتصادياً	١٤,٩	٢٢,٢	٥١,٢	٢٣,٤	١٩,٠	٢٦,٠
دول آسيا النامية	٧٥,٨	٣٠,٣	٠,٣	١٥,٢	١٥,٤	٦,٩
الشرق الاوسط	٧٢,٩	٨,٥	٠,٣	١,٠	٣,٦	٣,٧
دول آسيا المركزية التخطيط	٣,٠	٠,٨				
اوروبا المتقدمة اقتصادياً	٠,٧	٣٢,٥	٢٣,٥	٤٣,٨	٣٩,٥	٤١,٢
السوق الاوروبية المتشركة (تسع دول)	٠,٧	٢٩,٢	١٦,١	٣٩,٤	٣٣,٠	٣٥,٠
منطقة التجارة الحرة	٠,٠		٧,٥	٠,٧	٢,١	٢,٦
الاتحاد السوفياتي		٠,٣				٠,٩
اسبانيا						
هولندا						
السعودية	٥١,١	٣,٧				
الكويت						
الامارات العربية المتحدة	٣,٦					
عُمان						
البحرين						
قطر						
المملكة المتحدة	٠,٢	٨,٢	١,١	٢,٨	٤,٢	٥,٩
اليابان	١٤,٩	٢٢,٢	٥١,٢	٢٣,٤	١٩,٠	٢٦,٠
فرنسا		٤,٢	٣,٨	١٨,٠	٩,٦	١٢,٧
الولايات المتحدة	٢,٣	٣١,٢	١٥,٤	٨,٦	٩,٥	١٥,١
المانيا		٤,٨			٢,٩	٦,٤
ايطاليا		٣,٧		٦,٣	٧,٣	٢,٥
كوريا الديمقراطية		٦,٦				

المصدر : احتسبت من : United Nations [UN], *Yearbook of International Trade Statistics,1978* (New York: UN, 1979).

جدول رقم (٨)

الصادرات غير النفطية المسجلة في عُمان ، للسنوات ١٩٧٤ - ١٩٧٨[أ] (بملايين الريالات العُمانية)

السنة / الصادرات غير النفطية	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
تركيب الصادرات (الاجمالي)	٠,٤	١,١	١,٤	١,٥	٦,١
التمور المجففة	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١	—
الليمون المجفف	٠,٣	٠,٦	١,٣	١,١	١,٣
الطحين	—	—	—	٠,٣	٠,٨
الاسماك	—	—	—	٠,١	٠,٥
اخرى	—	٠,٣	—	—	٣,٥[ب]
اتجاهات الصادرات (الاجمالي)	٠,٤	١,١	١,٤	١,٥	٦,١
امارات الخليج[ج]	٠,٢	١,٠	١,٣	١,٤	—
الهند	—	٠,١	٠,١	٠,١	—
ايران	٠,١	—	—	—	—
العراق	٠,١	—	—	—	—
السعودية	—	—	—	٠,١	—
اخرى غير محددة	—	—	—	—	—

(أ) لا تشتمل على السلع المعاد تصديرها .

(ب) يتكون معظمها من انابيب الاسبستوس والدخان المحلي .

(ج) معظمها الى الامارات العربية المتحدة ولكن تشمل البحرين والكويت وقطر .

المصدر : احتسبت من : تقديرات دائرة الجمارك والمديرية العامة للاحصاءات الوطنية في سلطنة عُمان .

جدول رقم (٩)

تجارة البحرين مع اقطار مجلس التعاون الخليجي ، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٨ (بالنسب)

القطر	الواردات									الصادرات								
	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
السعودية	٠,٨	٣٧,٤	٤٠,٢	٤٠,٨	٦٣,٤	٥١,٠	٤١,٢	٠,٨	٠,٩	٣٢,١	٧,٥	١١,٧	١٠,٤	٥,٤	٧,٤	١٤,٦	٥١,١	٢١,٦
الامارات العربية المتحدة										١٤,٨	١,٩	٣,٥	٤,٢	٣,٤	٦,٣	٧,١	٣,٦	١١,٩

المصدر : احتسبت من :

UN, Ibid.

جدول رقم (١٠)

صادرات الكويت الى السعودية كنسبة مئوية من صادراتها الاجمالية ، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧

السنة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
النسبة المئوية من الصادرات الاجمالية	١٨,٩	٠,٧	١,٢	١,٧	٠,٧	١,٣	٣,٧	٤,٤

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

جدول رقم (١١)

واردات اقطار مجلس التعاون الخليجي
حسب الاهمية النسبية للمصدر ، للسنة ١٩٧٧

الواردات الى / الواردات من	البحرين	الكويت	عُمان	قطر	السعودية	الامارات العربية المتحدة
اسواق الدول المتقدمة	٧٢,٨	٧٣,٣	٦٦,٦	٨١,٦	٦٧,٣	٦٨,٥
اسواق الدول النامية	٢١,٤	٢٠,٩	٣٢,١	١٦,٨	٢٣,١	٢١,٠
الاقتصاديات مركزية التخطيط	٥,٩	٥,٨	١,٣	١,٦	٢,٢	٣,٣
افريقيا المتقدمة اقتصادياً	٠,٠	٠,١	٠,٩		٠,١	٠,٠
افريقيا النامية	٠,٤	٠,٥		٠,٤	١,١	١,٤
شمال افريقيا	٠,١	٠,٤		٠,١	٠,٦	٠,٠
اميركا المتقدمة اقتصادياً	١٢,٢	١٤,٥	٧,١	٩,٦	١٩,٣	١٠,٩
اميركا النامية	٠,٥	١,٠	٠,٣	٠,٥	٠,٢	
منطقة التجارة الحرة لاميركا اللاتينية	٠,١	٠,٧	٠,١	٠,٥	٠,٢	
دول آسيا المتقدمة اقتصادياً	١٥,٥	١٩,٨	١٣,٦	٢٦,٧	١١,٩	٢٠,٢
دول آسيا النامية	٢٠,١	١٩,٤	٣٠,٨	١٦,٠	٢١,٧	١٩,٦
الشرق الاوسط	٥,٠	٣,٠	١٩,٧	١٠,٧	١٤,٣	٧,١
دول آسيا المركزية التخطيط	٥,٥	٢,٧	٠,٩	١,٢	١,٥	١,٨
اوروبا المتقدمة اقتصادياً	٣٩,٩	٣٧,٤	٤٣,٣	٤٤,٥	٣٥,٤	٣٦,٥
السوق الاوروبية المشتركة(تسع دول)	٣٥,٨	٣٢,٠	٤٠,٠	٣٨,٨	٣٠,٨	٣٤,٧
منطقة التجارة الحرة	٣,٢	٢,٨	٢,٤	٤,٩	٢,٦	١,٦
الاتحاد السوفياتي	٠,٣	٣,١	٠,٤	٠,٤	٠,٧	١,٥
اليابـان	١٥,٥	١٩,٨	١٣,٦	٢٦,٧	١١,٩	٢٠,٢
المملكة المتحدة	١٩,٦	٩,٩	٢٣,١	١٨,٩	٦,٢	١٦,٠
الولايات المتحدة	١٢,٠	١٣,٦	٧,١	٩,٦	١٩,١	١٠,٩
المانيا الغربية	٥,٩	٩,٣	٦,٥	٧,١	٨,٦	٩,٢
الهنـد	٣,١	٣,٨	٤,٩	٢,٢		٤,٤
فرنسـا		٣,٠	٢,١	٥,٧	٣,٤	٢,٩
ايطاليـا	٣,٣	٥,٠		٢,٨	٦,٣	٣,٥
هولنـدا		٢,١	٤,٧	٣,٤	٤,٥	٣,٠
الكويـت					٤,٦	
السعوديـة						٢,٧
الامارات العربية المتحدة			١٤,٧	٤,٦		

المصدر : احتسبت من : المصدر نفسه .

المَـراجـع

١ ـ العربيـة

كتـب

ابو ناب ، ابراهيم . **قطر : قصة بناء دولة** .

براهيمي ، عبد الحميد . **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل** . ط ٢ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١ .

بسيسو ، فؤاد حمدي . **الأثار الاقتصادية لسياسة الجسور المفتوحة بين الضفتين الشرقية والغربية** . عمان : البنك المركزي الاردني ، ١٩٧١ .

البنك الاسلامي للتنمية . **التقرير السنوي الثالث ، ١٣٩٨ هجري (١٩٧٧ / ١٩٧٨)**. جدة : البنك ، [د.ت.؟] .

جامعة الدول العربية ، الامانة العامة [وآخرون] . **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ١٩٨٢** . الشارقة : دار الخليج للطباعة والصحافة والنشر ، [د.ت.] .

جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة . **اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية** . عمان : [الامانة العامة]، ١٩٨٢ . (عربي ، انكليزي وفرنسي)

جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، والمكتب المركزي العربي للاحصاء والتوثيق (عمان) . **الكتاب الاحصائي السنوي للبلاد العربية**. العدد ٤ : ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ . ايلول / سبتمبر ١٩٨١ .

الجمهورية السودانية ، الهيئة العامة للاستثمار والانماء الزراعي . **التقرير السنوي الثالث**. الخرطوم : الهيئة ، ١٩٨٠ .

دولة قطر ، دائرة الجمارك . **التقرير السنوي للصادرات والواردات لعام ١٩٨٠** .

دولة الكويت، مجلس التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء . **المجموعة الاحصائية السنوية** ، ١٩٧٨ . العدد ١٥ .

دولة الكويت ، وزارة التخطيط ، مكتب الاحصاءات المركزية . **الخلاصة الاحصائية السنوية** ، ١٩٧٨ .

الراوي ، علي عبد محمد سعيد . **الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي**. بغداد : دار الرشيد ؛ وزارة الثقافة والاعلام ، ١٩٨٠ . (سلسلة الدراسات ، ٢٣٥)

سلطنة عُمان . **خطة التنمية الخمسية الاولى** ، ١٩٧٦ - ١٩٨٠ .

ـــ . **خطة التنمية الخمسية الثانية** ، ١٩٨١ - ١٩٨٥ .

عبد الفضيل ، محمود . **النفط والوحدة العربية : تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية**. ط ٣ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١ .

القاسم ، صبحي . **نظرة تحليلية في مشكلة الغذاء في البلدان العربية** . عمان : مؤسسة عبد الحميد شومان ، ١٩٨٢ .

كالندر ، فريد . **ملامح واهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت** . الكويت : وزارة التخطيط .

مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الامانة العامة . **مجلس التعاون لدول الخليج العربية : الذكرى الاولى** . الرياض : الامانة العامة ، ١٩٨٢ .

المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط . **خطة التنمية الثانية ، ١٣٩٥ - ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٥ - ١٩٨٠م** [الرياض : الوزارة] ، ١٩٧٥ .

ـــ . **خطة التنمية الثالثة ، ١٤٠٠ - ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٠ - ١٩٨٥م** .[الرياض :الوزارة ، د . ت .].

المملكة العربية السعودية ، وزارة المالية والاقتصاد الوطني . **التجارة الخارجية للدول العربية الخليجية عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧** . [الرياض : الوزارة]، ١٩٨٠ .

النقيب ، نهاد . **الاحتياطيات المالية العربية** . [بغداد]: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للابحاث ، ١٩٨١ . (سلسلة البحوث ، ٣)

اوراق

بسيسو ، فؤاد حمدي . « تقييم لمرحلة التنمية الجارية في سلطنة عمان . » مسقط : وزارة التنمية ، ١٩٧٤ . (مخطوط)

ـــ . « مجلس التعاون الخليجي واستراتيجية التعاون الانمائي العربي لبناء اقتصاديات ما بعد النفط . » كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ . (مخطوط)

جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة . « ازمة الغذاء والامن الغذائي في الوطن العربي . » اعداد غانم الخالدي . ٣ ج . عمان ، آذار / مارس ١٩٨٠ . (مستنسخ)

ـــــ . « دراسة تقييمية لما تم حتى الآن والوسائل التي يرى انها تحقق اهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية وقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على نحو افضل . » عمان ، حزيران / يونيو ١٩٨٢ .

دولة الكويت ، لجنة دراسة مستقبل الصناعة . « مستقبل الصناعة في الكويت : تطورها ومبررات تدعيمها والعلاقة مع السوق العربية المشتركة . » الكويت ، ١٩٧٩ .

سلطنة عُمان ، مجلس التنمية . « تقرير متابعة تنفيذ خطة التنمية الخمسية الاولى : نتائج السنوات الاربع الاولى ، ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩ . » .

سلطنة عُمان ، وزارة الزراعة والاسماك والنفط والتعاون . « تقرير حول ملامح التنمية الزراعية الجارية والمشاكل التي تواجهها وآفاقها في سلطنة عمان . » اعداد فؤاد احمد بسيسو . ٢٩ نيسان / ابريل ١٩٧٩ . (مخطوط)

ـــــ . « ملفات رسمية . » ١٩٧٩ .

ـــــ . « ملفات مشاريع التعاون المقترحة مع اقطار الخليج ، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ . » .

المملكة العربية السعودية ، وزارة التخطيط . « معلومات حول الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية واليمن الشمالي . » الرياض، ١٩٧٩ . (مخطوط)

دوريات

الانباء (الكويت) : ١٩ / ٤ / ١٩٨٣ .

البيلاوي ، حازم . « الفوائض المالية النفطية والبنيان الاقتصادي العالمي . » **النفط والتعاون العربي** : السنة ٤ ، العدد ٤ ، ١٩٧٨ .

بسيسو ، فؤاد حمدي . « التعاون الانمائي في اقطار الخليج العربي : محاولة تجريبية للأسس المضمونية والعملية . » **المستقبل العربي** : السنة ٦ ، العدد ٥٥ ، ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ .

ـــــ . « مجلس التعاون الخليجي وآفاق التوجه الاستراتيجي العربي المتوازن . » **المستقبل العربي** : السنة ٤ ، العدد ٣١ ، ايلول / سبتمبر ١٩٨١ .

البيان (ابو ظبي) : ٢٥ / ٤ / ١٩٨٣ و٢٧ / ٤ / ١٩٨٣ .

« تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اقامة المشروعات الصناعية المشتركة . » **التعاون الصناعي في الخليج العربي** (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية) : السنة ٤ ، العدد ١٣ ، تموز / يوليو ١٩٨٣ .

التعاون الصناعي في الخليج العربي : السنة ١ ، العدد ١ ، نيسان / ابريل ١٩٨٠ .

الجاسم ، خزعل . « ملف البيان : قضايا نفطية ، الدخل والفوائض المالية للدول العربية المنتجة للنفط . » **البيان** : العدد ٣ ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ .

جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية . « الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية : وثيقة . » مجلة الافق الاقتصادي (الاردن) : ٣١ آذار / مارس ـ ٦ نيسان / ابريل ١٩٨١ .

الخليج الجديد (الدوحة) : العدد ٦٤ ، حزيران / يونيو ١٩٨١ .

دويدار ، محمد . « الاقتصاد العربي وتعميق التخلف . » مصر المعاصرة (الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع) : العدد ٣٧٧ ، تموز / يوليو ١٩٧٩ .

الرأي (عمان) : ٢٣ / ٣ / ١٩٨١ .

« السوق الخليجية المشتركة . » الاقتصاد والتجارة (وزارة الاقتصاد والتجارة ، الامارات العربية المتحدة) : السنة ٤ ، العدد ٤٠ ، شباط / فبراير ١٩٧٦ . (عدد خاص)

شافعي ، عرفان . « الصناعة التحويلية في الوطن العربي : تقييم دوافعها واهدافها . » مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت) : السنة ٦ ، العدد ١ ، نيسان / ابريل ١٩٧٨ .

الشعب (عمان) : ١٩ / ٤ / ١٩٨٣ .

صايغ ، يوسف . « الدكتور يوسف صايغ متحدثاً عن التكلفة الاجتماعية لعائدات النفط : التدفق المفاجيء للعائدات ترك آثاراً سلبية على صعيد استنفاد الموارد والتسريع المكلف للتنمية . » عالم النفط : ٥ ايار / مايو ١٩٧٩ .

العبادلة ، ابراهيم . « سوق المناخ في الكويت ، ظاهرة مالية غريبة . » البنوك في الاردن (جمعية البنوك الاردنية) : السنة ٢ ، العدد ٢ ، شباط / فبراير ١٩٨٣ .

فرجاني ، نادر . « تيسير التبادل البشري بين الاقطار العربية . » المستقبل العربي : السنة ٥ ، العدد ٣٩ ، ايار / مايو ١٩٨٢ .

قابوس بن سعيد (سلطان عُمان) . « السلطان قابوس يدعو للانضمام الى حلف الاطلسي : حديث خاص . » المستقبل (باريس) : ٢ ايار / مايو ١٩٨١ .

القبس (الكويت) : ٥ / ٣ / ١٩٨١ ؛ ٣٠ / ٣ / ١٩٨٣ ؛ ١٢ / ٤ / ١٩٨٣ ، و٢٧ / ٤ / ١٩٨٣ .

« مجلس التعاون الخليجي والتعاون الخليجي وصناعة البتروكيمائيات واستراتيجية خليجية لصناعة الحديد والصلب بعد نجاح استراتيجية الالمنيوم . » الخليج الجديد : العدد ٦٢ ، نيسان / ابريل ١٩٨١ .

« مزيد من الضوء على سوق المناخ الكويتي . » البنوك في الاردن: السنة ٢ ، العدد ٦ ، حزيران / يونيو ١٩٨٣ .

المؤشرات الاقتصادية للبلاد العربية (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة والمكتب المركزي العربي للاحصاء والتوثيق ، عمان) : العدد ١ ، تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ، والعدد ٣ ، ايار / مايو ١٩٨٢ .

النجار، اسكندر مصطفى . « العلاقات الاقتصادية الخليجية في القرن الحادي والعشرين . » **النفط والتعاون العربي** : السنة ٦ ، العدد ٣ ، ١٩٨٠ .

« ندوة المستقبل العربي : الاقتصاديون العرب وتعثر مسيرة الوحدة . » ادارها وليد قزيها . **المستقبل العربي** : السنة ٢ ، العدد ١٢ ، شباط / فبراير ١٩٨٠ .

نشرة اعلامية (البنك الاسلامي للتنمية): تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ .

واينبرغر ، غاسبار . « الاستراتيجية الاميركية في الشرق الاوسط كما يحددها وزير الدفاع الاميركي واينبرغر لتقسيم لبنان . » مقابلة اجرتها مجلة *American Arab Affairs* . **الوطن العربي** (لندن) : ٣٠ ايلول / سبتمبر - ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ .

الوطن (الكويت) : ٢٥ / ٤ / ١٩٨٣ ؛ ٢٥ / ٩ / ١٩٨٣ ، و١٥ / ٨ / ١٩٨٣ .

حلقات ، مؤتمرات وندوات

اتحاد المراكز العربية للبحث العلمي ، الامانة العامة . الندوة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة حول العلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية ، بغداد ، ايار / مايو ١٩٧٨ .

الامم المتحدة ، منظمة الاغذية والزراعة الدولية [فاو] وجامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . ندوة الجوانب الزراعية للتكامل الاقتصادي بين البلدان العربية ، القاهرة ، ٢ - ٧ نيسان / ابريل ١٩٧٧ .

برنامج التنمية الادارية لقيادات ضباط الشرطة ، ١ ، الكويت ، ٨ شباط / فبراير - ١٩ آذار / مارس ١٩٧٥ . **البرنامج الاول للتنمية الادارية لقيادات ضباط الشرطة ، الكويت ، ٨ / ٢ - ١٩ / ٣ / ١٩٧٥** . الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٧٥ .

جامعة اليرموك . ندوة مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي ، عمان ، ٤ - ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

دولة البحرين . مؤتمر تنسيق الاستيراد بين الدول العربية الخليجية ، ١ ، ١٩٧٣ .

دولة الكويت ، غرفة التجارة والصناعة [وآخرون] . مؤتمر استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت ، الكويت ، ٢٤ - ٢٦ آذار / مارس ١٩٨٠ . **استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت : مجموعة الابحاث والدراسات التي القيت في مؤتمر استراتيجيات وسياسات التصنيع في الكويت الذي عقد في الكويت بين ٢٤ و٢٦ آذار / مارس ١٩٨٠** . الكويت : منشورات غرفة تجارة وصناعة الكويت ، ١٩٨١ .

المعهد العربي للتخطيط (الكويت) . الحلقة النقاشية للعام الدراسي ٧٨ / ١٩٧٩ حول قضايا النفط والتنمية في العالم العربي وعلاقتها بالتطورات الاقتصادية العالمية ، الكويت ، ١٩ آذار / مارس ١٩٧٩ . **اعمال حلقة نقاش للعام الدراسي ٧٨ / ١٩٧٩ حول قضايا النفط والتنمية في العالم العربي وعلاقتها بالتطورات الاقتصادية العالمية** . الكويت : المعهد ، ١٩٧٩ .

ـــ . الحلقة النقاشية للعام الدراسي ١٩٧٩ / ١٩٨٠ ، ٣ : « حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات » ، الكويت ، كانون الثاني / يناير ١٩٨١ . **الحلقة النقاشية الثالثة للعام الدراسي ١٩٧٩ / ١٩٨٠ : حول آفاق التنمية العربية في الثمانينات ، يناير ١٩٨١** . الكويت: المعهد ، ١٩٨١ .

معهد الكويت للابحاث العلمية ، اللجنة الوطنية للتكنولوجيا . ندوة حول تطبيق العلوم والتكنولوجيا من اجل التنمية ، الكويت ، ايار / مايو ١٩٧٨ .

مؤتمر وزراء التجارة والاقتصاد في الاقطار العربية الخليجية ، ١ ، بغداد ، ١٩٧٧ ، **وثائق المؤتمر الاول لوزراء التجارة والاقتصاد في الاقطار العربية الخليجية ، بغداد ، ١٩٧٧** . بغداد : وزارة التجارة ، ١٩٧٧ .

مؤتمر وزراء التجارة والاقتصاد في الاقطار العربية الخليجية ، ٢ ، الرياض ، ٨ ـ ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ .

مؤتمر وزراء التخطيط في الاقطار العربية الخليجية ، ١ ، ١٩٧٩ .

مؤتمر وزراء الزراعة العرب في الخليج والجزيرة العربية ، الامانة العامة . مؤتمر وزراء الزراعة العرب في الخليج والجزيرة العربية ، ١ ، الرياض ، شباط / فبراير ١٩٧٦ .

ـــ . مؤتمر وزراء الزراعة العرب في الخليج والجزيرة العربية ، ٢ ، دبي ، ١٩٧٧ .

ـــ . مؤتمر وزراء الزراعة العرب في الخليج والجزيرة العربية ، ٣ ، الدوحة ، آذار / مارس ١٩٧٨ .

ـــ . مؤتمر وزراء الزراعة العرب في الخليج والجزيرة العربية ، ٤ ، الكويت ، ١٩٧٩ .

مؤتمر وزراء الصناعة العرب ، ١ ، الجزائر ، ٢٩ ـ ٣١ ايار / مايو ١٩٧٥ .

ندوة الكويت حول التعاون الاقتصادي بين اقطار الخليج العربي ، الكويت ، كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ .

٢ ـ الاجنبيـة

Books

Abolfathi, Farid [et al.]. *The OPEC Market to 1985.* Lexington, Mass.: Lexington Books for C.A.C.I., Inc. Federal, [©1977].

Adler, John H. *Absorptive Capacity: The Concept and Its Determinants.* Washington, D.C.: Brookings Institution, 1965.

Ahmad, Yusuf J. *Oil Revenue in the Gulf: A Preliminary Estimate of Absorptive Capacity.* Paris: Organization for Economic Cooperation and Development [OECD], Development Centre, 1974.

Aliboni, Roberto (ed.). *Arab Industrialization and Economic Integration.* London: Croom Helm, 1979.

Arab Business Yearbook. London: Graham and Trotman, 1976.

Askari, Hossein and John Thomas Cummings. *Middle East Economies in the 1970's: A Comparative Approach*. London: Praeger, 1976.

Baranson, Jack. *Automative Industries in Developing Countries*. Washington, D.C.: Johns Hopkins Press for International Bank for Reconstruction and Development [1969]. (World Bank Staff Occasional Papers, 8)

El-Beblawi, H. and E. Shafey. *Strategic Options of Development for Kuwait*. Kuwait: The Industrial Bank of Kuwait, 1980. (IBK Papers, Series 1)

Beseisu, Fuad Hamdi. «Pragmatic Approach to Arab Gulf States Development Cooperation: Conceptual and Practical Basis.» Ph. D. dissertation, University of Durham, October 1982.

Birks, J.S. and C.A. Sinclair. *Nature and Process of Labour Importing: The Arabian Gulf States of Kuwait, Bahrain, Qatar and the United Arab Emirates*. Geneva: International Labour Office, 1978. (World Employment Programme Research Working Paper, WEP2-26 / 30WP)

Buchanan, Norman S. and Howard S. Ellis. *Approaches to Economic Development*. New York: Twentieth Century Fund, 1958.

Casadio, Gian Paolo. *The Economic Challenge of the Arabs*. Westmead, Eng.: Saxon House, 1976.

Cline, William R. and Enrique Delgado (eds.). *Economic Integration in Central America : A Study*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1978.

Demir, Soliman. *Arab Development Funds in the Middle East*. New York: Pergamon Press for United Nations Institute for Training and Research [UNITAR], 1979.

Doing Business in Saudi Arabia: Information Guide. [New York]: Price Waterhouse and Company, 1975.

Donaldson, W.J. «Fishing and Fish Marketing in Northern Oman: A Case Study of Artisanal Fisheries Development.» Ph. D. dissertation, University of Durham, 1979.

Economist Intelligence Unit [EIU]. *Oil in the Middle East: Annual Supplement, 1978*. London: EIU, 1978.

Farrag, M.A.M. *Migration between Arab Countries in Manpower and Employment in Arab Countries*. Geneva: International Labour Organization, 1976.

Al-Farsy, Fouad. *Saudi Arabia: A Case Study in Development*. 2nd ed. London: Stacey International, 1980.

Fenelon, Kevin Gerard. *The United Arab Emirates: An Economic and Social Survey*. 2nd ed. London: Longman, 1976.

Chantus,Elias T. *Arab Industrial Integration: A Strategy for Development.* London: Croom Helm, 1982.

Great Britain, Department of Energy. *Digest of United Kingdom Energy Statistics, 1982.* London: Her Majesty's Stationary Office [HMSO], 1982.

Harbison, Frederick H. *Human Resources as the Wealth of Nations.* New York: Oxford University Press, 1973.

Helms, Christine M. *The Cohesion of Saudi Arabia: Evolution of Political Identity.* London: Croom Helm, [c1981].

The Henley Centre for Forecasting. *Middle East Economic Prospects: Forecasts to 1985.* London: Euromoney Publishers Ltd., 1975.

International Bank for Reconstruction and Development [IBRD]. *The Economic Development of Kuwait: Report of Missions Organized by the International Bank for Reconstruction and Development at the Request of the Government of Kuwait.* Baltimore, Mad.: Johns Hopkins Press, 1963.

International Labour Office [ILO]. *Labour Force Projections.* Geneva: ILO, 1975.

International Monetary Fund [IMF]. *Annual Report, 1981.* Washington, D.C.: IMF, 1981.

—. *Direction of Trade Statistics.*

—. *Government Finance Statistics Yearbook.* Vol. 5: *1981.*

—. *International Financial Statistics Yearbook, 1981.* Washington, D.C.: IMF, 1981.

International Petroleum Encyclopedia 1977. Tulsa, Ok.: Petroleum Publishing Co., 1977.

Jawad Al-Tahan, I.J.M. «Some Factors Affecting Agricultural Production and Productivity in Iraq.» Ph. D. dissertation, University of Durham, 1982.

Johnston, B.F. *Agriculture and Economic Development: The Relevance of a Japanese Experience.* Stanford, Calif.: Stanford University, Food Research Institute, 1966. (Food Research Institute Studies, 3)

Jones, Graham. *The Role of Science and Technology in Developing Countries.* Introduction by Lord Blackett. London; New York: Oxford University Press for International Council of Scientific Unions, 1971.

Kadhim, Mihseen. «The Strategy of Development Planning and the Absorptive Capacity of the Economy: A Case Study of Iraq.» Ph. D. dissertation, University of Colorado, Boulder, 1974.

Kiernan, Thomas. *The Arabs: Their History, Aims and Challenges to the Industrialized World.* Boston, Mass.: Little, 1975.

Kingdom of Saudi Arabia. *Annual Report, 1976.*

—, Ministry of Agriculture and Water. *A Guide to Agricultural Investment in Saudi Arabia.* [Riyadh]: The Ministry, 1979.

Kingdom of Saudi Arabia, Monetary Agency and International Monetary Fund. *Balance of Payments Yearbook.*

Kuwait News Agency, Documentation Department. *The Gulf Cooperation Council.* 9th ed. Kuwait: The Agency, 1981.

Al-Kuwari, Ali Khalifa. *Oil Revenues in the Gulf Emirates: Patte..s of Allocation and Impact on Economic Development.* Ed. by Howard Bowen-Jones. London: Bowker for University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1978.

Lebkicher, Roy [et al.]. *ARAMCO Handbook.* [Dahran?]: Arabian American Oil Compacy [ARAMCO], 1960.

Mclachlan, Keith and Nasri Ghobran. *Economic Development of the Middle East Oil Exporting States: A Review of Economic Changes and Future Prospects for Saudi Arabia, Kuwait, Iraq, the United Arab Emirates, Bahrain and Qatar.* London: Economist Intelligence Unit [EIU], 1978. (EIU Special Report, 54)

The Middle East and North Africa, 1977-78: An Annual Survey and Who's Who. 24th ed. London: Europa Publication Ltd., 1977.

Middle East Annual Review, 1975-76. Based on material provided by the Economist Intelligence Unit [EIU]. London: Saffron Walden, Eng., Middle East Review, 1977.

Middle East Yearbook, 1978. London: I.C. Magazine Ltd., 1978.

Mordevetz, D. *Equitable Distribution of Benefits in Integration Schemes among Less Developing Countries: The Andean Group.* Cambridge, Mass.: 1979. (Economic Development Report, 216)

Mosher, Arthur T. *Getting Agriculture Moving: Essentials for Development and Modernization.* New York: Praeger for the Agricultural Development Council, [1966].

Mursey, F. *The Dilemma of Arab Economic Development.* Baghdad: Revolution House for Journalism and Publishing, 1979.

Mutharika, B. W.T. *Towards Multinational Economic Cooperation in Africa.* New York: Praeger, [1972].

Niblock, Tim (ed.). *Social and Economic Development in the Arab Gulf.* London: Croom Helm for Centre for Arab Gulf Studies, 1980.

O'leary, M.K. and W.D. Coplin. *Euromoney Country Risk Report: Political Risk in Thirty Countries.* United Kingdom : Euromoney Publications Ltd., 1981.

Organization of Arab Petroleum Exporting Countries [OAPEC]. *Secretary General's Fourth Annual Report Presented to the 19th Ordinary Meeting of the Council of Ministers.* Kuwait: OAPEC, 1977.

—. *Secretary General's Seventh Annual Report,1400H/1980 AD.* Kuwait: OAPEC, 1981.

—. *Sources and Problems of Arab Development.* Kuwait: OAPEC, 1980.

Renninger,John P.*Multinational Co-Operation for Development in West Africa.* New York: Pergamon Press for United Nations Institute for Training and Research, c1979 .

Robana, Abderrahaman.*The Prospects for an Economic Community in North Africa:Managing Economic Integration in the Maghreb States.* New York: Praeger, 1973.

Sayegh, Kamal S. *Oil and Arab Regional Development.* New York: Praeger, 1968.

Sayegh, Yusif A. *The Determinants of Arab Economic Development.* London: Croom Helm, 1975.

—. *The Economies of the Arab World: Development since 1945.* London: Croom Helm, 1978.

Sharf, T. *Arab Development Funds and Banks Approaches to Trilateral Cooperation.* Paris: Organization for Economic Cooperation and Development [OECD], Development Centre Studies, 1978.

Sherbiny, Naiem A. and Mark A. Tessler (eds.). *Arab Oil : Impact on the Arab Countries and Global Implications.* New York: Praeger, 1976.

Shihata, Ibrahim F.I. *Arab Joint-Ventures.* Kuwait: Kuwait Fund for Arab Economic Development, 1976.

Al-Shuaiby, A.M. «The Development of the Eastern Province with Particular Reference to Urban Settlement and Evolution in Eastern Saudi Arabia.» Ph. D. dissertation, University of Durham, April 1976.

Sidjanski, Dusan. *The Role of Institutions in Regional Integration among Developing Countries.* New York: UN, 1974. ([Document], United Nations, TD/3/422)

Sultanate of Oman, Ministry of Development. *Statistical Yearbook, 1975.*

Swann, Dennis. *The Economics of the Common Market.* London: Penguin Books, Ltd., 1977.

Tarrant, J.R. *Food Policies.* New York: John Wiley, 1979.

United Arab Emirates, Ministry of Information and Culture, Department of Information, *Essays.* 1980.

United Nations [UN]. *Cooperation for Economic Development of Eastern Africa: Report of the Eastern Africa Team.* New York: UN, 1971.

—. *Demographic Yearbook, 1976.* New York: UN, 1977.

—. *Handbook of International Trade and Development Statistics.*

—. *The Role of Multinational Financial Instutions in Promoting Integration among Developing Countries.* New York: UN, 1975.

—. *Yearbook of International Trade Statistics, 1978.* New York: UN, 1979.

—, Economic Commission for Western Asia [ECWA]. *Studies on Development Problems in Countries of Western Asia.* [Beirut: ECWA], 1974.

UN, Food and Agricultural Organization [FAO]. *Fishery Statistics Needed for Planning Development.* Rome: FAO, 1974.

—. *Production Yearbook.*

—. *The State of Food and Agriculture, '978.*

Unwin, P.T.H. *Agriculture in the United Arab Emirates: A Prelimineray Report.* Durham, Eng.: University of Durham, Department of Geography, 1981.

Unwin, P.T.H. *Agriculture in the United Arab Emirates: A Prelimineray Report.* Durham, Eng.: University of Durham, Department of Geography, 1981.

Viatsos, C.V. *The Role of Transnational Enterprises in Latin American Economic Integration Efforts.* New York: United Nations Council for Trade and Development [UNCTAD], 1978.

Wells, Donald A. *Saudi Arabian Development Strategy.* Wahsington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1976.

Wilson, R. *Recent Financial Trends in the Gulf.* Durham, Eng.: University of Durham, Centre for Middle East and Islamic Studies, 1981.

Wionczek, Miguel (ed.). *Economic Co-Operation in Latin America, Africa , Asia: A Handbook of Documents.* Cambridge, Mass.: The Massachusetts Institute of Technology, 1969.

World Bank. *World Development Report, 1980.* Washington, D.C.: The Bank, 1980.

— *World Bank Atlas, 1981.*

Ziwar-Daftari,May(ed.). *Issues in Development: The Arab Gulf States.* London: MD Research and Services Ltd., 1980.

Papers and Documents

Abdel Jaber, Tayseer. «A Theoretical Analysis of Dynamic Aspects of Economic Integration of Less Developed Countries.» Amman, 1973. (Mimeo.)

Bowen-Jones, Howard. «Agriculture in Gulf Emirates.» (Mimeo.)

Feidi, Izzat H. «Fisheries Industries Development in the Member Countries.» Regional Fishery Survey and Development Project, Draft Final Report, Doha, August 1979. (RAB/71/278)

Hartshorn, J.E., Middle East Economic Survey and Energy Economic Research Ltd. «Objectives of Petroleum Exporting Countries.» 1978.

International Bank for Reconstruction and Development [IBRD]. «Oman: Transformation of an Economy.» 25 October 1977.

International Monetary Fund [IMF]. «Bahrain: Recent Economic Developments.» 5April 1976. (SM/76/58)

—. «Bahrain: Recent Economic Developments.» 17 February 1981. (SM/81/38)

—. «Kuwait: Recent Economic Developments.» 29 June 1977. (SM/77/154)

—. «Kuwait: Recent Economic Developments.» 33 February 1979. (SM/79/57)

—. «Kuwait Recent Economic Developments.» 8 March 1979. (SM/79/57)

—. «Oman: Recent Economic Developments.» March 1978. (SM/78/71)

—. «Qatar: Recent Economic Developments.» 8 January 1976. (SM/76/2)

—. «Qatar: Staff Report for the 1977, Article viii Consultation.» 11 April 1975. (SM/175/83)

—. «Saudi Arabia: An Economic and Fiscal Survey.» 26 March 1976. (SM/76/75)

—. «United Arab Emirates: Recent Economic Developments.» 19 July 1976. (SM/76/160)

—. «United Arab Emirates: Recent Economic Developments,» 31 January 1979. (SM/79/16)

—. «United Arab Emirates: Recent Economic Developments.» 12 January 1979. (SM/79/16)

Nashashibi, Hikmat Sharif. «Financial Resources for Development; Capital Markets in Developing Countries: A Study on Borrowing by Developing Countries in the Emergning Capital Markets in the Middle East.» Gneva, 16 June 1980. (UNCTAD-TD/B/C. 3/165, Supplement 2)

Prospection Limited. «Report on the *Feasibility of Initial Copper Production in the Sultanate of* Oman.» Canada, October 1975. Vol. 1: «Summary, Conclusions and Recommendations.».

State of Kuwait, Planning Council. «First Five Years Economic and Social Development Plan, 1967 /68-1971/72: Sectoral Plans.» October 1968.

Sultanate of Oman. «The Prefeasibility Study for Industrial Development.» Japan International Cooperation Agency, November 1978.

United Nations [UN]. «The Rationals and Mechanisms of Planning Harmonisation.» (Document no. E/CN, 14/ERS/22)

—, Council on Trade and Development [UNCTAD]. «Economic Cooperation among Developing Countries.» 22 December 1975. (TD/192)

UN, Economic Commission for Western Asia [ECWA]. «Survey Report Pertaining to the Develop-

ment of Mineral Resources in the Countries of ECWA Secretariat.» Beirut, 29 November 1977. (E/ECWA/NR/1/Rew 1)

UN, Food and Agricultural Organization [FAO]. «Agricultural Adjustment for Regional Cooperation, 1974.»

—. «Report of the Evaluation Mission on Regional Projects Executed bu FAO in the Near East.» July 1977. Regional Fishery Survey and Development Project. (REM/71/278/B/01/12)

—. «Report of the Evaluation Mission on Regional Projects Executed by FAO in the Near East.» July 1977. Sub-Regional Fisheries Training Centre, Kuwait. (TEREM/11 GLE/1)

—. «Water Resources and Agricultural Development Project, Qatar.» 1981. (Terminal Report)

—, Gulf Fisheries Survey and Development Project. «A Preliminary Study on a Joint Trawling Enterprise in the Project Area.» 21 August 1979. (RAB/71/278)

Periodicals

«Abalkail Calls for Grater Local Role, *MEED* Conference on Regional Banking.» *Middle East Economic Digest* MEED : 26 February 1982.

APS Diplomat (Centre for Middle East Information and Research, Beirut): 18-25 March 1981.

Abangwa, G.C. «System Approach to Regional Integration in West Africa.» *Journal of Common Market Studies:* Vol. 13, nos. 1 and 2, 1975.

Annual Report (Arab Gulf Central Banks and Monetary Authorities): Vol. 1, no. 2, December 1980.

Arab Oil and Gaz (Arab Petroleum Research Centre, Beirut): 16 July 1978, and 1 October 1978.

«Bahrain: *Financial Times* Survey.» *Financial Times:* 9/7/1974.

Baranson, Jack. «Technical Improvement in Developing Countries.» *Finance and Development:* Vol. 11, no. 2.

Barbour, K.M. «Industrialisation in West Africa: The Need for Sub-Regional Grouping Within an Integrated Economic Community.» *Journal of Modern African Studies:* Vol. 10, no. 3, 1972.

Bechler, E. «Integration for Development, Hopes and Problems.» *International Economics:* No. 8, 1976.

Bowen-Jones, Howard. «Development Planning in Oman.» *Arab Gulf Journal:* Vol. 2, no. 1, April 1982.

—. «The Third Saudi Arabian Five-Year Plan.» *Arab Gulf Journal:* Vol. 1, no. 1, October 1981.

Central Banks and Monetary Agencies of Arab Gulf States Economic Bulletin: Vol. 2, no. 1, June 1981.

Crom, G. «The Role of Arab Funds in International Third World Markets.» *Arab Economist* (Beirut): Vol. 13, no. 143, August 1981.

ECAFE. «Towards Integration in Asia.» *Journal of Development Planning* (UN Department of Economic and Social Affairs, New York): No. 2, 1970.

The Economist (London): 24-30 January 1981.

Eikan, P.G. «Measuring the Impact of Economic Integration among Developing Countries.» *Journal of Common Market Studies:* Vol. 14, no. 1, 1975.

Ekens, Sena. «Break-Up of the East African Community.» *Finance and Development:* Vol. 16, no. 4, December 1979.

Financial Times (London): 26 / 6 / 1978.

The Guardian: 28 September 1981.

«Gulf Embryo Market.» *Diplomat News Service* (Nicosia): 18-25 March 1981.

Hablützel, Rudolf. «Issues in Economic Diversification for the Oil-Rich Countries.» *Finance and Development:* Vol. 18, no. 2, June 1981.

Hashem, Jawad. «An Understanding of the Importance of Arab / Islamic Funds Available for Development Projects and Economic Support.» *OAPEC News Bulletin:* Vol. 5, no. 4, April 1979.

International Financial Statistics (International Monetary Fund [IMF]):Vol. 34, no. 8, August 1981.

«Islamic Banking,» *Arab Banking and Finance* (MEED) : Vol. 1, no. 2, July 1982.

«Islamic Development Bank: Now Six Years Old.» *Arab Economist:* Vol. 14, no. 150, March 1982.

«Israel and the West Bank.» *Times* (London): 12 / 10 / 1982.

Kadhim, M. and B.Poulson. «Absorptive Capacity, Regional Cooperation and Industrialization in the Arab States of the Gulf.» *Journal of Energy and Development* (University of Colorado): Vol. 1, no. 1, Spring 1976.

Kassem, Omar. «The Gulf Needs Creative Financial Engineering.» *Euromoney* (London): July 1981.

Al-Kubaisi, Mohammed A. «QAFCO: The Growth of Manufacturing Industry in Qatar.» *Arab Gulf Journal:* Vol. 2, no. 1, April 1982.

« Kuwait.» *OPEC Bulletin:* 22 January 1979. (Supplement)

Little, I.M.D. «Regional Integration Companies as an Approach to Economic Integration.» *Journal of Common Market Studies.*

Mabro, R. and E. Monroe. «Arab Wealth from Oil: Problems of Its Investment.» *International Affairs* (London): Vol 50, no. 1, January 1974.

McCarthy, Ian. «Offshore Banking Centers: Benefits and Costs.» *Finance and Development:* Vol. 16, no. 4, December 1979.

Metwally, M.M. «The Case for Arab Economic Integration.» *L'Egypte Contemporaine:* No. 376, April 1979.

MEED: 9 February 1979, and 4 June 1982.

MEED Arab Report: 31 January 1979.

Middle East Economic Survey [MEES]: 18 December 1978, and 14 March 1979.

Milne, R.S. «Impulses and Obstacles toCaribbean Political Integration.» *International Studies Quarterly:* Vol. 18, no. 3, 1974.

«Multinational Investment in the Economic Development and Integration of Latin America.» *Inter-Amrican Development Bank:* April 1968.

Nashashibi, Hikmat Sharif. «The Need to Absorb Arab Oil Surpluses by Investing Them in the Arab Region.» *Petroleum and Arab Economic Development* (OAPEC): 1978.

Nazer, H. «The Experience of Planning in Saudi Arabia.» *MEES:* 29 January 1979. (Paper delivered by Saudi Arabia Minister of Planning on 21 January 1979 in Abudhabi at an International Institute)

OAPEC News Bulletin: Vol. 4, no. 11, November 1978, and vol. 4, no. 12, December 1978.

Payne, Anthony. «The Rise and Fall of Caribbean Regionalisation.» *Journal of Common Market Studies:* Vol. 19, no. 3, March 1981.

Quarterly Economic Review of Bahrain , Qatar, Oman and the Yemens (Economist Intelligence Unit [EIU]: 2nd Quarter 1978; Ist Quarter 1980, and 1st Quarter 1981.

Ravenhill, John. «Regional Integration and Development in Africa: Lessons from the East African Community,» *Journal of Coomonwealth and Comparative Politics:* Vol. 17, no. 3, November 1979.

Robson, P. «Regional Economic Cooperation among Developing Countries: Some Further Considerations.» *World Development:* Vol. 6, no. 6, June 1978.

Salameh, G. «Saudi Arabia: Development and Dependence.» *Jerusalem Quarterly:* No. 20, Summer 1981.

«Saudi Arabia.» *OPEC Bulletin:* 19 February 1979.

«Saudi Arabia: Speical Report.» *Times:* 29 / 11 / 1981.

Sayegh, Yusif A. «Problems and Prospects of Development in the Arabian Peninsula.» *International Journal of Middle East Studies:* Vol. 2, no. 1, Janaury 1971.

Tarapore, Savak, S. «Transmission of Technology to Developing Countries.» *Finance and Development:* Vol. 9, no. 2, June 1972.

Tietal, S. «Economies of Scale and Size of Plant.» *Journal of Common Market Studies:* Vol. 13, nos. 1 and 2, 1975.

Times: 8 and 9/11/1981, and 1/10/1982.

«United Arab Emirates: Special Report.» *MEED:* 15 December 1978.

«United Arab Emirates: Special Survey.» *Finanical Times:* 26 June 1978.

United Nations [UN], Economic Commission for Western Asia [ECWA]. «Irrigated Agriculture in ECWA Region.» *Agriculture and Development:* No. 2, May 1979.

Viatsos, C.V. «Crisis in Regional Economic Cooperation among Developing Countries: A Survey.» *World Development:* Vol. 6, no. 6, June 1978.

Weinbaum, Marvin G. «Food and Political Stability in the Middle East.» *Studies in Comparative International Development:* Vol. 15, no. 2, Spring 1980.

«The Whiff of Politics that Hang over Arab Banks.» *Euromoney:* July 1981.

Willet, T.D. «Structure of OPEC and Outlook for International Oil Prices.» *World Economy:* Vol. 2, no. 1, January 1979.

Wofsey, Marvin M. and Paul M. Dickie. «Computers in Less Developed Economies.» *Finance and Development:* Vol. 8, no. 1, March 1971.

Conferences and Seminars

American Petroleum Institute, Environment Protection Agency and United States Coast Guard. Oil Spill Conference, New Orleans, Louis., 8-10 March 1977. *Oil Spill Conference, 1977: Proceedings.* Washington, D.C.: 1977.

Annual Near East Conference, 20, October 24-25,1968. *Middle East Focus: The Persian Gulf.* Ed. by T.C. Young.

Arab Gulf Studies Center (Exeter). Symposium on Oil Revenues and Their Impact on Development in the Gulf States, Exeter, October 1982.

Arab Planning Institute (Kuwait) and International Labour Organization [ILO]. Seminar on Population, Employment and Migration in the Arab Gulf States, Kuwait, 16-18 December 1978. *Seminar on Population, Employment and Migration in the Arab Gulf States, Kuwait, December 16-18, 1978.* Kuwait: The Institute, 1979.

Arab Planning Institute (Kuwait) and the Plainning Institute for Economic and Social Development

(Syria). Seminar on New Development Concepts and Strategies and Their Relevance to the Arab World, Damascus, 19-92 May 1979. *Seminar on New Development Concepts and Strategies and Their Relevance to the Arab World, Damascus, 19-92 May 1979.* Kuwait: The Institute, 1979.

Bahrain Society of Engineers Seminar, October 1975. *Engineering and Development in the Gulf.* London: Graham and Trotman, 1977.

Centre for Arab Unity Studies and Arab Monetary Fund. Seminar on Arab Monetary Integration, Abu-Dhabi, 24-27 November 1980. *Arab Monetary Integration: Issues and Prerequisites [Proceeding of a Seminar Held in Abu-Dhabi on 24-27 November 18Organized by the Centre for Arab Unity Studies and Arab Monetary Fund].* Ed. by Khair El-Din Hasseb and Samir Makdisi. London and Canberra: Croom Helm, [1982].

Conference on Science and Technology in Developing Countries, Beirut, 27 November-2 December 1967. *Science and Technology in Developing Countries: Proceedings of a Conference Held at the American University of Beirut, Lebanon, 27 November -2 December 1967.* Ed. by C. Nader and A.B. Zahlan. Cambridge, Mass.: 1969.

Council of Arab Economic Unity [CAEU] and United Nations [UN], Food and Agricultural Organization [FAO]. Seminar on Agricultural Aspects of Economic Integration among Arab-States, Cairo, 2-7 April 1977.

International Economic Association. Congress on Economic Integration, World Wide, Regional Sectoral, 4, Budapest, Hungary, 19-24 August 1974. *Economic Integration, World Wide, Regional, Sectoral: Proceedings of the Fourth Congress of the International Economic Association Held at Budapest, Hungary, 19-24 August 1974.* Ed. by F. Machlup. 1976.

Kuwait Institute for Scientific Research. Symposium on Science and Technology for Development, Kuwait. *Proceedings of the Symposium on Science and Technology for Development in Kuwait.* Ed. by K. Behbehani, M. Girgis and M.S. Marzouk. Harlow, Eng., New York: Kuwait Institute for Scientific Research; Longman, 1981.

Regional Preparatory Meeting for the U.N. Conference on Science and Technology for Development, 2, Amman, 12-14 September 1978.

Seminar on Issue of Oil and Development in the Arab World in Relation to World Economic Development, 6, 19 March 1979.

Stanford Research Institute. International Symposium on Planning, Abu-Dhabi, 21 January 1979.

Symposium on Arab-European Business Cooperation, 2, Montreux, Switzerland, 29-31 May 1978. *Arab-European Business Cooperation; Partners Development Through Resources and Technology: Based on the Second Ara-European Business Cooperation Symposium, Montreux, Switzerland, 29-31 May 1978.* ed. by Zuhair Mikdashi. Frankfurt: Kommentator, 1978.

فهرس عام

(ب)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ظ)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(ي)

(A)

(B)

Books



من منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- الادب العربي: تعبيره عن الوحدة والتنوع ـ بحوث تمهيدية (٤٤٠ ص ـ ٩ $) .... مجموعة من الباحثين
- حيازة التكنولوجيا المستوردة من أجل التنمية الصناعية: مشكلات الاستراتيجية والادارة في الوطن العربي (٢٥٢ ص ـ ٥ $) .... مجموعة من الباحثين
- وحدة المغرب العربي (٢٥٤ ص ـ ٥ $) .... ندوة فكرية
- التنمية المستقلة في الوطن العربي (١٠٠٢ ص ـ ٢٢ $) .... ندوة فكرية
- الهوية القومية في السينما العربية (٢٧٦ ص ـ ٥,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة (٤٦٨ ص ـ ٩,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة (٢٧٢ ص ـ ٥,٥٠ $) .... د. سعدون حمادي
- الأبعاد التربوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي (٥٢٤ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، (نقد العقل العربي (٢)) (٦٠٠ ص ـ ١٢ $) .... د. محمد عابد الجابري

سلسلة الثقافة القومية:

- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ ص ـ ٢ $) .... حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص ـ ٥ $) .... د. عصمت سيف الدولة
- الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص ـ ٢ $) .... ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص ـ ١,٥٠ $) .... أحمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص ـ ٣ $) .... د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص ـ ٢ $) .... د. نازلي معوض أحمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص ـ ١,٥٠ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
- اوروبا والوطن العربي/سلسلة الثقافة القومية (٨) (٣٦٨ ص ـ ٢,٥٠ $) .... تأليف د. نادية محمود محمد مصطفى

مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية:

- موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص ـ ١١ $) .... د. علي محافظة

- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٣٦٠ ص ـ ٧ $) ..... مجموعة من الباحثين

الدكتور فؤاد حمدي بسيسو

- ولد في يافا / فلسطين سنة ١٩٤٣
- حصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة الاسكندرية عام ١٩٧١
- حصل على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد من جامعة درهام بالمملكة المتحدة (بريطانيا) عام ١٩٨٢
- باحث اقتصادي ثم رئيس قسم الاحصاءات والاقتصاد المحلي والعربي في البنك المركزي الاردني (١٩٦٨ - ١٩٧٣)
- مستشار اقتصادي في مكتب شؤون الارض المحتلة برئاسة الوزراء الاردنية (١٩٧٠ - ١٩٧٣)
- خبير اقتصادي في وزارة التنمية ووزارة الزراعة والاسماك والنفط والمعادن في سلطنة عمان (١٩٧٣ - ١٩٧٩)
- امين عام اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل (١٩٧٩ - ١٩٨٣)
- شارك في العديد من المؤتمرات الاقتصادية واجتماعات اللجان الاقتصادية العربية العامة والخليجية والدولية .
- من مؤلفاته المنشورة باللغتين العربية والانكليزية :

- **التأثير العام للمقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الاسرائيلي**، منشورات البنك المركزي الاردني، ١٩٧١
- **الاقتصاد الاسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام** ، دار الخليل ، ١٩٨٤

بالاضافة الى عدة ابحاث اقتصادية وسياسية حول التعاون الانمائي بين اقطار الخليج العربي ، والقضية الفلسطينية ونفط العالم الاسلامي في مجلة المستقبل العربي وشؤون فلسطينية والخليج العربي .

الطبعة الثانية

الثمن : ١٠ د
او م



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص.ب : ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣